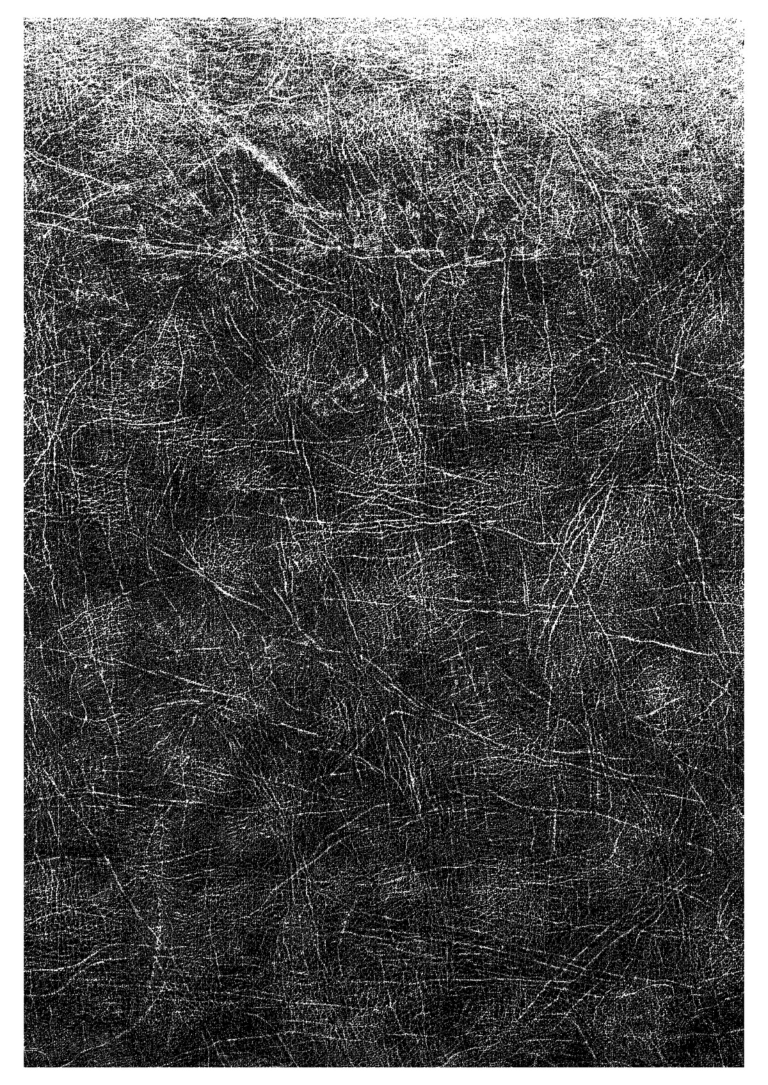


بسم الله الرحمن الرحيم



المجلد الرابع

المياه فى العالم العربـــــــى

النيل

في هذا القسم نعرض لكم النيل الان وقد بات مرهقا يكاد لا يكفي كل احتياجات ابنائه .... نعرض لكم النيل الان وقد بات هدفا للطامعين ، وربما دفعنا ذلك تقديرا لعظمة النيل الخاصة وليس عزاءً للنفس - ان نبدأ هذا القسم بمقال - هو الى الشعر اقرب ، كتبه لطف الله سليمان اوضح فيه بايجاز وحب كيف ان النيل هبة المصريين إذ يكفي ان نعرف ان البلد الوحيد في العالم الذي يعتمد كلية على مصدر واحد للمياه هو مصر ، ورغم ذلك فقد استطاع الانسان المصري ان يجعل هذا المصدر سببا لبناء اعرق واهم حضارة زراعية عرفها الانسان .

وبعد هذا المقال العميق عرضنا لدراسة نشرتها الوفد على حلقات رأينا ان نشرها كاملة على هذا النحو من شأنه ان يقدم صورة بانورامية حول النهر العظيم والمشكلات التي يتعرض لها ، وانتقلنا بعد ذلك لاستعراض أوجه هدر المياه رغم ندرتها ، ثم عرضنا للمشروعات التي تسعى للمزيد من التحكم في النيل والاستفادة منه ، واتجهنا بعد ذلك جنوبا حيث القينا نظرة على مسار التعاون بين دول حوض النيل ، وركزنا بعض الشئ على مايدور هناك في اثيوبيا من تعاون بينها وبين اسرائيل ، ثم انتقلنا من ذلك لاطماع اسرائيل في مياه النيل ، بل ومياه مصر التي لم نستخدمها من قبل مثل المياه الجوفية في سيناء ..

النيل .. نظرة عامة



المصدر : رسالة اليونسكو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : سبتمبر ١٩٨٣

النيل
مهد حضارة وسجل تاريخ

بقلم : لطف الله سليمان

ليس من قبيل الصدفة أن الدول العظمى قد دخلت ، رغبة منها في تأمين تفوقها ، في سباقين متوازيين : سباق التسلح وسباق الذاكرة . ذلك أن هذا التفوق لم يعد يؤول إلى من يزوّد نفسه بالسلاح الأكثر تطوّراً فحسب بل أيضاً إلى من يتمتع بالذاكرة الأكثر توغّلاً في التاريخ . إن اكتشاف الذاكرة كأداة للسيطرة هو اكتشاف حديث نسبياً . غير أنه من المعروف منذ زمن طويل أن الذاكرة تولّد إرادة السيطرة .

ونهر النيل يُولَد في بلاد تنحصر ذاكرتها في تقاليدها ◄

النيل

- طوله : ٦٦٧٠ كيلومتراً
- ينبع في بوروندي حيث يعرف باسم نهر الكاجيرا ويصب في البحر المتوسط
- متوسط تصريفه : ٣٠٠٠ متر مكعب في الثانية
- مساحة حوضه : ٢٨٧٠٠٠٠ كيلومتر مربع
- أكبر روافد نهر النيل هو النيل الأبيض (٨٠٠ كيلومتر)
- بحيرة ناصر ، الخزّان الذي أقيم جنوب سد أسوان وتمّ تشييده عام ١٩٧١ ، أكبر بحيرة من صنع الإنسان في العالم .



المصدر : رسالة اليونسكو

التاريخ : سبتمبر ١٩٨٣

ويموت في بلد تفوق ذاكرته كلّ ما عداها . وليست مصر بحاجة لأكثر من هذا لكي تُنصّب نفسها سيدة للنيل وأن تغدو هي ذاتها النيل . وليس الذنب ذنبها وحدها . لقد حاول جميع حكام مصر العظام من رمسيس إلى محمد علي اجتياز حاجز الشلالات العليا ، وكانت قوة التيار تصدهم دائماً عن أفريقيا وتعيدهم إلى البحر . وكان لا بد من الانتظار حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لكي يتم اكتشاف منطقة البحيرات الكبرى ، وحتى الثلاثينات من القرن العشرين لكي يتم حصر منابع النيل كلها . وربّما يتحقق ذلك كان لا بد من الاكتفاء بذاكرة مصر وبما تمخّضت عنه قريحتها من أساطير والإقرار بأن النيل الذي لا يحتاج إلى تعريف هو النيل الذي يجري من

الفرات (تركيا وسوريا والعراق)

في حلم من أحلامي رأيت الفرات
يتسلّل ناعساً في مجراه
تنطلق منه فئران الماء
يترك وراءه حلحاماً موحلة
وتحف به أشجار كنسيج العنكبوت

يوجينيو مونتالي

الشلال السادس شمالي الخرطوم وأم درمان إذا ما عُدّت الشلالات صعوداً في النهر من الشمال إلى الجنوب . وعندما نقترب من منبع النهر نجده ينتحل هوية إضافية : النيل الأبيض ، النيل الأزرق ، بحر الجبل ، بحر الغزال ، بحر الزراف . إن نهر النيل هو الوحيد من بين أنهار العالم الكبرى الذي تجري حساباته وترقّم شلالاته ابتداء من مصبه صعوداً في اتجاه منبعه - كما لو كان القصد من ذلك التدليل على أنه ولئن كانت الزهرة والسنبلة توجدان في طرف ساق النبتة ، فهما الغاية النهائية لكل وجود .

والنيل هو أيضاً الوحيد من بين أنهار العالم الكبرى الذي تجري مياهه من الجنوب إلى الشمال . وعندما نَفَذَ تحتمس الأول مؤسس الدولة الحديثة إلى قارة آسيا أثناء مطاردته للهكسوس توقّف عند بلدة قرقميش (المعروفة اليوم بجرابلس) وكأنه قد بلغ أقصى حدود العالم المنطقي . ألم يجد نفسه أمام نهر ينبغي السير فيه بعكس اتجاه التيار إذا أريد الذهاب نحو الشمال ؟ فاكتفى عندئذ بعبور النهر وإقامة مسلة تقف شاهداً على مروره بهذا المكان ثم قفل راجعاً بعد أن أطلق على نهر الفرات اسم «النهر ذي المياه المعكوسة» .

ومنذ العهود الغابرة وحتى أواخر القرون الوسطى ، لم يكن بوسع أي مصري - ملكاً كان أو كاهناً أو محارباً أو عالم جغرافيا أو كاتباً أو حرفياً أو مزارعاً عادياً - أن يتصوّر أنه هو الذي كان يعيش على ضفاف نهر غريب . فالكون - شأنه شأن النيل - لا يمكن أن يكون إلاّ مصرياً .

وطيلة قرون عديدة ، كان فرعون نفسه ، محاطاً بكبار شخصيات مملكته ، يتوجّه كلّ انقلاب صيفي إلى النهر بأبهة وعظمة يلقي فيه بدَرْج من ورق البَرْدي لم يكن يحتوي على قربان بل يتضمن أمراً إلى النهر بأن يفيض . وربما كان في ذلك الدليل على عجز كهنة ذلك الوقت وعلمائه عن تفسير ظاهرة الفيضان الذي يتكرّر بانتظام ويتجدّد إلى الأبد ؛ ومع ذلك فقد كان في الوقت نفسه رمزاً للإنسان الإله في إرادته أن يسود على الإله النيل .

ومن شأن هذا الرمز أن يلخّص لنا أفضل تلخيص تاريخ العلاقات - وهو تاريخ كثيراً ما شابَهُ الغموض - التي ظلت طوال قرون وحتى يومنا هذا قائمة بين رجال النيل - ذلك النهر الذي انبثق من لا شئ ولا حاجة به إلى التعريف . «مصر هبة النيل !» ربما كان هذا صحيحاً في نظر هيرودوت وأولئك الذين جاءوا من بعده وظنوا أن الاستشهاد بأقواله سيسبغ عليهم ثوب العلماء ؛ ولكنه ليس كذلك بالنسبة للمصريين الذين يسلبهم هذا القول سيادتهم . ذلك أن مصر والمصريين إذا انطلقوا من هذا القول المأثور لم يجدوا أيّ سند شرعي يمكّنهم من أن يعلنوا أمام الملأ إرادة القوة ما داموا ليسوا سوى أوعية تتلقى قرابين حتى وإن كانت هذه القرابين دموع إيزيس ، شقيقة وزوجة أوزيريس وأم حورس إله الشمس والسماء . إن الآلهة زائلة والخلود للإنسان وحده . والإنسان وحده هو صاحب الحق في إصدار الأوامر وما على الآلهة إلّا أن تخضع لإرادته وتصدع بما تؤمر . وبين الأمر بالفيضان الذي كان فرعون يصدره للإله النيل وبين السد العالي الذي روّض هذا الإله ذاته في مجراه الأدنى ، توجد استمرارية تُضْفي الشرعية على الملك مينا والرئيس عبد الناصر في آن معاً وتجعل من عشرين قرناً من السيطرة الأجنبية مجرد أحداث عارضة . وكما قال أندريه مالرو «إن الخلود لمصر» .

ولم تبرأ هذه المطابقة بين النيل ومصر من المغالاة التي أدت بها إلى شيء مما سُمّيَ فيما بعد بالعصرية . فجميع العظماء من حكام مصر قد راودهم حلم فتح الأراضي التي تجري فيها مياه أعالي النيل حتى بلاد الحبشة . وفي الوقت نفسه فإن مسلة سِمْنَة التي يرجع عهدها إلى الأسرة الثانية عشرة من أربعة آلاف سنة خلت ، حرّمت «إلى الأبد» على «الزنوج» أن يمرّوا بمدينة هيه لبلوغ طيبة . وكانت ردة الفعل عنيفة يوم حاول أحد ملوك النيل الأعلى أن يقيم في طيبة ، وذلك على الرغم من أن حضارة هذا الملك وإلهه الأول آمون كانا مأخوذين عن مصر .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فالطمى الذي يجرفه النيل طمى «زنجيّ» وقد وَسَمَت هذه الزنوجية

سانت لورانس (كندا)

آه طفولتي ، تلك اليد ذات الورقات الخمس
تمتد عبر بلادي
سأعاود الصعود على موجة قصبتك
المدن ساهرة على المهود
أما وجهك فقد اكتمل كالبدر أو كالسحر
جاتيان لا بوات

بطابعها كل جوانب الميثولوجيا المصرية أو بالأحرى النيلية . فقد تمثّل أول إله عبده المصريون في جسم فرس نهر تعلوه رأس امرأة . ومنصف الموتى هو أسد وتمساح في الوقت نفسه . وما من ديانة عمّرت سماءها بآلهة من الحيوانات بقدر ما فعلته الديانة المصرية ؛ وكل الحيوانات التي تمثل آلهة المصريين تنتمي إلى المناطق الاستوائية . وما دمنا لا نستطيع الاستناد إلى وثائق مدوّنة ، فلا يسعنا إلاّ أن نلاحظ أن النيل الأعلى الذي لم يُكْتَشف إلاّ مؤخراً والنيل الأدنى الذي توغّل عهده في التاريخ قد عاشا بدون أي شك تحت لواء ديانة واحدة . وفي متحف القاهرة يمكننا أن نشاهد تماثيل الإلَهيْن الأفريقيَّيْن هاتور وأبيس .

وسواء كان ذلك غروراً بالنفس أم لم يكن ، فإن مصر التي كانت ذاكرة النيل قد غدت النيل نفسه . فمصر ، دون كل ما عداها ، هي النيل ؛ وأنّى كانت وجد معها النيل . من بضع سنوات خلت ، وبعد أن كان قد انقشع ما كان يكتنف منابع النيل وأسباب فيضانه من أسرار ، كان أحد أصحابي التونسيين في زيارة إلى مصر فسأله سائق سيارة الأجرة التي كانت تقلّه من مطار القاهرة إن كان النيل يوجد أيضاً في تونس . ففي تفكير الشعب ووجدانه تتطابق الظواهر حتى تختلط فيما بينها . كان صديقي يتكلم العربية ؛ فتونس إذن بلد عربي . ولما كان النيل بعد أن أصبح نهراً مصرياً قد غدا نهراً عربياً ... فمن المستحيل أن يكون هناك بلد عربي لا يوجد فيه النيل . ولم يكن هذا الوهم أمراً جديداً . فمنذ القرن الحادي عشر كان الإدريسي ، أحد علماء الجغرافيا العرب ، قد رسم خريطة ظهر فيها فرع من فروع النيل يصب في المحيط الأطلسي بعد أن يعبر منطقة شمال أفريقيا بأسرها .

وانطلاقاً من هذا الوعي الذي تلتقي فيه الأسطورة باللامعقول ، تريد مصر أن تكون الضابط الأول إن لم يكن الوحيد للنيل . لذلك فهي ترفض جميع المشروعات الرامية إلى رفع مستوى البحيرات الأفريقية مؤثرة إنشاء بحيرة اصطناعية هائلة بين الشلالين الأول والثاني أي في ذلك الجزء من النيل الذي يجري في أراضيها أساساً .

ومع بناء السد العالي ماتت مصر الأساطير . ولأول مرة في التاريخ يجد المصريون أنفسهم وحيدين دون آلهة ودون أمل في حدوث المعجزات . وسواء كان ذلك باعثاً على الرجاء أو الأسى ، فعلى الإنسان اليوم أن يصنع مصيره بيده . ■

لطف الله سليمان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ - أبريل - ١٩٩١

قضايا فى دائرة الضوء

هذه الصفحة تستقطب آراء واجتهادات الباحثين والمهتمين والمهمومين بقضايا الوطن فى محاولة لتشخيص ودراسة القضايا والازمات وتقديم الحلول والتصورات للخروج من دائرة الازمة

مياه النيل فى خطر «١»

يقطع نهر النيل من ابعد منابعه على روافد «فيكتوريا نيانزا» فى قلب القارة الافريقية وحتى مدينة رشيد المصرية على ساحل البحر الابيض المتوسط مسافة تبلغ ٦٧٠٠ كم حيث يغطى فى تسع دول افريقية مساحة قدرها ٢,٩٠٠,٠٠٠ كم^2 اى ما يوازى عشر القارة وتتقاسم مياه النيل تسع دول افريقية هى اثيوبيا وكينيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير والسودان ومصر .

ظل النيل لا يلفت اليه الانظار حتى حدثت فترة الجفاف التى عمت افريقيا لثمانى سنوات عجاف فتنبهت دول الحوض الى اهمية النهر وبدات مراكز الدراسات الغربية فى تحذير الحكومات من مغبة حدوث شح فى المياه خاصة ان دول الحوض تتميز فى معظمها بمعدل تزايد سكانى عال ، بما يعنى ضرورة تطوير الخطط الاقتصادية لملاحقة النمو السكانى السريع ، ويزيد الاعتماد على النيل كلما تقدمنا شمالا اى نحو الاراضى الصحراوية وشبه الصحراوية .

تعتمد مصر اعتمادا شبه كامل على النيل فى انتاجها الزراعى واقتصادها بصفة عامة وكان لذلك اثره الكبير فى الاهتمام بالنهر وبالكشف عن منابعة ثم بمحاولة الاستفادة منه الى اقصى حد وتامين احتياجاتها من مياهه مما جعل للنيل فيها اهمية خاصة تفوق اهميته فى بقية الاقطار فعلى سبيل المثال لا تعدو حاجة اوغندا منه اكثر من توليد الكهرباء وذلك لوفرة مصادر اخرى للمياه وحتى السودان نجد به مساحات واسعة يمكن ان تعتمد على المطر فى الزراعة خاصة فى منطقتى الجنوب والوسط .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩١

٢٠ مليار متر مكعب عجز مياه النهر عام ٢٠٠٠

الدولة	المساحة كم٢	عدد السكان	متوسط معدل النمو السكانى
مصر	١ر٠٠١ر٤٤٩	٥٥ر٠٠٠ر٠٠٠	—
السودان	٢ر٠٠٥ر٨١٣	٢٢ر٦٠٠ر٠٠٠	٢ر٩
أثيوبيا	١ر٢٢١ر٩٠٠	٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٦
كينيا	٥٨٢ر٤٤٤	٢١ر٠٦٠ر٠٠٠	—
تنزانيا	٣٨٥ر٨٧	٢٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٣ر٤
أوغندا	١٣٦ر٠٣٦	١٥ر٢٠٠ر٠٠٠	—
زائير	٢ر٣٤٥ر٤٠٩	٣٢ر٦٥٥ر٠٠٠	٤ر٦
بورندى	٨٧ر٨٣٤	٤ر٨٠٠ر٠٠٠	٢ر٤
رواندا	٢٦ر٢٣٨	٦ر٨٥٤ر٠٠٠	٣ر٣

● النمو السكانى فى دول حوض النيل .

● المصدر : السياسة الدولية مجلد ١٩٩١ - ص ٤٤٧

أعد الملف :

مجدى شندى ▪ أيمن نور

على الرغم من اهمية النهر لمصر إلا انه لم يكن هناك اتفاق ينظم توزيع مياه النيل حتى علم ١٩٢٩ حيث وقعت مصر والسودان اتفاقا تم تعديله علم ١٩٥٩ وتضمنت الاتفاقية عدة جوانب منها الحقوق المكتسبة الحاضرة والتى اقرت ٤٨ مليار متر مكعب لمصر عند أسوان وجددت للسودان ٤ مليارات متر مكعب . تضمن الجزء الثانى من الاتفاقية توزيع فوائد مشروعات ضبط النهر حيث اتفق الجانبان على انشاء السد العالى وخزان الروصيرص بالاضافة الى اى أعمال اخرى تراها السودان لازمة لاستغلال نصيبها على ان يحسب صافى فائدة السد العالى على اساس متوسط ايراد النهر الطبيعى عند اسوان سنويا ٨٤ مليارا ويستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين مقدرة عند اسوان ، كما يستبعد منها فائض التخزين المستمر فى السد فسنتج عن ذلك صافى الفائدة التى توزع بين البلدين .

توزيع صافى فائدة السد العالى

نصت اتفاقية ١٩٥٩ على ان توزيع صافى فائدة السد العالى بين مصر والسودان بمعدل ١٤,٥ مليار م^3 للسودان و ٧,٥ مليار متر مكعب لمصر فى ظل الايراد المستقبلى فى حدود المتوسط (٨٤ مليار متر مكعب) واذا ظلت فوائد التخزين المستمر عند تقديرها بعشرة مليارات فان صافى الفائدة فى هذه الحالة هو :

٨٤ - (٤٨+٤+١٠) = ٢٢ مليار متر مكعب يصبح نصيب السودان منها ١٤,٥ مليار ومصر ٧,٥ مليار ، ويضم هذان النصيبان الى حقهما المكتسب اما حينما يزيد المتوسط عن ذلك فان الزيادة توزع مناصفة .

نص الاتفاق ايضا على ان يتولى السودان بالاتفاق مع مصر انشاء مشروعات لزيادة ايراد النيل بمنع الضائع فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف والنيل الابيض على ان يوزع صافى الفائدة مناصفة كما يساهمان فى تكاليفها مناصفة بحيث تتولى جمهورية السودان الانفاق من مالها ، وتدفع مصر نصيبها فى التكاليف واذا دعت الحاجة مصر الى البدء فى احد المشروعات بعد اقرارها من الحكومتين فى وقت لا تكون فيه حاجة السودان قد دعت الى ذلك فان على مصر ان تخطر السودان بالموعد الذى يناسبها للبدء فى المشروع ، وفى خلال سنتين من تاريخ هذا الاخطار تتقدم كل من الحكومتين ببرنامج للانتفاع بنصيبها من المياه ، وبعد انتهاء السنتين يمكن لمصر التنفيذ بتكاليف من عندها على ان تدفع حكومة السودان نصيبها من التكاليف عندما تتهيأ لاستغلال نصيبها وتشير تقديرات وزارة الرى المصرية الى ان ايرادات مياه النيل سنويا عند اسوان تتراوح من علم لآخر ما بين ٤١ مليار م^3 فى اقل الفيضانات وحوالى ١٥١ مليارا فى اقصاها .

تبلغ جملة الامكانات المائية المتاحة لمصر فى الوقت الحالى حوالى ٦٠,٧ مليار متر مكعب حيث تحصل على ٤,٧ مليار متر مكعب من الصرف و ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية ، وما يستخدم من هذه الكمية فى الوقت الحالى حوالى ٥٩,٥ مليار متر مكعب منها ٤٩,٧ للزراعة و ٣,٣ مليار للاستخدام المنزلى و٢,٥ مليار متر مكعب للصناعة و ٤ مليارات لتوليد الكهرباء .

بذلك نلاحظ ان الامكانات المتاحة من النيل وحده لا تكفى اضافة الى عامل اخر وهو ان مصر تسعى الى علاج الاختلال فى التوازن بين الانتاج الزراعى وعدد السكان ، ويلزم لذلك اضافة ٤ ملايين فدان الى الرقعة الزراعية المصرية حتى علم ٢٠٠٠ وهذه المساحة تحتاج الى نحو ٢٠ ـ ٢٤ مليار متر مكعب سنويا .

إذن هناك حاجة متزايدة الى موارد اضافية من المياه اذ يولد نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ مصرى كل عام فى حين يتزايد استهلاك سكان دول اعالى النيل على نحو غير مسبوق وطبقا لرؤية الدكتور بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للاتصالات الخارجية فانه حتى اذا كنا سنبدأ فى الحال فى اقامة مشروعات مشتركة مثل بناء السدود او شق القنوات لزيادة حصة مصر من المياه فان المشكلة سوف تظل فى تصاعد ، فعلى سبيل المثال سيستغرق الحصول على الأموال اللازمة للبناء من المنظمات المالية الدولية والدول المانحة ما بين عامين الى ثلاثة اعوام ثم يستغرق بناء السد او شق القناة خمس سنوات اخرى ، وهكذا اذا افترضنا البدء فى هذه المشاريع اليوم فان العملية سوف تستغرق ١٠ سنوات وحينئذ يكون فى مصر ١٥ مليون نسمة اضافية .

المشكلة الاخرى هى تمويل مشروعات المياه فى مصر فهناك نحو ٢٠٠٠ كم من السواحل المطلة على البحر الاحمر و ١٠٠٠ كم من السواحل المطلة على البحر المتوسط تحتاج للمياه وقامت مصر بعمل دراسة لنقل مياه النيل الى هذه السواحل الامر الذى يحتاج الى خط انابيب طوله ٤٠٠ كم للاولى و ٨٠٠ كم للثانية .

حاجات السودان من مياه النيل

يتمتع السودان بمساحة كبيرة من الاراضى الصالحة للزراعة ، ومع ذلك فانه يعانى من مجاعة فى الوقت الحالى نتيجة للاقتصاد المتدنى والحرب الاهلية بين الشمال والجنوب والتى لم يتم التوصل الى حل لها حتى الآن ؟ لذلك فهى تعانى من امكانية نقص مواردها من مياه النيل اذا لم تقم بتامين وزيادة هذه الموارد لمواجهة تلك الزيادة السكانية ويحتاج السودان الى كمية من المياه تصل الى ٣٨ مليار متر مكعب فى نهاية التسعينات اذا ما بدأ فى تنفيذ بعض الخطط التنموية .

فى حين يبلغ مجمل ما يستهلكه الآن من ١٦ ـ ١٧ مليار متر مكعب سنويا لذلك كان التفكير فى انشاء مشروعات مشتركة مع مصر ، وتعتبر قناة جونجلى ابرز هذه المشروعات ، وهى عبارة عن قناة مساعدة لبحر الجبل تمتد بطول ٣٦٠ كم من مصب نهر السوباط قرب مدينة ملكال الى مدينة بور بجنوب السودان وستؤدى فى حالة تنفيذها الى توفير جزء كبير من المياه التى تضيع فى منطقة المستنقعات وتبلغ ٤ مليارات م^3 تقسم مناصفة بين البلدين وبدأ تنفيذ هذا المشروع فى علم ١٩٧٨ حيث كان من المقرر ان ينتهى العمل به عام ١٩٨٥ الا ان ظروف الحرب الاهلية فى السودان حالت دون اتمامه .

نستشف من ذلك ان السودان سيحتاج الى حوالى ١٧ مليار متر مكعب اخرى من المياه اذا ما أراد استغلال الاراضى الزراعية المتاحة لديه وتنمية الثروة الحيوانية وذلك للخروج من دائرة المصاعب الاقتصادية والمجاعة التى يدور فيها وتسببت فى عدم استقرار النظام السياسى وحدوث عدة انقلابات متتالية بسبب هذا الوضع . ومثلما تعانى مصر من انعدام التمويل تعانى السودان هى الاخرى من مشاكل مماثلة فى حين تتوافر لديها امكانات طبيعية تؤهلها للقيام بدور سلة غذاء الوطنى العربى وهو ما يقود الى الاستفسار عن ماهية الاموال العربية المودعة فى البنوك الغربية وما سيكون عليه الحال فيما لو تم استثمارها فى حالات مشابهة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩١

سوء الاستخدام والمخاطر الخارجية تهدد حصة مصر

.. وحاجات اثيوبيا من المياه

تاتى نحو ٨٥٪ من المياه المستخدمة فى مصر من اثيوبيا ويقدر خبراء المياه انها ليست فى حاجة الى الماء فلديها مصادر بديلة ، والتهديد الاساسى فى نظر الكثيرين لا يستند الى عوامل بشرية بقدر ما تستند الى عوامل طبيعية ، فانخفاض منسوب سقوط الامطار على هضبة الحبشة قد يكون بداية تغير مناخى حقيقى يتعرض له ذلك الجزء الاستراتيجى من القارة .

اما اذا انتقلنا الى العوامل البشرية فاننا نجد ان اثيوبيا بكثافتها السكانية التى تبلغ ٥٠ مليون نسمة مؤهلة للنمو الاقتصادى السريع اذا ما طبقت خطط التنمية ، بما يعنى بطبيعة الحال الاحتياج الى كل قطره من الماء .

الوضع فى دول حوض النيل الأخرى

إذا استمرت الحال على ما هى عليه حتى عام ٢٠٠٠ فان الدول الافريقية التى تقع على ضفاف بحيرة فيكتوريا «اوغندا - كينيا - تنزانيا» ستحتاج الى ٥ ملايين متر مكعب من المياه من اجل مواجهة متطلبات الغذاء للاعداد المتزايدة للسكان مع حلول ٢٠١٠ . فكينيا تشرف على منطقة خليج كيومو عند المشارف الشرقية لبحيرة فيكتوريا ، لكنها كانت من اقل الدول تاثرا بالجفاف الذى ساد منطقة شرق افريقيا طيلة العقد الماضى ، بيد ان ذلك لا يمنعها من البحث عن مصادر لتوفير المياه حتى تستطيع تنفيذ خططها المستقبلية . كما تسعى تنزانيا الى الاستغلال الامثل لمواردها المائية ضمن جميع مواردها الاقتصادية حيث قام برنامج الامم المتحدة للتنمية بعمل بعض الدراسات الخاصة لاقامة سدود توفر نظام رى دائم مما سيؤثر على كمية المياه التى تصل مصر والسودان من نسبة الـ ١٥٪ لكن عدم توافر التمويل مازال حائلا دون تنفيذ هذه المشروعات .

ويقع الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا داخل الحدود الاوغندية مثلما تقع بحيرة موبوتو داخل اراضى زائير ويمكن فى حالة اقامة سد ببحيرة موبوتو زيادة حصتى اوغندا والسودان وهو ما سيؤدى بالتبعية الى زيادة حصة مصر .

وعلى الرغم من المساحة الصغيرة لبوروندى ورواندا الا ان الجزء الخاص بحوض النيل يمثل حوالى نصف مساحة الاولى ، كما ان رواندا تعانى من ضعف البنيان الاقتصادى ومحدودية سوقها المحلى وفى نفس الوقت لديها اعلى كثافة سكانية واعلى معدل للنمو السكانى وهى تبدى حماسا لاى مشروع اقليمى قد يحقق الفائدة لاقتصادها النامى .

نخلص من ذلك الى ان جميع دول حوض النيل لديها كثافة سكانية متوسطة ومعدل نمو سكانى مرتفع وهذا النمو السكانى يتبعه بالضرورة احتياج هذه البلدان الى كميات اضافية من المياه واذا اخذنا فى الاعتبار ثبات الموارد المائية الموجودة الان على الرغم من وفرتها فى بعض المناطق فان الفائض فى الوقت الحالى سيتحول الى نقص فى غضون سنوات وهو ما ستاخذه هذه البلدان فى حساباتها عندما تبحث تقسيم موارد المياه خاصة وان هناك قاسما مشتركا يتمثل فى انخفاض مستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد ، وهو ما يعد مؤشرا الى ان هذه الدول لم تبلغ بعد كفايتها القصوى من المياه ، وضعف اقتصاديات هذه البلدان سبب فى الحاجة الى التوسع فى مشاريع المياه ، الا انه فى ذات الوقت عنصر ضاغط اذ يجعل تمويل هذه المشاريع غير متوافر .

محاولات الاتفاق بين مصر والسودان واثيوبيا

جرت عدة محاولات لابرام اتفاقات بين مصر وكل من السودان واثيوبيا لاهميتها القصوى فى تامين تدفق مياه النيل بالكميات المطلوبة وكانت ابرز هذه المحاولات :

- اتفاقية عام ١٨٩٠ بين بريطانيا وايطاليا حول استخدام مياه النيل
- اتفاقية عام ١٩٠٢ التى تنص على عدم اقامة اى منشات مائية من قبل اثيوبيا على النيل دون التشاور مع الاطراف الاخرى .
- فى عام ١٩٣٥ تم الاتفاق على مشروع تخزين على النيل الازرق الا ان المشروع توقف بسبب الغزو الايطالى لاثيوبيا .
- عام ١٩٤٦ رفضت اثيوبيا الاتفاق المصرى السودانى حول طاقة التخزين لدى الدولتين .
- عام ١٩٥٧ اشارت اثيوبيا الى حقها الطبيعى فى مياه النيل لدى بدء التفكير المصرى فى انشاء السد العالى .
- اما فى عام ١٩٧٧ فقد اعلنت اثيوبيا انها تريد تحويل ٩٢ الف هكتار من حوض النيل الازرق و ٢٩ الف هكتار فى حوض نهر البارو الى اراض مروية واعلنت عدم موافقتها على مشروع الرئيس السادات بتحويل مياه النيل الى سيناء ورد الرئيس المصرى وقتها مؤكدا ان مصر قد تخوض حربا إذا ما تعرضت حصتها من المياه للتهديد .
- فى عام ١٩٨١ قدمت اثيوبيا قائمة باربعين مشروعا على حوض النيل الازرق ونهر السوباط وذلك امام مؤتمر الامم المتحدة للدول الاقل نموا ، واكد الاثيوبيون انهم يحتفظون بحقهم فى تنفيذ هذه المشروعات اذا لم يتم التوصل الى اتفاق .

من جانب اخر تم عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والاوغندية فى ٥ يناير ١٩٥٣ ينص على موافقة مصر على انشاء سد وخزان على شلالات اوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد الكهرباء لصالح اوغندا مع تخزين المياه بالبحيرة لصالح مصر والسودان على ان يكون التخزين فى حدود ثلاثة امتار ونصف على ان تدفع مصر لاوغندا تعويضا عن العجز فى توليد الكهرباء فى حالة حدوثه الا ان ذلك العجز لم يحدث كذلك لمصر مكتب تفتيش رى فى جنجا يستند فى وضعه القانونى الى المحادثات التى جرت بين مصر وبريطانيا عام ١٩٤٨ والخطابات المتبادلة فى شان مراقبة المخزون من المياه لصالح مصر واجراء الدراسات المائية المختلفة عن منسوب المياه وبالبحر والاجتماعات المتعلقة بايراد النهر .

خطة لاجوس ودول الاندوجو

بدات مصر منذ عام ١٩٨٠ محاولة وضع اسس تعاون اقليمى فعندما اجتمعت الدول الافريقية فى عاصمة



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ...... ٢ ...... ١٩٩١

نيجيريا واخرت خطة عرفت باسم خطة لاجوس كان هدفها خلق سوق افريقية مشتركة وتشجيع التعاون الافريقي على اساس اقليمي ، وتم التاكيد في هذه الخطة على ان الانهار الافريقية المختلفة يمكن ان تصبح جزءا من البنية الاساسية اللازمة لهذا التعاون .

ثم سعت مصر الى تشجيع قيام اتحاد لدول حوض النيل سمى بمجموعة الاندوجو وضمت هذه المجموعة مصر والسودان واوغندا وزائير وبوروندى ورواندا وافريقيا الوسطى في حين انضمت تنزانيا كمراقب ورفضت اثيوبيا الانضمام ! في حين تعمل مصر على ضم اثيوبيا لهذه المجموعة على اعتبار ان النسبة الكبرى من مياه النيل تاتي منها ، والهدف الاساسي للاندوجو هو اسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المنضمة اليها من خلال التعاون الاقليمي والانتباه الى اهمية مياه النيل وضرورة تنميتهاوحسن ادارتها .

بالاضافة الى الصعوبة المتمثلة في عدم انضمام بعض دول الحوض الى المجموعة تعاني ايضا من الاختلافات بين دول المنبع ودول المصب ، فمصر والسودان تحتاجان المياه في الوقت الحالي اما اوغندا واثيوبيا فهما لا تحتاجانها «مؤقتا» لذلك فان المسئولين المصريين يدركون ان على مصر ان تقدم شيئا في مقابل المياه وهو الطاقة وحصلت مصر بهذا الشان على مساعدة من بنك التنمية الافريقي لعمل دراسة جدوى بشان ربط مختلف مصادر الطاقة

في دول حوض النيل مثل سد انجا في زائير والسد العالي في مصر ثم تصدير هذه الطاقة الى السوق الاوروبية المشتركة عبر الاردن وسوريا ، الا ان عدم الاستقرار الاقليمي في القارة يؤخر كثيرا من هذه المشروعات كما اسهم في تاخير قناة جونجلي التي يصف الدكتور غالي اهميتها قائلا : «انها في نفس اهمية قناة السويس» .

ويكفي للتدليل على ضعف التعاون بين دول حوض النيل على الرغم من الجهود الدؤوبة لمصر معرفة ان المشروع الوحيد الذى قامت به دول الحوض هو مشروع الدراسات الهيدروقرلوجية لحوض البحيرات الاستوائية والذى بدات دراسته من الناحية العملية في عام ١٩٦١ بين كل من مندوبي الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل المكونة من مصر والسودان وممثلين عن تنزانيا واوغندا وكينيا بهدف تبادل الاراء وتوضيح وجهات النظر في موضوع مطالب هذه الدول .

وتم الاتفاق على اقرار هذا المشروع في عام ١٩٦٧ وتشكلت لجنة من ممثلين لنيين عن كل من مصر والسودان وكينيا واوغندا وتنزانيا وقد انضمت كل من رواندا وبوروندى ثم زائير بعد ذلك الى المشروع بينما اقتصر حوض اثيوبيا على كونها مراقبا .

يهدف هذا المشروع الى جمع وتحليل البيانات الهيدروقرولوجية لبحيرات فيكتوريا والبرت وكيوجا وذلك للتمكن من دراسة الميزان المائي لنهر النيل من اجل مساعدة الدول المنتفعة به في حفظ المياه وتنمية مواردها ، ويتلقى هذا المشروع مساعدات من برنامج الامم المتحدة للتنمية ومنظمة الارصاد العالمية وقد بدا العمل في المرحلة الثالثة منه خلال عام ١٩٨٨ .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : [illegible]
التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩١

مياه النيل فى خطر «٢»

يرجع ضعف التعاون فى حوض النيل إلى عدة أسباب أهمها عدم وجود مصالح مشتركة بين دوله ، فعلى الرغم من العلاقات السياسية المصرية المتميزة مع معظم دول الحوض ، الا اننا نجد ان التبادل التجارى لمصر مع هذه الدول لا يتعدى بضعة آلاف من الجنيهات إذا لم يكن منعدما اصلا .

اما السبب الأساسى فهو الخلافات السياسية بين دول الحوض .. فاوغندا مثلا شاب علاقاتها بجيرانها بعض الفتور فى اوقات مختلفة نتيجة اتهام السودان لحكومتها بدعم المتمردين فى الجنوب ، واتهام زائير لاوغندا بالسماح لبعض عناصر المعارضة المتواجدة بين اللاجئين المتواجدين فى اوغندا بالعمل والتحرك من داخل الأراضى الأوغندية ضد نظام الحكم فى كينشاسا واخيرا لجوء رئيس بوروندى السابق - باجازا - إلى كمبالا بعد الاطاحة به فى عام ١٩٨٧ .

كما أن هناك خلافا بين حكومتى كينيا والسودان حول اقليم مثلث «ايلمى» خاصة بعد الغاء اتفاقيتى عام ١٩١٤ ، ١٩٣٨ اللتين تنظمان ادارة الاقليم منذ ايام الاحتلال البريطانى ، وذلك فى عهد رئيس الوزراء السودانى السابق صادق المهدى ، ويقع هذا الاقليم فى جنوب السودان وشمال كينيا ، ويخضع للادارة الكينية وقد اتهمت الحكومة السودانية سلطات كينيا بالسماح لقوات المتمردين من جيش تحرير شعب السودان تحت رئاسة جون جارانج من السيطرة الفعلية على هذا الاقليم .. وبجانب الخلاف السودانى هناك خلافات بين الحكومة الكينية والحكومة الاوغندية حول العديد من المصالح والسياسات المتعارضة اضافة الى الخلافات المعروفة بين الحكومة السودانية والحكومة الاثيوبية والاتهامات المتبادلة بينهما بدعم المتمردين وزعزعة الاستقرار فى البلدين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفـــد

التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩١

إسرائيل تسحب المياه وأثيوبيا تسعى لتحويل مجرى النهر

وبالاضافة الى الخلافات الموجودة بين دول الحوض فان هناك دولا خارجية تعمل على انعدام الاستقرار فى الحوض وعلى الرغم من ابتعاد اسرائيل عن خط المواجهة المباشرة مع العرب فى موضوع المياه إلا انها لجات الى الخط الثانى وهو شن حرب باردة طويلة الامد لم تظهر خطورتها إلا فى نهاية الثمانينات حين اتضح انها تستخدم الدول الاخرى المشاركة فى احواض الانهار العربية كخط هجوم متقدم ضد الدول العربية ، وهو المفهوم الذى اطلق عليه «الحرب بالتفويض» ، وفيه تقوم دول الجوار باتباع استراتيجيات تتفق مع ما تطالب به إسرائيل متذرعة بمصالحها القومية وخططها التنموية بعد ان تكون إسرائيل قد نفذت اليها تحت ستار المساعدات الفنية أو العسكرية .

وهناك عدة ظواهر لحرب إسرائيل الباردة ضد العرب فى الأنهار الكبرى تتلخص فى :

ـ التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجى المشاركة فى احواض الأنهار لاشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربى المسرف للمياه ، وفى سبيل النفاذ الى هذه الدول تستخدم اسرائيل مساعداتها المباشرة او المساعدات الامريكية لبعض دول احواض الانهار كما حدث مع زائير ورواندا وكينيا ، وربما يفسر ذلك سيطرة الشركات الامريكية والغربية على جملة مشاريع الرى فى هذه البلدان . وقامت عدة تحالفات بين اسرائيل وحاكم اثيوبيا المخلوع منجستو هايلا مرايام والعقيد السودانى جون جارانج بما ادى بالجامعة العربية فى دورتها ٩٦ الى التحذير من التسلل الصهيوني لجنوب السودان واثبتت التقارير قيام مهندسين صهاينة باختبار التربة فى منطقة اباى وبحيرة تانا على مقربة من النيل الأزرق وقامت اسرائيل بمعاونة اثيوبيا فى بناء سد فنشا على احد فروع النيل الأزرق الذى يمد النيل بحوالى ٧٥٪ من المياه .

ـ المحاولة الاسرائيلية المستمرة لاستخدام الورقة المائية لاجبار الدول العربية طوعا او كرها على الجلوس الى مائدة المفاوضات المباشرة معها وقد تمكنت اسرائيل من ذلك فعلا خلال عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ حينما استطاع مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن دعوة عبدالرسول عولواش من السفارة العراقية فى واشنطن ليجلس إلى مائدة واحدة مع مائير بن مائير المدير العام لوزارة الزراعة الاسرائيلية ومنذر حدادين رئيس هيئة حوض نهر الاردن وفولكان فيرال نائب المدير العام للعلاقات الاقتصادية الثنائية بوزارة الخارجية التركية .

وما عاصر الجهود الاسرائيلية الروون حتى الآن هو تميز العلاقات الدولية فى حوض النيل بالثبات والاستقرار على اعتبار ان مصر والسودان هما المستخدمان الرئيسيان للمياه ووجود نظام قانونى محكم فيما يختص بمياه النيل ابتداء بالاتفاقية المعقودة بين المملكة المتحدة وايطاليا فى روما عام ١٨٩١ والتى تعهدت فيها ايطاليا بعدم بناء اى انشاءات على نهر عطبرة يمكن ان تؤثر فى سريان مياهه الى النيل ثم المعاهدة المبرمة بين المملكة المتحدة والحبشة عام ١٩٠٢ .

وقد اهتمت القوى الغربية بفكرة امكانية تحويل مياه النيل واستغلتها



الموارد المائية المتاحة والمحتملة بعد تنفيذ المشروعات

الاحتياجات السنوية/ مليار متر مكعب	عام ٨٥	عام ٩٠	عام ٩٥	عام ٢٠٠٠
نصيب مصر من السد العالى	٥٥,٥	٥٥,٥	٥٥,٥	٥٥,٥
مياه صرف معاد استعمالها للرى	٤,٣	٦,٧	٧,٦	٧,٩
مياه جوفية	٣,٠٠	٣,٥٠	٤,٠٠	٤,٥
مياه عائدة للنيل بالوجه القبلى	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠
اعالى النيل	٠,٧	٠,٧	٥,٥	٧,٧
المجموع	٦٥,٥	٦٨	٧٤,٦	٧٨,٦

تطور الاحتياجات المائية لمصر

الاحتياجات السنوية/ مليار متر مكعب	عام ٨٥	عام ٩٠	عام ٩٥	عام ٢٠٠٠
الأراضى المزروعة حاليا	٥٢,٠٠	٥٢,٠٠	٥٢,٠٠	٥٢,٠٠
مياه الشرب والمصانع	٥,٣	٦,٠٠	٧,٠٠	٨,٠٠
ما يصرف فى البحر	٤,٠٠	٣,٥	٣,٠٠	٢,٥٠
الأراضى الجديدة	٤,٢	٨,٤	١٢,٦	١٦,١
المجموع	٦٥,٥	٦٩,٩	٧٤,٦	٧٨,٦

أعد الملف

أيمن نور - مجدى شندى



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بحيث اصبح هناك تراث فكرى يجعل من إثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياه النيل ، واعتمدت إثيوبيا فى ظل حكم هيلاسيلاسى على الولايات المتحدة فى وضع دراسة موسعة قام بها المكتب الامريكى لاستصلاح الاراضى الزراعية فيما بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٤ واستهدفت الدراسة استصلاح ٤٠٠ الف هكتار من الأراضى على الحدود السودانية الاثيوبية وإنتاج كميات ضخمة من الكهرباء كما عارضت اثيوبيا بناء السد العالى ولذلك ساعدت مصر الحركة الاريترية وشجعت فكرة الصومال الكبير ، وخلال السبعينات ثارت مشكلة مياه النيل مرة اخرى عندما كشف النقاب عن مشروع مصرى لتمويل جزء من مياه النيل الى سيناء لرى ٣٥ الف فدان فاعلنت اثيوبيا ان هذا المشروع مضاد لمصالحها وتقدمت اثر ذلك بشكوى الى منظمة الوحدة الافريقية ضد مصر .

اما خلال فترة الثمانينات فقد ظهرت اسباب جديدة للقلق بعدما تم التاكد من اجراء خبراء إسرائيليين لابحاث فى اثيوبيا واوغندا تستهدف اقامة مشروعات للرى على النيل ، واستطاعت اثيوبيا استخدام المياه كسلاح ضغط على مصر والسودان وربما يفسر ذلك النهج المصرى باتباع خط سلمى لحل المشاكل وسياسة متوازنة إزاء الصراعات الاقليمية والداخلية فى اثيوبيا ، ومع ذلك ظهرت إلى حيز التنفيذ ثلاثة مشروعات كان قد تمت دراستها بواسطة مكتب الاستصلاح الامريكى وبمعونة فنية إسرائيلية ثم اعيدت دراستها مرة اخرى بواسطة السوفييت وهى :

- مشروع سد فنشا والذى قام على احد روافد النيل الازرق «رافد فنشا» وبدا العمل فى هذا المشروع مع بداية عام ١٩٨٤ .

- مشروع حور الغاش والذى يقع فى اقصى شرق اثيوبيا ويؤثر على المياه التى تصل إلى مصر بمقدار ٤,٥ مليار م٣ .

- مشروع الليبرو على نهر السوباط ومشروع سينيت على احد روافد نهر عطبرة .

هذه المشروعات سوف تؤثر على حصة مصر بمقدار ٧ مليارات م٣ سنويا اى حوالى ٢٠٪ من الايراد الكلى لمصر من النهر وتحاول اثيوبيا التنصل من الاتفاقيات المعقودة عام ١٩٠٢ وعدم الاعتراف باتفاقية عام ١٩٥٩ ، تنفيذ هذه المشروعات من المتوقع ان يلحق ضررا كبيرا . بالحياة الاقتصادية والبشرية ، لذلك اسرعت مصر باعلان اعتراضها عليها وصرح السيد محمد عبدالحليم ابو غزالة مساعد رئيس الجمهورية ووزير الدفاع المصرى السابق بان «اى مساس بجريان النيل يعنى الحرب» وقال السفير محمد بسيونى : إن اثيوبيا تقع فى حزام الامن الاستراتيجى لمصر ، وقيام اى دولة من دول الحوض بعمل من شانه تهديد حصة مصر من المياه سيفرض على العسكرية المصرية ان توسع تعريفها للأمن القومى المصرى بحيث يشمل دولا اخرى يمكنها من خلال التاثير على مياه النيل التاثير على المصالح الحيوية والقومية .

يضاف إلى ذلك ان دول منظمة الكاجيرا «تنزانيا ورواندا وبورندى» تقوم بدراسة مشتركة لاستغلال مياه النهر وهو ما سيؤثر على حصة مصر بنحو مليار م3 مكعب سنويا .

ولمصر والسودان فى المقابل عدة مشروعات :

- مشروع قناة جونجلى .

- مشروع قناة صرف فى الجزء الغربى من مستنقعات بحر الغزال ، وهناك اتجاهان محتملان لهذه القناة احدهما يبلغ طوله ٨٤٠ كم حول الشمال الغربى للمستنقعات وتصب فى نهر ملكال ، اما الاخرى وتبلغ ٣٠٠ كم فى الجزء الجنوبى للمستنقعات وتصب فى قناة جونجلى فى طرفها الجنوبى .

- مشروع قناة جونجلى وهو انشاء قناتين متوازيتين للقناة التى بدا العمل فيها ولاستخدام القناتين بالكامل لابد ان يكون هناك تخزين فى اعلى النهر حيث يمكن استخدام المياه المخزونة فى فترة نقص الامطار والمكان الامثل لهذه القناة هو بحيرة البرت بين اوغندا وزائير .

مشروع مستنقعات مشار

توجد مستنقعات مشار شمالى وشرقى تقابل نهر السوباط مع النيل الابيض وهى مسافة كبيرة تتدفق اليها المياه الفائضة من نهر البارو والمياه الآتية من المرتفعات الواقعة شرقها ، وقد تمت دارسة عدة اقتراحات للانتفاع بالمياه التى تتجمع فى المستنقعات بنقل المياه الى النيل الابيض قرب «ملوت» .

والمشروع المفضل حتى الآن هو حفر قناة من خور «جاكا» على نهر البارو الى «ملوت» على النيل الابيض بطول ٣٤٠ كيلومترا وتصريف ٣٠ مليون متر مكعب فى اليوم مع حفر اقنية فرعية لتوصيل المدد الآتى من المرتفعات الشرقية الى القناة المذكورة وعمل جسور لنهر «البارو» بين خورجاكا وخور «مشار» ، وتقدر كمية المياه المستفادة من تنفيذ هذا المشروع بنحو ٤,٤ مليار متر مكعب سنويا وتقدر تكاليفه بنحو ١٦٠ مليون جنيه .

حيث تضيع معظم مياه بحر الغزال فى المستنقعات الواقعة فى حوضه ، فرغم ان

متوسط اجمالى تصريف روافده يبلغ حوالى ١٢ مليار متر مكعب قبل ان تدخل المستنقعات التى تتبدد فيها كل تصريفاتها تقريبا ، فان تصريف بحر الغزال عند مصبه يبلغ متوسطه نصف مليار متر مكعب فى السنة .

واكبر رافدين لبحر الغزال هما «جور» و«لول» ويبلغ اجمالى تصريفهما ٥ مليارات و ٤,٢ مليار على الترتيب ويتغير التصريف السنوى الى حد كبير ففى ١٩٥٣ كان متوسط تصريفهما معا ٦,٦ مليار فى حين بلغ ١٢,٩ مليار فى السنة التالية . وهناك عدة اقتراحات لتوصيل مياه هذين الرافدين الى النيل الابيض ، وانسب هذه الاقتراحات حفر القناة بطول خمسة كيلو مترات من نهر «جور» الى نهر «لول» تتسع بتصريف قدره ٢٢ مليون متر مكعب فى اليوم الواحد ، ثم تسير من نهر «لول» الى بحر العرب بطول ٦٦ كيلومترا بقطاع يتسع لتصريف ٣٧ مليون متر مكعب يوميا ، ومن بحر العرب تسير مسافة ٢٦٠ كيلو مترا بتصريف ٤٠ مليون متر مكعب حتى تلتقى بالنيل الابيض ، وتقدر المياه المستفادة من هذا المشروع بنحو ٤,٤ مليار متر مكعب سنويا وتقدر تكاليفه بـ ٢١٠ ملايين جنيه وينبغى ان يوضع فى الاعتبار ان تنفيذ اى مشروع من مشروعات اعالى النيل السابقة يستغرق ما بين ٥ ، ٧ سنوات بسبب طبيعة هذه المناطق من حيث المناخ وصعوبة المواصلات وعدم وفرة الايدى العاملة وذلك على ضوء التجربة الجارية الآن فى حفر المرحلة الاولى من قناة جونجلى .

وقد اوصت دراسة اعدتها المجالس القومية المتخصصة بالاسراع فى استكمال مشروع مشار بحيث يتم قبل بداية العام القادم ١٩٩٢ ! ، مع استمرار دراسة المشروعات الاخرى باعالى النيل . حيث ستحتاج مصر بعد انجاز المرحلة الاولى من قناة جونجلى إلى المزيد من مياه النيل ، كما اوصت ايضا بالبدء فى دراسة مجرى النيل الابيض للعمل على توسيعه فى المناطق التى تضيق عن استيعاب زيادة التصريفات التى ستمر فيه بعد تنفيذ المشاريع السابقة .

كما يلزم الحفاظ على ما نصت عليه اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان والتى اوردناها فى الحلقة الماضية على ان يبحث البلدان سويا مطالب الدول الاخرى ، الواقعة على النيل والاتفاق على راى موحد بشان هذه المطالب ، على اعتبار ان البلدين هما صاحبا الحقوق المكتسبة فى مياه النهر حتى الآن ، ويجب ان تؤخذ اتفاقية ١٩٥٠ فى الاعتبار عند عقد اية اتفاقية دولية جديدة بشان مياه النيل .

والمشروعات السابقة تعطى حالة اكتمالها ٢٠ مليار م^3 إلا انها تعترضها عقبات كثيرة بالاضافة الى انها اكبر من القدرة المالية لمصر والسودان .

ومؤخرا اعلنت شركة تاحال الاسرائيلية انهاتقوم بمشاريع واعمال رى فى اثيوبيا لحساب البنك الدولى بالاضافة الى اعمال انشائية فى اوجادين فى الطرف الاخر من اثيوبيا على حدود الصومال ويهدف التعاون الاسرائيلى الاثيوبى لتنفيذ المشاريع المائية التى سبق واعلنت اثيوبيا عزمها على تنفيذها .ويصل عددها الى اربعين مشروعا مائيا على نهر النيل الازرق تشمل انشاء ٢٦ سدا وانتهاج ٣٨ مليار كيلو وات من الكهرباء .

رغبة إسرائيل فى سحب مياه النيل

سحب مياه النيل إلى صحراء النقب عبر شبه جزيرة سيناء حلم راود الصهاينة الاوائل منذ بداية القرن ، حيث تقدموا بمشروع الى اللورد كرومر بهذا الشان ومع ان مصر كانت ترزح تحت الاحتلال البريطانى الا ان هذا المشروع رفض بشكل قاطع هذه الاحلام الصهيونية التى تجسدت فى مخطط تقدم به مهندس اسرائيلى يدعى اليشيع كلى ويعمل فى شركة تاحال الاسرائيلية عام ١٩٧٤ وفى تقديمه لهذا المخطط اكد ان اسرائيل ستضطر الى مواجهة مشكلة المياه لسنوات قادمة وحل المشكلة يتمثل فى رايه بجلب مياه من دول مجاورة ويتلخص مخططه فى توسيع ترعة الاسماعيلية حتى يزيد معدل تدفق المياه خلالها الى ٣٠ مترا مكعبا فى الثانية ونقل هذه المياه عن طريق سحارة اسفل قناة السويس بجانب الاسماعيلية على ان تصب المياه على الجانب الآخر فى قناة مبطنة بالخرسانة لمنع تسرب المياه ، هذه القناة تقع فى الشمال الغربى لصحراء سيناء بالقرب من طريق العريش القنطرة وتسير بمحاذاة الساحل فى خطين متجاورين حتى خان يونس فى قطاع غزة وعندها يتفرع خط الماء باتجاهين احدهما يسير بمحاذاة الساحل الشمالى لفلسطين المحتلة باتجاه تل ابيب ويروى فى طريقه قطاع غزة والآخر يتجه جنوبا نحو اوفاكيم وبئر سبع لرى النقب العربى على ان تمد هذه القناة اسرائيل بحوالى ٨ مليارات متر مكعب من المياه سنويا واعتبر اليشيع هذه الكمية هزيلة بالنسبة الى موارد مصر المائية وبذلك تقطع القناة التى تحمل «مياه السلام» من الاسماعيلية الى خان يونس حوالى ٢٥٠ كيلو مترا .

اما فى شهر نوفمبر ١٩٧٧ فطالب شاؤول ارلوزدروف مدير هيئة تخطيط المياه الاقليمية فى اسرائيل بتنفيذ «مشروع يور» المعروف بالنيل الازرق والابيض ويرى المشروع ان هنك ثلاثة بدائل تتناول دفع مياه النيل فقط وكلها قائمة على نفس العملية الهندسية .

فى هذا النطاق يتم حفر ثلاثة انفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها قناة المياه العزبة هذه القنوات ترفع المياه بارتفاع عشرات الامتار ويتم دفعها بقوة الثقل على طول ساحل سيناء فى قناة مفتوحة وحفرها غير مرتبط بالتغلب على عوائق طبوغرافية ومن تلك القناة تتفرع قنوات فرعية الى شبكات الرى التى تغذى المستوطنات حيث يعبر الحدود شمال غربى النقب طبقا لما هو مخطط فى هذا المشروع سيتم تحويل ٨٥٠ مليون متر مكعب لمشروعات الرى فى النقب و١٥٠ مليونا للرى بقطاع غزة ووفقا للدراسات المبدئية الاسرائيلية فان تكلفة المتر المربع فى مياه النيل التى تصل الى اسرائيل نحو ١٢ سنتا امريكيا ويعطى لاسرائيل المقدرة على زراعة ٢,١٦ مليون دونم اضافية .

ظل مشروع شركة تاحال فى الاهمال لكنه برز على السطح فجاة فى عام ١٩٧٩ حينما صرح السادات بامكانية توصيل المياه الى اسرائيل ، وطرحته اسرائيل بعد ذلك بما يوحى انه احد البنود السرية فى اتفاقات كامب ديفيد ، لكن السادات عندما اثار ذلك قامت قيامة مجلس الشعب المصرى واجتاحت النقابات والمؤسسات ثورة غضب عارمة إلا ان القيادات الصهيونية كان لديها كثير من الامل فى تحقيق ذلك رغم المعارضة الشعبية المصرية وعندما انسحبت من اول خط من اراضى سيناء كان هدف مناحم بيجين ايصال مياه النيل عبر سيناء الى اسرائيل اى سرقتها باتفاق سلام وكانت اسرائيل ما زالت تحتل اراضى سيناء من خط العريش راس محمد الى الحدود الدولية لمصر . الا ان مقتل السادات فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ ومجيء الرئيس مبارك الى السلطة ساعد على ايضاح مصر بما لا يدع مجالا للشك انه ليس هناك بند سرى او غير سرى يشير الى هذا المعنى . وهكذا توارى حلم صهيون فى مياه النيل الى الآن ونتيجة لذلك تحاول اسرائيل حتى وقتنا هذا الالتفاف حول مياه النيل وتهديد مصر بها لاجبارها على انتهاج سياسات لا ترى ان فى تنفيذها صالحها القومى الا ان الاطماع فى النيل لم ولن تتوقف !! .

الحلقة الثالثة : اسباب ضعف التعاون بين دول الحوض والاخطار الخارجية التى يتعرض لها النهر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩١

مياه النيل فى خطر (٣)

اسرائيل تساعد اثيوبيا فنيا .. لمحاصرة مصر مائيا

احدث الملف الذى فتحته « الوفد » عن الاخطار التى تواجه مياه النيل ردود فعل كبيرة وسط المختصين المصريين . ونعرض اليوم لاحدى الدراسات الهامة التى اعدها الدكتور مغاورى دياب عميد كلية العلوم بجامعة المنوفية واستاذ المياه الجوفية . تتناول الدراسة الاخطار الخارجية والداخلية التى يتعرض لها النيل . ويبين الخطة الاسرائيلية لحصار مصر مائيا . والالتفاف حول مياه النيل ، ومساعدة اثيوبيا فنيا لاقامة سدود لتزيد العجز المائى لمصر ، والدراسة مليئة بالارقام الخطيرة . حول مصادر المياه الاخرى لمصر . والاخطار التى تواجهها .

تضارب الأرقام والدراسات حول

مخزون مصر من المياه الجوفية

في بداية الدراسة يعرض الدكتور مغاوري دياب لمصادر المياه في مصر واستخداماتها . تستخدم موارد المياه المتاحة لمصر حاليا في ري حوالي ستة ملايين فدان ، يقع ٩٩٪ منها على جانبي النيل ودلتاه ، وتتبعثر بعض المشروعات الزراعية في المناطق الصحراوية مثل الوادي الجديد وعلى جوانب بعض الطرق الصحراوية . وتتلخص موارد المياه بمصر في نهر النيل ، مياه الأمطار والسيول ، المياه الجوفية ومياه الصرف ، ويمثل نهر النيل المورد الرئيسي للمياه بمصر والتي تعتبر دولة المصب بين دول حوض النهر ، تساهم الأمطار الساقطة على هضاب الحبشة ٩٠٪ من ايراد نهر النيل ، وتساهم الامطار الساقطة على هضاب بعض الدول الاخرى من دول الحوض بحوالي ١٠٪ من هذا الايراد .

وتعرض الدراسة مصادر المياه وتبدأ بعرض مياه نهر النيل .

اولا - مياه نهر النيل :

وتوضح الدراسة مصادر المياه السطحية الواردة من نهر النيل حاليا . متوسط الايراد السنوي للنيل ٨٤ مليار متر مكعب . خسائر التخزين ١٠ مليارات متر مكعب . صافي الايراد ٧٤ مليار متر مكعب حصة السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب . حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب .

كما بحثت الدراسة مايمكن توفيره بعد تحسين مشروعات اعالي النيل في المستقبل . الايراد الحالي ٥٥,٥ مليار متر مكعب مرحلة اولى من قناة جونجلي ٢,٤ مليار متر مكعب مرحلة ثانية من قناة جونجلي ومستنقعات ماشا وفروع بحر الغزال ٧,١ مليار متر مكعب ويبلغ اجمالي المياه ٦٥ مليار متر مكعب وتوضح الدراسة العجز الحالي في موارد المياه بمصر حاليا احتياجات الزراعة ٥٠ مليار متر مكعب احتياجات غير الزراعة ٧,٢ مليار متر مكعب ويبلغ اجمالي احتياجات مصر ٥٧,٢ مليار متر مكعب ويبلغ العجز = ٥٧,٢ - ٥٥,٥ = ٧,١ مليار متر مكعب

ويعرض الدكتور مغاوري اجمالي الموارد المائية المتاحة بمصر الممكنة حاليا : مياه نهر النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب . مياه جوفية ٤ مليارات متر مكعب مياه صرف ٤,٤ مليار متر مكعب . مياه الامطار والسيول ١,٢ مليار متر مكعب ويبلغ الاجمالي ٦٤,١ مليار متر مكعب واوضحت الاحصائيات التي قامت بها وزارة الاشغال والموارد المائية بان احتياجات مصر عام ٢٠٠٠ تبلغ ٧٢,٧ مليار متر مكعب اي ان العجز المتوقع سنة ٢٠٠٠ اذا لم يتم توفير موارد مياه اضافية سوف يصل الى : ٨,٦ مليار متر مكعب

اسرائيل .. والحصار لمصر

وتنتقل الدراسة الى المخاطر التي تهدد مياه النيل وكيفية القضاء عليها . ويوضح الدكتور مغاوري دياب ان ايراد مياه نهر النيل اصبح موضع اهتمام فرضته ظروفه الحالية و مايثار عن وجود مشروعات لدول حوض اعالي النهر خاصة «اثيوبيا» التي تساهم الامطار الساقطة على هضابها بنحو ٩٠ ٪ من ايراد نهر النيل واكدت الدارسة ان المشاريع الاثيوبية تتم بالفعل وبمساعدة فنية اسرائيلية متمثلة في العلماء والمتخصصين الاسرائيليين ، اقرت اثيوبيا انشاء ثلاثة سدود على روافد نهر النيل وهي مشروع «بنشان» على النيل الازرق ، و«الليبرد» على النيل الابيض و«ستيت» على نهر عطبرة واوضحت الدارسة ان اثيوبيا تقيم هذه السدود



المصدر : ...الر...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٩١

سدود اثيوبيا الثلاثة تحرم مصر من ٧ مليارات متر مكعب من المياه

دراسة بقلم :
د. مغاورى دياب
عرض: مجدى حلمى

الثلاثة وهى لاتحتاج الى موارد مياه نهر النيل الا بقدر ضئيل وتمتلك اثيوبيا ثروة مائية هائلة فى شكل انهار داخلية او بحيرات عذبة ومخزون جوفى يكفى احتياجاتها مهما كانت طموحات خطط التنمية بها ومما يثير الاهتمام ايضا ان القائمين على دراسة هذه المشروعات خبراء اسرائيليون وان الطبيعة الصخرية لمنطقة سقوط الامطار على منابع النيل بالحبشة وكثرة الشقوق والاخاديد والمنحدرات قد تحد من قدرة اثيوبيا على انشاء المزيد من السدود على روافد النيل وفروعه الا ان نوايا انشاء هذه السدود رغم عدم الحاجة اليها وبرغم الطبيعة الجيولوجية للمنطقة ينبىء عن احتمالات يجب اخذها فى الاعتبار باستمرار خاصة مع تقدم الوسائل التكنولوجية التى تمكن من انشاء سدود جديدة فى اثيوبيا ، ويؤدى ذلك الى الاضرار بشكل مباشر بايرادات مصر من مياه النيل وتؤكد الدراسة ان تنفيذ مشروع السدود الاثيوبية الثلاثة سوف يؤدى الى حرمان مصر من سبعة مليارات متر مكعب سنويا ليرتفع العجز الحالى من ١,٦ مليار متر مكعب الى ٨,٦ مليار متر مكعب ومن حسن الحظ حتى الان ان مشروعات السدود الثلاثة لم يتم تنفيذها لظروف اثيوبيا الداخلية ، الا ان مثل هذه الامور لايجب تركها للظروف خاصة ان اثيوبيا مصرة على رفض التوقيع على اتفاقية ١٩٥٩ او لاتعترف بهذه الاتفاقية !! واشارت الدراسة الى ان وضع مايتم تدبيره مستقبلا من موارد المياه من مشروعات قناة جونجلى مرحلة اولى او ثانية امر مشكوك فيه ، لظروف جنوب السودان وتوقف مشروع القناة فى مرحلته الاولى حتى الان .

يؤكد الدكتور مغاورى دياب ان الصعوبات التى يعانى منها نهر النيل سواء فى اثيوبيا او فى جنوب السودان يضع على عاتق مصر ضرورة الاستفادة من ايرادات مياه النيل المتاحة حاليا ، وطالب بان تقوم وزارة الاشغال والموارد المائية بالاضافة الى ماتبذله من جهد كبير فى هذا المجال بجهد مكثف فى تطوير طرق الرى بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى خاصة فى المناطق الجديدة ومنها مناطق الاستصلاح على جانبى دلتا نهر النيل وتنفيذ مشروعات التخزين فى بحيراتى المنزلة والبرلس بناء على ماقامت به وزارة الاشغال والموارد المائية من دراسات تطوير مجرى نهر النيل ذاته وصيانة المنشآت المقامة عليه من قناطر على وجه الخصوص ومنع التآكل والتهييل وضبط ميول الجوانب وعمل التكسيات وازالة الحشائش المائية وتطهير فتحات الرى والترع والقنوات بما يؤدى الى تقليل فاقد النقل والتوزيع تتضمن اتفاقيات تمويل مشروعات المياه بدول حوض النيل عن طريق بنك التنمية الافريقى او بنك التنمية العربى الافريقى ضرورة موافقة جميع دول حوض النهر على اقامة المشروع الذى تطلبه احدى الدول خاصة دول المنبع وبما لايؤدى الى ضرر دول المصب والقيام بمشروعات مشتركة كمشروعات الطاقة الكبرى وغيرها فى مقابل تامين موارد المياه لدول المصب ..

وينتقل بنا مغاورى دياب الى المصدر الثانى وهو الامطار والسيول التى تعتبر من المصادر غير التقليدية لمصر ولم تحظ هذه المصادر بشكل عام باى اهتمام حتى الان . ونظرا لاهمية هذه المصادر لتنمية المناطق الصحراوية. خاصة الساحلية وبعض مناطق سيناء والصحراء الشرقية لذا فان الامر يستلزم القيام بدراسات تصنيفية باستخدام الصور الجوية وصور الاستشعار عن بعد فى حصر وتصنيف احواض الصرف بالساحل الشمالى الغربى وشبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية على وجه التحديد ، وذلك لاحتمالات حدوث سريان سطحى فى وديان هذه المناطق . والاهتمام بمحطات الارصاد المناخية وتنمية تكنولوجيا التنبؤ بما يؤدى الى الاستفادة بمياه السيول وكذلك الوقاية من الاثار المدمرة لهما .

المياه الجوفية : وتؤكد الدراسة ان لدى مصر امكانيات لموارد المياه بالاضافة الى مورد مياه النيل ومياه الامطار والسيول وهو مورد المياه الجوفية تحت الارض فى مناطق شاسعة منها الصحراء الغربية فى الحدود المصرية السودانية الليبية جنوبا وغربا وحتى خط منخفض القطارة شمالا والى الشرق من وادى النطرون على امتداد غرب الدلتا والدلتا ذاتها وشرق الدلتا حتى الغرب من قناة السويس وبعض مناطق سيناء والصحراء الشرقية تنتظم فى اكثر من مستودع من مستودعات الحجر الرملى النوبى - المغرة - صخور الرباعى وغيرها ، واشارت الدراسة الى ان المياه الجوفية تحت دلتا نهر النيل والمناطق المجاورة له تماما شرقا وغربا تتغذى على مصادر مياه من نهر النيل نفسه وفروعه وترعه ومايتسرب من مياه الرى تحت الدلتا ، اما المياه الجوفية فى الصحراء الغربية والشرقية وسيناء فلها مصادر اخرى ولاتعتمد على التغذية من نهر النيل وبالرغم من الدراسات العديدة التى قام بها الباحثون فى مختلف الهيئات العلمية والبحثية والتنفيذية يظل موقف المياه الجوفية بمصر على وجه التحديد موقفا مثيرا للحيرة ، وداعيا للتساؤل خاصة مايتعلق باماكن تواجد المياه الجوفية وكمياتها ومصادر تغذيتها واحتمالات تجددها من عدمه ونوعها الكيميائى وسياسة استغلالها فى ضوء الكمية والنوع معا ، وتؤكد الدراسة ان هناك تفاوتا فى تقديرات كمية المياه الجوفية وتعارضها وان هذا تفاوت فى تقدير مخزون المياه الجوفية فى معظم الاحيان من جهة الى اخرى يرجع الى مستوى المعلومات التى استخدمت فى الاستكشاف والتقييم . واثرت على كيفية الاستغلال . ولقد اضافت تجربة الوادى الجديد بمصر



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 9 اكتوبر 1991

عبئا على مستخدمي المياه الجوفية فالتجربة لم تكن ناجحة ، كما توقع البعض ونود ان نؤكد في هذا السياق ، ان عدم نجاح التجربة لا يرجع الى عدم وجود مياه بل يرجع الى استخدامها وسوء ادارتها في هذا المشروع الكبير .

تؤكد الدراسة ان مستوى الاستكشاف والتقييم لخزانات المياه الجوفية بمختلف مناطق مصر ليس على الدرجة المطلوبة والتي تمكن من اعطاء تقييم المياه الجوفية بمصر ، وبالتالي فان اى رقم عن هذا المصدر لايمكن اعتباره رقما نهائيا .

وتؤكد الدراسة ان اعادة تقييم كميات المياه المدفونة تحت الصحراء الغربية سوف يؤدى الى نتائج افضل عن هذه المياه خاصة اذا ما اضفنا اليها مناطق شرق العوينات ، والمعلومات المتوفرة عن سمك الطبقات الحاملة للمياه في الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة - البحرية - سيوة في ضوء نوع المياه الممتاز بكل هذه المناطق ومناطق شرق النيل جنوب اسوان وحتى الحدود المصرية السودانية ، ويؤكد ان التضارب في التقديرات الكلية للمياه الجوفية تحت الصحراء الغربية والوادى الجديد ادى الى ان مستودع الحجر الرملي النوبي هو المستودع الممتد جغرافيا وبسمك كبير وانه مستودع معقد متعدد الطبقات وتعامل معه علماء دون خبرة هائلة من المتخصصين في علوم المياه الجوفية والذين لم يكونوا متوفرين في اوائل الستينيات عند بدء تنفيذ المشروع وان مستوى البيانات التي استخدمها الخبراء الاجانب لم يكن على المستوى الذى يمكن اعطاء تقديرات سليمة ومن ثم جاء التفاوت بل والتعارض عن معدلات التغذية السنوية للخزان الجوفي نقص كميات المياه بالخارجة والداخلة قبل وبعد مشروع الوادى الجديد - كمية المياه المختزنة - كمية المياه الممكن استخدامها - معاملات النفاذية والبث ومن ثم مساحة الارض التي يمكن استصلاحها والزمن الذى يحتمل فيه نقص المخزون من المياه وانصرف المجهود العلمي في دوامة احتمالات تجدد المياه لهذا الخزان فقط لن يجدى ولكن يجب ان نهتم بدراسة تعظيم الاستفادة من كمية المخزون فقط ، وان سوء تصميم الابار بالواحات الخارجة والداخلة ادى الى توقف تدفق بعضها ونقص كميات المياه المسحوبة من بعضها الاخر ، كما ان تداخل تاثير هذه الابار على بعضها قد خلق انخفاضاً عاماً في ضغوط المياه ونتج عنها جفاف بعض ابار وعيون الاهالي الضحلة والغير عميقة كما ان سوء مادة المواسير المغلفة للابار ادى الى تاكلها وتلف مادة التغليف مما اثر على انتاجية هذه الابار . كما ادى الهبوط الاقليمي في الضغط في الواحات الخارجة على وجه التحديد الى الاضطرار لاغلاق بعض الابار المتدفقة تلقائيا والبحث عن طرق ووسائل للامداد بالطاقة اللازمة لرفع المياه منها ، كما ثبت ان هذه الابار لايمكن تركيب اعماق عليها لسوء تصميمها (توزيع المصافي والمواسير المصمتة) ، كما ان سحب مياه جوفية من المناطق المجاورة لدلتا النيل شرقا وغربا سوف يؤدى الى خفض مناسيب المياه الجوفية تحت الدلتا ويؤدى الى التقليل من اخطار ارتفاع منسوبها غير ان ذلك يجب ان يخضع لمحاذير اهمها تداخل مياه البحر المالحة ، وغزوها لمستودعات المياه الجوفية خاصة في المناطق القريبة من شمال الدلتا ، ويؤكد الدكتور مغاورى ان قصور وسائل استكشاف المياه الجوفية بمصر حتى وقت قريب ، يرجع الى عدم تطبيق التكنولوجيا الحديثة في البحث عن المياه الجوفية ، باستخدام عمليات الحاسب الكهربى وعدم تكامل المعلومات عما تحت الارض وتخرج جميع النتائج البحثية سلبية حتى وان كانت المياه موجودة اضف الى ذلك قيام غير المتخصصين بتفسير البيانات الغير مكتملة ووجود العديد من شركات حفر ابار المياه بغير دراسة ، وبغير تدريب واستعدادات لاستكشاف المياه الجوفية ، وعدم وجود خبرة في تصميم الابار قد ساهم في ان تكون الصورة اكثر قتامة عن هذا المصدر الحيوى والواقع ان الصورة ليست على هذه الدرجة من القتامة وانه يمكننا اضافة مصادر مياه جوفية بالصحراء الغربية بمصر وببعض مناطق الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء .

ويقدم الدكتور مغاورى في نهاية هذا الجزء عدة مقترحات لسد العجز في موارد المياه ، فيطالب باستخدام التكنولوجيا الحديثة في البحث عن تقييم خزانات المياه الجوفية ، وتحديد كميات الاستغلال المثلى ، والتي تهدف الى انتاج اكبر كمية من المياه الجوفية ، باقل قدر ممكن من هبوط مستوى المياه الجوفية ، ولايتعدى حدود الرفع الاقتصادى طوال مدة المشروع مع الحفاظ على نوع المياه صالحا للاستخدام ، كما انه يحتم علينا الاستفادة من الكوادر المصرية المؤهلة في مجالات المياه الجوفية وتجميع شتاتها لتبدى رأيا موحدا او متقاربا عن المخزون ، والممكن استخدامه من المياه الجوفية ، كما انه يجب فرض رقابة قوية على المتعاملين مع خزانات المياه الجوفية ، وتطبيق قانون المياه عليها ، وعدم اصدار تراخيص لابار المياه بدون دراسات علمية مسبقة ، ووقف فوضى التعامل مع مخزوننا من المياه الجوفية حماية لهذا المخزون وحماية للمستهلكين له وحتى لايفاجأوا بنضوب المخزون او بتلف نوعه الكيميائي ، وعدم مناسبته لاغراض الاستخدام وتتحول اراضيهم الى بوار في حالة ارهاقهم للمستودعات ، وان تؤكد على الاستفادة من مياه السيول والامطار بالاضافة الى ترشيد استخدام المتاح حاليا من مواردنا المائية في عصر يقال عنه «عصر ازمات المياه» .





المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

مياه النيل فى خطر «٤»

ضياع ثلث المياه المصرية بسبب سوء الاستغلال

دول الحوض تحاول التحلل من الاتفاقيات السابقة

أيمن نور - مجدى شندى

لم يعد مفهوم الامن القومى مقصورا على المفهوم العسكرى فقط كما كان خلال فترة الستينات والخمسينات وانما امتدت مظلته لتشمل ابعادا اخرى برزت لتحتل نفس اهمية العامل العسكرى ومنها الامن الغذائى ومن ثم انتقل مفهوم الامن الى ابعاد اخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية . وهذه الابعاد ليست منفصلة عن الأمن العسكرى ، وانما تشتبك معه فى علاقة تاثير مستمرة .. فاى دولة لاتستطيع توفير احتياجاتها الغذائية ستضطر حتما الى تقليص نفقات الدفاع لتوفير العملات الصعبة التى يمكن ان تستورد بها غذاءها او الى الاستدانة من الخارج وهو ماحدث بالفعل مع عديد من البلدان النامية ومن بينها مصر .. وعلى اى حال ليس هناك امن مطلق فى اى ناحية من نواحيه يمكن ان يسود فى الوقت الحالى لانه سيكون على حساب دول اخرى وانما امن متبادل يرعى مصالح الجيران ويعطى لكل ذى حق حقه حتى يمكن تحقيق التعايش السلمى بين البلدان المختلفة . ومثلما يرتبط الامن الغذائى بالامن العسكرى يرتبط ايضا بالامن المائى .. وهذا الامر يفرض اتباع سياسة تحمى الثروة المائية المصرية من الاخطار التى تحدق بها وهى كما اسلفنا تتمثل فى نوعين من الاخطار : خارجية وداخلية .



ومما يدعو الى القلق ارتفاع اصوات في بعض دول حوض النيل تنادى بالتحلل من اتفاقيات تم توقيعها في فترات سابقة على اعتبار انها ارث استعمارى وبخاصة في اثيوبيا وتنزانيا ، الا ان مصر يجب ان تتمسك بحقوقها المكتسبة طبقا لهذه الاتفاقيات ، مستندة في ذلك الى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة والتى وقعت علم ١٩٧٨ وكذلك الى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الموقع في مايو ١٩٦٣ باديس ابابا والذى اقر ضرورة الابقاء على الاتفاقات القائمة منعا لفتح باب من المنازعات التى لاتنتهى حول الحدود والانهار المختلفة في القارة .

والاتفاقيات التى تحاول البلدان إلغائها او اعادة النظر فيها هى اتفاقية ١٩٠٢ و١٩٢٩ فاتفاقية اديس ابابا ١٩٠٢، عقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة عن مصر والسودان ، واثيوبيا وتعهد بموجبها منيلك الثانى ملك اثيوبيا في ذلك الحين بعدم اقامة اية مشروعات سواء على النيل الازرق او على بحيرة تانا ونهر السوباط يكون من شانها التاثير على مياه النيل وبالا يسمح باقامة مثل هذه المشروعات الا بعد الاتفاق مع الحكومتين البريطانية والسودانية «المصرية والسودانية حاليا» .

الاتفاقية الثانية هى اتفاقية علم ١٩٢٩ التى ابرمت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كممثلة عن السودان واوغندا وكينيا وتنزانيا . ونصت على الا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية اعمال رى او توليد قوى ولا يتخذ اى اجراء على النيل ، وفروعه وروافده يكون من شانه انقاص مقدار مايصل الى مصر او تعديل تواريخ وصوله او تخفيض منسوبه على اى وجه يلحق الضرر بمصالحها .

إضافة الى ذلك تتعامل دول الحوض بفتور مع الدعوات المصرية لاقامة تجمع اقتصادى مشترك وذلك باستثناء زائير التى تتميز سياستها تجاه مصر بالايجابية حيث تدعم وجهة نظرها في اقامة تجمع اقليمى يضم دول الحوض ويعمل على تحقيق المصالح المشتركة لها ، وتم الانتهاء فعلا من اعداد دراسة جدوى لاقامة مشروع الربط الكهربائى بين السد العالى وسد انجا كمرحلة اولى نحو مشروع اكبر هو ربط الشبكة الكهربائية الموحدة المرتقبة بين مصر وزائير بشبكة الكهرباء الاوروبية وهو الامر الذى يسمح بتصدير الطاقة المتولدة عن السد الزائيرى والتى تفيض عن حاجتها وتشكل لها موردا هاما للعملات الصعبة .

وقد انتهجت مصر حتى الان دبلوماسية هادئة في موضوع النيل وانعكس ذلك في المبادىء التى تحكم الدبلوماسية المصرية ،كما اكدها الدكتور بطرس غالى في حوار خاص اجريته معه، والمتمثلة في :

- من مصلحة مصر ان يسود السلام والاستقرار والتكامل مع اثيوبيا والسودان لانهما وحدة جغرافية حتى تستطيع الانتقال الى ترابط وثيق في الطرق والمواصلات والكهرباء .
- رفض مصر لاى حركة انفصالية سواء في بيافرا او كاتنجا او جنوب السودان او اريتريا ويكفى ان القارة الافريقية مقسمة الى ٥٠ دولة لذلك يلاحظ ان مصر لم تعترف بالحكم الذاتى لارتيريا بعد اطاحة منجستو قبل اعتراف السلطات الاثيوبية بذلك .
- عدم التدخل في الشئون الداخلية لاى دولة واعتبار الخلاف بين الحكومات وحركات التحرير خلافا داخليا .
- تجنب اى مواجهة عربية افريقية في القارة ورفض تصوير اى حدث على انه مواجهة من هذا القبيل .

ومعالجة قضية المياه من وجهة نظر نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية لايمكن ان يتم على اعتبار المياه الرابط الوحيد لان دول المصب موقفها ضعيف ويجب ربط حوض النيل من خلال سوق مشتركة وربط شبكات الكهرباء فيها والصعوبة التى تواجه مشروع الربط الكهربائى هو ان جميع هذه الدول لاتحتاج لطاقة كهربائية ولذلك كان التفكير في بيعها الى اوروبا حتى يكون هناك نوع من المساواة بين هذه الدول . وعن المشروعات المشتركة يقول الدكتور غالى انه طالما ظل الوضع غير مستقر في هذه البلدان فلا نستطيع التفكير في مشروعات اقليمية ففى السنوات الاخيرة تغيرت الحكومة في اوغندا ٥ مرات وفي السودان ثلاث مرات وفي اثيوبيا مرتين الى جانب عدد من المصادمات الاقليمية وعلى سبيل المثال توقف مشروع قناة جونجلى المدفوع من السوق الاوروبية المشتركة وضاعت ٦ مليارات متر مكعب من المياه ، ودول حوض النيل لاتستطيع طلب مساعدات جديدة من البنك الدولى او السوق الاوروبية المشتركة مادام ان مشروع قناة جونجلى لم يتم .

لايمكننا ان نتحدث عن الاخطار الخارجية التى تهدد مياه النيل دون الانتقال الى المشاكل الداخلية التى تتسبب في ضياع كميات مهولة من المياه دون فائدة ، ومن ثم فاننا سنركز في الجزء التالى على اهم المشاكل التى تتسبب في ضياع هذه الكميات واهمها الهدر وتلوث المياه وانعدام العدالة في التوزيع وما يترتب عنها من مساوىء ادت الى تملح التربة واصابتها بنوع من التصحر ادى الى خفض الانتاج الزراعى بصورة خطيرة وفقا للجدول التالى الماخوذ من تقرير للمجالس القومية المتخصصة والذى يعرض الانخفاض في انتاجية الفدان من محصولين في منتهى الاهمية وهما القمح والشعير ومدى انخفاضها من سنة الى اخرى.

متوسط إنتاج الفدان من القمح والشعير بالاردب

السنة	قمح	شعير
١٩٧٣/٧٢	٤,١	٣,١
السنة	قمح	شعير
١٩٧٤/٧٣	٤,٢٢	١,٩٢
١٩٧٥/٧٤	٢,٦٨	٢,٣
١٩٧٦/٧٥	٢,٤٢	١,٨٨

الهدر

تؤدى طرق الرى التقليدية المتبعة في مصر الى هدر في المياه يقدر بنحو ٤٠٪ فالمزارع المصرى يستخدم حوالى ٧ الاف متر مكعب من المياه لرى الفدان الواحد في حين تؤكد معظم الدراسات انه يكفى لرى الفدان مالا يزيد على اربعة الاف متر مكعب ويمكن استخدام المياه المهدرة في رى مساحات جديدة . ويقدر الخبراء ان حجم الفاقد سنويا من نصيب مصر في المياه داخل الاراضى المصرية حوالى الثلث تقريبا وهذا الاستخدام المسرف في سلعة اصبحت نادرة يضعف من مركز المفاوض المصرى امام دول الحوض اذ قد ترى هذه الدول ان مصر ليست بحاجة الى كل تلك الكميات الاضافية التى تطلبها من المياه مدللة بهذه الكمية المهدرة من المياه ويكفى ان ثلاثة مليارات متر مكعب من المياه تضيع سنويا في البحر المتوسط مع ان الدراسات طالبت منذ زمن طويل بتنفيذ مشروع تعذيب البحيرات والقائم على الاستفادة من هذه المياه المهدرة في البحيرة وتحويلها الى بحيرتى البرلس والمنزلة وتم بالفعل بحث هذا المشروع مع وفد تايوانى برئاسة نائب وزير الخارجية جون تشاينج وعدد من الخبراء في مجال الرى والزراعة واوضحت دراسة الجدوى امكان الاستفادة بتخزين ٢ مليار متر مكعب من المياه سنويا وتكلف المشروع نحو ١٠٠ مليون جنيه ولا تعتبر هذه التكلفة عالية اذا عرفنا ان كمية المياه المستفاد بها يمكن استخدامها في زراعة نحو مليون فدان.



وتستدعى الاستفادة بهذه المياد المهدرة استعراض كل الوسائل الممكنة لذلك ومنها التخزين السطحى لهذه المياه والاستفادة بها فى وقت الحاجة كما عرضنا فى الفقرة السابقة او التخزين الجوفى لها وذلك بشحن الخزان الجوفى فى موقع مناسب لها للاستفادة منه عندما تحتاج الامور، والبديل الثالث هو استخدامها فى رى آراض تزرع محصولا واحدا يقتصر على رية واحدة فى شهرى اكتوبر ونوفمبر وريتين فى يناير وفبراير وبالنسبة للتخزين السطحى لهذه المياه هناك مناطق يمكن ان يتم التخزين فيها منها منخفض وادى الريان ومنخفض وادى النطرون وبحيرة المنزلة ووادى الريان منخفض عميق يقع فى الجنوب الغربى للفيوم ويصل منسوب قاعه الى ٦٣ مترا تحت سطح البحر ويبعد عن نهر النيل بحوالى ٥٥ كيلو مترا الا انه تحول عدة عوامل دون ذلك منها عدم امكانية الاستفادة من المياه المخزونة به قبل عشر سنوات من بدء التخزين وضخامة تكاليف حفر ترعة تصل الخزان بالنيل مما يستدعى عمل انفاق وسحارات خاصة وان هذا الترعة ستمر فى اراض مرتفعة وتتقاطع مع مصاريف وترع اخرى مما يستدعى عمل سحارات ضخمة اضافة الى كثرة التبخر فى الحوض وكذلك يتعرض التخزين فى وادى النطرون لعدة عراقيل منها تعرض الاثار الموجودة على جوانب الوادى والعمران والزراعات القائمة للتلف وارتفاع المياه الجوفية فى الاراضى المجاورة للوادى اذا ما تم هذا التخزين فى حين انه يعتبر فى هذا الوقت مصرفا لهذه المياه . ويبقى الاقتراح الثالث وهو التخزين فى بحيرة المنزلة والذى سيؤدى الى تطوير جيد للاراضى الزراعية واستصلاح مساحات شاسعة تستطيع على اى حال تغطية الاثار السلبية الناجمة عن الوضع الحالى، والمشروعات المائية المدروسة والتى تنفذ طبقا لخطة لا يمكن ان تقول انها عالية التكاليف .. فاية تكاليف لاتتساوى مع اهدار الثروات الموجودة فى الوقت الحالى.

ولاستعراض الاثار المترتبة على جزئية من الهدر واثاره على التربة..

نقرا ما تقوله دراسة فرنسية عن تدهور التربة فى مصر اعدها الباحث رينيه ديمون : كان نيل الفراعنة يغرق واديه كل صيف وينحسر الماء بعد ذلك فيسرع الفلاحون الى بذر المزروعات الشتوية فى الطمى الغنى وبعد الحصاد تراح الارض من الربيع الى حين حدوث الفيضان فكانت الارض تتشقق وتتهوى فتتكاثر فى التربة الطينية الثقيلة البكتريا المثبتة للازوت وفى طور لاحق بعد انشاء السد العالى ثم الانتقال فى الدلتا والوادى من اغراق الفيضان الى السقى الدائم ولكن كل سقى يتم باغراق المزروعات فتنتابها من جراء ذلك صدمة تلحق الاذى بمردودها ثم لا تلبث التربة ان تتقطر فتعاود النباتات عافيتها لكنها تنصدم من جديد مع كل سقى ولا يحدث شىء من هذا فى استخدام الرى بالرش الا ان هذه الطريقة مكلفة للغاية ولاتستخدم الا فى الاراضى الصحراوية المستصلحة وقد جرت العادة فى الدلتا منذ قديم الزمان على تصريف الماء فى اخاديد الارض للحيلولة دون اغراق المزروعات وبالفعل فان التربة تتاذى اذى شديدا من فرط الرى الى حد ان خصوبتها التى طبقت شهرتها الافاق لم تعد الا اسطورة واصبح تدهور التربة بمثابة كارثة .. فمنذ ايام الفراعنة والماء يقدم مجانا للفلاحين وبحكم مجانيته فانه يهدر دوما بما يضر بالتربة خاصة فى عدم وجود منافذ التصريف الكافية الامر الذى يتسبب فى ارتفاع نسبة الملوحة والقلويات . وظاهرة عدم وجود مصارف تعود فى اصولها الى القرن الماضى فعندما اراد الانجليز تغذية مغازلهم بالقطن الرخيص اكثروا من انشاء السدود والقنوات ليجعلوا من مصر مزرعتهم القطنية لكنهم اهملوا تصريف الماء وهو امر لم تتضح خطورته الا على المدى الطويل.

يضيف الباحث . ثمة عامل اخر يتحكم بتهدور التربة فى وادى النيل وهو عدم كفاية الدبال العضوى مما يجعل التربة ثقيلة وقاسية فعندما ضربت بالمجرفة بقوة لاحدث شقا فى ارض مزروعة بقصب السكر على مقربة من اسوان ارتجت صفيحة المجرف كما لو انى ضربت معدنا.

وتعتبر هذه الصورة التى يرسمها لنا الباحث الفرنسى نوعا من انواع التصحر ومفهومه انخفاض او تدهور قدرة الانتاج الحيوى للارض بفعل ضغوط استخدامها الا انه يندرج تحت حالات التصحر المعتدل الذى تتكون فيه ارض وعرة رديئة بفعل التعرية المائية او فى حالة تعرض التربة لتملح ينقص انتاجيتها المحصولية بنسبة تتراوح من ١٠ ـ ٥٠٪ ويمكن علاج ذلك باتباع الطرق السليمة التى تقى التربة من اخطار تدهور انتاجها الى جانب تطوير الانتاجية وتحسينها.

التلوث

تلوث البيئة عبارة عن تغير يحدث فى البيئة المحيطة بالانسان مما يضر به وبالكائنات الحية الاخرى ويحدث التلوث ايضا للتربة الزراعية فى حالة استخدام مياه بها نسبة من الملوحة مثل مياه الابار مما يضيف قدرا كبيرا من الاملاح الى التربة ، ومما يسهم فى تلوث البيئة استخدام المبيدات الحشرية التى يمكن استبدالها باساليب المكافحة البيولوجية ، ولعلماء المركز القومى للبحوث تجربة ناجحة فى المكافحة الحيوية بعد ابحاث استمرت ١٥ عاما ، حيث اظهرت المؤشرات الاقبال الشديد من جانب الفلاحين على استخدام نوعيات من المبيدات البيولوجية بعد ان شعروا بقيمة استخدامها خاصة وانها قليلة التكاليف مقارنة بالمبيدات الكيماوية .

ويعد التلوث واحدا من اهم الاخطار التى تهدد الموارد المائية المصرية ، وذلك بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث الصناعى مما يؤدى الى خسارة كميات كبيرة من المياه الجوفية والسطحية ، ويزداد التلوث بازدياد نفايات الصناعة والزراعة وانعدام الوعى البيئى ، ويلاحظ ان كل متر مكعب من المياه الملوثة يفسد ما بين ٤٠ ـ ٦٠مترا مكعبا، من المياه النظيفة ويؤثر التلوث فى معظم الحالات على مياه الشرب والرى بشكل مباشر . ويعتبر نهر النيل اسوا مثل للتلوث نظرا لانعدام تدابير الوقاية منه، وخطورة التلوث لاتتوقف عند تدمير الثروة المائية وحدها وانما تدمر ثروات اخرى طبيعية وبشرية .

هذا وقد اكد تقرير للمجالس القومية المتخصصة عن الموارد المائية الحاضرة والمستقبلة واوجه استغلالها ان الاراضى المصرية داخل الوادى وخارجه تختزن فى باطنها كميات من المياه تسربت اليها على مدى العصور والازمان . وقدرتها البحوث المبدئية بـ ٥٠٠ مليار متر مكعب ، ولايمكن الانتفاع الدائم باى كمية ما لم يسبق ذلك سلسلة طويلة من البحوث والدراسات الا ان ما يمكن سحبه منها بامان يبلغ ٣٥٠ مليون متر مكعب . وهناك بعض الاراء التى تنادى بامكان سحب ٥٠٠ مليون متر مكعب فى الوجه البحرى وكذلك بتوافر مياه جوفية فى الصحراء الغربية والساحل تكفى لرى نصف مليون فدان .. الا ان الامر يحتاج لبحث علمى دقيق للتاكد من امكانية الحصول على هذه الكميات ولتحديد اقتصاديات انتاجها وتاثيرها على معامل الامان فى باطن الارض ، وهناك حاجة ملحة الى استغلال كل قطرة من المياه فى مصر ويكفى إطلالة على الجدول الخاص بالمقارنة بين معدل الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الاساسية بين سنتى ١٩٦٠ـ ١٩٨٠ .

كذلك فان الامر يدعو الى استخدام مياه الصرف التى لاتزيد نسبة الملوحة بها والتى اثبتت التجارب صلاحيتها لاغراض الرى وما يستخدم حاليا من هذه المياه يبلغ ٤,٨ مليار متر مكعب سنويا يمكن اضافة اربعة مليارات جديدة اليها .

والتغلب على مشاكل الرى والصرف يتوقف على القواعد العلمية الثابتة التى تتعلق بحركة الماء فى الارض ونوع هذه الحركة وسرعتها واتجاهها وتتوقف هذه العوامل بدورها على درجة نعومة حبيبات التربة ونظام ترتيبها وسمك طبقات

الارض ، ولم تحل فى مصر حتى الآن مشكلة تحديد احتياجات الزراعة من المياه ومشكلة تحول الارض نحو القلوية والملوحة نتيجة وضعها تحت نظام الرى المستديم اذا استعملت كميات كبيرة من المياه فى غياب الصرف الجيد .

المناطق القابلة للتوسع الزراعى فى مصر

المنطقة	المساحة بالألف فدان
شرق الدلتا والقناة وسيناء	٢،٥٤٨
وسط الدلتا	١،٦٨٤
غرب الدلتا	٣٧٥
مصر الوسطى	١١٩
مصر العليا	١٥٨
الصحراء الغربية	٦٠٨،٦
الإجمالى	٤٤٩٢،٦

مصادر المياه الممكن استخدامها لرى التوسعات الزراعية المقترحة

مصادر المياه	المساحة بالألف فدان
مياه عذبة سطحية	٢،٤٩٥
مياه الصرف بدون خلط	١٥٤
مياه الصرف المخلوط	٦٠١
المياه الجوفية بالصحراء الغربية	٤٤٨
مياه الصرف الصحى	١٢٠

مقارنة بين معدل الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الأساسية بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٨٠

المنطقة	معدل الاكتفاء عام ٦٠	معدل الاكتفاء عام ٨٠
قمح	٪٧٠	٪٢٥
ذرة	٪٩٤	٪٧٧
عدس	٪٩٢	٪٩
سكر	٪١١٤	٪٥٧
لحوم حمراء	٪٩٥	٪٧٥
لحوم بيضاء	٪١٠٠	٪٦٥
الأسماك	٪٩٥	٪٥١



قضايا فى دائرة الضوء

هذه الصفحة تستقطب آراء واجتهادات الباحثين والمهتمين والمهمومين بقضايا الوطن فى محاولة لتشخيص ودراسة القضايا والأزمات وتقديم الحلول والتصورات للخروج من دائرة الأزمة

مياه النيل فى خطر (٥)

سوء التخطيط وغياب النظرة المستقبلية والتخبط فى السياسات تعتبر من أهم العناصر المسئولة عن كل كارثة تحل بالمجتمع المصرى ، ومن ظواهر سوء التخطيط وجود جهات عديدة تتوزع بينها المسئولية عن كل شىء واى شىء ، مما جعل البلد الذى وهب للعالم حضارته واضاء مشاعل التقدم فى وقت كان يغط فيه العالم المتقدم ـ فى الوقت الحالى ـ فى نوم عميق ، ضاربا المثل فى تحكم الروتين والبيروقراطية فى كل ناحية من نواحى الحياة فيه . وغياب النظرة المستقبلية يتبدى واضحا فى عدم الارتكان الى دراسات علمية مثل اتخاذ القرار واعتماده بصفة أساسية على النظرة الضيقة للمسئولين وهى التى تهدر الجهود الدؤوبة من قبل العلماء المصريين النابغين فى كل مجال وتحول شقاءهم لعشرات السنين الى مجرد كومة من الأوراق لا تحفل بها سوى رفوف المكتبات .

لذلك ينبغ علماؤنا فى كل مجالات الحياة بالخارج وتبقى مصر فريسة للتخلف وتدهور اقتصادها وضياع ثرواتها واهدار مواردها !! الأمر الذى يدور بنا فى حلقة مفرغة لا تفرخ سوى مزيد من الضعف والقاء التبعات على الغير وعدم التنبه إلى الأخطار الا بعد وقوعها رغم التحذيرات التى تنطق بها أفواه الدارسين وصفحات البحوث فى كل مجالات حياتنا . نظرة واحدة الى مواردنا المتاحة واستغلالها الاستغلال الامثل توفر على اجيالنا القادمة الدوران فى الحلقة التى نعانى منها الان من التضخم وتدهور مستوى المعيشة والرغبة من الفرار من مصر التى حباها الله الكثير من النعم جريا وراء سراب خادع ، فى حين تكمن تحت يدنا حقائق كثيرة نشوه معالمها بالاهمال والاتكالية ، وما طريقة تعاملنا مع الثروة المائية ـ وأساسها النيل ـ الا مثال للتعامل مع الثروات الاخرى .

المشروعات الجديدة يجب أن تتزامن معها مراجعة للسياسة المائية

تلوث النيل أصاب المصريين بالسرطان والفشل الكلوى

وقفت ندرة المياه المصطنعة دائما حجر عثرة امام برامج تعمير سيناء واستزراعها على اعتبار انها البوابة الشرقية لمصر لذلك لم يكن هناك حل سوى نقل المياه لها عن طريق ترعة السلام التي جاء حفرها بعد دراسات عديدة لطبيعة اراضى المنطقة ونفاذيتها وملوحتها وتم تقسيمها الى قسمين رئيسيين القسم الاول منها يمثل الاراضى الطينية والآخر يمثل الاراضى الرملية .

اما المصادر التى تمد ترعة السلام بالمياه فهى النيل ومياه الصرف الزراعى . وقد قامت المعاهد البحثية المتخصصة فى مصر باجراء الدراسات الخاصة بمياه الصرف كما ونوعا على مدار العام واساليب استخدامها ونسب خلطها مع المياه العذبة وانتهت هذه الدراسات الى امكانية سحب ٢,١١ مليار متر مكعب من مياه النيل و٢,٣٤ مليار من مياه المصارف بنسبة ملوحة للمخلوط يبلغ متوسطها ٧٦٠ جزءا فى المليون بحيث تصبح هذه المياه صالحة لجميع انواع الزراعات دون اية مشاكل . وتم تخطيط وتنفيذ المرحلة الأولى من الترعة لنقل المياه المطلوبة من النيل ومصرفى السرو وحادوس وبلغ طول المرحلة الاولى ٨٧ كيلومترا وتروى هذه المرحلة ٢٠٠ الف فدان غربى قناة السويس فيما يتم التخطيط العام للمرحلة الثانية ويشمل استكمال وحدات ضخ المرحلة الاولى وانشاء سحارة مياه تقع تحت قناة السويس على مسافة ٢٧ كيلومترا جنوب مدينة بورسعيد ويبلغ طول هذه السحارة ١٣٠٠ متر منها ١٠٠٠ متر تحت القناة بعمق قدره ١١ مترا من قاع القناة الحالى وتستطيع هذه السحارة وفقا للدراسات تمرير تصرف قدره ١٤٢م^{3} فى الثانية بسرعة مياه اقصاها ٢ م/ث . يشمل المشروع كذلك انشاء اربع محطات رئيسية لضخ المياه و٨ محطات فرعية و٣ محطات صرف وذلك لزيادة التصرف المطلوب لمساحة اجمالها ٦٠٠ الف فدان ، ومن نهاية السحارة تمتد ترعة السلام على الشاطىء الشرقى للقناة وحتى العريش لمسافة تبلغ ١٥٥ كيلومترا وبانحدار متوسط قدره ٧سم/كم واقصى سرعة بها ١,٥ م/ث . وسوف تكون الترعة مبطنة بالخرسانة المصبوبة .

تعويض تكاليف المشروع

وسوف يتم تعويض تكاليف المشروع التى بلغت ٢٠٠ مليون جنيه خلال المرحلة الأولى عن طريق بيع الاراضى المستفيدة منه للمستثمرين بواقع ٢٦٠٠ جنيه للفدان علما بأن اجمالى ما يخص الفدان فى تكاليف المشروع اضافة الى تكاليف الاستصلاح الداخلى يبلغ ٣٢٥٠ جنيها ومن المقرر ان توضع هذه المبالغ فى صندوق خاص ينفق منه على مشروعات الاستصلاح المستقبلية وفى مقدمتها مشروع مد المياه للساحل الشمالى . ويؤكد الباحثون ان مشروع ترعة السلام سيؤدى الى احداث تنمية صناعية وسياحية بالمنطقة وايجاد فرص عمل حقيقية واستثمار مورد كان يذهب الى البحر .

أيمن نور

مجدى شندى

هذا وتخترق ترعة السلام فى مسارها اربع محافظات هى : دمياط والدقهلية والشرقية وبورسعيد حيث تروى زمامات زراعية فى مناطق العطوى السلام (٣٠٠٠ فدان) والمنطقة المحصورة بين مصرف الطويل البحرى وترعة السلام (٢٠٠٠ فدان) ومنطقة المطرية السلام (٨ الاف فدان) ومنطقة شمال سهل الحسينية (٣٠ الف فدان) ومنطقة جنوب سهل الحسينية (٦٤ الف فدان) ومنطقة جنوب بورسعيد (١٣٦ الف فدان) ومنطقة سهل جنوب بورسعيذ وشرق بحر البقر (٤٧ الف فدان) ومنطقة بركة ام الريش (٢١ الف فدان) .

إلا ان هناك عدة اعتراضات على الاسراع بتنفيذ المرحلة الثانية من ترعة السلام فى الوقت الحالى على اعتبار انه يمكن استغلال المياه الجوفية فى سيناء بالاضافة الى ان استكمال العمل قد يزيد من اطماع اسرائيل فى الحصول على حصة من مياه النيل خاصة وان هذه المياه ستصل الى بعد لايزيد على بضعة كيلومترات من أراضى فلسطين المحتلة .

غير ان وزير الرى المصرى نفى ذلك مؤكدا انه ليست هناك اى علاقة ما بين هذا المشروع ومعاهدة كامب ديفيد مشيرا الى ان العريش ستكون نقطة النهاية بالنسبة لهذا المشروع .

مشـــاريع جديدة

من جانب اخر بدات فى الآونة الاخيرة عملية تنفيذ مشروع اخر لتوصيل مياه النيل الى محافظة البحر الاحمر بغرض توفير مياه الشرب والرى لمدن الغردقة وراس غارب والزعفرانة . يتكلف المشروع الجديد ٢٤٥ مليون جنيه ويبلغ طول خط المياه فيه ٤٢٠ كيلومترا بطاقة اجمالية تبلغ ٩٠ الف متر مكعب ويمتد من الكريمات حتى الغردقة ومن المقرر ان يستكمل المشروع بعد ذلك شمالا باتجاه السويس .

قناطـــر إســـنا

احد المشروعات الهامة التى بدا تنفيذها هذا العام قناطر اسنا الجديدة التى تبعد ١٦٤ كلم الى الشمال من السد العالى ويهدف المشروع الى رفع مياه النيل فى تلك المنطقة لتروى اراضى محافظة قنا التى تبلغ ٣٥٠ الف فدان وسوف تحل القناطر الجديدة محل القديمة التى انشئت ايام الفيضانات السنوية منذ عام ١٩٠٨ حيث ان استمرار تدفق المياه بشكل منتظم طوال العام اثر على جسم هذه القناطر مما قلل من كفاءة عملها ، الامر الذى استلزم خلال السنوات الأخيرة دفع مليار ونصف مليار متر مكعب من المياه زيادة على الاحتياجات لرفع منسوب مياه النيل خلف جسم القناطر ويعد المليار ونصف المليار متر مكعب فى حكم «المهدر» ولذلك فان انشاء القناطر الجديدة سيوفر هذه الكمية الضخمة من المياه اضافة الى تركيب محطة كهرباء مائية تولد طاقة قدرها ٦٣٤ ميجاوات/ ساعة سنويا . كما يتيح تعميق هويس القناطر ليناسب غاطس السفن السياحية الكبيرة وبخاصة فى فترة السدة الشتوية والتى غالبا ما توافق قلب موسم الشتاء السياحى اضافة الى انه سيختصر زمن الملاحة النيلية الى ١٥ دقيقة بدلا من ساعة عند القناطر القديمة وسيسهم المشروع الجديد فى استصلاح ٣٠٠ الف فدان بوادى اللقيطة بالصحراء الشرقية ويضمن استمرارية الرى بترعتى اصفون والكلابية والتى يبلغ زمامهما ٣٠٠ الف فدان آخر .

بدا العمل فعليا خلال شهر يناير الماضى فى الموقع الذى يبعد عن القناطر القديمة حوالى كيلومتر واحد ويقع فى قلب مجرى النيل ولهذا تمت اقامة ستارة معدنية وترابية حول المشروع ، ومن المقرر ان ينتهى اتمامه خلال ثلاث سنوات .

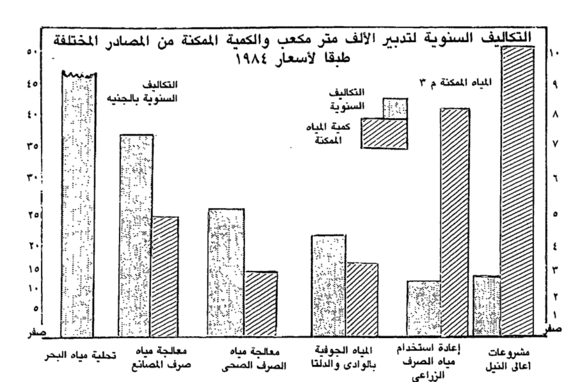
الا ان المشروعات الجديدة يجب الا تستولى على تفكيرنا تماما فهناك جوانب قصور كثيرة يمكن معالجتها بتكاليف زهيدة فى حين نستطيع توفير كميات كبيرة من المياه قد تفوق تلك الناتجة عن المشروعات الجديدة التى تبتلع تكاليف هائلة .

وخلال شهر سبتمبر الماضى دعا المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية الى العمل على الاستغلال الأمثل لمياه نهر النيل والأخذ بنظم الرى الحديثة واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المجرى ، كما اوصى بتكوين مجموعة عمل على مستوى رفيع من خبراء الرى والزراعة لتحديد



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....



● المصدر : موسوعة المجالس القومية المتخصصة

مستويات الاستخدام الامثل والمامون للمياه ووضع نظام دقيق ومتطور لاقتصاديات استخدام المياه والتركيب المحصولى المناسب طبقا لتصنيفات التربة المصرية .

كما ان هناك عدة مشاكل للرى ينبغى البحث عن حلول لها ومنها كثرة المراوى والمساقى وفتحات الرى وهو الامر الذى يؤدى الى عدم وصول المياه الى نهايات الترع وترجع كثرة المساقى الى تفتيت الحيازة الزراعية بفعل قوانين الاصلاح الزراعى والزيادة السكانية غير العادية . وكذلك عدم امكان اعطاء الاحتياجات المائية المناسبة للزراعات بسبب تعدد انواع المحاصيل المنزرعة على الترعة الواحدة واختلاف انواع التربة . ومن المشاكل التى تواجه الرى ايضا كثرة التعديات على منافع الترع والفتحات ، وكثرة الفاقد من مياه الرى سواء اكان ذلك ناتجا عن التوصيل ام عن التسرب ، او الفاقد فى الاعمال الصناعية التى لا تتم اجراء صيانة كافية لها . ياتى بعد ذلك احساس الفلاح بانه صاحب الحق فى اخذ الكمية التى يريدها من المياه فى اى وقت ، وعدم معايرة اغلب القناطر والهدارات الموجودة على الترع لامكان ضبط المياه مع ضرورة مراجعة القناطر كل فترة للتاكد من ضبط التصرفات .

كما يقتضى الاستخدام الأمثل لمياه الرى مراعاة التوزيع النسبى العادل والحد من الفواقد .. فبالنسبة للتوزيع النسبى ينبغى مراعاة العدالة بين الوجهين البحرى والقبلى ثم اعطاء كل ترعة وكل فتحة نصيبها من المياه للوصول الى الاستخدام الامثل ويتطلب ذلك اخذ عدة موضوعات فى الاعتبار اهمها المقننات المائية ومناوبات الرى وفتحاته ثم المعايرات .

والمقنن المائى هو الحد الادنى للمياه التى تستخدم لرى محصول معين فى تربة معينة بحيث ينتج افضل غلة دون التقليل من خصوبة الارض وهناك عدة دراسات لها نتائج هامة فى مجال تطوير اساليب الرى وكميات المياه المفترض اعطائها لمحصول معين وتاثير مياه الرى على المياه الجوفية .

وينبغى التوسع فى تنفيذ مشروعات الصرف المغطى على مستوى الجمهورية وذلك لما لها من تاثير ايجابى فعال فى تحسين خواص التربة من الناحيتين الطبيعية والكيميائية وهو الامر الذى يؤدى الى رفع انتاجية الفدان بنسبة حوالى ٣٠٪ والتعاون فى ذلك مع

الحكومات والهيئات الدولية.

حماية شواطىء النيل

ازالة المواقع المخالفة على مجرى النيل - خاصة فى القاهرة امر مهم وايجاد تشريعات رادعة لمن يقومون بردم اجزاء من المجرى لاستغلالها دون النظر الى الاثار السيئة التى تترتب على ذلك، وتوحيد جهة اصدار التراخيص التى يجب ان تراعى اهمية شواطىء النيل

فهناك حوالى ٧٠٠ مصنع مقامة على امتداد النيل تصرف فيه يوميا ملايين الاطنان من المخلفات السامة دون التقيد باقامة وحدات معالجة لها او الالتزام بالمعايير التى حددها القانون لحماية النهر. هذه المصانع تصرف حوالى ١٠٠ مادة كاوية اضافة الى الصرف الصحى فيه تصل بالتلوث الى حد كفيل بتدمير الكائنات الحية واهدار ارواح الالاف من المواطنين من جراء اصابتهم بامراض مزمنة وخطيرة، تضاف الى ذلك مصانع الاسمنت التى تلقى بكميات كبيرة من مخلفاتها فى النهر. هذه المخلفات التى تحتوى على عناصر الزرنيخ والحديد والرصاص

فى هذا الصدد ابرزت رساله دكتوراه اعدها الدكتور رفعت عبدالوهاب من المركز القومي للبحوث ان عدد المصانع فى القاهرة الكبرى والتى تلقى بمخلفاتها فى النيل يصل الى ٦٥ مصنعا وشركة بعضها يقوم بمعالجة المياه معالجة مبدئية والبعض الاخر يلقيها دون اية معالجة ومن هذه المصانع شركات صناعة الزجاج والسيارات والورق والمواد الغذائية ومصانع الزيوت والصابون وشركات البلاستيك بالاضافة الى مصانع البلاط والاسمنت

واثبتت الرسالة ان هذه المخلفات لها اثار شديدة الضرر على الانسان والاحياء المائية فهى تسبب الاورام السرطانية لبعض الاسماك. وهذا المرض ينتقل بدوره الى الانسان، اضافة الى وجود مركبات كيماوية فى مياه النيل لها القدرة على تغيير الصفات الوراثية للخلايا الحية حيث وجد بالفحص ان الأسماك التى نمت فى مياه بها نسبة عالية من معدن الكروم ظهرت بها تغيرات واضحة فى الخلايا لا يمكن التخلص منها حتى بعد نقلها الى مياه نقية حيث تقل قدرة الأسماك من جراء هذه المادة التى تلقى بكثرة فى النيل على اصلاح التلف الذى يحدث للحامض النووى والمسئول عن الصفات الوراثية للخلية

تسميم مياه النهر

نشبت ازمة حادة بين العلماء المصريين ووزارة الاشغال فى نهاية عام ١٩٩٠ حينما امر المهندس عصام راضى برش مائتى طن من المبيدات فى مجرى النهر بمسافة ٩٠٠ كيلومتر لازالة ورد النيل مؤكدا ان هذه المبيدات غير ضارة، إلا ان العلماء المصريين اكدوا ان هذا الاجراء فى منتهى الخطورة وسيؤثر على صحة كل انسان فى مصر وكذلك على الحيوانات والاسماك وقام اساتذة الجامعات بارسال برقيات عاجلة الى المسئولين وعلى راسهم رئيس الجمهورية اكدوا ان هذه المبيدات شديدة السمية ولها تاثيرات سرطانية خطيرة مما يستدعى مواجهة ذلك بسرعة، اضافة الى ان رش نبات ورد النيل بالمبيدات سيؤدى الى زيادة تركيز المعادن الثقيلة فى المياه وليس هناك من حل سوى استخدام الطرق اليدوية والميكانيكية.

كذلك اثبتت دراسة علمية ان مياه الصرف الصحى والزراعى التى تصب فى الانهار تساعد على نمو بعض الطحالب السامة التى تمثل الغذاء الرئيسى لبعض الاسماك واوضحت ان مياه الصرف تحتوى على بعض المركبات النتروجينية والفوسفور الناتج عن استخدام الاسمدة الفوسفورية وتتغذى الطحالب على هذين العنصرين السامين وتفرز مركبات كيماوية سامة تسبب نفوق الماشية والدواجن التى تتغذى عليها ثم تضر بعد ذلك بالانسان بعد تغذيته على الماشية والدواجن الملوثة بها.

ولم يتوقف التلوث على مجرى النهر فقط وانما امتد الى البحيرات والمصارف فقد توقفت حركة الحياة بامتداد مئات الكيلومترات من شاطىء بحيرة قارون الذى طوق بحزام من التلوث كما امتدت الانشاءات الخرسانية بشكل عشوائى وامتدت الى مياه البحيرة مواسير الصرف الصحى - غير المعالج - لتضخ يوميا الاف الاطنان، وهو الامر الذى يكاد يقضى على اعظم بحيرة طبيعية فى مصر وتضررت المنشات السياحية التى كانت قائمة على شواطىء البحيرة بسبب عدم استقرار مستوى سطح الماء لتفقد مصر ملايين الجنيهات التى كانت تدرها البحيرة سنويا سواء بثرواتها الطبيعية او بجذبها للسائحين

كما اكدت التقارير العلمية ان ارتفاع نسبة التلوث ببحيرة المنزلة يعرض الاطفال للاصابة بالتخلف العقلى بعد تغيير خواص المياه فيها بشكل اضعف الجهاز المناعى للاسماك فاصبحت فريسة سهلة للاصابة بالطفيليات. فالبحيرة تستقبل ما يقرب من ٥٠ الف مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحى القادم من مصارف بحر البقر وقادوس والمطرية ورمسيس والسرو وبورسعيد اضافة الى مياه الصرف الزراعى بما تحمله من بقايا مبيدات الافات الزراعية والاسمدة الكيماوية واثر هذا التلوث على انتاجية الاسماك فى البحيرة وادى الى اختفاء انواع كثيرة منها بعد تجاوزها لحدود الامان المسموح بها عالميا بمراحل كثيرة. وبخلاف مخلفات المجارى تصب فى بحيرة المنزلة ايضا مخلفات مئات المصانع والورش والمعامل بما تسبب فى اصابة اهالى المنطقة بالملاريا والفشل الكلوى والسرطان.

هذه الاضرار التى يحدثها الصرف الصحى فى البحيرات ما زالت تحدث ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين حيث تقدمت الاساليب التكنولوجية لمعالجة مياه الصرف لاعادة استخدامها كمياه تصلح للرى ولدينا خياران فى هذا الامر

- اما ان نترك مياه الصرف تذهب بدون معالجة الى المياه العذبة لتفسدها وتعمل على نشر الامراض والاوبئة حيث من المعروف ان كل متر مكعب من المياه الملوثة يؤدى الى تلويث من ٤٠ - ٦٠ مترا مكعبا من المياه العذبة

- او ان يتم الاتجاه الى معالجة مياه الصرف وفى هذه الحالة نحمى مواردنا المائية ونضيف اليها موردا جديدا

الصرف الصحى يروى مليون فدان !

اجريت دراسة تحت اشراف اكاديمية البحث العلمى حول اعادة استخدام مياه الصرف اكدت ان كمية المياه المستخلصة من الصرف الصحى ستكفى عام ٢٠٠٠ لرى واستزراع حوالى مليون فدان حيث تزيد جملة مياه الصرف الصحى المتوقعة مع نهاية القرن على ١٢ مليون متر مكعب، ففى القاهرة وحدها تقدر كمية المياه التى ستجرى معالجتها باربعة ملايين متر مكعب يمكن اعادة استخدامها بعد تنقيتها وتعقيمها فى رى واستصلاح ٤٠٠ الف



فدان في المنطقة الصحراوية بطريق الاسماعيلية الصحراوى وفي ابو رواش وحلوان ، كذلك تقدر كمية مياه الصرف الصحي التى ستجرى معالجتها بمدينة الاسكندرية بحوالى مليون متر مكعب يمكن استخدامها في رى واستصلاح حوالى ٨٠ الف فدان . واوصت الدراسة بانه في حالة استخدام مياه الصرف الصحى في رى الصحراء ينبغى تجنب حدوث اى اضرار صحية سواء على القائمين باستخدامها او على المحاصيل التى يجرى تداولها او على الخزان الجوفي .

ما ينطبق على الصرف الصحي ينطبق على الصرف الزراعى ايضا فبدلا من ان يؤدى الى تملح الاراضى واتجاهها نحو التصحر يساعد كفاءة الارض على ان تظل خصبة ويمكن استخدام المياه الناتجة منه والتى تقدر بـ ١٤,٥ مليار متر مكعب في رى المزيد من الاراضى واحداث توسعات زراعية مهولة . وتنحصر نسبة ما يستخدم في مياه الصرف الزراعى في ثلاثة مليارات متر مكعب بما لا يزيد على ٢٠٪ من المياه المتاحة لهذا المصدر ويمكن باستغلال الجزء الباقي رى واستصلاح ما يزيد على مليون فدان ، اضافة لذلك يمكن استخدام مياه الصرف الصناعى بعد تنقيتها لزراعة نحو ١٠٠ الف فدان من الاراضى الصحراوية على ان يوجه الفائض بعد ذلك الى المصارف الزراعية .

ورد النيل : كارثة أم ثروة

غطت مساحات واسعة من الحشائش الضارة صفحة النيل الخالد ومن اهمها ورد النيل الذى يحتل اهمية خاصة نظرا لتكاثره الشديد فالنبات الواحد يتحول الى اكثر من ثلاثة ملايين نبات في ظرف ستة اشهر فقط ، بما يجعل النبات الواحد يمكنه بعد عام واحد تغطية ٢٥ الف متر مربع من سطح الماء وهو الامر الذى يجعل مكافحته امرا صعبا ، الا انه يبقى انها في منتهى الاهمية نظرا للاضرار التى يسببها هذا النبات حيث يؤدى الى زيادة معدل التبخر الى ٨ اضعاف المعدل العادى ، هذا عدا سده للمجارى المائية واعاقت للحركة الملاحية وقتله لانواع من الطحالب والاسماك نتيجة حجب ضوء الشمس وتحلل اجزاء منه موفرا بيئة مناسبة لتكاثر الميكروبات والقواقع الضارة مثل ميكروب الكوليرا وقواقع البلهارسيا ويرقات الناموس .

وفي الوقت الذى يتم فيه الجدل حول كيفية مقاومة هذا النبات وتطهير مجرى النيل منه اعلن احد العلماء المصريين بعد تجارب عديدة انه بالامكان استخدام النبات كغذاء ووقود وعلف للحيوانات وذلك بعد تقطيعه الى اجزاء كل جزء منها يتناسب مع اقصى استفادة اقتصادية منه ، الا ان هذه الفكرة ما زالت في اطار التجارب العلمية حيث لم يتم تنفيذها بشكل واسع في الواقع نظرا لانعدام الامكانات المادية الكافية لتحقيق استفادة قصوى من ورد النيل وليس مجرد البحث عن طريقة للتخلص منه فقط .

الا انه يبقى القول ان تعدد وجهات الاختصاص حول مكافحة ورد النيل - شانه في ذلك شان معظم نواحى حياتنا - ادى الى تفاقم خطره فكون جزرا منعزلة في اماكن كثيرة اجتذبت حولها المخلفات في حين لا تزال جهات ثلاث تتوزع بينها اختصاصات المكافحة وهى وزارة الزراعة ، والمسطحات المائية ، والمحافظات التى يخترقها نهر النيل .

وما يحدث في شان مكافحة ورد النيل يحدث ايضا في استغلال المياه الجوفية

دراسة للمجالس القومية المتخصصة تطالب بادخال المياه فى اطار المحاسبة الاقتصادية

إذا كنا نتطلع الى الاستخدام الامثل للمياه المتاحة فانه يجب علينا الانتفاع بكل قطرة من مياه النيل ، والذى تقدر المياه الفاقدة منه سواء عن طريق التسرب او التبخر او الاسراف فى استخدام المياه بحوالى ٥ مليارات متر مكعب او اكثر . وقد حددت دراسة اجرتها المجالس القومية المتخصصة عدة عناصر يمكن ان تكون اساسا للحد من هذه الفواقد هى :

ـ التسرب فى المجارى المائية وما يلزم من تطبيق لقاع هذه المجارى وجوانبها حيث يعتبر التسرب اهم سبب فى فقد المياه خاصة خلال السنوات الأخيرة التى تم فيها توسيع المجارى المائية الرئيسية التى تمر فى الأراضى الرملية وذلك بغية التوسع فى الأراضى الصحراوية وأهمها رياح البحيرة وترعة النوبارية والاسماعيلية والرياح الناصرى .

فقد كان للتسرب آثار واضحة على الاراضى الزراعية المجاورة التى اصيبت باضرار بالغة نتيجة زيادة الرشح بها وكان غياب الطمى سببا فى زيادة رشح بعض المجارى الرئيسية بعد تطهيرها ولئن كانت وزارة الرى قد بدات فعلا فى تبطين بعض الترع فى مناطق الاستصلاح الا ان ذلك لا يعد كافيا فلابد من التوسع فى استعمال المجارى المبطنة توفيرا للمياه وحفظا للاراضى المجاورة من خطر الرشح وارتفاع المياه الجوفية . ويلاحظ ان هذه العملية تعتبر باهظة التكاليف الا ان ما يعوض ذلك اهمية الثروة المائية الفاقدة ومنع سيول المجارى المائية من الانحدارات ومقاومة الحشائش والتوفير فى تصميم ارانيك الترع مع ضرورة اجراء دراسات مكثفة لطرق تبطين هذه الترع سواء بالخرسانة او الاسفلت .

ـ العنصر الثانى هو وجوب مقاومة الحشائش المائية ، والحشائش مشكلة قديمة زادت نتيجة تغيب الطمى بعد انشاء السد العالى حيث تظل المياه صافية طول العام وتسمح بمرور الضوء بما يساعد على نمو الحشائش وهناك عاملان اضافيان هما زيادة التلوث نتيجة للتوسع الزراعى وصرف المتخلفات على النيل وفروعه والترع الرئيسية وزيادة المخصبات الزراعية وهو ما ادى الى تسربها للترع والمصارف .

لذلك فان هناك ضرورة لابادة هذه الحشائش نظرا لخطورتها على المنشات المائية وامتصاصها لكميات كبيرة من مياه الرى كما ان الفاسدة منها تغير من صلاحية المياه . ويجب توعية الاهالى بضرورة ابادة هذه الحشائش من المصارف والمراوى الخصوصية فور ظهورها وتوفير المعدات اللازمة لذلك .

ويعتبر الحد من فواقد سطح بحيرة ناصر عنصرا هاما خاصة وان هناك دراسات تقدر الفاقد منها بشكل مبالغ فيه يصل الى ١٠ مليارات متر مكعب سنويا ولاشك ان هذه كمية هائلة من المياه تبلغ ما يساوى مجمل نصيب مصر من مشروعات اعالى النيل ، ولذلك يلزم اقامة محطات للرصد بالبحيرة وتجهيزها بالمعدات بهدف امكانية تقليل الفاقد من مياهها .

اما الفاقد والمكتسب بمجرى النيل فانه يمثل اهمية الكبر حيث يتعرض مجرى النهر لفاقد طبيعى عن طريق التبخر والتسرب ومكتسب عند انخفاض مناسيب النيل وارتداد المياه اليه من الاراضى الزراعية المجاورة وقد جذب هذا الموضوع انتباه الدارسين ، ولامكانية الاستفادة من المياه المكتسبة والتى تقدر بـ ٢,٥ مليار متر مكعب يتطلب الامر تزويد المصارف والترع المتصلة بالنيل بوسائل القياس ومعايرة جميع الطلمبات المستخدمة فى اغراض الرى . وكذلك جميع القناطر الرئيسية على النيل بصفة دورية .

هناك حاجة ماسة ايضا الى ادخال النظم الحديثة فى الرى توفيرا للماء وتحسينا للزراعات وانتاجيتها وان كانت هناك صعوبات فى تحويل الرى الحقلى فى الاراضى الزراعية القديمة من الطريقة السطحية المعتادة الى احدى الطرق الحديثة فيجب ادخالها فى الاراضى المستصلحة حديثا على اعتبار ان للرى السطحى عدة عيوب منها زيادة الفاقد بالتسرب وتشرب الارض الزراعية له واخذه نسبة كبيرة من الاسمدة الى المصارف وكذلك التكلفة الباهظة لتسوية وتمهيد الارض منعا لتجمع المياه فى المواقع المنخفضة ، هذه العيوب يجب استدراكها بتخطيط وتنفيذ شبكة من الترع والمساقى بما عليها من اعمال صناعية مع تبطينها محافظة على مياه الرى من الضياع وذلك مثلما حدث فى القطاع الجنوبى لمديرية التحرير ومنطقة النصر بالنوبارية .

الطرق الاخرى للرى والتى استخدمت فى مصر هى الرى بالرش والرى بالتنقيط ومن مميزات الرى بالرش التحكم فى كمية مياه الرى اللازمة لانتاج المحاصيل بكمية المياه اللازمة لرفع درجة الرطوبة الارضية دون فقد جزء كبير من المياه .

هذا الامر له اهميته الكبرى فى استزراع اكبر قدر من المساحة بكمية محدودة من المياه حيث يوفر الرى بهذه الطريقة حوالى ٤٠ ـ ٥٠٪ منها كما ان الارض لا تحتاج الى تسوية او تمهيد مما يوفر النفقات والجهد ، اضافة الى ان هذه الطريقة تتيح زيادة تصل الى ١٥٪ من المساحة نتيجة الاستغناء عن انشاء المساقى .

وتقترح الدراسة استعمال هذه الطريقة فى الاراضى القديمة المزروعة بالحدائق والتى يزيد زمامها على عشرة أفدنة وكذلك اراضى الخضراوات بالاضافة الى الاراضى الصحراوية .

فى حين تتلخص طريقة الرى بالتنقيط فى تزويد النبات بالمياه مع المخصبات او الكيماويات الزراعية فى سرعة بطيئة وبطريق مباشر فى المنطقة التى تنمو فيها جذور النبات ، والجهاز المستخدم لذلك عبارة عن حوض مياه توضع فيه الاسمدة اللازمة وتمر منه المياه فى انابيب رفيعة تحت ضغط منخفض الى منطقة جذور النبات وتكفل هذه الطريقة الحصول على اقصى درجة من درجات نمو النبات مع أوفر محصول ، وقد ثبت نجاح تجارب الرى بالتنقيط فى حدائق الفاكهة ومزارع العنب والخضراوات اما حقول المحاصيل فانها لم تنجح بها نظرا لارتفاع تكاليفها الناتجة عن تقارب خطوط الزراعة .

من مزايا هذه الطريقة زيادة المحصول نتيجة استخدام الرى المستمر البطىء والتغذية بالتقطير لايجاد رطوبة مناسبة فى منطقة الجذور وتغذية مستمرة بالسماد السائل والتشبع الكافى بالهواء والاحتفاظ بدفء التربة .

تتيح هذه الطريقة ايضا الاقتصاد فى المياه حيث يمكن بها رى مساحة تعادل عشرة اضعاف المساحة فى اى نظام آخر للرى والاقتصاد فى المخصبات .

تطالب الدراسة فى نهايتها بضرورة اعتبار مياه الرى من العوامل المؤثرة فى اختيار السياسة الاقتصادية بحيث لا تقاس انتاجية المحاصيل على اساس معدل انتاج الفدان الواحد بل ايضا على اساس معدل انتاجية الوحدة من المياه المستعملة وذلك عند المفاضلة بين الدورات الزراعية البديلة ويترتب على ادخال مياه الرى فى اطار المحاسبة الاقتصادية التوسع فى زراعة المحاصيل ذات الدخل الكبير والتى تحتاج قليلا من المياه .



مياه النيل فى خطر «٦»

غطت مساحات واسعة من الحشائش الضارة صفحة النيل الخالد ومن اهمها ورد النيل الذى يحتل اهمية خاصة نظرا لتكاثره الشديد فالنبات الواحد يتحول إلى اكثر من ثلاثة ملايين نبات فى ظرف ستة اشهر فقط، بما يجعل النبات الواحد يمكنه بعد علم واحد تغطيه ٢٥ الف متر مربع من سطح الماء وهو الأمر الذى يجعل مكافحته امرا صعبا، الا انه يبقى انها فى منتهى الاهمية نظرا للاضرار التى يسببها هذا النبات حيث يؤدى إلى زيادة معدل التبخر إلى ٨ اضعاف المعدل العادى، هذا عدا سده للمجارى المائية واعاقته للحركة الملاحية وقتله لأنواع من الطحالب والاسماك نتيجة حجب ضوء الشمس وتحلل اجزاء منه موفرا بيئة مناسبة لتكاثر الميكروبات والقواقع الضارة مثل ميكروب الكوليرا وقواقع البلهارسيا ويرقات الناموس.

وفى الوقت الذى يتم فيه الجدل حول كيفية مقاومة هذا النبات وتطهير مجرى النيل منه، اعلن احد العلماء المصريين بعد تجارب عديدة انه بالامكان استخدام النبات كغذاء ووقود وعلف للحيوانات وذلك بعد تقطيعه إلى اجزاء كل جزء منها يتناسب مع اقصى استفادة اقتصادية منه، الا ان هذه الفكرة مازالت فى اطار التجارب العلمية حيث لم يتم تنفيذها بشكل واسع فى الواقع نظرا لانعدام الامكانات المادية الكافية لتحقيق استفادة قصوى من ورد النيل وليس مجرد البحث عن طريقة للتخلص منه فقط.

الا انه يبقى القول ان تعدد جهات الاختصاص حول مكافحة ورد النيل - شانه فى ذلك شان معظم نواحى حياتنا - ادى إلى تفاقم خطره فكون جزرا منعزلة فى اماكن كثيرة اجتذبت حولها المخلفات فى حين لا تزال جهات ثلاث تتوزع بينها اختصاصات المكافحة وهى وزارة الزراعة، والمسطحات المائية، والمحافظات التى يخترقها نهر النيل

وما يحدث فى شان مكافحة ورد النيل يحدث ايضا فى استغلال المياه الجوفية التى تؤكد صور الاقمار الصناعية انها تزيد عن ٥٠ الف مليار متر مكعب من المياه فى الصحراء الغربية وهذه الكمية من المياه تكفى لزراعة ستة ملايين فدان لمدة تصل إلى ٢٠٠ سنة فى حين ان الخطط المستهدف تحقيقها لا تزيد اراضى الصحراء الغربية فيها على ٣٠٠ الف فدان فوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى تؤكد ان خططها فى الاستصلاح تتم من خلال ما يتوافر من معلومات عن مصادر المياه تؤكدها وزارة الاشغال العامة والموارد المائية فى حين يؤكد المسئولون فى الاخيرة ان المياه الجوفية ليست مسئوليتها وانما هى مسئولية وزارة التعمير فى حين تنفى وزارة التعمير مسئوليتها الا عن الابار القائمة بالفعل ويظل انعدام التنسيق والقاء التبعات على الاخرين حائلا دون خروج الانسان المصرى من الحصار المفروض عليه فى الوادى والدلتا.

تقاضى ثمن المياه

يقول الباحث الفرنسى رينيه ديمون فى كتابه عالم لا يطاق الصادر عن منشورات لوسوى الفرنسية معبرا عن رؤيته فى اعادة القطاع الزراعى المصرى إلى سابق عهده، إن تقليص الامتيازات الحضرية ولاسيما ما يخص منها القاهرة والاسكندرية قد يفسح المجال امام تمويل القرى التى تحولت كثير منها إلى مدن لتكون اكثر فاعلية وجاذبية، ولم يعد من الواقعية فى شىء استهداف الاكتفاء الذاتى الغذائى فالحبوب منتج زراعى افقى لا يتحمله بلد مكتظ بالسكان مثل مصر، على ان مصر المروية بتمامها هى بمثابة سهل غنى مغطى بمزروعات مروية او بستان كبير عند تخوم اوروبا، والتنمية حديثة العهد فيها للخضر والفاكهة تستحق التشجيع سواء بالنسبة للاستهلاك المحلى او بالنسبة للتصدير، ويكفى لذلك ان تتلقى المنتجات حصة أكبر من سعر البيع النهائى وتوفر لها العوامل التى تجعلها قادرة على المنافسة وذلك بالحرص على النوعية واختيار التوقيت الملائم».

هذا كله - من وجهة نظر ديمون - يقتضى اعادة النظر فى السياسة الزراعية التى لا تزال موجهة اكثر مما ينبغى من قبل السلطات العامة، وبدلا من ان يكون الهدف الأول هو المردود العالى للفدان يجب من الان فصاعدا التركيز على الانتاجية القصوى للمتر المكعب من الماء، العنصر النادر الوحيد فى الغد ولن يكون هناك مناص من تقاضى ثمن عنه تحاشيا لهدره ومن تطوير التقنيات والاساليب التى من شانها الاقتصاد فيه مثل الرى بالرش او الرى بالتقطير ومن استغلال مصادر جديدة للمياه والحيلولة دون تسرب قطرة ماء واحدة إلى البحر ومن اعادة استخدام مياه الصرف ومراقبة طبقة المياه الجوفية والتاكد من تجددها، ولكن لابد ايضا من التفكير فى كيفية استعمال الماء التى تترك حاليا فى سياق الوفرة والمجانية.



ويبدى الباحث الفرنسى دهشته من تحاشى المسئولين المصريين الكلام حول وجود ندرة فى الماء مؤكدا ان هذا احتمال قريب ومؤكد ويفترض الا يحث هؤلاء المسئولين على وضع حد لعمليات الرى غير اللازمة فقط ، بل يجب ان يعملوا كذلك على تشجيع زراعة المزروعات غير الشرهة إلى الماء على حساب الشرهة منها مثل الارز ، فالارز يجب ان يكون مكان زراعته فى الأراضى المستعصية على الصرف او المالحة وغير الصالحة لزراعة اى منتج اخر وهذا الامر ممكن بانتقاء اصناف اكثر احتمالا للتملح مثلما حدث فى فيتنام .

ومما يثير الدهشة ان الاراضى التى يتم استصلاحها (من المفترض بعد دراسات جادة) تبدا المشاكل فى الظهور فيها بعد سنوات عديدة فتتملح الابار وتجف الزروع انتظارا لمد مجرى مائى سطحى وتقف البيروقراطية عائقا دون ذلك ، ففى منطقة ابوضروع بمركز ابوصوير بالاسماعيلية تم استصلاح حوالى ستة الاف فدان بالجهود الذاتية وقاموا بدق الابار لاخراج المياه من باطن الارض ثم مهدوا الطرق وجربوا زراعة الاشجار والخضر والفاكهة والقمح ، الا انه بعد سنوات من الاعتماد على المياه الجوفية ظهرت الملوحة واخذت تتزايد ، وطلب الاهالى مد مجرى مائى خاصه وان المنطقه تقع بين ترعتى الاسماعيلية والصالحية الجديدة ، وكان المفترض ان تتفرع من ترعة الصالحية الجديدة فتحة فى الموقع على بعد حوالى ٢ كيلو متر من مفارق ابوصوير القنطرة على طريق القصاصين الصحراوى وبدا العمل بالفعل فى تنفيذ هذه الفتحة مع بداية عام ١٩٩٠ الا انه سرعان ما توقف بعد اعتراض موقع عسكرى لمكان الفتحة .

وفى سمالوط بالمنيا يقع الخريجون - الذين تسلموا الأرض - ضحايا للخلاف بين شركة الوجه القبلى الزراعية ووزارة الرى ، فالشركة تطلب مياها اضافية وترفض الوزارة .

هذه المنطقة تبلغ مساحة المستصلح فيها حوالى ٤٥ الف فدان وبدا استصلاحها علم ١٩٦٣ بواسطة شركة ايطالية ثم تسلمتها شركة الوجه القبلى الزراعية فى علم ١٩٧٨ لتجد ان طبيعة الأرض رملية لا تحتفظ بالمياه واسفرت الدراسات التى اجريت بعدها عن حاجة الفدان إلى ٥٩ مترا مكعبا فى الرية الواحدة فى حالة الرى بالراحة و ٣٩ مترا للرى بالرش ، وتم انشاء ١٢ محطة رى كبرى فى المنطقة ، انتهى العمل فيها عام ١٩٨٥ بتمويل ٨٢ مليون جنيه من بنك الاستثمار الا ان نقص معدات الرى بالرش واعتماد المزارعين على الرى بالغمر - وهو ما يحظره القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤ على شركات استصلاح الاراضى - ادى إلى تفاقم المشكلة واقتلاع المزروعات والتسبب فى خسائر فادحة للخريجين

الندرة والهدر

م	الموضوع	الكاتب	المصدر
١	مبارك يناقش مواجهة نقص مياه النيل		الأهرام ١٩٨٧/٢/١٠ ..... ١٢٥١
٢	مناقشات حية بمجلس الشعب حول مخاطر نقص مياه النيل	محمود معوض ، عبد الجواد علي ، شريف العبد	الأهرام ١٩٨٧/١٢/١٢ ... ١٢٥٤
٣	أزمة المياه تدخل المرحلة الحرجة	كارم محمود	الشعب ١٩٨٧/١٢/١٥ ... ١٢٥٧
٤	القصة الكاملة لصراع النيل مع الجفاف	نقولا صقلي	الصياد ١٩٨٨/٤/٢١ .... ١٢٥٩
٥	خبراء الزراعة والري يحاولون الاجابة ماذا نفعل لو ظل منسوب مياه النيل على انخفاضه ؟	صلاح الامام	صوت العرب ١٩٨٨/٧/٢٤ .... ١٢٦٤
٦	هذا بيان للناس	د. محمد عبد السلام المخزنجي	الوفد ١٩٨٩/٧/١ ...... ١٢٦٦
٧	مجرد رأى : النيل نجاشي	صلاح منتصر	الأهرام ١٩٨٩/٨/٢ .... ١٢٦٧
٨	مجلس الشورى يناقش قضية الموارد المائية واستخداماتها .	جمال يونس	الوفد ١٩٩٠/٥/١٢ ..... ١٢٦٨
٩	دراسة عبر الأطلنطي عن نهر النيل		الأحرار ١٩٩٠/١٢/١٧ .... ١٢٦٩
١٠	مصر : بنغلادش محرومة من الماء على حافة المتوسط	رينيه ديمون	الوحدة يناير ١٩٩١ ... ١٢٧١
١١	كلمات	محمود عبد المنعم مراد	الأخبار ١٩٩١/١٢/١٢ .. ١٢٨١
١٢	خواطر : أجيبونا يا علماء مصر	وليم نجيب سيفين	مايو ١٩٩١/٥/٦ .... ١٢٨٢
١٣	فيضان ٩١ في الميزان	خميس البكري	الأهرام المسائي ١٩٩١/١٠/٢٤ ...... ١٢٨٣
١٤	النيل : الماء والخضرة والزرع الحسن	أحمد نصر الدين	الأهرام المسائي ١٩٩١/١٠/٢٦ ..... ١٢٨٤



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

مبارك يناقش مواجهة نقص مياه النيل

□□ الرئيس فى اجتماع هام مع رئيس الوزراء و١٤ وزيرا :

• توفير مياه الرى للوادى والأراضى المستصلحة

• بدء توزيع الأراضى على ٢٢٠٠ خريج هذا الشهر

• أولوية توفير الطاقة للمشروعات الانتاجية

• متابعة تنفيذ مشروعات الخطة الثانية فى شهورها الأولى

فى واحد من اهم الاجتماعات التى عقدها الرئيس مبارك ناقش الرئيس عددا من الموضوعات البالغة الأهمية فى اجتماع موسع امس بمقر رئاسة الجمهورية حضره رئيس الوزراء ونوابه و ١٤ وزيرا .

وتم خلال الاجتماع ـ الذى استمر لمدة خمس ساعات كاملة بحث موضوعات داخلية هامة من بينها موضوع نقص مياه النيل والاجراءات التى اتخذت وتتخذ لمنع اية مخاطر عاجلة بسببه ومشروعات الكهرباء ، واستصلاح الاراضى وتوزيعها ومدى ماتحقق فى هذا المجال ، ثم موضوع الاقتصاد المصرى خاصة محادثات جدولة الديون ونجاح السوق المصرفية ومواردها .

وقد استمع الرئيس مبارك الى تقرير من الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة اكد فيه ان هناك خطة ـ بالاتفاق والتنسيق مع وزارة الاشغال والموارد المائية ـ لتوفير المياه اللازمة للرى بالنسبة لأراضى الوادى القديم او الاراضى المستصلحة الجديدة .

واوضح التقرير المناطق التى سوف تقوم شركات استصلاح الاراضى باستصلاحها والمناطق الاخرى والاراضى التى سوف تقوم الجمعيات والشركات الخاصة والافراد باستصلاحها .

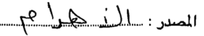
وطلب الرئيس مبارك ان تشمل خطة وزارة الزراعة الجدول الزمنى للاراضى التى سوف يتم توزيعها على الخريجين والشروط التى حددتها الوزارة .

وسوف يبدأ توزيع اول دفعة اراض فى شهر ديسمبر الحالى على ٢٢٠٠ خريج .

واكد الرئيس ان الاولوية فى توفير الطاقة للقواعد الانتاجية القائمة والمستقبلية دون اى مساس بمشروعات الخطة الخمسية مع اهمية ترشيد استهلاك الطاقة بالنسبة للاستخدام المنزلى .

كما طلب الرئيس جدولا زمنيا خاصا بتركيب محطات الكهرباء بالنسبة للخطة العاجلة والخطة المتوسطة المدى والخطة طويلة المدى وموعد دخول هذه المحطات والطاقة المنتجة منها وتوقيتات بدء الانتاج .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

وناقش الرئيس تقرير متابعة عن تنفيذ الخطة الخمسية فى عامها الاول عن الشهور الثلاثة الاولى وذلك فى اطار الأهداف ومشروعات العام الأول فى مجال التطوير الزراعى والمشروعات الصناعية ومشروعات الاسكان والري والنقل والمواصلات .

محادثات جدولة الديون تنتهى فى فبراير

وصرح الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء بعد انتهاء الاجتماع بأن التقرير الذى عرض على الرئيس خلال الاجتماع عن الاوضاع الاقتصادية اثبت ان اعادة جدولة الديون تسير بصورة تدعو الى الارتياح حيث سيشهد الاسبوع القادم مفاوضات مع السويد وسويسرا والنرويج وبقية الدول الدائنة وفى يناير ستحضر وفود من بريطانيا وغيرها حتى تنتهى مباحثات جدولة الديون تماما فى شهر فبراير المقبل .

وقال الدكتور عاطف صدقى انه فيما يختص بموضوع مياه النيل فقد ناقش الرئيس مبارك سبب انخفاض منسوب مياه النهر . وقال اننا على علم بالمشكلة التى نتجت عن العوامل الطبيعية كالامطار والفيضانات وهى عوامل خارجة عن ارادتنا وان كنا نتحكم فى نتائجها بالمشروعات الموجودة على النيل منذ زمن بعيد مثل السد العالى وخزان اسوان والقناطر .

واضاف ولكن المشكلة ان منسوب النهر انخفض هذا العام للسنة التاسعة على التوالى وهو ماجعل الموضوع حادا بعض الشىء ولكن هناك مجموعتين من الاجراءات اتخذت وتتخذ منذ فترة ووزير الاشغال والموارد المائية يقوم بواجبه على خير وجه وقد تأكد الرئيس مبارك انه ليس هناك فى القريب العاجل ومع الأوضاع الحالية اية مخاطر على الزراعة او الكهرباء او النقل المائى بسبب انخفاض منسوب المياه .

واوضح الدكتور صدقى انه بالنسبة لموضوع استصلاح الاراضى وتوزيعها استعرض الرئيس خطة الحكومة وتوقيتاتها فى عمليات استصلاح الارض وتوزيعها على الشباب والجمعيات والشركات بالصورة الموضوعة فى بيان الحكومة وفى الالتزام بالمواعيد المحددة لتنفيذ خطة العام الحالى والسنوات القادمة بالمعدلات التى طلبها الرئيس مبارك ووعد الشعب بها .

واضاف رئيس الوزراء ان السوق المصرفية ، تسير على خير وجه ، وقد بلغت حصيلتها حتى امس ١,٩ مليار دولار وينتظر ان تصل الى مليارى دولار .

وكان رئيس الوزراء قد استهل تصريحاته بأن موضوع مياه النيل بدأ

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

مبارك يناقش [بقية]

عام ١٩٧٩ ومعدلات الفيضان اقل من المتوسط باستثناء سنة واحدة هى ١٩٨٣ . وهناك متابعة تكاد تكون يومية للموقف .

وقال ان التقرير الذى اشارت اليه الصحف فى الخارج ، هو تقرير ماكدونالد وهو فى واقع الامر تم اعداده بتكليف من الحكومة المصرية ، وهى على علم بكل كلمة فيه ، وتمت مناقشته اكثر من مرة على مستوى وزارة الاشغال ومستويات أعلى .

وقال الدكتور عاطف صدقى اننى اريد ان اطمئن انه فى الاجل القصير أو المتوسط ستعالج أية مشاكل تنتج عن نقص مياه النيل . وانه اذا استمر وضع الفيضان فانه من الممكن ان تحدث بعض القيود فى ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه . وقال ان هناك خطة بالفعل لترشيد استهلاك المياه تسير فيها الدولة كما اننا نسير فى خطة لترشيد الكهرباء منذ فترة طويلة ، والتى زادت معدلات استهلاكنا ١٧ ٪ سنويا وخاصة فى الاستهلاك المنزلى ، وهى نسبة كبيرة جداً .

وقد شهد الاجتماع الموسع كل من الدكاترة والسادة عصمت عبد المجيد وكمال الجنزورى ويوسف والى نواب رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والتخطيط والزراعة وصلاح حامد محافظ البنك المركزى وحسب الله الكفراوى وزير الاسكان والمرافق وسليمان متولى وزير النقل والمواصلات وماهر اباظة وزير الكهرباء وصفوت الشريف وزير الاعلام ، وعصام راضى وزير الاشغال والموارد المائية ، ومحمد عبد الوهاب وزير الصناعة ، وعاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية ، وفؤاد سلطان وزير السياحة والطيران المدنى ، ويسرى مصطفى وزير الاقتصاد ومحمد الرزاز وزير المالية ، وموريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى وأسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية .

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بان الرئيس مبارك حرص خلال الاجتماع على أن يتابع الموضوعات متابعة دقيقة وبنفسه واستعرض الرئيس تقارير مدروسة تمت مناقشتها من قبل خلال ٣ إجتماعات عقدها رئيس الوزراء قبل هذا الاجتماع .

وقال وزير الاعلام إنها موضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية وعلاقات مصر الدولية . وفى هذا المجال إستعرض الرئيس العوامل والمؤثرات على مسيرة التحرك من أجل عقد المؤتمر الدولى للسلام ، والتنسيق المصرى الأردنى فى إطار تحرك عربى .

وناقش الرئيس نتائج عدد من الاتصالات التى تمت خلال الفترة الماضية مع عدد من رؤساء الدول العربية والأجنبية الصديقة من أجل تبادل وجهات النظر حول قضايا المنطقة ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مصر .

وناقش الرئيس مبارك كافة الجوانب المتعلقة بتمويل مشروعات الخطة وفى هذا المجال إستمع الرئيس إلى تقرير حول نتائج إتمام إعادة جدولة الديون مع عدد من الدول والاتصالات المستمرة مع بقية الدول وحول نتائج الاتصالات مع المؤسسات الاقتصادية الدولية .

واستمع الرئيس إلى وجهات النظر المقترحة حول خطوات تطوير التعامل مع السوق المصرفية الحرة .

وقال الرئيس إنه من المهم التعرف على الايجابيات والسلبيات من خلال أول دفعة من الاراضى يتم توزيعها على الخريجين ، واكد الرئيس مبارك أن الهدف هو إيجاد فرص عمل امام الشباب فى مجال الزراعة أو الصناعات الصغيرة .

وقال وزير الاشغال والموارد المائية ان مخزون مياه السد العالى جنب مصر المصاعب ، وحقق وفرا للمياه اللازمة خلال سنوات الجفاف الماضية التى تعرضت لها اجزاء واسعة من قارة افريقيا . وانه منذ ٣ سنوات اعتبارا من عام ١٩٨٥/٨٤ هناك اجراءات لتنظيم مخزون المياه اللازمة للزراعة وايضا لتشغيل محطات كهرباء السد العالى بما يتناسب وارتفاع المياه فى كل عام .

وقال الرئيس مبارك انه علينا ان نضع فى الاعتبار الأصعب لنعد انفسنا ونأخذ بالأحوط



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٧

□ المعارضة تعلن :

ترشيد استخدام المياه مسئولية كل مواطن على ارض مصر حتى لا يتعرض شعب مصر لخطر العطش

وزير الري يؤكد :

تم إعداد خطة علمية مدروسة لمواجهة كافة الاحتمالات

فجر نواب المعارضة والاغلبية في مجلس الشعب امس قضية نقص مياه النيل وموقف الحكومة لمجابهة هذه الازمة .

وقال نواب المعارضة ان ترشيد استخدام المياه مسئولية كل مواطن على ارض مصر حتى لايتعرض الشعب للعطش .

واعلن المهندس عصام راضي وزير الري في رده على طلبات الاحاطة والاسئلة التي قدمها النواب بكافة اتجاهاتهم السياسية ان هناك خطة علمية مدروسة لمواجهة كافة الاحتمالات ومياه-الري لن تتاثر بانخفاض مياه النيل وسوف تكون المشكلة محصورة فقط في عملية توليد الكهرباء التي سيتم تعويضها بمحطات بديلة وقال الوزير ان عيب السد العالي هو انه علم الناس الاسراف في المياه ونحن نسعى لمعالجة هذا العيب .

والتوسع الافقي في الزراعة بالوادي الجديد للاستفادةمما به من المياه الجوفية والعودة الى نظام الري الليلي وعدم صرف مياه الا بقدر احتياجات الزراعة فقط كما اطالب بقيام اجهزة الاعلام بالتوعية لترشيد استخدام المياه والعودة الى اعلان « الست سنية سايبة الحنفية » اي الحفاظ على قطرة المياه اصبح قضية حياة او موت .

كانت المعركة بيننا وبين النهر والان المعركة بيننا وبين انفسنا فكيف يمكن ان يكون هناك توفير للمياه فتوزيع المياه الان اصبح اكثر ضرورة والناس الان تتساءل كيف يمكن ان يكون لنا مخزون والمياه تندر في الزراعة على هذا النحو .

ان الوضع الصحيح الا يكون هناك توسع لزراعة محصول مثل الارز وعمليا يجب ان نضع في الاعتبار ان كثيرا من المناطق التي تزرع الارز ليس لها مصادر من المياه الجوفية وتعتمد على مياه الترع وكان مقررا ان مساحة الارز لاتزيد عن ٤٠٠ الف فدان ومع ذلك توسعنا في هذه الزراعة في كل من المناطق ودون محاولة لتدبير مياه للارز من مصادر غير تقليدية .

ان الوزير يعلن عن عدم وجود

مناقشات حية بمجلس الشعب حول مخاطر نقص مياه النيل

وفي بداية الجلسة التي رأسها الدكتور رفعت المحجوب تحدث مقدمو طلبات الاحاطة المقدمة لوزير الري حول نقص الموارد المائية وخطة الحكومة لمواجهة هذا الامر قدمها وليم نجيب سيفين والمهندس ابراهيم شكري وعلوي حافظ واحمد عبدالرحيم حمادي .

وقال وليم نجيب سيفين « وجعلنا من الماء كل شيء حي » هكذا قال الله تعالى في قرانه الكريم وان مادعني لتقديم طلبي هذا هو الوقوف على الحقيقة والواقع انه لولا السد العالي العملاق لحدث مالا تحمد عقباه في وقت انخفضت فيه موارد النيل من المياه ان الايراد المائي هذا العام ٢٠٠ مليار وحصتنا منه ٥٥,٥ مليار واحتياجاتنا الفعلية ٥٨ مليار متر مكعب من المياه فما هي خطة مواجهة هذا العجز ؟ في رأيي انه يجب الاستفادة من المياه المهدرة في السدة الشتوية وقدرها ٢,٣ مليار متر مكعب تهدر في السدة وكذلك يجب اطالة مدة السدة الشتوية الى ٢٨ يوما لتوفير ٤٨ مليون متر مكعب من المياه كما يجب مراجعة تصاريف القناطر من المياه لاحكامها

السد العالي ودرء الخطر

وقال المهندس ابراهيم شكري ان الامر يستوجب بالفعل اهتمام كل الشعب بهذا الموضوع فهو ليس موضوع وزارة معينة وانما يجب ان يحظى باهتمام الحكومة كلها ولعله القدر الذي اكد اهمية مشروع السد العالي فالفيضانات بدأت تتناقص ولم يكن هناك متابعة للتوصيات التي كانت تصدر مع انشاء السد العالي فالتسرب لمياه البحيرة يجب ان نصرف منه وفقا للضروريات نحن اسرفنا في استخدام مياه بحيرة السد

ولابد ان نراجع الامر كله فيما مضى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٧

كتب الجلسة

محمود معوض
عبدالجواد على
شريف العبد

تعويضات فى حالة عدم وصول المياه لنهاية الترع وهذا معناه ان تنعدم الزراعة فالامر يحتاج بالفعل الى اشراك الجماهير

مهد الحضارة

وهنا راس الجلسة المستشار احمد موسى وكيل المجلس وتحدث علوى حافظ قائلا ان هناك تقريرا خطيرا نشرته جريدة التايمز اللندنية وصل الى الحكومة المصرية ولكنها لم تتحرك التقرير باختصار يقول إن مهد الحضارة يجف فى مصر وشعب مصر يكون اخر من يعلم .

لذلك فاننا فى موقف صعب واذا لم تتخذ الاجراءات الحاسمة لمواجهة جفاف مهد الحضارة فان مصر ستواجه بحالة العطش يضاف الى ذلك الانتاج الزراعى والملاحة وخلافه كان الأولى من الحكومة ان تقول الحقيقة فى مجلس الشعب والكلام كثر على الخزانات المتوقع انشاؤها .

ان هناك موجة من القلق العلمى تسود البلاد الان اننا نعرف جيدا ان وعود الحكومة الآن سوف تستغرق سنوات وسنوات ولكننا نريد الان موقفا حاسما ان الوزير ادلى بتصريحات فى الصحف ادت الى مزيد من البلبلة

وقال احمد حمادى : ان وزير الرى يعمل ولايتكلم ولكن فى مسألة خطيرة كمياه النيل كان ينبغى عليه ان يحيط الشعب علما بهذا الخطر فماء النيل فيه حياة شعب مصر ولاشك ان دراسة بيوت الخبرة الاجنبية التى قدمت دراسات حول نقص مياه النيل فيها من الحقائق مثل مافيها من بعض المبالغات ان الابحاث العلمية تؤكد ان تغيرات الحرارة فى جنوب المحيط الاطلنطى والقطبين لها تأثيرها على درجة هطول الامطار فوق افريقيا

وزير الرى يعقب

وقال المهندس عصام راضى : وزير الاشغال العامة والموارد المائية لاضحة لما نشر حول ان ايراد النهر كان ٣٠ مليارا ونحن صرفنا من البحيرة ٦٢ مليار متر مكعب وهى عام ٧٦/ ١٩٧٧ ان التقرير الاجنبى مخالف كلية لما نشر فى جريدة التايمز وهو تقرير يتكلم عن تطوير الرى فى شبكات الرى القديمة بمصر لتوفير مياه الرى بمقدار ٧ مليارات متر مكعب وان مانشر بالتايمز خطأ جسيم وفيه بلبلة واثارة ان السد العالى يوفر لمصر ٢٢ ٪ من طاقة الكهرباء وسعوض هذا انشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء ولن تتعرض الملاحة فى النهر للخطر ونحن فعلا بدانا نعطى تصرفات اقل خلف السد ولكن بشكل لايؤثر على الملاحة النهرية وماحدث لتعطل مركب ايزيس كان بسبب ذاتى فيها وليس بسبب نقص المياه بمجرى النهر .

وقال الوزير اننا فى العام الماضى وفرنا مياها بالسد العالى ولن يتأثر بنقص المياه الا توليد الكهرباء من السد العالى وهذه يتم تعويضها بمحطات بديلة اما الرى فلن يتأثر لاننا اعددنا خطة علمية مدروسة لمواجهة كافة الاحتمالات خلال السنوات الماضية اخذنا اجراءات جديدة لتوفير مياه الرى وقدرها ٧,٨ مليار متر مكعب خلال اربع سنوات ماضية حيث قللنا مياه الرى وخفضنا منسوب النهر فقلت المياه التى كانت تلقى فى البحر الابيض المتوسط .

وقال الوزير اننا امام مشكلة فى نجع حمادى وهى تحديد قناطرها وسيتم قريبا طرح انشائها فى مناقصة كما سيتم تجديد قناطر اسنا وهذان المشروعان سيوفران لنا ٨ مليارات متر مكعب سنويا .. اما منسوب التصريف فى النيل خلف السد خلال السدة الشتوية فلن يقل عن العام الماضى حتى لاتتأثر الملاحة النهرية . ونحن لدينا دراساتنا كاملة عن المياه الجوفية ومعاهدنا على المستوى المطلوب وهد مايسمي بالسحب الامن وهو الذ بموجبه لا اخذ لماء زائد يؤدى الى ظهور مخاطر يقابلها تملح فى اراضى الدلتا .

وسوف نضيف ٧ مليارات مترمكعب مياه

نضيفها الى اجمالى المياه المتاحة لنصل بها الى ٥ مليارات متر مكعب .

واننى اقول ان عيب السد العالى الوحيد انه علم الناس الاسراف فى المياه ونحن الآن نسعى الى معالجة هذا العيب اننا نراعى فى المناسيب عدم تاثر الطمى على الاطلاق . وبخصوص الارز نقول ان الـ ٩٠٠ الف فدان لا تاخذ من السد العالى سوى ٢٥ سنتيمتر وهى الناتجة عن زراعة ٩٠٠ الف وليس ٧٠٠ الف واقول ان الوزارة التى تستطيع ان توفر ٨ مليارات متر مكعب من هذه الارض فلاشك انها تكون قامت بواجبها خير قيام .

وقال محمد ابو سديرة كان بيان الوزير علميا وموضوعيا وهو بحق ميريده الشعب المصرى فمياه النيل هى حياة شعب مصر وان السد العالى هو الذى حمى مصر من خطر نقص مياه الفيضان لابد من اعطاء هذا الامر اهمية واولوية لترشيد استخدام المياه حفاظا على كل قطرة لاستخدامها فى مكانها الصحيح وتحديد بدائل فى حالة نقص مياه النيل سواء من المياه الجوفية وتطهير المجارى المائية من الحشائش وورد النيل لضمان وصول المياه الى نهاية الترع .

وقال عوض عاشور قدم الشكر للاستاذ احمد بهاء الدين الذى قاد حملة الحديث والكتابة حول نقص مياه النيل لان الماء هو عصب الحياة لدى الشعب المصرى وطالب بزراعة الارز الاقل استهلاكا لمياه الرى وخاصة الارز الصينى الذى يستهلك مياه اقل وينتج محصولا اعلى وقال اننا نستطيع تدبير ١١ مليار متر مكعب من المياه عن طريق المياه الجوفية واعادة استخدام مياه الصرف الزراعى بجانب ترشيد استخدام المياه .

قصة سدود اثيوبيا !

وقال محمد محفوظ حلمى ان ترشيد استخدام المياه مسئولية كل مواطن على ارض مصر لان المياه نعمة والنعمة هدية من الله تعالى واهدارها انكار لنعمة الله وقال ان معدل استهلاك المياه فى مصر من اعلى المعدلات العالمية ولقد ادى الاسراف فى استخدام مياه الرى الى زيادة مياه الصرف الزراعى داخل المصارف وهذا بدوره احدث تلفا فى الارض الزراعية وادى الى تطبيلها وهو مايحتاج الى تضافر كل الجهود لعلاج كل مشاكل المياه سواء فى حالة نقصها او زيادتها وقال انه لايجب ان تقف الحكومة مكتوفة الايدى ازاء جهود اثيوبيا لاقامة ٧ سدود على روافد النيل لان هذه السدود ستؤثر على الموارد المائية الى مصر واذكر الحكومة بان اثيوبيا لم توقع على اتفاقية مياه النيل .

وعقب المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية قائلا : ان اثيوبيا لم تقم حتى الآن اى سد على روافد النيل وان اتفاقية النيل بين مصر والسودان فيها نص صريح بعدم السماح لاثيوبيا باقامة اى سدود على روافد نهر النيل كما ان هناك نصا فى القانون الدولى يقر الحقوق المكتسبة وكل الدول تلتزم بتنفيذ هذا النص .

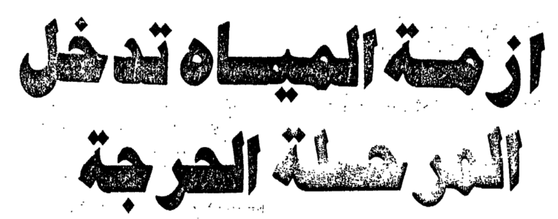
ويستأنف المجلس اجتماعه صباح اليوم



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٨٧



ازمة المياه تدخل المرحلة الحرجة

كتب - كارم محمود

فى تصريحات خاصة لـ « الشعب » اكد خبراء الرى - من جديد - نقص الاجراءات التى اعلنت عنها الحكومة ، وعدم كفايتها لمواجهة الازمة المتوقعة فى مياه الرى ، وطالبوا باتخاذ اجراءات اكثر سرعة وحسما لتوفير المياه والحد من استهلاك الكهرباء . كما اعلن هؤلاء الخبراء ان عددا من تلك الاجراءات التى اعلنت عنها الحكومة سيتم تنفيذها خلال فترات زمنية تتراوح مابين عامين وخمسة اعوام . فى حين ان ازمة المياه قد بدات بالفعل ، وستزداد حدتها وخطورتها فى العام القادم اذا جاء ايراد النيل منخفضا مثل الاعوام السابقة .

فقد ذكر المهندس زكى قناوى وزير الرى الاسبق واحد الخبراء الذين ساهموا فى تصميم والاشراف على تنفيذ السد العالى ان الحكومة لم تستمع للتحذيرات المتوالية التى اعلنتها واعلنها ايضا العديد من خبراء الرى المصريين طوال السنوات الماضية من خطورة الاسراف فى استخدام مياه النيل والسحب غير المسئول من مخزون بحيرة ناصر ونتيجة لذلك ستكون الازمة فى غاية الصعوبة والخطورة اذا اتى ايراد النيل منخفضا خلال العام القادم ايضا رغم كل الاجراءات التى اعلنت الحكومة عن تنفيذها !

وقال زكى قناوى ان المهندس عصام راضى وزير الرى الحالى يؤكد فى كل تصريحاته الصحفية وامام مجلس الشعب ان حركة الملاحة النهرية بين الاقصر واسوان لن تتاثر من انخفاض منسوب المياه وخاصة حركة البواخر السياحية ولكنه لم يذكر شيئا عن حركة هذه البواخر من القاهرة الى الاقصر واسوان والتى ستتاثر بالتاكيد رغم تجاهل الوزير لذكرها !!

وطالب وزير الرى الاسبق الحكومة اطلاع الشعب على كافة جوانب الازمة وخاصة المزارعين واشراكه فى حلولها وعدم تهوين الامر ودفن الرؤوس فى الرمال حتى اتساع الخطر !

كما ذكر المهندس عبد الخالق الشناوى وزير الرى الاسبق واحد خبراء الرى المصريين ان الاجراءات التى اعلنت عنها الحكومة لمواجهة الازمة غير كافية ويحتاج

(البقية ص ٢)



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٨٧

أزمة المياه تدخل[بقية]

كثير منها فترات طويلة لتنفيذها وبالرغم من ان الازمة دخلت مرحلتها الحرجة ، وستزداد صعوبتها العام القادم . ومن هذه الاجراءات ماأعلن عن تخزين المياه فى البحيرات وهذا يحتاج لمشروع كامل يستغرق ٤ او ٥ سنوات لان ماء البحيرات مالح ! كذلك فان زيادة خلط مياه المصارف والمجارى بمياه الرى يحتاج مابين عامين وثلاثة اعوام لكى ينفذ !!

وطالب عبد الخالق الشناوى باتخاذ عدد من الاجراءات الاخرى منها سرعة اعادة تشغيل ٥٠ محطة طلمبات مياه جوفية فى جنوب الدلتا ، ومائة محطة اخرى موزعة على مناطق مختلفة وهذه المحطات موجودة بالفعل ولكنها اهملت وخربت كما اكد على ضرورة تطهير مجرى النيل والمصارف والترع من « ورد النيل » الذى يتسبب فى ضياع مليار متر مكعب سنويات من المياه بـ« النتح » !

المصدر : الصياد

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٨٨

القصة الكاملة لصراع النيل مع الجفاف

انخفاض مستوى المياه في «بحيرة ناصر» يهدّد كهرباء مصر بالانقطاع!

ماذا يحدث الآن لنهر النيل العظيم؟ بل ماذا يحدث بالتحديد في بحيرة ناصر، او بحيرة السد العالي حيث لا يزال الجفاف يطبق عليها منذ ٩ سنوات مما أدى الى انخفاض منسوب ارتفاع المياه فيها من ١٧٧ مترا في العام ١٩٧٨ الى ١٥٧ مترا هذا العام أي بانخفاض قدره ٢٠ مترا، تساوي بحساب الارقام ٢ مليار كيلوات/ساعة من الكهرباء فقدتها مصر؟ تختلف الآراء في هذا الشأن، البعض يقول ان تقنين المياه والكهرباء آت حتما، والقليل من هؤلاء يعتبرون اكثر تشاؤما ويخشون ان يكون الظلام قادم حقا. والبعض الآخر يعترف بوجود الأزمة، لكنه لا يعتبرها كارثة، ويعتقد القليل من هؤلاء، ان الامطار هذا العام ستكون وفيرة وتنتهي معها ٩ سنوات عجاف. في التحقيق التالي الذي اجرته «الصياد» على الطبيعة، نكشف عن كل جوانب الأزمة، وندعمه بحديث اجريناه مع وزير الاشغال والري، المهندس راضي.



المصدر : الصياد

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الاشغال والري المهندس عصام راضي لـ «الصياد»:

مياه النيل في ازمة ولكنها ليست كارثة

أؤكد اننا لن نعمد الى تقنين مياه الشرب ولا الى رفع اسعار مياه الزراعة

ان ما حصلت عليه مصر من كهرباء هذا العام في ظل كمية المياه المسموح بتصريفها عبر انفاق السد العالي هي ٦ مليارات كيلووات/ساعة، وهذا الرقم الذي يمثل «ثلث» طاقة انتاج محطة كهرباء السد العملاقة. يوضح حجم الخسارة التي فقدتها مصر من الكهرباء في ظل ظروف الجفاف والذي يهدد توربينات السد العالي بالتوقف تماما اذا انخفض منسوب المياه من ١٤٧ مترا.

وتدور حاليا معركة في قلب السد العالي بين رجال الكهرباء الذين يسعون جهدهم لابعاد شبح الظلام عن البلاد، وبين رجال الري الذين يتحكمون في كل قطرة ماء يتم تصريفها عبر انفاق السد العالي حيث وصل الامر الى اصدار نشرة يومية بكميات المياه المسموح بتصريفها كل ٢٤ ساعة، وايضا بين «الجفاف» طرف الصراع الثالث الذي تبدو آثاره الآن، بالعين المجردة، لكل من ينظر الى البحيرة العملاقة التي تضم رصيد مصر من مخزون المياه.

فكما ان السد العالي علّم المصريين الاسراف في المياه بعد امتلاء بحيرته بمخزون ١٠ فيضانات تم احتجازها حتى العام ١٩٧٨، فان المصريين مجبرون الآن على استنباط وسائل وطرق جديدة لتوفير المياه خوفا من استمرار موجة الجفاف لهذا العام ايضا.

لقد انخفض منسوب المياه خلف السد العالي الى ١٥٧.٦٣ مترا بعد ان كان اقصى ارتفاع له ١٧٧.٥ مترا في العام ١٩٧٨. والفرق بين ارتفاع المنسوب خلف السد وامامه يمثل ارتفاع السقوط الذي يستخدم في توليد الكهرباء وقد كان ارتفاع السقوط في العام ١٩٧٨ يصل الى ٧٠ مترا، وانخفض هذا العام الى ٥٠ مترا.

هذا الفرق ادى الى انخفاض توليد الكهرباء من الخطة بمقدار ٢ مليار كيلووات/ساعة في السنة. وقد انخفض ايضا مقدار «التصريف» المسموح به من مياه عبر انفاق السد العالي، وهي التي تتولى عملية ادارة التوربينات العملاقة، وبالتالي توليد الطاقة المطلوبة. فلقد كان تصريف المياه المسموح به يوميا في العام الماضي ١٤٠ مليون متر مكعب، اما الآن فقد انخفض الى ١١٠ ملايين متر مكعب تقريبا، وهذا معناه ان توربينات السد العالي حرمت من ٣٠ مليون متر مكعب يوميا

في العام الماضي سمح بتمرير ٥٥.٥ مليار متر مكعب من المياه. اما في العام الحالي، فقد انخفضت الكمية الى ٥٣ مليار متر مكعب فقط. ولذلك تصدر وزارة الاشغال نشرة يومية الى رجال السد العالي بكمية المياه المطلوب تمريرها. وتخضع هذه الكمية لرقابة شديدة من المسؤولين عن الري في منطقة السد العالي، فيتم قياس التصريفات بمقياس خلف خزان اسوان كل نصف ساعة، اي انه يجري تحديد الموقف ٤٨ مرة يوميا حتى لا تمر نقطة ماء واحدة اكثر من المطلوب تمريره من رصيد المياه خلف السد العالي.

ولكن اذا كان رجال الكهرباء في اعماق السد العالي ملزمين بالكمية التي تسمح بها وزارة الاشغال والري، الا انهم يظلون احرارا بالنسبة لمواقيت تمريرها عبر الانفاق، اذ يخضع ذلك لحسابات اخرى دقيقة للغاية يحددها اساسا طلب المستهلك للكهرباء على امتداد البلاد.

وهكذا يتم تمرير الجزء الاكبر من الكمية اليومية خلال فترات الذروة، والتي تبدأ في حسابات رجال السد العالي في السادسة مساء، عندما تبدأ القاهرة ومعظم المدن في استقبال المساء.

امام كل هذه الضغوط، ضغط المسؤولين في القاهرة الذين يطلبون توفير الطاقة، وضغط المستهلكين الذين لا يقبلون اي ترشيد ويستمرون في هدر الطاقة، وضغط رجال الري الذين لا يقبلون تمرير نقطة مياه واحدة زيادة عن المسموح به، كان لا مفر من ان يتصرف، وبسرعة، رجال كهرباء السد لتوفير المزيد من الطاقة تحملها الاسلاك عبر رحلتها الى العاصمة، القاهرة.

ومن هنا بدأت فكرة التحكم في فتح بوابات الانفاق، اذ ان كل ٨.٧ متر مكعب من المياه المتدفقة تعطي كيلووات واحد من الكهرباء، وبالتحكم في فتحات البوابات امكن الحصول على نفس الكمية من الكهرباء بكمية اقل من المياه.

كذلك ركّبت مكثفات في محطات التحويل لتقليل نسبة المفقود من الكهرباء. وكانت نسبة المفقود التي تتسرب من خطوط الضغط العالي من «اسوان» الى «الجيزة» تصل الى نسبة ١٨ بالمئة من اجمالي الكهرباء التي تسري خلالها. وقد امكن تخفيض نسبة المفقود الى ٨ بالمئة فقط. وايضا تم تكثيف الصيانة، للتمكن من الاستفادة من كل قطرة مياه تمر في الانفاق، من خلال القضاء على الاعطال. في الوقت نفسه تتم عمليا اصلاح للتوربينات حيث يتم تغيير ٤ وحدات، وسيتم الانتهاء من اصلاح الـ ١٢ توربينا في نيسان/ابريل ١٩٩٢؛ الشيء الذي سيؤدي الى زيادة في عمر المحطة من ٢٠ الى ٢٥ سنة مقبلة.

من جهة اخرى وضعت خطة جديدة لتطوير الري تحقق وفرا يتراوح بين ١٠ و١٥ بالمئة من الموارد

الوزير راضي: الازمة موجودة ولكننا قادرون على التحكم بها



المائية، اي ٦ او ٨ مليارات متر مكعب سنويا. وهذا يفوق ما هو متاح من مشاريع تدبير الموارد المائية باعالي النيل

واذا ترجمنا هذه الارقام الى اصغر وحدة زراعية في مصر، وهي الفدان، سنجد ان متوسط المياه المستخدمة حاليا يصل الى ٨٠٠٠ متر مكعب سنويا. ولكن مع خطة منع الاسراف في الري سوف لا يزيد متوسط المياه المستخدمة عن ٦٥٠٠ متر مكعب فقط ووراء خطة تطوير الري برامج عمل مكثفة لمنع تسرب المياه من نهايات الترع الى المصارف او الى المجرى من خلال تركيب بوابات دائرية ذاتية التحكم في توزيع المياه وتم بالفعل تركيب بعضها في عدة محافظات خلال الموسم الحالي.

ومن خلال مشروع ضخم يطلق عليه اسم مشروع التليمتري، سيتم انشاء شبكة لنقل البيانات وتلقي التعليمات الخاصة بالمناسيب والتصريفات، واحكام وصرف وتوزيع المياه عبر ٢٥٠ محطة فرعية مركبة على القناطر الرئيسية والتي تتصل بدورها بـ ١٧ محطة مركبة بالادارات العامة للري في مختلف المحافظات، للتحكم الآلي والكامل في توزيع المياه. وذلك كله باستخدام الاقمار الاصطناعية، والشهب المحترقة، واجهزة الكمبيوتر المنتشرة في كل المحطات بدءا من مركز التحكم الرئيسي بقناطر الدلتا.

وتهدف الخطة ايضا الى تطوير وتحديث شبكات ونظم الري على مختلف مستوياتها، بما فيها شبكات الري الرئيسية والفرعية، والري الحقلي بما يهدف الى توفير مياه الري بحسب الحاجة الفعلية للزراعات مع منع الاسراف وتقليل الخسارة في استخدامات المياه. وهناك وسائل داعمة ابرزها تسهيل عمليات تشغيل وادارة عملية توزيع المياه باستخدام نظم التحكم الحديثة سواء اكانت ذاتية او مركزية لضمان حل مشكلات الري بصفة فورية مع المحافظة على الثروة المائية. واستخدام مختلف المصادر المائية بما فيها المياه السطحية، ومياه الصرف، والمياه الجوفية. وتحديث نظم الري الحقلي وشبكات المساقي، وذلك عن طريق تنفيذ عمليات تسوية الحقول، وتبطين المساقي، واستخدام خطوط الانابيب المغلقة في توزيع المياه وري الحقول. اضافة الى حل مشكلات ارتفاع المياه الجوفية، وما تسببه من رفع معدلات الملوحة وخفض الانتاج الزراعي

وتهدف الخطة الى تطوير نظم الري في مساحة ٦ ملايين فدان خلال ٢٠ عاما، وخلال الخطة الخمسية الحالية (١٩٨٧/١٩٩٢) بمساحة ٥٠٠ الف فدان وتركز اجهزة الري في هذه الخطة على تطوير الري بمساحات رائدة موزعة على مختلف المحافظات يتم خلالها حل مختلف المشكلات الاجتماعية والفنية، كما يتم في الوقت نفسه اجراء مسح شامل يتم على اساسه اعداد الاولويات، واعداد المشروعات المرتبطة بالخطط المتوالية.

وهكذا نجد ان جهودا جبارة ومستمرة تبذل لتلافي آثار الجفاف التي اطبقت على النيل بشكل مخيف وصاعق، وامكانية التحكم بالمستقبل اذا ما استمر كابوس الجفاف لهذا العام ايضا.

ان بشائر الفيضان تبدأ في شهر تموز/يوليو في اعالي النيل، وتصل الى السد العالي في آب/اغسطس لذلك ففي ١٥ آب/اغسطس بالتحديد يمكن لخبراء الري التنبؤ بنوع الفيضان. واذا لم يهطل المطر في تموز/يوليو المقبل، فان المنسوب سوف يهبط الى ١٥٠ مترا، وذلك يسبب خسارة يومية تبلغ ٧٥٠ ميغاوات من محطة السد العالي وحدها اما اذا انخفض المنسوب عن ١٤٧ مترا، فان ذلك معناه ان تتوقف تماما محطة السد العالي عن العمل

بعد هذه الدراسة الميدانية التي اجريناها، ذهبت «الصياد» الى وزير الاشغال والري، المهندس عصام راضي لتعلم منه حقيقة الموقف. وكان لنا معه هذا الحوار

«الصياد»، تعلمنا، منذ الصغر، ان مصر هبة النيل لكن النيل بدأ ينخفض منسوبه منذ تسع سنوات بسبب الجفاف الذي احاق بهضبة الحبشة. والانخفاض مستمر، وبدأ ينذر بكارثة. ماذا فعلتم وتنوون فعله لمواجهة هذا الخطر الداهم؟

الوزير راضي اولا، لا بد ان اشرح لكم ان موضوع تصرفات النيل، اي ارتفاعه وانخفاضه، هذه تمثل دورة موجودة على مر القرون. فهذه لا تشكل ظاهرة جديدة. وهذه الظاهرة تتكرر في مدة جفاف سبع سنوات او ثماني سنوات او تسع او عشر سنوات ايا كانت هذه الظاهرة، لكنها موجودة باستمرار، اي انها ليست جديدة. وعلى هذا الاساس بنينا السد العالي يعني اننا لم نشيد السد العالي الا لمقابلة هذه الظاهرة او لمواجهتها، ولولا هذه الظاهرة لما بنينا السد العالي. لاننا لا نخزن في بحيرة السد العالي من عام الى عام، بل اننا نخزن في بحيرة ناصر من عدة سنوات الى عدة سنوات.

ارجو ان يكون كلامي هذا واضحا.

«الصياد»: نعم، واضح.

الوزير راضي: السعة الموجودة في السد العالي هي السعة التي اعمل فيها حاليا. يعني نحن لم نصل الى حد الخطورة، كما هو يصور الآن نحن لدينا سعة حية، وعلى هذا الاساس ناخذ منها في السنوات قليلة الايراد. اي اننا ناخذ مما جمعناه في سنوات سابقة لمواجهة الطلب في السنوات قليلة الايراد.

معنى ذلك ان الازمة ليست بالحجم الذي يصور. لكن ليس معنى ذلك انه لا توجد ازمة. الازمة موجودة فعلا، لكنها ليست بالحجم الذي تصور به، والا لكان السد العالي لا فائدة منه، وكاننا ضيعنا سدى الاموال التي انفقناها على السد. نحن ناخذ المياه خلال هذه السنة وخلال اي سنة، وهكذا تنخفض المياه وترتفع المياه بحسب الاحتياجات وبحسب الموارد.

النقطة الثانية هي ان لدينا برنامجا ليس لمواجهة الجفاف فقط، لكن ايضا للاستعمال الامثل لمياهنا. واجب تنفيذ هذا البرنامج خلال فترة الجفاف.

هذا البرنامج هو لترشيد المياه وحسن استخدامها، وتوفير المياه لاستعمالها في التوسع الافقي، لاننا نستعمل في الزراعة ومياه الشرب والملاحة مياها اكثر من اللازم

«الصياد»: هل هناك برامج محددة لمواجهة المشكلة قبل استفحالها؟

الوزير راضي: نحن لدينا خمسة برامج ننفذها فعلا. البرنامج الاول هو تطوير النهر. وهذا معناه اننا نعمل مجرى محدد للملاحة باقل تصرفات حيث تمر المراكب فيه. وهذا يوفر لنا كمية من المياه وقد نجحنا خلال العامين الماضيين بتوفير حوالى ٢،١ مليار متر مكعب في فترة السدة، اي فترة اقل الاحتياجات. لكن لو جمعنا خلال الاربع سنوات الماضية كل الذي قللناه عن كل الذي كنا نستعمله سنة ١٩٨٠، يظهر اننا وفرنا ٨ مليار متر مكعب. وهذا الرقم سيرتفع تباعا.

في تطوير النهر ايضا قمنا بحماية جوانبه وتغيير المنشآت التي تعتبر عائقا للملاحة. وانا اجزم ان هذا الموسم، مع اننا انخفضنا بتصرفاتنا التي كنا ناخذها في العام ١٩٨٣، التي كانت ١٤٠ مليون متر مكعب في اليوم اثناء السدة الشتوية، نزلنا الى ٧٥ مليون متر مكعب يوميا اثناء السدة الشتوية الآن ولم تتعطل المراكب السياحية بين الاقصر واسوان.

يعني اذا كان هناك ناطس اكثر من المسموح به، هذا عنده اعلان سنويا من شهر ايلول/سبتمبر، ان فترة كانون الثاني/يناير، لا يجوز له ان يزيد طول الناطس ولا بحال من الاحوال.

ونحن مررنا في فترة اقل احتياجات (السدة) من

تشرين اول/اكتوبر حتى اخر كانون الثاني/يناير، ١٢٠٠ مركب من قناطر اسنا. وهذا معناه ان ليس لدينا عقبات انا وصلت الى نواطس بطول ١٦٥ سم مع ان النواطس المسموح بها هي ١٣٠ سم.

البرنامج الاخر هو اعادة استعمال مياه الصرف الزراعي. ونحن سنصل خلال هذه الخطة الى اننا سنستعمل ٧ ملايين متر مكعب. كذلك ان المياه بعد الجهد الذي قمناه به وقللنا من التصرفات التي تذهب الى البحر من ٤ مليار متر مكعب الى ٢.٦ مليار متر مكعب، ان هناك مشاريع لتخزينها في البحيرات الشمالية. البرنامج الرابع هو تطوير الري، ونحن لدينا امل في ان نخفض بين ١٠ بالمئة و١٥ بالمئة من المياه المستعملة في الري اما البرنامج الخامس فهو استعمال المياه الجوفية.

«الصياد» المشكلة، معالي الوزير، تتعدى مسالة الري وهي بالغة الاهمية، الى مشكلة الطاقة. اعني الطاقة الكهربائية فالانخفاض في المنسوب من ١٧٧ مترا عام ١٩٧٨، الى ١٥٧ مترا هذا العام ادى الى فقدان ٢ مليار كيلووات/ساعة من الكهرباء في عام واحد ماذا يمكن ان يحدث لتوربينات السد العالي اذا ما انخفض منسوب المياه عن ١٥٠ مترا؟ وماذا ستفعلون في هذه الحالة؟

الوزير راضي الذي اريد ان اقوله لكم، هو ان هنالك حقائق يجب ان تكون معروفة، كما قلت لك ان ما يحدث هو كناية عن دورة مائية، وان هناك سعة حية ونحن نعمل بهذه السعة الحية ان مصمم السد العالي كان على علم بان الانخفاض هذا لا بد ان يحدث والسد العالي صمم اصلا لتدبير المياه للزراعة. وانتاج الكهرباء منه هو فرع وليس اصلا اي By product.

هذا ليس معناه ان التوربينات، عندما تصل المياه الى منسوب ١٦٥ مترا، تقل كفاءتها. اذا المفروض على المسؤولين في محطة الكهرباء ان هذه حقيقة واقعة امامهم. انه في فترة السنوات الاقل، تقل السعة الحية. اذا هذه حقيقة، ولا بد ان تكون هناك محطات حرارية اخرى لمواجهة هذا الانخفاض.

ونحن، فعلا، امام الانخفاض عن المنسوب الانموذجي لمحطات السد العالي التي هي ١٦٥ مترا، صار لنا اربع سنوات ونحن على اقل من هذا المنسوب الانموذجي، فهل شعر الناس بوجود اي مشاكل في الكهرباء؟ لا، طبعا. يعني ذلك ان كل الامور هي تحت سيطرة المسؤولين في محطة الكهرباء. ان الذين يثيرون هذه المشكلة يبتعدون عن بعض الحقائق اذا علموا الحقائق يكون الوضع صحيحا لكن استبعاد حقائق مصممة وموجودة واعتبارها غير موجودة هو الذي اثار كل هذا اللغط.

اولا، نحن كوزارة مسؤولة عن المياه، نحن نقول اننا لن نخفض هذا العام عن منسوب ١٥٠ مترا، اعني يبقى لدي فوق حد الخطورة للكهرباء ٣ امتار.

«الصياد»: الخطورة على الكهرباء تبدأ من منسوب ١٤٧ مترا.

الوزير راضي: نعم، لدينا فوق حد الخطورة على الكهرباء ٣ امتار، وكذلك لحفظ كمية من المياه تحسبا للعام المقبل لاننا لا نعرف ماذا يخبىء لنا العام المقبل. لكن اذا فرضت اية فرضيات جديدة، فلدينا اجراءات خاصة لكي لا نصل الى الحائط المسدود.

«الصياد»: معالي الوزير، هل ان استئناف العمل في قناة جونقلي في جنوب السودان، والذي توقف العمل فيها منذ العام ١٩٨٣ بسبب الاضطرابات في جنوب السودان يعيد الى النيل حيويته وشبابه؟ اعني الاعتماد على مياه النيل الابيض التي يتبخر منها ملايين الغالونات ثانويا بدلا من الاعتماد كليا (٨٤ بالمائة) على مياه النيل الازرق النابع من اثيوبيا التي ضربها الجفاف؟

الوزير راضي. الذي اريد ان اقوله لكم. هو ان القناة في المرحلة الاولى ستوفر ٢ مليار متر مكعب، انا قلت لك سابقا انه خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وشهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، وفرنا على ما كنا نستعمله قبل ذلك ٢.١ مليار متر مكعب. اي انه في الفترة ما بين هذين الشهرين عملنا ما يوازي قناة جونقلي. ان قناة جونقلي لن يبدأ العمل فيها الا بعد انتهاء الاحداث تماما في جنوب السودان. وقناة جونقلي تمثل زيادة مخصص البلدين مصر والسودان من المياه.

وانا هنا اريد ان اعرف ماذا تقصدون بحيوية نهر النيل او عدم حيويته. انا اتساءل عن هذا الكلام. هذا هو نهر النيل، وهذه هي طبيعته. يحصل فيه هذا ويرجع اليه ذاك. نحن نتخذ اجراءاتنا كي نستعمل المياه استعمالا حاسما.

اذا، لماذا هذه التعابير عن حيوية وعدم حيوية؟ لا تؤاخذوني في هذا. يجب ان لا نضع عناوين ومانشيتات تثير زوبعة. انا لا اقول انه لا توجد ازمة. هناك ازمة فعلا ولكن ليست هناك كارثة

«الصياد» الصحافة المصرية هي التي اثارت هذه الزوبعة.

الوزير راضي الصحافيون هم الذين اثاروا هذه الزوبعة وبداتها صحيفة «التايمز» اللندنية.

«الصياد» مجلة «نيوزويك» صورت الباخرة «عمر الخيام» مغروزة في طين قاع النيل.

الوزير راضي: لا، قصة «عمر الخيام» قصة اخرى، «عمر الخيام» ليست مركبا سياحيا. انها مطعم، ومرتبط على الشاطىء بماسورة.

سنويا، ومنذ قديم الازل نفرغ المياه ايام السدة امام القاهرة، لانه لا توجد في الترع مياه. ولا استطيع جعل المناسيب عالية، والا تهدمت القناطر. فنحن ننزل سنويا بهذه المياه، فالمفروض جدلا ان المركب على الشاطىء ياتي الى المجرى الذي توجد فيه المياه. «عمر الخيام» مربوط بالشاطىء بماسورة ولا يستطيع المجيء الى المجرى.

ولا بد انكم رايتم المراكب السياحية تجوب النيل ليلا ونهارا. هل لاحظتم تعطل احداها ايام السدة؟

«الصياد»: رايت مركب «الفرعون» ليلا يسير بدون عوائق.

الوزير راضي. اذا، فان الامر لا يعدو كونه قفشات، خلق مشكلة والمحاولة لاثبات خلق المشكلة. اعني ان الذي اريد ان اقوله لك، هو ان الامر لا يعدو كونه خلق مشكلة وادعاء اشياء والمحاولة لاثبات ان الذي يقال هذا هو صحيح.

«الصياد». نحن نسعى وراء الحقيقة.

الوزير راضي. انا اقول ان هناك ازمة. هذا صحيح. وانا اعالجها وهذا صحيح ايضا. لكن لا توجد هناك كارثة بالصورة التي يصورونها.

مركب في النيل مربوط الى الشاطىء. انا انزل بمستوى المياه سنويا. انت تعرف انه لولا الكلام واللغط لما انتبه احد لذلك.

«الصياد»: الى جانب الري، والطاقة، هناك استعمالات السكان لمياه الشفة. هل انكم ستضطرون الى تقنين

الكهرباء والمياد على السكان؟

الوزير راضي الذي اقوله هو ان المياد لن تقنن. وانا اتكلم وانا المسؤول عن المياه، لن نقنن المياه، ولن نرفع اسعار المياه. لن نسعر مياه الزراعة. مياه الشرب فيها فاقد. هذا صحيح وهناك اجراءات لتقليل هذا الفاقد.

«الصياد» هل هناك ترشيد في هذا الصدد؟

الوزير راضي نعم، من كل بد

«الصياد»: معالي الوزير، بالاضافة الى الري، والطاقة، ومياه الشفة، هناك الثروة السمكية. كيف تأثرت هذه الثروة في النيل؟ وهل انشأتم بحيرات اصطناعية بمياه عذبة لتفريخ بذور السمك فيها تعويضا عن النقص الذي حدث او قد يحدث في النيل؟

الوزير راضي اريد منك ان تشرح هذا هذا هو النيل، وهو موجود. هل جفت مياهه؟

«الصياد» لا، وانما قلت

الوزير راضي: يعني انه لم يجف. انا اقول لك ان كل واحد يريد ان يعلق شماعة لاي شيء، يبدأ بالبحث عن اي شماعة. بحيرة السد العالي موجودة منسوبها كان في حزيران/يونيو الماضي ١٥٤ مترا، ومنسوبها اليوم ١٥٧ مترا. يعني اعلى من اخر تموز/يوليو الماضي.

«الصياد» لماذا لا تصدرون نشرات بهذا الشيء؟

الوزير راضي نصدر نشرات. لكن هنالك من لا يرغب في القراءة، واذا قرا فانه يقرا في جانب واحد فقط. اما في الجانب الثاني، فانه لا يرغب في القراءة.

«الصياد»: هل لديكم خطة لمواجهة احتمال عدم هطول امطار في تموز/يوليو المقبل لا سمح الله؟

الوزير راضي هناك اجراءات موجودة ومدروسة، وسوف نذكرها في الوقت المناسب.

«الصياد» هل لكم ان تزودنا بهكذا دراسة؟

الوزير راضي انتم قلتم باحتمال عدم هطول الامطار اذا حدث هذا الاحتمال اقدم لكم الدراسة الموضوعة لمواجهة هذا الاحتمال. يعني كل شيء في وقته.

«الصياد» استطرادا، معالي الوزير، هناك دراسة تشير الى انه بامكان الاقمار الاصطناعية الاشارة الى احتمال سقوط الامطار وكميتها قبل ستة شهور. هل طلبتم الاستعانة بها للتمكن من التحكم بالوضع؟

الوزير راضي نعم، نحن في صدد انشاء مركز هنا وسيكون جاهزا للاستعمال قريبا.■

القاهرة ـ نقولا صيقلي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت العرب

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٨٨

تحقيقات

ماذا لو اخذ منسوب مياه النيل في الانخفاض وتبدد معه التفاؤل الذى يتمنى معه بعض المسئولين ان تكون هذه سنة انتهاء ازمة الجفاف .. كيف نواجة المشكلة والازمة في هذه الحالة

اى تدابير علينا ان نتخذ واى بدائل علينا ان نواجهها وكان من الطبيعي ان تكون الاسئلة مادة للحوار مع عدد من العلماء والخبراء في علوم الرى والنبات

خبراء الزراعة والرى يحاولون الاجابة

ماذا لو ظل منسوب مياه النيل على انخفاضه؟

- اعادة استخدام مياه المجارى أحد الحلول ومحافظة القاهرة وحدها تهدر يوميا ٤, ٥ مليار متر مكعب في مواسير المجارى .وهى كمية تكفى لرى ربع مليون فدان

○ وسائل علمية جديدة لم نجربها لاستمطار الغيوم صناعيا
○ ٦٥ مليار متر مكعب مياه جوفيه في باطن الارض لم نأخذ منها ملعقة
○ مشروع ترعة السلام لنقل مياه الوادى الى سيناء معوق وفاشل ويحتاج الى تصحيح .

لم يتوقف وزير الرى عن التاكيد على ان منسوب مياه النيل سوف يواصل ارتفاعه وان ازمة الجفاف سوف تنتهى هذا العام .

ونحن نتمنى ان يحدث ذلك بالطبع وان يعود فيضان النيل الى سابق عهده لكن التوجة الى المستقبل لا تكفى معه الاماني وحدها

لهذا توقفنا طويلا امام هذا السؤال

ماذا لو ظل منسوب النهر على انخفاضه كيف سنتصرف وماهى البدائل ..

لعله من قبيل الكواليس المفزعة ولكن الذين يخططون للمستقبل يتعاملون دائما مع اسوأ الاحتمالات مهما تكن درجه فزعهم منها

٩٣٦٤ -



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت العرب

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٨٨

قدم لنا د. يحيى العرقان رئيس قسم الاراضي والمياه بعلوم المنصورة اقتراحا مدهشا فقال ان علينا ان نعتبر مياه المجاري في هذه الحالة ـ وغيرها ـ مصدرا اساسيا من مصادر الري بعد التاكد من عدم صرف مخلفات المصانع بها اذا اننا هنا سنضرب عصفورين بحجر واحد فسنقضي اولا على مشكلة طفح المجاري وثانيا نتغلب على مشكلة نقص مياه الري

ويضيف الدكتور يحيى العرقان قائلا ان كمية مياه الصرف الصحي لمحافظة القاهرة فقط تقدر بـ ٤,٥ مليار متر مكعب يوميا ('') وهذه الكمية تكفي لري ربع مليون فدان سنويا من الصحراء المحيطة بالقاهرة وخير مثال على ذلك مزرعة الجبل الاصفر التي بدأت عام ١٩١٠ بالقاهرة في نفس العام الذي بدأت فيه هذه التجربة في باريس وبرلين ولندن وفي وقت واحد وكان ذلك سبقا تاريخيا في استخدام مياه المجاري في الري ومع ذلك لم نتوسع في هذه التجربة التي اثبتت نجاحها واقتصرت على مزرعة الجبل الاصفر التي لا تزيد على ٥٠٠ فدان ('') ويقول الدكتور العرقان انني اذكر في هذه المناسبة مشكلة الصرف الصحي بالاسكندرية التي كانت تصب في البحر المتوسط وذلك مرجعه ان الشركة التي عهد اليها بتنفيذ المشروع كانت تخلط اعمالها على هذا السطح ولم يكن لها خبرة سابقة في مجال صرف المياه في البر والمسطح كان يحتم القاءها في الصحراء الشاسعة جنوب الاسكندرية ولو القينا فيها مجموعة بذور لاحالت هذه الصحراء الى جنة خضراء

● المياه الجوفية ●

ويقول الدكتور حسن شرف استاذ

تحقيق صلاح الامام

المياه والاراضي بزراعة المنصورة انه يجب التركيز على المياه الجوفية الموجودة في الصحراء الغربية والتي تقدر بـ ٥٥ مليار متر مكعب بجانب المياه الجوفية الموجودة في الدلتا وتقدر بنصف مليار متر مكعب فقد ثبت ان الخزان الجوفي في واحة الداخلة يقدر بـ ٥٠ مليار متر مكعب وخزان منطقة العوينات بالجنوب الغربي لمصر يقدر بحوالي ١٥ مليار متر مكعب قابلة للتجديد باستمرار وهذه الكمية تكفي لري ٢٠٠ الف فدان لمدة مائة عام بتصرف مقداره (٤,٦ × ١٠) متر مكعب يوميا دون التأثير على امان الخزان الجوفي

المطر الصناعي

ومهما يكن من شيء فانه من المسلمات العامة ان اي قطرة مياه عذبة يرتوي بها نبات او حيوان او انسان يتوقف على ما تجود به السماء من امطار ومن هنا يقترح الدكتور يحيى العرقان ان نتجه الى استمطار الغيوم صناعيا وتلك طريقة اتبعت في كثير من البلدان المتحضرة واتت بثمار طيبة

ويتم ذلك عن طريق قذف بلورات الثلج الجاف مباشرة على السحاب بواسطة طائرات او رش نقط المياه فوق او تحت السحب اما الطريقة الملائمة لمصر فهي نثر مسحوق أوضخ أبخرة كيمائية اعلى واسفل السحب الركامية

ويؤكد الدكتور العرقان انه قد اجريت بالفعل عدة تجارب على اسقاط المطر صناعيا في الباكستان باستخدام مسحوق ملح الطعام المستخرج من جبالهم وكللت هذه التجارب بالنجاح وفي امريكا يوجد محترفون يقومون باسقاط المطر صناعيا وهناك ايضا تجارب جادة على ذلك في انجلترا والمانيا كندا وكثير من بقاع الارض والخلاصة انما يجب ان ننظر الى السحب في الوقت الحاضر باعتبارها مصدرا اساسيا للحياة باستمطارها صناعيا

اوقفوا هذا المشروع !

اما الدكتور سامي شعبان استاذ النبات بكلية العلوم فيقول انه على الرغم من ان كل مصري في كل بقعة من الوطن له الحق في الحصول على مصادر الحياة المختلفة الا انه يجب التفكير في الحصول على احتياجات المواطن من الحياه من مصادر ليست تقليدية حيث ان المصادر التقليدية غالبا لا تكون كافيه فمثلا مياه النيل بوضعها الحالي لا تكفي منطقة الوادي والدلتا ومع ذلك يتم توصيلها الى سيناء عن طريق ترعة السلام وبصرف النظر عما تتكبده الدولة من نفقات في سبيل تنفيذ هذا المشروع الا انني اؤكد انه ليس هناك امل في استمرارية هذا المشروع الا اذا كان ذلك على حساب جهات اخرى لان الكميه محدودة فما فائدة ان ننقلها من هنا الى هناك فنحرم من هنا ونعطي لمن هناك ..

ويضيف الدكتور سامي شعبان انه اذا كانت هناك شكوى من عدم كفاية المياه بوضعها الحالي للمستهلكين الحاليين فكيف نزيد في عدد المستهلكين دون ان نزيد في عدد المصادر .. وببساطة شديدة فان هذا المشروع سيؤدي الى حرمان الجميع (من هنا ومن هناك) من أخذ كفايتهم من المياه ناهيك عن كمية المياه التي ستفقد في الطريق في تربة رملية واسعة المسام ولو كانت هذه الاموال الباهظة قد انفقت على انشاء مصدر اخر كمحطة تحلية او سدود لحجز مياه الامطار لكانت اجدى وانفع

● ويعلق المهندس عبد الحكيم والي مدير بحيرة المنزلية بالمطرية على مشروع ترعة السلام التي تربط بين فرع دمياط وسيناء

مرورا بتفتيش السرو مؤكدا انها قد اغتصبت ١٦ الف فدان من اجود انواع الاراضي الزراعية ومرور هذه الترعة بمسارها الحالي سيتسبب في تجفيف ٣٠٠٠ فدان من مساحة البحيرة المائية والمطلوب على الاقل ـ اذا لم يوقف المشروع ـ ان يتم تغيير مسار هذه الترعة ليكون خطها موازيا لمصرف العطبي حفاظا على الرقعة الزراعية الحالية

وهذه التجربة الجديدة °

بحث جديد من نوعه قدمه الدكتور محمد عبد الرازق محمد استاذ الاراضي والمياه بزراعة اسيوط في المؤتمر العلمي الذي عقدته كلية الزراعة بالفيوم خلال الاسبوع الثالث من يونيو الماضي ويتلخص في ادخال انواع من النباتات التي تروى بالمياه . المالحة في مصر لكونها ذات قيمة اقتصادية كبرى فهي تتميز بقدرتها على استنزاف الاملاح الموجودة في الاراضي الملحية فتستصلحها وبالتالي تزيد في مساحة الرقعة الزراعيه كما انها يمكن الاستفادة بوجه اخر لان هذه النباتات المحبة للملوحة منها نباتات علف اخضر تغني عن البرسيم ولو زرعناها على شواطئنا في التربة الملحية فسوف يحقق هدفين معا اولا استصلاح مئات الآلاف من الافدنة على الشريط الساحلي لمصر وثانيا الاستفادة من مساحة الارض التي كانت تزرع بهذه النباتات في الوادي والدلتا واستغلالها في زراعة محاصيل الحبوب كالقمح .

● الوقاية خير من العلاج

واذا كانت المشكلة المائية بوضعها الحالي تتلخص في نقص موارد المياه وزيادة الحاجة اليها فانه من المسلم به ان الوقاية خير من العلاج واذا كنا قد شرحنا في البحث عن مصادر جديدة لعلاج هذه المشكلة فانه يجب ان يسير معها في خط مواز اتباع اساليب جديدة للحفاظ على ما لدينا من مياه .

طرق الري متخلفة

يقول الدكتور ابراهيم شامي مدرس النبات بعلوم المنصورة ان الفلاح المصري يتبع طرقا متخلفة للغاية في الري فهو قد تعود على غمر ارضه بالمياه كل اسبوعين ثم يقوم بصرف الزائد بعد ذلك الى المصارف والخطورة تكمن في ان النبات يستهلك كميات كبيرة من المياه يكون في غنى عنها تماما وهذا الزائد من المياه يكون امامه مصيران المصير الاول وهو صرف كميات كبيرة منه

تصل الى ملايين الامتار المكعبة تهدر في المصارف الفرعية ثم الرئيسية ليكون مصيرها النهائي في البحر الابيض المتوسط !

المصير الثاني · فهو تصريف كميات كبيرة من المياه الى باطن الارض الزراعيه مما يسبب ارتفاع منسوب المياه في الارض وهذه الزيادة تمثل خطورة على التربة او تؤدي الى تركيز الاملاح في التربة وزيادة تماسكها وتقليل التهوية اللازمه للجذور

● ورد النيل يستهلك ٢٥ ٪ من المياه ●

أما الدكتور فتحي عواد استاذ النبات بكلية العلوم فيقول انه يجب ان نحافظ على كمية المياه التي بحوزتنا الان وبشتى الطرق وذلك بمقاومة طرق الفقد غير العادية للمياه وقد سبق ان اشرت على صفحات صوت العرب من قبل الى الاضرار البالغة التي يسببها ورد النيل الذي يغطي مساحات شاسعة من سطح النيل والترع المتفرعة منه فهذا النبات احد اسباب الفقد الكبير في مياه النيل فهو نبات يستهلك من ٢٠ الى ٢٥ ٪ من كمية المياه التي يغطيها وقد ثبت بالدراسات ان مساحة المياه التي يغطيها ورد النيل تفقد ثلاثة امثال الكمية المفقودة بسبب تعرضها للشمس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ يوليو ١٩٨٩

هـذا بيـان للنـاس

لم تات مقولة (مصر هبة النيل) كتعبير ادبي ولكنها حقيقة ثابتة ، فمع كل فيضان للنيل منذ بدء جريانه ـ يجرى حاملا الطمى معلقا فى صورة COLLOID وهي جزئيات دقيقة حاملة شحنات كهربائية متماثلة ولذا تظل متنافرة معلقة حتى تصب فى مياه البحر الابيض المتوسط والتى تحتوى على املاح غير عضوية جزء منها متحول الى ايونات تحمل شحنات كهربائية سالبة وايونات تحمل شحنات كهربائية موجبة فتتعادل الشحنات الكهربائية المتماثلة الموجودة على جزئيات الطمى مع الشحنات الكهربائية المخالفة لها الموجودة على الايونات فتفقد خاصية التنافر فتتماسك وتهبط بفعل الجاذبية الارضية وتستقر فى القاع طبقة فوق طبقة اخرى الى ان تتكون الارض التى تعلو شيئا فشيئا لكى ينحسر عنها البحر تدريجيا، وتكونت بذلك دلتا نهر النيل العظيم .

هذا جانب علمى وتاريخى لا يستطيع احد ان يدحضه ، اما الذى كان ملاحظا برؤية العين لجيل ما قبل السد العالى فهو زيادة فعلية سنة بعد اخرى ـ فى امتداد الارض داخل البحر على شواطىء بورسعيد وراس البر ، والذين امد الله فى اعمارهم وبلغوا الثمانينات والتسعينات من ابناء بورسعيد راوا باعينهم واخبروا ذويهم ان شاطىء البحر كان يبدأ من مناطق تعتبر داخل المدينة حاليا .

وما نراه بعد السد العالى فهو عكس لنظرية تكوين الدلتا السابق شرحها ، فالبحر يخلخل التربة ويسحبها معه الى عرض البحر ـ ويزحف البحر شيئا فشيئا لياكل الدلتا وقد نسمع من ان لآخر عن اعتماد بضع عشرات من ملايين الجنيهات لعمل حواجز خرسانية فى بعض مناطق ساحل البحر الابيض وصور تنشر لما اكله البحر او على وشك ان يذهب به ، ولا نظن الا انها اموال ضائعة فى البحر ، كما سبق ان ذهب البحر اكثر من مرة بمثلها كما يشهد بذلك الطريق الساحلى بين دمياط وبورسعيد الذى رحل اكثر من مرة الى الداخل (بعد ان يطغى عليه البحر هو والحواجز التى بنيت لتحميه) الى ان رحل آخر مرة الى مسافة كبيرة حتى يمكن نسيان تلك المشكلة لفترة اطول .

وما لم يسمح للطمى ان يحمله نيلنا العظيم ليصب فى البحر لتزداد مساحة الدلتا كما كان يحدث سابقا او على الاقل تحدث التعادلية والتوازن ـ فإن البحر فى الدلتا سوف يستمر فى الزحف على الارض منقصا اياها مغرقا ما يقابله من منشآت ومملحا للمياه الجوفية مؤثرا على التربة الزراعية .

لذلك يجب دعوة صفوة اهل الخبرة فى الرى والهندسة والجيولوجيا وعلم البحار للتفكير فى عمل مشروع لمرور الطمى الى النهر بعد السد العالى (قناة مثلا) ويمكن استخدام مجرى النهر كخزان ايضا ، علاوة على ان المياه الجوفية تعتبر خزانا آخر ، وتحمل بذلك ايضا مشاكل عديدة ومنها سلبيات السد العالى المعروفة .

كما انه نشر بجريدة «الاهرام» بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٣ البحث المنشور فى مجلة «جورنال ساينس» الامريكية للباحث دانييل جين سكانلى الذى حذر من ان جزءا كبيرا من الدلتا سوف يغرق بعد ١٢ سنة . وان النحر فى الساحل الشمالى الشرقى للدلتا يتم بمقدار ٣٠ مترا سنويا وانه باقتراب البحر اكثر ستزداد ملوحة مياه الرى مما يؤثر على الزراعة .

لذا يرجى اعتبار هذا الموضوع القومى من الموضوعات الملحة التى يجتمع لها اهل العلم والخبرة لتقرير الحل العلمى والعمل لها .

د. محمد عبدالسلام المخزنجى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩

مجرد رأى

النيل نجاشى

مستندا الى الواجهة الزجاجية العريضة المطلة على مطار اديس ابابا ننتظر انا والزميل الاستاذ مكرم محمد احمد وآخرون وصول الطائرة الاثيوبية التى ستحملنا فى طريق العودة بعد ان ابلغونا انها ستتاخر فقط اربع ساعات ، رحت اتامل نهر المطر المندفع وهو يغسل الجو والارض والزرع ويسيل مندفعا من فوق ارض المطار متجها الى حيث لانراه ..... هذه المياه ـ قلت لنفسى ـ سوف تكون فى مصر بعد عدة اسابيع وقديما غنى عبد الوهاب النيل نجاشى .... ان نقطة المطر هنا مختلفة .... انها ليست مثل كل « النقط » التى نعرفها ولكنها اشبه بالثمرة .... ومع ذلك هكذا كنت قد عرفت فان هذه الثمرات المائية تعتبر ضئيلة الحجم بالنسبة « لحبات » المطر التى تسقط فى منطقة الغابات حيث المورد الاكبر لنهر النيل ..... كان المشهد مثيرا خصوصا مع صوت الرعد وضوء البرق .... ورغم ان المكان الذى كنا نجلس فيه كان مغلقا فلقد استطاع الهواء البارد ان يجد ثقوبا يتسلل منها الينا .... لكن اغرب شىء ذلك الاحساس بان المطر نفسه قد تسلل الينا هو الآخر ..

قد يكون خيالا ، ولكن الذى ليس خيالا ان جموعا كثيرة من هذه النقاط سوف ياتى وقت ونشربها فى مصر ونروى بها ارضنا عندما تتجمع فى نهر النيل .

وليست مصر وحدها هبة النيل ، فكل بلد يعيش على احد الانهار هو هبة هذا النهر وهبة المطر الذى يغذيه ....

ولنهر النيل مصدران للمياه يطلق على الاول اسم النيل الابيض (طوله نحو ٨٠٠ كيلو متر) ويبدا من قلب افريقيا كينيا واوغندا وتنزانيا وغيرها ، وياخذ المصدر الثانى اسم النيل الازرق (حوالى ١٥٠٠ كيلو متر) ويبدا فى اثيوبيا .

وعند الخرطوم يلتقى النهران الازرق مع الابيض لياخذ الاثنان طريقا واحدا يتعانقان فيه الى ان يصلا الى القاهرة فيحدث الفراق ويذهب احدهما الى دمياط والثانى الى رشيد .

ولكن من دمياط او رشيد تبدا نقطة الماء من قلب افريقيا ..... واثيوبيا بالذات تاتى منها اربعة اخماس موارد مياه النهر ، ولكن فى السنوات الاخيرة تعرضت اثيوبيا لظاهرة خطيرة هى اختفاء مناطق الغابات الواسعة التى كانت تغطى اكثر من ٦٠ فى المائة من كل مساحة اثيوبيا . اليوم يقال ان مساحة هذه الغابات لم تعد تتجاوز ٥ فى المائة ، وانه بسبب الارتباط الوثيق بين وجود هذه الغابات وكمية الامطار التى تسقط فلقد اخذت حصيلة المياه تتناقص بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية وربما بما يهدد بكارثة ، ومالم تعد اثيوبياتشجير الهضاب ـ وهو بالطبع امر صعب ويحتاج الى سنوات طويلة ـ فان الخطر سوف يتزايد . وليس امامنا الا انفسنا .... استهلاكنا ... حرصنا على كل نقطة ماء تصل الينا ..

ولابد ان تكون هناك رؤية مستقبلية بعيدة·لاحتمالات الاخطار التى تهددنا بسبب المياه من فوق ومن تحت ..... فمن فوق هناك احتمالات النقص فى الموارد ، ومن تحت هناك الزيادة الرهيبة فى المخزون الجوفى الذى حول باطن الارض المصرية الى مستنقع جوفى . وسوف تؤثر هذه المياه على المبانى فى مصر .... ليس فقط عى المبانى الاثرية او التاريخية وانما ايضا على العمارات التقليدية المعروفة !

صلاح منتصر

مجلس الشورى يناقش قضية الموارد المائية واستخداماتها

شواطىء الدلتا مهددة بالتآكل بسبب السد العالى

تناقص نصيب الفرد من مياه النيل بنسبة ٥٠٪ عام ٢٠٠٠

كتب ـ جمال يونس :

بدا مجلس الشورى اولى جلساته صباح امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى ، لمناقشة التقرير المبدئى الذى اعدته لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الاراضى حول الموارد المائية واستخداماتها ، اشار التقرير إلى الآثار الجانبية لانشاء السد العالى واهمها مشكلة النحر خلف السد فى شمال اسوان والتى تؤثر على مواقع القناطر المقامة على النيل مما يهدد سلامتها وتكوينها بالاضافة الى تاكل الشواطىء المصرية بمنطقة الدلتا بسبب انقطاع وصول الطمى اليها ، كما اشار إلى مشكلة نقص طمى النيل مما يؤثر على خصوبة التربة ، وتراجع معدلات تصنيع الطوب الاحمر الذى كان يعتمد على اعمال التطهير للمجارى المائية .

واوضح التقرير ان انتشار الحشائش المائية بصورة ادت الى اختناق مجرى النهر وارتفاع منسوب المياه الجوفية من احد المشاكل والاثار الجانبية لانشاء السد العالى .

وحذر التقرير من استمرار تناقص نصيب الفرد فى مصر من مياه النيل ، وبلغ نصيب الفرد فى عام ١٩٧٠ ، ١٦٥٢ مترا مكعبا فى العام هبط الى ١٠٤٧ مترا مكعبا فى عام ١٩٨٩ بنسبة هبوط قدرها ٣٧٪ ويتوقع ان تصل هذه النسبة الى ٥٠٪ فى عام ٢٠٠٠ .

واوضح ان تناقص نصيب الفرد من المياه سيؤدى لتناقص نصيبه من الارض الزراعية .

وانتقد التقرير الاسراف الشديد فى استخدام مياه الرى ، وعدم تطابق التركيب المحصولى مع الموارد المائية المتاحة ، وعدم كفاية مياه الرى فى بعض الاوقات وخاصة فى فترة الاحتياجات مما يؤدى الى عدم وصول المياه لفتحات المساقى التى تقع فى نهايات الترع . كما انتقد التقرير تعطل الات الرى التى تملكها الشركات او الوزارات والتى تلتزم بتشغيلها لصالح المنتفعين وخاصة فى الاراضى المملوكة للخريجين وتلوث المجارى المائية العامة والخاصة بسبب مياه الصرف الصحى مما يؤدى الى تلوث البيئة الزراعية وتعرض النباتات والمواشى والانسان الى اثار ضارة ، وطالب التقرير باعادة استخدام مياه الصرف فى الرى ومياه الصرف الصحى وصرف المصانع ، والقضاء على التسيب والتراخى فى تنفيذ القوانين والقرارات واحكام الاشراف على عمال الرى واستخدام فتحات اوتوماتيكية للترع والمساقى ،



د. مصطفى كمال حلمى

وحول الاجراءات والاساليب الخاصة بالترشيد اوصى التقرير باستخدام تقنيات التبطين للترع لتقليل الفاقد واستخدام المواسير المقفولة فى المناطق التى تتعرض لتسرب المياه او سوء التوزيع من اصحاب الحيازات والاهتمام بضبط الفتحات والبوابات على الترع والمساقى ، وتسويرية مناسيب سطح التربة وابطال نظام الرى بالراحة .

وفى مجال الصرف اوصى التقرير بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات الصرف ، ومنع تلوث مياه الصرف ، ومراجعة وتقييم مشروعات الصرف المغطى والاطمئنان الى سلامة تصميمه وتنفيذه طبقا للاصول العلمية والفنية السليمة ، كما اوصى بانشاء مزارع تجريبية لاستخدام مياه المصارف فى الرى بحالتها او بعد خلطها بمياه المجارى .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٩

دراسة عبر الأطلنطى عن نهر النيل

المطالبة باستغلال أمثل لمياه النهر

نهر النيل .. ذلك الشريان الحيوى الذى يعد مصر وغيرها من البلدان الافريقية بقبلة الحياة اللازمة لتواصل الأجيال مازال يجذب اهتمام العلماء داخل مصر وخارجها - مصريين وغير مصريين - والهدف هو التوصل إلى افضل وسيلة لاستخدام مياه النهر الفياض خاصة فى الظروف الصعبة .

واحد من العلماء المصريين البارزين هو الدكتور رشدى سعيد دعا إلى ضرورة اعتماد افضل السبل لاستخدام مياه النيل فى السنوات القادمة التى ينتظر ان تكون إمدادات النهر فيها من المياه شحيحة عن معدلاتها المعتادة .

واكد الدكتور رشدى سعيد الذى يعمل حاليا مستشارا لعدد من الشركات الامريكية والعالمية بولاية فرجينيا الامريكية فى كتاب جديد عن نهر النيل ان نقص امدادات النيل من المياه يعد امرا مألوفا يحدث بين الحين والاخر على مدى التاريخ الا ان نقص المياه يأتى هذه المرة فى ظل ظروف سكانية صعبة تتمثل فى الزيادة الضخمة فى عدد السكان وخاصة بمصر .

وقال ان هذا النقص فى المياه يحدث فى ظل تغيرات سياسية يخشى ان تؤدى الى تفتيت منطقة وادى النيل بحيث يتعذر تنفيذ عمليات تنمية شاملة لحوض النهر يمكن ان تفيد جميع بلدانه .

واضاف الدكتور رشدى سعيد ان مصر تحقق مع ذلك افضل استفادة لمواردها من المياه الى حد ان معدل استهلاك الفرد من المياه يصل الى ١٠٠٠ متر مكعب سنويا .

واشار الى ان الفضل فى ذلك يعود بطبيعة الحال الى النيل الخالد الذى وصفه بأنه كان على مدى التاريخ بمثابة نهر مصر .. حيث لم يكن هناك فلاح الا الفلاح المصرى بين اهالى حوض النهر الذين عاشوا دائما على الرعى واعمال اخرى باستثناء اقلية ضئيلة جدا عملت بالزراعة فى الحبشة .

واوضح العالم المصرى الذى عمل استاذا للجيولوجيا بكلية العلوم بجامعة القاهرة ثم رئيسا لمؤسسة التعدين والذى كان لفترة غير قصيرة عضوا فى مجلس الشعب ان الكتاب الجديد الذى ينتظر ان يصدر العام القادم باللغتين العربية والانجليزية سيعالج مسألة الاستخدامات المستقبلية لمياه نهر النيل سواء فى مصر او السودان .. واوغندا .. واثيوبيا .. وباقى بلدان حوض النهر .

وقال العالم الجيولوجى المصرى رشدى سعيد ان اهم فصل فى كتابه الجديد عن نهر النيل الذى يضم اربعة اجزاء هو الفصل الرابع والاخير الذى يعالج فيه مسألة استخدامات مياه النهر .

واوضح ان الفصل الاول من الكتاب عبارة عن بحث علمى شامل حول اصل نهر النيل ونشأته التى تعود الى اكثر من ٨٠٠ الف سنة .. وقال ان هذا البحث اثبت ان تلك النشأة المبكرة للنهر ادت الى صنع اول صلة بين مصر وافريقيا .



واضاف ان هذه الصلة استمرت قرونا طويلة متعاقبة تقدر فى مجملها بنحو ٤٠٠ الف سنة .. ولكن تلك العلاقة بدات تنكمش بين مصر وافريقيا بعد ان اخذ هذا النهر العظيم والقوى يتراجع تدريجيا فى بعض الحقب الزمنية الى حد انه لم يكن يزيد خلالها عن مجرد بحيرات منعزلة عن بعضها وبخاصة خلال العصر الجليدى حيث ظل النيل موسميا ويتحول خلال الشتاء الى بحيرات .

واكد العالم المصرى فى هذا الصدد انه على مدى هذه القرون كان الانسان المصرى موجودا دائما .. مشيرا الى انه تم العثور على مقابر ومدافن مبكرة تثبت هذا الوجود .

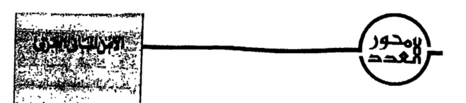
وقال انه كان ولابد ان يتطرق فى هذا السياق الى بعض الجوانب الاجتماعية للحياة فى مصر وارتباطها بالنهر العظيم .



المصدر : الوحدة

التاريخ : نيسان ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مصر: بنغلادش محرومة من الماء على حافة المتوسط*

رينيه ديمون — ترجمة جورج طرابيشي

1 ـ «انتصار مالتوس»

سبعة ملايين نسمة في نحو العام 1880، أربعة وخمسون مليون نسمة في العام 1980: أي زهاء ثمانية أضعاف في 108 سنوات. وبمقتضى الايقاع الحالي للنمو الديموغرافي، أي بمعدل يتراوح بين 2,8٪ و 3٪ سنوياً، فإن عدد السكان سيتضاعف 16 ضعفاً أو 19 ضعفاً خلال قرن واحد. وبمقتضى الايقاع الحالي فإن 21 سنة تكفي لمضاعفة عدد السكان. فهو سيكون 108 ملايين نسمة في العام 2010، أي اكثر من سكان بنغلادش حاليا، ولكن مع طاقة زراعية أدنى بما لا يقاس (2,5 مليون هكتار مزروع مقابل 9 ملايين هكتار مزروع في بنغلادش)، وعلى الأخص مع موارد مائية لا تني تتناقص على نحو فادح الخطورة (بينما تتفوق بنغلادش بمواردها المائية 50 ضعفاً ولا يتهددها خطر النقصان).

هذا مع العلم أن معدل الخصوبة، قد سجل تراجعاً واضحاً، فمن 44 في الحقبة ما بين 1950–1961 انخفض الى 34 في 1970–1972. لكنه عاد ليتصاعد الى 41 في العام 1980، مقابل 11 كمعدل للوفيات: مما يعني 3٪ من النمو السنوي (مقابل 2 و 2,2٪ في فترة 1968–1973). وهذا الصعود الخطر لنمو السكان ظاهرة تكاد تكون فريدة من نوعها في العالم الثالث.

ويضطلع العامل الديني بمسؤولية ثقيلة: فإن كان الدين المعتدل لا يعارض ضبط النسل، فإنه بالمقابل لا يحض عليه. وهذا بدون أن ننسى الوضعية الدونية التي يحبس فيها الاصوليون الدينيون النساء. والزواج المبكر (والقسري في كثير من الاحيان) الذي هو من نصيب الفتيات الصغيرات في الأرياف إجمالاً وفي الصعيد خصوصاً، وذلك حتى قبل بلوغهن السن الشرعية للزواج، وهي 16 سنة: ويصدق هذا الوضع على النصارى الأقباط أيضاً، لأن وضعهم كأقلية يجعلهم يتخوفون من تراجع معدل الولادات عندهم، مما قد يقلص نسبتهم المئوية الى باقي السكان. وهي نسبة تتعمد الأرقام الرسمية حصرها بـ 8٪. ومن ثم فإنهم يستنكفون هم أيضاً عن تشجيع التخطيط العائلي. ومع ذلك فإن العديد من العلمانيين وبعض الراهبات اللاتي يعايشن عن كثب بؤس عشرات الآلاف من المصريين، ولا سيما من المصريات، يتمنين لو أن السلطات الدينية العليا تبدي تفهماً اكبر لمسألة تبعيد المسافات بين الولادات، باعتباره خطوة أولى نحو حياة لائقة بالانسان. وقد استطعن في بعض المناطق أن يحصلن من تلك السلطات على أمر يمنع الكهنة

* التعبير لبطرس غالي، وزير الشؤون الخارجية المصرية.



الأقباط من مباركة الزواج عندما لا تكون الزوجة قد أدركت سن الزواج الشرعية المحددة بستة عشر عاماً.

لقد أصدر الفاتيكان في 18 شباط / فبراير 1988 رسالة بابوية تأخذ أخيراً بعين الاعتبار مشكلات الشعوب الفقيرة. وقد ندد البابا هذه المرة بقوة باتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وبتعاظم المديونية، وبجموح شهوة الربح والظمأ الى السلطة وعبادة المال، الخ. لكنه جرد المعدمين سلفاً من كل فرصة، لأنه أدان أيضاً بقسوة مماثلة سياسات تحديد النسل. والحال أن البلدان الفقيرة لا أمل لها، في حال غياب مثل تلك السياسات، في الخروج من حمأة البؤس الذي لا ينى يشدد قبضته على مجمل القارة الافريقية، وبالنسبة الى الغالبية العظمى من السكان.

ناهيك عن ذلك فإنه اذاكانت الزراعة المصرية في ظل الاصلاح الزراعي في عهد عبد الناصر، 1953–1970، قد سجلت تقدماً مرموقاً، فإن المساحة المزروعة ما تفتأ منذئذ تتراجع (من 2,8 الى 2,47 مليون هكتار)، ومساحة الأرض المستصلحة من الصحراء لا تعوض تلك التي تستأثر بها المباني والطرق والمطارات. وعلى كل حال، فإن تلك الاراضي الرملية الصحراوية التي يتم استصلاحها للزراعة هي أقل خصوبة بما يتراوح بين خمسة وعشرة أضعاف بالمقارنة مع الأراضي المخصبة بطمي النيل الغني الذي كثيراً ما يتم تحويله، رغم التخطيط، الى آجر لصالح توسيع المدن والقرى المكتظة أصلاً بسكان تتنامى أعدادهم بسرعة مسرفة. ولنضف الى ذلك أن مردود الهكتار قد تراجع ما بين 1974 و1984 بمعدل 7٪ أو 9٪ بالنسبة الى القمح، و4٪ بالنسبة الى الأرز، ولم يزد (28٪ في 10 سنوات) إلا بالنسبة الى القطن والذرة. وأخيراً فإن سباق السكان / الإنتاج قد بات مكتوباً عليه الفشل بسبب مستوى الأمطار الذي يتباطأ في الأحواض السفحية التي تغذي «النيلين».

2 ـ إفلاس البيئة : الماء يتناقص اكثر فاكثر

لقد وجه نقد كثير الى السد العالي الذي بني في أسوان بمساعدة السوفييت، ولكن موجهي هذا النقد تناسوا أن الماء المحتجز في بحيرة ناصر قد أنقذ مصر، في الأعوام الاخيرة، من مجاعة كانت أفظع وأرهب حتى من تلك التي عرفتها الحبشة والمنطقة السواحلية مجتمعتين. فمن 1979 الى 1987 لم يعرف إلا عام 1980 وحده دفقاً طبيعياً للنهر بلغ 78,5 مليار متر مكعب من الماء. أما سائر الأعوام فكان الدفق النهري فيها دون مستواه المعهود، مما استدعى الاغتراف من احتياطي البحيرة. ولولا السد لما كانت استطاعت مصر في عام 1984 أن تجني المحاصيل إلا من مليوني هكتار (بدلاً من 4.6 مليون هكتار كما هو معهود).

لكن احتياطي بحيرة ناصر ما لبث ان نفد في عام 1988. وفي 18 شباط / فبراير 1988، يوم مرورنا، كان مستوى النهر قد هبط الى 157 متراً بدلاً من 170 متراً كما في الأعوام الجيدة. ولم يكن يُسمح بخروج اكثر من 130م^3 في الثانية، أي بما يكفي لإنتاج 700 ميغاواط من الكهرباء في اليوم (بدلاً من 345م^3 / ثانية ومن 1700 ميغاواط في الظروف المواتية). وكان معروفاً سلفاً ان مستوى البحيرة لن يبلغ في تموز / يوليو 1988 اكثر من 150 متراً (وهو مستوى منخفض لم يسبق تسجيله قط منذ بناء السد). الأمر الذي سيحول دون إنتاج الكهرباء، لأن العنفات الجديدة تتوقف اذا ما نزل مستوى الماء الى 151 متراً. واذا ما أمنت حاجة الملاحة والصناعات والاستهلاك المنزلي، فإن الزراعات ستفتقر في هذه الحال افتقاراً شديداً الى الماء.. فماذا كان في المستطاع فعله إذن؟

في 20 شباط / فبراير 1988 أمر بإقامة صلوات استسقاء عامة من أجل المطر في الحبشة (فهذا المطر هو الذي يغذي النيل الأزرق الذي يمد النهر بثلثي منسوبه، فيما يأتي الباقي من النيل الابيض الذي ينبع من خط الاستواء). والحال انه بدلاً من الصلاة، كان ينبغي أن يعاد التشجير: ففي عام 1900 كان 40٪ من مساحة الحبشة مغطى بالغابات. أما اليوم فلم يبقَ إلا 4٪ أو حتى أقل! وكما في المنطقة السواحلية. المحرومة من الأمطار بسبب انقراض الغابات الشاطئية في افريقيا الغربية، فإنما على هذا العامل ينبغي أن تنصب الجهود. وبانتظار ذلك فإنه من الافضل للمسؤولين السياسيين والدينيين والمثقفين أن يقبلوا بـ «حقيقة الأمر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

الواقع»، وألا يترددوا في الجهر بها، وفي استخلاص جميع النتائج الواجبة منها: فالانفجار الديموغرافي، اذا ما تواصل طويلاً وبسرعة اكبر مما ينبغي، سيتأدى لا محالة، وفي زمن قريب، الى كارثة قومية.

3 ـ فاقة في الماء:
فاقة في الطاقة

لقد رد عبد الناصر الى مصر كرامتها (بينما لطخت فرنسا شرفها بالعار بمهاجمتها بور سعيد في يوم عيد جميع القديسين عام 1956 ـ مما سهل أمام الروس مهمة غزو المجر. إذ كانت الصحافة العالمية مشغولة بالحدث الآخر). وقد وعد السادات مصر بـ «مستقبل مشرق». متوقعاً أن تعمها الوفرة عام 1980. ولكن ما أمكنه أن يترك إلا وضعاً بالغ الصعوبة لم يجد أمامه الرئيس مبارك مناصاً من أن ينظر الى المشكلات مواجهة. فوزير التخطيط في حكومته «يأمل». وهذا في أحسن الفرصيات تفاؤلاً. في «**الإبقاء على مستوى الحياة الحالي** حتى عام 2025» إذ لم يعد ثمة من يجرؤ على الكلام عن رفع لمستوى الحياة. وعندما كررت في القاهرة الأرقام المذكورة أعلاه. وهي أرقام رسمية ولا يماري فيها أحد. أجابني بعضهم: «ليس من يقرع ناقوس الخطر هو من يطفىء الحريق». بيد ان كل ظني كان هو أن من شأن ذلك أن ينبه رجال المطافىء! وعندما دعيت إلى إلقاء محاضرة في المركز الثقافي الفرنسي في القاهرة. نصحني أحد الحضور ـ ولم يكن مصرياً ـ بألا ألح كثيراً على المشكلات. لأن من شأن ذلك، كما قال. «تثبيط همم المستثمرين». فلكأن المستثمرين ليسوا هم خير الناس اطلاعاً! ومهما يكن من أمر فإن المهندس الزراعي لا يستطيع أن يقنع بالتزام موقف الحذر الدبلوماسي. فهو موقف لا يساعد البتة المصريين على استيعاب جميع العواقب التي تترتب، على نحو منظور للعيان من الآن. على وضع لا يمكن وصفه بأقل من صفة المأساوية.

إذ بالاضافة الى الماء، فإن الطاقة المتولدة عنه هي التي ستُفتقد. فالسد الكبير كان يؤمّن حتى عام 1979 اكثر من نصف الكهرباء المنتجة في البلاد. ولكنه في عام 1983. ما عاد يعطي سوى 31٪ وفي عام 1986، 20٪ فقط. ومن ثم فقد عادت الغلبة للمحطات الغازية والنفطية. وفي وسع مصر في الوقت الحاضر أن تجيز لنفسها ذلك، فإنتاجها من النفط يأذن لها حتى بتصديره. ولكن اذا ما استمر الايقاع الحالي للاستثمار، فإنه لن يبقى لديها من الاحتياطي إلا ما يكفي لخمسة عشر أو لعشرين عاماً.. واكثر من هذا الأجل بقليل بالنسبة الى الغاز.

ماذا سيحدث بعد ذلك؟ لا يبدو أن أحداً يهتم للأمر. وهذا بينما لا تزال ديون مصر البالغ مقدارها 44 مليار دولار في عام 1988 تتراكم، والعجز في العملات الصعبة يتعدى 3.5 مليار دولار في عام 1986، مما يعرض للخطر من الآن الاستقلال الاقتصادي للبلاد: أما صندوق النقد فإنه لا يني يضع شروطاً أقسى فأقسى...

4 ـ فرط الري:
تدهور التربة

كان نيل الفراعنة يغرق واديه كل صيف. وكان الماء ينحسر بعدئذ، فيسارع الفلاحون الى بذر المزروعات الشتوية في الطمي الغني المتوضع: القمح والشعير أولاً، ثم الفول وغيره من الخضار. وبعد الحصاد تراح الأرض: من الربيع الى حين الفيض التالي؛ فكانت الأرض تتشقق وتتهوى، فتتكاثر بالتالي في التربة الغضارية الثقيلة البيكتريات المثبِّتة للآزوت. وفي طور لاحق تم الانتقال في الدلتا، ثم في النهر، من الإغراق الفيضي الى السقي الدائم. ولكن كل سقي لا يزال يبدأ، في الوادي، بضرب من إغراق للمزروعات، فتنتابها من جراء ذلك «صدمة» تلحق الأذى بمردودها. ثم لا تلبث التربة أن تتقطر، فتعاود النبتة انتصابها، ولكنها «تنصدم» من جديد مع كل سقي. ولا يحدث شيء من هذا في تقنية الرش التي تروي في شكل رذاذ، ولكنها تقنية مكلفة للغاية ولا تستخدم إلا في الأراضي المستصلحة من الصحراء. ولقد جرت العادة في الدلتا المروية منذ قديم الزمان على تصريف الماء في أخاديد الأرض، مما يحول دون إغراق المزروعات ويوفر الماء. وبالفعل، ان التربة تتأذى أذى شديداً من فرط الري الى حد ان خصوبتها، التي طبقت شهرتها الآفاق في



العالم المعروف قديماً، لم تعد إلا أسطورة. وتدهور التربة هذا هو الآن بمثابة «كارثة قومية» على حد تعبير المهندسة الزراعية الشابة كريستين دي سانت ماري. وهو رأي يشاركها فيه خبراء التربة.

منذ أيام الفراعنة والماء يقدم مجاناً للفلاحين. ولكنهم في الواقع يدفعون ثمنه غالياً بصورة غير مباشرة من خلال أسوأ شكل من أشكال الضريبة: الأسعار الزراعية المتدنية التي تثبط همة الإنتاج. فبحكم مجانية الماء فإنه يهدر دوماً من قبل أولئك الفلاحين الذين لا يخشون من شيء، كخشيتهم من افتقاده يوماً ما؛ فهم يروون أرضهم بما فوق حاجتها، وهذا ما يقلص مردودها، ويضر بالتربة، ويرفع على الأخص من مستوى الحقل المائي الجوفي، ويغرق بالتالي باطن الأرض، ويخنق المزروعات، ولا سيما أن ثلثي اراضي مصر لا تتوفر لها منافذ التصريف الكافية على الرغم من كل الأشغال الباهظة الكلفة والمتأخرة. في 1967–1968، وفي دراسة أولى حول تلك البلاد (قمت بتكليف من وزير الزراعة آنذاك سيد مرعي)، تسنى لي أن ألحظ أشجار البرتقال المزروعة في الدلتا وقد غطتها طبقة بيضاء من الملح من جراء تصريف غير كاف للماء، الأمر الذي يتسبب في ارتفاع نسبة الملوحة والقلويات. وهذه الظاهرة، التي تسبب تدهور قسم هام من أتربة مصر وتهدد الانتاج، تعود في أصولها الى القرن الماضي: فعندما شاء الانكليز أن يغذوا مغازلهم بالقطن المدفوع ثمنه بالجنيه الاسترليني وليس بالدولار، كما كان الحال من قبل، اكثروا من إنشاء السدود وأقنية الري ليجعلوا من مصر «مزرعتهم القطنية»؛ لكنهم أهملوا تصريف الماء. وهو أمر لا تتضح ضرورته إلا على المدى الطويل، ولا ريب أنهم كانوا يدركون من طرف خفي أنهم لن يبقوا لأمد طويل من الزمن سادة تلك البلاد.

وثمة عامل آخر يتحكم بتدهور التربة في الوادي، وهو عدم وجود أو عدم كفاية الدبال العضوي، مما يجعل تلك التربة الغضارية ثقيلة وقاسية: فعندما ضربتُ بالمجرفة بقوة لأحدث شقاً في أرض مزروعة بقصب السكر على مقربة من أسوان ارتجت صفيحة المجرفة كما لو أني ضربت معدناً، ولم تدلف الى باطن التربة. ومزارع قصب السكر الوحيدة المتوج تستخدم الجرارات، لا الماشية. وبدلاً من مراكمتها كدبال، فإن الاوراق الخضر في أعلى القصب تعطى كأجور لقاطعي قصب السكر ليطعموا بها ماشيتهم. أما الاوراق الجافة الكبيرة الحجم فتحرق، مع أنه كان يمكن أن تفيد كمحمل للسماد، بل حتى كعلف فيما لو عولجت بالأمونياك.

5 ـ مملكة الهدر المدعوم الذي يفيد الأغنياء أكثر

«إن تقاضي ثمن عن الماء هو الوسيلة الوحيدة للحد سريعاً من هدره» هذا ما ساررنا به المدير العام ـ النابه جداً ـ للري في محافظة الفيوم. ولكنه سرعان ما اضاف القول: إن ذلك مستحيل سياسياً. بيد أن وزير الري، الذي استقبلنا بعد ذلك، قد اكد لنا أن الأمر موضع دراسة. وهذا عين العقل. فلا بد من تنظيم شبكة الري للتحكم بجميع المنسوبات، وللحؤول بالتالي دون الهدر؛ ولا بد أيضاً من تعميم أقنية التصريف و إدخال تقنيات الري الحديثة التي تعتمد أسلوب الرش الرذاذي والقطرة قطرة، تفادياً لفرط السقي. ولرفع مستوى حقل المياه الجوفية. وهذا كله ممكن التحقيق، ولكنه باهظ الكلفة: ويقال إن ميزانية بعشرين مليار دولار، بله بأربعين مليار دولار، ستقسط على خمسة عشر عاماً أو عشرين عاماً.

وعلى سبيل المقارنة فإن التقرير المرفوع الى الكونغرس الاميركي عن «القطاع الزراعي المصري ومعونة الولايات المتحدة» في آب / أغسطس 1982 أشار الى أن كلفة الدعم الداخلي للمنتجات النفطية في عام 1981 بلغت 4,2 مليار دولار سنوياً (الفرق بين سعر البيع في الخارج وسعر البيع المحلي)؛ كما أن كلفة دعم القمح بلغت نحو مليار دولار، وكلفة دعم الزيت والذرة والسكر نحو نصف مليار دولار. وفي عام 1988 كان ليتر البنزين الممتاز يباع في القاهرة بما يعادل 0,60 فرنك فرنسي (مقابل 4,5 فرنك في فرنسا). وبديهي أن رخص سعر الوقود يشجع على الإكثار من اقتناء السيارات ووسائل النقل المكلفة والممولة بالدعم. وجميع وجوه الإنفاق هذه تم مالياً على حساب شبكة



ري رديئة ونظام تصريف غير كاف. وبالتالي على حساب المصلحة القومية؛ وهذه حجّة لا يبدو أنها تتمتع في مصر بالقيمة التي تتمتع بها في تايوان.

6 ـ القاهرة

مليون نسمة في القاهرة عام 1927، في عهد الملك فاروق، في بلد نصف مستقل عن انكلترا؛ وثلاثة ملايين في عام 1959، وثلاثة عشر أو أربعة عشر مليوناً في عام 1988، أي ربع سكان البلاد. والعاصمة تنوء تحت وطأة هذا الانفجار السكاني. الحفر تملأ الشوارع، والأرصفة متآكلة. وفي الأحياء الحديثة تصطف السيارات على ثلاثة أرتال وتتسبب في زحمة خانقة شبه دائمة، وليس غير عربات القمامة التي يجرها حماران أو ثلاثة حمير صغيرة توحي ببقية حياة. ومن غرفتي في الفندق وقع ناظراي عند الفجر على مشهد مذهل: فقد خرجت نساء وعنزات وأرانب وبطات ودجاجات وأوزات من شقة في البناية المواجهة ـ حيث يتساكن الجميع ـ وقمن بـ «غزو» الشرفة.

ان العاصمة في هذا البلد «مزيّفة». تعج بحيوانات الجر، بينما غالبية القرى «ممدينة» يزيد تعداد سكانها على الآلاف ولكن لا تحظى رسمياً بصفة «المدينة» سوى الأقضية. الأمر الذي يعطيها الحق في شوارع معبدة ومنارة ومدرسة ومستشفى: وهي تجهيزات لا تتوفر للبلاد القدرة على توفيرها لجميع تجمعاتها السكنية.

وليس لدى ملاكي القاهرة أدنى مصلحة في صيانة العمارات التي جرى تجميد إيجاراتها بموجب قانون صادر في عام 1948، وبعملة لا تني قيمتها تتدهور. والمستأجرون القدامى (وحق الاستئجار يتوارث) لا يدفعون سوى 20 الى 50 جنيهاً (أي ما يعادل 50 الى 125 فرنكاً فرنسياً) في الشهر من أجل شقة فخمة. وبالمقابل، يدفع المستأجر الجديد في العمارة نفسها وللمساحة نفسها 2500 جنيهاً (6250 فرنكاً)، أي اكثر بـ 50 الى 125 ضعفاً. ومن ثم فإن الأمل الوحيد الذي يساور المالك هو انهيار العمارة، مما يتيح له استرداد أرضه أو معاودة البناء فوقها وتقاضي إيجارات «حرة». والقاهرة مغزوة اليوم بعمارات «منهارة» وبورشات بناء متوقفة غالبيتها بسبب نفاد المال.

وتختنق المدينة بنحو مليون سيارة (نصف الرحبة الوطنية)، كثيراً تجمد حركتها عند مفارق الطرق، ولكن بدون ان توقف محركاتها. فليتر المازوت بـ 12 سنتيماً، أي أقل من البنزين الممتاز بخمسة أضعاف، فما الداعي الى التوفير؟ وقد باتت حركة السير أقل ازدحاماً بفضل الطرق المتناضدة، ولكن هذا ما أدى بدوره الى تكاثر عدد السيارات، وبالتالي الى مفاقمة التلوث الذي بات قريباً في درجته من تلوث مكسيكو الذي يقر مختلف الخبراء باستحالة الحياة فيه. أن المواطنون البائسون الذين لا يملكون سيارات أو دراجات نارية فعليهم أن ينتظروا ساعات طوالاً ليستقلوا باصات مكتظة دوماً بالركاب، أو أن يعزموا أمرهم على السير الى وجهتهم المقصودة على الأقدام، في جو ملوث، متحدين أرتال السيارات التي لا تتقيد بالإشارات الضوئية الحمراء، وهي بالأصل قليلة العدد للغاية. فمن ستتوفر لديه الشجاعة السياسية ليمنع تدريجياً السيارات الخاصة في قلب المدينة، ولتتمكن بالتالي الباصات والتاكسيات من التنقل بسهولة؟ وعندما مررنا أمام مرآب سيارات المطافىء، قرب البريد المركزي، ووجدناها مجمدة في أماكنها بسبب الازدحام الذي لا ينقطع له خيط، تساءلنا بيننا وبين أنفسنا ماذا سيحدث فيما لو أضرم نيرون مجنون أو إرهابي ما النار في حي من الأحياء. ولا سيما في القاهرة القديمة؟

7 ـ من رأسمالية الدولة الى الليبرالية الوحشية

لقد استولى الضباط الأحرار، الذين أثارت نقمتهم هزيمة 1948 التي شهدت مولد «اسرائيل»، على زمام السلطة في تموز / يوليو 1952. ولقد اتسم هذا العهد «الناصري»، الذي امتد من 1952 الى 1970، بسياسة إرادوية، وبإصلاح زراعي أعاد توزيع قسم من الملكيات الكبيرة: 16٪ من الأراضي. كما سجلت عمليات البيع الارادية من جانب الملاك المذعورين نسبة أعلى من ذلك بعد. وبفضل قوانين استئجار الأرض، أمكن لنحو 70٪ من صغار الفلاحين أن يخففوا عن كاهلهم أخيراً عبء ريع

عقاري ظالم. وقد ضمنت لهم القوانين. فضلا عن ذلك ديمومة الحيازة التي أضحت وراثية. وأمسى في مستطاع طبقة جديدة من صغار الفلاحين. المؤطرين بالتعاونيات، الحصول على اعتمادات عينية. وبالتالي على أسمدة ومبيدات حشرات، وحتى جرارات. وبما أن هذه الاعتمادات ما عادت تستلزم، كما من قبل، ضمانات رهنية. فقد غدت في متاح الجميع. وبالمقابل، فإنها مغطاة بالإنتاج المحصول عليه. مما أرغم المستفيدين من الاصلاح الزراعي. ثم الفلاحين في مجموعهم، بعد أن تم تأطيرهم بدورهم في تعاونيات، على التنازل عن معظم محاصيلهم الكبرى، من حبوب وقطن. بأسعار متدنية للغاية. أضف الى ذلك أن المشرف على التعاونية، وهو موظف تعينه الدولة، ليس على الدوام من الحرصاء على مصالح الفلاحين. بيد إن ما لا مماراة فيه هو أن هؤلاء الأخيرين قد وجدوا في الإصلاح الزراعي فوائد مادية اكيدة ـ والأهم من ذلك انهم استعادوا كرامتهم.

وكانت صناعة مملوكة للأفراد، تستهدف تخفيض الواردات. قد انطلقت منذ عام 1930 في ظل حماية جمركية قوية. وفي عام 1953، ثم على الأخص في عام 1960، طور عبد الناصر قطاعاً للدولة كانت تعود اليه حيازة الصناعات الأساسية. المدعومة من قبل المصارف المؤممة، أو كان هو المساهم الرئيسي فيها. بيد أن هذا القطاع العام لم يحرز نجاحاً كبيراً: فأول إجراء اتخذه لواء في الجيش، جرى تعيينه مديراً لأضخم مصنع نسيج في البلاد، كان إصداره الأمر بنقل سجاد مكاتب الإدارة النفيس الى بيته. ناهيك عن أن عدم كفاءته المهنية قادت بسرعة الصناعة النسيجية الى الضياع. فكمية المغزولات القطنية المنتجة في الساعة الواحدة كانت أدنى بعشر مرات من تلك التي تنتج في الولايات المتحدة على أن قدراً من النجاح تم إحرازه في الميدان الزراعي.. وبالإجمال فإن المصريين. بمختلف مشاربهم، يطيب لهم التذكير بأن عبد الناصر رد اليهم عزتهم بكونهم مصريين.

وقد اكتشفت فلزات حديد غنية على مقربة من سد أسوان. المادة الاولية والطاقة: هكذا اجتمعت جميع الشروط لبناء اكبر مصنع للتعدين في البلاد في تلك المنطقة. لكن الإطارات العليا، التي كان يفترض تعيينها فيه، رفضت الابتعاد عن العاصمة، منبع السلطة والملاهي. فكان أن بني المصنع، خلافاً لكل منطق اقتصادي، في حلوان، جنوب القاهرة، وعلى مقربة كافية منها للمشاركة في خنق العاصمة!

وفي وقت لاحق أقيم مصنع للألومنيوم بالقرب من مناجم فلزات الحديد وغير بعيد عن سد أسوان الذي كان يفترض فيه ان ينتج كمية كبيرة من الكهرباء. وتم بالفعل تشييد المصنع، ولكن الفلزات لم يجر استغلالها، وتوجب أن تنقل اليه من مسافات بعيدة، وبكلفة عالية جداً، فلزات مستوردة وفضلاً عن ذلك، فإن فوائض الكهرباء المتوقعة تبخرت مع انخفاض مستوى المياه. وهكذا يكون مصنع الالومنيوم. المقيض له أن يدر عملة صعبة. قد أضحى يستهلك هو نفسه قدراً كبيراً منها.

كان لا بد إذن من تدبر الموقف. وغداة وصول السادات الى السلطة شن في عام 1973 حرباً «مظفرة في بدايتها». وفي عام 1974 أمكنه أن يضع حداً لتقشف أيام الحرب بفضل الريع النفطي وتحويلات اليد العاملة المصرية المهاجرة. ومن المؤكد أنه كان ثمة حاجة الى جرعة من الانفتاح الاقتصادي والليبرالية لتصحيح الأخطاء الماضية شريطة حسن اختيار أهدافها الأولوية. والحال أن سياسة الانفتاح، كما يفيدنا تقرير المعهد الفرنسي للدراسات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية. قد «وجهت التوظيفات الخاصة والمختلطة نحو المشاريع المصرفية والسياحية والتجارية والخدمات، ولم توجهها نحو الانتاج أو نحو التصدير». وعليه، فقد فاقمت الليبرالية من حدة التفاوتات الاجتماعية، وزادت من حجم استيراد السلع الكمالية، على حساب الانتاج المحلي للسلع الأساسية.

ان الجهود تبذل اليوم ـ وإن بعد طول تأخير ـ لتشجيع التصدير والسوق الداخلية؛ لكن الأسعار الزراعية المتدنية تحد من القدرة الشرائية ومن الواجب تشجيع التنمية المناطقية. ومدها الى القرى، على أن تشمل في المقام الأول القطاعين الحرفي والصناعي. ومن الواجب أيضاً اعتماد سياسة تعطي الأولوية ـ



المصدر : الوحدة

التاريخ : يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أخيراً ـ للتوظيف، هو ما يقتضي تقليص الدعم. على أن هذا الدعم يبقى، بحكم المعدل المرتفع للبطالة ونقص الاستخدام والأجور المتدنية (من 50 الى 80 دولاراً شهرياً في الألبسة الجاهزة مقابل 300 أو 400 دولار في تايوان). ضرورياً سياسياً، حتى ولو أدى الإبقاء عليه الى إعاقة تمويل التنمية والواقع أنه عندما يوقف الاقتصاد على رأسه من جراء الأخذ بنظامين متناقضين، كلاهما ساء تطبيقه، فإنه يكون من الصعب إنهاضه.

الانفجار السكاني. الفاقة المتنامية الى الماء. عدم كفاية الطاقة الكهربائية. تدهور حدود التبادل. عدم كفاية وسائل النقل. الخ. صعوبات التسويق والتوزيع: إن من حق المرء أن يبدي قلقاً كبيراً بصدد مستقبل مصر الفقيرة هذه. فهي واحد من البلدان التي يضربها البؤس بتصاعد مطرد، رغم أنها تحتل موقعها من الأساس تحت «خط الفقر» الشهير.

8 ـ الهجرة: عملات صعبة تساء إعادة توظيفها

منذ عام 1963 طفقت مصر تبعث بمعلمين ومدرسين الى الاقطار «العربية الشقيقة» التي تحيط بها من كل جانب. وبدءاً من عام 1966 انضم اليهم عمال اشتد الطلب عليهم في ليبيا والعراق. وفي عام 1973، ومع ارتفاع أسعار النفط. كان «الزحف»: فقد غادر مليونان ونيف من المصريين وطنهم: فلاحون بلا أرض. مزارعون صغار. موظفون صغار ضاقت بهم الدوائر هجروا مدنهم وقراهم في مصر وارتحلوا للعمل في العربية السعودية وإمارات الخليج. وبديهي أنهم وجدوا الحياة فيها صعبة للغاية، ولكن ربحهم كان كثيراً، وربما فاق عشرة أضعاف ما كانوا يكسبونه في موطنهم. وحتى نفهم ظاهرة الهجرة الكثيفة هذه ينبغي أن نعلم أنه اذا ما أراد الشباب العازبون الزواج فلا بد لهم من تأمين مسكن، أي إما الحصول على أرض والتشييد عليها أو اقتناء شقة. واذا أضفنا الى ذلك المهر وتكاليف الزواج. كان الحاصل مبلغاً لا يمكن تجميعه من أجور القرية والقطاع غير المرخص.

فإذا ما عاد المهاجرون الى بلدهم، وفي جعبتهم وفر غير قليل من المال، اشتروا قطعة من الأرض وتعاقدوا مع عمال بناء لتشييد منزل لهم فوقها. والمشهد الذي تقدمه مصر اليوم هو مشهد حمّى بناء حقيقية؛ ففي كل مكان يشاهد العمال الزراعيون. وهم يعملون في رصف القرميد؛ والتجمعات الريفية، التي يجوز لنا ان نسميها مدناً، تتضخم الى حد التلاصق والاتصال فيما بينها في الدلتا. أما ما يتبقى من مال العائدين من الخليج فتعطى الأولوية في إنفاقه للسلع الدالة على الحظوة (البراد، المروحة، التلفاز). بدون أن يخطر في بال أحد توظيفه في ورشة أو صناعة ريفية صغيرة كانت هي الأساس في التنمية الريفية، ثم العامة، في تايوان. وقد يقدم العائدون أحياناً على شراء تاكسي أو شاحنة لأجل تجارة صغيرة.

وبالطبع. ان المهاجر الذي جمع المال بمثل تلك السرعة لا يعود الى التفكير البتة بالعمل من جديد في الحقول، ذلك العمل الذي يعد من الآن فصاعداً غير لائق به. فإذا ما نفدت ثروته الصغيرة ارتحل الى «الخليج» ثانية (لكن هذا الأخير ما عاد يستخدم العمال المهاجرين بنفس الايقاع السابق). لكن هل عنده من خيار آخر؟ صحيح أنه قد تظهر الحاجة أحياناً في القرية الى يد عاملة. لكن مرد ذلك الى ان الأجور ـ وإن زادت ـ لا تزال متضعة للغاية، وعلى الأخص في الأشهر الخمسة للعطلة المدرسية الصيفية؛ حيث تتدنى أجور الراشدين، الذين يلقون العنت من مزاحمة عمل الأولاد، الى 2.5 جنيها (بدلاً من 4 جنيهات ـ أي 10 فرنكات ـ في اليوم في فصل الشتاء، عندما يذهب الأولاد الى المدرسة!). والواقع ان عمل الأولاد يبقى أساسياً في هذا البلد الذي تتدهور فيه صحة العديد من الراشدين مبكراً بسبب البلهارسيا الرهيبة التي تُكافَح هي الأخرى على اسوأ نحو(*).

* لئن استطاعت الصين أن تجند سكانها قاطبة لجمع المذنبات (الرخويات التي تتكاثر فيها الطفيليات). فإن مصر تكتفي بالمقابل. باستعمال المبيدات. التي تهاجم أيضاً الأسماك. فتتسبب في انخفاض إنتاج ذي طبيعة حيوية. والنتيجة هي ان غالبية الأولاد الريفيين يتخلفون في غالب الأحيان (أو تماماً) عن المدرسة.



9 ـ فشل مختلف أشكال التعليم

ان واحداً من أربعة فقط من الاطفال الذين يترددون بغير ما انتظام على المدرسة البدائية ينهي المرحلة (ومدتها ستة أعوام) وهو يحسن القراءة والكتابة. وفي قرى الصعيد يبقى العديد من الاطفال، وهم في السنة الرابعة أو الخامسة الابتدائية، أميين: فالصفوف تغصّ بهم بما فوق طاقتها. ولا يتلقى الاطفال سوى ثلاث ساعات متتابعة من التعليم يومياً، وذلك تأميناً لتناوب فوجين أو ثلاثة أفواج من التلاميذ في اليوم. وأجر معلم المدرسة زهيد للغاية، بما يضطره، اذا ما شاء تأمين قوته، الى إعطاء دروس خصوصية تستنفد منه كل طاقاته التربوية. ومهما يكن من أمر، فإن المناهج الدراسية لا تهيء التلميذ لتفهم الحياة في القرية أو لتحسينها.

وبما أن الدخول الى الجامعة يقتضي الحصول على الشهادة الثانوية، وبما أن اختيار الكليات يتحدد بالعلامات التي يحصل عليها الطالب في امتحان الشهادة الثانوية، فإن كلية الزراعة محطوطة القيمة سلفاً نظراً الى أنها معفاة من شرط العلامات ولا يدخلها بالتالي إلا «الأواخر».

إن إفلاس النظام التعليمي هذا يأخذ أبعاداً متضخمة في الجامعة بحكم اكتظاظ المدارج بالطلاب الذين يتلون عن ظهر قلب في الامتحانات دروسهم المنسوخة على الآلة الناسخة، وهي طريقة تقتل فيهم القدرة على التفكير وعلى الاستفادة مما تعلموه. بيد أن هذه المأساة تبلغ ذروتها مع القرار الذي اتخذه عبد الناصر ـ والذي لا يزال معمولاً به ـ بتوظيف جميع خريجي الجامعة في الدوائر الحكومية. فمن قبل كان المنصب الوظيفي يعد بمثابة تكريس محترم، وكانت الأسر تتحمل ما تتحمله من تضحيات في سبيل وصول واحد من أبنائها الى الوظيفة العمومية. لكن، عدد الطلبة الجامعيين تضاعف الى حد تحتم معه تأخير «حق» الدخول هذا ثلاث سنوات أو حتى أربع سنوات. وعلى هذا النحو راحت الوظيفة العمومية تتضخم بدون أن تتزايد ميزانيتها بالنسبة نفسها؛ ومن هنا أضحت الرواتب زهيدة للغاية لا تتعدى 36 جنيهاً في الشهر للمبتدىء في القرية (بالكاد 17 دولاراً اميركياً)، الأمر الذي يضع الموظفين في موقف مذل.

كثرة من البشر لقلة من الوظائف وبرواتب تجبرهم جبراً على الجمع بين عملين، مما ينعكس سلباً على دوامهم ومردود عملهم الوظيفي. لكن معظم الموظفين لا يمكنهم البقاء على قيد الحياة بدون مهنة ثانية أو حتى ثالثة. وثمة فاقة شديدة الى مهندسي الري الذين تمس الحاجة اليهم أصلاً لتنظيم توزيع الماء الذي سيغدو عما قريب، وعلى نحو مباغت، شديد الندرة. ومع ذلك لا تقع العين إطلاقاً في إحدى الحدائق العامة الصغيرة في القاهرة على أي من المهندسين الزراعيين الخمسة الملحقين للعمل فيها. وعلى الرغم من تقصير الوظيفة العمومية في أداء المهام التي تقع على عاتقها، فإن حظوتها... لم تتدهور بعد بما يكفي لصرف طلاب الوظيفة عنها ولتحولهم نحو المشاريع الإنتاجية. وهذا فيما تتضاعف أعداد الخريجين العاطلين عن العمل من جراء تأخير التوظيف. ويتجه التفكير الى تمليكهم قطعة أرض في الصحراء ليقوموا باستصلاحها، بعد إمدادهم بالماء وبالاعتمادات لشراء المعدات. وهذا العرض مفتوح لجميع الخريجين، بمن فيهم اولئك الذين نالوا شهاداتهم من كليات الآداب والحقوق، مما لا يعطي أولوية لخريجي كليات الزراعة، وهذا ما يزيد الطين بلة في الحط من قيمة تعليمها.

10 ـ الأولوية للزراعة: الاقتصاد في الماء يتقدم على سائر التجديدات

إن تقليص الإمتيازات الحضرية، ولا سيما منها ما يخص المدينتين العملاقتين القاهرة والاسكندرية، قد يفسح في المجال أمام تمويل «القرى» (التي صار الكثير منها مدناً) لتكون اكثر فاعلية واكثر جاذبية. ولم يعد من الواقعية في شيء استهداف الاكتفاء الذاتي الغذائي: فالحبوب منتوج زراعي أفقي لا يتحمله بلد مكتظ بالسكان. ومصر المروية بتمامها هي بمثابة «هويرتا»[1] متوسطية حقيقية، أو بستان كبير عند تخوم

1 ـ الهويرتا: الاسم الذي يطلق في اسبانيا على السهل المروي المغطى بمزروعات غنية «هـ. م».

اوروبا. والتنمية الحديثة المعهد فيها للخضار والفاكهة تستأهل التشجيع، سواء بالنسبة الى الاستهلاك المحلي (غير الكافي على الاطلاق، ولا سيما في الصعيد) أو بالنسبة الى التصدير. ويكفي لذلك أن تلقى المنتجات حصة اكبر من سعر البيع النهائي، ولأن يُوفر لها من المساعدة ما يؤهلها لأن تغدو أقدر على المنافسة، وذلك بالحرص على النوعية وعلى اختيار التوقيت الملائم بالنسبة الى البواكير. وهذا كله يقتضي إعادة النظر في السياسة الزراعية التي لا تزال موجهة اكثر مما ينبغي، من قبل السلطات العامة، نحو الثنائي الحبوب ـ القطن.

ان القطن، الذي يواجه منافسة قاسية من جانب الألياف التركيبية، لا يلقى في السوق العالمية رواجاً كبيراً، إلا ما كان منه طويل التيلة، وهو احتكار مصري: وعلى الأخص عندما يباع لا في شكل بالات خام، بل في شكل منتجات مصنعة مغزولة أو منسوجة. وعلى هذا النحو تكون قد آلت الى زوال «دكتاتورية» القطن التي تمثل تهديداً حقيقياً للبلاد، وبخاصة اذا ما علمنا ان جزءاً كبيراً من الزرع والجني ومكافحة الطفيليات يقع على عاتق الاطفال ويقلص أو حتى يلغي تمدرسهم. ولن تخرج مصر من قبضة هذه الدكتاتورية إلا اذا حررت الفلاحين ودعمتهم ومكنتهم من فرض احترامهم على موظفي التعاونيات. وينبغي الحرص على ألا تنسى مصارف القرى، التي تغتصب سلفاً شطراً من سلطات التعاونيات، منح اعتمادات لصغار المزارعين ـ وهو ما يقتضي إنشاء صندوق للضمان. فالكثير من مصارف القرى تحولت الى شبه سوبر ماركت، ولا دور لها غير أن تمنح اعتمادات للسلع الاستهلاكية المستوردة، وهو ما يتناقض مع جوهر الوظيفة التي أنشئت من أجلها.

وبدلاً من ان يكون الهدف الأول المردود العالي للفدان (42 آراً) أو للهكتار، ينبغي من الآن فصاعداً التركيز على الانتاجية القصوى للمتر المكعب من الماء، العنصر النادر الوحيد في الغد. ولن يكون هناك مناص من تقاضي ثمن عنه تحاشياً لهدره. ومن تطوير التقنيات والأساليب التي من شأنها الاقتصاد فيه (مثل الرش الرذاذي، أو السقي قطرة قطرة)، ومن استغلال مصادر جديدة للمياه، والحؤول دون تسرب قطرة ماء واحدة الى البحر، كما كان قال نابليون. ومن إعادة استخدام مياه التصريف، ومن مراقبة طبقة المياه الجوفية والتأكد من تجددها. ولكن لا بد أيضاً من التفكير بكيفيات استعمال الماء التي تُدرس حالياً في سياق الوفرة والمجانية. ولقد أذهلنا إصرار المسؤولين على تحاشي الكلام عن فاقة في الماء، مع ان هذا احتمال مؤكد وقريب، ويفترض فيه أن يحث لا على وضع حد لعمليات السقاية غير اللازمة فحسب، بل كذلك على تشجيع زراعة المزروعات غير الشرهة الى الماء، على حساب الشرهة منها، مثل الأرز. فهذا، الأخير يجب ان يكون محله (بعد انتقاء أصنافه الاكثر احتمالاً للملح، كما حدث في فيتنام) في الأراضي المستعصية على التصريف أو القليلة الملوحة وغير الصالحة لزراعة أي منتوج آخر. أما الأراضي القليلة الملوحة والمحسنة التصريف والغنية بالكلس فتصلح، اكثر ما تصلح، لزراعة الشمندر السكري أو الكلأ نصف السكري. ومن الممكن الإبقاء على قصب السكر، رغم شراهته الى الماء، لكن بشرط أن تستعمل موضعياً الأغصان الخضراء والأغصان الجافة بعد معالجتها بالامونياك لتقوم مقام العلف (وهو ما ترفضه المزارع الكبيرة). وبالمقابل فإن المزروعات شبه البعلية، مثل الذرة البيضاء أو الدخن ـ وهما من أعلى المزروعات مردوداً بالنسبة الى المتر المكعب من الماء، ولا سيما اذا ما ضبطت مقادير سقيها ـ فتستأهل على العكس التوسع في زراعتها.

11 ـ التقشف، نعم،
لكن شرط ربطه، بتقليص التفاوتات

ان هذا البلد تفاقمت ديونه، ولا سيما بسبب إنفاقاته على التسلح وعلى زيادة الواردات الكمالية، كنتيجة لفتح الحدود فتحاً كاملاً. فكم من الوقت سيحتاج صندوق النقد الدولي، لا لكي يفهم، بل لكي يستخلص من هذا الوضع «الانفتاحي» نتائجه؟ إن أمر الدفاع عن المصلحة القومية يعود في المقام الأول الى السلطات المصرية. لكن ها هي هذه السلطات أسيرة، اكثر حتى مما في تايوان، في قبضة اصحاب الامتيازات. «حتى ولو انقسمت الحكومة بين اتجاهين،

تجري المماثلة أحياناً بينهما وبين اليمين واليسار»، فمن الصعب أن نتصور أحداً يشغل نفسه بمصير المعدمين الحقيقيين: العمال الزراعيين الذين لا يحوزون أرضاً، صغار الفلاحين، العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً في المدن والأرياف... ان أية سياسة تقشفية ـ وهي مما يرتجى في مصر ـ ستصيبهم هم في المقام الأول. وهذا تحديداً ما يحتم السعي الى تخفيف حدة التفاوتات الاجتماعية قبل الشروع بمثل تلك السياسة؟ ولكن من يبالي؟

ان اليسار لا يزال يعاني من ذكريات العهد الناصري، بعد عام 1956، يوم كان السوفييت هم الحلفاء المميزين. فرجل الشارع ماكان يحبهم (فهم قوم لا يبتسمون أبداً!) وهو من استقبل نيكسون استقبالاً حافلاً، مؤوّلاً عودة الولايات المتحدة على أنها وعد بالتحرر، ان لم يكن أملاً بالثراء. وقد استند السادات الى الاسلامويين ليحارب الشيوعيين الذين اختفوا عملياً، منذ ذلك الحين، من أفق الحياة السياسية، وان كانت الماركسية لا تزال تحافظ على مواقع لها في الجامعة. ويأسف الكثير من المعتدلين ممن يتوجسون خيفة من صعود المد الأصولي، لهذا الموقف. والحق أن الأصوليين، بما عرفوا به من براعة، يحسنون استغلال البؤس المتعاظم ليحاولوا شق طريق لهم الى السلطة. وعليه فإن النضال ضد الأصولية يمر هو الآخر، على ما يخيل الينا بتقليص التفاوتات الذي يبقى، ناهيك عن ذلك، الأساس المعقول الوحيد لقبول الناس بسياسة تقشفية؛ وهذا ليس في مصر وحدها. فالخطر الداهم هنا، كما في كل مكان آخر، انما يتمثل بـ «جيوش الفقر» وبالاجحاف المتعاظم في توزيع المداخيل.



لازلنا نتحدث عن الماء ، الذى سيصبح اغلى من النفط .

يقول التقرير الذى اعدته شعبة الانتاج الزراعى بالمجالس القومية المتخصصة ، وهى تضم عددا من وزراء الرى السابقين والخبراء المتخصصين فى هذ الموضوع الحيوى ، انه لايوجد فى العالم كله ، بلد يعتمد الاعتماد الكلى على نهر واحد ، مثلما تعتمد مصر على النيل . فهو يمدها بحوالى ٩٨ فى المائة من احتياجاتها المائية .

ونحن نخطط لاستصلاح ١٥٠ الف فدان كل سنة خلال السنوات العشر القادمة ، واذا فعلنا ذلك ، فسوف نستهلك كل نصيبنا من ماء النيل ، وكل ما يمكن استخدامه من المياه الجوفية ، ومن مياه الصرف الزراعى ، والصرف الصحى ايضا ، وسنواجه عجزا محققا فى المياه العذبة فى مطلع القرن القادم ، أى بعد أقل من عشر سنوات . ولذلك ، فعلينا ان نبادر من الآن بالعمل على زيادة مواردنا المائية .

ولنبدأ اولا بالحفاظ على حقوقنا المائية ونصيبنا من ماء النيل ، إن لنا حقوقا طبيعية وتاريخية فى هذا الماء ، فلتكن لنا سياسة واضحة ومعلنة لكل الأطراف المعنية وهى اننا لن نسمح فى كل الاوقات وفى كل الظروف ، باقامة اى عمل يمس كمية المياه التى تصل الينا او تؤخر موعد وصولها . فمصر هى الدولة الوحيدة من بين دول حوض النيل . التى تعتمد حياة اهلها على ماء النيل اعتمادا كليا . ان كل الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بهذه المياه ، هى اتفاقيات مقررة وليست منشئة لحق مصر الطبيعى فيها . وعلينا ان ننبه دول حوض النيل ، وبخاصة اثيوبيا بالذات الى ان مصر لايمكن ان تفرط فى هذه الحقوق مهما يكن الامر .

وعلينا بعد ذلك ، او مع ذلك ، ان نعمل على زيادة هذه الموارد بالتعاون المشترك مع دول حوض النيل لاقرار المشروعات اللازمة لتنمية الموارد النيلية سواء فى منطقة البحيرات الاستوائية ، او فى اثيوبيا مع تهيئة الاوضاع فى جنوب السودان ، لاستكمال مشروع المرحلة الاولى من قناة جونجلى ، ومشروع تجميع المياه الضائعة فى منطقة مشار على الحدود السودانية الاثيوبية وكذلك المياه الضائعة فى منطقة بحر الغزل فى جنوب السودان وشمال زائير .

ومن ناحية اخرى علينا ان نكون جادين فى تنظيم استخدام المياه ، والاستفادة بماء النيل الذى يهدر فى البحر اثناء السدة الشتوية ، وترشيد استخدام مياه الرى ، والمياه المستخدمة فى الصناعة والشرب والاغراض المنزلية . هذا بالاضافة الى حماية هذا النهر من التلوث ، وعدم الاكتفاء بما اثير فى مجلس الشعب اخيرا من مناقشات انتهت بغلق بابها .

واذا كنا الآن لانكاد نشكو من قلة مياه الشرب ، او من قلة مياه الرى ، فسوف نشكو غدا ونشكوا من ضيق الارض الصالحة للزراعة ، وزيادة السكان ، واعتمادنا فى طعامنا على الاستيراد من الخارج .

انها مسالة قومية حيوية ، تستلزم اكبر قدر من الجدية .

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مايو ١٩٩١



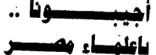
بقلم



خواطر

وليم نجيب سيفين

أجيبونا .. ياعلماء مصر



فتحت لنا الأخت الفاضلة الاستاذة هدايت عبد النبى مجالا للحديث فى قضية مياه الأنهار عندما اثارت هذا الموضوع على صفحات جريدة مايو فنشكرها على ما كتبت لانها فتحت شهيتنا للكتابة فى هذا الموضوع - وفعلا قمت بالكتابة فى جريدة مايو فى العدد السابق تحت عنوان « هل الحروب القادمة .. حروب مياه » .

وقمت باستعراض المواثيق والاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية دول المصب من اى اعتداء من دول المنبع مركزا على ما يتعلق بمصر ونهر النيل - وبقى هنال تساؤل فيما لو حدث لا قدر الله قحط - ترى هل ستحترم الدول هذه المواثيق والاتفاقيات ام تسير على المثل القائل « إن جاءك الطوفان ضع ابنك تحت رجليك » .

● ● ●

والحقيقة ان قضية مياه الانهار لها جوانب عدة وعلامات استفهام كثيرة تحتاج الى اجابات قاطعة من علماء مصر نستأذن استاذنا الفاضل الاستاذ الكبير انيس منصور ان يفسح مجالا لهذه الاجابات .

وتتركز هذه الاسئلة حول عدة نقاط عالمية منها .

اولا : ثقب الأوزون

١ - كم تبعد طبقة الاوزون عن سطح الارض ؟ ما سمكها .. ؟ وما هو حجم الثقب الذى حدث - ؟ وما تطور تزايده او تناقصه او ثباته ؟ - واذا كانت حماقات الانسان واستخداماته تؤثر على اتساعه وقد عقدت اتفاقيات دولية لدرء هذه الاخطار فما هو الموقف الآن ؟ ام لازالت التوصيات الدولية لم تر النور ؟ خاصة وان استاذنا الدكتور مصطفى كمال طلبة يمثل مصر فى المحافل الدولية فى هذه القضية وله موقعه المتميز وهو خير من يجيب .

٢ - مدى اثر ثقب الاوزون على ارتفاع درجة حرارة الارض وما هو مقدار هذا الارتفاع حتى عام ٢٠٣٠ واثر ذلك بالنسبة للآتى -

أ - اثر ارتفاع حرارة الارض على جبال الجليد وانصهار جزء منها واثر ذلك على ارتفاع مياه المحيطات والبحار وما هو المدى المرتقب واثر ذلك على المواطن بالنسبة للدول الساحلية ومنها بالنسبة لمصر دلتا نهر النيل وتعرض مساحات للغرق وما هى الوقايات المطلوبة ومتى يبدأ بها .

ثانيا : الحزام المطرى

على ضوء الموقف بعد السنوات التسع العجاف من سن ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ التى سحبنا فيها من مخزون السد العالى من المياه لتغطية الفرق بين الاحتياجات المائية وهى اكثر والموارد المائية وهى اقل ويدخل ضمن هذه السنوات التسع العجاف فيضان عام ١٩٨٤ الذى شابه فى قحطه عام ١٩١٣ ولولا لطف الله بان منّ علينا بفيضان مرتفع عام ١٩٨٨ ، ولولا رعاية الله والسد العالى لحدث ما لا يحمد عقباه - وقد تلى هذا الفيضان المرتفع عامان متتاليان سنة ١٩٨٩ ، سنة ١٩٩٠ فيضانهما اقل من المتوسط الأمر الذى يدعو الى طرح سؤال حيوى بالنسبة للحزام المطرى وهل تحرك من مكانه ؟ ؟ وإلى اى مدى هذا التحرك (إن وجد) واثر هذا التحرك والى اى مدى ؟

● ● ●

اكتفى مؤقتا بهاتين القضيتين الخطيرتين

وانا اعلم أن هناك مؤتمرات دولية تبحث مثل هذه الموضوعات سواء فى مصر أو خارجها وهناك فى مصر علماء وقد استمعت الى محاضرات رائعة من البعض منهم مثل الاستاذ الدكتور عبد الفتاح القصاص فى بعض من هذه المجالات .

إننى ادرك تماما أن فى مصر علماء عظام فى الفلك والجيولوجيا والرى والهيدروليكا وخلافه ؟

المجال مفتوح للرأى والاجتهاد والرسائل العلمية - اجيبونا ياعلماء مصر فالحديث فى هذا الموضوع هام وخطير ولكنه ايضا ممتع ومشوق - والله الموفق .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩١

الفيضان متوسط وبحيرة السد ارتفعت قامتها إلى ١٦٨ مترا

فيضان ٩١ فى الميزان !

تحقيق : خميس البكرى

التنبؤ بايراد نهر النيل فى موسم الفيضان اصعب شىء يواجهه مسئولو الموارد المائية فى مثل هذا الوقت من كل عام .. فعملية الحسابات لا يستطيع احد ان يتنبأ بها .

ولكن الانباء التى تواردت يوميا عن زيادة منسوب بحيرة السد الى ١٥ سنتيمترا او اقل او اكثر جعلت خبراء الرى يصفون فيضان ٩١ .. العام الحالى بانه يدور حول المتوسط ويقدرون إيراد النهر فى السنة المائية التى بدات فى اول اغسطس ٩١ وتنتهى فى ٣١ يوليو ١٩٩٢ بحوالى ٨٦ مليار متر مكعب ..

ويقررون ان إيراد النهر سيكفى حاجة مصر من المياه ـ والمعروف ان حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، وسوف يدخر مئات الملايين من الامتار المكعبة فى « بنك مصر المائى » بحيرة السد التى ارتفع منسوبها الى ١٦٨,٦٧ متر وبلغ حجم محتواها ٩١ مليار متر و٩٠٠ مليون مكعب تشمل السعة الميتة ..

○ صعودا وهبوطا ○

وكما يذكر المهندس احمد ماهر وكيل وزارة الاشغال والموارد المائية لتوزيع المياه فان متوسط الايراد اليومى فى ذروة الفيضان ظل متذبذبا صعودا وهبوطا ، ما بين ٤٠٠ ـ ٦٠٠ مليون متر مكعب وفى محاولة لترجمة رموز ومصطلحات الفيضان يوضح وكيل الوزارة ان ارتفاع المنسوب نحو سنتيمتر يعنى ايرادا يوميا يساوى ٣٨ مليون متر مكعب وزيادته ١٥ سنتيمترا يعنى ان الايراد اليومى ٥٧٠ مليون متر مكعب .. مشيرا إلى ان ذلك ليس قاعدة ثابتة ، فالأمر يختلف مع وضع المنسوب امام السد العالى ، فكلما إرتفع زادت المساحة ، ومن الممكن ان يساوى السنتيمتر الواحد ٧٠ مليون متر مكعب ، واذا حقق المنسوب ١٥ سنتيمترا ، فالايراد اليومى مليار متر مكعب وهذا يحدث فى ذروة الفيضان .

□ معلومة : مشروع النهر الليبى العظيم بمراحله الثلاث التى تتكلف ٢٧ مليار دولار تعطى ليبيا ٣ ملايين متر مكعب يوميا اى مليار متر مكعب سنويا وهى تساوى حصيلة يوم واحد من ايام الفيضان .. افلا نسجد لله حمدا !

وعن الكميات التى تسحبها مصر من المياه يوميا من خلف السد يقول المهندس ماهر اننا نسحب فى هذه الفترة ١٦٥ مليون متر مكعب ، والموقف من السحب يختلف وفقا لمواسم الزراعة ، وعموما فان اقصى سحب يتم فى شهرى يونيو ويوليو مع زراعة محصولى القطن والارز حيث يصل معدله إلى ٢٤٥ مليون متر مكعب ! .

ويشير وكيل وزارة الاشغال الى ان اقصى إرتفاع للمنسوب حققته بحيرة السد كان فى عام ١٩٧٩ حيث وصل الى ١٧٧,٤٧ متر وبمحتوى مائى ١٣٤,٥ مليار متر ، وان اقل منسوب حدث فى عام ١٩٨٨ وسجل إنخفاضا وصل الى ١٥٠,٦٢ متر ووصل المحتوى إلى ٣٨ مليار متر ، وذلك إثر ثمانى سنوات عجاف نشرت الجفاف بمناطق منابع النيل ذاتها ، ولم نشعر نحن فى مصر باثارها الاليمة بفضل الله تعالى ثم السد العالى .

○ متابعة يومية ○

.. ويقول إن هيئة مياه النيل وتفتيش الرى المصرى بالسودان تتولى عملية المتابعة اليومية لمقياس ديم على النيل الازرق بمحاذاة الحدود السودانية الاثيوبية وهو يعتبر المؤشر الأول لحالة الفيضان ، وكذلك متابعة مقياس عطبرة .

.. ويتم إبلاغ وزارة الاشغال والموارد المائية بالجيزة يوميا بواسطة التليفون .. ومقياس الديم سجل فى ذروة الفيضان منسوبا طينيا تراوح ما بين ١٢,٥,٨ متر وذلك يعبر عن حجم الأمطار ـ المتساقطة فوق الجبال الاثيوبية .

وحول التعامل مع ما تسمى بالسعة الميتة لبحيرة السد يقول :

.. إذا علمنا ان طول البحيرة ٥٠٠ كيلو متر ومتوسط عرضها ١٠ كيلو مترات فان اقصى منسوب تصميمى لها ١٨٢ مترا ، واقصى سعة تصميمية كلية لها ١٦٠ مليار متر مكعب ، منها ٣٠ مليار متر مكعب لا يستفاد منها مطلقا ، وهى تمثل ما يسمى بالتخزين الميت ، كما ان هناك ٢٠ مليار متر مكعب لاستيعاب الفيضانات العالية ، اى أن السعة التصميمية للتخزين الحى تبلغ ١١٠ مليارات متر مكعب .

○ قبل السد ○

.. اما عن حال النيل قبل السد العالى فيقول وكيل وزارة الاشغال :

.. لم يكن هناك الا التخزين السنوى ، اى سنة بسنة فقط امام خزان اسوان ، ولم يكن يزيد على ٥ مليارات متر مكعب ، اما بعد انشاء السد العالى فالتخزين قرنى يمكن ان يحتجز فيضانات ١٠ سنوات باكملها ، وقد يصل ـ كما سبق ذكره ـ فى سعته الحية الى ١١٠ مليارات متر مكعب ، مشيرا إلى ان استخداماتنا قبل السد كانت تصل الى ٤٨ مليار متر مكعب نسحبها من الفيضان المرتفع ، وباقى مياهه ـ قد تصل الى ٢٠ مليار متر مكعب ـ كانت تهدر فى البحر الابيض المتوسط مباشرة دون الاستفادة منها .. ولم يكن هناك رصيد يدخر للسنوات الشحيحة كما يحدث الان ، فضلا عن أن رصيد مصر بسبب السد زاد ٧,٥ مليارا .. من ٤٨ الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب □ .



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحقيق :
احمد نصرالدين

النيل الماء والخضرة والزرع الحسن!

○ الخبراء يطالبون بضرورة حساب استهلاك المحصول من المياه ضمن القيمة الاقتصادية له

● لابد من تحجيم زراعات القصب والارز والاتجاه لمحاصيل تستهلك قدرا اقل من المياه وتعطى عائدا ماديا كبيرا

اثارت تصريحات وبيانات صدرت عن حالة الفيضان فى الاونة الاخيرة قضية نهر النيل والازمة التى تعانى منها دوله التسع بسبب زحف الجفاف وندرة المياه خلال السنوات العشر الماضية .

وهذا التحقيق الاقرب الى الدراسة يحاول ان يصل الى قراءة حقيقية فى ملفات النيل وتاثيره على الانتاج الزراعى فى مصر ، ثم الوقوف على نصيب الفرد من المياه والمرور بمحاولة فك طلاسم او حل لغز التركيب المحصولى واخيرا حساب اقتصاديات الزراعة المصرية وفقا لاستهلاكها من المياه وليس وفقا للغلة او للعائد الاقتصادى وذلك لان العنصر الحاسم فى قضية العصر هو عنصر توافر المياه من عدمه . وبمعنى اخر لابد من ادخال « القيمة الاقتصادية للمياه » ضمن حسبة قيمة الغلة نفسها .

بداية يقول المهندس نجيب فهمي سعيد وكيل وزارة الاشغال العامة والموارد المائية اننا حاليا نمر بمرحلة اجتياز الفترة التي كانت تهددنا بالجفاف .. ففى موسم ١٩٨٥/٨٤ كان نصيب الفرد من ايراد النهر والبالغ ٤٠ مليار متر مكعب هو ٢ متر مكعب يوميا واذا مانظرنا الى نفس الرقم فى عام ١٩٢٧ حيث كان عدد السكان ١٤ مليون نسمة وكانت حصتنا من المياه ٤٨ مليار متر مكعب كان نصيب الفرد ٩٠٣ امتار مكعبة يوميا .

ومن المتوقع عام ٢٠٠٠ عندما يكون تعدادنا قد تعدى الى ٧٠ مليون نسمة ان يكون نصيب الفرد ٢ متر مكعب يوميا من المياه ..

وتجرنا هذه البداية الى علاقة هذه الارقام بالانتاج الزراعى حيث تشير احصائيات منظمة الاغذية والزراعة الى ان مصر خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ حققت اعلى انتاجية فى الذرة العويجة والبصل والعدس وكانت الثانية فى انتاج الفول السودانى والثالثة فى انتاج الارز والقصب والسابعة فى انتاج القطن والثامنة فى انتاج الذرة الشامية واصبحنا الآن فى عام ١٩٩١ فى المرتبة الثالثة فى انتاج الفول عالميا .

نفس الاحصاءات تدل على هبوط انتاج الطماطم للفدان لتصبح ٧ اطنان فى الوقت الذى تحقق فيه معظم دول العالم ٣٥ طنا للفدان وهذه الاحصائيات قد تكون فيها بعض الظلم نتيجة للطفرات التى حققتها الهندسة الوراثية عالميا حتى فى بلدان نامية سبقتنا فى دخول هذا المضمار .

مشكلة قصب السكر !

ومن المشاكل الكبيرة فى انتاج الغذاء اصرارنا على المضى فى الاعتماد على قصب السكر وزراعته لانتاج السكر رغم اتجاه معظم بلدان العالم الى انتاجه من البنجر الاقل احتياجا لمياه الرى والذى يشكل مع الارز مشكلة حقيقية فى توفير مياه الرى اللازمة لهما ويأتى ذلك غالبا على حساب انتاج الكهرباء من توربينات السد العالى وعليه فان التركيب المحصولى يجب ان يعاد النظر فيه موضوعيا وبطريقة تخضع للعلم البحث بحيث نستطيع توفير كميات كبيرة من المياه .

والتركيب المحصولى فى راى المهندس قطب نضر وكيل اول وزارة الاشغال العامة للموارد المائية يعنى تحديد المساحة المنزرعة بكل محصول طبقا للعوامل التالية صلاحية المحصول للزراعة فى منطقة معينة حيث يجود قصب السكر فى الوجه القبلى وذلك بسبب احتياجه لحرارة مرتفعة نسبيا على مدار العام وقرب منطقة الزراعة من شبكة الطرق السريعة والتوزيع كزراعة الخضر والفاكهة بالقرب من المدن الكبرى واولوية الاقتصاد القومى من حيث تفضيل انتاج المحاصيل التى تعطى انتاجية عالية ومربحة كالقطن .

ثم تحديد الاحتياجات الملحة الاستراتيجية للبلاد وتحديد المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل التى توفى بهذه الاحتياجات مثل القمح والبرسيم والذرة وصلاحية التربة لزراعة المحصول من حيث الملوحة وغيرها والتجميع الزراعى للمحاصيل فى مساحات موحدة بهدف تسهيل اعمال المقاومة وجمع وتوزيع المحصول وكفاية المياه المتاحة طبقا للميزانية المائية لرى جميع المحاصيل .

ويستطرد الرجل قائلا : انه يتم الحصول على التركيب المحصولى من وزارة الزراعة طبقا للسنة الزراعية التى تبدأ اول اكتوبر ويتم مواكبة هذا التركيب المحصولى على مستوى الترع الرئيسية فى المحافظات ومثال ذلك هو مايشرحه المهندس قطب نضر حول مايحدث للارض فى الوجه البحرى حيث نجد ان الاحتياج المائى الحقلى للفدان هو ٨٨٠٠ متر مكعب سنويا ليصبح اجمالى الاحتياجات المائية لمحصول الارز حوالى ٨ مليارات و ٣٨٧ مليون متر مكعب سنويا واجمالى الاحتياجات المائية الحقلية للزراعة حوالى ٤٦ مليارا و٤٦٤ مليون متر مكعب سنويا اى ان الارز يستهلك وحده حوالى ٧,٤ ٪ من اجمالى المساحة المحصولية وتكون الاحتياجات المائية لمحصول الارز حوالى ١٨ ٪ من جملة الاحتياجات المائية الحقلية للزراعة . واذا كان الاحتياج المائى للذرة الشامية يبلغ نحو ٢٧٠٠ متر مكعب للفدان سنويا فان زراعته بدلا من الارز يوفر ٦١٠٠ متر مكعب فدان سنويا حقليا و ٧٣٢٠ متر مكعب فدان سنويا فى اسوان .

ولهذا فيطالب خبراء الرى دائما بالا يزيد المنزرع حقليا من الارز على ٧٠٠ الف فدان .

عوامل النجاح

ولكى تتوافر عوامل النجاح لتوفير المياه باتباع التركيب المحصولى بصورة علمية دقيقة فان الامر يتطلب ايضا .

(١) الالتزام بتنفيذ مشروعات اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى فى مواعيدها



المصدر : الاهرام المسائى

التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(٢) الالتزام بتنفيذ مشروعات السحب الا من الخزان الجوفى فى الدلتا واستخدامها للشرب والصناعة

(٣) المضى قدما فى تنفيذ مشروعات الوزارة :

(أ) لتطوير مجرى نهر النيل

(ب) هويس نجع حمادى

(ج) قناطر اسنا (د) التخزين بالبحيرات الشمالية (هـ) تطوير الرى فى الاراضى القديمة (و) تعظيم الاستفادة من مياه الابار الجوفية .

(٤) تغيير مناوبات رى الارز

(٥) المضى قدما فى مشروع الصيانة الوقائية لبوابات القناطر الكبرى وباقى منشات الرى (التيليمترى) لتقليل الفاقد منها وتطهير المجارى المائية وازالة الحشائش

واذا نظرنا الى الاوراق القديمة التى تحدد حصة مصر من مياه النيل ومنذ ان ضم محمد على السودان لمصر لراينا ان مياه النيل كانت دائما موضع مباحثات وتبادل بروتوكولات بين دول الانتفاع بمياه الرى وكانت لمصر دائما ايضا باعتبارها المنتفع الاساسى منه لان مياهه هى مصدر حياتها وقد بقيت مصر حوالى ٨٠ عاما قوة مهيمنة على مياه النيل منذ ان حدث ضم السودان ومديرية خط الاستواء المعروفة باوغندا الان الا انه فى عام ١٨٨٢ وحين احتلت بريطانيا مصر تمكنت بريطانيا من التمهيد للسيطرة على حوض النيل باكمله فيما عدا اثيوبيا لانها فى عام ١٨٩٦ استطاع ملكها « منليك الثانى » طرد الايطاليين والانتصار عليهم فى موقعة « عدوة » والمحافظة على استقلالها .

وفى عام ١٩٠٢ وقعت بريطانيا مع اثيوبيا معاهدة حددت فيها الحدود مع السودان وجاء فى المادة الرابعة من تلك المعاهدة تعهد « منليك الثانى » بالا تقوم اثيوبيا او تسمح بانشاء اى اعمال على النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر السوباط من شانها الحد من تدفق المياه لنهر النيل الا بعد الرجوع والاتفاق مع بريطانيا والسودان وبالفعل وقعت اتفاقية بهذا المعنى فى عام ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا وفى عام ١٩١٥ وقعت بريطانيا مع بلجيكا معاهدة بموجبها تحددت حدود السودان مع الكونجو واوغندا وتعهدت فيها الدول الثلاث بعدم اتخاذ اى اجراء من شانه الحد من تصرفات نهرى سمليكى وايسانجو او خفض مناسيب بحيرة البرت وفى عام ١٩٢٩ تبودلت المذكرات بين رئيس وزراء مصر والمندوب السامى البريطانى لورد لويد نائبا عن حكومة السودان وعرفت هذه المذكرات بعد جمعها باتفاقية عام ١٩٢٩ لمياه النيل

● نصيب الفرد من مياه النيل انخفض من ٩٠٣ أمتار مكعبة يوميا عام ٢٧ إلى مترين فقط عام ٨٥

وفيها اقر بحق مصر والسودان فى المياه طالما كانت حقوق مصر الطبيعية والتاريخية من مياه النيل مصونة .

وقد صاحب هذه الاتفاقية تقرير كانت قد اعدته لجنة المشروعات المستقبلة فى عام ١٩٢٥ اشير فيه الى ضمان كميات المياه اللازمة لرى اقصى مساحة منزرعة وقتذاك فى مصر وكانت نحو ٥ ملايين فدان واتاح هذا التقرير لمصر مقدارا من المياه قدره ٤٨ مليار متر مكعب وللسودان ٤ مليارات متر مكعب .

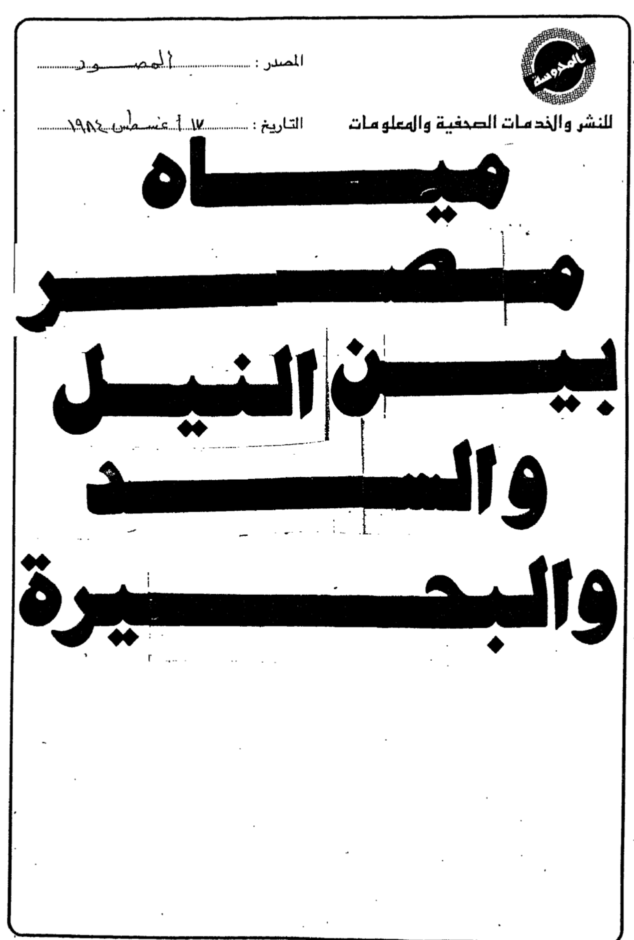
وفى عام ١٩٥٩ وخلال اقامة السد العالى جرت مفاوضات بين مصر والسودان انتهت الى عقد اتفاقية عام ١٩٥٩ تتيح لمصر والسودان الاستفادة من المياه المخزنة فى بحيرة السد وان كانت هذه الاتفاقية لاتزال سارية من قبل حكومتى مصر والسودان الا ان هناك مايشير الى وجود معارضة من سياسى جنوب السودان وهناك حقيقة لابد من ذكرها لانها تعد كارثة على كل من مصر والسودان اذا مافقدنا حوالى ٥,٤ مليار متر مكعب سنويا اذا مانفذت اثيوبيا مشروعاتها المزعومة !!

هذه القراءات فى الملفات القديمة كان لابد من طرحها للتذكر والاهتمام بها بعين الاعتبار لانها تطرح بكل الوضوح المشاكل التى تعترض لها مياه نهر النيل فى مصر ومنابع النيل افريقيا وتلك تمثل معضلات لخبراء الرى المصريين فى وقت ندرة المياه ..

فازمة المياه داخليا لها ظلال قد تختلف فى مظاهرها عن ظلال توفير وصول هذه المياه من خارج مصر الا انها ظلال ومن نوع واحد تمثل تحديا كبيرا لابد من تخطيه بكل الحكمة والحذر وهذا الوضع وبوضوحه لايعنى سوى ان يعى كل مواطن ابعاد هذه القضية الخطيرة ولتكن زراعة ومحاصيل مصر وتوفير المياه لها .. لها ايضا متطلباتها ومتطلبات الحفاظ على حقوقها التاريخية والاعتبارية

المشــــروعات

١	مياه مصريين النيل والسد والبحيرة	د. سلوى أبو سعدة	المصـــــور ١٧ أغسطس ١٩٨٤..... ١٢٨٨
٢	وزير الرى : هدفى فى المرحلة القادمــــة تطوير شبكات الرى ورفع كفاءتها	ربيع أبو الخيـــر	المصـــــور ١٧ أغسطس ١٩٨٤..... ١٣٠٥
٣	حتى لاتضيع قطرة واحدة من مياه النيـــل	خميس البكـــرى	الأهــــــرام ٢٠ ابريل ١٩٨٧..... ١٣٠٩
٤	تأمين محطة الكهرباء ومخرج المياه الوحيد لمصر	ضاحى عثمـــــان	مايـــــــو ٦ فبراير ١٩٨٩..... ١٣١٣
٥	مركز للتنبوء المبكر بفيضان النيـــل وايراده		الأهــــــرام ٦ يوليو ١٩٨٦..... ١٣١٥
٦	مشروعات لتطوير وحماية مجرى نهر النيل بالتعاون مع هيئة المعونة الكندية (سيدا)		الحيـــــاة ١٩ ابريل ١٩٩٠..... ١٣١٦
٧	تعاون مصرى ـ أمريكى ـ ايطالى لرصـــــد المياه فى السد العالى		الشرق الأوسط ٢ مايــو ١٩٩٠..... ١٣١٩
٨	مركز متطور للتنبوء المبكر بمياه النيـــل والأمطار والفيضانات	أحمد نصر الديــن	الأهــــــرام ٢٩ يونيو ١٩٩٠..... ١٣٢٠
٩	٥٠٠ محطة الكترونية للتحكم فى توزيــــع مياه النيل		الأخبــــــار ١٧ مارس ١٩٩١..... ١٣٢١
١٠	هويس نجع حمادى الجديد	أحمد نصر الديـن	الأهــــــرام ٢٥ أغسطس ١٩٩١..... ١٣٢٢
١١	الشهب المحترفـــــة	أحمد نصر الديـن	الأهرام المسائى ١٨ سبتمبر ١٩٩١..... ١٣٢٣



المحروسة

المصدر : المصور

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مياه مصر بين النيل والسد والبحيرة

١٢٨٨



المصدر : المصـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧/١/اغسطس ١٩٨٤



●● ماذا جرى للنيـــل ؟ كيف تركنا هذا المسافر فى الزمان ابدا ينتقل من مكان القداسة الى حـالة مـن التلوث ؟ كيف اصبـح واهب الحياة لمصر والمصريين يعـانى من الاختناق اليومى ؟

خمس ساعات ، قضـيناها مع النيل نتحاور معه وعنه وحـوله ومعنا صفوة من المهتمين بالنيـــل. كان النيل مدخـلا لحوار طـويل عن المياه فى مصر والرى والفـاقد منها . والامان المائى وحـدوده . وامتد الحوار الى السد العـالى وكل مايثار حوله وما اثير من قبل

ومن اجل الاحاطة بكل جـوانب الموضوع كان معنا المهندس وجيـه عباس رئيس مصلحة الرى فى مصر والمهندس وليم كامل وكيـل اول وزارة الرى لشئون الخـزانات والقناطر الكبرى. ود. عبد الهادى راضى المدير الفنى لـوزير الرى . ود . محمود ابو زيد رئيس مركـز البحوث المائية ود . صـلاح شلش مدير معهد الاثار الجانبية . للسد العالى . ود . محمد امـين محمدين رئيس الجانب المصرى فى الهيئة الفنية لمياه النيـــل . ولان الموضوع له صلة بالقـانون الدولى كان معنا د. الشافعى بشير رئيس قسم القانون بجامعة المنصورة .

النيل كان كلمة البــدء . فى الحوار كله ، ولكن النيـــل لم يكن كلمة الختام . ذلك ان تشـعب الحوار والنتائج التى خرجنا بهـا منه اكدت انه لابد من عقد اكثـر من ندوة اخرى حول النيل والمياه فى مصر ●●

١٥٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصـــــور

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٨٤

أعد الحوار

يوسف القعيد

نجوان عبد اللطيف

صفاء لويس

محمد الشاذلى

غالى محمد

سلامه مجاهد

عدسة :

فاروق عبد الحميد

● المصور : نرحب بكم ، وفى الواقع لم يحدث فى اى من حوارات المصور ان استمتعنا بوجود هذه النخبة الممتازة والمتنوعة فى الاختصاص فى موضوع واحد هو « نهر النيل » لا مبرر للبدء بمقدمة عن ان نهر النيل هو مصر وهو وجودها وحقيقتها وبالتالى فان كل مايتعلق بنهر النيل يمس وجودنا ذاته .

« مصر ونهر النيل » هو الموضوع ولذلك تتكلم عن مشاكل النهر مع مصر ومشاكل مصر مع النهر ، النهر والسد العالى ، وآثاره الجانبية وقضايا الزلازل والمياه وانخفاض خصوبة الدلتا كل هذه القضايا مطروحة للنقاش .

●● م. وجيه : أبدا باستعارة تعبيركم « مصر هى نهر النيل » وهذه حقيقة واقعة واسمحوا لى ان اعطى تفسيرا اكثر بالارقام لهذه الجملة وليس هناك شك بأن مصر هى النيل ، اولا : السياسة المائية للدولة مصدرها النيل ، ليس للزراعة فقط ولكن للشرب والصناعة والملاحة . وقد وضعت الدولة سياسة مائية على اسس علمية لمواجهة المطالب وتحقيقها . ليس فى الوقت الحاضر ولكن للمستقبل البعيد .

موارد مصر المائية المتاحة

● المصور : نريد ترجمة هذا الكلام الى ارقام ؟.

●● م. وجيه : الاراضى الزراعية الموجودة حاليا تحتاج الى ريها والمحافظة عليها حوالى ٤٩٫٧ مليار متر مكعب فى السنة . ولكى نبنى سياسة معينة لابد ان نتعرف على مواردنا المائية المتاحة ثم كيف نستهلكها وكيف ننميها . والى وقتنا هذا وحسب الاتفاقيات بين مصر والسودان لنا حصة معينة لاتزيد على ٥٥٫٥ مليار متر مكعب حاليا ، ونحن نحترم هذا الرقم والاتفاقية .

● المصور : والمصدر الطبيعى وهو الخزان الجوفى فى الدلتا والصعيد .

●● م. وجيه : متاح لنا حاليا منه ٢٫٩ مليار متر مكعب .

● المصور : والمصدر الثالث الرئيسى وهو استغلال مياه الصرف للرى .

●● م. وجيه : المتاح حاليا حوالى ٢٫٣ مليار متر مكعب وهذا يعنى اننا نملك ٦٠٫٧ مليار متر مكعب فى السنة .

● المصور : هذه المصادر كيف تستغلها حاليا ؟

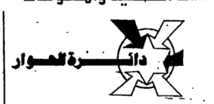
●● م. وجيه : الارض الزراعية المصرية تحتاج الى حوالى ٤٩٫٧ مليار متر مكعب ، ومياه الشرب والمياه التى تستهلك فى الخدمات حوالى ٣٫٣ مليار متر مكعب ومياه المصانع حوالى ٢٫٩ مليار متر مكعب ، ثم تحتاج من اجل الكهرباء والملاحة الى حوالى ٤ مليارات متر مكعب . والمجموع ٥٩٫٥ مليار متر مكعب سنويا ...



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٨٤



٦٠ ٪ مـــن المياه فاقد

● المصور : كيف يتم ترشيد استخدام المياه لان الارقام تقول ان الفاقد فى مياه الشرب وصل الى ٦٠٪

●● م. وجيه : نحن نقوم بترشيد استخدام مياه الرى الى اقصى حد ممكن . فهذه الارقام وضعت على اساس ترشيد استخدام المياه الموجودة حاليا ، بدون استخدام ٧ مليارات مشروعات على النيل ، وهذه المليارات السبعة بالاضافة الى الفائض من ترشيد استخدام المياه ، هى املنا فى التوسع الزراعى فيما يزيد على ١ر٨ مليون فدان ..

● المصور : اذن سقف الامكانيات المتاحة لدينا يمكننا فقط من ١ر٨ مليون فدان كاقصى توسع زراعى ممكن .

●● م. وجيه : على المياه العذبة لان هناك توسعا زراعيا ممكنا على اعادة استخدام مياه الصرف .

ونحن فى تقديرنا انه فى اسوا الظروف سوف نوفر من هذه الكمية حوالى ٥ مليارات متر مكعب سنويا، واملنا ان تساهم هذه المليارات الخمسة بالاضافة الى مشروعات اعالى النيل فى التوسع الزراعى . ان التوسع الزراعى يمكن ان ينهض على اساس ٥ مليارات من الترشيد و ٧ مليارات من مشروعات اعالى النيل .

● المصور : كيف يتم الترشيد فى الارض القديمة . باعتبار ان الرى فى الارض الجديدة يعتمد على وسائل عقيمة ؟

●● د. ابوزيد : كان لابد للاجابة عن هذا السؤال وضع استراتيجية لتطوير الرى فى مصر واوكل لمركز البحوث المائية اعداد هذه الاستراتيجية وفعلا قمنا بهذا . واعددنا ورقة عمل لوضع استراتيجية اسلوب الرى وكان هذا فى عام ١٩٧٧ وخلصت هذه الدراسات الى استراتيجية عرضت على مجلس الوزراء .

● المصور : ماهو الموقف الاساسى الذى بدات منه الدراسات ؟

●● د. ابوزيد : الموقف يبدا من كلمة تقول ان انشاء السد العالى اتاح لمصر مفتاح المصادر المائية . واصبح من الممكن لنا ان نتحكم فى هذه المياه بالصورة التى نراها . بخلاف الوضع قبل انشاء السد العالى ، حينما كانت المياه تمر امام اعيننا دون الاستفادة القصوى منها ولكن الان من الممكن ان نفعل ذلك .

بعد ان وضعنا امامنا مشاكل الرى فى مصر وحجمها تعرضنا لكفاءة الرى فى مصر حاليا وخلصنا الى رقم يتراوح مابين ٤٥ ـ ٥٠٪ كفاءة رى . ومعنى ذلك ان هناك مايقرب من ٥٠٪ من المياه لايستغل .

● المصور : اين تذهب هذه المياه ؟ وهل يعاد استخدامها ؟

●● د. ابوزيد : مايستخدم منها فى حدود ٥٠٪ . ولذلك وضعت الخطوط العريضة لرفع هذه الكفاءة بما يتمشى مع التقدم العلمى فى هذه المجالات . فوضعت العناصر الرئيسية وكانت الاسس هى وضع سياسة لتوصيل مياه الرى الى جميع الاراضى القديمة والجديدة فى الوقت المناسب وبالقدر المناسب للنبات . وبالطبع هذه ياتى تحتها كثير من العناصر التى تشملها الدراسات والبحوث .

● المصور : والاساس الثانى ؟

●● د. ابوزيد : توفير شبكة مناسبة للرى والصرف لجميع الاراضى . وثالثا ان تمد جميع الاراضى الجديدة بوسائل رى حديثة متطورة ، وفى الاراضى الجديدة مناطق خفيفة او رملية ومعنى ذلك ان الفاقد المائى يزيد فى حالة استخدام وسائل الرى السطحى التقليدية .. والاساس الرابع هو تطوير الرى فى الاراضى القديمة باستخدام الطرق الموجودة حاليا .

تسعيرة مياه الرى المصرية

● المصور : نريد امثلة ؟

●● د. ابوزيد : الامثلة كثيرة ، وهناك تجارب لنا فى هذا .. وساقولها بعد الانتهاء من الاسس وكان الاساس الخامس هو تقنين حق استخدام المياه . وارجو ان تكون هذه احدى النقاط الاساسية التى كنا نريد ان نسميها عندما وضعنا الاستراتيجية : « تسعير مياه الرى » . ووضعنا فى اعتبارنا ان هذه النقطة قد تثير البلبلة بعض الشىء ، فسميناها تقنين حق استخدام المياه بمعنى انه من حق كل مزارع الحصول على كمية مياه كافية لنوع الزراعة التى يتولاها . اما اذا اساء استخدام هذه المياه او استخدام مياه اكثر فلابد من حسابه . اخذت هذه الاسس ووضعت خطوات العمل والبرامج وقسمت هذه الاستراتيجية الى مراحل :

١ ـ ضبط واحكام توزيع المياه . لانه من راينا انه عندما نتناول الشبكة فان الترع فى مصر تزيد على ٣٠ الف كيلومتر علاوة على الشبكات الفرعية والمساقى .

٢ ـ رفع كفاءة الرى الحقل ، بمعنى الرى على مستوى المزرعة .

● المصور : كم تبلغ مساحة الاراضى الجديدة التى نتبع فيها الرى بالوسائل الحديثة ؟

●● د. ابوزيد : ١ر٨ مليون فدان ، اخذت وزارة الرى قرارا بان تروى بوسائل الرى



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٨٤

الحديثة ، والمشكلة ليست في الاراضي الجديدة المشكلة في ٦ ملايين فدان قديمة .

● المصور : ما الذى يمكن عمله فيها ؟

●● د. ابوزيد : اثبتنا امكانية رفع كفاءة الرى في الاراضي القديمة على مستوى التجريب .. وانتقلنا هذا العام من المستوى التجريبى في المساحات التجريبية الى برنامج قومى لتعميم نتائج هذه الدراسات على مستوى الجمهورية .

● المصور : ٧ مليارات متر مكعب نتوقعها من قناة جونجلى . وارى من الارقام التى سمعناها الان ان الفاقد من مياه الرى يسوده استخدام الفلاح يصل الى ١١ مليارا وهو رقم مخيف ..

●● د. ابوزيد : عندنا مصادر مختلفة للمياه ولكن أولويات استخدام هذه المصادر مرتبطة بمسائل سياسية واجتماعية وفنية ومالية . فاذا قلنا اننا نريد ان نتوسع زراعيا ـ ١ر٨ مليون فدان ـ ولابد أن تكون هناك امكانيات مياه سطحية ومياه جوفيـــة ومياه صرف وترشيد استخدام المياه او تطوير الرى . فى وقت وضع السياسة المالية .

● المصور : لماذا تتحدثون كثيرا عن الترشيد اولا ؟

●● د. ابوزيد : اذا نظرنا لاستخدام الفلاح للمياه نجد انه حتى في وجود ترع ذات كفاءة عالية ، ياتى الفلاح ولا يروى ليلا . مع أن جميع شبكات الرى مصممة على اساس العمل ٢٤ ساعة يوميا ... وقد اجرينا حصرا فوجدنا ان ١ ـ ٥٪ من المزارعين فقط يروون ليلا . وهذا معناه ان معظم المياه التى تنطلق فى المجارى المائية ليلا تذهب الى المصارف ولا تستخدم وتمثل هـــذه نسبة كبيرة من الفـــاقد . وهنـا فان الفلاح لا يسىء استخدام المياه بطريق مباشر ولـكن بطريق غير مباشر . بالاضافة الى تسهيل بعض العمليات الزراعية كنوع من الاغـراء ، مثـل التســويات . والتسـويات وجدت انها عامل اساسى للفقد المياه على مستوى الحقل ، الارض لا تكون مستوية ، ومعظم اراضى الوجه القبلى بسبب تحويلها من رى الحياض الى الرى الدائم محتاجة الى تسويات دقيقة . لان التسـويات التى تمت قديما لم تســو الارض بالدرجـة المطلوبة فكان هناك مساحات كثيرة لم تســو جيدا .

الميـــاه والفـــلاح وما تتكلفه الدولة

● المصور : ناخذ بعض المشاكل العملية . اذا كنت تتكلم عما يمكن ان تسميه تقنين حق الرى . فكيف يمكن ان تنفذ هذا بالنســـبة للفلاح ؟

●● د. ابوزيد : حتى نقوم بهذا يهمنا ان نعرف تكاليف مياه الرى من خزان اسوان الى المناطق المختلفة بالاضافة الى استخدام المزارع لهذه المياه ، ماهو العائد بالنسبة للفــلاح ؟ اذا كنت اريد محاسبة الفــلاح لابد من معرفة ماتتكلفه الدولة اولا . وثانيا عائده من استخدام هذه المياه . حتى اذا رشدنا هـذا الاستخدام يظل له فى نفس الوقت عائد مجز . فحسب تكاليف مياه الرى من اسوان الى المناطق المختلفة ثم تكلفة المتر المكعب للمياه اولا ، ثانيا كم ينتج المتر المكعب فى المناطق المختلفة من المحاصيل المختلفة ؟ ونظرنا الى الانماط التى تستخدم فى دول العالم لتقنين استخدام المياه . هناك بعض دول تحاسب الفلاح على المتر المكعب الواحد عن طريق عدادات .. وهذا يتطلب شبكة رهيبة من وسائل القياس واعتقد انه مستبعد الى حد ما .

هناك نمط آخر وهو اعطاء الفلاح قدرا معينا من المياه فى كل منطقة واذا تعداها ينال « غرامة » .

● المصور : اليس الاسهل من هـذا ان نتجه الى المزارع نفسه لاثارة مخاوفه حول ان تجاوز مقررات الرى يؤثر على زراعتـــه وانتاجيته . وبدلا من التفكير فى شـبكة من العدادات او فى شبكة من التقنين ، او فى شبكة من المراقبين ، الامر الذى يتعذر تخيله .

●● د. ابو زيد : هذه هى القضـــية الاساسية وقد وصلنا لضرورة ان تتولى الدولة توعية المزارع وتعريفه بالوسائل الســـليمة والعائد من وراء ذلك مع ايجاد تنظيم يقوم فيه المزارع بذلك مع زملائه .. لانه مـــن المستحيل ان تتولى الدولة او وزارة الرى الذهاب الى المزارع لتعـــرف الـــكمية التى ياخذها كل مزارع . الان نحن تعرفنا على الوسيلة والفائدة من هذه الوسيلة ووضعت هذه التوصيات ، يتبقى بعد ذلك من يتولى هذه العملية الارشادية المائية ؟ وهى تختلف تماما عن الارشاد الزراعى ..

●● م. وجيه : الفلاح المصرى من انصح مايمكن وحريص على أرضه .

● المصور : لكن ماهى امكانياته ؟

●● م. وجيه : هو بخبرته يعرف كمية المياه التى تحتاج اليها الارض .. ورغم انه يعطى الارض كمية مياه زائدة بسبب مشكلة تسوية الارض . وامكانياته فى هذا بدائية

● المصور : ماهى مســـاحة الاراضى غير المسواة ؟

●● م. وجيه : ادت مشكلة تفتيت الملكية الى عدم التسوية ، والمليون فدان التى كانت تروى بالحياض فى الوجه القبلى لم تاخـذ تسوية كاملة واود ان اتحدث عن مشـــكلة القصب وقد طرحتم سؤالا حول المقننـــات المائية ، فلكى نقوم بعمل الميزان المائى كل سنة ، فيتم على اساس التركيب المحصولى الذى تضعه وزارة الزراعة ويعتمـده مجلس الوزراء لضمان التصدير والاستيراد ، وغيره ،

ايضا من ضمن سياسة الوزارة ـ لترشيد المياه ـ عدم التوسع فى زراعة المحاصيل ذات المقننات المائية العالية مثل القصب ويمكن الاستعانة بالبنجر كبديل له . ونظريا كما نحسب القصب يستهلك ١٢ الف متر مكعب مياه فى السنة مقابل ٣٥٠٠ متر مكعب للبنجر رغم أن معدلات انتاج السكر متساوية .. لذلك من سياسة الوزارة عدم التوسع فى

زراعة القصب لانه نظريا يستهلك ١٢ الف متر مكعب لكن عمليا يستهلك ٢٠ الف متر مكعب لان الارض غير مسواة .. وامكانيات الفلاح في التسوية بدائية

امكانيات الفلاح ومساعدة الدولة

● المصور : نسال مرة اخرى ما هي امكانيات الفلاح ؟.

●● م. وجيه : هو في حاجة الى مساعدة الدولة في التسوية وهذا من ضمن ما طالبنا به وأن تقوم وزارة الزراعة بالمساعدة في تسوية أراضي الحياض مرة اخرى .

● المصور : فيما يتعلق بتوعية الفلاح .. هل لدينا فلاح يروى ليلا ؟ في الوقت الذي اترك له المياه في الترعة ليلا ونهارا اين تذهب مياه الليل ؟

●● د. وجيه : طبعا تذهب الى المصارف ، وانا امكانياتي ان اخفض جزءا من هذه المياه ليلا ؟ هل هذا كنوع من المجهود البشري يكفي على مستوى ٤٠ الف كيلومتر من الترع بالجمهورية ؟ هل يمكن ان نخفض فيها ؟! اذن لابد ان تكون هناك توعية للفلاح.

● المصور : لماذا توقف الفلاحون من ري اراضيهم بالليل ؟

●● م. وجيه : التليفزيون والاجسون العالية ..

● المصور : اختلفت ادوات الري بالنسبة للفلاحين فبعد السالية أصبحت ماكينات الري على رأس كل حقل .. كيف اثر هذا التغيير في نمط الري على نظام الري هل اثر بالسلب ام بالايجاب ؟

●● م. وجيه : ضمن الاراء للترشيد ايضا ان تحول كل الترع التي تروى بالراحة الى الري بالالة ليكون هناك نوع من الاجبار .. فمادام الفلاح سيدفع «بنزينا» .. سيرشد .. لكن الفلاح الذي يروى بالراحة .. طول حياته يروى بالراحة . واصبح ذلك حقا مكتسبا له ولا استطيع انا ان اغيره

● المصور : ماهي نسبة الاراضي التي تروى بالراحة ؟

●● م. وجيه : على الاقل اكثر من مليون ونصف او تصل الى مليونين .. والباقي يروى بالالات .

والري بالالة هو الذي يحكم نفسه لان الفلاح لايمكن ان يغرق أرضه وهو يعرف انه مادام سيدفع ثمن البنزين .. سيوقف الماكينة بعد ان ياخذ حاجة أرضه تماما .

● المصور : الم يمثل .. انحدار انتاج محصولي العدس والبصل في صعيد مصر تجربة كافية لكي يدرك الفلاح ان نظام الري السائد يمكن ان يؤثر على وضعه ؟ ما هي الحقيقة وراء هذا الانحدار ومشكلة الري ؟

●● د. ابو زيد : من الناحية المبدئية كان قطاع التربة الى عمق كبير مشبعا بالمياه وكان النبات يحصل على احتياجاته المائية من هذا القطاع المائي الذي تكمن فيه درجة رطوبة معينة .. اي انه كانت هناك بيئة معينة لنمو الجذور ولنمو النبات وبعد ان تحولت الاراضي من ري الحياض لري مستديم .. كان من الصعب على الفلاح الذي تعود على هذا النظام لالاف السنين ان يقتنع بموضوع الري المستديم المحكوم .. فكان عندما يروى يغمر الارض بكميات مياه لمدد طويلة اكثر من اللازم وقد اثر هذا – في تصوري – من الناحية المائية على نوعية المحاصيل

●● م. وليم : اود ان اضيف شيئا . وهو ان التحويل في اراضي الحياض في قنا وجرجا حدث في حوالي مليون فدان لم تسو اراضيهم وبالتالي الفلاح مضطر لان يغمر ومن هنا فالجزء المنخفض اخذ كمية اكبر من المياه ..

الري بين التفاؤل والتشاؤم

● د. راضي : كما يبدو من الكلام تبدو صورة تطوير الري في مصر صورة تدعو للتشاؤم رغم ان لدينا املا كبيرا جدا لتطوير الري .. لذي نقسمه الى مرحلتين .. الأولى ان نستطيع التحكم في الري بسهولة دون تدخل الفلاح ونستطيع السيطرة عليها تماما وهي مسالة تبطين الترع وتوزيع المياه ونقلها

أما القسم الثاني ، فوزارة الري عندما تحاول نقل او توصيل كمية مياه محددة للنبات .. طبقا لاحتياجاته .. نقوم بنقلها من اسوان الى القاهرة او شمال الدلتا وهي تستغرق من ١١ الى ١٢ يوما .. ولكي ابدا في الغلق او الفتح يكون ذلك في اسوان .. اذن على مستوى الفاقد هناك مشاكل عدم الري في المواعيد والري الليلي .. وغيرها ..

كيف يتم التحكم في ذلك .. وهي قضية سهلة تنقلنا بعد ذلك لعملية تقنين حق استخدام المياه .. هناك الانضباط والالتزام بالقانون ونحن للاسف في حالة تسيب شامل والفلاح تكون ارضه غير جاهزة وانا اصرف له مياها في مواعيد محددة على اساس انه سيروى خلال هذه المواعيد ،والفلاح قد يكون هو المسئول عن عدم تجهيز ارضه او قد لا يكون هو المسئول .. هذه قضية اخرى .. وبالتالي تهدر هذه المياه في المصارف .. واذا التزمنا نحن بان الفلاح يروى في المواعيد المقررة فعلا طبقا للاسس المتفق عليها ، اذن هذه المشكلة تكون قد انتهت ، وهذا لايحتاج من الفلاح سوى مجرد انضباط – وان يلتزم بالقانون .. واذا لم تكن هناك جهود شعبية في هذا الصدد فعلى الاجهزة الحكومية القيام بمثل هذا العمل ..

● المصور : بمعنى ؟

●● د. راضي : اننا اذا اعتمدنا على الالات ننهي المشكلة وحقيقة المشكلة ان الفلاح زمان كان يروى ليلا ونهارا وما يحدث ان بعض الناس في بداية الترع تتكالب على الري في نفس اليوم وبالتالي تقلل من حجم المياه الواصلة لنهاية الترعة ، ومن فترة طويلة مضت



كان لمهندس الرى السلطة والقوة إن يوقف ماكينة او اثنتين او ثلاث ، اليوم لايستطيع إن يفعل

● المصور : هل حدث انتقاص فى سلطة مفتش الرى ؟

●● د. راضى : الانتقاص فى موجود والسلطة كاملة .. لكن النظام العام السائد فى البلد اصبح هو ذلك . واليوم نحن نريدان نلتزم والمهندس يلتزم والفلاح أيضا يلتزم .. اخيرا يكون هناك التزام وطريق صحيح ، ندخل بعد ذلك فى الجزء الاخر لعملية التقنين وهى عملية حساب كمية المياه .. ومن ضمن التطوير اننا نحاول عمل مساقى تتلاقى عند نقطة واحدة ، وبالتالى يتحقق امكانية التحكم الكامل فى كمية المياه الداخلة الى هـذه المسقاة ، وبالتالى لايستطيع الفلاح أن يزيد استهلاكه ..

النقطة الثالثة : وتتعلق بعملية المحافظة على المجارى المائية التى تمثل هى والمساقى ١٢٪ من حجم الاراضى الزراعية فى مصر ، وللاسف لاتوجد ترعة ليس عليها اعتداء .

فالترعة لها مايسمى « بحرم الترعة » وهو عبارة من مساحة معينة ـ طبقا لتصميم الترعة ـ يستخدم فى عملية التطهيرات والمحافظة على الترعة وبالتالى يكون شـكل الترعة الهندسى شكلا متكاملا وسليما .. اليوم هذا الوضع لم يعد متواجـدا نتيجة لاعتداءات الناس .

الاعتداء حتى على التـرع

● المصور : كيف يحدث الاعتداء ؟ وأين مفتشو الري ؟

●● د. راضى : يتم اقتطاع مساحات من حرم الترعة وتزرع أو يتم البناء على اجزاء منها وهناك مبان ، ومهمة مفتشى الرى هى معاينة المخالفات وعمل محاضر طبقـا للقانون ويطلب من المعتدى ازالة الشىء ورده الى اصله او يقوم هو بالازالة ، وهو يحتاج الى قوة تسانده

● المصور : ماهى نسبة هذه الاعتداءات؟

●● د. راضى : نسبة كبيرة جدا ..

●● م . وجيه : حدث خلال الشهرين الماضيين اعتداءات على ترعة الاسماعيليـة وقام بعض الناس بالبناء على جسـورها ليسكنوا .. وقمنا باعطائهم انذارا .. فتدخلت المحليات .. وأين يسكن هؤلاء الناس ؟ اين الانسانية ؟ كيف يعيش هؤلاء ؟

قابلنا ذلك بنوع من الاصرار لاننا كنا نقوم بتوسيع ترعة الاسماعيلية فتدخلت المحافظة .. واحضرنا البلدوزر لتزيل واعطتنا القـوة المساعدة ..

● المصور : كم عدد هذه البيوت ؟

●● م. وجيه : ٧٠ بيتا دفعة اولى . ولكن بعد ذلك تدخلت المحليات وقالت اوقفوا هذا التنفيذ ؟ واعطوهم شـهرا مهلة .. والتى طلب هذا الشـهر .. المحليات لكى تدبر لهم مساكن ؟ بعد شهر طلبوا شهرا اخر فانتظرنا وساعدونا فى ازالة هذه التعديات لكن على طول مجرى الترع توجد مثل هذه التعديات ..

● المصور : عندما نشات اول مخالفة لماذا لم يتحرك احد ؟

●● م. وجيه : هناك قصور ما .. ايضا بسبب تدخل المحليات

ورد النيـل : المشكلة والحل

● المصور : لم تعد هناك ترعة او مصرف الا ومغلقا بورد النيل . .والحشائش رغم انه فى الماضى عندما كان يلاحظ مفتش الرى كمية قليلة من ورد النيل تنقلب المديرية ..

●○ م. وجيه : اصبحت الحشائش وباء منتشرا ومشكلة تواجه وزارة الرى ، وقـد وضعت خطط للمقاومة علىمستوى الجمهورية، سواء ميكانيكية او كيماوية .. او بيولوجية او يدوية ويوضع كل عام برنامج للمقـاومة لكن الامكانيات المتاحة حاليا .. بالرغم من الاستعداد الميكانيكى الا ان عدم كفاءة التشغيل على هذه الماكينات ادى الى تفاقم المشكلة .. بمعنى ان قدرة راكب الحفارة .. ـ نتيجة لكثرة الحفارات ـ لاتعطيه امكانية المحـافظة على الترعة . ومنذ سنتين رفعنا شـعار الميكنة فى مقاومة ورد النيل وادى ذلك فى السنة الاولى لنتائج جيدة لكننا لاحظنا ان الحشائش تنمو اكثر .. ومن الوجهة العلمية عندما يزداد القطاع المائى .. وتقل السرعة تكون هناك بيئة جيدة لنمو النبات ، وقـد نتج ذلك من عدم كفاءة التشغيل اتجهنا عندئذ للمقاومة اليدوية ولكن ازاء ارتفاع تكاليف العمالة والاسعار بدانا فى المقاومة الكيماوية وقد ادت الكيماويات نتائج باهرة .

● المصور : هل لهذه الكيماويات تاثير على مياه النيل ؟

●● م وجيه : حتى الان .. لدينا تقارير تقول انه تحت استعمال المبيدات بشروط معينة تكون غيرة مضرة للاسماك او للانسان ..

● المصور : كيف جاء ورد النيل ؟ .

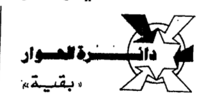
●● م. وجيه : هـذه آفة جاءت لنا .. وورد النيل اذا تركت « الفسيلة » او الوردة الواحدة .. تنتج ما يغطى مسـاحة فدان فى السنة نتيجة لتكاثرها الرهيب ، زد على هذا ان مسئولية الفلاح الذى لايقاوم فى المجارى المائية الخاصة به تعتبر مصدرا جديدا لتلوث المجارى الرئيسية التى نقوم نحن بتنظيفها .

● المصور : هل كان لتغيير سرعة ميـاه نهر النيل بسبب السد العالى اثر فى زيادة هذه الحشائش والنباتات ؟

●● م. وجيه : ليست السرعة لانهـا ثابتة ، لكن خلو المياه من الطمى ساعد على زيادة نمو هذه النباتات .

● المصور : ما هو فاقد المياه الذى يسببه ورد النيل ؟

●● م. وجيه : مقاومة ورد النيل تسبب



خسارة ٣ مليارات متر مكعب ، وهو لا يضر فى شىء سوى فقد المياه وعدم التحكم فى مناسيب المياه ..

●● د. محمدين : اود ان اطمئنكم بالنسبة للهايسنت هنا فى مصر لانه لو راينا فى المنطقة فى اعالى النيل من امام خزان جبل الاولياء ، حتى بداية المستنقعات ، مليئة كلها بالهايسنت .. الذى ظهر بعد استقلال السودان سنة ١٩٥٦ ، ورد النيل نفسه نشا بعد ١٩٥٦ وهناك كلام دبط بين رحيل الاستعمار ونقل هذه الافة من الكونغو لنهر النيل .. والحادث بالفعل انخزان جبل الاولياء كحاجز للهايسنت منع الضرر الكبير عندنا.. وقلل من حجم المشكلة ، ولو ذهبتم امام خزان جبل الاولياء فى الصيف لوجدتم ان مجرى النيل نفسه مغلق لعدة كيلومترات ..

●● المصور : هل منسوب النهر منخفض منذ اكثر من ٦ سنوات ؟

●● م. وجيه : هـذا ما كنت اود إن التحدث فيه .. واقول انه بالنسبة لسياستنا المائية .. هل يوفى النيل مطالب هـذه السياسة ؟ .. المفروض كما قلت ان لنا حق الحصول على ٥ر٥٥ مليار متر مكعب من الماء .. وفى سنة ٧٩/١٩٨٠ م بلغ ما وصل امام السدالعالى ٥ر٤٨ مليار فقط وتكرر هذا الامر .. ففى ٨٢ـ١٩٨٣ م وصل ٧ر٤٠ مليار وفى ٨٣/١٩٨٤ م وصل ٩ر٤٧ مليار فى حين ان حصتى كما قلت والتى يجب ان اخذها من السد العالى هى ٥ر٥٥ مليار متر مكعب مياه .. معنى هذا اننا نمر بخمس سنوات عجاف لا نحصل على نصيبنا واذا دخلنا فى التفصيلات .. نجد انه ابتداء من سنة ٧٩/١٩٨٠ م بلغ الفاقد او نقص المياه من حصتنا ٥ر١٧ مليار متر مكعب وصلت فى سنة ٨٠/١٩٨١ م الى ٥ر٩ مليار متر مكعب وفى سنة ٨١/١٩٨٢ م بلغت ٦ر٨ مليار وفى ٨٢/١٩٨٣ بلغت ٨ر١٠ مليار فى سنة ١٩٨٤ م وصلت الى ٤ر٩ مليار متر مكعب مياه .. واذا لم نكن قد اخذنا من المخزون فى السد العالى

● المصور : هل ضعف ايراد النهر وزيادته ليس له قانون يحكمه ؟

●● م. وجيه : ضعف الايراد او زيادته هو رزق من الله والقانون الذى يحكمه هو قانون سماوى .. ولكن بخبرتنا ـ كوزارة رى ـ تتنبا .. فمنذ ١٠٠ سنة نقول ان هناك مواسم ايراد عالية ومواسم منخفضة اى فى خلال هذه السنوات يجوز ان يعلو الفيضان او ينخفض .. هذا الحكم له دورة تبدا من اعالى النيل ..

● المصور : كل كم سنة يضعف ايراد النهر ؟

●● م. وجيه : هناك مدارس مختلفة فهناك من يحسبها بناء على مواسم وهناك من يحسبها على معايير اخرى .. مثلا متوسط ايراد النهر ٨٤ مليار متر مكعب ومازاد على هذا الى مدى معين يكون متوسط وما انخفض يكون اقل ونحن نقول ـ كوزارة رى ـ انه من المحتمل جدا ان يستمر هذا الانخفاض لمدة سنتين قادمتين ٧ سنوات ثم تاتى مواسم عالية .. !

● المصور : تستمر المواسم العالية كم سنة ؟

●● م. وجيه : كمجرد تخمينات نقول ٧ سنوات عالية و٧ منخفضة او اذا اخذت ٣٠ سنة تجىء فيها سنة واحدة يرتفع فيها ايراد النهر .. وهذه تقسيمات اجتهادية لمدارس مختلفة . ان السؤال الذى يطرح نفسه هو ماهو تصور الكارثة التى كان يمكن حدوثها لمصر لو لم يكن السد العالى موجودا ؟ هل تنبا بهذا اي اجتماعى او اقتصادى ؟ ..

●● د. محمدين : دول حوض النيل التسع كلها مجاعات خلال الـ ٣ سنوات الماضية ومنذ ايام اعلن السودان كارثة المجاعة فى احدى المحافظات بسبب عدم سقوط الامطار .. ايضا اثيوبيا .. ليس هناك سوى مصر لاتوجد فيها اية مجاعات ولن توجد ابدا وليس لدينا هنا الاحساس بمجىء الفيضان من عدمه اذن المعاناة من القحط فى افريقيا موجودة بشكل فظيع فى دول حوض النيل التسع بدون استثناء ، اليوم فى مصر ليس لدينا احساس بالمشكلة ..

● المصور : لكم سنة يمكن ان يعوضنا مخزون البحيرة ؟

●● د. راضى : عند تصميم السد العالى حسبنا سعة البحيرة باعتبارها البنك الذى ناخذ منه خلال السنوات المنخفضة الايراد للتعويض وعندما اجرينا تحقيقا لهذه المناسيب وجدنا فيها قليلا من الشك ولكن المعلومات المؤكدة كانت مستمدة من قياس تقديرات المياه الخارجية من خزان اسوان وحسمت الفترة الزمنية فعليا من ١٩٠٢ حتى ١٩٥٩ م موعد بناء السد العالى واخذ متوسط الايراد السنوى للنيل خلال هذه الفترة وحسبت على اساس انه لو تكررت ١٠٠ سنة مشابهة لهذا القرن لن تحدث مشاكل بالنسبة لمصر ، بمعنى انه لو جاءت ٢١ سنة منخفضة خلال المائة سنة لن نشعر بمشكلة وسنتمكن من الحصول على حصتنا بالكامل وهى ٥ر٥٥ مليار متر مكعب وبالتالى يمتلىء الخزان فى القرن الذى يليه . ولن تحدث مشاكل فى وجود السد .

واود ان اضيف نقطة ـ فيما يتعلق بماذا يحدث لو لم يكن السد العالى موجودا . فعندما بدانا بمشروع السد العالى كان هو الدافع القوى



لعمل اتفاقية ١٩٥٩ م وكانت قبلها اتفاقية ١٩٢٩ م بين مصر والسودان هي المعمول بها .. ولم تكن تحدد حصة معينة لمصر وانما كانت تحدد اسلوب استخدام مياه ومنع رى فى وقت معين بالنسبة للسودان حتى تتمكن مصر من رى اراضيها وفى اتفاقية ١٩٥٩ وضعت الحقوق المائية وكانت ٤٨ مليار متر مكعب واضيف اليها ٧٫٥ مليار ليصبح المجموع ٥٥٫٥ مليار .. ولو لم تكن هذه الاتفاقية قد عقدت .. فماذا يكون موقفنا اليوم ؟

اتفاقية ١٩٥٩ التى عقدت بسبب انشاء السد العالى وهى التى وضعت ورتبت حقوق مصر فى مياه النيل ولولاها لم يكن لمصر حق محدد فيها ..

حملات التشكيك بدات قبل السد

● المصور : من الطبيعى ان يكون حديث الدكتور صلاح شلش عن السد العالى ؟

●● د. صلاح : حملات التشكيك فى موضوع الاثار الجانبية للسد العالى والتعرض للاثار الضخمة والاضرار الخيالية المترتبة على ذلك سبقتها حملة تشكيك اولا فى امكانية بناء السد العالى ، واعقبها التشكيك فى ان بحيرة السد العالى لن تمتلىء ثم بدات بالتشكيك فى ان النحر الشامل .. مداه كبير لدرجة ان جميع المنشآت المقامة عليه سوف تنهار عندما نتحدث عن حملات التشكيك فى السد العالى تتضح فى ثلاثة اتجاهات متوازنة ، الاتجاه الاول فى تقديرى نابع من نقص فى المعلومات والاتجاه الثانى فى تقديرى .. ايضا .. ان بعض الاشخاص ضاقت بهم الحياة ويريدون تحسين حالاتهم فليس امامهم سوى الهبش فى اعظم منجزات مصر . والاتجاه الثالث وهو الخطير هو اسلوب الارهاب العلمى واسميه اسلوب ارهاب علمى ولا اسميه اسلوب تخويف علمى وبعض الناس استخدموا اسلوب الارهاب العلمى لارهاب الشعب الذى لم يفرح طيلة عمره بالسد العالى اولا بان صوروا المخزون المائى العذب الموجود امام السد . بانه قنبلة ذرية جاسمة فوق صدر مصر معرضة للانفجار فى اى لحظة - وهذه القنبلة ارهاب لانها تشيع الدمار والخراب فى كل مكان . هذا اسلوب يجعل الشعب ينام وهو ينتظر انفجار القنبلة المائية ..

● المصور : قبل البدء فى الحديث عن الاثار الجانبية للسد العالى اريد ان نطرح ثلاثة اسئلة :

- هل كانت مصر كدولة نامية مستعدة لاستقبال هذا المشروع الضخم ؟

- هل كانت مصر كدولة نامية مستعدة لاستقبال الطاقة الضخمة التى اتاحها السد العالى ام لا ؟

- وهل السد العالى هو نهاية المطاف فى التنمية فى مصر ؟

●● د. صلاح : اريد القول .. ان الذى صاحب السد العالى الاتى .. حدثت ثورة فى اسلوب الموارد المائية بان تمكنا ولاول مرة من التحكم الكامل فى الموارد التى تاتى من اعالى النيل حتى امام السد العالى فيما عدا جزءا بسيطا من المياه لازال يتسرب الى البحر بسبب حتمية حماية شبكة الرى وحتمية سير الملاحة ومازلنا نترك ٥ مليارات متر مكعب تذهب للبحر - والناحية الثانية التى حدثت بها طفرة هى الطفرة فى اسلوب الزراعه بعد السد العالى ولاول مرة تمكن المهندسون الزراعيون من وصول المياه اللازمة فى الاوقات المحددة للمحاصيل، ثانيا استخدام الاساليب الكيماوية والمبيدات من اجل تحسين المحصول ثالثا طفرة الصناعة - وهى استخدام الكهرباء على طول وادى نهر النيل الطفرة الرابعه التى حدثت هى العمران الريفى والذى حدث نتيجة دخول الكهرباء فى كل بيت فى الريف المصرى حيث استخدمت الادوات الكهربائية بشكل ملحوظ .

هذه الطفرات التى حدثت مع وجود السد العالى وتغييره فى النظام الهيدرولوجى - كان لابد من حدوث آثار جانبية للسد تحت العنوان الكبير الذى يطلق عليه تاثير الانشطة البشرية على احواض الانهار ببناء المشروعات متعددة الاهداف .. وتتمثل الاثار الجانبية للسد العالى بالنسبة لتغيير النظام الهيدرولوجى للنهر فى حجز ٩٦ ٪ من الطمى امام السد العالى .. وجميع الناس تعتقد حتى وقتنا هذا ان الطمى هو اساس خصوبة مصر - ودراسة الطمى بدات اول ما بدات اثناء الحملة الفرنسية فى مصر ودخل العلماء الفرنسيون وبدءوا يبحثون لماذا هذه الارض خصبة ؟ والكتاب موجود فى مجمع اللغة العربية ينص على ان .. طمى النيل ليس هو السبب فى خصوبة ارض مصر على الاطلاق وانه لا يحتوى على اى مواد كربونية او اى مواد عضوية تؤثر فى خصوبة التربة فى مصر وتتابعت الدراسات على الطمى .. الاثر الثانى للسد العالى من الخلف .. بالنسبة لنوعية المياه المخزونة امام السد العالى لم تتاثر نوعيتها من فوق حتى منسوب ١٤٧ وبالنسبة ايضا لكمية الاملاح الموجودة فى المياه امام السد العالى تتراوح ما بين ١٢٠ الى ١٨٠ جزءا فى المليون وتزيد بنسبة جزء واحد فى المليون كل سنة .. ولو فرضنا ان الدورة الهيدرولوجية ١٠٠ سنة سوف تزيد ١٠٠ جزء فى المليون فترتفع الى من ١٨٠ الى ٢٠٠ جزء فى المليون ثم تنخفض مرة اخرى نظرا لان دورة السد عالية ومنخفضة « تزيد وتقل » . بالنسبة لنوعية المياه خلف السد العالى .. تحدثنا ان هناك ١٤ مصنعا يصب كل مخلفاته السائلة « سموم » مياه كالحبر فى مجرى نهر النيل . وبالتالى

تجد ان المياه الزائدة على حاجة الزراعة محملة بالمبيدات والكيماويات بكميات اكثر من المنصوص عليها في المواصفات الدولية اما فيما يختص بطفرة العمران الريفي من زيادة في المباني ومخلفات الصرف الصحي التي لم يخطط لها اين تذهب جميعها تصرف في مجارى المياه ومنها نهر النيل .. كذلك الاستغلال البشرى البشع على طول مجرى نهر النيل برمى « الحيوانات الميتة » - ورغم كل ذلك الا ان السد العالى ليس هو السبب فهو يعطى المياه نظيفة بخصائص معقولة وان كانت غير مطابقة لمواصفات منظمة الهيدرولوجية منظمة الصحة الدولية فمعامل نوعية المياه لدينا تصل الي ٥٠ ٪ بينما اعلى معامل نوعية مياه في العالم ٨٠٪ - و ٥٠٪ يعتبر ممتازا ولكن تصل للقاهرة بالناقص بسبب وجود مخلفات رهيبة على طول ٩٥٣ كم .. هذا بالنسبة لنوعية المياه - لكن بالنسبة لتوازن المجرى المائى لنهر النيل حدث انخفاض في المناسيب طول مجراه مما اثر على القناطر المقامة وادى الى زيادة الضغط عليها . فضلا عن اسراف الفلاحين في استخدام مياه الرى عندما وجدوا بتلك المياه لديهم جاهزا باستمرار وكذلك اسرفوا في استخدام مياه الشرب وحدث نتيجة لذلك ارتفاع منسوب المياه الجوفية بعض الشيء الا ان الوزارة قامت باتخاذ اللازم عن طريق مشروعات الصرف .

● المصور : هل استفدنا من الامكانيات التى اتاحها السد العالي ؟

●● د. صلاح : بالطبع لا .. فلم تستفد الا بحوالى ثلث الامكانيات الضخمة التى اتاحها السد العالي - وفي مشروعات تنمية الموارد المائية في اعالى النيل كان من المستحيل انشاؤها او تحقيق الاستفادة الكاملة منها قبل السد العالى لان جزءا من المياه كان ياتى مع مياه الفيضان وتذهب الى البحر لكن اليوم اى موارد اضافية تاتى من اعالى النيل السد العالى يحكمها حسب احتياجاته - السبب الثانى .. هو عندما ملأنا منخفض « مضيق توشكا » كان من الممكن الاستفادة من المياه الزائدة التى تتحول على الصحراء الغربية ممكن تصبح بداية لتنمية هذه الصحراء - ويقول البعض ان احتمالات ملء منخفض « توشكا » هى نفسها احتمالات ملء السد العالى .

● المصور : كيف نتلافى الاثار الجانبية الموجودة . من انهيارات الجوانب لنهر النيل - انهيارات الجزر - ظهور الجزر الغاطسة .

●● د. صلاح : لدينا استراتيجية تم وضعها ووافقت عليها وزارة الرى وجار طلب معونة من كندا لعمل دراسة الجدوى المبدئية لاستراتيجية التطوير وتشمل استراتيجية التطوير لمجرى النيل على ٣ مشروعات اساسية . المشروع الاول حماية مجرى نهر النيل وجوانبه .. وحماية نوعية المياه داخل القناة وتوليد الطاقة اذا ثبتت جدواها الدراسية .. المشروع الثاني وهو القناة الملاحية على طول مجرى نهر النيل لانه بالنسبة للطاقة وارتفاع اسعارها حاليا يستخدمون النيل بطريقة استغلالية تسبب اضرارا كثيرة ولا تصل لاقصى مايمكن من كفاءة الاسطول النهرى حتى التذبذب في مناسيب المياه وتحديد مسار القناة الملاحية داخل المجرى بالاضافة الى انشاء عشرة موانى نهرية من الدرجة الاولى لشحن البضائع والمسافرين فضلا عن السياحة ايضا يتم انشاء «الشمندورات» على طول مجرى نهر النيل لتيسير الملاحة ليلا ونهارا . وحتى اليوم وفي نهاية القرن العشرين لا تسير الملاحة اكثر من ساعات النهار . اما المشروع الثالث والاساسى في استراتيجية التطوير هو المحافظة على المياه التى تذهب كل عام الى البحر .. اولا لابد من صرفها لحتمية حياة الشبكة كذلك الملاحة والصناعة ومياه الشرب لابد من ضمان سيرها وذلك عن طريق صرف المياه . ولابد من استخدام المياه عند نقطة معينة وهى نهاية المطاف عند فم فرع رشيد .. وقد رزقنا الله بمنخفض وادى النطرون والذى ممكن أن تتحول هذه المياه الى وادى النطرون وال ٥ مليارات خلال ٤٥ يوما يتم تخزينهم في منخفض وادى النطرون وبالتالى يصبح لدينا امكانيات لاستصلاح اراضى ٦٠٠ الف فدان زيادة على خطة الدولة التى وضعتها اساسا لاستزراع ماالديها من موارد مائية . هذه هى استراتيجية التطوير ..

طمى النيل والحقائق الجديدة

● المصور : نحن مندهشون جدا من تقييمك لموضوع طمى النيل لاننا نعتقد ان التربة المصرية صنعت من هذا الطمى اساسا وبالتالى نلاحظ بعض الظواهر الجانبية التى تمثلت في تآكل اطرافه من الشمال وفي التصحر من على جوانب الدلتا ... الم يسبب احتجاز الطمى ضعف التربة المصرية ويسبب ظهور بعض هذه الظواهر السلبية مثل التصحر على جانب الدلتا وكالتآكل والنحر في الساحل الشمالى ؟

●● د. صلاح : بالنسبة للطمى فمصر تربتها تأسست على ان التربة لاتتغير نوعيتها بمسافة ٨ امتار الى اسفل. والذى يحدث في تدهور التربة هو آن ... الزراعة تحتاج الى خدمة الارض - البذرة السماد - الرى - نظافة التربة من الحشائش الضارة - ثم الحصاد في حين ان الفلاح اليوم لم يعد يخدم الارض الخدمة التى كان يقدمها لها في الماضى . فالبذرة اليوم يحصلون عليها

محصنة ولكن لايستطيع احد ان يحكم اذا كانت هى اجود انواع البذور ام لا . ايضا حدث تدهور بالتربة نتيجة تشبعها بالمياه وعمليات التاقلم وسوء الصرف كل هذا ادى الى تدهور التربة ليس نتيجة حرمان من الطمى ولكن نتيجة سوء الاستخدام

● المصور : لماذا تاكل الصحراء اطراف الدلتا ؟ .

●● د. صلاح : هذا موضوع تصحر دولى .

● المصور : هل هذا ليس له علاقة بان التربة المصرية لم تعد تغذى بمزيد من الترسيب الناتج عن الطمى ؟

●● م. وليم : انا غير متفق مع الراى بان التربة تدهورت واؤكد هذا بالارقام والاحصائيات الواردة في الكتاب الاحصائى السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . وهى مؤشرات لانخفاض انتاجية بعض المحاصيل وارتفاع محاصيل اخرى فعلى سبيل المثال انتاجية الفدان من القطن الزهر عام ١٩٥٢ كانت ٤ر١٩ وفى عام ١٩٨٠ وصل ٧ر١٨ ومن الارز كانت ٤٦ر١ ضريبة وصلت الى ٥٩ر٢ ومن الذرة الرفيعة كان ٦٢ر٨ وصلت الى ١٩ر١١ ومن الذرة الشامية كان ٣١ر٩ وصلت الى ١٠ر١٢ فى حين نقص انتاج كل من العدس وقصب السكر .

لكن التصحر موضوع اخر ، فنحن الان نغزو الصحراء فهناك بعض الاماكن التى انخفضت فيها خدمة الفلاح وهذا معروف نتيجة هجرة الفلاحين سواء للمدينة او للدول العربية لكننا الان نغزو الصحراء ونعبر خارج الدلتا ونصل الى قناة السويس وسهل الصالحية وسهل بور سعيد والنوبارية جميعها كانت صحراء . وان كان هناك بعض الاماكن تغطيها الرمال الكثبانية وهذا نظرا لاننا لا نروى الى الاخر . واضيف ان العالم كله يزرع من غير طمى . فاذا كانت التربة المصرية تكونت من الطمى ولكن ليس كل شىء هو الطمى

● المصور : د . صلاح صدم تاريخيا بحقيقة علمية وهو ان الطمى ليس له اية قيمة . وهنا لابد من السؤال عن ميكانيكية التربة المصرية وثباتها وثبات الرقعة الزراعية التى تمت بعمل تم عبر مئات السنين طبقة فوق طبقة وترسب النهر .. فعندما لا نرحم الارض المصرية من هذا العمل لمئات السنين القادمة لا يؤثر هذا على ميكانيكية التربة المصرية ؟ .

●● م. وليم : اذا كان عمق طبقة الطمى ٨ امتار فالزراعة لا تحتاج الى ٨ امتار ولكنها تحتاج الى متر او مترين فالمحصولات العادية تصل الى ٦٠ او ٧٠ سم والذرة الى ١٢٠ سم

●● د . عبد الهادى : نقطة الطمى ربطها الناس باربعة مشاكل رئيسية المشكلة الاولى تتمثل فى الترسيب فى البحيرة والثانية النحر فى مجرى النيل والثالثة خصوبة التربة المصرية والرابعة نحر الشواطىء ثم صناعة الطوب .

نتناول اولا .. الطمى . كيف يتكون . كان الطمى ياتى قبل السد العالى فى ثلاثة اشهر اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر نسبة كبيرة جدا من الطمى كانت تاتى فى هذه الفترة ـ واذا تناولنا تركيب الطمى نجد ان نسبته الى نسبة المياه الموجودة « جزء فى المليون » اذن الذى كان يدخل ارض الدلتا نجد ان جزءا منها يدخل الترع المصرية فى خلال هذه الفترة الثلاثة اشهر ـ ويتم عالية تطهير سنوى لهذه الترع ووصل حجم التطهير السنوى قبل السد العالى الى حوالى ١٠ ملايين طن تقريبا من القدر الذى كان يذهب للدلتا كاراضى مصرية ـ اما الجزء الذى كان يذهب لاراضى الدلتا وهى اساس المشكلة لم يكن يمثل ٢ ٪ من قيمة الطمى والباقى يرسب على اراضى الحياض او يذهب للبحر « وهو مايقدر بحوالى ٣ ملايين طن » .

اما من فترة انشاء قناطر الدلتا الى انشاء السد العالى كان الذى يرسب على اراضى الدلتا فعلا كمية لا تمثل اى شىء بالنسبة للطمى الموجود ـ والذى حرم فعلا من الطمى هى اراضى « مليون فدان » الحياض وليس هناك خلاف على هذا فى الوقت المقابل لهذا حولوا الى رى دائم وزرعوا محصولين

اما الجزء الثانى الخاص بالترسيب فى البحيرة وهى محسوبة اصلا قبل تصميم السد العالى وايضا يقر فى الاذهان بعض الناس ان هذا الطمى يرسب قريبا من السد العالى وهى نقطة نريد توضيحها على مسافة ٢٥٠ كم جنوب السد وحتى الان ما بين ٤٠٠ و ٤٥٠ تترسب كمية الطمى جميعها ويتقدم سنويا مع الفيضان بمعدل بطىء جدا ـ والبحيرة محسوبة على اساس ان السعة للجزء المخصص للطمى « مليارات » ـ تكفى ٥٠٠ سنة

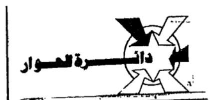
د. صلاح عمل دراسات مختلفة وصلت الى ان الفترة قد تزيد على هذا وتصل الى ٧٥٠ و ٨٠٠ سنة او اكثر طبقا للدراسات الجديدة التى قام بها .

اذن مشكلة الترسيب فى البحيرة ليس بها خوف بالنسبة لعملية التاثير على كفاءة التخزين فى السد العالى

مشكلة النحر كانت مدروسة قبل السد والواقع الفعلى خلف اسنا ٩٥ سم والذى كان متوقعا ان يكون مترين او ٢٨٠ سم ـ منذ انشاء السد العالى ١٩٦٤ وحتى الان ..

● النقطة الثانية هى ان نهر النيل نهر قديم ليس نهرا شابا بمعنى ليس لديه القوى الكافية على ان ينحر فعلا فى مجراه

● النقطة الثالثة وهى ان السد العالى مشروع حياة وبالتالى الدراسة لم تتوقف



ولن تتوقف ولو اننا متاكدون فى وزارةالرى ١٠٠٪ انه لاتوجد مشاكل وقال واحد فقط ان الدراسة توجد بنسبة ١ر٪ لابد انتستمر الدراسة تامينا لهذا المنشا الحيوى الذى يمثل حياة مصر .

ننتقل الى مشـــكلة نحر الشواطىء .. وهى عملية بدات منذ انشاء قناطر الدلتا وبدء التمويل الى رىمستديم بمعنى انالنيل فيما مضى كان مكونا من ٧ فـــروع احـــدها كان يصل الى سيناء والفروع الاخرى فى الاماكن التى انشئت بها الاسماعيلية اليوم وبعض المناطق الاخرى .. ايضا نتيجةانشاء القناطر حدثت عملية تغير فى نظـــام النهـــر نتيجة وجود الطمى من عدمة ـ فبـــدات عملية نحر الشواطىء فى بعض هذه المناطق بدرجة بسيطة ولا ننكر ان عدم ورود الطمى الى فروع رشيد ودمياط.النحر معدله زاد ـ ولكن هل معنى هذا انتوقف اهممشروعاتنا لا .. ناخذ هولندا كمثل فهى دلتا مثـــل لهر النيل هولندا مصب كما هو الحـــال بالنسبة لمصر .. ماذا فعلت هولندا ؟ «دخلت فى البحر وليس العكس » ـ وزارة الرىفى السنوات الثلاث الماضية انشات هيئةخاصة ووكلتها اليها وهى هيئة حماية الشواطىء. وطبعا نامل ان تستمر هذه الحماية طبقـــا للخطة الموضوعة وبالتالى تنتهى مشـــاكل تداخل البحر الى الدلتا

نتناول مشـــكلة مثل مشكلة رشيـــد .. فيما مضى كان فرع رشيد ياخذ مياهالفيضان كلها وهذا يؤيد النظرية بان معظم الطمى يترسب فى البحر ولا ينزل على اراضى الدلتا ـ وحدث فعلا تاكل فى الدلتا وتقدم البحـــر بمعدل ٥٠٠ متر فى العشرين عاما الماضـــية

وهذا ليس معدلا مخيفا اذا بدانا الحكم فيه من الان ونضع حدودا ونستطيع اكتساب هذه الارض مرة اخرى وكما قلنا فى البداية ان اى مشروع مهما كان صغيرا لابد له من اثار جانبية ـ واؤكد انه ليس هناك بديل عن السد العالى

بالنســـبة لمشكلة الطوب طبعـــا لا اوقف التنمية لصناعة طوب يمكن ان تستبدل بطوب طفل وطوب رمل وطوب اسمنتى وانواععديدة من الطوب ومن الممكن ان تصبح رخيصـــة وخفيفة والعالم كله يستخدمها .

واريد ان اضيف بالنسبة لخصوبة التربة ان الفلاح المصرى الحقيقى غير موجود فى مصر الان فاى فلاح مصرى اليوم يذهب الغيط الساعة ١١ ويرحل الساعة الواحدة ظهرا ـ ايضا تبوير الارض الزراعية للاسف حجم التبوير وصل الى رقم مخيف ـ كل شخص يريد تبوير ارضهلكى يبيعها اراضى للبناء وقد تصل الى ٢٠٠ الف فدان تم تبويرها .. وعموما خصوبة التربة قضية خطيرة جدا يجب ان تعالج معالجة علمية وتدرس دراســـة واسعة ويتم تحديد الاسباب الرئيسية لها .

الزلازل والســـد العالى واســـوان

● المصور : مصر تشـــهد قـــدرا من الزلازل او ان يصـــور البعض ان مصر قد دخلت حزام الزلازل بعد السد العالى بالفعل .. هذا الوضع الى اى حد يؤثر على سلامة السد ؟ الى اى حد يشكل خطورة على جسم السد ؟ الى اى حد توجد مسئولية البحيرة نفسها عن هذه الظاهرة ؟

●● د . صلاح : لو حدث زلزال وهدم مبانى الكرة الارضية السد العالى لا يهـــدم . ويرجع ذلك لسبب فنى وهو ان الزلازل لهـــا مقياس « مقياسها ١٤ ريتشارد » وعندما تتعدى ال ٧ يقولون هذا زلزال خطير .. ايضا توجد منشـــآت لا تاخـــد فى اعتباراتهـــا الفنيـــة وجود الزلزال ممـــا يؤدى الى حدوث كوارث بها اذا حدث زلزال .. الا ان السد العالى مبنى على اساس لو وصل مقياس ريتشارد ل ١٤ وضرب فى مرة ونصف ـ ولكى يصل مقياس ريتشارد لـ ١٤ معنى ذلك نهاية العالم ـ ثانيا المخزون المائى ثقله على الارض لا يتعدى ١٠٠ م على المتر المربع يساوى ١٠٠ طن اى كيلو على السنتيمتر المربع الواحد ـ لو آخذنا اى مبنى من المبانى نجد على سم٢ من الارض يصل الى نصف طن وتتحمله الارض ـ اذن المخزون المائى ثقله على القشرة الارضيـــة لا شىء وعوامل الزلازل لاتسببها مافوق القشرة الارضية ولكن تسببها ما داخل القشرةالارضية

● المصور : هل البحيرة ليست لها علاقة على وجه الاطلاق بالزلازل ؟

●● د . صلاح : لا علاقة لها اطلاقـــا واجريت بحوث وصلت لأكثر من خمسين عاما فى امريكا واليابان وروسيا ولم تصل الىوجود اى علاقات بين الثقل المائى وبين الزلازل .. ولكن المشكلة ان الذين يستخدمون اســـلوب الارهاب يلعبون لعبة الزلازل والسد ونحن لم تنقصنا الخبرة الفنية فى مثل هـــذه الاشياء ، وانما المعلومات . ذهبوا بسرعة للمعـــونة الامريكية وقالوا .. الحقونا ، والنتيجة ان جاء مليون دولار معونة ، ولكن خطلتها شركة امريكية وتعمل فيها ، والنتيجة لا شىء .

القنبلة الزمنيـــة والســـد العـــالى

● المصور : هل هناك قنبلة زمنية وهـــل السد العالى مصمم لتحملها ام لا ؟ ثانيا : هل سببت البحيرة الزلازل ام لا ؟

●● د. وليم : اولا : نهر النيـــل مـــكون



من اخدود ناتج عن كسر جيولوجى فى القشرة الارضية ، وبالمثل البحر الاحمر • يقطع هذا المجرى كسور اخرى فيها نشاط زلزالى موجود فعلا ، قيل وهذا معقول جدا ان ثقل البحيرة ليس هو السبب فى الزلزال ولكن البحيرة اطلقت هذا النشاط ، وانتهى هذا النشاط الزلزالى • وكان هذا موجودا والخطر قائم بسبب ضغط وزيادة الماء حتى لو لم يبن السد العالى •

والناحية الثانية : السد العالى مصمم لمقاومة اقصى زلزال يمكن أن يحدث مضروبا فى مرة ونصف • وكما يقول الاخ صلاح ان المعونة الامريكية جاءت وقدمت ٦ ملايين دولار وليس مليونا لهذه الدراسة • وجارى عمل هذه الدراسه • ويوجد اربعه مصريين ، وواحد روسى وهو مصمم السد العالى ، وواحد من الارجنتين • وواحد من اليابان ، واربعة من امريكا ، وانا اتشرف ان اكون واحدا منهم لانى من بناة السد العالى وكنت مسئولا عن الرقابة على تنفيذ السد العالى •

بعد عشرين سنة وبعد حدوث هذا الزلزال لم يحدث فى هذه التكسية الحجرية اى ضرر ولم يقع منها واحد •

المقاييس التى تقرأ فى هبوط السد العالى فى حركته ، بعدها يقاس يوميا واسبوعيا • كل هذه المقاييس قد توقفت عن العمل بمعنى انها لا تقيس اى زيادة فى القراءة • وبعد الزلزال اعيدت القراءة اكثر من مرة وكنا متوقعين هبوط السد ٢٦٠ سم ، والحقيقة انه لم يزد على ٧٠ سم •

خلاصة القول من زيادة معاملات الامان التى وضعناها فى السد يقول د • صلاح لن يحدث للسد شىء •

●● د • راضى : نحن معنا فريق متكامل من الارصاد الجوية والمساحة الجيولوجية والزلازل والخبير السوفييتى، ومشتركون معنا فى الدراسات خطوة بخطوة • واحضرنا كافة المعلومات عن الزلازل التى حدثت فى مصر من مائة سنة ، ووجدنا ان البحر الاحمر فى عدد من السنوات كان مركزا لزلازل بقوة ٦ «ريختر» • وهذا يعنى ان المسألة ليست حديثة مرتبطة بالسد العالى

مصمم السد العالى فى مصر

● المصور : لماذا دعينا مصمم السد العالى مرة اخرى ؟

●● د • وليم : لانهم كانوا يريدون تقدير الزلازل التى يمكن ان تحدث ، لانه حدث ذعر بين الناس وكلنا تخوفنا • وكنت اظن على ضوء الكلام الذى سمعته انى ساذهب واجد ان جزءا من السد العالى انهار • ولم يحدث شىء ، وفى المشروعات عندما نعمل دراسات ونستعين باستشاريين ، نعمل لجنة خبراء اخرى تراجع ما يقوم به هؤلاء الاستشاريون ••وعملنا الاجتماع الاول ودعينا فيه مصمم السد العالى

ومن الاشياء الظريفة التى حدثت انه كان يوجد تساؤل من الامريكان وهو : ما هى الاحتياطات التى يجب ان تحدث اذا انهار السد العالى ؟ فقال المصمم الروسى انا لا اقبل هذا ، فلقد اعدت حساب السد العالى مرة اخرى وغير مسموح بالقول بان السد العالى سينهار وقد وافقنا على ذلك لان معنى انهيار السد العالى ان تنهار مصر هى الاخرى • فغير مسموح ان تكون هناك قنبلة زمنية ، اذا كان هناك نقص فى التصميم نقوى السد العالى لكن لا نجعل الناس تترك الوادي •

● المصور : ما هى نتائج هذه المناقشة ؟

●● م • وليم : انتهت هذه الدراسة الى مراجعة تصميم السد العالى •

●● د • صلاح : سيعمل نموذج للسد العالى وسيضربه بزلازل نموذجية ، ويرى نتائج الضرب ، وهل سيقع النموذج اذا ضربه مائة مرة •• اين سيصرف الملايين الستة ؟

● المصور : كم استغرقت المناقشة بين الخبير السوفييتى والخبير الامريكى • وهل حدث التقاء واختلاف بينهما ؟•

●● م • وليم : لم يكن هناك خلاف ، لكنا نراجع النقاط التى وضعها الاستشاريون للدراسة • فنقاط الخلاف كما قلت كانت تتركز حول ما هى الاحتياطات التى تتخذ فى حالة انهيار السد العالى ؟

الخبير الروسى اختلف وقال السد لن ينهار، وانا عملت حسابى • فقال الامريكيون لا نحن نحسب بطرق اخرى • ونحن المصريين قلنا لا نسمح بان السد العالى ينهار فهل تقبل ان يعمل لى حساب عن انهيار السد العالى •• فاذا عمل حماية للسد العالى نحن معهم •

●● د• راضى : عندما حصل زلزال١٩٨١ انزعج الناس ، تصميم السد العالى معروف وموجود لدينا ، ويتحمل حتى ٨ ريختر بمعامل امان ١٫٥ ولا اعتقد ان يحدث فى مصر زلزال بهذه الخطورة • ومع ذلك اقترحنا ان تشكل لجنة دولية تمثل جميع الاتجاهات ومختلف المدارس العلمية فى مجال الزلازل وكان الهدف من هذه اللجنة ، وهى مستمرة وليست مؤقتة ، وتجتمع كل ثلاثة شهور لمراجعة الموقف مع الرجل الذى يعمل فى الاعمال التنفيذية بالنسبة للدراسات •

تساؤلات القانون حول السد

● المصور : د • بشير اذا كان لديك اسئلة فى هذا الموضوع فيجب ان تطرحها :

●● د• بشير : ارى أن هذه ليست ندوة عن النيل بل هى ندوة مع النيل وحوار معه •

قضية النيل تتلخص فيما يلى : ما الذى احدثناه فى هذا النيل ؟ والرد على هذا يستدعى سؤالا اخر •• ما الذى يحدثه النيل فى مصر ؟ عندما نقول ان النيل يحدث فينا ما لم يكن يحدثه قبل السد •• يحدث فينا الزلازل يحدث فينا النحر ، يحدث فينا اعدام الارض

المصرية ، ١٦٠ الف فدان سنويا تعدم بالتجريف نتيجة نقص الطمى بعد السد لم يكن يحدث هذا قبل السد . الزلازل التى قال عنها اساتذتنا انه لاتوجد هناك علاقة بين البحيرة والزلزال ، فهنا اذكرهم بمثل انجليزى يقول « اذا اردت ان تحدث زلزالا فانشىء بحيرة صناعية ؟ اى بحيرة صناعية لابد ان تحدث زلزالا باى درجه من الدرجات ، فاذا كان هنـاك فالق فى الارض كما هو موجود تحت بحيرة السد ، فان البحيرة عامل اساسى وحاسم فى الزلزال ، زلزال نوفمبر ١٩٨١ عندما حدث عقدنا ندوة فى جامعة المنصورة ودعونا اليها اساتذة الجيولوجيا والزلازل فى مصر والتربةوالسدود ،وكان هناك اجماع بانهم لم يتنبهوا الى الفالق الموجود اسفل البحيرة ، هذا الفالق ، عندما وصل التخزين الى ما وصل اليه حدث الزلزال بدرجة ٥ر٦ ، وهذا الزلزال تكرر واخرها فى شهر رمضان الماضى ، وخرج الناس بملابس النوم الى الشوارع من قوة الزلزال .

وعلميا ثبت وجود فوالق ارضية عرضها اساتذة الجيولوجيا ودهش منها اساتذة الزلازل فى مصر لانهم كانوا يبنون معلوماتهم على خريطة من عام ١٩١٢ اثبتوا ان الفوالق موجودة تحت البحيرة وتحت منخفض القطارة ، واظهروا ان هذه البحيرة وكذلك منخفض القطارة اذا امتلء ببحيرة اخرى فسوف تحدث زلازل اخرى بسبب هذه الفوالق ، والسؤال الذى اطرحه ما هو مصير مصر اذا ما تصاعدت قوة هذه الزلازل ، استاذنا د . صلاح يقول انه لو وصل الزلزال الى ١٤ ريختر واكثر من هذا فان السد لن ينهار . لست علميا ولكن كنت ادير ندوة علمية وسمعت منها وعرفت ان السد العالى معرض للانهيار بزلزال ستتضاعف قوتها من الزلزال الذى حدث من قبل بل انه نشر ان هناك تصدعات خطيرة فى الجبـال الجرانيتية حول منشات السد نتيجة للزلازل ، وتوجد تقارير تحت ايد د . مصطفى كمـال حلمى ، واريد ان يوجه اليه احد اعضـاء مجلس الشعب استجوابا لينشر هذه التقارير عن اثار السد خاصة زلزال نوفمبر ١٩٨١ وكذلك الاثار التى يمكن ان يحدثها لمصر مستقبلا .

انا اقول اننا عندما بنينا السد طالب احد المهندسين وقتها ان يدرس موضـوع الزلازل والسد ، لكن هذا الموضوع طمس تماما لسبب سياسى . الان نحن يوجهنا السد وتوجـه ظواهر ، والرجل العادى فى اسوان يقول .. قبل السد اننا لم نشعر بزلازل - قيل انه فى البحر الاحمر وسيناء . نعم كان يوجد فى البحر الاحمر زلازل خفيفة ، ولكن الفالق الارضى الموجود تحت البحيرة تنشط زلزاليا بعنف بعد ان وصلت اليه البحيرة فى نوفمبر ١٩٨١ . نحن امام ظاهرة وهى ان البحيرة هى المسئولة الاولى عن احداث الزلازل . نقول ايضا ان هذا الزلزال يعرض السد للانهيار ، واذا تعرض السد للانهيار ، حل الطوفان على مصر .

الـزلازل وراى العلماء المتخصصين

● المصور : نحن وانت يا دكتور بشير لا نملك الا ان نمتثل لكلمات المختصين ، كما يقول د. صلاح بان السد قد صمم لمواجهة اكبر زلزال فى العالم بمعدل امان ٥ر١ .. فانا وانت ملزمان بتصديقه .

●● د . بشير : هذا كلام ليس علميا .. انا اتحدى فى هذا .

● المصور : اسمح لى نحن لابد ان نتفق اساسا على ان ما يحكم هذا ليس التحليل ولكن ما يحكمه بالفعل القاعدة العلمية .. اذا كانت القواعد العلمية واضحة امامنا فانا وانت لا نملك الا ان نصدقها ونمتثل لها ،الامر يخرج عن حدود الكراهيه والمحبة ، الامر يتعلق بمقاييس علمية لدينا مقاييس علمية .. انا صدمت مثلما صدمت انت .. لاننى كنت اعتقد ان الطمى شىء هام . عندما ياتى المسئول بتحليل للطمى يقول ان ٣٠٪ مياه ورمل و ٤٠٪ طمى والباقى طين المكونات المخصبة فيه ضئيلة للغاية ويمكن تعويضها بالمخصبات الصناعية الجديدة . فانا ملزم ولا اناقشه لان كلامه ناتج من المعمـل والخبرة ، فهو يقول علم ولابد ان اصدقه .

بالنسبة لمقاييس الزلزال ارجو ان تخرج بنا من الموقف الانفعالى الى حدود السؤال المباشر الواضح . فالفريق الموجود امامنا كله خبراء علميون ، نحن لانتناقش فى الموضوع من زاويته السياسية بل من زوايته الفنية ، والناس لهم سمعة علمية وحريصون عليها لان هذا الكلام ينسب اليهم ، واستبعد واستقفل ان يكون احد قد جاء ليقول ارقاما معينـة او ليكيف ارقاما معينة لصالح وجهة نظر محددة . ان نحب السد العالى او نكرهه ، فهذا ليس هو الموضوع ، نحن نتناقش باسـئلة فنية لكى نتقصى الحقيقة .

●● د. راضى : نحن فى الوزارة مستعدون وبقلب مفتوح لاى متخصص علمى فى اى مجال ، ونرحب باية ندوة علمية ، وعقد اية ندوات فى اى مكان لمناقشة هذا الموضـوع على اسس وقواعد .

● المصور : د. بشير نحن نطلب ان نرفع اسئلة محددة الى السادة المسئولين تحمل كل شكوك ووجهات نظرك ، نريد ان نسمع من الدكتور بشير اسئلته .

●● د. صـلاح : اضيف تعليقا وهو ان الرئيس عبد الناصر قد طلب عند تصميم السد العالى ان يكون ضد القنابل النووية ، وطلبت وقتها رفع حماية السد العالى ضـد القنابل النووية ، ويكتفى بالحماية فقط ضد القنابل العادية ، وكان لهم وجهة نظر سليمة وهى انه



عندما نضرب قنبلة نووية فى اى بلد ، فان كل شىء يدمر ٠٠ والسد العالى محمى ضد الزلازل التى تاتى من تحت الارض وايضا محمى من الزلازل التى تاتى من فوق الارض ٠

●● د٠ بشير : هل نحن متفقون على ان الاراء تختلف حول البحيرة ؟

● المصور : اذا كنت سيادتكم متخصصا فى الزلازل والجيولوجيا ومعك مقياسك ، ففى هذه الحالة لن نتكلم ٠

●● د٠ بشير : انا لا اتحدث من فراغ فى هذا الموضوع بل سبق ان عقدنا مؤتمرا حول ذلك

● المصور : ارجو ان تسال الدكتور صلاح

●● د٠ بشير : سؤالنا عن الزلازل مقدمة للحديث عن مجرى نهر النيل ، وماذا نستطيع ان نفعل نحن فى مجرى نهر النيل لو امددنا من امام السد ـ لتجنب الزلازل ـ قناة ٠٠ هل سيؤثر ذلك على علاقاتنا الدولية ؟ - ولقد اثير فى الندوة ان السد مصمم لتحمل ٨ ريختر ٠٠ هل هذا صحيح ؟

وعند هذه الدرجة توجد خطورة على السد ، أليس تجريف الارض الان هو احد الاثار الخطيرة لوجود السد او احتباس المياه امام السد ثم ماهو العلاج ؟ انا كمصرى اطرح قضية قومية ، انا معتقد تماما ان الزلازل خطيرة على مصر والسد ، ولا استبعد ان يحدث مكروه لهذا السد من الزلازل ، لماذا لا نضع هذا الاحتمال ونجيب ونبحث عن مخرج من الان ٠ هذا المخرج قد يكون بالتخفيف من منسوب البحيرة وفى الوقت نفسه نخصب اراضى مصرية جديدة عن طريق سحب مياه من امام السد عن طريق توشكى او غيرها الى الواحات الى الوادى الجديد ثم الى منخفض القطارة لو فرضنا هذا ، اليست هذه الاسئلة يمكن ان نطرحها ونجد اجابات عليها ٠

نقل مياه النيل الى النقب

● المصور : ينبغى ان نرد اولا على الاسئلة التى اثارها د٠ بشير ٠

●● د٠ راضى : هناك نقطة اثارها د٠ بشير فى البداية ساوضحها واقولها للتاريخ ٠ عندما اثير موضوع نقل المياه الى صحراء النقب وقت زيارة الرئيس السادات الى اسرائيل ، سمعناها من الراديو ليلا ٠ وفى صباح اليوم التالى مباشرة ، تحركت جهات حكومية متعددة وكتبت مذكرات شاملة الى الرئيس السادات وعلى ضوئها اتخذت قرارات فى مجلس الشعب انه لن تنقل مياه الى اسرائيل ٠٠ اقول هذا للتاريخ حتى لا يظلم احد ٠

● المصور : هذا معروف وتوجد وثائق تدون ذلك ٠

●● د٠ بشير : لماذا رفضت وزارة الخارجية وقتها اصدار بيان ٠ فقد اعترضت الدول الافريقية على ذلك ، وذهب كوسيجين الى اديس ابابا وعمل بروتوكولا مع منجستو لزيادة استثمار المياه نكاية فى مصر ٠

●● د٠ راضى : فى المؤتمر الدولى للانهار فى السنغال عام ١٩٨١ ، واثار فيه المندوب السورى ان اسرائيل ستسحب مياه النيل الى صحراء النقب ٠ وكان يوجد وزير مصرى يمثلنا ، ورد بانه لا يوجد اى مشروعات او افكار ، ولا يستطيع احد ان ينقل مياه النيل خارج حدود مصر ٠

● المصور : نحن نعتقد ان هذا الموضوع باكمله اغلق عند فتحه ، طلب السادات من بيجين حل مشكلة القدس مقابل مده بمياه النيل لكن بيجين عزف عن هذا واغلق الموضوع لحظتها ٠٠ وكانت ارهاصة من ارهاصات الرئيس ولم تكن مشروعا محددا ، ولم تكن هناك فكرة محددة ولم يستشر فيه اى من المستشارين ، ولم يكن هناك مشروع هندسى لنقل مياه النيل على وجه الاطلاق ٠

●● د٠ راضى : انا اثرت هذا الموضوع لسبب واحد وهو ان الجهات الحكومية ليست بعيدة عن النبض المصرى فى كل ذرة تتعلق بمياه النيل ٠

● المصور : نريد الاجابة على اسئلة الزلازل التى طرحها الدكتور بشير ٠

●● د٠ راضى : بالنسبة لموضوع الزلازل فتصميم السد العالى سد ركامى ٠ وهذا اكثر انواع السدود امانا بالنسبة لمقاومة الزلازل ومع ذلك ارقام التصميم التى صمم عليها السد العالى وهى ٨ ريختر بمعامل امان ٥ر١ ، وهذه مؤكدة ١٠٠٪

●● د٠ بشير : هذا يناقض كلام الدكتور صلاح ٠

●● د٠ راضى : لايوجد تناقض فما قاله الدكتور صلاح هو ان معامل الامان اكبر من هذا ٠

●● د٠ بشير : سيادتك قلت ان التصميم على ٨ ريختر وهنا فالسياسى الذى يتولى مصير امة لابد ان يضع فى حسبانه ان الـ ٨ محتملة لاننا وصلنا الى ٥ر٦ ريختر من قبل ٠

●● د٠ صلاح : انت تقول ٨ على المقياس الروسى ، والمقياس الروسى يختلف عن نظيره الامريكى ٠

●● د٠ راضى : ٨ مضروب فى ٥ر١ يعنى ان السد يتحمل ١٢ ريختر ٠

●● د٠ بشير : اريد ان اسال هل سينهار السد اذا وصلنا الى هذه الدرجة ٠

●● د٠ راضى : لن يحدث هذا اطلاقا ٠

● المصور : لقد اثار د٠ بشير موضوع الفالق ونرغب فى الاجابة وقبل الاجابة عليه نسال : هل كان احد يعلم بهذا الفالق ٠

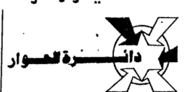
●● م٠ وليم : لقد مشيت فى هذا الفالق للبحث فيه عندما اثير تسرب المياه من البحيرة من خلال هذا الفالق ، وعرض الفالق ٥ر١ كيلومتر ، وهو فالق ممتلىء بمادة لاحمة ٠ المهم



المصدر : المصور

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



انها اقوى من التربة الطبيعية . وبالنسبة للتشققات فقد حدثت اثناء التنفيذ نتيجة للتفجيرات التى حدثت اثناء الحفر . وكنا نفكر فى كيفية العلاج . ولم نعمل لها اى شىء وقلنا سنعالجها فى المستقبل والان نعالج بعمل قناة خلفية للسد .

● ● د. بشير : انا اتكلم عن الفالق كسبب فى الزلزال نتيجة لثقل البحيرة عليه .

● ● م. وليم وقتها لم يعرف الجيولوجيون هذا الفالق .

● ● د. بشير : كان الفالق معروفا واثاره احد الاساتذة وقتها ولكن قيل له يجب الا تفتح هذا الموضوع .

● ● د. راضى : اما عن الابحاث التى عملت وقتها واضيف انه تم عمل الاخرام الراسية بهدف التعرف على الحالة الباطنية للبرين بموقع السد ، كما تم ايضا عمل الاخرم المائلة لتحديد عرض الفوالق . ومن هنا كانت معروفة وشملتها الدراسة خلال فترة الابحاث التمهيدية التى تمت قبل ١٩٥٩ .

● المصور : نحن نتميز بعلاقات حسنة مع دول وادى النيل .. موقفنا الحقيقى بالفعل اننا نرى رابطة مصر مع دول حوض النيل هى رابطة حسن الجوار والمنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة . ماذا يحكم هذه العلاقات، وهل شهدت توترات فى فترة سابقة ، وكيف يمكن ان نصل بالفعل الى انسب صيغة للعلاقات مثل تهيىء لاحسن استخدام ممكن للنيل .

● ● د. محمدين : واتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل تعتبر من اهم انجازات ثورة يوليو ١٩٥٢ لانها رتبت وضمنت حقوق مصر لسنوات ولاجيال قادمة ، والحقيقة ان السد العالى كان سببا فى هذه الاتفاقية ، حيث كان لابد لمصر من اجراء اتفاق مع السودان على اساس ان منحنى نمو السد العالى يدخل فى حدود السودان مما يوجب بعض التعويضات وكذلك الاتفاق على كمية المياه ، وقد ضمنت لمصر موردها من المياه ٤٨ مليار متر مكعب ثم ٤ مليارات اخرى وجعلت المليارات العشرة حجم فاقد مياه السد العالى على اعتبار انه سوف يفقد هذه الكمية مستقبلا ثم وزعت الاتفاقية آل ٢٢ مليار متر مكعب ما بين ١٤٫٥ مليار و ٧٫٥ مليار متر مكعب .

والبند الثانى فى هذه الاتفاقية هو البند الاهم وهو البند الخاص بالمياه التى تضيع فى مناطق المستنقعات والتى يجب ان يتم تجهيز مشروعات مستقبلية للاستفادة منها وقد نصت الاتفاقية على ان تكون هذه المشروعات مناصفة بين مصر والسودان من حيث التكاليف ومن حيث الايراد المالى .

وهذا هو ما حدث بالنسبة لقناة جونجلى وان كان قد توقف العمل فيها حيث تبدو الدول الاستعمارية وراء العراقيل التى تواجه مثل هذه المشاريع وكما حدث لمشروع السد العالى يحدث الان لمشروع قناة جونجلى .

● المصور : ما هو حجم الجزء المنفذ من مشروع قناة جونجلى ؟

● ● د. محمدين : تم تنفيذ حوالى ثلثى المشروع ويقدر بـ ٢٦٥ كيلومترا من الحجم الكلى وهو ٣٦٠ كيلومترا .

وعلى الرغم من تركيز الاعلام على ان المشروع فائدته المائية كبيرة بالنسبة لمصر ، لكن فائدته اكبر بالنسبة للسودان وللجنوب بالتحديد وسيؤدى الى انتقالة اجتماعية للجنوب من البدائية الى الحضارية وسوف يسهل عملية التنمية حيث اتاحة الطرق وايجاد الملاحة وكلها عوامل مؤثرة فى التنمية ويبدو ان هذا هو السبب وراء المحاولات الاستعمارية لعرقلة المشروع .

وقد نصت اتفاقية ١٩٥٩ ايضا على ان مصر والسودان كدول المصب تذهب للتفاوض مع الدول الافريقية برأى موحد وهذا يقوى من موقفنا .

اثيوبيا والموقف من مياه النيل

● المصور : بالنسبة لاثيوبيا فمن المعروف انها دائما تتسبب فى مشاكل عند اية اتفاقية بشأن المياه . فما هى الخلفية وراء ذلك ؟

● ● د. محمدين : ان اثيوبيا تتصرف بهذه الطريقة على اساس ان ٨٤٪ من ايراد النهر ياتى من عندها ، ولكن هذه النسبة لا تحدث الا لفترة قصيرة حوالى ٣ شهور فى السنة اما نسبة المياه التى تاتى من البحيرات الاستوائية ١٦٪ على مدار السنة . وبالفعل اثيوبيا تثير باستمرار مشاكل بالنسبة لمصر والسودان وهذه مسالة قديمة .

● المصور : وما هو موقف مصر امام هذه التصرفات الاثيوبية ؟

● ● د. محمدين : لقد قدمت مصر مذكرة قوية حول الموقف الاثيوبى ، والمسالة يحكمها القانون الدولى وليست مسالة حقوق مكتسبة ولابد عند توزيع الموارد المائية الاخذ فى الاعتبار مسالة توازن المصادر الطبيعية بمعنى انه اذا كانت احدى بلدان الحوض لديها تربة خصبة وامطار وفيرة وهناك بلاد اخرى ليست عندها امطار او مصادر مياه اخرى تعطى المياه للبلد الاخير حتى يحدث التوازن المطلوب .

● المصور : هل تحل الاتصالات الدبلوماسية مثل هذه المشاكل ؟

●● د. محمدين : أوغندا عندما ارادت زيادة حصتها من مياه الشرب من بحيرة فيكتوريا تقدمت بطلب استئذان لكل من مصر والسودان ولان العلاقات جيدة لم تحدث اية مشاكل .

● المصور : د. محمدين كرجل مسئول عن علاقات مصر بدول حوض النيل من ناحية الموارد المائية ما هى انسب طريقة للتعامل مع اثيوبيا خاصة وان بيننا مصلحة مشتركة وعلاقة جوار وبالتالى فنحن نرى اهمية ان يكون هناك حوار مصرى اثيوبى .

●● د. محمدين : افضل وسيلة هى الاتصال الشخصى والديبلوماسى وهناك اقتراح آخر بان يكون هناك حوار تحت مظلة الامم المتحدة مثلما حدث فى مشروع البحيرات الاستوائية حيث وضعت كل مقاييسه تحت اشراف الامم المتحدة وتجتمع الدول المعنية كل ٣ أو ٤ شهور ولكن حتى الان اثيوبيا تشترك فيه كعضو مراقب واملنا ان تنضم قريبا .

● المصور : الاتجاه الى التنمية مستقبلا فى دول حوض وادى النيل هل سيؤثر على نصيبنا من المياه ؟

●● د. محمدين : هناك بالفعل مشروعات للتنمية فى هذه البلدان وتوجد منظمة الكاجيرا وتضم تنزانيا وبوروندى واوغندا وهى تقوم على خدمة مشروعات التنمية وبالطبع سوف تؤثر هذه المشروعات على الايراد المائى لمصر ولكن التأثير الضار يأتى فقط اذا حدثت هذه المشروعات دون استئذان واتفاق بين جميع الدول ، ويمكن لمصر عن طريق تقليل الفواقد من المياه تعويض ما يمكن ان ينتقص بسبب مشروعات التنمية .

● المصور : اليس موقع مصر الجغرافى - اسفل دول المصب - مدعاة للتخويف على نصيبها من المياه ؟

●● د. محمدين : من اجل هذا نحن نعطى لاتفاقية ١٩٥٩ ثقلها وحجمها لانها اعطت مصر الامان المائى ، حيث انها كفلت لمصر الاتفاق مع السودان حول الحصة المائية .

حد الامان المائى لمصر

● المصور : هل اى تنظيم جديد يتعلق بموضوع اعادة توزيع مياه النهر يمكنه ان يخل بالسقف الامانى المائى لمصر وهو ٥٥٫٥ مليار متر مكعب من المياه ؟

●● د. محمدين : حد الامان بالنسبة لمصر هو ٥٥٫٥ مليار متر مكعب بالاضافة الى موارد مشروع جونجلى ومشروعات بحر الغزال وان حسن الاستثمار لفاقد المياه من الدول المشتركة فى الحوض لن يمثل اى مضار بالنسبة لدول المصب .

● د. بشير : كنت اتمنى ان يحضر معنا الدكتور جمال حمدان الذى عرض فى كتابه « شخصية مصر » مخرجا لقضية الزلازل التى تحدثت عنها ومازلت عند اصرارى بان مصر كاملة تحتاج منا الى الاهتمام بموضوع الزلازل وانا مؤمن بان هذا الموضوع على درجة كبيرة من الخطورة

●● د. بشير : وهل ارتفاع المياه الجوفية الى حد انها غطت الآثار فى كوم الشقافة فى الاسكندرية اليس هذا من آثار السد العالى ؟

●● د. راضى : ان هذه المياه ليست مياها جوفية وهناك فرق بين المياه الجوفية والمياه تحت السطحية ،

النيل من القداسة الى التلوث

● المصور : أن هذه النقطة تثير موضوع تلوث مياه النيل وهو موضوع هام فهذا النيل المقدس من قدماء المصريين ، أصبح مهدور الكرامة فى القرن العشرين ، فهل يتصور ان جميع الصرف الصحى فى المدن الكبرى يلقى فى النيل دون معالجة وأكثر من الف مصنع يلقى بمخلفاته فى النيل ، والمراكب تلقى بالعوادم فى النيل .

●● م . وجيه : اذا تركنا النيل بهذه الحالة فسوف تسوء حالته ويصبح غير مقبول لاستخلاص مياه الشرب منه ، السادة المحافظون كل منهم يقيم مشروع مجارى ليصرف فى النيل ، وقد اصدرنا قانون ٤٩ لسنة ١٩٨٢ ووزارة الرى انشات لجنة عليا برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للبيئة وقسمت البيئة للمحافظة على المياه والهواء والارض واسرعت وزارة الرى واصدرت قانون ٤٨ ومجلس الشعب حمل الوزارة مسئولية تطبيق هذا القانون ، وبالفعل تم حصر جميع المخالفات ، وانذرنا جميع المصانع المخالفة ولكن الاستثمارات المطلوبة كانت فوق طاقة الشركات فطلبنا منهم عمل برنامج لتدعيم المصانع بالمعدات اللازمة للمعالجة وبالفعل جهزت البرامج ولكن الاستثمارات غير كافية ولكن المصانع الجديدة نحن متحكمون فيها فلا يمكن ان تصرف فى النيل .

● المصور : ان احساسنا بالنيل هو الدافع وراء ان تكون هذه الندوة اول سلسلة حوارات حول نهر النيل ونحن نتصور اننا حصلنا اليوم على حوار صريح ومخلص وكل ضيوف ندوتنا كانوا يستهدفون الصالح العام وان تعود للنيل قداسته كما كانت فى الماضى ونحن نشكر كل ضيوفنا على هذا الوقت الطويل ولكنه حوار مثمر فعلى الاقل سننبه الوجدان المصرى الى خطورة ما يحدث فى النيل وايضا اعتقد ان قضية السد العالى حسمت على هذه المائدة بكلام الفنيين ولم يكن للسياسة دخل فى حوارنا بل كنا نتحدث بالحقائق العلمية وبالارقام والبيانات وتجارب معامل .

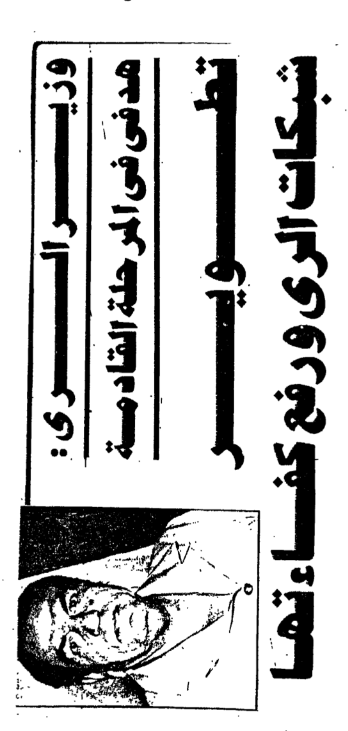
نشكركم مرة اخرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٨٤



وزير الري: هدفى فى المرحلة القادمة تطوير شبكات الري ورفع كفاءتها



●● لان قضايا الميـــاه والرى متشعبة كتشعب الترع والمصارف كان الحوار مع المهندس عصـــام راضى وزير الرى الرجل المسئول عن توفير كل نقطة ماء لكل شبر من مساحة الـ ٦ مـــلايين فدان قضايا كثيرة وضعتها امـــامه ..

● قلت له : فلتكن البـــداية هى مواردنا المائية حاليا ما هو الموقف الحالى لشرايين ميـاه الرى فى مصر ؟

●● يجيب الوزير : مما لا شـك فيه ان الماء العذب يتصـــدر موارد العالم الطبيعيـة باعتباره أساس الحياة اولا ، بالاضـــافة الى محدوديته وعدم امكانية تجديده نظرا لثبـات دورته . وبالنسبة لمصر فالمورد الرئيسي الوحيد لمياه الرى والشرب هو النيل . وهو يمثل ٩٧٪ من اجمالى الموارد المائية لمصر . أما البـــاقى فيتمثل فى مياه المطر المحدودة جدا التى تسقط على الساحل الشمالى وشمال الدلتا ، ثم المياه الجوفية فى الصحراء الغـربية وســـيناء ، والمعروف ان مياه النيل تاتى الى مصر عبر ٨ دول من اقصى الطـرف الجنـــوبى الشرقى فى افريقيا وحتى حدودنا الجنوبية مع السودان . وتنظمها اتفاقية عام ١٩٥٩ التى حددت حصـة مصر بمقدار ٥ر٥٥ مليار متر مكعب ، بخـلاف ما يمكن الحصـــــول عليه من مشروعات أعالى النيل مستقبلا والتى تنظمها هـــذه الاتفاقيـة ايضا .

● ما هو حجم هذه الموارد ؟

●● على ضوء الدراســـات التى أجرتهـا وزارة الرى حددت السياسة المائيـــة مـواردنا المتاحة وحتى عام ٢٠٠٠ بنحو ٤ر٧٢ مليـــار متر مكعب سنويا بالنسبة للموارد المتاحة تبلغ جملتها ٧ر٦٠ مليار متر مكعب منهـــا ٥ر٥٥ مليار متر مكعب وهى حصتنا الحالية من النيل ثم ٩ر٢ مليار متر مكعب من الخزان الجـوفى بالدلتا والوادى بالاضافة الى ٣ر٢ مليار متر مكعب من مياه الصرف .

اما بالنسبة للموارد المائية فى المستقبل حتى عام ٢٠٠٠ فتبلغ ٧ر١١ مليار متر مكعب منها ملياران من الخـــزان الجوفى بالدلتا والوادى و ٧ر٧ مليار متر مكعب مياه صرف و ٢٠٠ الف متر مكعب من قناة جونجلى .

● انت مسئول عن مياه الرى .. ما قولك حول ما اثير عن السد العالى مؤخرا ؟

●● الحديث عن السد العالى موضـــوع طويل ، ووزارة الرى تقوم حاليا بعمل دراسة شاملة حول ما اثير حوله . والذى لا يعرفه احد حتى الان انه لولا الســد العالى لتعرضت مصر لقحط شديد خلال السنوات الخمس الماضية اى فى الفترة من عام ٧٩ حتى الان .

● نريد توضيحا اكثر ؟

●● المعروف أن الايراد المتوسـط يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب منها ٥ر٥٥ مليـــار لمصر و ٥ر١٨ مليار للسودان و ١٠ مليارات فواقد، وبالتالى اذا قل ايراد النيل عن هـــذه الكمية يصبح من الصعب الوفاء بنصيب مصر من مياه النيل . ولا يعلم احد الا الله ما كانت تتعرض له البلاد خلال هذه الفترة .

ويخرج المهندس عصـــام راضى ـ من ملف موضوع أمامه ـ مجمـوعة من الارقام توضـــح كميات المياه الواردة خلال فترةالسنوات الخمس الماضية وهى : فى عام ١٩٨٠/٧٩ « ٦٩ مليار متر مكعب » وفى ١٩٨١/٨٠ » ٧٩ مليارا »وفى ١٩٨٢/٨١ « ٨٢ مليارا » وفى ١٩٨٣/٨٢«٦٦ مليارا » وفى ١٩٨٤/٨٣ « ٧٤ مليارا » ..

ثم يواصل الوزير كلامه قائلا :

●● معنى ذلك أن اجمالى العجز فى مياه النيل الواردة الى مصر خلال هذه الفترة وصل الى ٥٢ مليار متر مكعب ولولا وجود الســـد العالى الذى سد هـــذا العجز لتعرضـــت مصر لمشكلة خطيرة . وقد ياتى ايراد النيل اقل من هذه الكميات بكثير ففى عام ١٩١٣ كان ايراد النيل ٤٣ مليار متر مكعب منها ١٨ مليارا حصة السودان وتبقى ٢٥ مليارا فقط وهى لا تكفى لزراعة ٥ر٢ مليون فدان . فماذا يحدث لمصر اذا اتى عـــام مثل عام ١٩١٣ بدون الســـد العالى ؟! ان نقطة الماء من النيل تعد اغلى من نقطة البترول .

● ولكنهم يقولون أن الســـد لم يعط الا ٥ر٧ مليار متر مكعب فقط سنويا ؟

●● هذا كلام فيه مغالطة وافتراء كبير على الحقائق . فالحقيقة ان تقدير الاســـتخدام للمياه فى مصر قبل بناء السد العالى على أساس ٤٨ مليار متر مكعب لا يعنى على الاطلاق انه كان هناك ضمان لهذا الايراد سنويا . ولكن الضمان الحقيقى كان يخزن بخزان اســـوان القديم وخزان جبل الاولياء وقدره ٧ مليارات متر مكعب بخلاف الايراد السنوى للهضـــبة

٦٠٣٩٦

حوار اجراه :

ربيع ابو الخير

الاستوائية وقدره ١٤ مليارا ثم ما ياتى من الهضبة الاثيوبية ويقدر بحوالى ٦ مليارات اما مياه الفيضان التى ترد من اغسطس وحتى نهايه اكتوبر فكانت كلها تنساب الى البحر ما عدا نحو ٧ مليارات متر مكعب وبالتالى فان كمية المياه المؤكد الحصول عليها من النيل قبل السد العالى تبلغ ٣٤ مليار متر مكعب .

ويختلف الامر بعد ذلك حسب ظروف الفيضان . ففى أحسن الاحوال لن تزيد كمية المياه المؤكد الحصول عليها عل ٥ر٤٨ مليار متر مكعب . ولذلك فاننى اقول بكل الوضوح أن السد العالى قد امن حصولنا عل ٥ر٥٥ مليار متر مكعب لزراعة الـ ٦ ملايين فدان . هناك ايضا نقطة اخرى وهى أن المخزون فى السد العالى كان ١٢٥ مليار متر مكعب فى عام ١٩٧٥ وصل هذا العام الى ٧٥ مليارا أى انه تم سحب نحو ٥٠ مليار متر مكعب من البحيرة للوفاء باحتياجات الزراعة وتامين مياه الشرب والصناعة وتوليد الكهرباء .. فمن أين كنا سنحصل عل هذه الكميات من المياه لولا السد العالى ؟!

● هل يمكن اعتبار الخزان الجوفى بالدلتا والوجه القبلى موردا دائما لمياه الرى ؟

●● المعروف أن خزان المياه الجوفية فى الدلتا والوادى يحوى كميات كبيرة من المياه ، غير انه لا يمكن استخدام هذه المياه بالصورة الاقتصادية الا فى حدود ما يسمى بالسحب الآمن او معامل الأمان للخزان الجوفى حتى تضمن استمرار عطاء هذه الخزانات دون حدوث هبوط كبير فى مناسيبها او نضوبها تدريجيا بالإضافة الى تداخل مياه البحر المالحة الى الخزان الجوفى وزحفها الى داخل الدلتا .لذلك اجريت دراسات مكثفة استمرت عدة سنوات وانتهت الى تحديد السحب الآمن من الخزان الجوفى فى الدلتا وقدر بنحو مليارى متر مكعب وحوالى ٩ر٢ مليار متر مكعب سنويا من الخزان الجوفى بالوجه القبلى .

● وماذا عن الخزانات الجوفية الاخرى ؟

●● المياه الجوفية بالصحارى المصرية وسيناء لا تزال موضع دراسة ، وبمجرد الانتهاء من هذه الدراسات سيتم تحديد السحب الآمن من هذه الخزانات وسوف تبدا تنفيذ المشروعات اللازمة للاستخدام الامثل لهذه المياه وفق الاولويات التى ستحددها طبيعة الاراضى

● مياه الصرف لماذا لا يستفاد منها فى رى الاراضى مرة اخرى ؟

●● تتعامل وزارة الرى مع مياه الصرف فى اطار ثلاث حقائق اولا : أن كل مياه صرف الوجه القبلى ما عدا محافظة الفيوم تعود الى النيل وتضيف الى رصيدنا نحو ٤ مليارات متر مكعب سنويا

ثانيا : مياه صرف الفيوم تذهب كلها الى بركة قارون ووادى الريان وقد بدأنا تنفيذ مشروعين لتحسين حالة الصرف فى اراضى الفيوم

ثالثا : مياه الصرف بالوجه البحرى تذهب الى البحر عن طريق محطات الطلمبات بشمال الدلتا او عن طريق فرعى دمياط ورشيد ويبلغ حجمها نحو ١٦ مليار متر مكعب سنويا .

البعض الاخر . وقد انتهت الدراسات الى انه يمكن استخدام ١٠ مليارات متر مكعب .

● هل مواردنا المائية كافية لخطط التنمية حتى عام ٢٠٠٠ أم لا ؟

●● لكى نحدد موقفنا بوضوح .. الاستخدام الحالى للمياه يبلغ ٥ر٥٩ مليار متر مكعب سنويا منها ٧ر٤٩ مليار للزراعه الحالية ٣ر٣ مليار للشرب والاستخدامات المنزلية ، ٥ر٢ مليار للاستخدامات الصناعية ونحو ٤ مليارات لمواجهة الاحتياجات غير الاستهلاكية كالملاحة والموازنات وتوليد الكهرباء خلال فترة السدة الشتوية اما عن استخداماتنا للمياه حتى عام ٢٠٠٠ فاننا سوف نحتاج الى حوالى ٥ر٣ مليار متر مكعب للشرب ، ٥ر١ مليار للصناعة علاوة عل المستخدم حاليا ,

وسيكون متاحا بعد ذلك لاغراض التوسع الافقى نحو ٩ر٧ مليار تكفى للتوسع فى نحو ٥ر١ مليون فدان جديدة ، بالاضافة الى ٥٠ الف فدان بالصحراء الغربية و ٢٠٠ الف فدان عل مياه الصرف الصحى بعد معالجتها وبذلك يمكن التوسع حتى عام ٢٠٠٠ فى مساحة ٢ر٢ مليون فدان بخلاف ما سيتم التوسع فيه عل المياه المتاحة لمشروعات تطوير الرى وترشيد استخدام المياه اما عن مشروعات اعالى النيل فانه بخلاف المرحلة الاولى لقناة جونجل الجارى تنفيذها ، فان هناك تصورا مدروسا عن هذه المشروعات يؤكد انه يمكن الحصول عل نحو ٧ مليارات متر مكعب من مشروعات المرحلة الثانية لقناة جونجل ومشروعات مشار وبحر الغزال . وكما هو معروف فان تنفيذ هذه المشروعات لابد ان يتم فى اطار اتفاق وتفاهم مع الدول النيلية وهناك مشروع دراسات الميزان المائى للبحيرات الاستوائية الذى يتم فى اطار تعاون كامل مع هذه الدول

● هل نحن نستغل مواردنا المائية الاستغلال الامثل ؟

●● قبل أن أجيب عن السؤال لابد في البداية من تحديد انواع الفاقد من المياه هناك فواقد طبيعية بسبب التبخر والتسرب وهناك فواقد غير طبيعية كفواقد سوء الاستخدام للمياه ، والفواقد التي تسببها الحشائش المائية وتقدر هذه الفواقد بنحو ١٠٪ من المياه المستخدمة حاليا اى ان هناك ٦ مليارات متر مكعب تفقدها مصر سنويا .

● هذا يقودنا الى موضوع تطوير الرى وترشيد استخدام المياه

●● مما لا شك فيه ان تطوير الرى وترشيد استخدام المياه يحقق وفرا كبيرا فى المياه لا يقل عن ١٠٪ من اجمالى كميات المياه المستخدمة حاليا فى الزراعة .

● اريد معرفة تصورك فى هذه النقطة ؟

●● سيكون هدف وزارة الرى فى المرحلة الاولى التركيز على شبكات الرى العامة وتطويرها ورفع كفاءتها وضمان عدالة التوزيع ووصول المياه الى نهايات الترع وبدء حملة مكثفة على مستوى الجمهورية للقضاء على مشكلة الحشائش المائية . وياتى الدور بعد ذلك على الاجهزة المستخدمة للمياه للترشيد والتطوير على مستوى الحقل .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٨٧

تحقيقات

حتى لا تضيع قطرة واحدة من مياه النيل

نظام للاتصالات عن طريق الشهب المحترقة في سماء مصر وشبكة من أجهزة الكمبيوتر و٢٢٤ محطة رصد للتحكم في مياه النهر

تصوير : عبدالعزيز النمر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٨٧

نظام الرى المصرى العريق الذى تمتد جذوره الى ٧٠٠٠ عام ، يدخل الآن الى مشارف القرن الـ ٢١ بمشروعات تعمل بالكومبيوتر وتتعامل مع بلايين الشهب المحترقة التى تدخل يوميا الى الغلاف الجوى للكرة الارضية لتتدفق المعلومات فى كل ثانية مع تدفق ٥٥,٥ مليار متر مكعب تعبر خلال السد العالى كل ٣٦٥ يوما . لتنظم حركة واستعمال كل نقطة من مياه النيل تتحكم فيها ٢٧٤ محطة رصد مقامة على شاطئه من اسوان حتى البحر المتوسط دون السماح باهدار نقطة مياه واحدة بما يوفر الرصيد المتجدد من شرايين الحياة لاقتحام الرمال واقامة المزيد من الحقول والمدن الجديدة التى تتسع لـ ٧٠ مليونا من المصريين يستقبلون عام ٢٠٠٠ بمشيئة الله)

بهوائيات اجهزة الرصد التليمترى واجهزة الكومبيوتر والتقاط الاشارات عن طريق الشهب يتم تنظيم مياه الرى

عن هذا التطور المذهل الذى يأخذ مجراه مع نيل مصر .. وبالتحديد عما يسمى بمشروع « التليمترى » وهو احد المكونات الاساسية لهذا البرنامج يقول المهندس عصام راضى وزير الرى :

ان الهدف الاساسى من اى تطوير لنظم الرى هو ولاشك الاستفادة القصوى من المياه المتاحة على الوجه الامثل واستخدام كل قطرة من مياه النيل للغرض المخصص لها وقد بدأت وزارة الرى بتنفيذ برنامج طموح للوصول الى هذا الغرض مبنى على اسس علمية حديثة .

وقد صمم مشروع « التليمترى » هذا على اساس ارسال البيانات الخاصة بـ ٢٥٥ محطة رصد مقامة على نهر النيل والترع الرئيسية ومحطات الرى والصرف من موقع السد العالى وحتى البحر الابيض مرة كل ساعتين وذلك للمحطة الرئيسية المقامة بالقناطر الخيرية ومحطة رئيسية اخرى مقامة باسوان وكذلك ١٩ محطة فرعية بادارات الرى المختلفة والغرض الاساسى من المشروع هو اعطاء كل البيانات اللازمة مثل منسوب وتصرف الترع والرياحات ومنسوب وتصرف نهر النيل ذاته للمسئول عن تنظيم وتوزيع المياه بالوزارة فى الوقت المناسب حتى يمكن اتخاذ القرار الصحيح .

تحقيق :
خميس البكرى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٨٧

ويتم حاليا ارسال التعليمات الخاصة بالتشغيل عن طريق المسئولين بالوزارة تليفونيا ونظرا لوجود بعض الثغرات فى هذا النظام فقد كان لزاما على الوزارة التفكير فى طريقة جديدة اعتمادا على الاساليب العلمية المتطورة والتى يمكن بها التحكم الكامل فى المناسيب والتصرفات لشبكة الرى فى مصر .

ويستطرد د . صلاح شلش وكيل اول وزارة الرى ورئيس قطاع التخطيط فيقول :

ان الاقوال كثيرا ماتتضارب حول ترشيد مياه الرى فى مصر والاستفادة من مياه المصارف والمياه الجوفية لزيادة الرقعة الزراعية فى مصر فيقر بعض الخبراء بامكان توفير ١٠ مليارات متر مكعب او ٢٠ مليارا بل وقال البعض باستطاعة مصر توفير ٢٧ مليارا برغم ان كل المياه المتاحة لمصر هى ٥٥,٥ مليار متر مكعب يذهب معظمها للرى .. والباقى للشرب وللصناعة ويأتى مشروع « التليمترى » الذى يعتبر احدث مشروع عالمى للرى يطبق بعد انجازه فى الولايات المتحدة الامريكية ليجيب عن السؤال الحائر اجابة لاتحتمل الا اليقين الكامل : كم من المياه يمكن توفيرها للتوسع الافقى من رصيد مصر الاتى من السد العالى ؟

.. ان البيانات التى يتيحها هذا المشروع تشمل مناسيب المياه وكمياتها ونوعيتها ومعدل البخر والمطر فى بعض المواقع وتغذى هذه البيانات النموذج الرياضى على الحاسب الالى فى المحطتين الرئيسيتين بالقناطر واسوان وذلك لتحديد كميات المياه اللازمة فى المواقع المختلفة واعطاء التعليمات باجراء الموازنات اللازمة على قناطر التوزيع طبقا لحسابات النموذج الرياضى المعد لذلك وبهذه الطريقة يمكن استخدام المياه المتاحة على الوجه الامثل وتقليل المفقودات التى يمكن الاستفادة منها فى زيادة الرقعة الزراعية وقد استخدمت احدث الطرق العلمية للاتصالات فى هذا المشروع وهى نظرية الشهب المحترقة والتى تستعمل لاول مرة فى مصر بل فى الشرق الاوسط .

نظرية الشهب المحترقة !

ويوضح المهندس مارسيلو بوليتى ممثل شركة « ريت كوربوريشن » الامريكية فى مصر وهى الشركة الوحيدة فى العالم التى تتعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة فى مجالات الرى والتى طبقها بنجاح فى ولايات امريكا الغربية ان نظام تجميع معلومات عن رى نهر النيل هو نظام تليمترى اوتوماتيكى صمم خصيصا لوزارة الرى المصرية لمساعدة مديرى الرى فى اتخاذ قرارات دقيقة فى الوقت المناسب بخصوص الاستخدام الامثل للمياه على نطاق نظام الرى القائم بما يترتب عليه استغلال المياه بكفاءة والتقليل من المفقود منها .

والمرحلة الاولى من هذا المشروع الممول من هيئة المعونة الامريكية والمنتظر الانتهاء منها فى يوليو القادم ستقوم بقياس منسوب المياه فى ٢٥٥ موقعا مختلفا وعلى سبيل المثال فى القناطر والحجوزات والبحيرات ومحطات طلمبات الرى والمواقع المختلفة على نهر النيل ومصادر المياه الجوفية وسوف تنقل القياسات التى ستؤخذ كل ساعتين ستنقل اوتوماتيكيا عن طريق نظام الاتصالات المعروف بالشهب المحترقة الى المحطات الرئيسية فى قناطر الدلتا حيث التحكم فى ٧٠ ٪ من مياه الرى واسوان حيث التحكم فى المياه الاتية من السد العالى والمعلومات التى ترد ستنقل فورا الى الحاسب الالى الذى يحللها ويكون نتاج ذلك معلومات وقرارات تنقل الى مديريات الرى الـ ١٩ لاستخدامها وتنفيذها .

اما عن نظام الشهب المحترقة فيقول عنه المهندس مارسيلو بوليتى : انه نظام اتصالات يقوم على تكنولوجيا موجات التردد العالى التى تبث المعلومات عن طريق انعكاس الموجات من الذيول المتانية للميتورات تلك التى تتسبب عن دخول الميتورات الدقيقة الى غلافنا الجوى (بلايين من هذه الميتورات تدخل الغلاف الجوى يوميا) تاركة وراءها ذيولا متانية كافية للاستخدام فى نقل المعلومات وهذه التكنولوجيا تعد هى الانسب لمشروع تجميع المعلومات لدى نهر النيل نظرا لطول المسافة بين المواقع ولانها ـ وهذا هو الاهم ـ تجنب مصر الاعتماد على هيئات وحكومات اجنبية فى حالة استخدام نظم اخرى مثل الاقمار الصناعية علما بان كل القنوات والترع الرئيسية الجديدة مثل ترعة الصالحية ستدمج فى المشروع فور افتتاحها وتشغيلها .

كيف يعمل المشروع ؟

وفى مكونات المشروع تفصيلا يوضح المهندس سليمان ابو زيد مدير عام مشروع التليمترى بوزارة الرى انه يتكون من محطات الرصد ومحطة الاستقبال الفرعية ومحطة الاستقبال الرئيسية .

واما عن محطات الرصد فيتكون المشروع ـ كما ذكرنا ـ من ٢٥٥ محطة رصد مزودة بجهاز اتصالات بقدرة ١٠٠ وات وجهاز لرصد المناسيب ومجسات لقياس درجة الملوحة ومقدار قدرة الهيدروجين ومعدل البخر ومقدار المطر ودرجات الحرارة والرطوبة النسبية فى بحيرة السد العالى والبحيرات فى شمال الدلتا والمحطة مزودة بهوائى ووحدة خلايا شمسية لشحن البطارية لاعطاء الكهرباء اللازمة لتشغيل المحطة . ومحطات الرصد موزعة فى كل انحاء الجمهورية كالاتى :

١٨ على نهر النيل ويشمل السد العالى وخزان اسوان والقناطر الكبرى و ١٢٥ محطة على الرياحات والترع و ٣٥ محطة على طلمبات الرى و٥٢ محطة على طلمبات الصرف و١٨ محطة لقياس التبخر وكمية الامطار ودرجات الحرارة والرطوبة النسبية و١٧ محطة لقياس مناسيب المياه الجوفية .

وعن محطة الاستقبال الفرعية يتم تركيب محطة استقبال فرعية فى كل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٨٧

ادارة رى وعددها ١٩ والمحطة مزودة بجهاز اتصالات بقدرة ٢٠٠ وات وحاسب الى وهوائى وتستقبل البيانات الخاصة بالادارة مرة كل ساعتين ويتم ادخالها فى الحاسب الالى لتخزينها وتحليلها واعطاء التقارير اللازمة .

اما عن محطة الاستقبال الرئيسية فسوف يتم تركيب محطة استقبال رئيسية بالقناطر الخيرية واخرى باسوان والمحطة مزودة بجهاز اتصالات بقدرة ٥٠٠ وات وسعة تخزين ٥٠٠ رسالة وحاسب الى وهوائى وتستقبل المحطة الرئيسية البيانات من محطات الرصد مرة كل ساعتين ويتم ادخالها فى الحاسب الالى لتخزينها وتحليلها واعطاء تقارير يومية ولكل عشرة ايام وبيانات شهرية وسنوية عنها .. والحاسب الالى للمحطة الرئيسية متصل بالحاسب الالى الخاص بالنموذج الرياضى لتغذيته بكل البيانات المطلوبة لتحديد الكميات المطلوبة .

وعن نظام التشغيل يقول المهندس سليمان ابو زيد مدير عام مشروع التليمترى إنه يتلخص فى الآتى :

ـ ترسل المحطتان الرئيسيتان اشارات معروفة بصفة مستمرة وعندما تظهر الشهب المحترقة فى المكان والوقت المناسبين تنعكس الاشارة الى محطة الرصد والتى بدورها تعيد ارسالها على نفس المسار الى المحطة الرئيسية .

وبهذه الطريقة فان المحطة الرئيسية بالقناطر تستقبل الرسائل من محطات الرصد بسوهاج الى اسوان ومحطة اسوان من اسيوط حتى البحر الابيض المتوسط ثم تتبادل المحطتان المعلومات وبذلك يتم تجميع البيانات كلها فى محطتى القناطر واسوان فى نفس الوقت .

والمحطات الفرعية بالادارات تستقبل الرسائل من محطات الرصد فى دائرة الادارة بواسطة الموجات الارضية وفى حالة وجود محطة رصد خارج هذا النطاق تؤخذ البيانات من المحطة الرئيسية الخاصة بها .

ويتم تغذية الحاسب الالى والملحق بالمحطتين الرئيسيتين بالقناطر واسوان بكل البيانات التى جمعت بواسطة المشروع وذلك لتشغيل النموذج الرياضى الخاص بتوزيع المياه والموازنات على القناطر الرئيسية ونموذج تشغيل السد العالى .

الصالحية منطقة للتجربة

وعن الانجازات التى تمت حتى الآن وخلال عامى ٨٥ و ٨٦ يضيف المهندس سليمان ابو زيد .

لقد اسند تنفيذ المشروع فى يوليو ١٩٨٥ الى (ريت كوربوريشن) الامريكية على ان يتم تسليمه الى الوزارة فى يوليو القادم ١٩٨٧ وقامت الشركة الامريكية مع المهندسين بالمشروع بعمل مسح كامل لكل المواقع المطلوب تركيب محطات إرصاد وعليها وتم توريد معظم الاجهزة اللازمة للمشروع كما تم تركيب اجهزة مقياس المناسيب بالمنطقة التجريبية (منطقة القناطر الخيرية) بدون اجهزة الاتصالات التى لم ترد بعد .

وتم عمل مواصفات لاجهزة قياس التصرفات لستة مواقع كمرحلة تجريبية حتى يمكن اختبار صلاحية هذه الاجهزة للعمل فى القنوات المفتوحة .

كما تم اختيار منطقة الصالحية للتجربة فى تشغيل بوابات القناطر اليا من غرفة تحكم وتم عمل تقرير مبدئى بهذه المنطقة ويتم عمل الدراسات التفصيلية واعداد المواصفات الفنية حتى يمكن الاعلان عنها فى مناقصة التنفيذ .□



تأمين محطة الكهرباء ومخرج المياه الوحيد لمصر !

● أخيرا . انتهت المرحلة قبل الاخيرة من بناء السد العالى والتى تحمى القناة الخلفية للسد العالى والتى تعد المجرى الوحيد للمياه والذى يربط بين مياه بحيرة ناصر وبين مجرى النيل .

يقول المهندس احمد حسنين محمد رئيس هيئة السد العالى وخزان أسوان، ان الفكرة الاساسية للمرحلة قبل الاخيرة أو الميل الشرقى هو حماية القناة الخلفية للسد العالى وامرار التصرفات المطلوب من المياه لكافة الاحتياجات بطريقة مامونة لانه المسار الوحيد للمياه من البحيرة إلى النيل . وهذا الجانب صخوره ضعيفة وحدثت به بعض الانهيارات وهو مكمل لمشروع السد العالى وجزء اساسى منه اذ حدث بعد الهزات الارضية فى نوفمبر عام ١٩٨١ بالمنطقة ان ظهر الخطر فى عدم اتمام هذه المرحلة لتامين المجرى الوحيد للمياه حتى لا تحدث انزلاقات صخور تؤدى الى تقليل كفاءة صرف المياه

تحقيق :
ضاحى عثمان



ولذلك بدأت الدراسات المختلفة التي تضع هذا المشروع موضع التنفيذ . والحمد لله قد تم التنفيذ وتامين مخرج المياه بطريقة سليمة .

صعوبات مختلفة !

● ويضيف المهندس أحمد حسنين محمد أنه كان من المقرر أن ينتهي المشروع خلال ٤٠ شهرا الا انه استغرق أكثر من ذلك نظرا للصعوبات المختلفة التي واجهت التنفيذ اذ كان لابد من الاحتياط الشديد في عمليات الحفر وصب الخرسانات حتى لا تتاثر محطة الكهرباء الموجودة على بعد امتار .. كما انه يصعب اغلاق القناة .. بل يستحيل وعلى الرغم من ذلك تم استخدام الديناميت في تنفيذ المشروع ولم تحدث أية انهيارات . وقد بلغت التكاليف ١٨ مليون جنيه !

تامين المياه والكهرباء !

● ويقول المهندس بهاء الدين محمد توفيق . مدير صيانة جسم السد العالى والمحطة والانفاق والمشرف على تنفيذ مشروع الميل الشرقي . ان هذا المشروع كان من المفروض ان ينفذ وقت بناء السد العالى إلا أن ترحيل الخبراء الروس قد عطل المشروع .. والخطورة أن هذا الميل طوله ٢٧٨ مترا وان صخوره مليئة بالشروخ والفوالق المحشوة بمواد لها طبيعة الانتفاش نتيجة المياه المتساقطة عليها .. مما يؤدى إلى تمزيق الصخور وهي تتجه ناحية الميل .. فإذا حدث انزلاق لاية صخور سيؤثر حتما على المياه القادمة من البحيرة وأيضا الكهرباء المتولدة من السد .. وقد نبه زلزال ١٤ نوفمبر عام ٨١ بخطورة عدم تنفيذ هذا المشروع .. ومن هذا التاريخ بدأ التفكير في كيفية ازالة هذه الصخور ومعالجتها وتهذيبها وربطها

ربع مليون متر صخور

● ويضيف المهندس بهاء الدين . ان ربع مليون متر مكعب من الصخور قد لا يمثل شيئا .. ولكن الخطورة ان هذه الكمية بجانب محطة الكهرباء .. وأى انزلاق سيؤثر على موازين الكهرباء داخل مصر .. وقد تم عمل ميل بدرجات من ٥٠ . ٣٠ درجة وتم عمل شبكة صرف لاستخراج المياه الجوفية والتي تشكل ضغطا على جدار الميل ويصل طولها إلى ستة الاف متر طولى .. وتم تهذيب الفوالق الطبيعية الموجودة في الصخور وتم ربط الصخور ذاتها المكونة لهذه الكتلة واستهلكت عمليات ربط الصخور تسعة الاف متر طولى اسياخ حديد لربط الصخور ..

اقصى زلزال !

ويؤكد المهندس بهاء الدين .. أن كل هذه الانشاءات للميل الشرقي بالسد العالى .. فكرته ايجاد الاستقرار التام في حالة حدوث زلازل .. بل ان اقصى زلزال لن يكون له اية آثار سلبية سواء على المياه أو الكهرباء في المنطقة ولو بلغت ٢٥٪ من عجلة الجاذبية وهو اقصى زلزال يمكن ان يحدث في منطقة الميل !

وقد تم تغطية الميل بالخرسانة المرشوشة بمسطحات تصل إلى ٢٠٢ ألف متر مسطح .

طوارىء وديناميت !

وفي النهاية .. أخذ الميل الشرقي للسد شكله النهائي لتامين مجرى المياه .. وتوليد الكهرباء .. وتم تنفيذ طريق طوارىء بطول ٣٨٠ مترا يصل الى محطة الكهرباء لنقل الافراد والمعدات .. كما تم استخدام ٢٣ طن ديناميت و ٢٢ كيلو فتيل تفجير .. وادى التفجير الحذر إلى استهلاك وقت أكبر مما كان محددا للمشروع !

المرحلة الاخيرة !

ونتساءل .. هل انتهى الآن بناء السد العالى ؟!

● الواقع يقول ان هناك مرحلة اخيرة .. حتى يمكن ان نقول بانتهاء السد العالى .. هذه المرحلة موجودة باللوحات التصميمية للسد .. وهى خاصة بالسياحة .. وتتضمن عمل طريق دائرى للنطاق السياحي من ناحية الغرب وتجميل الجانب الغربى لاستغلاله سياحيا .. فيرى السائح بعينيه ما يراه على اللوحات المقامة على ظهر السد العالى .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٨٩

مركز للتنبؤ المبكر بفيضان النيل وإيراده

وقع امس المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية اتفاقا يستهدف تنفيذ مشروع الدراسات والتنبؤات للمياه بحوض نهر النيل ، وانشاء مركز للتنبؤ المبكر للفيضان وإيراد النيل .

يتكلف المشروع ٢١ مليون دولار تموله امريكا وايطاليا وهولندا واليابان وبلجيكا ويخدم دول حوض النيل لتبادل المعلومات المائية بينها ، للاستخدام الأمثل للمياه .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٠

وزارة الاشغال العامة والموارد المائية ـ مركز البحوث المائية ـ معهد الآثار الجانبية للسد العالى

مشروعات لتطوير وحماية مجرى نهر النيل بالتعاون مع هيئة المعونة الكندية (سيدا)

○ الماء هو شريان الحياة على سطح الأرض .. ومن هنا تعتبر الموارد المائية احدى الثروات الرئيسية التى تحسب حسابها البشرية .. مادامت هناك حياة تنبض (!).

واذا كانت مصر هبة النيل ـ فمنذ آلاف السنين ونهر النيل العظيم يسير بشرايينه فى مساره المعتاد داخل مصر فى المسافة من خلف خزان اسوان (١٩٠٢) وحتى مصبه على البحر الأبيض المتوسط بفرعيه دمياط ورشيد .. ورغم آلاف السنوات التى مرت ، الا ان النيل يتدفق بخيراته لتخضر الأرض ، وتزدهر الحياة ، وتمرق الدماء فى ضفافه ! ليصنع اعظم حضارة عرفتها البشرية !.

وتسير الحياة .. لا احد يملك القدرة والمقدرة على التحكم فى مساره ، ولا فى تصرفاته وايراده حتى كان مشروع السد العالى العظيم (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨) وكانت ارادة انسان الثورة المصرى وتم التحكم الكامل فى « ثورة » هذا النهر !.

واصبحت التصرفات المائية خلف السد العالى فقط لتفي باحتياجات الزراعة والرى ومياه الشرب والملاحة واحتياجات الصناعة ، وتم تخزين المياه أمام السد بسواعد مصرية تحسبا لاى سنوات عجاف .. « السبع سنوات العجاف ».. وقبل ان ينضب النهر .. ويبخل بخيراته !.

● يقول الدكتور محمد المعتصم مدير معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالى وهو يسترجع معنا المشكلات التى ظهرت .

عندما تم التحكم فى زمام النهر : بالفعل ظهرت مشكلات ، اذ تعرض النهر لظاهرة النحر الشامل فى احباسه المختلفة بدءا بالحبس الاول فى المسافة من خلف خزان اسوان حتى امام قناطر اسنا بطول حوالى ١٦٧ كليو متر نهرى .. فالحبس الثانى من خلف قناطر اسنا حتى امام قناطر نجع حمادي بطول حوالى ١٩٢ كيلو متر نهرى .. وهكذا الحبس الثالث من خلف قناطر نجع حمادى حتى امام قناطر اسيوط بطول حوالى ١٩٦ كيلو متر نهرى ، والحبس الرابع من خلف قناطر اسيوط حتى امام قناطر الدلتا بطول حوالى ٣٨٠ كيلو متر نهرى ..

المهندس عصام راضى

مناسيب سطح المياه !

● يعتدل الدكتور محمد المعتصم فى جلسته وهو يضيف بقوله :

وقد تعرض ـ قاع مجرى النهر الى الهبوط .. وبالتالى هبوط مناسيب سطح المياه .. وتغير وانحدارات سطح المياه بكل حبس .. وهكذا ارتبطت المشكلات ببعضها .. فتعرضت اجزاء كثيرة من جوانب مجرى النهرى الى ظاهرة التهايل والانجراف .. نتيجة لجفاف اجزاء من ارتفاعات هذه الجوانب بالاضافة الى العوامل البيئية الجديدة على جوانب المجرى .. وتغير سلوك ونمط المزارعين .. وطريقة استهلاكهم للمياه .. بالاضافة الى اهم هذه العوامل المؤثرة على سلامة وامان ميول جوانب مجرى النهر .. الملاحة النهرية .. تزايد مستمر فى عدد الوحدات النهرية وبصفة خاصة الفنادق العائمة .. ازدياد فى قدرة ماكينات هذه الوحدات عدم التزام بسرعة ومسار يتناسب مع سلامة وامان ميول جوانب المجرى .. وتكون الجزر وتغير مسار المجرى وظهور اختناقات جديدة .. وانخفاض فى مناسيب سطح المياه ، وتعرض المنشآت الهيدروليكية المقامة مع طول مجراه الى ضغوط تزيد عن قدرة هذه المنشآت .. وهكذا يحاول النهر ان يعود الى طبيعته واتزانه مرة اخرى .. ويحاول انسان السد العالى .. انسان مصر هبة النيل .. ان يسيطر على الموقف من خلال احدث الاساليب العلمية التقنية الحديثة المتطورة .. والنظريات الهيدروليكية والهيدروديناميكية دراسة الحفاظ مع مسار مجرى النهر وتطويره وتهذيبه فى ظل متغيرات السد العالى العظيم .

الاستراتيجية والاستغلال الامثل !

● فترة قصيرة سادت جلستنا وانا اطرح تساؤلى من الاستراتيجية العامة للحفاظ على كل قطرة ماء واستخدامها فى الاستغلال الأمثل ؟!.

يجيب مدير معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالى بقوله :

ان توجيهات السيد المهندس عصام



المصدر : الحياة الزراعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩٠

● الدكتور محمد المعتصم مدير المعهد

توجيهات المهندس عصام راضي وزير الاشغال للحد من نحر مجرى النيل ومشكلة اختناقات المسار الملاحي من خلال المشروعات الريادية

راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية في اطار الاستراتيجية العامة للحفاظ على كل قطرة ماء واستخدامها في الاستغلال الامثل .. والحفاظ على مسار مجرى النهر والعودة به الى حالة الاتزان الطبيعي .. كان مشروع تطويرها حماية مجرى نهر النيل بالتعاون مع هيئة المعونة الكندية (سيدا).. وبدا المشروع اول خطواته العملية من خلال التصور العام لحجم ونوعية مشاكل النهر .. ومع تطور خطوات سير المشروع (١٩٨٨).. بدا مركز البحوث المائية في توجيه ما يزيد عن ٣٥٪ من موارد المشروع لتنفيذ المشروعات الريادية للوصول الى احسن الاساليب لمعالجة ظاهرة انهيار وانجراف جوانب مجرى النهر .. وبالتالي الحافظ على مساحات الاراضي الزراعية على جانبي المجرى .

المشروعات الريادية .. واهدافها !

● قلت مقاطعا : لكن ماذا عن الاهداف الاساسية لهذه المشروعات الريادية ؟!.

قال الدكتور محمد المعتصم على الفور : انه من ضمن الاهداف الاساسية لهذه المشروعات الريادية .. اختيار احسن طرق التخطيط والتصميم والانشاء للحد من ظاهرة نحر جوانب المجرى .. بالاضافة الى حل مشكلة اختناقات المسار الملاحي وتحسينها .. كذلك بحث امكانية استصلاح واستزراع بعض الجزر الظاهرة والمجاري الثانوية داخل قطاع مجرى النهر . ولقد تم اختيار منطقة بني مزار (حوالى ١٩٠ كيلو متر جنوب القاهرة) من مسار مجرى النهر لتنفيذ المشروع الريادي الأول

حيث تتواجد ظاهرة تاكل وانهيار وانجراف الجانب الغربي لمجرى النهر بحدة عن غيرها من المناطق ..

واستطرد الدكتور محمد المعتصم في قوله :

وقد بدا معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالي بالتعاون مع خبراء هيئة المعونة الكندية (سيدا) بوضع البدائل العلمية لمعالجة هذه الظاهرة ..

جاري .. اعمال التنفيذ !

● ....؟!

على الفور ومقاطعا : بالفعل جاري . حاليا اعمال التنفيذ والتى تبشر بامكانية التوصل الى حلول ايجابية من خلال الخبرة المصرية في اعمال التكسيات بالاحجار الجيرية الصدة على طبقات من الفلتر (المرشحات) المتدرج .. وهذه اولى الاساليب الجاري اختبارها .

وهناك اساليب اخرى - هكذا يضيف - جاري دراستها ضمن برامج المشروع حيث سيتم استخدام الجابيونات المصنعة من الاسلاك المجلفنة وملئها بالاحجار ووضعها على جزء اخر من ميل جانب النهر .. كذلك هناك الاقتراح الخاص بزراعة جزء اخر من ميل جانب المجرى حيث تساعد جذور هذه الزراعات على تثبيت تربة ميول جوانب المجرى .

المعهد .. واغراضه !

○ اذا كانت هذه اهداف مشروع تطوير وحماية مجرى نهر النيل ، ماذا عن اهم اهداف انشاء معهد بحوث الاثار الجانبية للسد العالى سؤال طرحته قبل أن اختم لقائى :
يقول الدكتور محمد المعتصم عميد المعهد : ان من اهم اهداف انشائه :

● دراسات النحر الشامل في المجرى المائى للنيل من اسوان الى القاهرة .
● دراسات الترسيب في بحيرة ناصر .
● دراسات اثر النحر الشامل على المنشآت الايدروليكية الحالية .
● دراسات المشروعات المترتبة على حماية النهر من النحر واقتصادياتها .
● دراسات نوعية المياه نتيجة التخزين المستمر امام السد .
● دراسات تعرض المياه للتلوث خلف خزان اسوان .
● دراسات اثر السد العال على المياه الجوفية وملوحة التربة حول بحيرة السد العالى .
● دراسة استخدام منخفض توشكا للسد العالى .



المصدر : الحياة اللندنيه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩٠

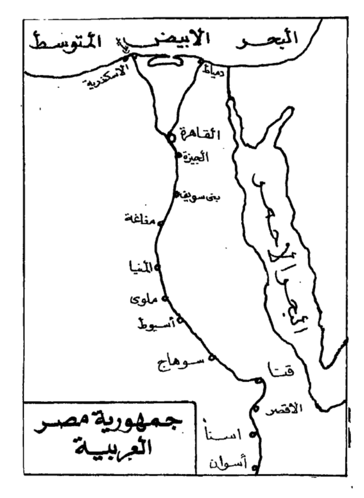
كذلك ـ ايضا ما زال الحديث على لسانه ! ـ فانه يتم حاليا دراسة تخطيط المسار الملاحى بمنطقة بنى مزار لمسافة المشروع الريادى بطول حوالى ١٥٠٠ متر باستخدام نموذج هيدروليكى تم تصميمه بمقياس ١/٥٠ مع مراعاة سرعة واعماق التيارات المائية فى ظل التصرفات الحالية وهناك مشروع ريادى آخر للتوصل الى نفس الغرض لمنطقة المنشاة ـ جرجا (حوالى ٣٠٠ كيلو متر جنوب القاهرة) حيث تختلف طبيعة وتكوينات ميول جوانب مجرى النهر عن منطقة بني مزار ..

وتبلغ جملة الاستثمارات للمشروعات الريادية لحماية وتطوير مجرى النهر حوالى ٣,٥ مليون جنيه خلال فترة ثلاث سنوات يتم تمويلها من الاعتمادات المالية لكل من وزارة الاشغال العامة والموارد المائية وهيئة المعونة الكندية (سيدا).

أهداف .. التطوير والحماية !

○ مقاطعا للمرة الثانية : ماذا عن الاهداف الاساسية لمشروع التطوير ؟! قال وهو يرسم ابتسامة حلوة على محياه !:

تتضمن الأهداف الاساسية ـ كما قلت ـ حماية ميول جوانب مجرى النهر من ظاهرة التهايل والانجراف ، ودراسة ظاهرة النحر الشامل لقاع مجرى النهر واثر ذلك على المنشآت الهيدروليكية واقتراح طرق حماية هذه المنشآت . وعلاوة على دراسة نوعية مياه النهر ووضع الضوابط لعدم تلوث هذه المياه ، ودراسة امكانية توليد الطاقة من فروق التوازن على المنشآت الهيدروليكية المقامة حاليا والمستقبلية على مسار مجرى النهر ومآخذ الترع الكبيرة .. ايضا ، دراسة الجدوى الاولية لاحتياجات الاحلال لبعض المنشآت الهيدروليكية او تقويتها ودراسة احتمال امكانية استغلال مياه السيول ضمن الموارد المائية المتاحة .





تعاون مصري ـ امريكي ـ ايطالي لرصد المياه في السد العالي

القاهرة : «الشرق الاوسط»

بدأ معهد بحوث مياه السد العالي التابع لوزارة الاشغال المصرية بالتعاون مع احدى المؤسسات العلمية الامريكية القيام بأول تجربة من نوعها في مصر لرصد منسوب المياه في بحيرة السد العالي ورصد قاع البحيرة وحركة الطمي بها باستخدام احدث المعدات التكنولوجية.

ويهدف المشروع الى الاستعانة بالطمي المتراكم في البحيرة بعد انشاء السد العالي في اقامة عدة صناعات ومناطق زراعية وعمرانية في عدد من المناطق المحيطة بالبحيرة

وأوضح الدكتور محمد معتصم رئيس المعهد ان الولايات المتحدة قررت تزويد هذه التجربة التي تستمر لمدة شهرين بقارب بحوث متنقل يضم احدث الاجهزة العلمية المتطورة وبعض الخبراء الامريكيين لقياس منسوب وعمق المياه في البحيرة وحركة القاع بها عن طريق الذبذبات الصوتية التي تصدرها هذه الأجهزة. واضاف ان الحكومة الايطالية وافقت ايضا على المساهمة في تمويل مشروع نموذج رائد في هذا المجال في ساحة معينة من بحيرة السد ويمكن بعد ذلك تعميمه على نطاق راسع.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٩ يونيـــو ١٩٩٠

مركز متطور للتنبؤ المبكر

بمياه النيل والامطار والفيضانات

كتب ـ احمد نصر الدين :

تم امس توقيع ٤ اتفاقيات مع هولندا ومنظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة وقعها المهندس عصام راضى وزير الاشغال والموارد المائية والدكتور يحيى صلاح مدير مكتب منظمة الاغذية بالقاهرة .

تقضى الاتفاقية الاولى بانشاء مركز متطور للتبنؤ المبكر بمياه النيل وبحيرة السد ومنابع النيل العليا بمنحة من وكالة المعونة الامريكية قيمتها ٥,٢ مليون دولار و ١١٥ الف جنيه

كما تقضى الاتفاقية الثانية باعداد مشروع للتدريب المصرى الهولندى لرفع كفاءة العاملين بتمويل هولندى قدره ٥,٥ مليون فلورين هولندى والاتفاقية الثالثة تنص على مشروع حقول التجارب وتكنولوجيا الصرف فى ١١٦ الف فدان شرق الدلتا و ٢٠٨ الاف فدان غرب الدلتا و ٢٠٥ الاف بشمال الدلتا .

اما الاتفاقية الرابعة فتقضى بتوريد طلمبات للصرف الرأسى فى منطقة غرب العشش لتحسين الصرف فيها ومنع الرشح الموجود بالاراضى المستصلحة



وزير الأشغال :

٥٠٠ محطة ألكترونية للتحكم فى توزيع مياه نهر النيل

تبدأ وزارة الاشغال والموارد المائية تشغيل اول تجربة للتحكم الآلى فى توزيع مياه النيل نوفمبر القادم.

تقرر ان تكون منطقة ترعة سرى بالمنيا هى المنطقة الرائدة لتشغيل المشروع.

صرح بهذا المهندس عصام راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية وقال : ان الوزارة تقوم حاليا بتطوير نظم الرى باستخدام الوسائل العلمية الحديثة للاستفادة القصوى من المياه المتاحة.

وسيلة الوزارة فى ذلك مشروع التليمترى المبنى على احدث الاتصالات وذلك بتجميع البيانات الخاصة بنهر النيل والرياحات والترع الرئيسية .. ومحطات الرى والصرف مرة كل ساعتين.

والمشروع عبارة عن انشاء محطات الكترونية على طول النيل والترع والرياحات لتحقيق التحكم الآلى للبوابات على المجارى المائية ..

ويقضى بانشاء ٥٠٠ محطة رصد وقياس المناسيب اخر عام ١٩٩٣ .. وان الوزارة انهت حتى الآن ٨٠ محطة كمرحلة اولى وتنفذ حاليا المرحلة الثانية حيث تزيد الى ٢٠٠ محطة حقلية فى نهاية العام الحالى لترتفع بعد ذلك الى ٥٠٠ محطة لتحقيق هذا الهدف القومى.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥ أغسطس ١٩٩١

هويس نجع حمادى الجديد

افتتاحه فى نهاية العام الحالى

كتب ـ احمد نصر الدين :

اكد المهندس عصام راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية انه تم انجاز ٧٠ ٪ من هويس نجع حمادى الجديد ، وسيتم الانتهاء من تنفيذه نهاية هذا العام ، بتكاليف ٣٠ مليون جنيه .

وقال الوزير ان الهويس الجديد سيوفر نحو مليار متر مكعب كانت تصرف فوق الحصة المائية سنويا ، لضمان استمرار الملاحة النهرية ، التى كانت تتوقف فى موسم السدة الشتوية بدون اطلاق هذه الكميات الضخمة من المياه .

واضاف ان هذه الكمية تكفى لزراعة ورى ١٦٠ الف فدان ، وسيسهم الهويس فى توفير وتحسين طرق الرى لمساحة تزيد على نصف مليون فدان تقع بين نجع حمادى وديروط ، بالاضافة الى السماح بمرور وحدتين نهريتين فى نفس الوقت □



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعب المحترقة

حمزة

مصر تنهى

المرحلة الأولى

من أضخم مشروع

للتحكم فى مياه

الرى فى افريقيا

والشرق الأوسط

المشروع بداية للانتهاء من الرى بالغمر واستخدام طرق التنقيط والاستفادة القصوى من مياه المصارف



المصدر : الأهرام المسائى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩١

أحدث مشروع للتحكم فى مياه النيل وفروعه وقناطره

تشهد مصر خلال الأيام القليلة القادمة الخطوات النهائية لأضخم مشروع للتحكم فى مياه الرى فى افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط باكملها . والمشروع بمواصفاته التكنولوجية العالية لا مثيل له إلا فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التى لم تبدء الخطوات الأولى فيه حتى الآن . ورغم ان هذا المشروع يعد من المشروعات الضخمة التى تعتمد على احدث الأجهزة العلمية ومنها اجهزة الاستشعار عن بعد ومحطات لمراقبة مناسيب المياه . وسرعة البخر فى النهروكمية الأمطار وعلى الرغم من ان طموح الاستفادة به يمتد الى أعالى النيل فى أعماق افريقيا .. إلا انه ليس نوعا من الرفاهية أو الزهو او الافتخار بقدر ما هو حل عملى لمشكلة الرى بالغمر التى تسود فى مصر فالنظام الجديد سيزود جميع المنتفعين بكميات المياه المطلوبة للزراعة ويحسم مشاكل الرى بالمناوبات ويقضى على الشكاوى الخاصة بعدم وصول المياه لنهايات الترع وإهدار المياه بالمصارف . ويستلزم كل ذلك شبكة واسعة من المعلومات والاتصالات تنتهى جميعها بانتهاء آخر مراحل المشروع عام ١٩٩٣ .

تحقيق :
أحمد نصر الدين

بداية يقول المهندس جميل السيد وكيل اول وزارة الاشغال العامة والموارد المائية ورئيس قطاع التخطيط والمسئول عن المشروع ان الوزارة وهى بصدد تطوير نظم الرى باستخدام الوسائل العلمية الحديثة لتحقيق اقصى استفادة ممكنة من المياه ومواردها المتاحة كان ولابد ان تلحق بهذه الطرق طرق اخرى مكملة لان الرى الحديث بالرش والتنقيط من الوسائل التى لابد ان تسبقها وتعقبها نظم للتحكم فيها ضمانا ايضا للاستمرار فى حسن ادارة وتنظيم الرى والرى التكميلى وذلك طبقا لعبارة دائمة يرددها المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية وهى انه « لابد من استخدام كل قطرة مياه فى مصر فى الغرض المخصص لها مع تقليل الفواقد فى مجال الرى وبما يوفر مياه يمكن استخدامها فى التوسع الزراعى الافقى .

□ ويقول المدير التنفيذى للمشروع المهندس سليمان ابو زيد ان الوزارة

تنفذ هذا المشروع ومن المنتظر ان تفتتح المرحلة الأولى منه خلال الأيام القليلة القادمة ولكن قبل سرد مزيد من التفاصيل حول هذه المرحلة فانه لابد من توضيح المقصود بمشروع التليمترى الذى يبنى على احدث نظم الاتصالات المعروفة بنظام « الشهب المحترقة » .

وهو احدث نظام عالمى ولم يطبق سوى فى الولايات المتحدة الأمريكية ومن المنتظر ان ينفذ مشروع مماثل فى المملكة المتحدة .

يقول المهندس سليمان ابو زيد ان العمل يبدا بتجميع البيانات الخاصة بنهر النيل والرياحات والترع الرئيسية ومحطات الرى والصرف كل ساعتين على مدى ٢٤ ساعة . وهذه البيانات تشمل المناسيب لارتفاعات المياه خلف وامام القناطر ، وايضا كميات المياه المارة بها ونوعية المياه ، ومعدل البخر والمطر فى بحيرة السد العالى ، وشمال الدلتا مما يوفر صورة واضحة لحركة المياة فى جميع انحاء



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩١

الجمهورية وبما يمكن المسئولين عن توزيع المياه فى مصر من التحكم الكامل فى كل نقطة مياه فيها تمر بنهر النيل او فروعه . وروافده . ويحقق ذلك اقصى صور الاستفادة من النيل وفروعه والاستخدام الأمثل لها فى مختلف الأغراض .

تفاصيل ومراحل المشروع

يعود المهندس جميل السيد ليقول ان المشروع يتضمن عدة مراحل منها تنفيذ التحكم الآلى فى بوابات القناطر فى منطقة تجريبية ليتسنى تقييم هذه التجربة لمنح الخبراء فرصة افضل لاجراء قدر اكبر من الدراسات التى يمكن ان تكشف عن الوسائل العملية التى تناسب المناخ والبيئة المصرية تمهيدا للتعميم على اوسع نطاق فى المراحل التالية . والمستقبلية .

ويتكون المشروع فى مرحلته الثانية وهى المرحلة التنفيذية إقامة محطتين رئيسيتين الأولى تم الانتهاء منها بالفعل فى القناطر الخيرية وهى المحطة او غرفة التحكم الرئيسية والأخرى تماثلها بالتقريب وتم اقامتها فى اسوان وتتبع هاتين المحطتين ٢٥ محطة فرعية بواقع محطة واحدة بكل ادارة رى فى المحافظات .

بالاضافة الى ٢٠٠ محطة حقلية يتم انشاؤها حتى نهاية العام الحالى ويتم بالفعل تركيب جميع معدات هذه المرحلة بمعرفة الشركة العالمية وبمعاونة من المهندسين والفنيين المصريين الذين تم تدريبهم فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والذين عادت طلائعهم الأولى من الرحلة الدراسية والتدريبية فى بداية العام الحالى وبعد أن قاموا بالتدريب على تركيب وتشغيل وصيانة هذه المعدات التكنولوجية عالية الكفاءة والقدرة التشغيلية .

اما المرحلة الثالثة فتشمل تركيب ـ ٥٠٠ محطة حقلية اخرى ينتهى العمل فيها مع نهاية عام ١٩٩٣ ويعنى هذا القدرة التامة على تنفيذ التحكم الآلى فى بوابات القناطر والخزانات من خلال مركز التشغيل بمبنى ادارة الرى .

منطقة رائدة فى الصعيد

وسوف يتم اطلاق اشارة البدء لاختيار منطقة ترعة سرى فى المنيا للعمل فيها كمنطقة رائدة مع بداية نوفمبر القادم تهيئة للتحكم الكامل فى حركة المياه بالترعة وتزويد جميع المنتفعين بكميات المياه المطلوبة للزراعة ، وبذلك يتم حسم مشاكل الرى بالمناوبات والتى يشكو منها المزارعون وايضا الشكاوى الخاصة بعدم وجود المياه لنهايات الترع فى الوقت المطلوب وللتاكد ايضا من عدم اهدار المياه بالمصارف وسيتم بعد تحليل نتائج هذه التجربة ودراسة تعميمها فى مناطق اخرى فى الوجهين القبلى والبحرى .

● طريقة التشغيل الكترونية ! !

يشرح المهندس سليمان ابو زيد رئيس الادارة المركزية لمشروع « التيلمترى » طريقة تشغيل المشروع قائلا : انه يتم ارسال البيانات الخاصة بالمحطات الحقلية عن مناسيب وكميات المياه ودرجة الحرارة وكمية البخر وكمية المطر وفى بعض المحطات يتم قياس نوعية المياه وطبيعتها لتحديد درجة نقائها . وذلك عن طريق اجهزة خاصة تركب بالمحطة الحقلية التى يتم ارسالها فى وقت واحد او فى نفس الوقت الى المحطتين الرئيسيتين فى القناطر الخيرية واسوان وكذا المحطات الفرعية بكل ادارة مرة كل ساعتين . وسيتم الحاق حاسب آلى يتم تغذيته بهذه البيانات فى كل محطة رئيسية او فرعية

● مصر تتحكم فى مياه النيل وللاستفادة القصوى منها فقد تم وضع عدد من النماذج الرياضية الخاصة بتشغيل الحاسب الآلى للمساعدة فى اتخاذ القرارات المناسبة بسرعة فورية تتناسب واهمية نقطة المياه فى هذه الأونة .

ويمول المشروع بالكامل من هيئة المعونة الامريكية من ناحية شراء جميع الاجهزة والمعدات والتركيبات ويتوقع تمويل تكاليف التشغيل والصيانة لمدة خمس سنوات من قبل هيئة المعونة الفنية الامريكية التى تجرى فى الوقت الحالى دراسات لمد شبكة المشروع حتى مناطق البحيرات الاستوائية لحوض نهر النيل ليكون اضخم مشروع فى العالم او فى التاريخ من نوعه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : [illegible] سبتمبر [illegible]

ويقول الدكتور بيومى عطية مدير مشروع تصرفات نهر النيل ان منظمة الاغذية والزراعة تسهم فى هذا المشروع الذى يعتمد على الدراسات الهيدرومترولوجية بحوض نهر النيل واكد انه يتم انشاء مركز للمراقبة والتنبؤ الهيدرومترولوجى لنهر النيل يكون مقره فى القاهرة . ويتم تمويله وتنفيذه من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية .

ويقول مدير المشروع الرائد ان المركز سيضم ٤ اقسام رئيسية الى جانب بعض الوحدات الادارية والتدريبية المعاونة وهى قسم الاستشعار عن بعد ، وقسم عمليات التنبؤ ، وقسم الهيدرولوجيا والموارد المائية ، وقسم الدراسات الهيدرومناخية .

ومن المقرر ان يضم المركز عددا من الاجهزة والمعدات التى تخدم اغراض استقبال وتحليل صور الاقمار الصناعية وعددا من احدث اجهزة الحاسبات الالية التى تستخدم فى استخلاص النتائج العملية .. ويضيف ويقوم مركز خدمة الطقس القومى الامريكى بولاية ميرى لاند الان باعداد وتصميم الانظمة والبرامج التى سيتم تشغيلها فى المركز الذى سيقوم بتدريب المهندسين والفنيين والعاملين المركزيين ليكون بذلك ايضا اول مركز فى الشرق الاوسط وافريقيا من نوعه يقام فى مصر .



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : [illegible] سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه

MEDITERRANEAN SEA
CAIRO
EGYPT
ASWAN
RED SEA
WADI HALFA
SUDAN
ATBARA
KHARTOUM
BLUE NILE
ASMARA
WHITE NILE
L TANA
BAHR EL GHAZAL
MACHAR SWAMPS
SOBAT
BARA
ETHIOPIA
SUDD
ADDIS ABABA
BAHR EL JEBEL
PIBOR
ZAIRE
L ALBERT
L KIOGA
UGANDA
L EDWARD
LAKE VICTORIA
KENYA
NAIROBI
RWANDA
BURUNDI
TANZANIA
MOMBASA

حوض النيل : المنابع والاندوجو

م	الموضوع	الكاتب	المصدر
١	نهر النيل والأمن القومي المصرى	يوسف أبونجم	السياسة الدولية يناير ١٩٨٥ ...... ١٣٣٢
٢	المهندس/عصام راضي يطالب الهيئة المشتركة لمياه النيل بضرورة وضع خطة للاستفادة القصوى من مصادر النيل الضائعة	عادل شفيق	الأهرام ١٩ يوليو ١٩٨٧ ...... ١٣٤٨
٣	لابد من مباحثات سياسية بين دول الانتفاع بمياه النهر	نجيب فهمي سعيد	الأخبار ١٠ مايو ١٩٨٨ ...... ١٣٤٩
٤	دول الاندوجو .. من التعاون الوظيفي إلى التنسيق السياسي	جوزيف رامز أمين	السياسة الدولية يناير ١٩٨٩ ...... ١٣٥١
٥	أزمة مياة النيل .. الى أين ؟	د. رشدى سعيد وآخرين	السياسة الدولية يناير ١٩٨٩ ...... ١٣٥٥
٦	النيل والمستقبل : ماذا جرى للنيل ولمنابعه الاستوائية ؟		الوفد ٨ فبراير ١٩٨٦ ...... ١٣٥٦
٧	حماية حوض النيل مناقشتها بمؤتمر نيروبي القادم		الأهرام ٢٠ مارس ١٩٨٩ ...... ١٣٦١
٨	مياه النيل في سياسة مصر الخارجية دراسة في التاريخ المعاصر	د. أحمد حسن الرشيدى	الفكر الاستراتيجي العربي ـ أكتوبر ٨٩ ..... ١٣٦٢
٩	الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل	سفير د. منير زهران	السياسة الدولية يناير ١٩٩٠ ...... ١٣٩١
١٠	ندوة دولية حول النيل عقدها بجامعة لندن		الأهرام ٢ مايو ١٩٩٠ ...... ١٣٩٦
١١	مبارك في ندوة عن المياه : ضرورة تعاون الدول الأفريقية في استخدام الموارد المائية للقارة		الأهرام ٢٦ يونيو ١٩٩٠ ...... ١٣٩٧

م	الموضوع	الكاتب	المصدر
١٢	مبارك أمام ندوة سياسات المياه فى أفريقيا : التنسيق بين دول القارة لتحقيق أكبر استفادة من مصادر المياة	عواطف شرباش	الأخبار ٢٦ يونيو ١٩٩٠....... ١٣٩٨
١٣	الرئيس فى مؤتمر وزراء الطاقة لمجموعة دول حوض النيل الاندرجو : ضرورة النهوض بوسائل المواصلات وتنمية الطاقة والموارد المائية فى افريقيا	أحمد هاشم ، عائشة عبد الغفار	الأهرام ٢٦ يونيو ١٩٩٠...... ١٣٩٩
١٤	نحو الغد ...	حسين فهمى	أخبار اليوم ٣٠ يونيو ١٩٩٠....... ١٤٠٠
١٥	٥ ملايين دولار من البنك الأفريقى لمشروع الربط الكهربائى لدول حوض النيل		الأهرام ١٦ يوليو ١٩٩٠....... ١٤٠١
١٦	وزير الأشغال فى افتتاح اجتماعات هيئة مياة النيل : التعاون مع السودان وأوغندة لزيادة مياة النيل	أحمد نصر الدين	الأهرام ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠.... ١٤٠٢
١٧	أزمة المياة الأفريقية تبحث فى قاهرة المعز	أحمد نصر الدين	العالم الجديد يناير ١٩٩١...... ١٤٠٣
١٨	القاهرة تسعى الى تشكيل تجمع يضم دول الحوض ـ سياسة مصر الأفريقية .. مائية	أحمد عز الدين	الفرسان ١٥ ابريل ١٩٩١...... ١٤٠٧
١٩	الدكتور بطرس غالى : مشكلة المياة لاتدخل فى حوض النيل	هادية الشربينى	أخر ساعة ٢٤ ابريل ١٩٩١.... ١٤١١
٢٠	هموم مصرية ..	عباس الطرابيلى	الوفد ٢٦ مايو ١٩٩١...... ١٤١٦
٢١	هموم مصرية : العصر القادمة ستكون مضطربة بسبب نقص المياه	عباس الطرابيلى	الوفد ٢٧ مايو ١٩٩١...... ١٤١٧
٢٢	النيل : الواقع فى خطر والمستقبل فى غموض		الأهرام الاقتصادى ٢٧ مايو ١٩٩١...... ١٤١٨
٢٣	هموم مصرية ..	عباس الطرابيلى	الوفد ٢٨ مايو ١٩٩١....... ١٤٢٤

م	العنوان	الكاتب	المصدر
٢٤	فيضان هذا العام فوق المتوسط ويزيد عن الموسم الماضي	أحمد نصر الدين	الأهرام ٢٩ يونيو ١٩٩١...... ١٤٢٥
٢٥	دراسة نحو بناء نظام جديد للتعاون الأقليمي في حوض النيل	أنس مصطفى كامل	السياسة الدولية يوليو ١٩٩١..... ١٤٢٦
٢٦	نهر النيل ومصالح مصر الاستراتيجية	اللواء/ رشاد ابراهيم	الجمهورية ٢ يوليو ١٩٩١...... ١٤٤٩
٢٧	مؤتمر اللجنة الفنية لدول حوض النيل يطلب إعداد مشروع متكامل لحماية البيئة في دول حوض النهر	أحمد نصر الدين	الأهرام ٢ أغسطس ١٩٩١..... ١٤٥١
٢٨	الدبلوماسية المصرية تجاه مياه حوض النيل	رشاد ابراهيم محجوب	الجمهورية ٢٦ أغسطس ١٩٩١.... ١٤٥٢
٢٩	فلننسع الى الدول التسع	وليم نجيب سيفين	مايو ٩ سبتمبر ١٩٩١..... ١٤٥٤
٣٠	الجنوب يقدم حلاً	عزت السعدني	الأهرام ١٤ سبتمبر ١٩٩١.... ١٤٥٥
٣١	اجتماع دول حوض النيل بنيروبي في فبراير ١٩٩٢	الطاف فتحي	النيل ١٨ سبتمبر ١٩٩١.... ١٤٦٠
٣٢	بعد أن جاء فيضان النيل متوسطاً زيادة حصة مصر من المياة الى ٥ر٥٥ مليار م^3	أحمد نصر الدين	الأهرام المسائي ١٩ سبتمبر ١٩٩١..... ١٤٦١
٣٣	الفيضان متوسط ويزيد مخزوننا ٥ر٥٥ مليار متر مكعب	أحمد نصر الدين	الأهرام ١٩ سبتمبر ١٩٩١..... ١٤٦٣
٣٤	راضي في افتتاح المؤتمر الدولي لتنمية الموارد المائية بأفريقيا: مشروع قومي لتطوير الري تنفيذه نصف مليون فدان	أحمد نصر الدين	الأهرام ٢٠ سبتمبر ١٩٩١..... ١٤٦٤
٣٥	عصام راضي يؤكد حرص مصر على التعاون مع دول حوض النيل		الوفد ٢٠ سبتمبر ١٩٩١..... ١٤٦٥

١٦	نظرة مصرية على النيل ٠٠ من أقصى جنوب الوادى	كمال نجيـــــب	الأهرام المسائى ٦ نوفمبر ١٩٩١...... ١٤٦٦



نهر النيل والأمن القومي المصرى

يوسف أبو نجم

دبلوماسى بوزارة الخارجية

يعد من قبيل التكرار محاولة ايضاح الأهمية البالغة التى يمثلها نهر النيل لمصر أو حصر مصالح مصر الحيوية فى مياهه ولكن وبالرغم من وضوح تلك المعانى فى الاذهان الا ان قلة من المتخصصين فقط هى التى تدرك خطورة موضوع المياه والمخاطر التى ستواجهها مصر فى المستقبل اذا استمر تعاملنا الحالى مع مياه النيل ونمطنا الاستهلاكى له المبنى على اساس انها موارد غير محدودة وانها بلا ثمن . وليست هناك مبالغة فى المطالبة بالدعوة الى الحديث عن الأمن المائى فهناك شواهد على الاسراف فى استهلاكنا من المياه والثابت انه اذا استمر معدل التزايد الحالى فى استهلاكنا من المياه فسنواجه عام ٢٠٠٠ بعجز كبير فى المياه وعلى الرغم من امكانيات تغطية جزء كبير من هذا العجز عن طريق تنفيذ مشاريع اعالى النيل الا انه ليس من الحكمة ان نضع حياة ومستقبل أجيالنا فى ايدى غيرنا . والصيغة الأمثل فى جميع الاحوال تكمن فى الاعتماد على ذاتنا وبدء حملة قومية تدعو لترشيد الاستهلاك من المياه سواء فى الزراعة أو فى الاستخدامات المدنية حتى لا نفاجأ بدخول المياه كورقة من اوراق الابتزاز السياسى ضدنا فى المستقبل .

وفى رأى المتخصصين فان القيام بمشروعات اعالى النيل يعتبر ضرورة لا محيص عنها لبرامج التوسع الزراعى فى مصر ومن ثم فان العلاقات مع دول حوض النيل تعد امرا حيويا حتى يمكن الحصول على موافقتها على انشاء تلك المشروعات .[1] وقد تركز هذا البحث فى تناوله لموضوع مصالح مصر فى مياه النيل على علاقاتها مع السودان واثيوبيا بصفة خاصة وحاول ان لا يهمل فى نفس الوقت تناول العلاقات بدول حوض النيل بصورة عامة دون الدخول فى التفاصيل . ويرجع سبب

1) H.-. Hurst, The Nile : a general account of the river and the utilization of its waters London, Constable and company Ltd., 1952) PP : 288.



اختيارهاتين الدولتين بالذات الى اعتبارات منها ان مصر والسودان يعدان اكبر مستهلكين لمياه النيل ، بينما تمثل الهضبة الاثيوبية اهم منابعه واخطرها على الاطلاق حيث تساهم بنحو ٨٤ ٪ من المياه التى تصل لمصر . ومن ثم فان العلاقات بين مصر واثيوبيا لها اهمية خاصة عند تناول مصالح مصر فى مياه النيل .

وقد اوضحت الدراسة كما سنرى . انه بالنسبة لمصر فان السودان وليست اثيوبيا هى التى تحتل الموقع الاستراتيجى من حوض النيل ، وهى التى تستطيع التاثير على تدفق مياه النيل لمصر بصورة كبيرة بينما تعجز اثيوبيا عمليا عن ممارسة اى تأثير سلبى بالنظر الى قوة اندفاع المياه خلال اراضيها واستحالة وقفها أو منع تدفقها بل ان تأثير اثيوبيا قد يكون منفعة اكثر من ضرر ، حيث سيساهم اقامة خزان على بحيرة تانا بأثيوبيا على زيادة حصة مصر بنحو مليار متر مكعب من المياه سنويا .[٢] كما توصلت الدراسة الى حقيقة ان مياه النيل بالنسبة للسودان لا تمثل نفس الاهمية الحيوية التى تمثلها بالنسبة لمصر ، حيث يستخدم السودان كمية تقل بكثير عن حصته المقررة من مياه النيل .[٣]

واخيرا فان هذه الدراسة انما هى محاولة لالقاء ضوء جديد على هذا الموضوع الهام والمتشعب وتوجيه الانتباه الى اهمية تعبئة الاقلام والاذهان لشن حملة قومية تستهدف تنمية وعى المواطنين وحثهم على الحرص والاقتصاد فى استخدام هذا المورد النادر كما تهدف من جهة اخرى لمحاولة وضع بعض الاجتهادات بشأن علاقات مصر بدول حوض النيل .

(2) Ibid., P. 309
(3) Horya megahed, the Development of the Nile Barim : Center for Afro-Amian research, Bodapest.



اولا : وصف جغرافي لحوض النيل .(٤)

(١) منابع النيل : ـ يغطى حوض النيل مساحة قدرها ٢,٩٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع من الجزء الشمالى الشرقى لافريقيا وهو يساوى حوالى عشر مساحة قارة افريقيا كلها ويبدأ من خط العرض ٤ جنوبا حتى خط العرض ٣١ شمالا ويبلغ طول النهر حوالى ٤,١٦٠ ميل من منابعه فى الجنوب الشرقى من القارة وحتى البحر المتوسط ويعد نهر كاجيرا فى بوروندى ابعد مصادر النيل مسافة ويمر النهر بعدة مناطق مختلفة فى ظروفها الطبيعية اختلافا واضحا فهو يبدأ من منطقة خط الاستواء التى تهطل فيها الأمطار على مدار السنة بشكل متواصل ثم يستمر فى سيره الى مناطق شبه صحراوية ثم الى مناطق صحراوية ويضم حوض نهر النيل اجزاء من اراضى تسع دول افريقية هى تنزانيا وبوروندى ورواندا وزائير وكينيا واوغندا ومعظم اراضى السودان وجزءا من اثيوبيا ومصر . ويختلف ايراد النيل بين عام وآخر حيث وصل فى اقلها الى ٤٢ مليار متر مكعب وارتفع فى أكثرها الى ١٥٠ مليار متر مكعب ، ويبلغ متوسط الايراد السنوى للنيل مقدرا خلال القرن الحالى عند اسوان نحو ٨٤ مليار متر مكعب سنويا . ويستجمع النيل مياهه من ثلاثة أحواض رئيسية هى : ـ

الهضبة الاثيوبية ـ هضبة البحيرات الاستوائية ـ حوض بحر الغزال

(أ) الهضبة الاثيوبية : ـ تمثل اهم منابع النيل واخطرها على الاطلاق اذ تمد النيل الرئيسى عند اسوان بنحو ٨٥ ٪ من متوسط الايراد السنوى (٧١ مليار متر مكعب سنويا) . وتتجمع مياه الهضبة الاثيوبية من عدد من الانهار واهمها : ـ

ـ نهر السوباط : ويلتقى قرب مدينة ملكال بجنوب السودان ومتوسط ايراده السنوى نحو ١١ مليار متر مكعب مقدرة عند اسوان واهم فروعه الرئيسية هما نهر البارو وايراده نحو ١٣ مليار متر مكعب يضيع منها نحو ٤ مليارات فى مستنقعات مشار بجنوب السودان ، ونهر البيبور وايراده السنوى نحو ٢,٨ مليار يضيع منها نحو ٠,٨ مليار متر مكعب .

ـ النيل الازرق : ـ ويستجمع مياهه من عدد من الانهار التى تنبع من جبال الهضبة الاثيوبية ولا تعرف تصرفاتها بدقة ومن بحيرة تانا من على ارتفاع ٦٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ثم يواصل تدفقه فى اتجاه الحدود السودانية بسرعة شديدة حيث يجرى فى بعض المناطق فى اخدود ينخفض مستواه عن الهضبة الاثيوبية بنحو ٤٠٠٠ قدم ويلتقى بالنيل الابيض عند الخرطوم ويبلغ ايراده السنوى المتوسط ٤٨,٥ مليار م^3 عند اسوان (٧٠ ٪ من مياه الفيضان) .

ـ نهر عطبرة : ـ وينبع من المرتفعات الاثيوبية بالقرب من جوندر شمال بحيرة تانا ومن ارتفاع يصل ما بين ١٠٠٠٠ قدم فوق سطح البحر وسرعة جريان مياهه تماثل سرعة جريان النيل الازرق فى الشدة والاندفاع ويبلغ متوسط ايراده السنوى ١١,٥ مليار م^3 مقدرة عند اسوان .

(ب) الهضبة الاستوائية : ـ ويمثل اكثر المصادر انتظاما فى امداد النيل بالمياه على مدار العام وخاصة فى فصل الجفاف حيث تبلغ كمية المياه التى يمد بها النيل عند اسوان ٢ وثلث مرة زيادة عن مياه النيل الازرق وعطبره خلال هذا الفصل ويبلغ متوسط المياه الواردة من الهضبة الاستوائية سنويا ١٣ مليار م^3 مقدرة عند اسوان وموزعة على المصادر التالية : ـ

ـ بحيرة فكتوريا : ـ وتبلغ مساحتها ٦٧ ألف كيلو متر مربع وتقع فى دول رواندا وبوروندى وتنزانيا واغندا وكينيا وزائير وتصل المياه للبحيرة إما عن طريق الامطار أو بعض الانهار الصغيرة التى لا تعرف تصرفاتها بدقة وعن طريق نهر الكاجيرا الذى يعتبر اهم مصادر المياه للبحيرة ويمدها بنحو ٦ مليارات م^3 سنويا ويمر عبر مسيرته الى البحيرة بدول رواندا وبوروندى وتنزانيا . وعلى الطرف الغربى من البحيرة يقع خزان اوين الذى يعتبر المخرج الرئيسى لها ويبلغ اجمالى متوسط المياه الخارجة من البحيرة عبر خزان اوين الى نيل فكتوريا نحو ٢٣,٥ مليار متر مكعب سنويا وان كانت المياه التى تصل الى بحيرة كيوجا تقدر بنحو ٢٢,٥ مليار م^3 فقط .

ـ بحيرة كيوجا : ـ يقدر نيل فكتوريا من بحيرة فكتوريا حتى يصب فى بحيرة كيوجا التى تقع داخل الاراضى الاوغندية وتبلغ مساحتها ٦٣٠٠ كم^2 ويبلغ متوسط الخرج السنوى من بحيرة كيوجا ٢١,٥ مليار متر مكعب حيث يفقد الباقى نتيجة للبخر والنتح من اوراق النباتات الطافية وتتجه هذه المياه عبر نيل فكتوريا الى بحيرة البرت .

مزيد من التفاصيل انظر

— Hurst , A short Account of the Nile Basin , Government Press , Cairo , 1944 .
— Hurst , the Nile - a general account of the River and the Utilization of its water , constable London , 1952 .

ـ دائرة المعارف البريطانية ١٩٨٢ .

- بحيرة البرت : - تقع هذه البحيرة في كل من اوغندا وزائير ومساحتها ٥٣٠٠ كم٢ وتخرج المياه من البحيرة الى نيل البرت بكمية تبلغ ٢٦,٥ مليار متر مكعب سنويا في المتوسط وتمثل المياه الواردة من نيل فكتوريا ٢١,٥ مليار م٣ - ومن نهر السمليكي ٤ مليارات م٣ - ومن الامطار المتساقطة على البحيرة ، ويمتد نيل البرت حتى حدود السودان عند نيمولي حيث يسمى بعد ذلك بحر الجبل ويبلغ متوسط الايراد السنوي الوارد عند بلدة نيمولي ٢٥,٨ مليار م٣ ويستمر النهر بعد ذلك داخل السودان تحت اسم بحر الجبل .

- بحر الجبل والنيل الابيض : - يتابع بحر الجبل مسيرته بعد بلدة نيمولي داخل الاراضي السودانية حيث تصب فيه مجموعة من الانهار الصغيرة ليصل اجمالي الايراد السنوي المتوسط عند بلدة منجلا نحو ٣٠ مليار م٣ سنويا . وبعد بلدة منجلا يدخل بحر الجبل في منطقة السدود حيث يفقد نحو ١٥ مليار م٣ بحيث تقدر كمية المياه الواردة عند ملكال بعد انتهاء منطقة السدود نحو ١٥ مليار م٣ سنويا في المتوسط .

(ج) حوض بحر الغزال : - وتنتشر في هذا الحوض مجموعة من الانهار الصغيرة التي تنبع من المناطق الجبلية بالسودان وجمهورية افريقيا الوسطى وجملة الايراد السنوي لهذه الانهار يبلغ ١٥,١ مليار م٣ في المتوسط غير ان ما يصل منه للنيل لا يزيد عن ٠,٥ مليار م٣ ويفقد الباقي في مناطق المستنقعات وتلتقي المياه الواردة من المناطق الاستوائية والواردة من بحر الغزال قرب مدينة ملكال لتواصل مسيرتها في النيل الابيض حتى تصل الى اسوان فاقدة عبر مسيرتها نحو ٣,٥ مليار م٣ سنويا في المتوسط نتيجة للبخر والرشح ليصل مجموع المياه عند اسوان من هذين المصدرين نحو ١٢ مليار متر مكعب سنويا .

(٢) الفواقد المائية بحوض النيل .[٥]

اوضح العرض السابق كمية المياه التي ترد من مختلف المصادر وايضا كمية الفواقد من مياه النيل وهو ما يمكن تلخيصه في الجداول (١) ، (٢) حيث يوضح جدول (١) صافي كمية المياه التي ترد للنيل من منابعه المختلفة والدول التي تتواجد بها تلك المنابع . كما يوضح جدول (٢) الفواقد المائية السنوية للنيل .

٣) المشروعات المقترح تنفيذها لاستعادة الفواقد المائية :

تمت دراسات مختلفة عن المشروعات التي يمكن تنفيذها لضبط وتنظيم مجرى النيل والملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها بصفة مبدئية من النتائج التي توصلت لها تلك الدراسات أن التنظيم والضبط الأمثل لمياه النيل يجب أن يتم على أساس أن النيل وحدة هيدروليكية واحدة مما يستلزم ضرورة التعاون بين دول حوض النيل لاقامة كل المشروعات المختلفة لضمان الإستخدام الكامل وتجنب أي ضياع قائم لمياه النيل . ويمكن تقسيم الدراسات التي تمت حول هذا الموضوع الى قسمين [٦] دراسات مشروعات السيطرة والتحكم في مجرى النهر : كله - ودراسات بعض المشروعات وخاصة مع السودان لاستعادة أكبر جزء ممكن عن الفوائض .

مشروعات السيطرة الكاملة على مجرى النهر وضع خبراء وزارة الأشغال العامة المصرية عام ١٩٢٠ خطة

---

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر :

— William Garstin, Report on the Basim of the Upper Nile, — Cairo Govvernment Press, 1954
— Hurst, Philips, the Nile Basin. (Government Press, Cairo 1931)
— Hutst, Black and simalika, the Nile Basin, Vol VII. Cairo, Government Press
— Murdoch Macdonald, Nile Control. (Covernment Press Cairo 1920)
— Hurst, the Nile, A genreal account of the River and the Utilization of its waters. Constable, London 1952.

(٦) انظر التفاصيل الكاملة لهذه الدراسات في :

— Murdoch Macdonald, Nil control (Government Press, Cairo 1920)
— Hurst, Black and Simalika, the Nile Basin. Vol VII, Cairo, Government Press.
— Hurst and Phillips, the Nile Basin, (Government Press, Cairo 1931)
— Hurst, the Nile : A genreral account of the River and the utilization of its water, constable, London, 1952
— Hory a megahed, the development of Nile Basim-center for Afro-Asion Reserch. Budapest.



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : يناير ١٩٨٥

جدول (١) صافى كمية المياه الواردة للنيل من منابعه المختلفة (بالمليار متر مكعب)

المصـــدر		المنطقة	اجمالى كمية المياه	الفاقد	الصافى
١ ـ الهضبة الأثيوبية	ا ـ نهر السوباط	اثيوبيا ٩٠٪ والسودان ١٠ ٪			١١
	نهر البارون	اثيوبيا	١٣	٤	٩
	نهر البيبور	السودان واثيوبيا	٢,٨	٨	٢
	ب ـ النيل الأزرق	اثيوبيا	×٤٨,٥	×	٤٨,٥
	جـ ـ نهر عطبرة	اثيوبيا	×١١,٥	×	١١,٥
٢ ـ الهضبة الاسيوية	ا ـ بحيرة فيكتوريا	رواندا ـ بروندى تانزانيا ـ اوغندا كينيا ـ زائير	٢٣,٥	١	٢٢,٥
	ب ـ بحيرة كيوجا	اوغندا	ـ	١	١ـ
	جـ ـ بحيرة البرت	اوغندا وزائير	٥	,٧	٤,٣
	د ـ بحر الجبل	السودان	٤,٢	١٥	١٠,٨
٣ ـ حوض بحر الغزال	انهار مختلفة	السودان وافريقيا الوسطى	١٥,١	١٤,٦	٠,٥
٤ ـ الهضبة الاستوائية وبحر الغزال (النيل الأبيض)			٤٧,٨	٣٤,٨	١٣
المجمـوع			١٢٣,٦	××٣٩,٦	٨٤

× غير معروف

×× الرقم غير دقيق حيث لم يتم بعد التقدير الكامل للفاقد فى المنابع الأثيوبية والاستوائية

جدول (٢) كمية الفواقد المائية بحوض النيل (مليار متر مكعب)

المنطقـــة	كمية المياه المفقودة سنويا	مايمكن استعادته منها
منطقة السدود داخل حدود السودان	١٥	٧
منطقة بحر الغزال وروانده داخل حدود السودان	١٤,٥	٧
مستنقعات مشار	٤	٤
الخيرات الشرقية بمنطقة مشار	٢,٥	
المنابع الاستوائية	لم يتم تقديره بعد	
المنابع الأثيوبية	لم يتم تقديره بعد	
الاجمـــالى	٣٦	١٨



للتحكم وتنظيم مجرى النيل فى شكل تقرير عرف باسم مشروعات ضبط مياه النيل واعد التقرير عدد من الخبراء البريطانيين وتمثلت اهم المشروعات المقترحة فى بناء سلسلة من الخزانات فى منطقة البحيرات الاستوائية (فكتوريا - كيوجا - البرت - ادوارد) تستخدم فى ضبط مياه النيل وضمان مخزون دائم من المياه بالتحكم فى كمية المياه الخارجة منها ، بالاضافة الى بناء سد على بحيرة تانا يعمل على توفير خزان لتخزين المياه طوال العام لاستخدامها فى اغراض الرى فى مصر والسودان كما يوفر احتياطى اضافى من المياه ويساعد على الوقاية من اخطار الفيضان فى كل الدولتين ويزيد بناء هذا السد من نصيب كلا من مصر والسودان بنحو مليارى متر مكعب سنويا ، وقدر انه بعد استكمال كل هذه المشروعات فان الايراد السنوى للنيل سيزيد بنحو ٨٠ ٪ وقد شكلت لجنة دولية بعد ذلك لبحث انتقادات مصر لتقديرات هؤلاء الخبراء لاحتياجات مصر فى المستقبل من مياه النيل ، وسميت لجنة مشروعات النيل ، وتبنت تلك اللجنة بالاجماع المشروعات المشار اليها والتى وردت فى تقرير وزارة الأشغال .

- مشروعات استعادة بعض الفواقد المائية : تمت بعض الدراسات فى اطار الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لبعض المشروعات المشتركة مع دول حوض النيل واثبتت تلك الدراسات انه يمكن توفير نحو ١٨ مليار متر مكعب من المياه سنويا مقدرة عند أسوان تقسم مناصفة بين مصر والسودان وتتمثل فى الآتى :

- ٧ مليارات متر مكعب من المياه الضائعة فى منطقة السدود وسيتم الحصول على هذه المياه بعد تنفيذ مشروع قناة جونجلى بمرحلتيه الأولى والثانية وزيادة كفاءة بحر الجبل والتخزين فى البحيرات الاستوائية ، وقد بدأ فعلا تنفيذ المرحلة الأولى من قناة جونجلى والتى لاتعتمد على التخزين فى البحيرات الاستوائية وسوف تحقق هذه المرحلة فائدة مائية قدرها ٤,٦ مليار متر مكعب سنويا فى المتوسط سيجرى تقسيمها مناصفة بين مصر والسودان ومن المقرر أن تنتهى هذه المرحلة عام ١٩٨٥ .

- ٧ مليارات متر مكعب من المياه الضائعة فى حوض بحر الغزال ويستدعى ذلك حفر قنوات لتجميع مياه الأنهار والخيران داخل حدود السودان .

- ٤ مليارات متر مكعب من المياه الضائعة فى مستنقعات مشار ويستدعى ذلك انشاء قنوات جديدة بالمنطقة داخل حدود السودان .

ومن الملاحظ ان اتمام هذه المشروعات يتطلب وجود علاقات جيدة مع الدول النيلية بصفة أساسية وهو مايمكن أن نلاحظه فى عرضنا لمشروع قناة جونجلى بالنظر الى أهمية المشروع من ناحية وباعتباره أول المشاريع التى تم البدء فيها فعلا .

- مشروع قناة جونجلى (٧) طرحت فكرة المشروع للمناقشة للمرة الأولى على يد وليم جارستين ١٩٠٤ الذى أشار الى ضرورة استعادة الفواقد فى منطقة السدود ونتيجة لذلك تمت دراسة المنطقة لسنوات عديدة فى مصلحة المياه المصرية وقدمت اقتراحات ثلاثة لكيفية استعادة الفواقد أجيز منها مشروع شق قناة جونجلى والذى قدمه مستر بوتشر وذلك على يد لجنة وزارة الأشغال المصرية (٨). غير أن المشروع لم يدخل حيز التنفيذ الا فى السبعينات من القرن . ويهدف المشروع الى تغيير مجرى النهر لتفادى المستنقعات فى منطقة السدود ويتضمن مرحلتين : الأولى وتقتضى حفر قناة يبلغ طولها ٣٧٠ كم وتبدأ من بلدة جونجلى (٩) على البر الشرقى لنهر الاتم وتتجه شمالا لتصب فى نهر السوباط بالقرب من ملكال وتمثل هذه القناة كوبرى أو قنطرة لنقل مياه بحر الجبل وبحر الزراف الى النهر كاملة دون فقدان أى جزء منها فى منطقة المستنقعات وتتضمن هذه المرحلة بالاضافة الى عمليات الحفر وانشاء بعض القناطر والمعابر القيام بعمليات تنمية للمنطقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية : أما المرحلة الثانية فانها تعتمد على مشروعات التخزين والتحكم فى المياه والتى من المقرر تنفيذها فى منطقة البحيرات الاستوائية وتبدأ هذه المرحلة بعمل اتصالات بدول شرق افريقيا للاتفاق على حدود التخزين ومن الاسباب الأساسية التى دفعت السودان للاشتراك فى تمويل المشروع بالرغم من عدم احتياجه لمياه اضافية حاليا حيث يستخدم ١٣,٥ مليار متر مكعب فقط من حصته الحالية وهى ١٨,٥ مليار متر مكعب هى

---

(٧) انظر تفصيلات المشروع فى :

— Jongli canal Project appraisal Study, M . Mcdonald & Partners. Ltd, 1983.

- ملف تجربة التكامل بين مصر والسودان - السياسة الدولية - ابريل ١٩٧٨ .

(٨) انظر تفصيلات ذلك فى :

— Hurst, the Nile : a general account, OP.Cit, PP 301—304

(٩) تم تغيير موقع بداية المشروع ليبدأ من بلدة بوربدلا من جونجلى .

أهمية مشروع جونجلى فى دعم أعمال تنمية جنوب السودان

وربط ملكال من بوروجوبا بطريق برى ومائى يكون اساسا لشبكة من المواصلات داخل الجنوب نفسه بالاضافة الى الرغبة فى تاكيد استراتيجية السودان باستغلال الفاقد من المياه فى منطقة المستنقعات فى جنوب السودان .

ثانيا : الوضع القانونى لنهر النيل :

١) مبادىء القانون والعرف الدولى : هناك الكثير من القواعد العامة للقانون الدولى ففيما يتعلق باستخدام وادارة الأنهار الدولية واهمها :(١٠)

ـ المبادىء الأساسية التى أقرها القانون الدولى عام ١٩٦١ فيما يتعلق بحقوق وواجبات الدول المنتفعة بالأنهار الدولية والتى تتضمن وجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى ـ عدالة توزيع مياهه ـ وجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة وجوب سداد التعويضات المناسبة عن أى ضرر محتمل وقوعه بسبب سوء استغلال احد الأطراف المنتفعين ـ وجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية كواجب يمليه حسن الجوار .

ـ قواعد اجتماع هلسنكى لجمعية القانون الدولى عام ١٩٦٦ والتى تضع مؤشرات الى السبل القانونية لادارة واستغلال الأنهار الدولية وحل المنازعات بين الدول المنتفعة فى غياب اتفاقات محددة أو سوابق خاصة حول استعمالها للنهر الدولى الذى تنتفع منه كلها . وقد وضعت قواعد هلسنكى توصيفا جديدا للنهر الدولى الاهو حوض تصرف النهر الدولى وتفرق قواعد هلسنكى مابين الأراضى الواقعة داخل ذلك الحوض لتصرف النهر الدولى وهى الأرضى التى يجب أن تكون لها الأولوية فى الانتفاع من مياه النهر ومابين الأراضى الواقعة خارج تصرف ذلك النهر وتحدد الحدود الخارجية لحوض النهر بوجود سلسلة متصلة من الجبال تكون حدا فاصلا لسقوط الأمطار ومع ذلك فان قواعد هلسنكى لاتمنع حق احدى الدول المنتفعة فى تحويل جزء من كمية المياه المخصصة لها لرى أراضى هذه الدولة اذا كانت خارج حوض تصرف النهر الدولى . وأهم قواعد هلسنكى تشمل العدالة فى التوزيع وهى أهم العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار عند توزيع مياه النهر بين الدول المنتفعة والعدالة فى التوزيع لاتعنى توزيع المياه بنسب متساوية انما بنسب عدالة تاخذ فى اعتبارها العوامل التالية : الأحوال الجغرافية للحوض وبصفة خاصة مدى مساحة الجزء الواقع من الحوض فى كل دولة هيدرولوجية الحوض وبصفة خاصة مدى مساهمة كل دولة حوضية فى الايراد المائى للحوض ـ المناخ المؤثر فى الحوض ـ الانتفاع الذى وقع فى الماضى وبصفة خاصة الانتفاع القائم حاليا ـ الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة حوضية عدد السكان فى كل دولة حوضية ـ والذين يعتمدون على مياه الحوض ـ التكاليف النسبية للوسائل التبادلية لاشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية فى كل دولة حوضية ـ مدى توافر اية موارد أخرى ـ امكانية تجنب الفواقد غير الضرورية فى مجال الانتفاع بمياه الحوض ـ ملاءمة التعويض بالنسبة لواحدة أو أكثر من الدول المشاركة فى الحوض كوسيلة لتسوية التنازع بين أوجه الانتفاع ـ مدى امكان اشباع احتياجات احدى الدول الحوضية دون احداث ضرر جوهرى بدولة حوضية أخرى . ويتوقف الوزن الذى يعطى لكل هذه العوامل على الأهمية النسبية التى تتضح من مقارنتها ببعضها ببعض ويتم تحديد النصيب العادل المعقول على أساسها مجتمعة .

ـ اتفاقية المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية :

والتى أقرها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى الجزائر عام ١٩٦٨ وتنص المادة الخامسة من هذه الاتفاقية على أنه حينما كانت دولتان أو أكثر من الدول الموقعة على الاتفاقية تتقاسم موارد المياه السطحية أو الجوفية فعليها أن تتشاور فيما بينها واذا دعت الحاجة فعليها إقامة لجان دولية مشتركة لبحث وحل المشاكل التى قد يثيرها الاستغلال المشترك لهذه الموارد وكذلك المحافظة عليها . وهكذا فقد أدى مجموع آراء رجال القانون الدولى وأحكام المحاكم الدولية والمبادىء المتضمنة فى الاتفاقات الدولية وماجرت به الممارسة الدولية والمتوافقة بشأن الانتفاع بالأنهار الدولية فى غير شئون الملاحة الى ظهور اتفاق عام فى الرأى على وجود قواعد وانماط أساسية بشأن حقوق وواجبات الدول المنتفعة بمياه نهر دولى أو بحوض صرف نهر دولى أهمها(١١) .

(١٠) مصر ونهر النيل ـ كتاب ابيض ـ وزارة الخارجية ١٩٨٣ (١١) انظر المراجع التالية

حامد سلطان ـ القانون الدولى العام فى وقت السلم ـ دار النهضه العربية ـ القاهرة ١٩٦٩

د/ طلعت الغنيمى ـ الأحكام العامة فى قانون الامم ـ منشاة المعارف الاسكندرية سنة ١٩٧٠

— D.G. Lemarquand, International Rivers : the Politics of co- operation (Vancouver, B.C.; University of Birish conlumbia, 1977)

– William Griffin, the use of waters of International drainage Basins under customary international Law) 1959)



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٨٥

قاعدة المساواة القانونية بين الدول النهرية (او الحوضية) :

وبمقتضاها ان الدول التى تشارك فى نهر دولى او حوض مائى دولى بحيث يكون احد مكونات النظام النهرى الدولى او الحوض المائى الدولى واقعاً فى اقليم كل منها متساوية فيما بينها فى نظر القانون الدولى ومؤدى تلك المساواة انه لايحق للدول الاحباس العليا ان تدعى الاولوية والاسبقية على دول الاحباس المنخفضة وتلك مساواة قانونية وحسب وليس من الضرورى ان تنتهى الى مساواة فعلية واقعية فهى مساواة فى حق مجرد هو حق الانتفاع بالنهر الذى يتحدد مضمونه حسب الاحتياجات الفعلية والظروف الواقعية .

قاعدة السيادة الاقليمية المقيدة :

وبمقتضاها يكون لكل دولة نهرية (اوحوضية) . ان تمارس حقوق السيادة على قطاع النهر او الحوض الدولى الواقع فى اقليمها ولكن هذه السيادة ليست مطلقة بل مقيدة بالالتزام بأحترام حقوق سائر الدول النهرية (او الحوضية) المشاركة ، فان حرصت الدولة على احترام تلك الحقوق وعدم الاضرار بها جازلها ان تقيم من المشروعات ماتراه لجلب النفع على شعوبهاوفى هذه الحالة لايلزمها القانون الدولى بالاتفاق المسبق او التشاور ـ أو حتى مجرد الاخطار .

قاعدة الاقتسام العادل :

وهذه هى القاعدة الرئيسية فى قانون الانهار الدولية وهى تفترض وجود احتياجات فعلية لدولتين او أكثر محلها الانتفاع بمياه النظام النهرى المشترك (او الحوض المشترك ووجود تزاحم وتعارض بين تلك الاحتياجات الفعلية ولمعالجة ذلك التزاحم استقر العرف الدولى على الاقتسام العادل للمنافع ومايتضح من واقع الممارسة الدولية المستمرة المتسقة ان العدالة فى هذا المجال تتخذ صورة الموازنة بين تلك الاحتياجات الفعلية) ووسائل اشباعها والوفاء بها على اساس اهميتها النسبية فى مواجهة بعضها البعض فى ضوء الظروف السائدة فى كل البلاد النهرية المشاركة وقد سبق عرض قواعد هلسنكى وماتتضمنه من مؤشرات ارشادية فى هذا المجال .

قاعدة تحريم الضرر :

وبمقتضاها لايجوز لاحدى الدول النهرية الشريكة ان تسبب ضررا لسائر شركائها عن طريق النظام النهرى (او الحوض) المشترك فلا يجوز للدولة النهرية العليا تلويث الماء بحيث يتغير بفعل الانسان تركيبه الطبيعى او خواصه تغييرا ضارا باقليم الدولة النهرية المنخفضة او بسكانها كما لايجوز للدولة النهرية المنخفضة ان تحجز الماء عن طريق خزان يكون امامه بحيرة صناعيه فتغرق الاراضى ويلحق الضرر باقليم الدولة الاعلى وسكانها .

قاعدة احترام الحقوق التاريخية :

وهى قاعدة عامة فى القانون الدولى وليست قاصرة على قانون الانهار الدولية بالذات وفى الممارسة الدولية الخاصه بالانهار سوابق واضحة مستمرة ومتسقة بهذا الشأن ويشترط القانون الدولى العرفى لاكتساب الحق التاريخى (او التقادمى) ثلاثة شروط وهى (وجود ممارسة ظاهره ومستمرة يقابلها موقف سلبى من جانب الدول الاخرى ـ ان يستمر ذلك الموقف السلبى طوال فترة زمنية كافية لاستخلاص قرينة مايسمى بالتسامح العام من جانب الدول الاخرى أو التسليم وهو رضاء سلبى . وجدير بالذكر ان ثمة فارقا هاما بين الحق التاريخى (وهو بمثابة حق عرفى خاص يندرج فى مصطلحات القانون الدولى تحت حقوق الارتفاق الدولية ومجرد الاسبقية فى الانتفاع (او الانتفاع القائم) ذلك ان السبق فى الاستغلال والتنمية انما هو احد العناصر التى توضع فى الاعتبار فى مجال الموازنة بين المصالح المتعارضة للدول النهرية تطبيقا لقاعدة الاقتسام العادل التى سبق ذكرها . اما الحق التاريخى فانه يسبق قاعدة الاقتسام العادل ذاتها ويضع قيدا على تطبيقها .

(٢) الاتفاقيات بين الدول النيلية :

هناك عدد من الملاحظات التى يحسن ذكرها قبل عرض الاتفاقيات التى تحكم استخدامات مياه النيل واهمها .[١٢]

إن هذه الاتفاقيات وحتى اتفاقية عام ١٩٥٩ تتناول الوضع الاقليمى والجغرافى فى الدول المتعاقدة ومن مبادىء العرف والفقة الدوليين المتفق عليها ان مثل هذه الاتفاقيات الخاصة بالوضع الاقليمى الجغرافى تشكل قيدا والتزاما على اقليم الدولة المتعاقدة وان انتقال السيادة على ذلك الاقليم لاتمس منها شيئا . وقد اكد هذا المبدأ السابق ماجاء باتفاقية فيينا لسنة ١٩٧٨ بشأن التوارث الدولى والمعاهدات وتنص المادتان ١١ و١٢ من تلك الاتفاقية على ان المعاهدات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية او بالوضع الاقليمى والجغرافى لاينال منها او يمسها التوارث الدولى وتظل امثال تلك المعاهدات سارية المفعول وتظل تمثل التزاما وقيدا على الدولة

(١٢) مصر ونهر النيل ـ كتاب ابيض ـ وزارة الخارجية ١٩٨٣



الوارثة وانه لايمكن تعديلها او الغاؤها الا باتفاق الدول الموقعة عليها او وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى اتفاقية فيينا عن قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ .

ان الدول الموقعة عليها هى دول اوروبية من اصحاب المستعمرات فى اغلب الحالات ووقعت تلك المعاهدات باسم الدولة او الاقليم الافريقى الخاضع لحكمها . ومع ذلك فان القانون الدولى يعترف باستمرار سريان مفعول هذه الوثائق وفقا لقانون توارث الدول وتبعا للالتزامات ذات الطبيعية الاقليمية والجغرافية التى التزمت بها الدول الداخلة فى هذه الاتفاقيات والمواثيق الخاصه بالوضع القانونى لنهر النيل لاتحتوى على اى مبدأ استثنائى بل انها تؤكد وحسب المبادىء التى سبق للفقه الدولى والعرف الدولى قبولها وتتمثل اهم هذه الاتفاقيات فيمايلى : (١٣) .

البروتوكول الموقع بين بريطانيا وايطاليا سنة ١٨٩١ لتحديد مناطق نفوذ كل منها فى شرق افريقيا وفى المادة الثالثة منه ينص البروتوكول على ان ايطاليا تتعهد بالا تقيم على نهر عطبرة اية انشاءات للرى من شأنها ان تؤثر تاثيرا محسوسا على كمية مياه نهر عطبرة التى تصب فى نهر النيل .

ـ المعاهدات مابين بريطانيا العظمى واثيوبيا ومابين بريطانيا وايطاليا واثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصرى ـ البريطانى واثيوبيا واريتريا والموقعة فى اديس ابابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ .

وفى المادة الثالثة من هذه المعاهدات يتعهد الامبراطور منليك الثانى ملك ملوك اثيوبيا امام بريطانيا العظمى بالاينشأ او يسمح باقامة اى عمل على نهر النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر السوباط من شأنه تعطيل سريان مياهها الى نهر النيل مالم توافق على ذلك مقدما حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصرى ـ البريطانى وقد تردد ان اثيوبيا تحاول التنصل من هذه الاتفاقيات بحجة انها تمت فى ظل انظمة استعمارية .

ـ الاتفاق بين حكومة بريطانيا العظمى وحكومة دولة الكونغو المستقلة (حاليا زائير) والموقع فى لندن فى ٩ مايو ١٩٠٦ والمعدل لاتفاقية بروكسل بتاريخ ١٢ مايو ١٨٩٤ . وفى المادة الثالثة من اتفاقية ١٩٠٦ والمعدل تتعهد حكومة الكونغو المستقلة بالاتقيم او تسمح باقامة اية منشآت على نهر سمليكى او بالقرب منه أو على نهر ايسانجو والتى يكون من شأنها تخفيض كمية مياهها التى تصب فى بحيرة البرت الا بالاتفاق مع حكومة السودان المصرى ـ البريطانى .

ـ الاتفاقية الثلاثية بين فرنسا وايطاليا وبريطانيا العظمى بشأن ترتيبات خاصة بالحبشة عام ١٩٠٦ ، وفيها قسمت الدول الثلاث اراضى الحبشة الى مناطق نفوذ وحددت كل منها مناطق نفوذها فيها وأعلنت الدول الثلاث انها تقصد بهذه الاتفاقية المحافظة على وحدة الحبشة عند قيام المشاكل ، كما نصت على المحافظة على مصالح بريطانيا ومصر فى النيل وعلى مايتصل بتنظيم النيل ومياهه .

ـ المذكرات المتبادلة مابين بريطانيا وايطاليا فى ديسمبر ١٩٢٥ وفيها تعترف الحكومة الايطالية بالحقوق المائية السابقة والمكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الازرق والنيل الابيض وتتعهد فيها تجاه الاطراف الاخرى المتعاقدة ـ بالاتنشىء فى اقاليم أعالى الانهار او فروعها او روافدها اية منشآت من شأنها تعديل كمية المياه التى تحملها الى نهر النيل تعديلا محسوسا . وتأخذ حكومة ايطاليا علما بأن حكومة بريطانيا تنوى الاستمرار فى احترام الحقوق المائية لسكان المناطق المجاورة التى تدخل فى منطقة النفوذ الاقتصادى لايطاليا وتتعهد الحكومة الايطالية بالعمل قدر المستطاع ووفقا لمصالح مصر والسودان العليا على ان يأتى تصور وتنفيذ المشروع المزمع القيام به محققا بدرجة مناسبة للاحتياجات الاقتصادية لتلك الشعوب .

ـ الاتفاقية المبرمة مابين مصر وبريطانيا العظمى (والاخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا) والموقعة سنة ١٩٢٩ . وتنص هذه الاتفاقية على تحريم اقامة اى مشروع من اى نوع على نهر النيل او روافده او البحيرات التى تغذيها كلها الا بموافقة مصر وبصفة خاصة اذا ماكانت لهذه المنشآت صلة بالرى او بتوليد الكهرباء او اذا ماكانت تؤثر على كمية المياه التى كانت تحصل عليها مصر او على تواريخ وصول تلك المياه الى مصر او اذا ماكانت تضر بمصالح مصر من اية ناحية . وتنص المعاهدة ايضا على ان لمصر الحق فى اقامة الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه الى مصبه وفى اجراء البحوث وفى الرقابة على تنفيذ المشروعات التى قد تفيد مصر . ويلاحظ ان بعض الدول النيلية توجه نفس النقد الموجه لمعاهدة ١٩٠٢ باعتبارها ايضا تمت فى ظل الاحتلال البريطانى .

ـ الاتفاقية الموقعة مابين بريطانيا العظمى (نيابة عن تنجانيقا) وبلجيكا (نيابة عن رواندا وبوروندى) والموقعة فى لندن فى ٢٣ نوفمبر ١٩٣٤ بشأن نهر كاجيرا احد روافد بحيرة فكتوريا نيانزا وتنص المادة الاولى منها

---

(١٣) راجع تفصيلات هذه المعاهدات فى :
مصر ونهر النيل ـ وزارة الخارجية ـ كتاب ابيض ١٩٨٣ .

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٨٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على ان الطرفين المتعاقدين يتعهدان بأن يعيدا الى النهر كاجيرا قبل ان يصل الى الحدود المشتركة لكل من تنجانيقا ورواندا وبوروندى اية كميات من المياه يكون قد تم سحبها منه من قبل لاغراض توليد الكهرباء . أما المادة الرابعة من الاتفاقية فتسمح بأن تحول من اجل الاهداف الصناعية نصف كمية تصرف مياه نهر كاجيرا اثناء فترة ادنى تصرف للنهر . وتلزم المادة السادسة الدولة التى تود استخدام مياه نهر كاجيرا فى اغراض الرى بان تخطر الدول الاخرى المتعاقدة بفترة ستة شهور مسبقا وذلك من اجل اعطائها مهلة كافية لابداء اى اعتراضات ممكنة ومن اجل دراستها .

— المذكرات المتبادلة مابين مصر وبريطانيا العظمى (نيابة عن اوغندا) فى الفترة مابين يوليو ٥٢ الى يناير ١٩٥٣ بشأن اشتراك مصر فى بناء خزان اوين لتوليد الطاقة الكهربائية مع المياه فى اوغندا ومنها اتفق على تعلية خزان اوين لرفع منسوب المياه فى بحيرة فكتوريا نيانزا واتفق ايضا على التعويضات التى تمنح لاهالى اوغندا الذين ينال اراضيهم الضرر بسبب ارتفاع مياه بحيرة فكتوريا نيانزا ومن شأن ارتفاع منسوب بحيرة فكتوريا زيادة حصة مصر من المياه للرى فى حين ان توليد الكهرباء يضمن لاوغندا وكينيا مزيدا من الطاقة الكهربائية .

— الاتفاقية المبرمة مابين السودان ومصر فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ لضمان اقصى استغلال لمياه النيل للبلدين ومن اجل استغلال المياه الناتجة عن اقامة السد العالى فى اسوان . وقد نصت على الاعتراف لمصر بحقوق مكتسبة فى مياه النيل مقدارها ٤٨ مليار متر مكعب سنويا يقابل ٤ مليارات للسودان . كما نصت على توزيع صافى فائدة السد العالى بواقع ١٤,٥ مليار م٣ للسودان مقابل ٧,٥ مليار متر مكعب لمصر سنويا (مجموع حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب بينما مجموع حصة السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب كما نصت الاتفاقية على بحث مطالب الدول الواقعة على نهى النيل فى مياهه وخصم اية كمية من كميات ايراد النهر التى تخصص لبلد اخر مناصفة بينهما . والتفسير المصرى لهذا البند - على خلاف التفسيرات الاخرى - يرى انه فيما يتعلق بما يجاوز الحقوق التاريخية من الايراد المائى الواردة باتفاقية ١٩٥٩ وقدرها ٤٨ مليار م٣ لمصر و ٤ مليارات م٣ للسودان .

ثالثا : الاحتياجات المستقبلية لدول حوض النيل من مياهه :

تختلف اهمية النيل كمصدر للرى بين دولة واخرى من دول حوض النيل . فكلما اتجهنا شمالا اى نحو المناطق شبة الصحراوية والصحراوية زاد الاعتماد على مياه النيل فى الرى ويرجع ذلك الى اختلاف نسب سقوط الامطار على مناطق حوض النيل المختلفة[١٤] حيث نجد معدل سقوط المطر يصل الى ١٨٠٠ م سنويا فى منطقة البحيرات الاستوائية وفى وسط افريقيا وعلى الهضبة الاثيوبية حيث تسقط الامطار تقريبا طيلة العام بينما تصل تلك النسبة الى ١٥٠٠ مم اغلب اوقات العام على جنوب السودان تقل تدريجيا لتصل الى ٢٠٠ مم فى الخرطوم وتكاد تنعدم كلما اتجهنا شمالا ويترتب على ذلك ان معظم دول حوض النيل بما فيها جنوب ووسط السودان لديها من مياه الامطار مايكفيها ويسد حاجة الرى فيها فلا تحتاج كثيرا لمياه نهر النيل فى الرى . وفى نفس الوقت نجد ان ٨٦ ٪ من مساحة مصر شديدة الجفاف ومعدومة الامطار وان باقى المساحه وهى ١٤ ٪ شبة جافة . بينما تعتبر السودان من البلاد غزيرة الامطار والتى تشكل المحور الاساسى فى سد احتياجات قطاع كبير من الاراضى المزروعة مما ادى الى عدم احتياج السودان للرى الا بحوالى ١٣,٥ مليار م٣ فقط من حصته فى مياه النيل والبالغة ٨,٥ مليار م٣ سنويا . ومن ثم فان اهتمامات دول النيل بالنهر واستعمالاته اختلفت اختلافا كبيرا تبعا لظروفها الطبيعية فبينما نجد ان اهتمام مصر الاساسى بالنيل هو استعماله فى اغراض الرى نجد ان اهتمام السودان وان كان يتجه الى حد ما الى الرى الا ان الاهتمام الاكبر يتركز على توليد الكهرباء والنقل . اما اثيوبيا واوغندا فتهتمان به كمصدر رئيسى لتوليد القوى الكهربائية المائية بينما تهتم به دول اخرى لاستعماله فى اغراض الملاحة النهرية وبالتالى اختلفت الكميات النسبية التى تحتاجها دول حوض النيل من مياهه تبعا للغرض المستعمل من اجله وهو مايتضح من التحليل التالى :

١ - الخزانات المقامة على النيل خارج حدود مصر[١٥]

— سد سنار وهو مقام على النيل الازرق بالسودان وتم انشاؤه عام ١٩٢٥ لاغراض الرى فى مشروع الجزيرة فى اوقات انخفاض منسوب المياه بالنيل الازرق . وتبلغ طاقته التخزينية مليار متر مكعب ويستخدم ايضا فى توليد القوى الكهربائية .

(١٤) لمزيد من التفاصيل عن مناخ حوض النيل انظر :

— Hurst, A Short Account of the Nile Basin . Government Press, Cairo 1944

(١٥) دائرة المعارف البريطانية ١٩٨٣



ـ خزان جبل الاولياء : تم انشاؤه عام ١٩٢٧ على النيل الابيض على نفقة الحكومة المصرية بغرض سد جزء من احتياجات مصر من مياه الرى خلال فترة فصل الجفاف وقد كانت ادارة هذا السد وتشغيله تتم بمعرفة المهندسين المصريين . وطاقة السد التخزينية تبلغ ٢,٣ مليار متر مكعب وبعد انشاء السد العالى اصبح التخزين فى جبل الاولياء عديم الفائدة لمصر فتم تسليمه للحكومة السودانية عام ١٩٧٧ .

ـ خزان خشم القربة : تم بناؤه عام ١٩٦٤ على نهر عطبرة بخشم القربة بالسودان بالقرب من الحدود الأثيوبية وتبلغ طاقته التخزينية ١,٧ مليار متر مكعب ويستخدم ايضا فى توليد القوى الكهربائية المائية .

ـ سد الروصيرص : أقيم على النيل الأزرق بالسودان عام ١٩٦٦ وتبلغ طاقته التخزينية ٢,٧ مليار متر مكعب .

ـ خزان أوين باوغندا : تمت أعمال بناء سد شلالات اوين عام ١٩٥٤ واقيم عند مخرج بحيرة فكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية ولاغراض التخزين ببحيرة فكتوريا لصالح كل من مصر والسودان .

(٢) المشروعات المقترح تنفيذها بدول النيل لإستغلال مياهه :

توضح بعض الدراسات التى تمت حول تقدير احتياجات دول النيل المختلفة من مياهه (بخلاف السودان) تبلغ ١١,٥ مليار م[٣] منها ٧,٥ مليار م[٣] ومنها مليار متر مكعب للمشروعات التى يمكن أن تقيمها أثيوبيا على النيل الازرق ونهر عطبرة بالإضافة إلى ٣ مليارات متر مكعب للمشروعات التى يمكن تنفيذها داخل حوض النيل فى شرق افريقيا بخلاف مليار متر مكعب يستهلك فى مشروعات تنمية حوض نهر الكاجيرا احد الروافد الرئيسية لبحيرة فكتوريا وتتمثل أهم المشروعات التى تحاول دول النيل (عدا السودان) تنفيذها فيما يلى (١٦) .

ـ اثيوبيا : قامت بعض الدول الاوروبية منذ عام ١٩٣٥ بدراسة المشروعات التى يمكن اقامتها على النيل الازرق وانتهت الدراسات الى تحديد ٣٣ مشروعا منها ١٤ مشروعا للرى و ١١ مشروعا للطاقة الكهربائية و ٨ مشاريع للرى والطاقة وتضم من بينها مشروع نهر ستيت (متفرع من عطبرة) لرى ٣٠ الف هكتار ولم يتم تنفيذ أى منها للصعوبات الفنية وعدم توافر مصادر كافية للتمويل .

ومن جهة أخرى اسندت اثيوبيا عام ١٩٦٥ دراسة انشاء بعض الخزانات على النيل الازرق وبعض فروع الى خبراء امريكيين وذلك لتوليد الطاقة الكهربائية وللقيام ببعض مشروعات التوسع الزراعى . كما قام الاتحاد السوفيتى مؤخرا بمعاونة اثيوبيا لاعادة دراسة هذا المشروع ولم ير أى منها النور لنفس الصعوبات الفنية والتمويلية بالاضافة الى أن المشاريع التى تقام على الانهار الأثيوبية شرق الهضبة اكثر فائدة لاثيوبيا من المشاريع التى يمكن أن تقام على الانهار غرب الهضبة مثل السوباط وعطبرة والنيل الازرق وهناك أيضا مشروع نهر البارو الذى يتضمن استصلاح ١٠ آلاف هكتار واقامة ٣ سدود على النهر لهذا الغرض ثم البدء فى اقامة واحد منها بتمويل الاتحاد السوفيتى . كما يقوم الاتحاد السوفيتى ببناء سد على نهر فنشا لحجز المياه لرى مزارع قصب السكر فى المنطقة . وفى رأى الخبراء فإن كل هذه المشروعات ذات تأثير محدود على مياه النيل وكمياتها المتدفقة الى السودان ومصر فى الوقت الحالى . ومن ناحية اخرى فإن اثيوبيا تحاول دائما التنصل من اتفاقية ١٩٠٢ وكذلك عدم الاعتراف باتفاقية ١٩٥٩ بحجة ان الاولى تمت فى ظل أنظمة استعمارية وان الثانية لم يؤخذ رأيها فيها .

ـ تنزانيا ورواندا وبوروندى : وتنتظم هذه الدول معا فى منظمة دول حوض نهر الكاجيرا وتقوم بدراسات مشتركة بمساعدة الامم المتحدة لاستغلال مياه نهر كاجيرا .

ـ أهم موارد بحيرة فكتوريا فى مشروعات التنمية المحلية . وتنفيذ مشروع نهر كاجيرا سيؤثر على حصة مصر بنحو مليار متر مكعب من المياه سنويا .

ـ اوغندا ومشروع مساقط شلالات مارشيزون : وتتخلص فكرة انشاء هذا المشروع فى استغلال مساقط شلالات مارشيزون لتوليد الكهرباء لاوغندا وتبلغ الطاقة التى يمكن الحصول عليها حوالى ٦٠٠ الف كيلووات

---

(١٦) انظر فى تفاصيل ذلك المراجع التالية :ـ

— Baker, S.W.: the Nile tributaries of Abyssinia and the Sword human.
— Murdock Macdonald, the Nile Control, Cairo 1920
— Hurst, Black and Simalika, the Nile Basin-vol VII, Cairo.
— Hurst, the Nile :A general account of the River and the Utilization of its water London 1952.
— Hory a Megahed, the Development of the Nile Basin-center for Afro-Asian Resarch-Budapest.



سنويا . وقد ظهرت فكرة المشروع عندما كان ملتون اوبوتى رئيسا لأوغندا حيث ينتمى إلى نفس المنطقة التى تقع بها الشلالات كما عاود بعض المسئولين الاوغنديين التصريحات بإنشاء هذا المشروع بعد عودته للحكم .

رابعا : محاولات مصر للتعاون مع دول النيل لاستغلال مياهه : ـ

١ ـ انشاء سد تانا [١٧] تمت اول دراسة للبحيرة على يد بعثة من خبراء مصلحة المياه المصرية عام ١٩٠٣ واتبعتها بقية اخرى عام ١٩١٥ ونتيجة لتضمين التقرير الذى صدر فى مصر عام ١٩٢٠ عن مشروعات السيطرة والتحكم فى مياه النيل لاهمية انشاء سد على بحيرة تانا لحماية مصر من اخطار الفيضان وتأثيره فى زيادة كمية المياه التى تصل للسودان ومصر بحوالى ٢ مليارى متر مكعب قامت بعثة مصرية جديدة من خبراء وزارة الاشغال المصرية بعمل مسح للبحيرة ومخرجها فى الفترة من ٢٠ ـ ١٩٢٤ وووجهت هذه البعثة فى البداية بالشكوك والتحفظات الاثيوبية التى واجهتها البعثات السابقة الا ان هذه التحفظات اختفت نتيجة لما قامت به البعثة من خدمات لاهالى المنطقة . وفى الثلاثينات قامت بعثة مصرية اخرى بزيارة اثيوبيا واجرت محادثات مع المسئولين فى اثيوبيا حول اقامة هذا السد الا ان الغزو الإيطالى لاثيوبيا اوقف هذه المباحثات ولم تحظ المحاولات المصرية التى تمت بعد ذلك من اجل الحصول على موافقة إثيوبيا على اقامة هذا الخزان بالنجاح . والجدير بالذكر هنا ان هذه الجهود التى تمت لاقامة تعاون بناء مع اثيوبيا فى مجال استخدام مياه النيل لا تحظى بالاضواء الكافية حيث تطغى عليها الروايات والخرافات غير الصحيحة عن محاولات اثيوبيا لتحويل او ضعف وصول مياه النيل لمصر . [١٨]

٢ ـ اتفاقية إنشاء خزان اوين باوغندا : فى مارس ١٩٤٨ وفى اجتماعات شبه رسمية بين مصر واوغندا اثير موضوع انشاء سد شلالات اوين عند مخرج بحيرة فكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية ولاغراض التخزين ببحيرة فكتوريا لصالح كل من مصر والسودان وقد تم الاتفاق فى هذا الشأن بين مصر واوغندا فى ١٩٥٣/١/١٥ على ما يلى [١٩] : ـ

ـ موافقة الحكومة المصرية على اقامة السد .

ـ ان يقوم ثلاثة من المهندسين المصريين بالاقامة فى جنجا لمراقبة تنفيذ اعمال الموازنات على السد بالاشتراك مع فنيى هيئة كهرباء اوغندا .

ـ تقوم الحكومة المصرية بدفع مبلغ ٩٨٠ الف جنيه استرلينى كتعويضات لحكومة اوغندا نتيجة لنقص القوى الكهربائية المولدة علاوة على مبلغ ٢٢٦٥٦٣ جنيها استرلينيا تكاليف رفع بناء السد الى المنسوب الذى اقترحته الحكومة المصرية . وقد سدد هذا المبلغ بالفعل فى جنيه ومازال مهندسو الرى المصريون يعملون حتى الان بجنجا فى اوغندا كما ان للحكومة المصرية مبان ومنشآت فى كل من جنجا وكمبالا .

ـ اتفاقية مشروع الدراسات الهيدرومترلوجية لحوض البحيرات الإستوائية : بدأت مباحثات غير رسمية بين مندوبى الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل وممثلين فنيين لكل من تنزانيا واوغندا وكينيا فى اكتوبر ١٩٦١ بهدف تبادل الاراء وتوضيح وجهات النظر فى موضوع مطالب هذه الدول من مياه النيل . وقد اتفق خلال هذه المباحثات التى بدأت مع دول افريقيا على انشاء مشروع للدراسات الهيدرومترولوجيه لحوض البحيرات الاستوائية واقر المشروع عام ١٩٦٧ وشكلت لجنة خاصة للمشروع من ممثلين فنيين لكل من مصر والسودان وكينيا واوغندا وتانزانيا وانضمت اليهم بعد ذلك كل من روندا وبوروندى ثم زائير كما تقوم اثيوبيا بحضور اجتماعات هذه اللجنة كمراقب ويعاون فى تنفيذ المشروع كل من برنامج الإمم المتحدة للتنمية ومنظمة الارصاد العالمية ويهدف المشروع اساسا الى جمع وتحليل البيانات الهيدرومترولوجية لبحيرات فكتوريا وكيوجا والبرت وذلك للتمكن من دراسة الميزان المائى لنهر النيل لمساعدة الدول المنتفعة فى خطط حفظ المياه وتنمية مواردها واستغلالها ووضع اساس التعاون المستقبلى بين حكوماتها فى ميدان تنظيم استغلال مياه النيل . وقد بدأت المرحلة الاولى للمشروع فى يونيه ١٩٦٧ وانتهت فى يوليو ١٩٧٢ وحققت كافة اهدافها [٢٠] . ثم اتفق على ان تستكمل الدول المشتركة فى وضع خطط تنمية الموارد المائية وتمهيد الطريق للحكومات احمعنية فى مفاوضات التخزين وضبط النهر للحصول على اقصى فائدة ممكنة لصالح هذه الدول جميعا . وتتمثل اهم اعمال المرحلة الثانية فى عمل نموذج رياضى لمشروعات اعالى النيل للمساعدة فى ايجاد الحلول المختلفة لتنمية

---

(17) Hurst, the Nile Basin, a general... OP. Cit. P 98, 228, 309,310.

— Ibid, P. 99.

— Horya Medgahd, OP. Cit.

لمزيد من التفاصيل حول هذه الروايات ومدى نصيبها من الصحة انظر

(١٩) انظر تفصيلات ذلك فى :

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول اعمال المرحلة الأولى انظر : مصر ونهر النيل ـ وزارة الخارجية ـ كتاب ابيض، ١٩٨٣



الموارد المائية (٢١) .

وكان من المقرر ان تنتهى المرحلة الثانية للمشروع فى مايو ١٩٨٠ غير انه رؤى استمراره لحين تسليم النموذج الرياضى . وقد تم الانتهاء من النموذج الرياضى وكان مقررا افتتاحه خلال شهر سبتمبر ١٩٨٢ غير ان حكومة كينيا رأت تاجيله بسبب الانتخابات العامة فيها .

وفى اجتماع نيروبى فى يناير ١٩٨٢ تقدمت الدول المشتركة بتصور مد فترة المشروع لمدة عامين اخرين تبدأ فى يناير ١٩٨٣ وتنتهى فى ديسمبر ١٩٨٤ وتم اقرار هذا التصور فى اجتماع كمبالا فى ابريل ١٩٨٢ .

٢ ـ هيئة دول حوض النيل : وتهدف الفكرة من وراء انشاء تلك الهيئة الى تكثيف الدراسات والبحوث اللازمة للاستخدام الامثل للنيل ووضع الاسس الفنية للمشروعات المطلوبة وكذلك وضع الخطط لتنمية الموارد النيلية ومتابعة وبحث مشروعات ضبط النيل . وقد نبعت الفكرة من توصيات وقرارات اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان فى اجتماعها الرابع الذى عقد فى الخرطوم فى مايو ١٩٧٧ بشأن تطوير الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل والذى وافقت فيه اللجنة على أن تقوم الهيئة بتوثيق التعاون الفنى بينها وبين دول حوض النيل بهدف تنمية الموارد المائية لصالح دول حوض النيل جميعا (٢٢) وبناء عليه اعدت هيئة مياه النيل فى يوليو ١٩٧٧ مذكرة لدعوة دول حوض النيل لانشاء جهاز فنى يضم الدول التسعة (مصر ـ السودان ـ اثيوبيا ـ وزائير ـ رواندا ـ تنزانيا ـ اوغندا ـ كينيا) وقد تضمنت هذه المذكرة الاهداف من وراء توثيق التعاون الفنى مع دول حوض النيل وقواعده وشكل هذا التعاون . ثم قام بعد ذلك وفدان مشتركان من الجانبين المصرى والسودانى خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ١٩٧٧ بجولة لمقابلة المختصين فى كل من اوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير لشرح فوائد هذا التعاون .

وفى الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الفنية لمشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٧٧ وافق اعضاء اللجنة على فكرة انشاء هيئة دول حوض النيل من ناحية المبدأ وقرروا تشكيل لجنة رباعية من كل من ممثلى اوغندا وكينيا وتنزانيا (ممثلا لهيئة حوض النيل) لوضع اهداف الهيئة وتكوينها لم تحضر اثيوبيا هذا الاجتماع .

وفى اعقاب ذلك اعدت هيئة مياه النيل مذكرة بشأن هيئة دول حوض النيل واهدافها وتكوينها وعرضت من اللجنة الرباعية التى وافقت عليها وعرضتها على باقى ممثلى الدول النيلية خلال اجتماع اللجنة الفرعية فى عنتبى اوغندا ١٩٧٩ فوافقوا عليها وان رؤى ان الموافقة النهائية على انشائها تتطلب قرارا سياسيا يجب ان تتخذه الحكومات المعنية وطلبوا ان تتولى هيئة مياه النيل ارسالها الى الحكومات عن طريق القنوات الشرعية واستجابت هيئة مياه النيل لذلك كما قامت فى مارس ١٩٨١ بتوجيه الدعوة الى وزراء الرى والموارد المائية فى دول حوض النيل لحضور اجتماع اللجنة الفنية لمشروع البحيرات الاستوائية ولزيارة مشروع جونجلى ، ومن خلال الاجتماع الذى عقد فى الخرطوم وجهت الدعوة الى وزراء الرى والموارد المائية لعقد اجتماع اخر فى القاهرة فى شهر اكتوبر ١٩٨١ للتشاور فى امور مياه النيل وللتعرف على ما تم من انجاز فى مشروع الدراسات لحوض البحيرات الاستوائية وللتشاور فى انشاء هيئة دول حوض النيل ولكن هذا الاجتماع لم يتم بسبب عدم موافقة اثيوبيا على حضوره .

وبصفة عامة فان هناك العديد من المهام والفوائد فى الميدان الفنى المتوقع ان تؤديها هيئة دول حوض النيل واهمها (٢٣) .

ـ مساعدة اعضائها ـ دول حوض النيل ـ على التعاون فيما بينها لترشيد وتخطيط وتخزين مياهه وتنمية مواردها فى حوض النيل بأكمله .

ـ المساعدة فى اقامة بنوك المعلومات وعمل الترتيبات لجمع وعرض وتحليل المعلومات الهيدرولوجية ومعلومات الارصاد الجوية النهرية بشكل منظم ونشر تلك المعلومات بشكل دورى وفى أوقات متفق عليها .

ـ امكانية اجراء الدراسات المناسبة فى ميدان المحافظة على مياه النيل وتحديد واقلال خسارة المياه وزيادة عائد حوض النيل .

ـ المساهمة فى تعزيز معاهد البحوث والتوصية باقامة معاهدات اخرى جديدة والمساهمة فى توحيد قرارات وتوصيات الدول المنتفعة وتشريعاتها بشان مياه النهر .

---

(٢١) انظر تفصيلات المرحلة الثانية فى مصر ونهر النيل ـ وزارة الخارجية (كتاب أبيض ١٩٨٣)

(٢٢) لمزيد من التفاصيل انظر ـ

ـ التكامل بين ج .م .ع وجمهورية السودان الديمقراطية (وزارة الخارجية ١٩٨٣)

ـ التكامل بين مصر والسودان (الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٣)

(٢٣) مصر ونهر النيل ـ وزارة الخارجية (كتاب ابيض ١٩٨٣)



ـ تدريب افراد الدول الاعضاء واقامة معهد لموارد مياه النيل بحيث يكون جزءا من نظام دول حوض النيل ومؤسساتها المشتركة .

وبصفة عامة يمكن ان نتصور ان هذا التعاون الفنى الواسع الذى يتجه الى انشاء هيئة دول حوض النيل سيساهم بصورة كبيرة على تمهيد الطريق امام تعاون اكثر بعدا واتساعا من شانه ان يقرب دول حوض النيل من تحقيق هدف وضع اسس تنظيمية ومؤسسات تكاملية للتعاون المشترك فى ميادين اخرى غير الميادين الاقتصادية والفنية المختصة بحيث يؤدى تطوير التعاون الفنى والاقتصادى بين دول حوض النيل الى انشاء ما قد يسمى بنوع من السوق المشتركة بينها .

٣ ـ التعاون المصرى السودانى لاستغلال مياه النيل :

يمكن القول ان محمد على هو اول من وضع اساس الاستراتيجية المصرية فى اهمية تامين منابع النيل ومنع اى قوة معادية من التاثير عليها

بالرغم من ان دوافع محمد على لفتح السودان لم تقتصر على ذلك فقط بل تعددت لتشمل البحث عن الذهب واستجلاب العبيد والحصول على الصمغ العربى وريش النعام والعاج والاخشاب الثمينة .

ورغبة فى تامين حدود مصر الجنوبية ضد المماليك الذين فروا جنوبا وتجنيد السودانيين فى جيوشه والتخلص من الفرق العثمانية لرفضها ادخال التدريب والتسليح الحديث فى صفوفهم بجانب رغبته فى السيطرة على الساحل الافريقى للبحر الاحمر بعد سيطرته على جانبه الاسيوى [٢٤] .

وبصفة عامة فان فتوحات محمد على وابنائه للسودان والتى بدات منذ عام ١٨٢١ قد سجلت بداية الاستكشافات الحديثة لحوض نهر النيل [٢٥] . وقد استهل محمد على هذه الاستكشافات بارسال ثلاث بعثات استكشافية متعاقبة للنيل الابيض وصلت آخرها الى خط العرض ٤ شمالا بالقرب من الرجاف ولقيت تلك البعثات الثلاث الترحيب من الاهالى كما قوبلت فى معظم الاماكن التى مرت بها مقابلة حسنة من قبل السكان الوطنيين ومن الجدير بالذكر ايضا ان وصايا محمد على لرؤساء تلك البعثات التى ضمت العديد من المتخصصين شددت على ان هذه البعثات ليست بعثات للغزو والفتح والاتهاجم احدا من الاهالى وان تقاتل فقط للدفاع عن النفس . كما اوصى محمد على بضرورة كسب صداقة الاهالى المحليين . [٢٦] .

وفى السنوات التى اعقبت حكم محمد على توالت البعثات الاستكشافية والتى ادت لاستكمال استكشاف كل حوض النيل وكان من اهمها بعثة بورتون وسبيك عام ١٨٥٨ والتى مولتها الجمعية الجغرافية الملكية وانتهت باكتشاف بحيرة فكتوريا كما مولت الجمعية رحلة اخرى لسبيك وجرانت عام ١٨٦٠ ، كما اكتشف صمويل بيكر بحيرة البرت فى نفس الفترة وايضا قام جوردن وضباطه بعد تنصيبه محافظا للمديرية الاستوائية عام ١٨٧٤ باستكشاف مجرى النيل والمنطقة من جوند كور وحتى بحيرة البرت كما قام شيلى لونج بنـاء على تعليمات الخديوى اسماعيل باستكشاف بحيرة كيوجا . ثم استكمل ستانلى بقية الاستكشافات بحيث تم بحلول عام ١٨٧٧ استكشاف كل مجرى النيل الابيض من بحيرة فكتوريا رياض الخرطوم . واتم ستانلى وبعثات شركة الهند الشرقية استكشاف باقى روافد نهر النيل والتى انتهت مع بداية القرن العشرين عام ١٩٠٠ كما تم فى السنوات التالية استكشاف مجرى النيل الازرق[٢٧] .

وقد جاء احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ لينقل على كاهل الاولى عبء تنفيذ سياسة تامين احتياجات مصر من مياه النيل فعمدت بريطانيا الى ابعاد المانيا عن منطقة اعالى النيل بمقتضى اتفاقية هلجولانه ١٨٩٠ ثم عقدت عدة معاهدات مع ايطاليا وبلجيكا للتعهد بمنع اقامة اى مشروعات على النيل يمكن ان تؤثر فى تدفقه لمصر . وجاء حادث فاشودا ومـا تواتـر عن امكانية بناء سد هناك يعوق تدفق مياه النيل الى اقتنـاع بريطانيا بضرورة اعادة فتح السودان لتامين منابع النيل من التهديد الفرنسى وبالتالى توطيد مركزهم فى مصر وهو ما تحقق من خلال حملة كتشنر ومعاهدة ١٨٩٩ وبحصول بريطانيا على تعهد منليـك الثانى امبراطور الحبشة فى ١٩٠٢ بعدم اقامة اى مشروعات على بحيرة تانا الا بموافقة بريطانيا واستكملت بريطانيا بذلك الخطوات الضرورية لتامين احتياجات مصر والسودان من مياه النيل . وحتى نهاية القـرن التاسع عشر لم تكن هناك مشكلة فى توزيع مياه النيل بين مصر والسودان بالنظر الى وسائل الرى البدائية التى كانت مستخدمة فى البلدين حتى ذلك الوقت

(٢٤) د . رافت غنيمى الشيخ مصر والسودان فى العلاقات الدولية القاهرة ١٩٨٣

(٢٥) انظر تفصيلات تلك الاستكشافات فى

Hurst, the Nile a general account...OP.Cit.

(٦) Ibid P. 208.

(٢7) Ibid



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٨٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كما لم يؤد انشاء خزان اسوان عام ١٩٠٢ لاثارة مشاكل توزيع المياه نتيجة لاستمرار السودان حتى ذلك الوقت فى استخدام اساليب رى الحياض .

وقد اثيرت مشكلة توزيع مياه النيل بين البلدين من الناحية العملية مع ادخال اساليب الرى الدائم ثم فى السودان حيث ابلغت بريطانيا مصر عام ١٩١٣ بنيتها فى بناء سد سنار لاستخدامه فى زراعة جزء من ارض الجزيرة وقد اثار هذا المشروع مخاوف مصر من تاثيراته المحتملة على كميات المياه التى تصلها ، وادى هذا الموقف المصرى الى قيام الحكومة البريطانية بالبحث عن اسس الطرق لتحقيق السيطرة على مياه النيل وضمان احتياجات كل من مصر والسودان فى المستقبل من مياهه واتخذ ذلك شكل سلسله من الاجراءات اهمها (٢٨) :

- مشروعات التحكم فى مياه النيل : حيث اعد الخبراء الانجليز العاملون فى وزارة الاشغال المصرية تقريرا عرف باسم مشروعات السيطرة على مياه النيل تضمن عدة مقترحات اهمها بناء سد سنار لرى اراضى الجزيرة فى السودان وجبل الاولياء لتخزين المياه اللازمة لمصر واقامة مشروعات تخزين فى منطقة البحيرات العظمى واخيرا بناء سد على بحيرة تانا باثيوبيا وقد تضمن التقرير ايضا تقديرات لاحتياجات مصر والسودان من المياه فى المستقبل .

- لجنة مشروعات النيل : ادت اعتراضات مصر على ما جاء فى التقرير من تقدير للطاقة القصوى لأقصى توسع ممكن فى الاراضى الزراعية فى مصر بحوالى ٧ ملايين اكثر وتقدير احتياجاتها مة المياه بخمسين مليار م³ الى اختيار لجنة دولية للتقصى عرفت باسم لجنة مشروعات النيل لاعطاء الراى فى المشروعات المقترحة من قبل خبراء وزارة الاشغال المصرية وتكونت اللجنة من ٣ اعضاء من الحكومة الهندية وجامعة كمبريدج والحكومة الامريكية برئاسة المرشح الهندى وتبنت اللجنة بالاجماع المشروعات المقترحة ورفعت تقدير احتياجات مصر من مياه النيل الى ٦٠ مليار م³ . وقد تعهدت الحكومة البريطانية لمصر فى فبراير ١٩٢٠ بالا تزيد مساحة مشروع الجزيرة على ٣٠٠ الف فدان وان يتم اخطار الحكومة المصرية مسبقا فى حالة الشروع فى القيام باى توسع وبناء على ذلك استكمل السودان بناء سد سنار كما شيدت مصر سد جبل الاولياء إلا ان الانذار البريطانى الذى وجه لمصر فى اعقاب اغتيال السيرلى ستاك الحاكم العام للسودان عام ١٩٢٤ تضمن التهديد بزيادة المساحات المزروعة قطن بالجزيرة زيادة غير محدودة غير ان المعارضة المصرية والعالمية لهذا ادت الى تشكيل لجنة مشتركة بريطانية مصرية برئاسة محايدة (هولندية) لتحديد نسب المياه بين مصر والسودان اخذة فى الاعتبار مصالح مصر الطبيعية وحقوقها التاريخية فى مياه النيل ، وقد وضعت اللجنة تقريرها عام ١٩٢٥ ثم توصلت بريطانيا ومصر الى اتفاقية اخذت شكل مذكرات متبادلة وذلك فى مايو ١٩٢٩ (٢٩) .

وقد وجهت الاتفاقية ١٩٢٩ العديد من الانتقادات اهمها انها كانت فى صالح مصر ولم تاخذ فى الاعتبار غير مصالحها وهو النقد الذى اخذ فى الاعتبار بعد استقلال السودان . وبدات قضية توزيع مياه النيل تثير بعض الخلافات بين البلدين وان كان هناك وجه اخر للعملة يتمثل فى ان السودان فى ذلك الحين لم يكن يستخدم حتى نصف كمية المياه المخصصة له بموجب الاتفاقية وان احتياجات مصر من المياه حتى فى ذلك الوقت كانت فى تزايد مستمر . ثم اعلنت مصر فى عام ١٩٥٤ عن عزمها بناء سد عالى فى اسوان ورفضت الاقتراح السودانى ببناء مجموعة من السدود الصغيرة على النيل من بينها السد المتفق عليه على الجندل الرابع تاسيسا على افضلية بناء اى سدود داخل الاراضى المصرية . وأعلنت السودان من جهتها عن نيتها بناء سد الروصيرص لاعمال التوسع فى مشروع الجزيرة بالرغم من اعتراضات مصر على هذا المشروع بالنظر الى امكانية تاثيره على كمية المياه التى تصل لمصر . واستمر الخلاف بين البلدين ولم تسفر المفاوضات عن التوصل الى حل وسط . حتى قيام انقلاب الفريق عبود عام ١٩٥٨ الذى اعلن ان من اهم اهداف النظام الجديد أعادة العلاقات الطيبة مع مصر وازالة الفجوة المصطنعة التى اقيمت بين الدولتين وتسوية جميع المسائل المعلقة . وقد تبع ذلك استئناف المفاوضات من جديد والتى اسفرت عن توقيع اتفاقية ١٩٥٩ للاستغلال الكامل لمياه النيل(٣٠) .

وهناك بعض الملاحظات على هذه الاتفاقية من بينها :

- ان البعض قد فسر البند القاضى بخصم مطالب البلاد الاخرى النيلية من مياه النيل مناصفة بين البلدين بانه انقاص لحقنا التاريخى على اساس انه يسمح بالاعتراف

---

(٢٨) انظر
— Ibid
Horya Megahed, op. Cit.
Horya Megahd. OP.CIT.

(٢٩) انظر اهم بنود الاتفاقية فى :

(٣٠) انظر تفاصيل بنود هذه الاتفاقية فى :

- د . حامد سلطان القانون الدولى العام فى وقت السلم القاهرة ١٩٦٩ .



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٨٥

بحقوق مائيه للدول الاخرى تخصم من حقنا وحق السودان وان كان التفسير الصحيح لهذا البند هو انه لايمس الحقوق التاريخية الواردة باتفاقية ١٩٥٩ ومقدارها ٤٨ مليار م ٣ لمصر و ٤ مليارات م٣ للسودان وانما ينطبق على ما يجاوز هذه الحقوق من الايراد المائى .

ـ ان الاتفاقية لم تمس الوضع القانونى لمهندسى الرى والفنيين المصريين المتواجدين فى السودان والمستمد من اتفاقية ١٩٢٩ حيث لم تأت اتفاقية ١٩٥٩ كبديل لاتفاقية ١٩٢٩ ولكنها اوضحت انها اتفاقية مكملة للاولى . ومن ثم فان انشاء الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل لم يات كبديل للوحدات الفنية المصرية المختصة بمراقبة اعمال الرى فى السودان ، ومن ثم فليس للهيئة الفنية المشتركة اتصالات مباشرة بتلك الوحدات وإنما يتبع هؤلاء رئاستهم فى القاهرة الهيئة المصرية الفنية لمياه النيل .

ـ ان ما نصت عليه اتفاقية ١٩٢٩ من اعطاء مصر الحق فى الرقابة المباشرة لاى اعمال تقام على النيل فى المستقبل اصبح بعد توضيح اتفاقية ١٩٥٩ فى حكم الملغى على الرغم من عدم تعرض اتفاقية ١٩٥٩ لهذا النص ـ ذلك على اعتبار ان اتفاقية ١٩٥٩ قد حولت للهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل مسئولية تنفيذ المشروعات المشتركة بين البلدين وادارتها فى المستقبل .

ـ ان انشاء السد العالى لن يؤدى الى زيادة ايراد النيل عند اسوان ولكن مهمة السد هى منع فقدان بعض مياه النيل التى تتدفق الى البحر المتوسط .

خاتمة واستنتاجات :

يمكن القول بصورة عامة ان النتيجة الاولى التى يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هى اهمية تنفيذ مشروعات استعادة الفواقد فى مياه النيل وذلك للوفاء بما تحتاجه مصر فى المستقبل من مياه ، وهذا لا يتاتى كما اوضحنا الا بالحصول على موافقة دول حوض النيل على تلك المشروعات وقبل الدخول فى تفصيلات التحرك المصرى المطلوب قد يحسن التذكير ان حجر الزاوية فى سياسة مصرية تتعلق بمياه النيل يكمن فى الاعتماد على النفس كاساس لاى تخطيط مستقبلى فى هذا الصدد وهو ما تفرضه الاعتبارات التالية :

ـ انه من المسلم به ان هناك اسرافا شديدا فى استهلاكنا من المياه سواء فى الاستخدامات الادمية او فى نظم الرى المتبعة بحيث يمكن القول بان جزءا كبيرا من العجز المستقبلى المتوقع يمكن تغطيته عن طريق ترشيد الاستهلاك من المياه واستنباط وتطبيق نظم جديدة للرى .

ـ ان انشاء المشروعات المصرية خارج اراضى مصر مع افتراض افضل الظروف السياسية المواتية فى البلاد التى ستنشا بها تلك المشروعات يكتنفه كثير من المحاذير خاصة فى ضوء عدم استقرار الاوضاع وتقلب السياسات فى تلك الدول .

الا ان كل ما سبق لا ينفى اهمية تنفيذ مشروعات اعالى النيل بل ويهدف الى توضيح ضرر الاعتماد على تلك المشروعات والتغاضى عن الدور الملقى على عاتقنا وترشيد الاستهلاك ولعل خبرة الدول الغربية مع البترول يمكن ان تكون درسا مفيدا فى هذا السبيل . ومن ثم فان العلاقات مع دول حوض النيل تظل بذلك حيوية بحيث يجب ان تاخذ درجة اعلى فى سلم اولوياتنا السياسية وان تتوجه موارد اكثر لتنمية وتدعيم تلك العلاقات وتبرز فى هذا السبيل علاقاتنا مع السودان واثيوبيا للاهمية التى سبق واوضحناها لكلا البلدين فيما يتعلق بامدادات المياه لمصر .

ومن جهة السودان ، فبغض النظر عن سياسات التكامل الحالية بين البلدين فان استقراء التاريخ يوضح تغلب روابط الدم والرحم بين البلدين دائما على اى خلافات طارئة وهو الامر الذى يستنتج معه امكانية تلافى حدوث اى مشاكل بين البلدين فى المستقبل حول توزيع مياه النيل .

اما بالنسبة لاثيوبيا فان العرض السابق اوضح ضآلة تاثيرها المحتمل على تدفق مياه النيل فمن جهة فان غزارة الامطار على الهضبة الاثيوبية وقوة اندفاع المياه وتدفقها على شكل شلالات تجعل من المستحيل على اثيوبيا منع وصول مياه النيل الى السودان ومصر ، ومن جهة اخرى فان اقامة اثيوبيا للخزان المقترح على بحيرة تانا سيزيد ايراد مصر والسودان بنحو مليارى متر مكعب سنويا ولن يؤدى لاى ضرر على تدفق النهر اليهما كما ان تنفيذ اثيوبيا لكل المشروعات الممكنه على النيل فى اراضيها لن يؤدى الا الى استهلاك كمية محدودة نسبيا عن مياه النيل ومن الممكن تلافى إثارها بترشيد الاستهلاك وتنفيذ مشروعات اخرى لاستعادة فواقد النيل ، هذا مع الاخذ فى الاعتبار ان تنفيذ تلك المشروعات يحتاج لموارد مالية وخبرات فنية تفوق قدرات اثيوبيا بكثير بالاضافة الى انها لا تمثل لاثيوبيا فى نسبة كبيرة منها اهمية حيوية حيث ان المشروعات المقترح تنفيذها عحى انهار شرق الهضبة الاستوائية ذات اهمية اقتصادية لاثيوبيا اكبر من المشروعات المقترح اقامتها على الجزء الغربى من الهضبة اى على روافد النيل الا ان ذلك كله لا ينفى اهمية الاستمرار فى محاولة توثيق العلاقات مع اثيوبيا وغيرها من بلاد حوض النيل كلما امكن ذلك وصولا الى تحقيق هدف اقامة تجمع دول حوض النيل كوحدة اقتصادية واحدة .

المهندس عصام راضي يطالب الهيئة المشتركة لمياه النيل بضرورة :

وضع خطة للاستفادة القصوى من مصادر مياه النيل الضائعة

رئيس الجانب السوداني : تطوير التعاون بين دول حوض النيل

كتب ـ عادل شفيق :

ناقشت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل في اجتماعاتها التي بدأت بمقر الهيئة بالقاهرة ، الوسائل التي تكفل التعاون بين دول حوض النيل لتنمية موارد النهر والمحافظة عليها لصالح شعوبها ، ودراسة موازنات السد العالي ، وتطوير عمليات قياس التصرفات المائية لتواكب التطور العلمي والعالمي في رصد مناسيب المياه بالروافد العليا لنهر النيل .

وركز المهندس عصام راضي وزير الري في اجتماع الهيئة على فترة الجفاف التي مرت على دول المنطقة مما يدعو الى ضرورة الاسراع بوضع خطة للاستفادة القصوى من مصادر مياه النيل الضائعة لصالح ابناء دوله ولتنفيذ مشروعات مستقبلية ومشتركة ، وهذا ما اسفرت عنه المباحثات مع وزير المصادر المائية لأوغندا ، الى جانب دعم علاقتنا باثيوبيا لتكون مشروعاتنا مشتركة لصالح شعوبنا .. واعرب المهندس عصام راضي عن تقديره لما تبذله الهيئة من جهد في سبيل اقرار حقوق مصر والسودان في التحكيم الذي يجري حاليا في مشروع قناة جونجل حتى يحين الوقت لاستئناف العمل في المشروع الذي تعتبره مصر رائدا في تنمية المنطقة جنبا الى جنب مع تنمية المصدر المائي المهدر في المستنقعات .

واكد السيد بخيت مكي رئيس الجانب السوداني في الهيئة ان الهيئة سوف تتعرض بالبحث للعديد من المسائل الهامة والامور الحيوية في مجال مياه النيل كالتعاون الفني مع دول حوض النيل والجهود المبذولة من وزراء الري في مصر والسودان لتطوير هذا التعاون لصالح دول حوض النيل .. كما ستتعرض بالبحث لمشروع قناة جونجلي والمراحل التي تمر بها المسائل المتعلقة بالتحكيم ، واننا لنبتهل الى الله العلي القدير ان يظلل المساعي الجارية حاليا بالنجاح والسداد لاقرار السلام في ربوع الاقليم الجنوبي بالسودان حتى تتمكن هيئتنا من المضي قدما في النهوض بالعديد من المشروعات الهامة وفي مقدمتها استمرار الحفر في قناة جونجلي ومنشآت ومشروعات التنمية للاهلين بالمنطقة الى جانب اعمال البرنامج الزمني لدراسات تقليل الفاقد في مناطق نهر النيل العليا .

ورحب المهندس ثروت فهمي رئيس الجانب المصري في اجتماعات الهيئة بالجانب السوداني وشكره على الجهد الذي بذله . لارساء قواعد التعاون مع دول حوض النيل والسعي الجاد لمساندة كل جهد يبذل في سبيل تنمية مواردنا المائية والمحافظة عليها وتحقيق التعاون الجاد لدول حوض النيل .□



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١ مايو ١٩٨٨

٢ ـ السياسات المائية لدول حوض النيل والاتفاقات التى عقدت بينها

لابد من مباحثات سياسية بين دول الانتفاع بمياه النهر

بقلم
المهندس :
نجيب فهمى
سعيد

استمرار لحديثنا الذى نشرنا الجزء الاول منه امس عن السياسات المائية لدول حوض النيل والاتفاقات التى عقدت بينها نتحدث اليوم عن سياسات دول الانتفاع بمياه النهر ويمكن تلخيصها فيما يلى ونبدأها بمصر التى اصدرت موسوعة لسياستها العليا فى استخدامات المياه مكونة من ١٧ جزءا تلتها بسبعة اجزاء اخرى وهى التى عرفت باسم Woter Master Plan وقد احتوت الموسوعة على تحليلات تفصيلية للمتغيرات المؤثرة على الموارد والاحتياجات المائية .

وبالرغم من حاجة البيانات فى بعض ماجاء بها الى دقة اكبر كالمساحات المنزرعة فعلا . وكميات المياه المخصصة منها للرى . وتغيرات مناسيب المياه الارضية . وفواقد المزرعة . والمكتسب والفاقد من مياه النهر . الا ان الموسوعة قد بنيت على افتراضات مقبولة . فان الـ ٥٥ مليار م٣ من المياه وهى نصيب مصر من مياه النهر بموجب اتفاقية عام ١٩٥٩ قد خصص للزراعة منها زهاء ٤٥ مليار م٣ تنتفع المحاصيل منها بنحو ٪ هذه الكمية . والثلث الباقى يذهب جزء كبير منه للمصارف .

وهناك نحو ٦,٥ مليار م٣ تذهب خلال انتقال المياه، وخلال التصرفات التى تطلق لضمان الملاحة واجراء الموازنات على القناطر الكبرى . وتلك التى تطلق لتوليد الكهرباء عند اسوان

اما باقى حصة مصر من المياه فتسحبها الصناعة ومرافق الشرب (نحو ٤ مليارات م٣) .

وتبعا لما جاء بالموسوعة تحتاج مصر فى مستهل القرن القادم الى ٦٣ مليار م٣ لمواجهة المطالب المائية للزراعة والمرافق البلدية والصناعة . وكذا لرى ٧٣٠ الف هكتار من الاراضى الجديدة (نحو ١,٨٢٥ مليون فدان) . وربما استطاعت مصر ان تدبره على أساس ان يكون مشروع قناة جونجلى فى مرحلته الاولى قد استكمل . وان تكون مصر قد امكنها خفض متوسط حصة الفدان من ٦,٠٨٨ م٣ سنة الى ٥,٠٦٨ م٣ سنة .

اما اذا لم نكن بهذا التفاؤل من حيث ان حصة الفدان قد لاتنقص نقصا محسوسا عما هى عليه الان فان مصر عند ذاك فى احتياج الى ٧٠ ـ ٧٥ مليار م٣ من المياه . وذلك كما ذهب « واتربرى » (١٩٧٩) فى تقديراته .

ومع انه يصعب التنبؤ بكميات المياه التى ستكون فى متناول يد مصر عندئذ الا ان « واتربرى » يتصور انه على اساس اتمام المرحلة الاولى لقناة جونجلى التى ستضيف لمصر ١,٩ مليار م٣ ، ثم بفرض ان يكون متوسط ايراد النهر عاليا كسنين السبعينات ، فتزداد حصة مصر منها ١,٥ مليار م٣ ثم بفرض اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى بطريقة افضل فسيكون فى استطاعة مصر ان تحصل منها نحو ٦ مليارات م٣ وهو مانامل ان يزيد الى اكثر من ذلك .. بفرض امكان استغلال المياه الجوفية استغلالا امثل فقد يكون من المستطاع اضافة ٤ مليار م٣ اخرى .

كل هذا يعنى ان ايراد مصر المائى فى احسن الظروف عام ٢٠٠٠ قد يصل الى ٦٩ مليار م٣ مما يعنى ان النقص فى الاحتياجات المائية لن يقل عن ١ـ٦ مليارات م٣ .

وربما امكن مواجهة هذا العجز بالدخول فى مباحثات سياسية جادة وفورية للبدء فى تنفيذ مشروعات اعالى النيل والتى كان يجب ان تبدأ منذ زمن بعيد ، وكذا باستخدام المياه باكثر كفاءة ورشد ، وبتقليل مساحة الزراعات التى تحتاج لكميات كبيرة من المياه ، وكذا الحرص على تعديل او تغيير التركيب المحصولى على هذا الاساس ، فليس من الصواب فى نظرى ان نشجع زراعة القصب مثلا ونترك زراعة البنجر فى مساحات ضئيلة دون تشجيع او توسع فى زراعته على حساب مساحات قصب السكر .

اما السودان فهناك نقص فى كثير من العناصر الضرورية لتقرير سياسة مائية يعتمد عليها . فلا توجد ارقام دقيقة عن المساحات الحقيقية للاراضى المنزرعة او تقدير دقيق لكميات المياه المستعملة سنويا .. ولكن اقرب التقديرات لتلك المساحات تتراوح بين ١,١ و ١,٣ مليون هكتار (اى ٢,٧٥ . ٣,٢٥ مليون فدان) . بينما تقدر كميات المياه المستخدمة مابين ١٢ ـ ١٧ مليار م٣ واحتمال الرقم الاعلى هو الرقم الاقرب للصواب . وهو يشمل فواقد الانتقال دون فواقد التبخر فى الخزانات .

على ان الخطة القومية للسودان تتضمن استزراع اراض جديدة تقدر بنحو ٢,٤ مليون هكتار (٦ ملايين فدان) قبل نهاية القرن الحالى واذا تم تنفيذ هذه الخطة . او شرع فى تنفيذها فان هذا يعنى احتياج السودان الى مياه اكثر مما هو عليه الحال الان بما يقرب من ١٢ ـ ١٥ مليار م٣ سنويا

وليس من السهل تصور كيف ينجح السودان فى توفير مثل هذه الكميات الهائلة من المياه دون المساس بحقوق مصر المائية.. وحتى بغرض تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لاقامة مشروعات النيل الاعلى . فان هذه المشروعات تحتاج الى اتفاقيات كثيرة ومعقدة بين دول الانتفاع بمياه النهر فمشروع « مشار » مثلا يحتاج الى بناء سد عن « جمبيلا » فى الاراضى الاثيوبية . كما ان قناة جونجلى فى



مرحلتها الثانية تستلزم الاتفاق مع دولتي زائير ويوغندا ، على اساس ان يكون عندهما نية بحث الموضوع . وقبل كل شيء تسوية النزاع الحالي بين جنوب وشمال السودان

اما اتيوبيا فان مصر والسودان تعتمدان بدرجة عظمى في مدهما بالمياه .. واكبر الفروع في هذا الشأن هو النيل الازرق والذى له ١٢ فرعا . ويمر بالنيل الازرق نحو ٥٠ مليار م٣ اسنويا يجرى جزء كبير منها في فروع « ديديسا » و« فينشا » و« دبوس » و« بلاس » والانهار التي تجرى في غرب الهضبة الاثيوبية ذات انحدارات شديدة ينتج عنها نحر ضخم اية ذلك ان النيل الازرق يهبط ١٧٨٦ مترا في طوله البالغ نحو ٩٠٠ كيلو متر . وهذا مما يجعل اثيوبيا ذات مستقبل كبير في توليد الكهرباء من مثل هذه المساقط المائية الهائلة ، والتي لو استغلت لتأثرت بالقطع الدول التي تقع خلف هذه الانهر ، وليس هذا بطبيعة الحال خافيا عليها .

●●●

من جهة اخرى فان سكان اثيوبيا يزدادون . ولكن الزراعات فوق الهضبة تضمحل ، لذا اتجه فكر اثيوبيا الى استزراع الاراضي المتاخمة للحدود السودانية والتي يبلغ طولها نحو ٢,٣٠٠ كيلو متر . هذه الاراضي وهذه الانهار كانت موضع دراسة مكثفة من مكتب استصلاح الاراضي الامريكي . فيما بين عام ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ . ولابد لنا ان نذكر ان هذه الدراسات قد جرت عندما ساءت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الامريكية بسبب موضوع تمويل بناء السد العالي .

ويبدو ان الغرض من تلك الدراسة كان تحذيرا لمصر من مغبة استمرار سوء علاقاتها مع امريكا .. وتقترح هذه الدراسة انشاء ٢٦ سدا وخزانا لتوفير المياه للرى وتوليد الكهرباء وزراعة نحو ٤٠٠ الف هكتار (مليون فدان) مع توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو ٣٨ مليار كيلو وات ساعة سنويا وسوف يترتب على تنفيذ هذه المشروعات خفض تصرف النيل الازرق بنحو ٥,٤ مليار م٣ وهذا يعد كارثة على كل من مصر والسودان

وحتى هذه اللحظة ، فان اثيوبيا قد بدأت فعلا في تنفيذ تلك المشروعات في فرع « فينشا » بتمويل من البنك الدولى وهو مشروع يتضمن زراعة مساحات من الاراضي واقامة محطة توليد كهرومائية قدرتها ١٠٠ ميجاوات تمت في عام ١٩٧٥ .

ومع ذلك فان الحكومة الاثيوبية قد اعلنت ان في نيتها استصلاح ٩١ الف هكتار (٢٢٧ الف فدان) في حوض النيل الازرق

●●●

وفي سنة ١٩٨١ قدمت اثيوبيا في مؤتمر الامم المتحدة للدول النامية ٤٠ مشروعا للرى يقع معظمها على حوض النيل الازرق ونهر السوباط . واعلنت انه لعدم وجود اتفاقات مع جيرانها من الدول الواقعة في الخلف ، فانها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشروعاتها مستقلة . وربما كانت الحالة الاقتصادية لاثيوبيا في الوقت الحاضر هي التي حدت قليلا من اندفاعها في تنفيذ تلك المشروعات .

اما مناطق الدول الاستوائية فانه من المعلوم ان البحيرات فيكتوريا والبرت وكيوجا تكون عناصر مشروعات التخزين القرنى في اعالى النهر . وتنفيذ هذه المشروعات يتطلب عقد اتفاقات وتعاون مع ست دول استوائية هي كينيا ويوغندا وزائير وتنزانيا ورواندا وبوروندى . الا ان الوصول الى هذا الهدف يكتنفه مصاعب سياسية ، اولها المنازعات في جنوب السودان وعدم رغبة الاهالى هناك في تقليص مراعيهم وبالتالى اقتصادياتهم .

وثانيها عدم وجود الحماس عند تلك الدول للدخول في مثل هذه الاتفاقيات لتنفيذ تلك المشروعات :

وثالثها الاحتياجات المائية المتزايدة لتلك الدول بسبب محاولتها سد مطالب شعوبها وسكانها من الغذاء عن طريق رى زراعاتها المتعاظمة من النهر بدلا من المطر ، وذلك باجتثاث كثير من اشجار غاباتها دائمة الخضرة لزراعة اراضيها ، الامر الذى قلل النتح وبالتالى المطر ، مما شكل احد اسباب الجفاف الذى نشكو منه في الوقت الحاضر .

والخلاصة ان مشروعات توفير المياه كانت تقتضي القيام بمباحثات سياسية طويلة المدى لعقد اتفاقيات مع دول الانتفاع بمياه النهر. وفي يقيني ان هذا يحتاج الى وقت كبير . ولذا كان ينبغي ان نبدأ بهذه المباحثات منذ وقت طويل ، لان كل ماقدمته في هذه العجالة معروف لذوى النظرة المستقبلية الشاملة.. وانني اخشى ان يدركنا القرن القادم ولانكون قد انتهينا ـ ولا اقول بدأنا ـ من تلك المباحثات الحيوية ..

●● كاتب المقال : وكيل وزارة الاشغال الاسبق .





دول الاندوجو .. من التعاون الوظيفى الى التنسيق السياسى

جوزيف رامز أمين

لاشك فى أن تحسن العلاقات السياسية بين دول حوض النيل ، من شأنه أن يلعب دورا هاما ومؤثرا فى تقوية أواصر التعاون الاقتصادى ، والفنى فيما بينها ، وفى عملية تنظيم الاستفادة بمياه النهر لصالح جميع تلك الدول ولكن هذه العلاقات يشوبها مشاكل عديدة ، نتج بعضها بفعل الاستعمار وهى الخاصة بمشاكل الحدود وجذور الحروب الاهلية فى دولها ، وبعضها نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة كمشكلة اللاجئين والمشاكل الناتجة عن القبلية ، أما الآخر منها فهو يعود الى اختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجيات ، وبالتالى المصالح مما يؤثر بالتالى على وحدة هذه المجموعة .

وإذا كان تجمع « الأندوجو » الذى يمثل الارهاصة الأولى لفكرة تجمع كل دول حوض النيل معا قد نشأ بعيدا عن متاهات السياسة والأيديولوجيات حسبما نص على ذلك ميثاق المجموعة الموقع عليه فى كينشاسا سبتمبر ١٩٨٤ م .. فان الامر مازال بحاجة الى توافق الارادات السياسية لمجموعة دوله لكى تعزز المكاسب التى جناها هذا التنظيم ، وتحققت بدءا من مؤتمر الخرطوم اغسطس ١٩٨٣ ، وحتى مؤتمر القاهرة ٣١ اكتوبر ـ ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وذلك مرورا بكينشاسا مرتين عامى ١٩٨٤ ، و ١٩٨٧ ، والقاهرة مرة اخرى سابقة جنيف عام ١٩٨٥ .

اهمية مؤتمر القاهرة الأخير

من اهم الايجابيات التى تمت خلال انعقاد هذا المؤتمر ٣١ اكتوبر ـ ٢ نوفمبر ١٩٨٨ هو تبلور الأندوجو كمفهوم للتكامل ، بحيث أصبح الأمر مهيأ لتنشيط التعاون بين الدول المنتمية للمجموعة ، وقد أتاح المؤتمر لأعضائه فرصة طيبة للتشاور الجماعى ، والثنائى مما ساهم فى تعزيز العلاقات بينهم ، كما اعطى العضوية الدائمة لكل من بوروندى ، تنزانيا ، رواندا ، مما يعطى المجموعة قوة دفع أكبر فى التباحث المشترك بعد ان اصبح كل اعضائها عاملين وهم « مصر ، السودان ، زائير ، افريقيا الوسطى ، أوغندا » ويمثلون الأعضاء الأصليين بخلاف الثلاثة اعضاء المشار اليهم ، وكانوا يحضرون من قبل بصفة مراقب ، فضلا عن ذلك ، فقد اتخذ هذا المؤتمر عديدا من القرارات البناءة فى كثير من مجالات البنية الأساسية ، خاصة الطاقة والمواد المائية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسين شبكة الطرق ، بالتعاون مع اتحاد الطرق الافريقية « حديث النشأة » والذى تتولى مصر رئاسته ، وكمثال عملى لذلك تطرق التفكير نحو اقامة خط حديدى من القاهرة ـ الخرطوم ـ ، الخرطوم ـ كمبالا .

كما رحبت المجموعة ايضا ببروتوكول التعاون الموقع بين مصر وزائير فى يونيو ١٩٨٧ م كنموذج للتعاون بين دول « الأندوجو » حيث يتم خلاله تصدير الطاقة من زائير الى جميع الدول الافريقية من خلال الربط بين خزانى البلدين « اسوان ـ انجا » . بدا الاتجاه ايضا نحو التعاون مع بعض المنظمات الاقليمية الاخرى المتداخلة معها بعض دول « الأندوجو » ، مثل منظمة حوض نهر كاجيرا ، الذى انشىء منذ ١٠ سنوات وتتداخل فيه حدود ٤ دول مشتركة هى « تنزانيا ، أوغندا ، بوروندى ، رواندا » ، وهذا من شأنه تقوية الصيغة العملية للتجمع ، من خلال التفكير فى اقامة مشروعات مشتركة بين المجموعتين .

بدأ التفكير كذلك فى زيادة التبادل التجارى بين مجموعة دول الأندوجو ، وازالة العوائق التى تعترض هذا السبيل وأيضا دعم التعاون فى مجال الأعلام ، والثقافة ، والأحزاب السياسية ، والمنظمات المهنية والنقابات والجامعات ، فيما بينهم والاتجاه نحو حماية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٨٩

البيئة بصفة عامة في كل هذه الدول .

فضلا عن هذا ، فقد حمل المؤتمر هذا العام دلالة خاصة ، حيث أكد من جديد ضرورة اتفاق هذه الدول فيما بينها على حل مشكلاتها الاقتصادية الحادة سويا ، والتي تتمثل في موجات الجفاف الافريقي المستمرة التي زادت حدتها في حقبتي السبعينات ، والثمانينات ، وتسببت في هلاك ملايين البشر ، وعاني منها بشكل ملحوظ كل من اثيوبيا ، والسودان .

وإن كان الفيضان العالي هذا العام قد اتى بشدة فأغرق المدن ، والقرى كما حدث مع السودان فهو لا يجب أن يثني العزم بالنسبة لمجموعة الأندوجو عن محاولة التنسيق الزائد فيما بينها لتحقيق الاستفادة القصوى بمياه النهر ، وتقليل الفاقد منه « والذي يقدر بـ ٣٦ مليار م^3 ، والتطلع الى المستقبل من خلال التكاتف لاقامة مشروعات مشتركة فيما بينها ، وخاصة مع زيادة الحاجات الفعلية من المياه في تلك الدول نتيجة زيادة السكان وعملية استصلاح الأراضي « وقد قدرت حاجات مصر الزائدة لوحدها في المياه بنحو ٢٠ مليار م^3 حتى عام ٢٠٠٠ » ، مما يعني ضرورة التحرك السريع مع هذه الدول .

دور العلاقات السياسية

وقد يعوق هذا التحرك بعض الصعاب نتيجة التوتر في العلاقات السياسية بين مجموعة دول « الأندوجو » ذاتها ، كما حدث على سبيل المثال من نزاع مسلح بين أوغندا وكينيا أواخر ١٩٨٧ ومن اهتزاز في طبيعة العلاقات بين رواندا وبوروندي نتيجة المشاكل القبليه أغسطس ١٩٨٨ ، ومن الجمود الذي يصيب علاقات زائير مع تنزانيا حاليا نتيجة اختلاف التوجهات السياسية والمصالح ، وهو الأمر الذي انطبق ايضا على علاقات زائير مع بوروندي في فترة حكم رئيسها السابق باجازا ، بحيث انتهى المطاف بالرئيس موبوتو الى مساندته للانقلاب الاخير الذي وقع في بوروندي واطاح بباجازا في سبتمبر ١٩٨٧ .

كما أن التعاون بين دول حوض النيل برمتها ، من الممكن أن يتأثر نتيجة التأزم في ذات العلاقات السياسية أيضا ، بين دول تنطوي تحت مجموعة الأندوجو ، ودول نيلية اخرى لم تنضم بعد للأندوجو ، وهذا يتضح بشكل ملحوظ من علاقات السودان بكل من اثيوبيا وكينيا ، والتي ترجع اساسا الى مشاكل متعلقة بالحدود التي رسمها الاستعمار متعمدا بث الفرقة ، أو من نتيجة الحروب الأهلية التي شهدها السودان في جنوبه ، وأثيوبيا في شرقها وارتباط هذه الحروب الى حد معين بتدخل كل دولة منهما في شئون الاخرى . على ان بارقة أمل قد بدت في احتواء هذا النزاع الأخير نتيجة رغبة القوى الكبرى في احتواء بعض المشاكل الاقليمية لتضمن استقرارا معينا في المناطق الهامة ، ومنها منطقة القرن الافريقي ، بصورة تؤمن مصالحها ، وقد كانت هذه وجهة نظر الزعيم جورباتشوف خلال زيارة منجستو « الرئيس الاثيوبي » للاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٨٨ الماضي حيث تحدث معه عن ضرورة اجراء تسويات سياسية في المنطقة يكون من شأنها التوصل الى حل عادل في النزاع القائم بين متمردي ارتيريا وسلطات أديس أبابا ، فيما يمثل نوعا من الضغط عليها لحل المشكلة الارتيرية التي منحتها اثيوبيا حكما ذاتيا من خلال البرلمان الاثيوبي « الشنجو » في سبتمبر ١٩٨٧ ، بينما تريد هي الاستقلال ، وقد اثر هذا فيما بعد على توجهات اثيوبيا الداخلية والخارجية بهذا الخصوص .

كذا الأمر بالنسبة للسودان ، الذي اشتركت مؤخرا في محادثات جرت بأديس ابابا بخصوص الجنوب ، واشترك فيها محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني ، كممثل للحكومة السودانية ، وبصحبته عديد من المسئولين السودانيين وممثلي الأحزاب ، وجون جرانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، لوضع خطة لاقرار السلام في منطقة الجنوب السوداني ، تم التوقيع عليها بالفعل خلال نوفمبر ١٩٨٨ الماضي ، وتتضمن وقف القتال والسعي لانعقاد المؤتمر الدستوري ، بما يتضمن صالح جميع الاطراف ، ولم يبق سوى حسن النوايا لاتمام هذا الاتفاق .

ومما يؤثر بالسلب ايضا على سلامة العلاقات السياسية بين مجموعة هذه الدول هو مشاكل اللاجئين والنازحين بين هذه الدول وبعضها ، نتيجة الظروف السياسية ومشاكل الجفاف والفيضانات ايضا ، وقد نزح للسودان من اثيوبيا خلال عامي ١٩٨٦/٨٥ حوالي ٢٠٠ الف لاجيء من المحتمل عودتهم لبلادهم بسبب ظروف الفيضانات والسيول بالسودان التي ارغمت حوالي ٥٠,٠٠٠ سوداني على اللجوء لأثيوبيا خلال الفترة من فبراير - ابريل ١٩٨٨ بسبب الجوع والجفاف والحرب الدائرة في الجنوب السوداني وقتذاك .

ايضا اوغندا لها مئات الآلاف من اللاجئين الى السودان نزح منهم حوالي ٢٣٢,٠٠٠ خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٠ ، وبدأ الآخرون في العودة إلى بلادهم .

على ان هذا لايعني أن جميع دول حوض النيل يشوبها التوتر في علاقاتها ، فهناك علاقات تاريخية لمصر مع السودان ، وكذلك علاقات قوية لكينيا مع تنزانيا ، ومع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٨٩

الأخيرة وأوغندا ، وان كان يعوقها بعض الشيء تداخل الأمور فيما بين الدولتين نتيجة قرب الحدود بينهما ، ومانتج عن هذا من وجود بعض القوى المعارضة لأوغندا في تنزانيا .

دور مصر في منطقة حوض النيل :

على أن معظم هذه الأحداث والصراعات لم تحدث بمنأى عن مصر التي سعت منذ بداية حقبة الثمانينات الى اعطاء هذه المنطقة أهمية مميزة ، ومن ثم كان الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع أثيوبيا « المصدر الرئيسي لمياه النيل » . وكان الرئيس مبارك قد التقى بالرئيس منجستو على هامش اجتماعات القمة الأفريقية بأديس ابابا عدة مرات ، حيث اتفق بعدها الرئيسان على دعم العلاقات بين بلديهما .

وقد كان من نتاج هذا توقيع بروتوكول للتعاون التجاري بين البلدين في يوليو ١٩٨٦ ، كما اسهمت زيارة كل من الرئيس الاثيوبي لمصر في ابريل ١٩٨٧ ، وزيارة الرئيس مبارك لأثيوبيا ومشاركته في احتفالات اعلان الجمهورية في سبتمبر ١٩٨٨ ، في زيادة قوة العلاقات بين البلدين في كافة المجالات ، وقد أعطى مصر هذا الوضع الفرصة لكي تقوم بعملية تقريب وجهات النظر بين كل من السودان واثيوبيا بخصوص الخلاف الدائر بينهما .

ومن المهم ان تتوالى الاتصالات والعلاقات مع اثيوبيا املا في دعم بنيان مجموعة الاندوجو بإنضمام أثيوبيا اليها ، أما بالنسبة لكينيا فقد قام الرئيس مبارك بزيارتها زيارة رسمية ، خلال الفترة من « ٢ ـ ٤ فبراير ١٩٨٤ » ، وذلك ضمن جولته الأفريقية التي شملت وقتها كلا من زائير ـ تنزانيا ، الصومال فضلا عن كينيا وقد ساهمت هذه الزيارة في زيادة فرص الالتقاء بين الدولتين المتفقتين في عديد من توجهاتهم السياسية وتقريب وجهات النظر بينهم ، وقد نتج عن هذا ، تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين ، التي عقدت أول اجتماع لها في أواخر يوليو ١٩٨٧ ، حيث أكد اتفاق البلدين في عديد من الموضوعات السياسية والتعاون المشترك بينهما ، وخاصة بالنسبة للخبراء المصريين الذين يعملون في مجالات عديدة بكينيا .

وقد مهد هذا لزيارة الرئيس الكيني/موي لمصر خلال الفترة من ٢ ـ ٤ ابريل ١٩٨٨ ، والتي ساهمت في تقوية العلاقات بين البلدين ودفعها الى الأمام ، كما مارست مصر دور الوساطة في تخفيف حدة النزاع بين كينيا والسودان حول مشاكل الحدود بينهما وموقف كينيا من حركة التمرد السودانية ، وخاصة أن توتر هذه العلاقات من الممكن أن تجلب مشاكل تمس الأمن القومي المصري ، جنوب الوادي .

وكانت مصر قد قامت بدورها لانهاء النزاع الكيني ـ الأوغندي انطلاقا من دورها الحريص على استقرار وأمن القارة الأفريقية ، شأنها في ذلك شأن ماتبديه مصر من جهود لاحتواء كافة النزاعات الافريقية .

وفضلا عن هذا ، تحتفظ مصر بعلاقات مميزة مع زائير والتي كان من نتاجها ان قام الرئيس موبوتو بزيارة القاهرة في يناير ١٩٨٥م ، وفي مارس ١٩٨٧م أثناء انعقاد القمة الأفريقية المصغرة بالقاهرة هذا فضلا عن علاقتها الجيدة مع تنزانيا .

أما أفريقيا الوسطى ، وهي من الدول المشتركة في تجمع الأندوجو ، رغم انها ليست ضمن دول حوض النيل ، فعلاقتنا معها متميزة منذ عام ١٩٦٩ وهناك اتفاقيات بين البلدين خاصة في مجال الصحة ، وقد سبق ان قام الرئيس/ أندريه كولينجبا بزيارة لمصر مرتين أحداهما في أبريل ١٩٨٤ ، الأخرى في يونيه ١٩٨٨ .

أما عن السودان ، فلا يخفى دور مصر المعروف بالنسبة لها ، لكونها من أوائل الدول التي سارعت الى نجدتها ، في أحداث السيول والفيضانات التي اجتاحتها بدءا من أغسطس ١٩٨٨ الماضي ، حيث أقامت مصر ٤ جسور جوية متتابعة لنجدة أقاليم السودان المختلفة في الاقليم الشمالي وكردفان وغيرها استمرت حتى أكتوبر الماضي ، هذا فضلا عن البعثات الطبية ، وتلك الخاصة بمكافحة الجراد وغيرهم ، وقد إمتدت المساعدات في مصر لتشمل الأحزاب ، النقابات ، وعديدا من طوائف الشعب مما يعكس أواصر العلاقة الحقيقية بين البلدين .

وفي مجال تنفيذ ميثاق الأخاء الموقع عليه بين البلدين ، قام د/ عاطف صدقي بزيارة للسودان في أكتوبر الماضي ، بالاضافة الى اجتماع اللجنة الوزارية المصرية ـ السودانية المشتركة بالقاهرة في نهاية نوفمبر ٨٨ الماضي ، وذلك دعما للعلاقة الخاصة والمميزة التي تربط بين البلدين .

معوقات الأندوجو :

من أهم مايعوق هذا التجمع هو عدم انضمام كل من اثيوبيا وكينيا اليه ، وذلك على الرغم من أهمية هاتين الدولتين المعروفة ، فأثيوبيا كما سبق الذكر تمد مجرى النيل الرئيسي عبر الهضبة الأثيوبية بحوالي ٨٤ ٪ من جملة ايراده ، وكينيا معروف انها طرف ثالث مع تنزانيا في بحيرة فيكتوريا مع تنزانيا وأوغندا في بحيرة فيكتوريا احد منابع النيل الرئيسية ايضا . وايا كانت الأسباب المطروحة من قبل الدولتين لعدم الانضمام ، وهي سياسية في معظمها ، كاختلاف المصالح او الحذر ، أو العمل على التوازن في توجهات هذه الدول وتأثيرها في



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منطقة شرق افريقيا ، وعلاقتها بالدول الخارجية او بالدول المجاورة ، وحيث أن تأخر كينيا فى الانضمام مرتبط الى حد كبير بانضمام اثيوبيا للمجموعة ، وعموما فالخاسر نتيجة هذا الوضع هو دول حوض النيل كافة .

ويمكن تفسير هذا الوضع اذا عرفنا ان اى مشروع اقليمى لن يبدأ العمل فيه الا بعد موافقة كافة اطراف المجموعة ، وخاصة دول المصب وهى مصر والسودان ، ودول المنبع السبع الأخرى ، وأى مشروع فى دول المنابع يجب الا يضر بدول المصب ، كما ان هذه الأخيرة ايضا « وحاجتها الى مياه النيل أكثر » ملزمة بالعمل والتشاور ، والكل من الضرورى ان يتفق ويناقش سويا كافة التفصيلات الدقيقة قبل الاقدام على اى مشروع وفقا لمبادىء القانون الدولى .

ومن أهم مايعوق الأندوجو أيضا ، هو أنه حتى الان يعانى من افتقاره الى دبلوماسية القمة وهى انجح انواعها لقدرتها على حل المشكلات والخلافات بين الدول على المستوى الرئاسى ، نظرا لتركز صنع القرار واتخاذه فى ايديهم .

وفضلا عن ذلك ، هناك نقص الامكانيات المالية لاتمام المشروعات الخاصة بالاندوجو وحاجته الى المشاركة الدولية والاقليمية ، وكذلك الى ابداء الرأى الفنى فى معظم المشروعات وهنا يبرز « برنامج الامم المتحدة للتنمية الذى قامت مصر بالاتصال به ، وهو فى سبيله لزيادة دول حوض النيل ووضع القصور الشامل للمشروعات على الطبيعة .. هذا بالاضافة الى الاتحادات الأفريقية الفنية الأخرى .

ثمة عوامل أخرى تعوق التكامل بين تلك الدول ، اهمها عدم التقارب فى التركيب السكانى ، اللغوى ، والتاريخى ، والثقافى حيث ان هذه العوامل تحد من اتفاقيات التعاون فيما بينها ، وان كانت اللغة السواحيلية قد برزت كلغة مشتركة بين دول حوض النيل الا اننا نستبعد مصر والسودان لاستخدامهما اللغة العربية فضلا عن عوامل عديدة اخرى بينهما للتكامل ، كذلك رواندا وبوروندى تجمع بينهما عوامل تقارب التركيب السكانى بدرجة كبيرة ، وغيرها من الأمثلة .

على ان دول الاندوجو يجب ان تنظر الى مصالحها بصورة أكثر لتأثيرها فيما بينها ، وهذا هو سمة التكتلات الحديثة فى عالم اليوم ، ويجب ان يصبح هذا التجمع هو الواجهة الحقيقية لاجتماع ارادة دول حوض النيل السياسية من أجل تنمية بلادهم وتحقيق الاكتفاء الذاتى الاقتصادى لهم جميعا ، وبصورة تنبع اساسا من قوة العلاقات السياسية بينهم .□



ازمـــة ميـــاه النيـــل .. إلى أين ؟

تاليف : د . رشدى سعيد واخرين

الناشر: مركز البحوث العربية ودار الثقافة الجديدة - ١٩٨٨

شغلت أزمة مياه النيل فى السنوات الاخيرة عددا من المثقفين المصريين من مختلف فروع المعرفة للتعليق عليها بصورة مختلفة .

ونجح مركز البحوث العربية فى انتقاء مجموعة من الدراسات ووجهات النظر العلمية والموضوعية حول هذه المسألة الهامة فى حياة الانسان المصرى وضمها فى هذا الكتاب وفى القسم الأول تأتى دراسة العالم المصرى المعروف د . رشدى سعيد حول مستقبل الاستفادة من مياه النيل ومشكلاته ، ودراسة د . مصطفى الجبلى حول مصر والنيل ، ودراسة د . محمد ابو مندور حول المحددات الاقتصادية والاجتماعية للازمة وهدر الموارد المائية ، ودراسة المهندس السودانى عبد الله محمد ابراهيم تحت عنوان [مياه النيل .. امس واليوم وغدا] ثم عرض الكتاب لوجهة نظر اثيوبية تتمثل فى ما جاء بكتاب ديمنيه تيلاهون حول المطامح الامبراطورية لمصر فى بحيرة تانا كما اورد الكتاب عرضا لتقرير الخبير البريطانى ميراوخ ماكدونالد عن مخاطر الجفاف فى حوض النيل .

أما القسم الثانى من الكتاب فيضم مجموعة تعقيبات وثائقية هامة حول الموضوع منها تعقيب د . عبد العظيم أنيس حول التآمر الاستعمارى على مياه النيل وتعقيب الاستاذ حلمى شعراوى حول طبيعة اهتمام اسرائيل والدوائر الامريكية ومعالجتها لموضوع مياه النيل .



أغرب وأطول رحلة صحفية عبر أكبر أنهار أفريقيا

على هامش التقديم

هذا الكتاب يضم رحلة فريدة بطول نهر النيل ، من المنبع حتى المصب .. تعقبيا لاجابة عن سؤال مفعم بلهفة الحياة : هل يفيض النيل .. كل عام .. أو يغيض ؟! مشيت ٦٧٠٠ كم بطول النهر ، واستعنت بـ ٣٧ مرجعا وبحثا علميا ، لاصل الى نتيجة : ان الجفاف احتمال مقيم .. رغم فيضان هذا العام الذى جاء استثناء على قاعدة الشح العظيم !

وقد تعرض الكتاب ، اثناء الطبع ، للمنع من النشر .. بخطاب ارسله المهندس عصام راضى وزير الاشغال والموارد المائية ، الى الناشر .. فيه يدعى ان الكتاب «يضر بمصالح مصر وعلاقاتها بدول النيل» ! كما ارسل خطابا مشابها الى اللواء محمد نمر ، مدير المخابرات العامة ، الذى طلب الاطلاع على اصول الكتاب !

ووجه الحقيقة انني فى تقصى اسباب انفجار الحديث عن الجفاف فى مصر - نوفمبر ٨٧ - اثر تحقيق «التايمز» الذى كتبه مراسلها فى القاهرة «ايان موراى» استنادا الى تقرير المكتب الاستشارى البريطانى ميردوخ ماكدونالد » .. اكتشف ان الذى سرب التقرير الى مراسل «التايمز» هو د . عبدالهادى راضى ابن شقيق الوزير ، والذى كان وكيلا للوزارة لشئون مكتب الوزير ، ثم غضب الوزير عليه فاقصاه الى منصب : مدير معهد بحوث توزيع المياه وطرق الرى ! لم اذكر القصة بحذافيرها وخلفياتها التى اعرفها ، وانما اشرت اليها فى الكتاب موجزة وبدون اسماء . ورغم ذلك ، كانت هذه الجزئية التى تسربت الى علم الوزير ، اثناء تجهيز الكتاب للنشر - ولست ادرى كيف ؟! - هى التى اثارت حفيظته ، ودفعته الى التعدى على اختصاص الناشر - اعرق دور النشر فى مصر ! - وتقليب اجهزة الدولة ، فى محاولة لمنع نشر الكتاب .

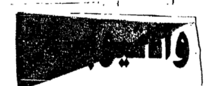
لكننى صمدت للعاصفة . وساندنى الموقف «الرجولى» للاستاذة نوال المحلاوى مدير مكتب الاهرام للترجمة والنشر . وصدر الكتاب !

عبدالتواب عبدالحى

نائب رئيس تحرير المصور

النيل والمستقبل

ماذا جرى للنيل.. ولمنابعه الاستوائية



صحفى مصرى ينجح فى تتبع منابع النيل من بحيرة فيكتوريا وحتى بحر الاسكندرية



المصدر : ....الوفد..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ......٨...... فبراير ١٩٨٩

خلال التسع سنوات الماضية .. مرت علينا ايام طاردنا خلالها شبح العطش .. والجفاف .. ارتجفت القلوب .. ودارت العقول على الابواب تسال الناس الترشيد .. قبل الهلاك .. وبات كل منا ، يتابع بالعين والاذن .. اخر منسوب وصل اليه النيل .. هناك على بعد الاف الاميال .

وبعد كل ساعة تمر بخير .. نرفع الايدى شاكرين الله وداعين ان يزيح عنا هذا الشبح .. ولن اضيف او اطيل اكثر من ذلك .. فقد كنا جميعا نعيش الماساة او الكارثة التى كانت على وشك الوقوع .. لكن الله سلم . وجاء الفرج .. وامسك الواحد تلو الاخر منا مقياسا يقيس به المستقبل من خلال نقطة الماء التى تزيد خلف بحيرة السد العالى .. ومنها الى كل الترع والمصارف قبلى وبحرى . فسبحان الله الذى قال فى كتابه العزيز « وخلقنا من الماء كل شىء حى » . صدق الله العظيم .

اضف الى ذلك اننا اصبحنا نبحث عن اى عالم او باحث فى الداخل او الخارج يضيف لنا اى جديد يجيب على هذا التساؤل ..

وهل انحصر عنا شبح العطش .. وزال خطر الجفاف ؟!

ويبدو ان الفرج والفرحة كليهما قد اجلا حوار النفس والسؤال الباحث عن هذه الاجابة ـ وعدنا كما كنا لانسال .. لانتكلم .. مادام النيل يجرى ومياهه تملاء البحيرة وتفيض على الترع هنا وهناك !!

الا انه لاح من بعيد ضوء ساطع .. متمثل فى كتاب جديد لم تجف احباره بعد .. يحمل لنا البشرى والتحذير فى آن واحد .. انه « كتاب النيل والمستقبل » تاليف الزميل الصحفى عبد التواب عبد الحى نائب رئيس تحرير مجلة المصور .

وكما تعودنا .. مع كل كتاب لنا مقدمة .. نعيش من خلالها مع المؤلف وكلماته وفصوله .. سواء ما اكتبه انا او ما انقله من كتاب المؤلف .. والحقيقة .. لقد فرحت تماما حين قرات مقدمة الكاتب وعنوانها المثير .. وفضلت ان ابدا بها حديثى خلال هذا العرض وهذا التقديم . حتى يتم تعريف القارىء بكل ماجاء فى هذا الكتاب وبشكل واف .. نظرا لاهمية الموضوع الذى يتناوله سواء فى الحاضر او المستقبل . فهيا بنا لنبدا الرحلة سويا .. ولعلها تكون رحلة سعيدة تنال رضاكم .

قبل البلل !

يقول المؤلف فى مقدمته هذه « قبل ان تبتل بمياه النيل ـ رغم الجفاف الداهم ـ فى رحلة على الطبيعة الأسرة ، بطول ٦٧٠٠ كيلو متر .. من بحيرة فيكتوريا الى بحيرة تانا .. حتى بحر الاسكندرية .. وقبل ان تبل اصبعك لتقلب الصفحات وتواصل المشوار الطويل المثير المتعثر بالمفاجات لى معك كلمة » .

ونحن نرحب بالضيف الكبير على هذه الصفحة .. لنسمع منه ليس فقط كلمة .. بل كلمات وموضوعات نعلق عليها الامال العريضة .. حتى نقف على أرض صلبة .. من فوقها نتحرك بعيدا عن اشباح العطش والجفاف ..

والمؤلف يقول فى كلمته لى ولكم « اصبح الحديث عن جفاف النيل ، حنفية سايبة تنقط فى كل بيت ، ولبانا من التوتر على كل لسان ، والناس تسال بلهفة : هل يفيض النيل هذا العام .. وكل عام .. او يغيض ؟! . وقد اندلع الحديث عن الجفاف كالحريق ، عندما نشرت صحيفة التايمز البريطانية يوم الخميس ٥ نوفمبر عام ١٩٨٧ ، تحقيقا صحفيا مثيرا لمراسلها فى القاهرة تحت عنوان « مهد الحضارة العظيم... يجف !!! » .

واعتمد المراسل البريطانى فى تحقيقه على ارهاصات علمية تقول : ان حزام المطر على الهضبة الاثيوبية قد تحرك نحو الجنوب .. وان بعض العلماء يرى ان ذلك قد يدوم ، ويحرم النيل من فيضانه .. !! تتبعت (والكلام لايزال على لسان المؤلف) ـ اسانيد هذا التحقيق الصحفى فوجدتها تعتمد على تقرير لمنظمة الارصاد العالمية بعنوان النظام المناخى ـ رصد مناخ الارض ـ ولقد حصلت على هذا التقرير فوجدت فى صدره تحذيرا يقول هذا التقرير اعد بدون مراجعة فنية شاملة من سكرتارية المنظمة .. ولهذا لايعتبر منشورا رسميا وتوزيعه بصورته هذه لايضفى اى سند علمى على الافكار الواردة فيه !! هو اذن تقرير غير رسمى والمعلومات الواردة فيه لاترقى الى مستوى الحقيقة العلمية المعترف بها ..

وماذا عن الاجابة على سؤال الجفاف ؟!

ويبقى معلقا ذلك السؤال المفعم بلهفة الحياة : هل يفيض النهر .. كل عام او يغيض ؟!

ومن اجل الاجابة على هذا السؤال . الذى يحمل لنا رحيق الحياة .. يقول المؤلف .. وبحثا عن جواب يروى عطش السؤال ، شددت الرحال الى النبع الاول للنيل عند خط عرض ٤ جنوب الاستواء .. بجمهورية بوروندى ، هناك ينبع نهر لوفيرونزا .. وهو الرافد الرئيسى لنهر كاجيرا .. الذى يعد الرافد الاساسى والوحيد لسيدة البحيرات العذبة : فيكتوريا .. لهذا تعتبر منابع نهر لوفيرونزا : النبع الأول للنيل .. ومن اجل ذلك اتخذتها نقطة البدء لرحلتى الطويلة مع النيل ، من المنبع الاول حتى المصب الأخير .

نهر النيل العجيب !!

من الملاحظات الجغرافية الهامة التى يشير اليها المؤلف ان كل انهار الدنيا تنبع من الشمال وتنحدر الى الجنوب .. باستثناء نهر النيل ـ انه على النقيض ـ ينبع من الهضبة الاستوائية جنوبا وينحدر الى الشمال الجغرافى !!

وكل من حاولوا استكشاف النيل ومنابعه ، عبر التاريخ ، تتبعوه من الشمال الى الجنوب .. مشوا عكس تيار النهر ـ من هيرودت الى اسماعيل بن محمد على ـ ومن البكباشى سليم الى صمويل بيكر ، والبعض شق طريقه الى المنابع الاستوائية من الشرق او الغرب .

ويضيف المؤلف الى ماسبق ان النيل كله لم يكتشف منابعه ، مستكشف واحد فقط . اللهم الا اجزاء فقط من هذه المنابع ، ولكن احدا من قبل لم يرحل رحلتى ـ والكلام لايزال على لسان المؤلف ـ على النيل ومعه من منابعه الاستوائية الى منابعه الاثيوبية ، ثم يهوى معه قرابة ٢٠٠٠ متر الى مستوى الصفر عند بحر الاسكندرية ! . كل ذلك من اجل البحث عن السؤال الذى يتعلق بحياة كل منا على هذه الأرض الطيبة .. هل يفيض النهر .. كل علم .. او يغيض ؟!

فصول الكتاب واجزائه على سبيل الإجمال

ومازلنا نعيش مع كلمات المؤلف من خلال استعراضنا لما خطه قلمه فى مقدمة الكتاب .. حيث يذكر لنا على سبيل الاجمال اجزاء الكتاب وفصوله وقبل الدخول فى حديث الاجمال هذا يقول « تتبعت جريان النهر ، واسراره وقضاياه عبر حدود سبع من دول النيل هى بوروندى ـ رواندا ـ تنزانيا ـ اوغندا ـ السودان ـ اثيوبيا ثم مصر .. » ويجىء هذا الكتاب فى خمسة اجزاء هى فى الجزء الأول : بانوراما النهر ، فى منابعه الاستوائية والنيل مازال فى المهد صبيا من منبعه الاول وحتى مصبه ثم فى بحيرة فيكتوريا سيدة البحيرات العذبة ، ومنها الى بحيرة كيوجا ثم الى بحيرة البرت ، عبر ارض فرس النهر .. ثم الى جبال رونزورى المعممة بالثلوج . ثم نتابع نهر السمليكى العجيب وهو يجرى بين بحيرتى ادوارد والبرت .. ثم نيل البرت .. حتى سهول جنوب السودان الموحشة .

وفى الجزء الثانى نتابع بحر الجبل فى جنوب السودان ثم قناة جونجلى التى

توقف بها العمل ولم يكتمل .. ومع تيار النيل الابيض الى الخرطوم ثم الى النيل الأزرق جنوبا وجنوبا بشرق الى سنار والرصيرص ومقياس الديم ، ثم نعود مرة اخرى الى الخرطوم لنواصل المشوار مع النيل الرئيسى شمالا الى عطبرة ومنها نتابع جريان نهر عطبرة ومع تيار النهر شمالا حتى حلفا على الحدود المصرية .

وفى الجزء الثالث : نستكشف النبع الاثيوبى للنهر ، اما فى الجزء الرابع نمشى مع النيل فى بر مصر ١٥٠٠ كيلو متر ، من حلفا حتى دمياط مارا ببحيرة ناصر ثم السد العالى ، ونواصل الرحلة مع النهر فى الصعيد حتى يدخل القاهرة ونتوقف مع قناطر النيل ، من قناطر محمد على وحتى قناطر دمياط ثم نخطو مع النيل خطواته الاخيرة الى شاطىء البحر . !!

وفى الجزء الخامس والأخير .. نبحث عن اجوبة لاسئلة كثيرة تنبض بلهفة الحياة ، هل للنيل مستقبل .. وهل يفيض النهر او يغيض ، من اين ينشأ الفيضان وكيف تجىء امطاره ؟ وكيف تتحرك مصر لتحقيق الأمن المائى فى مواجهة الجفاف ! .

وماذا بعد .. ؟!

وقبل ان نوسع نطاق رحلتنا خلال اجزاء الكتاب .. لنستعرض بعض ماجاء بها حسبما تسمح به المساحة .. يقول المؤلف .. ولعل صدمة الجفاف جاءت لتوقظ الجميع ، وتغرس فى قلوبنا الحرص على نعمة النيل ، وحمد المنعم .

وليس هذا فقط ، بل يراود احلامنا .. ويوقظ بداخلنا الشوق الى الماضي حتى يكون دافعاً لنا لنصل اليه او حتى على الاقل نقلده .. وكى لانسرح بالفكر بعيدا نتوقف عند قوله« كان قمح مصر ، خبز روما لاحقاب طويلة بفضل النيل ، لكن منابع النيل كانت طلسما مجهولا تلفة الاساطير ، لدرجة دفعت نيرون ان يهتف يوما . وهو فى عزبته وصولجانه ايها النيل انى اضحى براس من اجل ان اعرف اين تختبىء منابعك الغامضة» .

وهذا هو النيل بين يديك ملفوفا فى منديل .. من المنبع للمصب .. باسراره وناسه ، وقضاياه ، وخطر جفافه المحيق ! ولتبق الرؤوس جميعها فوق اعناقها .. تقرأ .. تستمع .. تعى .. وتشارك بالذود عن الحياة فى مواجهة الخطر .. !!

مشوار طوله ٧ آلاف كيلو متر !!

ومن الإجمال الى التفصيل .. لنا مع المؤلف وقفة ، بل وقفات ، او ان شئت فسمها قفزات .. نتابع من خلالها رحلته عبر مياه النيل .. تلك الرحلة التى استغرقت واحدا وسبعين يوما .. بطول ٦٧٠٠ كم متر ، تبدأ من منابع نهر لوفيرونزا حتى بحر الاسكندرية وعن ذلك يقول تحت عنوان فرعى .. والنيل فى المهد صبيا ! «بحسبة بسيطة نحسب المشوار : ٦٧٠٠ كيلو متر هى طول النيل بالكامل من منابع نهر لوفيرونزا حتى بحر الاسكندرية ، ولوفيرونزاهذا رافد رئيسى من روافد نهر «كاجيرا» .. الذى يعتبر النبع الرئيسى لسيدة البحيرات «فيكتوريا» وفى موضع اخر يقول «ونحسبها بمعامل المسافة - الوقت : لو ان بشرا استطاع ان يمشى على جسر النيل ويتابع مجراه شمالا دون ان يقهره عائق ، بمعدل سير الانسان العادى: ٢٠ كم فى اليوم .. فانه سيصل الشاطىء المصرى للبحر بعد ٣٢٥ يوما او ١١شهرا .. لكننى قمت برحلتى فى ٧١ يوما .. باعتبار ان ملازمة جسر النهر على طول المسافة شىء مستحيل لكثرة العوائق .. وقد اضطرتنى ظروف الرحلة ان استعمل طابورا من المواصلات وبحس العالم الجغرافى المدقق يلقى المؤلف الضوء على طبيعة الهضبة الاستوائية حيث ينبع النيل من بحيراتها العظمى الثلاث .. ايضا تتبع بعين الصحفى دقيق الملاحظة بداية جريان النيل ومنابعه حيث نهر كاجيرا الذى ينبع من رواندا عبر اطراف الشمال الشرقى لتنزانيا . ويسجل لنا بالكلمة والصورة مشاق هذه الرحلات والصعاب التى واجهتها فى تلك المناطق الوعرة وعلى سبيل المثال يقول : فجاة هبت رياح عاتية .. ثم هواء نسيم .. بعدها هاج

تأليف :

عبد التواب عبد الحى

عرض وتقديم

حنفى المحلاوى

الزئبق وتلاطم موجه بارتفاع يزيد على المتر . والحقيقة اننى لمست من خلال متابعته للصور الكلامية التى يرسمها لنا المؤلف باسلوبه الشيق - اننى امام مصور مبدع ، ينقل بالحروف مايلمسه ويشاهده بامانة وصدق ، تلك الصور التى ترقى الى المستوى الأدبى البديع .

جنوب السودان والنهر الخفى !!

ونفرد اشرعتنا متتبعين مؤلفنا عبر نهر النيل العظيم .. حتى وصلنا معه الى جنوب السودان .. و مازال يذكرنا بحديثه قائلا وباتساع ٢٠٠ متر يدخل النيل مدينة نيمولى على الحدود بين اوغندا والسودان وليسمح لى القارىء هنا ان انقل له كلام المؤلف مجملا عن هذا الجزء من الرحلة حيث ذكر انه تابع بحر الجبل فى جنوب السودان .. وبعدها خاض مستنقعاته على ظهر احدى البواخر البطيئة .. وهناك شاهد قوات جون جارنج وهى تطارد صنادل مهندسين الرى المصريين فى مستنقعات بحر الجبل الخفى ! ومنه اطل



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٨٩



على قناة جونجلى التى توقف العمل بها ولم يكتمل ، كما شاهد من خلال رحلته فى هذا الجزء من النيل مذبحة فى مدينة ملكال بين قبائل النوير والشلك بسبب راس فار !! ومن بحر الجبل مشى مع التيار حيث النيل الابيض الى الخرطوم ، ورياح الهبوب التى تطفىء الشمس ..

ومن فوق الخرطوم يشهد لقاء النيلين الابيض والازرق .. ويحدثنا عن الفلاتة - هؤلاء القوم - الذين ياتون مثلما ياتى الخريف وفى اعقابه الشتاء وقصة صيد اسد حقيقى .. واخيرا هل يمكن نسف شلالات النيل ؟ !

قناة جونجلى واطول بحيرة صناعية !

واتوقف معكم هنا عند هذا المنعطف الذى يحدثنا فيه المؤلف عن اطول بحيرة صناعية فى العالم .. من الممكن جدا لو اكتمل العمل بها لقضت تماما على شبح العطش والجفاف ليس فى مصر وحدها وانما فى السودان الشقيق كذلك : ولنسمعه يحدثنا عن هذه البحيرة الخرافية : غادرنا مستوطنة جونجلى نبحث عن « سارة » الفتية .. ذلك الحفار الضخم الذى يقوم بكل العمل فى حفر القناة ، وكان ارتفاعه ٢٥ مترا . بطول عمارة من ثمانية طوابق - وقد كان يحفر قناة شبيهة فى اقليم البنجاب بباكستان ثم شحنوه من كراتشى الى بورسودان بعد ان فكوا اجزاءه الى ٧٤٢ قطعة ! وفى موضع اخر يقول مواصلا حديث القناة العملاقة قضينا ليلتنا ضيوفا على « سارة » وقفلنا فى الصباح عائدين الى فم السوباط .. الا ان قوات جون جارنج شنت اول هجوم لها على مواقع العمل وخطفوا عددا من المهندسين والفنيين الفرنسيين ، لكن « سارة » واصلت العمل فى ظروف امنية مضطربة حتى ديسمبر عام ١٩٨٤ .. وقبل ان تتوقف تماما عند الكيلو ٢٦٥ . وقد انجزت ٧٣ ٪ من حجم العمل فى القناة بتكلفة بلغت ١٠٠ مليون جنيه !!

النيل فى اثيوبيا

ونواصل المسير .. من وادى حلفا نعود الى الخرطوم ومنها نطير الى اديس ابابا لنستكشف عن قرب المنابع الاثيوبية للنهر ، ونتابع فى رحلة جوية بحيرة تانا ومجرى النيل الازرق شديد الانحدار ، شديد الغموض .. منذ مخرجه من بحيرة تانا ، وحتى تخوم الحدود السودانية .. وها نحن الان مع المؤلف نعود الى ارض اثيوبيا ، حيث الصورة الفوتوغرافية لمشروعات اثيوبيا السرية على منابع النيل .. ثم شلالات تيسيسات او النار الهادرة ونطير بالهليكوبتر فوق بحيرة تانا والنيل الازرق ونلاحظ ان الهضبة الاثيوبية تتحرك ٢ سم كل عام ! . ثم يلقى بنا المؤلف بعد ذلك فى احضان العلاقات المصرية الاثيوبية . وهل نتفق .. وكيف ؟ ثم قرار تحويل النيل الى اسرائيل يفجر الخلاف بين البلدين ثم المشروع الحلم وهيئة حوض النيل .. وتساؤلات اثيوبية واجابات مصرية وحين قال له الامبراطور



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٨٩

هيلاسيلاأملنا ان نميكن النيل ، ولكن الرئيس منجستو لم يقل شيئا !!

وبهذه المناسبة ، نود ان نسمع من المؤلف بعض المعلومات الجغرافية الهامة .. مثلا حين يحدثنا عن اثيوبيا .. تلك التسمية اليونانية ومعناها اللغوى : « الوجه المحترق ! » والهضبة الاثيوبية التى فى ظاهرها كتلة جبلية ضخمة من اصول بركانية ، وثورات البراكين قد كونتها فى عصور جيولوجية حديثة ، وكونت معها اخدود وادى الرفت الذى يمتد فيه البحر الاحمر .. تلك الهضبة .. قلعة المائة نهر التى تمتد مساحتها لتشغل مليون متر مكعب ٤ مرات كمساحة بريطانيا وشمال ايرلندا وضعف مساحة ولاية تكساس الأمريكية ومرة وربع مساحة مصر !!

والنيل فى بر مصر !

ونمشى مع النيل فى مصر قرابة ١٥٠٠ كيلو متر ، من حلفا حتى دمياط .. وهو يخرج من بحيرته العظمى ثم نبحر معه فى بحيرة ناصر وهى جنين لم يولد ثم وهى شبح متهالك .. يعصف بها الجفاف . ونستكشف نقطة الضعف فى حوض البحيرة ، المفصل الواصل بين مصر والسودان .. ونتوقف عند السد العالى منذ كان خطوطا من الجير مرسومة فوق التلال حتى اليوم . ونسجل لهذا العملاق كيف حمى مصر من الغرق فى فيضان عام ١٩٦٤ العاتى .. وكيف حماها من الجفاف على مدى تسع سنوات عجاف ! . ونواصل الرحلة مع النهر فى الصعيد حتى يدخل القاهرة خلسة وكانه مسافر بلا تاشيرة دخول .. ونتوقف مع قناطر النيل حتى قناطر دمياط .. ثم نخطو مع النيل الى شاطىء البحر لنرى مياه البحر تستقبل مياه النهر بالنحر وتاكل شواطئنا الشمالية من الاسكندرية حتى بورفؤاد وكيف تقاوم الدولة هذه الظاهرة الخطيرة ولكن ببطء بينما يتحرك البحر بسرعة التيار وعنف نوات الشتاء . !!

الأمن المائى .. والسبيل لمواجهة الجفاف

اقولها حقا ، اننى لو اول مرة اقرا ، لفظ الأمن المائى .. ومايعنيه من توفير الامان فى المستقبل حتى نجد نقطة الماء متوافرة .. الامر الذى يبعدنا عن شبح العطش والجفاف .. ولعلكم معى قد قراتم من قبل عما سمى بالأمن الغذائى والأمن النووى .. وهكذا اما لفظ وتعبير الأمن المائى .. حقيقة اكررها لم اسمع به من قبل - ولذا فرحت به وآثرت ان اعرف عن هذا الأمن بعض التفاصيل .

ولسوف نترك للمؤلف هذه المهمة .. حيث يفتتح حديثه عن هذه الخصوصية بقوله : من يعانى الجفاف يحلم بفيضان النهر ! فهل نحلم بفيضان النيل العاتى سنة ٧٧٣ هجرية حين اغرق الوادى وشرقت مياهه الى الصحراء . والواقع وكما يؤكد الكاتب انها اضغاث احلام فالواقع نقيض ذلك تماما ! وايراد المياه خلف بحيرة السد يثبت هذا التناقض !!

وعن مواجهة هذا التناقض .. والخوف من شبح الغد ، يقول المؤلف ان وزارة الرى أعدت خطة باسم السياسة المائية سنة ١٩٨٠ ثم طورتها فى سنوات تالية .. ومن خلال كتابه القيم الذى بين ايدينا يفسر لنا الكاتب هذه السياسة .. ويناقش كافة جوانبها .. بجانب هذه السياسة المائية هناك وثيقة اخرى لاتقل عنها اهمية ، انها الخطة الشاملة لتنمية واستخدام الموارد المائية منذ سبتمبر عام ١٩٧٧ ومازال العمل مستمرا بها . ولقد حددت هذه الخطة ثلاثة بدائل تخطيطية لكل بديل منها اهدافه فى التنمية الزراعية وتنمية موارد المياه .

وخير ختام لهذه الجولة الممتعة مع هذا الكتاب الجديد .. قول المؤلف ان كل مصرى يمتلك النيل صحيح لكنه صحيح ايضا ان النيل يمتلك كل مصرى .. وفى جانب آخر من هذا الختام يقول لعلها الصحوة المائية جاءتنا بعد طول سبات ولعلها تستمر حية متجددة .. حتى لانكون قد بدانا بداية بركان ثائر .. ثم ننتهى بموات كموات المياه فى نهاية الترع !! .



حماية حـوض نهر النيـل

مناقشتها بمؤتمر نيروبى القادم

قرر وزراء البيئة الافارقة فى المؤتمر الذى عقد بالقاهرة أمس برئاسة الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الادارية وشئون مجلس الوزراء وضع توصية حماية حوض نهر النيل من التلوث على جدول أعمال المؤتمر الذى سيعقد فى نيروبى فى ١١ مايو القادم

وكان قد تم عقد مؤتمر الهيئة العلمية للمرأة العربية بالقاهرة فى ١١ ديسمبر الماضى تحت رعاية قرينة رئيس الجمهورية وتمت مناقشة هذا الموضوع بحضور ممثلى ٧ من دول حوض النيل .



كان نهر النيل دوماً أصل وأساس الحياة في مصر. ولذلك أصبحت مسألة مياه النيل أحد الثوابت المحورية في سياسة مصر الخارجية عبر التاريخ، وسوف تظل مياه النيل الركيزة الأساسية لأية خطط مستقبلية في مجالات التنمية الزراعية، أو الصناعية، أو الاقتصادية بوجه عام. ولهذا شكّل هدف تأمين مياه النيل مبدأ أساسياً من بين المبادىء التي بُنيت عليها نظرية الأمن القومي المصري عبر مختلف العصور والأزمان.



مياه النيل في سياسة مصر الخارجية
دراسة في التاريخ المعاصر(*)

د. أحمد حسن الرشيدي(**)

لعله يكون من قبيل التكرار القول إن نهر النيل قد لعب ـ منذ الأزل ـ دوراً مركزياً في سياسة مصر الخارجية، سواء في مواجهة الدول عموماً أو في مواجهة مجموعة دول حوض النيل بصفة خاصة[1]. وعلة ذلك تكمن ـ كما هو معلوم تاريخياً وجغرافياً ـ في حقيقة أن النيل كان دوماً أصل وأساس الحياة في مصر التي كانت بحق ـ وما تزال ـ هبة هذا النيل كما قال «هيرودوت» منذ آلاف السنين[2].

(*) بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للبحوث السياسية الذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية ـ القاهرة، ٣ ـ ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨.

(**) جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

(١) انظر في هذا المعنى وفي دور العامل الجغرافي عموماً في السياسة الخارجية المصرية:
- Shalaby, Ibrahim A. **Géographie et Politique: Le Cas Egyptien,** Thèse de Doctorat, Université de Paris 1, 1972, P. 52;
- Heikal, Mohamed H. «Egyptian Eoreign Policy», **International Affairs,** 1979 (July), P. 715.

(٢) انظر.
ـ د. محمد عوض محمد، **نهر النيل**، ط ٥ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢)، ص ٣ وما بعدها.

٤٣٦٣



ولهذا، لم يكن مستغرباً أن تولي مصر وجهها ـ دائماً ومنذ بداية تاريخها المعروف ـ شطر الجنوب حيث توجد منابع النيل وحيث توجد روافده، وذلك بهدف رئيسي ألا وهو تأمين وصول المياه واستمرار تدفقها إلى أراضيها، والحيلولة ـ قدر المستطاع ـ دون وقوع هذه المنابع وأقاليمها في يد قوى معادية.

ونتيجة لذلك، فقد أصبح الهدف المذكور ـ أو بعبارة أخرى أصبحت مسألة مياه النيل ـ أحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية عبر مختلف العصور والأزمان، بحيث فرض نفسه على مختلف القيادات السياسية المسؤولة إلى الحد الذي لا يكاد يجد معه الباحث ـ أي باحث ـ أدنى اختلاف فيما يتعلق بتقدير أهمية هذا الهدف من جانب تلك القيادات، اللهم إلا فيما يتصل باعتبارات الملاءمة وما تفرضه من ترجيح أسلوب معين على آخر.

ويهدف التحليل، في هذه الدراسة، إلى إلقاء بعض الضوء حول موقع مياه النيل في نطاق النظام العام لسياسة مصر الخارجية في تاريخها المعاصر، وذلك من خلال التركيز على نقطتين: **الأولى**، وتتعلق بمحاولات استخدام عامل المياه كسلاح سياسي في الصراع الدولي مع مصر. أما **النقطة الثانية**، فتتعلق باستراتيجية مصر في مجال تأمين وصول مياه النيل واستمرار تدفقها إلى أراضيها بالقدر الكافي وعلى مدار السنة.

ولكن، حيث أن هذا الدور المركزي لمياه النيل في سياسة مصر الخارجية، مستمد أساساً من أهمية هذه المياه على مستوى السياسة المصرية الداخلية، لذا فإننا سنمهد للنقطتين سالفتي الذكر بأن نعرض ـ أولاً ـ لأهمية مياه النيل على الصعيد المصري الداخلي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وهكذا، فإن خطة البحث تتحدد على النحو التالي:

المبحث الأول: أهمية مياه النيل بالنسبة إلى مصر: الماضي والحاضر والمستقبل.

المبحث الثاني: مياه النيل في علاقات مصر الدولية: استخدام المياه كسلاح سياسي ضد مصر.

المبحث الثالث: اتجاهات السياسة الخارجية المصرية في تأمين مياه النيل.

ـ د. نعمات أحمد فؤاد، شخصية مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢)، ص ص ١٧ ـ ٢٤.



المبحث الأول

أهمية مياه النيل بالنسبة إلى مصر: الماضي، الحاضر، المستقبل

اشرنا إلى حقيقة أن نهر النيل هو كل شيء في حياة مصر والمصريين، بل يكاد يكون هو سبب هذه الحياة ذاتها. ولذلك، فعلى خلاف الحال بالنسبة إلى باقي دول الحوض الأخرى[٣]، كانت السياسة المائية بالنسبة إلى مصر ـ وعبر تاريخها الطويل ـ هي مسألة حياة أو موت، وكان هدف تأمين مياه النيل يتصدر دائماً قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية إن لم يكن أحد موجهاتها الرئيسية. ولذلك، أيضاً، كان تقدير المصريين للنيل وتغنيهم بأفضاله في آدابهم وأمثالهم، بل وصل الأمر إلى حد أن بعضهم جعل منه إلهاً يعبد[٤].

والحق، أنه إذا كانت الأنهار عموماً قد لعبت دوراً بارزاً في الحياة الإنسانية منذ اقدم العصور بدليل أن أزهى الحضارات البشرية وأولاها قد اتخذت من وُديان هذه الأنهار مهداً لها، فإن ذلك يصدق أول ما يصدق على علاقة مصر بنهر النيل. ذلك أن الحضارة المصرية إنما هي حضارة نيلية بالأساس[٥].

ولا شك، أن علاقة مصر بنهر النيل تعكس إلى حد بعيد الخصائص المميزة لهذا النهر، والتي ينفرد بها عن غيره من الأنهار الدولية الأخرى. فالدارس لجغرافية النهر وطوبوغرافيته يلاحظ، من بين أمور عدة، الأمرين الآتيين:

الأول، إن هذا النهر قد سيطر سيطرة كاملة ـ على الأقل حتى عهد قريب جداً ـ على اقتصاد وحياة الدولة الأكبر من بين مجموعة الدول الواقعة في حوضه، ونعني بها مصر[٦]. وقد كان من أهم آثار هذه السيطرة الكاملة، أن أصبحت قوة مصر السياسية ـ فيما يرى بعض المحللين ـ تتناسب تناسباً طردياً مع كمية المياه

---

(٣) وهذه الدول هي: السودان، اثيوبيا، اوغندا، كينيا، رواندا، بوروندي، تنزانيا، الكنغو.

(٤) راجع، بصفة أساسية، في هذا الشأن
د. نعمات أحمد فؤاد، **النيل في الادب المصري** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢).

(٥) وقد عبر الدكتور جمال حمدان، بصدق، عن هذا المعنى حين قال «.... فالزواج الجغرافي السعيد بين النيل ومصر كانت ثمرته أول حضارة وأكبر نسل حضاري، ولهذا فإن عُدّ التاريخ «أبا لمصر» وكانت مصر ـ بدورها هي «أم الدنيا»، فإن النيل يصبح ببساطة الجد الأعلى للحضارة البشرية». انظر
ـ د. جمال حمدان، **شخصية مصر**، الجزء الثاني (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٢)، ص ٧٨٢

(٦) Pompe, C.A «The Nile Waters Question» In Symbolae Verzijl (La Haye: Martinus Nijhoff), P. 276.



المتاحة لها، وبأن دخلها القومي يساوي دخلها المائي تقريباً[٧].

الثاني، مفاده أن الدولة الأولى المستفيدة من هذا النهر ـ وهي أيضاً مصر ـ لا يوجد على اقليمها أي من منابعه، مما جعلها دائماً في علاقة خاصة مع باقي الدول الأخرى التي توجد فيها هذه المنابع أو التي يمر بها النهر لمسافات طويلة قبل ان يخترق الحدود المصرية[٨]. وهذه العلاقة فيها من مظاهر الضعف أكثر مما فيها من مظاهر القوة، حيث أنها حتمت على مصر ـ وكما سنرى ـ انتهاج سياسة مرنة وتهادنية نوعاً ما إزاء الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية في المنطقة[٩].

وهذا الإجمال العام فيما يتعلق بأهمية مياه النيل بالنسبة إلى مصر، يمكن تفصيله ـ بعض الشيء ـ على الوجه التالي:

أولاً: إن النيل يعد المصدر الأول ـ إن لم يكن الأوحد ـ لماء الوادي في مصر قديماً وحديثاً، ولا يوجد أي مصدر آخر يمكن مقارنته به. فطبقاً لما تشير إليه تقارير المجالس القومية المتخصصة في هذا المجال[١٠]، يقدر ايراد النيل من المياه بنحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنوياً، في حين لا تزيد نسبة إسهام المياه الجوفية عن ٠,٥ مليار متر مكعب سنوياً، أما مياه الصرف فإنها تسهم بنحو ٩ مليارات متر مكعب سنوياً. فإذا عرفنا أن مياه الصرف ما هي إلّا جزء من مياه النيل أعيد

---

(٧) د. جمال حمدان، **مصدر سابق**، ص ص ٧١٨، ٧١٩.

وجدير بالإشارة هنا إلى أن نهر النيل في مصر ـ او النيل المصري كما يطلق عليه أحياناً يصل طوله إلى نحو ١٥٣٦ كم (٩٥٢ ميلاً)، وهو يقطع هذه المسافة عبر نحو ٩,٥ من درجات العرض (من ٢٢° إلى ٣١,٥° شمالاً). وهذا يعادل نحو ربع (٢٣٪) طول نهر النيل من أقصى منابعه حتى مصبه، والبالغ ٦٧٠٠ كم (٤١٥٤ ميلاً)، ونحو ثلث عدد درجات العرض (٣٠٪) والبالغة ٣٥,٥ درجة (من ٤° جنوباً إلى ٣١,٥° شمالاً).

راجع في هذا الشأن

ـ د. جمال حمدان، **شخصية مصر**، الجزء الأول (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠)، ص ٦١٩.

(٨) انظر الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٣، بعنوان **مصر ونهر النيل**، ص ٣.

وقد عبر احد كبار الساسة البريطانيين ـ وهو ونستون تشرشل في كتاب له صدر عام ١٩٠٢ بعنوان «حرب النهر» ـ عن هذه العلاقة حين شبه النيل بنخلة طويلة تمتد جذورها في منطقة البحيرات، وساقها أو جذعها في السودان، أما فروعها التي تحمل الثمار ففي مصر.

مشار إليه في:

Baddour, A. **Sudanese - Egyptian Relations** (The Hague: Martinus Nijhoff, 1960), PP. 5, 6.

(٩) د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، **مصدر سابق**، ص ٧٢٤.

(١٠) المجالس القومية المتخصصة، الدورة الثالثة (ايلول/سبتمبر ـ تموز/يوليو ١٩٧٦، ١٩٧٧)، ص ص ٥٤ ـ ٥٧.

المصدر نفسه ايضاً، الدورة السابعة (ايلول/سبتمبر ـ تموز/يوليو ١٩٨٠/١٩٨١)، ص ١٢١.



استخدامها وان المياه الجوفية هي أصلاً ـ وكما سنرى ـ من مياهه كذلك، لأمكننا ـ بعد ذلك ـ التأكيد مرة أخرى على أن النيل يشكل بكل المقاييس المصدر الأول والأخير للموارد المائية في مصر.

ثانياً: إن مياه النيل لا تستمد أهميتها من حقيقة كونها المورد الوحيد تقريباً للري في مجال الزراعة (نحو ٨٥ ـ ٩٠٪ من الموارد المائية المتاحة لمصر يوجه إلى الإنتاج الزراعي) فقط[١١]، **بل وأيضاً من استخداماتها في الأغراض الأخرى كالملاحة الداخلية التجارية منها والسياحية ولتوليد الطاقة الكهربائية، إلى جانب استخدامها ـ على نطاق واسع ـ في العمليات الصناعية**. ويكفي هنا أن نشير إلى أن كمية المياه العذبة التي تم سحبها إلى المصانع قدرت، طبقاً لما ذكرته إحدى الدراسات،بنحو ٦٠٠ مليون متر مكعب خلال عام واحد (١٩٧٩)، صرف منها بالفعل نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب، وهي نسبة آخذة في التزايد مع استمرار التوسع الصناعي[١٢].

ثالثاً: إنه بالنظر إلى ضخامة إسهام النيل كمصدر للمياه في مصر بالمقارنة بباقي المصادر الأخرى، فإن معنى ذلك أنه **سيظل الركيزة الأساسية لأية خطط مستقبلية سواء في مجال التنمية الزراعية أو الصناعية أو حتى الاقتصادية بوجه عام**، خاصة إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن بالنسبة إلى عدم الترشيد. ولعل القراءة المتأنية للجدولين التاليين تكشف لنا بوضوح مصداقية هذا الاستنتاج.

ويمكننا استخلاص ثلاث نتائج من الجدولين التاليين :

١ ـ كما تشير الأرقام، فإن إجمالي الموارد المائية المتاحة (وهو ٧٤ مليار متر مكعب في السنة في المتوسط) مصدرها جميعاً هو النيل. فكما ذكرنا، فإن كلاً من المياه الجوفية ومياه الصرف مصدرها النيل ذاته.

أما الأمطار فهي لا تسهم بأي ايراد يذكر. فمعدل الأمطار السنوية التي تسقط فوق الساحل الشمالي الغربي ـ أغزر مناطق مصر مطراً ـ لا يزيد عن ٢٠ إلى ١٥٠ ملم، وهو يأخذ في التناقص سريعاً فوق المناطق الأخرى حتى يكاد ينعدم تماماً في أقصى الجنوب. فإذا علمنا أن المعدل المقبول من ناحية الاستفادة منه في الاستغلال الاقتصادي، لا ينبغي أن يقل عن ٦٠٠ ـ ٧٠٠ ملم/سنوياً، لأدركنا كيف أن المعدل

(١١) المصدر نفسه، الدورة الثالثة عشرة (ايلول/سبتمبر ـ تموز/يوليو ١٩٨٦/١٩٨٧)، ص ٢١٢.
(١٢) المصدر نفسه، ص ص ١٢٦، ١٢٧.



الجدول رقم (١)

الموارد المائية المتاحة لمصر في الوقت الحاضر[١٣]

المورد	الكمية بالمليار متر مكعب في السنة
ـ ايراد النيل	٥٥,٥
ـ الزيادة المنتظرة من مشروعات	
ـ اعالي النيل	٩,٠
ـ المياه الجوفية	٠,٥
ـ مياه الصرف الثابتة حالياً	٩,٠
ـ مياه الأمطار	—
ـ تحلية مياه البحر	—

الجدول رقم (٢)

الاحتياجات المائية لمصر ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠[١٤]

الاحتياجات المائية السنوية بالمليار متر مكعب (في حالة عدم الترشيد)	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
ـ الاراضي المنزرعة حالياً	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠	٥٢,٠
ـ مياه الشرب والمصانع	٥,٣	٦,٠	٧,٠	٨,٠
ـ ما يصرف إلى البحر	٤,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٥
ـ الأراضي الجديدة	٤,٢	٨,٤	١٢,٦	١٦,١
المجموع	٦٥,٥	٦٩,٩	٧٤,٦	٧٨,٦

سالف الذكر ـ حتى في أعلاه، أي ١٥٠ ملم/سنوياً ـ يعتبر غير ذي جدوى من الناحية الاقتصادية[١٥].

(١٣) المصدر نفسه، ١٣٠.

(١٤) المصدر نفسه، ١٣٠.

(١٥) المصدر نفسه، الدورة الثالثة (ايلول/سبتمبر ـ تموز/يوليو ١٩٧٦/١٩٧٧)، ص ص ٥٦، ٥٧.



وبالنسبة إلى تحلية مياه البحر، فهي بدورها لا تسهم بأي ايراد يذكر. فبالنظر إلى تكلفتها الباهظة، فإن اللجوء إلى هذه العملية عادة ما يكون غرضه محصوراً في محاولة تدبير مياه صالحة للشرب حيث لا تتوافر مياه عذبة من مصادر أخرى[16].

٢ ـ يظهر من الجدولين، كذلك، أن احتياجات مصر من الموارد المائية آخذة في التزايد بشكل مستمر وفي مختلف المجالات فيما عدا المجال الخاص بالأراضي المنزرعة حالياً. والواقع، أن احتياجات الأراضي المنزرعة حالياً من المياه تعتبر كبيرة للغاية بالمقارنة باحتياجات المجالات الأخرى (راجع الجدول رقم ٢)، وهذه الاحتياجات يمكن تخفيضها ـ عن طريق الارتفاع بكفاءة الري ـ لصالح تحقيق وفورات مائية تفيد منها القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة والقطاع الخاص باستزراع الأراضي الجديدة[17].

٣ ـ وأخيراً، تشير الأرقام إلى أن ثمة محاولات ناجحة لتقليل الفاقد المنصرف إلى مياه البحر، الأمر الذي سيفيد أيضاً القطاعات الأخرى (في الوقت الحاضر، يبلغ متوسط ما يذهب إلى البحر نحو ٤ مليارات متر مكعب سنوياً).

إذاً، وتأسيساً على ما سبق، نخلص إلى القول إن ثمة مصلحة مؤكدة لمصر في مياه النيل. وهذا الاستنتاج يصدق على الماضي كما يصدق على الحاضر، أما عن احتمالات المستقبل فإنها تزيده تأكيداً. وهذه المصلحة هي من الأهمية بحيث لا تكاد تُدانيها أية مصلحة أخرى لأية دولة من دول الحوض الثماني، حتى ليمكن القول ـ دون تردد ـ إن دول الحوض الأخرى ليس لها سوى مصالح محدودة أو هامشية فيما يتعلق بمياه النيل طالما كان حديثنا منصرفاً إلى مجال الري الزراعي. ولا يستثنى من ذلك ـ وفي حدود معينة ـ سوى السودان[18].

لكل ذلك، يبدو مفهوماً لماذا شكّل هدف تأمين مياه النيل مبدأ رئيسياً من بين مجموعة المبادىء التي بنيت عليها نظرية الأمن القومي المصري عبر عصور التاريخ المختلفة[19]. كما أننا في ضوء ذلك أيضاً يمكننا تفسير محاولات استخدام عامل المياه كسلاح سياسي في الصراع ضد مصر.

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) تقدر كفاءة الري في مصر حالياً بما لا يزيد عن ٥٥٪، وهي نسبة متواضعة للغاية في بلد يشكو من مشكلة نقص المياه.
راجع: المصدر نفسه، الدورة الثالثة عشرة، ص ٢١٣.

(١٨) - Badr, Gamal M. «The Nile Waters Question: Background and Recent Development», Egyptian Review of International Law, 1959, P. 15.
- Pompe, C. Op. Cit., PP. 286, 287.

(١٩) راجع مثلاً في هذا الشأن:
ـ احمد فؤاد رسلان، مفهوم الامن القومي: دراسة في النظرية السياسية مع التطبيق على =



المبحث الثاني

مياه النيل في علاقات مصر الدولية: محاولات استخدام المياه كسلاح سياسي ضد مصر

قبل الحديث عن محاولات استغلال مياه النيل كسلاح سياسي ضد مصر، ربما يحق لنا أن نتساءل: إلى اي مدى يمكن القول بوجود تعارض حقيقي في المصالح المائية بين مصر وباقي دول حوض النيل؟ وإذا كان مثل هذا التعارض غير موجود في الوقت الحاضر، فإلى أي مدى يمكن تصور وقوعه مستقبلاً؟.

أولاً ـ هل تتعارض سياسات مصر المائية مع السياسات المائية لأي من دول الحوض الأخرى؟

انتهينا إلى القول إن «مسألة مياه النيل» لا تكاد تهم ـ طبقاً للرأي الراجح ـ غير مصر وإلى حد ما السودان، وذلك متى كنا بصدد استخدام هذه المياه في أغراض الري الزراعي[٢٠]. وبعبارة أخرى، فعندما يتعلق الأمر بمجال الزراعة، فإن المسألة المذكورة تصير مسألة مصرية بالأساس ومصرية ـ سودانية إلى حد ما[٢١]. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يوجد ثمة محل للحديث عن وجود تعارض حقيقي في المصالح بالنسبة إلى المجال المشار إليه ـ أي مجال الزراعة ـ بين مصر وأي من الدول الأخرى الواقعة في حوض النيل.

والقول بعدم وجود تعارض في المصالح المائية بين مصر وأي من هذه الدول باستثناء السودان تقريباً ـ يرجع في المقام الأول إلى الدور المهم الذي لعبته قوى الطبيعة في تحقيق التوازن المائي بين مختلف دول الحوض، وعلى الأخص بين مصر من جهة وباقي الدول الأخرى من جهة ثانية[٢٢].

= المجتمع المصري المعاصر، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد، ١٩٧٧)، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩.
ـ د. عبد المنعم المشاط، «البعد الافريقي للأمن القومي المصري»، مجلة الدفاع، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، ص ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢٠) تستخدم مياه الأنهار الدولية ـ والأنهار عموماً ـ في أغراض متعددة ابرزها: الشرب والري والملاحة والصيد والأغراض الصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية، ولا توجد قاعدة ثابتة تحدد أولوية هذا الإستخدام او ذلك، فالعبرة بظروف وأوضاع كل نهر على حدة.

(٢١) Badr, Gamal, Op. Cit., P. 2.

(٢٢) انظر، بصفة اساسية، فيما يتعلق بهذه النقطة:
ـ د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص ٩٣٠ ـ ٩٣٦.



لقد لعبت العوامل الطبيعية دوراً بالغ الأهمية في تشكيل جغرافية حوض النيل على النحو الذي يؤمن حقوق مصر في مياه النهر، ويلغي التعارض بين مصالح دوله من طريق إلغاء الحاجة إلى هذه المياه في أغلب قطاعات النهر باستثناء حالة وحيدة هي حالة مصر[٢٣].

وقد برز هذا الدور الذي لعبته العوامل الطبيعية في حقيقة أن الزراعة في أغلب دول حوض النيل ـ وفيما عدا مصر ـ قامت أساساً على المطر وليس على الري، بل إن المشكلة بالنسبة إلى بعض هذه الدول أضحت ـ في بعض الأحيان وكما يقول الدكتور «جمال حمدان» بحق[٢٤] ـ تكمن في إفراط المطر والحاجة إلى مشاريع صرف.

والحق أن الحديث عن وجود زراعة ـ مروية أو مطرية ـ في دول منابع النيل إنما هو من قبيل التجاوز ليس إلا، إذ المعروف أن الحرفة السائدة في هذه الدول تكاد تنحصر في الرعي، وذلك على خلاف الحال في مصر حيث تسود الزراعة ولا يوجد أثر للرعي، ولما كانت القاعدة تقضي بأنه حيث تندر الزراعة (المروية) يقل ـ بالتالي ـ الاحتياج إلى المياه والعكس بالعكس، لذا فقد كان متوقعاً ألا ترتبط مجتمعات الدول المذكورة بالنيل على نحو ما هو مشاهد بالنسبة إلى المجتمع المصري[٢٥].

ثانياً: من الملاحظ أن هضبة الحبشة التي تعتبر المصدر الرئيسي لمياه فيضان النيل حيث تسهم بنحو ٨٢٪ منها، قد تكونت بطريقة تجعل من غير الممكن ـ حتى الآن على الأقل ـ أن تنجح أية قوة في إيقاف تدفق هذه المياه[٢٦].

ومعنى ذلك، أن أثيوبيا مثلاً لا تستطيع مهما حاولت ـ وحتى بغض النظر عن حاجتها إلى المياه من عدمها ـ أن تعترض جريان المياه المتدفقة من الهضبة إلى زوافد النيل. كل ذلك ينفي ولا شك، أو على الأقل يقلل من وجود تعارض حقيقي بين مصر والدولة المذكورة فيما يتعلق باستخدام مياه النيل في مجال الاستغلال الزراعي.

وما يصدق على أثيوبيا يكاد يصدق أيضاً على باقي الدول الأخرى ولا فرق في ذلك بين أوغندا أو كينيا أو حتى السودان، فجميعها لا تحتاج إلا إلى بضعة مليارات (كما في حالة السودان) أو إلى بضعة ملايين (كما في حالة الدول الأخرى) تكمل بها حصتها من المطر[٢٧]. وربما يكون القاسم المشترك الذي يجمع هذه الدول ـ والذي قد يفرض نوعاً من التعارض بينها جميعاً أو فرادى وبين مصر ـ يكمن في إمكان

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٩٣٠.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ص ٩٣٠ ـ ٩٣٦.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص ٩٣٥، ٩٣٦.



استخدام مياه النيل كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية.

ثـالثاً، أنـه حتى من الناحيـة المنطقية المجـردة، يصعب القطع بـوجود تعـارض حقيقي في السياسات المائية لدول حوض النيل، طالمـا أن أيّاً من هـذه الدول بمـا في ذلك مصر ذاتها ـ لم تصل بعد إلى حد الاستفادة من كـامل حصتهـا من المياه التي تقضي بها قواعد القانون الدولي العام[٢٨]. فما بالنا لـو نجحت هذه الـدول في ترشيـد استخدامها لمواردها المـائية المتـاحة، مستفيـدة في ذلك من الإمكـانات الهـائلة التي تتيحها الثورة التكنولوجية المعاصرة سواء في مجال الري أو في مجال الزراعة بصفـة عامة.

إذاً، فالتعارض غير موجـود حتى الآن من الناحيـة الواقعيـة، فهل يمكن تصـور حدوثه مستقبلاً؟

قد يبدو أن احتمال حدوث تعارض في المصالح المائية بين مصر وأي من مجمـوعة دول حوض النيل، ليس أمراً مستبعداً في المستقبل، وذلك استناداً إلى مقولة أنه مـع **انتشار ظاهرة الجفاف ومـا صاحبهـا من تصحّر وتفـاقم لمشكلة الغـذاء سوف تتجه الأنظار إلى الموارد المائية المتاحة للاستفادة منها في المجال الزراعي. هـذا الاستنتاج صحيح في مجمله، ولكنه لا يصدق على دول حوض النيل (بـاستثناء مصر أسـاساً والسـودان إلى حد مـا) إلا في حدود معينـة.** فهـذه الـدول مقيـدة بظروفها الجغـرافية والمنـاخية، نـاهيك عن وضعيتهـا من حيث التقدم التكنـولوجي والثراء المادي. زدعلى ذلك، أن القـول بإمكـان حدوث مثـل هذا التعـارض مستقبلاً سيظل مفتقداً ولا شك لركني المحـل والسبب طالمـا أن هذه الـدول لم تستنفد بعـد حصصها المائية التي تحددها القواعد العادلة للقانون الدولي[٢٩].

---

(٢٨) يضيف الأستاذ محمد حسنين هيكل سبباً آخر يفسر عدم وجـود مثل هـذا التعارض، عـلى الأقل في الوقت الحاضر، وهو الأوضاع السياسية السائدة في هذه الدول. انظر:

Heikal, M. **Op. Cit.**, P. 715.

(٢٩) وهذه القواعد يراعى فيها لضمان تحقيق العدالة بين الدول النهرية المشتركة في حـوض النهر الدولـي الواحد، المعايير الآتية: ١ ـ عدالة التوزيع فيما بين الدول المنتفعة، ٢ ـ هذه العـدالة لا تعني تـوزيع المياه بنسب متساوية، وإنما بنسب عادلة تأخذ في اعتبارها العوامل الآتية: أ ـ طوبوغرافية الحوض، وبصفة خاصة حجم حوض تصرف النهر الواقع داخل أراضي الدول المنتفعة. ب ـ الظـروف المناخيـة المحيطة بحوض النهر بصفة عامة. جـ ـ سوابق الاستعمال بالنسبة لمياه النهر وحتى الاستعمـالات الـراهنة. د ـ الاحتيـاجات الاقتصـادية والاجتمـاعية لكل من دول الحوض هـ ـ العنصر السكـاني و ـ التكاليف المقارنة للوسائل الأخرى البديلة لسد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض ز ـ مدى تـواجد مصـادر أخرى بـديلة للميـاه حـ ـ ضرورة تفادي الإسراف غـير الضروري والضرر غير الحتمي للدول الأخرى المنتفعة.

انظر الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الخارجية المصرية، **مصدر سابق**، ص ص ١٥، ١٦.



وهكذا، فإن دائرة التعارض هي دائرة ضيقة بكل المقاييس ومجالها الرئيسي المتوقع هو ذلك المتعلق بمشروعات توليد الطاقة الكهربائية. غير أن هذه الدائرة يمكن أن تتسع بعض الشيء بالنسبة لحالة السودان - إذا ما بقيت حالة عدم ترشيد استخدام المياه على ما هي عليه الآن - بالنظر إلى إمكانات الاستزراع الواسعة المتاحة أمامه(٣٠).

ولكن، تبقى بعد كل ذلك الأسباب السياسية التي تخلق هذا التعارض أو توعز بوجوده أملاً في محاولاة استغلاله كأداة في الصراع الدولي في مواجهة الدولة المستفيدة أكثر من غيرها من مياه النهر، أي في مواجهة مصر. ولعل مما يؤكد ذلك، حقيقة أن التلويح باستخدام مياه النيل كسلاح ضد مصر لا نلمسه إلاّ في أوقات الأزمات السياسية بين دول الحوض، وبالذات عندما تكون مصر طرفاً مباشراً أو غير مباشر في هذه الأزمات.

ثانياً - محاولات استخدام مياه النيل كسلاح سياسي ضد مصر

الراصد لتطورات العلاقات السياسية بين دول حوض النيل، يلاحظ انه كان ثمة محاولات عديدة - ومنذ القدم - من جانب بعض هذه الدول لاستخدام المياه كسلاح سياسي ترفعه في وجه مصر بين الحين والآخر.

فعلى سبيل المثال، وفي الماضي البعيد، كثيراً ما كان الأحباش يلوحون أحياناً بإبادة مسلمي الحبشة وبتحويل مجرى نهر النيل عن مصر حتى يموت أهلها جوعاً. وقد كان حكام الحبشة يبررون مواقفهم تلك كنوع من الانتقام إزاء ما وصفوه بسوء معاملة الأقباط المصريين وقياداتهم الدينية(٣١).

على أن لعبة السياسة المائية واستخدامها كسلاح مضاد لم تبرز كإحدى أدوات الصراع الدولي في المنطقة إلا مع الاستعمار الحديث، ومع ازدياد حركة التقدم التقني التي زادت بدورها من أهمية عامل المياه في الحياة الاقتصادية.

ففي البداية، فكر البرتغاليون في السيطرة على مياه النيل حتى يتسنى لهم خنق

---

(٣٠) د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٩٣٦.

(٣١) انظر:
- يوسف فضل حسن، «الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية».. في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، «العرب وافريقيا» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣١ وايضاً
- Tagher. Jaques. Coptes et Musulmans (Le Caire: 1952). P. 293.
مشار إليه في:
- Pompe. C. Op. Cit., P. 275.

مصر بعد أن نجحوا ـ قبل ذلك ـ في ضربها اقتصادياً بتحويل التجارة الدولية إلى طريق رأس الرجاء الصالح بدلاً من طريق البحر الأحمر فالسويس عبر الأراضي المصرية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لم يتردد البرتغاليون في الاتصال بملك الحبشة لاقناعه بشق مجرى يمتد من منابع النيل الأزرق ـ الذي هو الرافد الرئيسي لنهر النيل حتى أنه قيل بأن مصر إنما هي هبة النيل الأزرق ـ حتى البحر الأحمر، وذلك لحرمان مصر من المياه فيموت أهلها جوعاً[٣٢].

وقد ورث البريطانيون هذا الدور عن البرتغاليين[٣٣]. فكانوا ـ أي البريطانيون ـ يوعزون إلى بعض القوى السياسية ـ سواء في أثيوبيا أو أوغندا أو السودان ـ بفكرة الادعاءات المائية أو التلويح بها أو حتى التلميح بها في علاقاتهم مع مصر، خاصة في فترات التوتر.

وحتى عندما سعت بريطانيا إلى الحصول على تعهدات دولية من بعض الحكام المحليين ـ وعلى رأسهم ملك الحبشة ـ بعدم التعرض لمياه النيل بأية طريقة إلا من خلال التشاور والتفاهم المشترك، إلا أنها بسياستها تلك قصدت ـ ولو بطريق غير مباشر ـ لفت انظار هؤلاء الحكام إلى دور مياه النيل كسلاح سياسي.

كذلك، فقد كانت مسألة مياه النيل إحدى الوسائل الرئيسية التي عولت عليها بريطانيا في صراعها مع مصر بشأن السودان منذ العام ١٨٨٢. وقد هدفت بريطانيا من ذلك تحقيق غايتين: **الأولى**، وتتمثل في تهديد مصر سياسياً واخضاعها لسيطرتها. **أما الثانية**، فتتمثل في محاولة فصل السودان والانفراد بها دون مصر[٣٤]. وتحقيقاً لهذه الغاية المزدوجة، ركزت السياسة البريطانية في هذا المجال على الإكثار من إنشاء السدود والخزانات وغيرها من المشاريع المائية في السودان، والحيلولة دون اقامتها في مصر وذلك لكي تضمن دوماً بقاء هذه الأخيرة تحت سيطرتها.

وبصفة عامة، وإذا استثنينا بعض المحاولات التي لم يكن لها طابع الجدية في السنوات الأخيرة ـ كتهديد مويس تشومبي في الكونغو بمنع مياه النيل عن مصر، وتهديد حكام أثيوبيا بعد الإطاحة بهيلاسلاسي بمنعها عنها كذلك وبإقامة مشروعات على الروافد الأثيوبية دون الرجوع إلى الدول الأخرى ـ يمكن القول إن العداء الحقيقي لمصر فيما يتعلق بمياه النيل إنما جاء في الأصل من جانب القوى

(٣٢) د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٩٢٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ص ٩٢٦ ـ ٩٣٠.

(٣٤) د. حامد سلطان، **القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٢)، ص ٥٣٥.



الاستعمارية[٣٥]. الأمر الذي يقدم لنا دليل إثبات آخر على عدم وجود تعارض فعلي بين مصر وأي من دول الحوض.

ولكن، ما هو مدى تأثير محاولات استخدام مياه النيل كسلاح سياسي ضد مصر، بفرض جديتها؟.

الواقع، أنه حتى إذا افترضنا أن ثمة محاولات جدية لاستخدام مياه النيل في الصراع السياسي مع مصر، فإن مثل هذه المحاولات لا ينبغي المبالغة في تقدير خطورتها، ولا ينبغي - من ثم - أن تؤثر بطريقة سلبية على استقلالية القرار السياسي المصري في علاقاتنا الدولية مع دول حوض النيل.

وهذا القول يجد سنده في اعتبارات عديدة:

١ - من المسلم به أن قواعد القانون الدولي العام جاءت صريحة للغاية في بيان حقوق والتزامات الدول الاعضاء في حوض النهر الدولي[٣٦]. ففي ما يتعلق بالحقوق، يسلم الراي الراجح في فقه القانون الدولي بوجود مجموعة من المعايير يتم على أساسها الانتفاع بمياه الأنهار الدولية بين الدول الأعضاء في حوض النهر، على نحو يحقق العدالة بين هذه الدول. ومن بين هذه المعايير، عدد السكان، ودرجة اعتماد الدولة على النهر في اقتصادها، وحياة شعبها، والمساحة، والمسافة التي يقطعها النهر داخل الحدود[٣٧].

أما عن الإلتزامات، فهي أيضاً عديدة ويهمنا منها ذلك الالتزام الذي يفرض على الدولة النهرية الامتناع عن القيام بأي عمل أو ادخال أي تغيير في مجرى النهر يكون من شأنه إحداث ضرر محسوس بأية دولة أخرى من الدول التي تشترك معها في حوض النهر نفسه[٣٨].

---

(٣٥) د. جمال حمدان، شخصية مصر، جـ ٢، مصدر سابق، ص ٩٢٥.

(٣٦) انظر بصفة عامة فيما يتعلق بنظريات القانون الدولي العام بالنسبة لحقوق والتزامات الدول الأعضاء في حوض النهر الدولي:

- د. عز الدين فودة، القانون الدولي العام: القسم الثاني (جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ١٩٧٧)، ص ص ٣٢ - ٣٨.

- سمير المنقبادي، تطور المركز الدولي للسودان، ط ١ (القاهرة: مطبعة التجارة، ١٩٥٨)، ص ٢٨٧ وما بعدها.

- ممدوح توفيق، استغلال الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الاردن (القاهرة دار الكتب العلمية، د. ت)، ص ص ٢٩ - ٤٩، ص ص ٥٦ - ١٠٤.

(٣٧) راجع الهامش رقم (٢٩).

(٣٨) - Andrassy, J., **Les Relations Internationales de Voisinage, Recueils des Cours** (La Haye: L'Academie de Droit International, 1951) Vol. 79, P. 88.



ومعنى ذلك، أن أية محاولة للتأثير في مياه النيل بقصد الإضرار بمصالح مصر فيها، هي محاولة غير قانونية من حيث المبدأ وتُرتب مسؤولية دولية في مواجهة الدولة المعنية.

٢ ـ وإضافة إلى عدم قانونية محاولات استغلال مياه النيل كسلاح سياسي، هناك حقيقة أخرى تقلل إلى حد بعيد من جدية مثل هذه المحاولات، ونعني بها أن أغلب دول حوض النيل ليست ـ كما ذكرنا ـ في حاجة ملحة إلى هذه المياه حيث ان اقتصادها لا يعتمد عليها بصورة أساسية، هذا فضلاً عن أنها لم تصل إلى الآن إلى درجة من الثراء المادي ومن التقدم التكنولوجي تمكنها من استغلال كل الموارد المائية المتاحة لها استغلالاً رشيداً، وهو ما يعني أنها ـ في التحليل الأخير وبأي مقياس ـ لا تمثل أي خطر حقيقي على مصر.

٣ ـ وهناك، كذلك، الاعتبار المستمد من حقيقة أن نهر النيل يمتاز عن غيره من الأنهار الدولية الأخرى في كونه متعدد المنابع والروافد، الأمر الذي يعني أن أية محاولة من جانب إحدى دول هذه المنابع ستكون محدودة الأثر مهما كانت جديتها. وينطبق هذا الوضع بالنسبة لجميع دول المنابع عدا أثيوبيا التي تسهم منابعها بالنصيب الأوفى من مياه فيضان النيل[٣٩]. ولكن من حسن حظ مصر أن الطبيعة كانت في صفها حتى بالنسبة إلى حالة أثيوبيا. فقد رأينا كيف أن الهضبة الأثيوبية تكونت طبيعياً بصورة يستحيل معها التحكم في مياه الفيضان الكاسحة[٤٠].

ومع كل ذلك، فالمتتبع لعلاقات مصر مع دول حوض النيل، يمكنه أن يلاحظ كيف أن صانع القرار المصري الخارجي قد بالغ في تقدير خطورة محاولات استغلال مياه النيل كسلاح سياسي. ولعل هذه المبالغة في التقدير هي التي حولت البعض ـ كالدكتور «جمال حمدان»[٤١] ـ إلى القول بأن اتجاه السياسة المصرية نحو السودان والجنوب عامة كان دائماً علامة ضعف، بعكس اتجاهها نحو الشمال والشرق الذي كان علامة صحة ودليل قوة وتعبير عن طاقة مضافة من الانطلاق والحيوية. ولعل هذه المبالغة هي أيضاً التي تفسر لنا حقيقة أنه باستثناء محاولة محمد علي وبعض خلفائه للسيطرة على السودان وأعالي النيل، لم تكن سياسة مصر الخارجية في تلك المناطق سياسة توسعية بقدر ما كانت سياسة دفاعية غايتها تأمين العمق

= - Pop, Iftene. **Voisinage et Bon Voisinage en Droit International** (Paris: Pedone 1980), P. 62.

(٣٩) حوالى ٨٠٪ من إجمالي كمية المياه السنوية.

(٤٠) د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ص ٩٣٠ ـ ٩٣٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٢٤.

الاستراتيجي للبلاد وتأمين منابع النيل[٤٢].

والسؤال الذي يمكن أن يطرح نفسه الآن: إذا كانت مصر قد بالغت في تقدير المخاطر الناجمة عن محاولات تهديدها بمسألة مياه النيل، فما هي أدواتها في التصدي لهذه المحاولات؟

الإجابة عن هذا السؤال هي موضوع المبحث التالي.

المبحث الثالث

اتجاهات السياسة الخارجية المصرية في تأمين مياه النيل

بينا أن المصريين أدركوا ـ عبر تاريخهم الطويل ـ أهمية مياه النيل لحياتهم ووجودهم كشعب على هذه الأرض، وقد ألمحنا إلى أن خطة العمل المصرية قد انطلقت فيما يتعلق بهذه المسألة ـ من مستويين: **المستوى الأول**، وهو محاولة الاستفادة من مياه النيل إلى أقصى حد، وقد نجحوا في ذلك إلى درجة بعيدة اقتصادياً وحضارياً، إذ كانت مصر أشبه بصومعة الغلال التي تطعم العالم كما كانت حضارتها من أزهى الحضارات.

أما المستوى الثاني، فكان يتمثل في وجوب العمل باستمرار على تأمين وصول مياه النيل إلى الأراضي المصرية بالقدر الكافي وعلى مدار السنة، والحيلولة دون السماح لأية قوى معادية بالسيطرة على مصادر هذه المياه، مع عدم استبعاد ـ بل وتفضيل ـ الدخول في علاقات صداقة وتعاون وحسن جوار مع الدول المعنية تحقيقاً للهدف سالف الذكر.

والمشاهد، **أن ثمة استمرارية في خط السياسة المصرية فيما يتصل بهدف تأمين مياه النيل، بحيث يمكن القول بأنه ظل دوماً أحد الثوابت بل وأحد الموجهات العليا للنظام السياسي المصري على امتداد التاريخ**، وبحيث أن ما يمكن رصده من اختلافات ـ في التطبيق ـ لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف في الطريقة أو الأسلوب مرجعه تباين الاجتهادات ووجهات النظر من جانب وتغير الظروف والأوضاع الدولية من جانب آخر[٤٣]. ولعل هذا القول هو الذي يفسر لنا ـ على الرغم

---

(٤٢) انظر:
ـ المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤٣) انظر بصفة خاصة:
"t., PP. 715 - 718.



من الاتفاق التام على أولوية الهدف ـ ذلك التنوع في أساليب السياسة المصرية في تحقيقه، إذ تراوحت ما بين العمل على السيطرة وبسط النفوذ كما كان الحال في عهد محمد علي وبعض خلفائه وفي ظل حكومات ما قبل ثورة ١٩٥٢، إلى انتهاج سياسة التعاون ومبدأ حسن الجوار في ظل حكومات ما بعد الثورة، مع عدم استبعاد أسلوب الحسم والمواجهة إذا كان لذلك مقتض.

وفيما يلي نعرض للملامح العامة لسياسة مصر الخارجية بالنسبة إلى مسألة تأمين مياه النيل، وذلك من خلال التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة ما قبل عام ١٩٢٢، المرحلة الواقعة بين عامي ١٩٢٢ و١٩٥٢، مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

أولاً، سياسة مصر المائية قبل عام ١٩٢٢

ربما يصعب القول، من الناحية الفنية الدقيقة، بوجود سياسة خارجية لمصر خلال الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال الرسمي عام ١٩٢٢. فبوقوعها تحت الاحتلال (ابتداءً من عام ١٨٨١) وبخضوعها للسيادة البريطانية (ابتداءً من عام ١٩١٤)، أضحت مصر دولة ناقصة السيادة وفقدت شخصيتها القانونية الدولية التي تسوغ لها التحدث باسمها كشخص من أشخاص القانون الدولي العام. وكنتيجة لهذا المركز القانوني الناشيء عن الإحتلال، صارت بريطانيا ـ بوصفها دولة الإحتلال والقائمة بالحماية ـ هي المتحدث الرسمي باسم مصر على الصعيد الخارجي.

وعلى ذلك، فإن الحديث عن الملامح العامة لسياسة مصر المائية خلال الفترة محل الدراسة إنما هو من قبيل التجاوز، وهو يعني بالأساس موقف بريطانيا بالنسبة إلى هذه المسألة. غير أن ما انتهت اليه بريطانيا في هذا الخصوص، وبالذات فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية التي عقدتها، صار ملزماً لمصر بعد الاستقلال تطبيقاً لما تقضي به قواعد القانون الدولي في موضوع التوارث الدولي فيما بين الدول[٤٤].

---

(٤٤) يقصد بالتوارث الدولي، هنا، انتقال الحقوق والالتزامات من دولة (تعرف بالدولة السلف) إلى دولة اخرى (تعرف بالدولة الخلف)، أو هو خلافة دولة اخرى في علاقة قانونية معينة. كما قد يحدث التوارث الدولي فيما بين المنظمات الدولية. وطبقاً لقواعد القانون الدولي، تلتزم الدولة الخلف، كقاعدة عامة ومع الاحتفاظ بحقها في المراجعة في بعض الأحيان ـ بالمعاهدات الدولية التي تكون الدولة السلف قد عقدتها، متى كانت هذه المعاهدات تتضمن حقوقاً والتزامات تصح الخلافة فيها، ومن امثلتها: المعاهدات الخاصة بالحدود، وتلك التي تقرر حقوق الاتفاق، وتلك الخاصة بالملاحة في الأنهار الدولية والإنتفاع بمياهها. =



فكيف تعاملت بريطانيا مع مسألة مياه النيل؟

لم تكن بريطانيا هي الدولة الاستعمارية الوحيدة التي نجحت في فرض سيطرتها وبسط نفوذها على بعض مناطق حوض النيل، إذ نافستها في ذلك دول أخرى عديدة كايطاليا وفرنسا وبلجيكا والمانيا. لذا فلم يكن أمام السياسة البريطانية ـ بعد أن استقر لها الوضع في مصر والسودان وبعد ان هدأت حدة التنافس الأوروبي في منطقة أعالي النيل ـ من بديل لتأمين وصول مياه النيل إلى مصر سوى اللجوء إلى عقد الاتفاقيات الدولية، مستفيدة في ذلك مما جرى عليه العمل في شأن تنظيم الملاحة الدولية في الأنهار الأوروبية ووضع القواعد التي تحكم الانتفاع بمياهها في الأغراض الدولية في الأنهار الأوروبية ووضع القواعد التي تحكم الانتفاع بمياهها في الأغراض الزراعية والصناعية[٤٥].

وقد أسفرت السياسة البريطانية، في هذا المجال، عن عقد الاتفاقيات الآتية[٤٦].

١ ـ بروتوكول روما الموقع في ١٥ نيسان (ابريل) ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا بشأن تعيين الحدود بين أرتريا والسودان، والذي نصت مادته الثالثة على تعهد الحكومة الايطالية بالإمتناع عن إقامة أية أعمال على نهر العطبرة قد يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية مياه ذلك النهر، باعتباره أحد الروافد الأساسية التي تغذي «النيل المصري» بالمياه في وقت الفيضان.

٢ ـ اتفاقية اديس أبابا المعقودة في ١٥ أيار (مايو) ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، والتي تعهد بموجبها (المادة الثانية) ملك أثيوبيا ـ منليك الثاني ـ بعدم إقامة أية مشروعات سواء على النيل الأزرق أو على بحيرة تانا أو على نهر السوباط يكون من شأنها التأثير على مياه النيل، وبألا يُسمح بإقامة مثل هذه المشروعات إلا بعد الاتفاق مع الحكومتين البريطانية و«السودانية».

٣ ـ معاهدة لندن المعقودة في ٩ أيار (مايو) ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا (نيابة عن الكنغو)، والتي نصت في مادتها الثالثة على تعهد الحكومة المستقلة للكنغو بعدم إقامة أو السماح بإقامة أية انشاءات على نهر السمليكي ـ أحد روافد نهر النيل ـ أو بالقرب منه، يكون من شأنها إنقاص حجم المياه الداخلة إلى بحيرة ألبرت من غير موافقة حكومة السودان.

= راجع في هذا الشأن، وبتفصيل اكبر:
سمير المنقبادي، مصدر سابق، ص ص ٢٤٩ ـ ٢٧٢.

(٤٥) انظر حول الإشارة إلى اهم الأنهار الدولية الأوروبية وقواعد تنظيم استغلالها:
Reuter, P. Droit International Public (Paris: P.U.F., 1976), PP. 318 - 328.

(٤٦) د. حامد سلطان، مصدر سابق، ص ص ٧٢٥ ـ ٨٣٥.

٤ ـ الإتفاق المعقود في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، والذي قضى في المادة الرابعة منه بتعهد أطرافه بالمحافظة على وحدة أثيوبيا والمحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل، وعلى الأخص فيما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده.

٥ ـ الإتفاق الذي عقد بين بريطانيا وإيطاليا، والذي أخذ صورة تبادل المذكرات خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٥، والذي اعترفت إيطاليا بموجبه بحقوق الأولوية المائية لكل من مصر والسودان على النيلين الأزرق والأبيض وروافدهما، إلى جانب تعهدها بالإمتناع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه تعديل حجم المياه في هذه الأنهار بدرجة محسوسة.

وواضح، أن هذه الاتفاقيات جميعاً ـ وغيرها مما لم نذكره هنا ـ سعت لحماية وتأمين مياه النيل من خلال تقرير حق ارتفاق سلبي لصالح مصر (والسودان) على بعض أجزاء النيل التي تمر بأقاليم دول الحوض الأخرى. وكما سنرى، فإن هذه الاتفاقيات وضعت أسس التنظيم القانوني للإنتفاع بمياه النيل، والذي يعد إلى اليوم الأداة المثلى لأية سياسة مائية مصرية، بدليل أن اتفاقيتي عام ١٩٢٩ وعام ١٩٥٩ ـ واللتان تعدان أهم اتفاقيتين في هذا المجال ـ تعتبران في الحقيقة امتداداً قانونياً للإتفاقيات المشار إليها.

ثانياً: الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢

هنا أيضاً قد يصعب القول بوجود سياسة خارجية لمصر خلال الفترة المذكورة، ومع ذلك فإن الاستقلال «الرسمي» الذي حصلت عليه مصر عام ١٩٢٢ ـ وبموجب تصريح ٢٨ شباط (فبراير) الشهير ـ أتاح لها ولا شك نوعاً من حرية الحركة على الصعيد الخارجي لم يكن متاحاً لها خلال الفترة السابقة.

ويكاد يجمع الباحثون على القول بأن العامل الجغرافي ـ الذي يمثل النيل أحد أهم مقوماته ـ هو الذي يأتي على رأس العوامل التي كيفت «سياسة مصر الخارجية» خلال الفترة محل الدراسة، وذلك من حيث تحديد أهدافها وتوجهاتها وأدواتها ودونما إغفال للظروف والمعطيات الدولية[٤٧].

وعلى خلاف الفترة السابقة، التي رجحت فيها كفة الأسلوب الإتفاقي كأسلوب

---

(٤٧) انظر مثلاً:
ـ د. سمعان بطرس فرج الله، «سياسة مصر الخارجية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢»، في: علي الدين هلال، (محرر) **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى انور السادات** (القاهرة. مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧)، ص ص ١٤٣، ١٤٤.



أمثل لتأمين مياه النيل كما أسلفنا، تركزت خطة السياسة المصرية خلال الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ في اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول، وكان يتمثل أساساً في التصميم على ربط السودان بمصر باعتبار أن ذلك يمثل أكبر ضمانة لتأمين مياه النيل وصيانة حقوق مصر التاريخية والمكتسبة فيها(٤٨).

والحق، أن فكرة ربط السودان بمصر من أجل تحقيق الهدف المشار إليه، لها جذورها الضاربة في أعماق التاريخ السياسي المصري، فعبر امتداد هذا التاريخ، تر خت في الفكر السياسي المصري عقيدة أساسية مفادها أن ثمة تكاملاً تاريخياً بين مصر والسودان، وأن من يسيطر على السودان يهدد مصر مائياً تماماً، كما أن من يسيطر على الشام يهددها استراتيجياً(٤٩). ولعل من المفارقات الجديرة بالإشارة في هذا المجال، حقيقة أن البلدين لم يعرفا الحدود الفاصلة بينهما إلا على يد المستعمر البريطاني وبموجب أحكام اتفاقية الحكم الثنائي المعقودة عام ١٨٩٩(٥٠).

ومع ذلك، فإن الجديد في الأمر بالنسبة لهذه الفكرة، هو أنها أضحت خلال الفترة محل الدراسة (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢) احدى القيم السياسية العليا التي التقت عندها السياسة الرسمية للدولة مع إرادة مختلف القوى الوطنية السياسية منها والشعبية وعلى اختلاف توجهاتها. ومن ثم، فقد برز شعار «الجلاء ووحدة وادي النيل» كأحد الموجهات الأساسية للسياسة المصرية خلال تلك الفترة من التاريخ القومي(٥١) وكنتيجة لذلك، صارت قضية السودان إحدى القضايا المركزية في العلاقات المصرية ـ البريطانية طيلة الفترة المذكورة وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التي كان لها وقفتها الخاصة فيما يتعلق بهذه القضية على نحو ما سيلي بيانه.

الاتجاه الثاني، ويعتبر امتداداً لخط مصر السابق، الذي عبرت عنه السياسة البريطانية فيما قبل عام ١٩٢٢، والمتمثل في العمل على تحقيق هدف تأمين مياه النيل بطريق ودّي أساسه عقد الإتفاقيات الدولية مع الدول المعنية من أجل تنظيم

---

(٤٨) Heikal, M. Op. Cit., P. 718.

(٤٩) د. جمال حمدان، شخصية مصر، مصدر سابق، ص ٦٩١.

(٥٠) د. حامد سلطان، مصدر سابق، ص ٥٣٥.

(٥١) انظر إشارة الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى خطاب وزير الخارجية المصري إلى نظيره البريطاني عام ١٩٥٠، والذي حدد فيه نطاق التحرك المصري الخارجي بقوله:

«إن سياستنا الخارجية هي سياسة محدودة ويمكن تقريرها في المسألتين المطروحتين للنقاش الآن، مسألة الاخلاء، ومسألة وحدة مصر والسودان تحت العرش المصري».

- Heikal, M. Op. Cit., P 718.



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أكتوبر ١٩٨٩

الإنتفاع بهذه المياه ووضع القواعد الخاصة بتوزيعها.

وفي هذا الإطار، عقدت مصر ـ وعقدت بريطانيا بالنيابة عنها في بعض الأحوال ـ عدداً من الإتفاقيات، نذكر منها[٥٢]:

١ ـ الإتفاقية المعقودة في ٧ أيار (مايو) ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا، وهي الإتفاقية التي عرفت باتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩. وقد كان الموضوع الأساسي لهذه الإتفاقية هو وضع القواعد الخاصة بتقسيم مياه النيل بين مصر والسودان، وتعيين حصص كل منهما فيها. ولعل أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية من أحكام، تلك التي اعترفت فيها بحقوق مصر التاريخية والمكتسبة في مياه النيل، وتحديدها حصة مصر السنوية من هذه المياه بـ ٤٨ مليار متر مكعب في مقابل ٤ مليار متر مكعب للسودان.

٢ ـ وهناك، أيضاً، الإتفاقية المعقودة في لندن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٤ بين بريطانيا (باعتبارها صاحبة السيادة على تنجانيقا) وبلجيكا (باعتبارها صاحبة السيادة على رواندا وبورندي)، والخاصة بنهر كاجيرا أحد روافد بحيرة فيكتوريا. وقد نظمت هذه الإتفاقية ـ كسابقاتها ـ مسألة الانتفاع بمياه النهر المذكور على النحو الذي لا يلحق ضرراً بمصالح الدول النهرية الأخرى.

أما **الاتجاه الثالث** لسياسة مصر المائية خلال الفترة محل الدراسة، فكان يتمثل في العمل على إقامة سلسلة من المشروعات لتحقيق الإستفادة الأولية من مياه النيل وتأمين الإنتفاع بها لمصلحة كل الدول المعنية. ومن أمثلة هذه المشروعات[٥٣]:

١ ـ مشروع خزان جبل الأولياء الذي نصت عليه الإتفاقية المعقودة عام ١٩٣٢ بين مصر وبريطانيا (بوصفها إحدى دولتي الإدارة الثنائية على السودان). وقد قدرت الطاقة التخزينية لهذا المشروع بنحو ٣,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً.

٢ ـ مشروع امداد السكان في مصر بالمياه الصالحة للشرب (في حدود ١٦ مليون نسمة، وبتكلفة قدرت بنحو ١٨ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية). وقد كان هذا المشروع موضوعاً لتبادل المذكرات بين الحكومتين المصرية والبريطانية خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

٣ ـ أيضا، كان هناك تبادل للمذكرات بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٠، من أجل الإتفاق على تعاونهما في مجال الأرصاد الجوية والمائية في نطاق حوض النيل.

---

(٥٢) د. حامد سلطان، مصدر سابق.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٤١.

ثالثاً، مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢:

لم تخرج حكومات ما بعد الثورة ـ كقاعدة عامة ـ عن الخط الذي انتهجته السياسة المصرية عموماً فيما يتعلق بتقديرها لأهمية مياه النيل وضرورتها بالنسبة إلى النيل وضرورتها بالنسبة إلى مصر وبالنسبة إلى أمنها القومي.

والواقع، أنه إذا كان النظام الثوري في مصر قد عبر بوضوح شديد عن وعيه العميق بهذه الحقيقة الثابتة ـ تاريخياً وجغرافياً ـ وذلك بأساليب شتى عبرت عنها طريقته في التعامل مع هذه المسألة[٥٤]، فإن الشيء الجديد بالملاحظة حقاً في هذا المجال هو أن هذا الوعي قد جاء مبكراً جداً ومنذ سنوات الثورة الأولى. ولعل ما ذكره جمال عبد الناصر ـ في معرض حديثه، في «فلسفة الثورة»، عن أسباب الاهتمام المصري بأفريقيا واعتبارها الدائرة الثانية بعد الدائرة العربية لحركة السياسة الخارجية المصرية ـ بشأن النيل ووصفه إياه بأنه «شريان الحياة لوطننا» يعتبر دليلاً على هذا الوعي المبكر من جانب قادة الثورة[٥٥].

على أنه إذا كان النيل ينهض ـ في حد ذاته وبحق ـ سبباً قوياً لتفسير اهتمام مصر المعاصرة ـ وبعبارة أدق مصر الثورة ـ بأفريقيا عموماً، إلا أنه من الثابت أن أهداف السياسة الخارجية المصرية بعد ١٩٥٢ أصحت ـ فيما يتعلق بأفريقيا ـ من الشمول والتنوع بحيث يكون من قبيل المبالغة القول بإمكان حصرها في مجرد العمل على تأمين مياه النيل واستمرار تدفقها إلى الأراضي المصرية[٥٦].

فعلى خلاف ما كان عليه الحال فيما قبل، لم يعد متغير المياه هو المتغير الأصيل الأوحد الذي يحكم توجهات سياسة مصر الخارجية ـ بعد ١٩٥٢ ـ تجاه الدول الأفريقية بوجه عام وتجاه دول حوض النيل بوجه خاص. فإلى جانب قضية المياه وأهميتها، برزت قضايا أخرى عديدة لتحتل مواقع مهمة على قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية في عهدها الجديد. ومن أمثلة هذه القضايا: قضية التضامن العربي في نطاق العلاقات المصرية ـ السودانية، وقضية التضامن الأفريقي في نطاق العلاقات المصرية ـ الأفريقية. وقد تفرع عن هذه القضية الثانية عدة قضايا فرعية نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر،

---

(٥٤) قريب من هذا المعنى، محمد محمد فائق، «ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا»، في: ندوة مركز دراسات الوحدة العربية: العرب وأفريقيا، مصدر سابق، ص ١٠٥.

(٥٥) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة، ١٩٥٤)، ص ٧٨.

(٥٦) أنظر في هذا المعنى:

د. بطرس بطرس غالي، «سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات»، السياسة الدولية، العدد ٦٩، تموز (يوليو) ١٩٨٢، ص ٨٦.



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أكتوبر ١٩٨٩

قضايا: مساعدة حركات التحرير الأفريقية، التصدي لمحاولات التسلل الإسرائيلي في افريقيا وذلك كجزء من سياسة المواجهة الشاملة مع إسرائيل، محاربة النظم العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا إلخ.

وكنتيجة منطقية لهذا التطور، لم تعد دائرة التحرك المصري ناحية الجنوب هي دائرة نيلية فقط، بل وأفريقية أيضاً. وبعبارة أخرى، لم تعد حركة السياسة الخارجية المصرية محصورة في الدائرة النيلية الضيقة، بل تعدّتها إلى الدائرة الأفريقية برمتها.

وقد واكب التغير في أهداف سياسة مصر الخارجية فيما يتعلق بأفريقيا، تغير مماثل في نوعية الأدوات التي تسلحت بها هذه السياسة من أجل تحقيق أهدافها المرسومة ومن بينها هدف تأمين مياه النيل، وهو تغير اقتضته - أيضاً - طبيعة الظروف والمعطيات الجديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فنتيجة لهذا التغير - في الأهداف وفي الوسائل - لم يعد في الإمكان مثلاً تحقيق الهدف الخاص بتأمين منابع النيل من خلال إخضاعها أو مد السيطرة المصرية إليها على نحو ما خططت لذلك السياسات الماضية سواء في العصور القديمة أو في ظل حكم محمد علي وبعض خلفائه، وإنما من خلال تحريرها من الإستعمار وصداقة الحكومات والشعوب في السودان وأوغندا وكينيا وغيرها من دول حوض النيل[٥٧].

والمشاهد، أنه إذا كان الاستنتاج السابق يصدق بكل توكيد على علاقات مصر بمختلف دول الحوض خلال فترة ما بعد عام ١٩٥٢، إلا أن حكومات ما بعد الثورة خصت السودان بعلاقات متميزة. وقد وجد هذا التمييز سنده ليس فقط في الاعتبارات التاريخية والجيوبوليتيكية الخاصة التي خلقت نوعاً من التكامل التاريخي والطبيعي بين السودان ومصر وجعلت من الأول استراتيجياً حيوياً للأمن القومي المصري، وإنما أيضاً من حقيقة وضع السودان بالنسبة لمسألة المياه بالمقارنة بغيره من دول الحوض كاثيوبيا أو أوغندا أو غيرهما. ويمكننا تحديد هذا الوضع الخاص بالسودان فيما يتعلق بمسألة مياه النيل في النقطتين الآتيتين: -

النقطة الأولى، وتتلخص في حقيقة أن السودان يكاد يكون هو الدولة النهرية الوحيدة، من بين مجموعة دول حوض النيل، التي تشارك مصر من حيث حاجتها المستمرة والمتزايدة إلى المياه[٥٨].

---

(٥٧) محمد محمد فائق، مصدر سابق، ص ١٠٥.

(٥٨) انظر.
- د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٩٣٦.
- Pompe, C. Op. Cit., PP. 286 - 287.

ومرجع ذلك هو أن الزراعة في السودان تعتمد إلى حد ما على الري إلى جانب المطر، ويصدق ذلك بصفة خاصة على الأقليمين الأوسط والشمالي بالإضافة إلى بعض المناطق في الأقليمين الغربي والشرقي. وهذه الإحتياجات المائية هي التي تفسر ما ذهب إليه البعض من أن مسألة مياه النيل هي مسألة مصرية سودانية وليست مصرية خالصة[٥٩] وهو رأي يصيب جانباً من الحقيقة على الرغم مما ينطوي عليه من بعض المبالغة بالنظر إلى أن العديد من المناطق السودانية التي لا تجد كفايتها من المطر، لا يمكن ـ عملياً ـ ريّها بمياه النيل لارتفاعها الملحوظ عن مستوى النهر[٦٠].

أما **النقطة الثانية**، فتتمثل في حقيقة أن السودان يكاد يكون ـ أيضاً ـ هو الدولة النهرية الوحيدة من بين دول حوض النيل التي تتوافر لديها إمكانات طبيعية هائلة قوامها الأرض الصالحة للزراعة أو القابلة للاستزراع، وهي إمكانات تفوق ما هو متاح لأية دولة أخرى من دول الحوض بما في ذلك مصر. ومعنى ذلك، أنه مع تزايد نطاق ظاهرة التصحر واشتداد موجة الجفاف وما ترتب عنهما من مشاكل الجوع ونقص الغذاء في العديد من الدول، ستتطلع السودان مستقبلاً إلى إمكانية الإستفادة من مياه النيل لزراعة هذه الأراضي، وسيترجم ذلك بطبيعة الحال بدخوله منافساً قوياً لمصر في هذا المجال.

وتأسيساً على هذا المركز الخاص للسودان فيما يتعلق بمسألة مياه النيل، وإضافة إلى الاعتبارات التاريخية والجيوبوليتيكية المنوه عنها كان من البديهي أن يحظى باهتمام خاص من جانب صانعي القرارات في السياسة الخارجية المصرية بعد عام ١٩٥٢. وقد ترجم هذا الاهتمام الخاص في ثلاثة أنواع من السياسات:

فأولاً، وقبل كل شيء، تخلت حكومة الثورة تماماً عن فكرة ضم السودان أو ربطه بمصر، وآثرت التعامل معه باعتباره دولة مستقلة ذات سيادة إن رغب شعبه في ذلك[٦١]. وإعمالاً لهذا المبدأ، عقدت مصر اتفاقية ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٣ مع بريطانيا، والتي حصل السودان بموجبها على استقلاله التام في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦.

ثانياً، وكنتيجة لازمة لاعتراف مصر بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة، جاء التركيز على مبدأ التعاون الثنائي باعتباره الأسلوب الأمثل لتحقيق هدف الانتفاع بمياه النيل على النحو الذي يراعي مصالح البلدين. وقد بادرت مصر ـ إعمالاً لهذا المبدأ ـ باتخاذ خطوات عملية، إذ طلبت التشاور مع حكومة السودان والتنسيق

(٥٩) د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٩٣٦.
(٦٠) المصدر نفسه.
(٦١) Heikal, M. Op. Cit., P. 718.

٤٢٦٣٤

معها من أجل إقامة مشروع السد العالي بمصر. غير أن هذه المبادرة سرعان ما اصطدمت بمشكلة عدم اعتراف السودان «المستقل» باتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ - والمعقودة بين مصر من جهة وبريطانيا بوصفها إحدى دولتي الادارة الثنائية من جهة أخرى - بدعوى أنه - أي السودان - لم يكن طرفاً فيها فضلاً عن أنها جاءت (من وجهة نظره) مجحفة بمصالحه[٦٢].

والواقع، أنه على الرغم من حقيقة أن الاتفاقية المذكورة لم تنشىء مركزاً قانونياً جديداً لمصر فيما يتعلق بمياه النيل، ذلك أن كل ما فعلته هو أنها قررت أو كشفت فقط عن مركز قانوني قائم أساسه حقوق مصر التاريخية والمكتسبة في هذه المياه باعتبارها إحدى الدول النهرية الواقعة على حوض النهر، إلا أن محاولة اقناع السودان بذلك تطلب مجهودات ومفاوضات دبلوماسية شاقة انتهت بعقد اتفاقية جديدة عرفت باتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩.

ويلاحظ على هذه الاتفاقية[٦٣] أمران: **الأمر الأول**، أنها أعادت التوكيد على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل طبقاً لما قررته اتفاقية عام ١٩٢٩ (أي ٤٨ مليار متر مكعب من المياه سنوياً لمصر، في مقابل ٤ مليارات من الأمتار المكعبة سنوياً للسودان). **والأمر الثاني**، أنها وضعت إطاراً قانونياً أكثر شمولاً لتنظيم علاقات البلدين بالنسبة لمسألة المياه. وقد قام هذا الإطار القانوني على المبادىء الآتية:

١ - تقوم مصر بإنشاء السد العالي في جنوب السودان، وتقوم السودان بانشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق (وتوزع حصيلة ما يخزنه السد العالي بنسبة ١٤,٥ مليار متر مكعب سنوياً للسودان و٧,٥ مليار متر مكعب سنوياً لمصر، وما زاد عن ذلك يتم تقسيمه مناصفة بين البلدين).

٢ - تعاون البلدين في مواجهة باقي دول الحوض الأخرى بالنسبة لكل ما يتعلق بمشروعات تنظيم وضبط واستغلال مياه النيل.

٣ - تقدم مصر تعويضاً مناسباً للسودان (قدر بـ ١٥ مليون جنيه مصري) في مقابل الأضرار الناجمة عن انشاء بحيرة ناصر.

٤ - العمل سوياً من أجل زيادة إيراد النهر بمنع الضائع من المياه في منطقة السدود والمستنقعات، على أن يتم تقسيم التكلفة والعائد مناصفة بينهما.

وثالثاً، حرصت مصر على اتباع سياسة متوازنة نوعاً ما - وكقاعدة عامة - إزاء

---

(٦٢) د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، **مصدر سابق**، ص ٩٣٧.

(٦٣) راجع الاتفاقية نفسها وتحليل لها. في:
- د. حامد سلطان، **مصدر سابق**.



المصدر : المنار الاستراتيجي اعربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أكتوبر ١٩٨٩

كل ما يتعلق بصراعات السودان الداخلية منها والإقليمية، واعتبار ذلك إحدى الوسائل الفعالة لتأمين مياه النيل وإبعادها عن دائرة الصراع. فعلى مستوى الصراعات الداخلية مثلاً نجد أن مصر ـ إدراكاً منها لمصالحها الحيوية في السودان ـ تجنبت، رسمياً على الأقل، الدعم الصريح للحكومة المركزية في صراعها ضد المتمردين الجنوبيين وذلك خشية أن يؤدي مثل هذا الدعم إلى الإضرار بهذه المصالح[٦٤]. وعلى مستوى الصراعات الإقليمية، يعتبر الدور النشط للدبلوماسية المصرية في محاولة الوساطة وتحقيق التقارب بين نظامي الحكم في كل من السودان واثيوبيا وتطبيع العلاقات بينهما أصدق دليل على مواقف الحياد التي تتبناها السياسة المصرية بالنسبة لهذه الصراعات.

والراجح، أن إتباع سياسة مرنة ومتوازنة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية والإقليمية في دول حوض النيل، يكاد يكون هو السمة المميزة لسياسة مصر الخارجية إزاء هذه الدول جميعاً. فبالإضافة إلى حالة السودان التي أشرنا إليها تواً، هناك أيضاً حالة أثيوبيا في نزاعها الداخلي مع الحركة الوطنية لشعب اريتريا وفي نزاعها الإقليمي مع الصومال بشأن منطقة الأوغادين، بل وحتى في نزاعها على الحدود مع السودان. ففي كل هذه المنازعات، يبدو العزوف الكامل للسياسة المصرية عن تبني أية مواقف من شأنها تأييد طرف ضد آخر وبغض النظر عن صحة الدعاوي القانونية التي يتمسك بها هذا الطرف أو ذاك[٦٥].

ومثل هذه السياسة لا يمكن تبريرها إلا في ضوء الحرص الزائد على عدم إثارة أية مشاكل مع دول المنابع، وخاصة مع أثيوبيا. أما القول بإمكان تبريرها في ضوء احترام مبدأ عدم المساس بالحدود السياسية الموروثة منذ عهد الإستعمار ـ وهو المبدأ الذي أشار إليه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وقبلته كافة الدول الأفريقية عدا المغرب والصومال ـ فهو قول مردود عليه على الأقل في ما يتعلق بقضية أرتريا التي هي قضية تقرير مصير لا قضية حركة انفصالية كتلك التي شهدتها بعض دول القارة كالكنغو ونيجيريا.

على أن تفضيل مبدأ التعاون وحسن الجوار وانتهاج سياسة مرنة في مواجهة دول الحوض الأخرى، لا يعني أن مصر قد أسقطت من حساباتها أسلوب الحسم

---

(٦٤) انظر:
ـ منصور خالد، «العوامل الخارجية في الصراع السوداني»، في: الوحدة الوطنية والسلام في السودان، (ملف)، السياسة الدولية، العدد ٩١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٠٦.

(٦٥) انظر
ـ د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٩٤٠.



والمواجهة، إذا وُجد ثمة ما يهدد مصالحها في مياه النيل سواء أكان ذلك في السودان أو في أثيوبيا او في غيرهما. بل على العكس، فقد حرصت مصر ـ في أكثر من مناسبة ـ على التوكيد على حقيقة أن الأسلوب المذكور وارد تماماً كبديل اخير لمواجهة عجز الأساليب الأخرى. ومن ذلك مثلاً، انه عندما شرعت اثيوبيا في أواخر السبعينيات ـ منفردة ودون تشاور مع أي من الدول النهرية المعنية ـ في إقامة مشروع على منابع النيل الأزرق، أعلنت مصر بلا تردد أنها لا تستبعد اللجوء إلى الحرب لمنع إقامة هذا المشروع مؤكدة «انها إذا لم تكن لتحارب من اجل مسألة المياه، فلأي شيء أخر تحارب»[66] كما تبدو سياسة الحسم هذه واضحة تماماً إذا ما تعلق الأمر بالسودان. فقد أعلنت مصر ـ منذ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ـ أنها لا تقبل من حيث المبدأ قيام أي نظام معادٍ لها في السودان، كما أنها لا تقبل ـ بالقدر نفسه ـ أي تهديد أجنبي للسودان، ذلك أن أي تهديد له إنما هو تهديد لأمنها وحياة شعبها[67].

الخاتمة

باستعراض ما سبق، يمكن القول أن المقولات الرئيسية التي انتهى البحث إلى التوكيد عليها، توجز في الآتي:

١ ـ أن مياه النيل تلعب دوراً مهماً للغاية في حياة مصر، وذلك بالنظر إلى كونها المورد المائي الوحيد الذي تقوم عليه حياه الشعب المصري. وهذه الحقيقة تصدق على مصر وحدها، دون غيرها من باقي دول حوض النيل بما في ذلك السودان.

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ص ٩٤٠، ٩٤١. وانظر ايضاً إشارته إلى عدد جريدة الأهرام الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١.

ويبدو أن الإعلان عن هذا المشروع كان من قبيل الحرب الباردة التي نشبت بين مصر واثيوبيا على اثر الإطاحة بالنظام الإمبراطوري وقيام نظام ثوري جديد على علاقة بالإتحاد السوفياتي، خاصة بعد ان أعلن السادات عن عزمه لتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل (مشروع قناة السلام) عبر قناة السويس وسيناء.

والراجح، أن المشروع الأثيوبي لم ينفذ، ومن حسن الحظ أن العلاقات بين البلدين عادت وتحسنت بعد وفاة السادات العام ١٩٨١.

انظر فيما يتعلق بفكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل قبل وأثناء حكم السادات.

ـ فخري لبيب (محرر)، **نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل**، (القاهرة دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ص ٥ ـ ١٥، ص ص ٨٧ ـ ١٠٤.

- Batstore, R. «The Utilization of the Nile Waters», **International and Comparative Law Quarterly**, 1959, Vol. 8, P. 554.

(٦٧) د. جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، **مصدر سابق**، ص ص ٩٣٩، ٩٤٠.



٢ ـ وبالنظر إلى هذه الأهمية المعتبرة، فقد ظلت مياه النيل ـ دوماً ـ احد الثوابت في سياسة مصر الخارجية، ليس فقط في مواجهة دول حوض النيل الأخرى بل وفي مواجهة الدول كافة.

ونتيجة لذلك، فقد فرضت هذه المسألة ـ مسألة المياه ـ نفسها على كافة القيادات السياسية على امتداد التاريخ المصري الطويل، بحيث لا نكاد نجد اختلافاً حقيقياً في ما يتعلق بأولوية هذه المسألة، وإنما انحصر الاختلاف فقط ـ وبالنظر إلى اعتبارات المواءمة السياسية وتباين الظروف والأوضاع الدولية ـ في اختيار الأسلوب (أو الأساليب) الأمثل الذي كان يكفل التعامل الموضوعي مع هذه المسألة.

٣ ـ وعبر التاريخ المصري الطويل، كانت هناك محاولات عديدة لاستغلال مياه النيل كسلاح سياسي ضد مصر. ومع ذلك، فإن هذه المحاولات لم تتبلور ـ بشكل ملحوظ ـ إلا مع مقدم الإستعمار الأوروبي، الأمر الذي يقطع إلى حد كبير بأن هذه المحاولات كانت ـ أساساً ـ من خلق وإيعاز هذا الاستعمار.

والحق، أنه على الرغم من أن محاولات إستغلال مياه النيل كسلاح سياسي ضد مصر كانت ـ بكل المقاييس ـ غير جادة ولم تفصح عن أي خطر حقيقي يهدد أمن مصر المائي، إلا أن السياسة المصرية قد بالغت في تقديرها لخطورة هذه المحاولات الأمر الذي ترك ـ وإلى اليوم ـ أثراً ملموساً في توجهاتها الخارجية إزاء دول حوض النيل ـ ولعل من أبرز مظاهر هذا الأثر، حقيقة أن مصر تعزف عن اتخاذ أي موقف صريح وحازم بالنسبة لبعض قضايا المنطقة، حتى ولو كان ذلك على حساب مبادئها (مثال: تخلي مصر عن تأييد القضية الأرترية، وتخليها عن الدعم الصريح لحكومة السودان في صراعها المستمر مع متمردي الجنوب).

والواقع، أن هذه المبالغة وتلك الحساسية المفرطة ليس لها ما يسوغها لأكثر من سبب:

أ ـ أن القانون الدولي العام يقف إلى جانب مصر ـ وعلى طول الخط ـ فيما يتعلق بقواعد الانتفاع بمياه الأنهار الدولية.

ب ـ أن الدول الأخرى الواقعة في حوض النيل ليها لها ـ بالنظر إلى طبيعة تكوينها الطوبوغرافي والمورفولوجي ـ مصلحة مؤكدة في مياه النيل، على الأقل حتى الآن وخلال المستقبل المنظور، بل إن احتجازها لهذه المياه الكاسحة والمتدفقة يسبب لها ضرراً جسيماً لا محالة، كل هذا ناهيك عن تخلفها المادي والتكنولوجي.

جـ ـ أن هذه الدول لديها من المشاكل السياسية، ما يجعلها تتردد ألف مرة في استخدام سلاح المياه في مواجهة مصر، التي تستطيع بدورها ـ بغض النظر عن



المصدر : الفكر الاستراتيجي العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : أكتوبر ١٩٨٩

قواعد القانون الدولي وتطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل - ان تعوّل على هذه المشاكل من اجل إثناء الدول المذكورة عن الإقدام على مثل هذه الخطوة.

ومع ذلك، فإن مبدأ التعاون وحُسن الجوار يجب ان يظل هو المبدأ الحاكم لسياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل، من اجل الوصول إلى تنظيم قانوني واضح المعالم يكفل الإنتفاع المشترك بمياه النيل. وهذا هو ما انتهجته مصر منذ تموز (يوليو) ١٩٥٢، وحققت على دربه الكثير.



حوض النيل

البحر الأبيض
القناطر الخيرية
اراض تزرع بالري
مصر
السد العالي
البحر الأحمر
سد جبل الأولياء
السودان
سد سنار
النيل الأبيض
بحر الغزال
بحيرة تانا
النيل الأزرق
اثيوبيا
بحر الجبل
اوغندا
بحيرة البرت
بحيرة كيوجا
كينيا
بحيرة فكتوريا



المصدر : السياسة الدولية

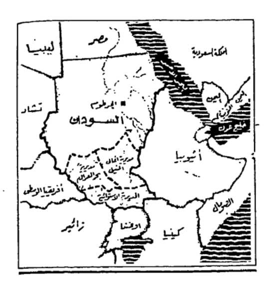
التاريخ : يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير

الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل

سفير د . منير زهران



ارتبطت اهتمامات الدبلوماسية المصرية في أفريقيا ـ على مر التاريخ ـ بخدمة الأهداف الاستراتيجية ومصالح الأمن القومي لمصر . وقد كان الشعب المصري دوما مؤمنا بوحدة المصير الأفريقي ، ومن هنا ساندت الدبلوماسية المصرية ـ باستمرار ـ القضايا الوطنية لشعوب القارة الأفريقية وحركات التحرير ، ومدت لها يد العون والتأييد اللازمين في اطار الجهود المشتركة للتخلص من الاستعمار الى أن حصلت على استقلالها واستعادت حريتها الواحدة تلو الأخرى ، كما تلقت مصر الدعم والتأييد والتضامن من شقيقاتها الأفريقيات عندما تعرضت للعدوان الخارجي ، أو لتأييد جهودها لتحرير ترابها الوطني من الاحتلال الأجنبي ، هذا الدعم وذلك التأييد اللذان تجليا في مناسبات وأزمات عديدة ، نخص منها بالذكر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، والعدوان الاسرائيلي على مصر والأردن وسوريا عام ١٩٦٧ ، وبمناسبة حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وقد التزمت السياسة الخارجية المصرية ببذل التأييد اللازم لكفاح الشعوب الأفريقية التي ترزح تحت نير الاستعمار ، كما شاركت بنشاط في ادانة التمييز العنصري ، والعمل على انهاء سياسة الأبارتهايد ، ودعم حركات التحرير الشرعية في نضالها من أجل الحرية والاستقلال ، كما أولت السياسة الخارجية المصرية اهتماما خاصا بالجهود الدولية التي تبذل لمساعدة أفريقيا على تخطي الأزمة الاقتصادية التي تواجهها وتخفيف عبء مديونيتها الخارجية بما يساعد على مواصلة جهود التنمية فيها بتوفير موارد مالية اضافية وتشجيع تدفق الاستثمارات اليها للمساهمة في تمويل مشروعات خطط التنمية فيها بشروط تتناسب مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها ، وفي نفس الوقت ، حرصت على تأكيد احترام السيادة الدائمة للدول الأفريقية على مواردها الطبيعية مع انفتاحها على التعاون الخارجي بدون تدخل أجنبي في شئونها الداخلية .

ومن هذا المنطلق ، كانت دعوة مصر لعقد مؤتمر القمة العربي / الأفريقي في القاهرة في مارس ١٩٧٧ الذي وضع أسس ومبادىء هذا التعاون لصالح المشترك للجانبين ولتعبئة موارد مالية اضافية من فائض حصيلة صادرات الدول البترولية العربية لصالح تنفيذ خطط التنمية في الدول الأفريقية .

وكان لدور مصر الحيوي في دعم وتأييد القضايا الأفريقية تقدير افريقي باختيار القاهرة لعقد القمة الأفريقي عام ١٩٦٤ ، وانتخاب السيد الرئيس محمد حسني مبارك لرئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في أديس ابابا في يوليو ١٩٨٩ .

وهكذا عملت الدبلوماسية المصرية على تكريس جهودها لتحقيق تلك الأهداف من خلال الاطارات الآتية :

الأول : دعم وتعزيز علاقات التعاون الثنائي مع جميع

الدول الأفريقية من خلال عقد اتفاقيات ثنائية واللجان المشتركة ، ومن خلال الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا الذى نشأ عام ١٩٨٠ .

الثانى : التعاون المتعدد الأطراف مع الدول الافريقية من خلال :

أ ـ منظمة الوحدة الأفريقية ـ ومصر احدى مؤسسيها الأوائل ـ ومن خلال المنظمات الدولية والاقليمية الاخرى العاملة فى أفريقيا .

ب ـ التعاون الاقليمى مع دول حوض نهر النيل .

اولا : اطار التعاون فيما بين دول حوض النيل :

وسوف نركز ـ فى هذا المقال ـ على التعاون مع دول حوض نهر النيل ، لما يمثله هذا التعاون من اهمية للتنمية فى تلك الدول التى يمر بها النهر وروافده من المنبع الى المصب ، وتأثير هذا التعاون ـ من النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية ـ على حاضر ومستقبل الشعب المصرى . فلم يكن عبثا ماذكره هيرودوت من أن « مصر هبة النيل » ، فكيف يمكن تصور مصر بدون النيل ، وكيف يمكن توفير موارد مائية متزايدة ومستقرة لمواجهة احتياجات السكان المتزايدين وجهود التنمية المتواصلة ، فكان من الطبيعى ـ لأمن مصر القومى وتحقيق أهدافها الاستراتيجية ـ أن تنتهج مصر هذا الخط .

وهكذا حرصت الدبلوماسية المصرية على اقامة تعاون واسع فى اطار تنظيمى مستقر مع دول حوض نهر النيل لتنشيط وتعميق العلاقات فيما بينها فى مجالات البنية الأساسية لتوفير موارد مائية اضافية لتغذية التوسع الزراعى وتحقيق الأمن الغذائى ولتوليد الطاقة من مساقط المياه الطبيعية ومن خلال اقامة السدود وتدعيم وسائل النقل البرى والنهرى والجوى والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتعزيز التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى فيما بين دول حوض النيل بصفة عامة .

وانطلاقا من تلك الثوابت ، سعت الدبلوماسية المصرية لتكوين تجمع لدول حوض نهر النيل هو تجمع « اندوجو ـ UNDUGU » ، وهو تعبير مشتق من اللغة السواحيلية ، ويعنى (الأخوه) ، ويشكل هذا التجمع اطارا شبه اقليمى للتشاور والتنسيق لتنمية علاقات التعاون السياسى والاقتصادى فيما بين دول حوض النيل عن طريق العمل المشترك لدراسة وتنفيذ مشروعات تعود بالنفع على جميع او بعض دول التجمع وشعوبها . (انظر الخريطة)

وقد نشأ تجمع دول « اندوجو » منذ عام ١٩٨٣ على أن يقوم بتسيير انشطته اجتماع سنوى دورى على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى والتخطيط ، مع امكانية عقد اجتماع طارىء للوزراء كلما دعت الضرورة الى ذلك . وقد تمت ـ حتى الآن ـ خمسة اجتماعات دورية لوزراء خارجية دول التجمع ـ مثل مصر فيها جميعا السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية ، وقد عقد أول هذه الاجتماعات فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ وشارك فيه وزراء خمس دول هى مصر والسودان وزائير وأوغندا وافريقيا الوسطى . وعقد الاجتماعان الثانى والرابع فى كينشاسا بزائير فى سبتمبر ١٩٨٤ ، ومايو ١٩٨٧ على التوالى ، واحتضنت القاهرة الاجتماعين الثالث والخامس فى أغسطس ١٩٨٥ ، وفى نوفمبر ١٩٨٨ على التوالى . وقد اصبح عدد الدول المنضمة للتجمع ثمان هى : مصر والسودان وزائير وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وافريقيا الوسطى ، ولايزال باب العضوية مفتوحا لدولتين من دول حوض النيل لم تنضما بعد ولم تشاركا حتى الآن فى الاجتماعات الوزارية للتجمع وهما : كينيا واثيوبيا .

وقد شاركت ايضا فى الاجتماع الوزارى الخامس عدة تنظيمات دولية وافريقية هى : اللجنة الاقتصادية لافريقيا (التابعة للأمم المتحدة) ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، واتحاد جمعيات الطرق الأفريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا والاتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الافريقى لعلوم التربية .

ومن المنتظر عقد الاجتماع السنوى السادس لدول تجمع « اندوجو » فى اديس ابابا فى أواخر فبراير ١٩٩٠ بعد انتهاء الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية .

ولايهدف تجمع دول « اندوجو » الى انشاء تكتل او محور او تحالف ضد اى دولة او مجموعة من الدول ، وانما يهدف الى ترجمة الارادة المشتركة لدول التجمع لتنمية التعاون الاقليمى فيما بينها الى واقع ملموس فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية ، حيث يأتى هذا التجمع تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة السادس عشر للمنظمة الذى عقد فى منروفيا فى يوليو ١٩٧٩ ، وصدر عنه اعلان منروفيا لتحقيق الاعتماد الوطنى والجماعى على الذات والتكافل الأفريقى . كما يأتى انشاء تجمع دول « اندوجو » استنادا الى نتائج مؤتمر القمة الاقتصادى الاستثنائى الذى عقد فى لاجوس فى ابريل ١٩٨٠ الذى تبنى خطة عمل لاجوس للتعاون والتكامل الاقتصادى والتكافل الجماعى فيما بين دول القارة الأفريقية ، وهى خطة تمتد خلال الفترة من سنة ١٩٨٠ الى سنة ٢٠٠٠ .

وقد شجعت « خطة عمل لاجوس » على اقامة تجمعات اقليمية عن طريق التكامل فيما بين دول القارة ، ونصت الخطة على التزام الدول الأفريقية بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكامل اقتصادياتها بهدف تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتى ، بانشاء مؤسسات وطنية ودون الاقليمية واقليمية لتسهيل تحقيق اهداف الاعتماد الجماعى على الذات ، وللوصول الى



اقتصاد افريقى متكامل وحيوى على الاصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية وذلك على طريق انشاء سوق افريقية مشتركة تؤدى الى قيام اتحاد اقتصادى افريقى عام ٢٠٠٠ ، وفى اطار تحقيق هذه الأهداف ، نشأ تجمع « دول اندوجو » عام ١٩٨٣ .

ثانيا : امكانيات التعاون الاقليمى فيما بين دول حوض النيل :

تقدمت مصر الى الاجتماع الوزارى الخامس لدول تجمع « اندوجو » الذى عقد فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٨ بعرض للاتصالات التى تمت مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية للقيام بدراسة جدوى فنية واقتصادية شاملة يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمى فيما بين دول التجمع . وقد وافق الاجتماع الوزارى الخامس على تعميق اوجه التعاون فيما بين دول التجمع فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية ، والخروج بهذا التعاون من المجال النظرى الى مجال التطبيق العملى فى شكل مشروعات اقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية ، مع تعزيز التبادل التجارى فيما بين الدول الاعضاء تحقيقا لهدف « خطة عمل لاجوس » الخاصة بانشاء سوق افريقية مشتركة عام ٢٠٠٠ فى اطار التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة .

وبناءا عليه ، أوفد برنامج الأمم المتحدة للتنمية خلال عام ١٩٨٩ ، بعثتين لزيارة دول حوض نهر النيل لدراسة امكانيات التعاون فيما بين دول حوض النهر كالآتى :

الأولى : **بعثة تمهيدية** زارت بعض دول تجمع « اندوجو » ، لمدة شهر خلال الفترة من ١٦ فبراير الى ١٨ مارس ١٩٨٩ ، وضمت البعثة السفير بول مارك هنرى ، والسيدة تاتيانا اندروسوف ، وذلك استجابة للطلب الذى وجهه للبرنامج ـ باسم دول التجمع ـ السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية ، بناء على قرار الاجتماع الوزارى الخامس لدول « اندوجو » الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٣١ اكتوبر الى ٢نوفمبر ١٩٨٨ .

وقد قدمت البعثة تقريرا اشتمل على أسس لدراسة شاملة للوضع الاقتصادى والفنى لخطة البنية الأساسية طويلة المدى (٢٥سنة) للتعاون فيما بين الدول الاعضاء فى مجالات : الطرق ، والسكك الحديدية ، والانهار ، والنقل الجوى ، والطاقة ، وموارد المياه ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتبادل التجارى .

والثانية : **بعثة لتقصى الحقائق** ، زارت دول حوض نهر النيل خلال الفترة من ١٣ مايو الى ٢٣ يونيو ١٩٨٩ ، وضمت تسعة خبراء من برنامج الأمم المتحدة للتنمية برئاسة خبير فى مجال تخطيط الموارد المائية ، واستندت البعثة الى توصيات الاجتماعين الوزاريين لمجموعة دول حوض النيل اللذين عقدا فى بانجوك فى يناير ١٩٨٦ وفى اديس ابابا فى يناير ١٩٨٩ ، وذلك للاستفادة بخبرة وانجازات لجنة نهر الميكونج لتنمية الموارد المائية لحوض نهر النيل .

وقد أعدت بعثة تقصى الحقائق تقريرا اقترح اطارا للتعاون الاقليمى فيما بين دول حوض النهر من واقع ما وافقت عليه تلك الدول ، وتقييم للموارد المائية المتاحة فى حوض النهر ، واحتياجات السكان فى الأمدين المتوسط والطويل ، واقترحت خطة عمل مبدئية للتحكم فى الموارد المائية لحوض النهر .

وفى الوقت الذى قدم فيه تقرير البعثة التمهيدية حصرا لمجالات التعاون فيما بين دول حوض النهر ، فقد ركز تقرير بعثة تقصى الحقائق على الموارد المائية ، وتوليد الطاقة منها ، واحتياجات السكان من كل منهما لمواجهة الزيادة السكانية ، وتوفير احتياجات الأمن الغذائى بزيادة المساحات المنزرعة عن طريق الرى ، وامكانيات تنمية الثروة السمكية لتوفير البروتين بأقل التكاليف باستخدام مزارع الأسماك فى دول حوض نهر النيل .

وباختصار ، يمكن اعتبار التقريرين متكاملين لحصر امكانيات التعاون فيما بين دول حوض نهر النيل ، ومن المفيد اخذهما معا بعين الاعتبار لوضع خطة للتعاون الشامل وتوصيف مشروعاتها خلال الأمد الطويل ، مع وضع جدول لأولويات التنفيذ فى اطار تقدير التمويل الذى يلزم تعبئته دوليا ومحليا لوضع الخطة وبرنامجها التنفيذى موضع التطبيق العملى تحقيقا للأهداف المرجوة من هذا التعاون .

ثالثا : خطة العمل المقترحة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية :

يمكن حصر توصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ـ من واقع تقريرى البعثتين ـ فى اطار خطة عمل كاملة على النحو التالى :

١ ـ أن تكون خطة العمل شاملة وطويلة المدى بحيث تستند الى متطلبات التنمية فى دول حوض النهر خلال الخمس وعشرين سنة القادمة ، والا تقتصر على مجرد اصلاح البنية الأساسية القائمة ، وانما تعمل على تعبئة موارد مالية اضافية ومزيد من الاستثمارات لتنفيذ مشروعات الخطة الشاملة ، ومراعاة مضاعفة عدد سكان دول حوض النيل خلال الربع قرن القادم ، ومواجهة هجرة السكان من الريف الى المدن ، وما تتطلبه زيادة السكان من توفير الغذاء والسلع والخدمات الضرورية والمحافظة على البيئة .

٢ ـ تفادى الأزدواجية فى تخطيط وتنفيذ المشروعات بقدر الأمكان ، وبصفة خاصة فيما بين الدول المجاورة ، طالما ان انتاج أى مشروع بعينه يسمح بتغطية احتياجات الطلب فى أسواق الدول المعنية ، كما يسمح بتوجيه الفائض للتصدير ، ويلزم اعطاء الأولوية فى التنفيذ والتوسع للمشروعات القائمة .

٣ ـ دراسة امكانية ربط جميع دول حوض نهر النيل بشبكة للكهرباء ، مع الأخذ بعين الاعتبار مشروع مد خط الكهرباء التى يتم توليدها من مساقط المياه فى زائير



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيما بين انجا واسوان ، وامكانية تصدير فائض الكهرباء من مشروع انجا / اسوان الى دول الشمال الافريقى والشرق الأوسط واوروبا ، وتوسيع ربط الدول الأعضاء بشبكات الكهرباء .

٤ ـ قدرت بعثة تقصى الحقائق احتياجات سكان دول حوض نهر النيل سنويا من الموارد المائية الاضافية عام ٢٠١٠ بحوالى ١٠ مليارات م٣ وذلك لمواجهة احتياجات الرى لزيادة الرقعة المنزرعة فى كل من مصر (مليون هتكار اضافية) ، والسودان (مليون هتكار اضافية) ، ورواندا وبوروندى واوغندا وكينيا وتنزانيا (٤٠٠ الف هتكار اضافية) ، وتوزع الموارد المائية الاضافية مناصفة فيما بين مصر والسودان من ناحية والدول الاستوائية المحيطة ببحيرة فيكتوريا من ناحية أخرى .

كما قدرت البعثة امكانية تحقيق زيادة الموارد المائية الاضافية عن طريق خفض الفاقد من موارد المياه نتيجة البخر خاصة فى جنوب السودان ، وتحسين تخزين المياه فى اعالى النيل ، وهو ما يستلزم تعاونا وثيقا فى ادارة المياه بين دول حوض النيل ، بما يسمح بزيادة تدفق المياه الى النيل الأبيض شمال ملكال .

٥ ـ قدرت البعثة الطاقة الانتاجية لدول النيل الأبيض عام ١٩٨٨ بـ ٤١,٠٠٠ GWH ، كما قدرت البعثة معدل الزيادة السنوى من الطاقة فى مختلف دول حوض النيل بنسبة تتراوح بين ٣,٥ و ١٢ ٪ أو ٤٢,٠٠٠ GWH اضافية سنويا ، ويمكن تدبير الزيادة المتوقعة عن طريق تنمية مصادر الطاقة المتاحة من مساقط المياه على نحو متوازن ، بالاضافة الى ما توفره زائير عن طريق مشروع مد خط كهرباء انجا / اسوان ، ونتيجة تحسين تخزين المياه وزيادة مواردها من منطقة البحيرات الاستوائية ، وتحسين كفاءة مشروعات مساقط المياه الحالية ، واقامة شبكة كهربائية لربط دول حوض نهر النيل ، بالاضافة الى الشبكات غير الكاملة التى تربط بعض الدول حاليا مثل كينيا واوغندا ورواندا وبوروندى وزائير ، وبالتالى يمكن تحقيق الاستقرار فى توليد الكهرباء واستخدامها .

٦ ـ تنمية امكانيات صيد الأسماك فى حوض النيل وخاصة فى السودان ورواندا وبوروندى ، وتنمية مزارع الأسماك ـ على نطاق واسع ـ فى حوض النهر ، وذلك لمواجهة الزيادة فى عدد سكان دول حوض النهر من ١١٤ مليون نسمة عام ١٩٨٦ الى ١٦٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، وهو ما يستدعى زيادة الطلب على البروتين ، ويعتبر السمك أرخص مصادر البروتين ، كما أنه أفضل للانسان من الناحية الصحية . ويتراوح استهلاك الأسماك حاليا بين كيلو جرام واحد للشخص فى السنة فى رواندا ، و ٩ كيلو جرام فى مصر ، وترى بعثة تقصى الحقائق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية امكانية زيادة معدل استهلاك الفرد من الأسماك فى دول حوض النيل ما بين ١٠ و ٢٠ كيلو جرام للشخص فى السنة عام ٢٠٠٠ . وقدرت البعثة حجم الانتاج من الأسماك فى دول النيل الأبيض بـ ١,٤ مليون طن تمثل ٧٠ ٪ من الاحتياجات الحالية ويقترح ـ تقرير البعثة ـ زيادة الانتاج بحوالى مليون طن فى السنة عام ٢٠٠٠ ، ليصل الى ٢,٤ مليون طن يمكن توفيرها عن طريق مزارع الأسماك .

ويقترح التقرير برنامجا متكاملا لتنمية مصايد الأسماك وزيادة مزارعها مع استخدام الخبرة لدى بعض الدول الأعضاء ونقل التكنولوجيا منها ، مع الاشارة بصفة خاصة الى خبرة مصر وامكانياتها .

٧ ـ ضرورة مواجهة الاثار السلبية الناتجة على البيئة نتيجة التصحر وازالة الغابات لزيادة الرقعة المنزرعة ، واستخدام الكيماويات فى الزراعة والصناعة ونفاياتها ، مما أثر على نوعية حياة الانسان ، وهو ما يلزم مواجهته فى اطار الخطة الشاملة بما يسمح بالمحافظة على ظروف معيشة السكان وتنمية مصايد الأسماك ، والمحافظة على الحيوانات فى الغابات فى اطار تحسين ظروف البيئة والسياحة .

٨ ـ اعداد برنامج تنفيذى لتنمية الموارد المائية يسمح بتحسين امدادات واستخدامات تدفقات المياه فى الدول التى تعانى من عجز ، ويؤدى الى توفير حوالى ١٠ مليارات م٣ لصالح جميع دول حوض النيل عن طريق :

أ ـ تقليل الفاقد :

بتحسين ادارة المياه والاستفادة من خبرة مصر المكتسبة باعادة استخدام مياه الصرف بعد خلطها بمياه عذبة ، وخفض كميات المياه التى تصب فى البحر ، وخفض الفاقد فى اعالى النيل بتحسين تخزين المياه ، وتقليل البخر لتوفير موارد مائية اضافية لتغطية احتياجات المياه لزيادة الرقعة المنزرعة اعتمادا على الرى .

ب ـ زيادة امدادات المياه :

عن طريق تنفيذ مشروعات المحافظة على المياه فى جنوب السودان ، وخاصة عن طريق مرحلتى قناة جونجلى ومنطقة الماشار فى نهر السوباط ، والتحكم فى مناطق المستنقعات فى جنوب السودان ، وتقليل البخر .

٩ ـ اقترحت بعثة تقصى الحقائق ان يتضمن البرنامج التنفيذى مشروعات اقليمية لتنمية حوض النيل تضاف الى المشروعات التى اقترحها اجتماع فنى للخبراء عقد فى كمبالا خلال الفترة من ٥ الى ٨ فبراير ١٩٨٩ ، وركزت على تنظيم ادارة البحيرات الاستوائية ، وتحسين نظام توقعات الفيضانات والجفاف ، وتقييم الطاقة الكهربائية المتاحة من مساقط المياه بعد حصرها ، وتقدير انعكاسات البيئة للمشروعات الحالية والمستقبلية ، وانشاء بنك المعلومات ، ونظام لتبادل البيانات بين بنوك المعلومات للدول النهرية ، وانشاء مركز اقليمى للدراسات الاجتماعية ، واعداد خطة رئيسية للتحكم فى الأراضى واستصلاحها ، وتقييم امكانيات الرى من البحيرات الاستوائية ، والتحكم فى فاقد المياه ، وتنمية مزارع الأسماك ، وتقييم احتياجات النقل والمواصلات فى اطار



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تنمية حوض النهر .

١٠ - قدرت البعثة احتياجات التمويل لتطبيق البرنامج التنفيذى فيما بين ٤٠ و ٦٠ مليون دولار خلال فترة تمتد ما بين ثلاث وخمس سنوات ، على أن يتم تدبير ثلثى المبلغ من المساعدات الخارجية ، والباقى بالعملات المحلية .

هذا ، ومن المنتظر أن تعرض نتائج وتوصيات بعثتى برنامج الأمم المتحدة للتنمية على اجتماعين هامين يجرى الاعداد لهما حاليا :

الأول : الاجتماع الوزارى الثالث لدول حوض نهر النيل الذى من المنتظر عقده فى نهاية ١٩٨٩ أو بداية ١٩٩٠ للنظر فى تقرير بعثة تقصى الحقائق حيث يلزم اعداد الدراسات التفصيلية للمشروعات المقترحة فى الخطة تمهيدا لوضع الخطة التنفيذية فى شكلها النهائى بما فى ذلك الجدول الزمنى للعمل ، والتقييم الدقيق للمساعدات المالية المطلوبة للتنفيذ .

الثانى : الاجتماع الوزارى السادس لمجموعة دول « اندوجو » ، ومن المنتظر عقده فى أواخر شهر فبراير ١٩٩٠ فى اديس ابابا عقب انتهاء اجتماع الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية وذلك للنظر فى تقرير البعثة التمهيدية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وبعثة تقصى الحقائق على ضوء نتائج الاجتماع الوزارى الثالث لدول حوض نهر النيل المشار اليه .

وعلى ضوء نتائج الاجتماعين الوزاريين ، يمكن البدء فى تنفيذ الخطة الشاملة للتعاون فيما بين دول حوض نهر النيل فى اطار تنفيذ خطة عمل لاجوس لتحقيق الاعتماد الجماعى على الذات للوصول الى اقتصاد أفريقى متكامل وعملى على طريق انشاء سوق افريقية مشترك ، واتحاد اقتصادى افريقى عام ٢٠٠٠ . □



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣ مايــو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ندوة دولية حول النيل عقدها بجامعة لندن

لندن ـ ا.ش.ا ـ تم امس اثناء عقد الجمعية الملكية الجغرافية بالعاصمة البريطانية افتتاح الندوة الدولية حول نهر النيل والتى تنظمها الجمعية ، بالاشتراك مع معهد الدراسات الشرقية والافريقية التابع لجامعة لندن وتستمر يومين .

ويحضر الندوة ممثلون عن دول « الاندوجو » وعدد من الدول الافريقية ، والعالمية وممثلو البنك الدولى اضافة الى عدد من الخبراء المصريين من بينهم الدكتور رشدى سعيد الخبير المصرى العالمى ـ والذى يمثل المانيا الاتحادية فى هذه الندوة ، والسفير سمير احمد مساعد وزير الخارجية السابق ، وسفير مصر لدى اثيوبيا سابقا . ومايكل وير سفير بريطانيا السابق فى مصر .

ويلقى السفير ، سمير احمد كلمة امام الندوة حول تطوير وتقسيم وادارة مياه النيل كما يقوم بالرد على ما يثيره موى الدوريت ممثل كينيا فى هذه الندوة من نقاط . كما يحضر الندوة ويتحدث امامها الدكتور محمد عز الدين عبد المنعم الوزير المفوض بسفارة مصر بفيينا حول المبادىء التى تحكم تقسيم مياه النيل .

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦ يونيــو ١٩٩٠

□ مبارك فى ندوة عن المياه :

ضـــرورة تعـــاون الدول الافريقيــة فى اســـتخدام الموارد المائية للقارة

طالب الرئيس حسنى مبارك بضرورة تعاون الدول الافريقية فى استخدام الموارد المائية فى اطار ندرة هذه المياه حاليا وماهو متوقع من زيادة الطلب على المياه للتنمية .

وقال الرئيس ـ فى رسالة وجهها الى الندوة الدولية الافريقية للمياه التى حضرها ١٠٤ من المسئولين عن سياسة المياه فى ٤٠ دولة افريقية ـ ان رفاهية شعوب افريقيا رهن بتقديم العون المالى والفنى لها من الدول المتقدمة صناعيا .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك أمام ندوة سياسات المياه في افريقيا :

التنسيق بين دول القارة لتحقيق أكبر استفادة من مصادر المياه

كتبت عواطف شرباش :

اكد الرئيس حسنى مبارك اهمية التنسيق والتعاون بين الدول الافريقية فى مجال استخدام الموارد المائية ، لتحقيق أكبر استفادة من مصادر المياه المتاحة سواء على المستوى الاقليمى أو على مستوى القارة . واشار الرئيس الى ما تواجهه القارة حاليا من ندرة نسبية من المياه ، والتزايد المتوقع فى الطلب على المياه فى المستقبل .

وقال الرئيس ان ارتباط مصر العميق بافريقيا يستمد احد مصادره الاساسية من ان نهر النيل كان دائما بمثابة القنطرة او الجسر بين شمال وجنوب القارة ، كما ساعد على ربط مصائر مصر وافريقيا على مدى اكثر من ٥ الاف عام . جاء هذا فى الكلمة التى وجهها الرئيس فى افتتاح الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه فى افريقيا . القى الكلمة نيابة عنه المهندس عصام راضى وزير الاشغال والموارد المائية .

واضاف الرئيس ان انعقاد الندوة يعد خطوة ايجابية على الطريق الصحيح من اجل وضع تصور افريقى شامل لخطة علمية تستهدف الاستخدام الامثل للموارد المائية .

تستمر الندوة ٣ ايام ، ويشارك فيها ٦١ عضوا من ٤٠ دولة افريقية و ٢١ عضوا من دول غير افريقية و ١٢ عضوا فى المنظمات الدولية الى جانب منظمة الوحدة الافريقية . تعد هذه هى اولى الندوات التى تعقد على مستوى قارات العالم لمناقشة مشاكل المياه .



المصدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٠

■ الرئيس فى مؤتمر وزراء الطاقة لمجموعة دول حوض النيل « الاندوجو »

ضرورة النهوض بوسائل المواصلات وتنمية الطاقة والموارد المائية فى أفريقيا

كتب احمد هاشم وعائشة عبد الغفار

طالب الرئيس حسنى مبارك ، دول حوض النيل ، بضرورة النهوض بوسائل المواصلات البرية والنهرية والجوية ، وتنمية الطاقة والموارد المائية فى افريقيا . الى جانب زيادة التبادل التجارى وإيجاد السوق الافريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه القارة ، مع تعبئة كل الطاقات ، وتجميع كافة الخبرات من كل نوع وفى كل ميدان ، من اجل تكثيف التعاون وحشد الامكانات داخل أسرة النيل ، وداخل الاسرة الافريقية ككل ، تحقيقا لخير بلادنا ومصالح شعوبنا .

وقال الرئيس فى كلمته التى وجهها أمس الى مؤتمر وزراء الطاقة لمجموعة دول حوض النيل « الأندوجو » ، والتى القاها نيابة عنه ، الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، ان المؤتمر سوف يرسى دعامات مشروع رائد وطموح يستهدف الربط بين شبكة كهرباء زائير بكهرباء السد العالى ، وكذلك الربط بين شبكات الكهرباء فى بقية دول حوض النيل لتحقيق التكامل فى هذا المجال وتصدير الطاقة الى اوربا .

لقد ادركت شعوبنا بحسها القوى الاهمية الحيوية فى اقامة تعاون واسع ووثيق بين سائر دول حوض نهر النيل من اجل تنشيط وتعميق العلاقات بينها فى كافة مجالات الحياة ، واستلهاما لهذه الفكرة وتجسيدا لها قامت « مجموعة الأندوجو » التى تجمع بين دول حوض نهر النيل فى عام ١٩٨٣ كاطار اقليمى للتشاور والتنسيق والعمل المشترك بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوبنا جميعا .

وعبر مسيرة التعاون الاقليمى متعدد الاطراف كان من الطبيعى ان تعنى مجموعة دول حوض نهر النيل بالتركيز اساسا على تعزيز اوجه التعاون فى المجالات التقنية وفى اقامة هياكل البنية الاساسية والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملى الذى يتبلور فى مشروعات اقليمية وشبه اقليمية .

ان الالتحام الشامل لقدراتنا والتعاون النشيط بين مختلف القوى وقطاعات الحياة فى بلادنا . انما يهيىء لحركتنا القوة والفعالية ، ولخططنا المساندة والدعم ، كما يفجر الوعى بين صفوف جماهيرنا . ويتيح لها ان تتبادل الخبرات والتجارب فى مسيرتها من اجل صياغة مستقبل اكثر أمنا وتقدما .

اننا نتطلع الى أن يكون المؤتمر بداية لطريق جديد تتدعم عليه علاقات التضامن بين بلادنا الافريقية وتتعمق اواصر التعاون بين شعوب قارتنا .. تلك هى رسالتكم ورسالتنا جميعا أيا كانت مواقفنا ، وتلك هى الأمانة التى نحملها فى اعناقنا للاجيال القادمة من شعوبنا ، والتى نسعى الى ادائها بكل ما نملك من اصرار وعزم .

وقدمت مصر ورقة عمل الى المؤتمر بإنشاء شبكة متكاملة للطاقة الكهربائية على المستوى الوطنى ، والافادة من تبادل الطاقة بين دول القارة فى انشاء شبكة متكاملة للقارة بما يعزز الأداء الاقتصادى ويدعم توزيع الموارد وحددت الورقة خطة عمل لتمكين بلاد الاندوجو من التنسيق فيما بينها وإنشاء لجنة تقنية مشتركة بين المرافق المعنية ، تسند اليها مهمة اعداد دراسة جدوى .

وتقدم الدكتور غاندى بطرس ممثل السودان بدراسة تناولت مصادر الطاقة واستعمالاتها فى افريقيا ودعا الى التحضير لمؤتمر متخصص . يعقد فى احدى الدول الافريقية ، واقامة خطة لتحسين ورفع المستوى المعيشى لملايين الافارقة .

وأكد المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء ان إرتفاع مستوى الحياة فى أفريقيا يعتمد على تنمية مصادر الطاقة ، وأن مصر تمتلك خبرات عظيمة فى مجال الطاقة تستطيع أن تلبى بها احتياجات افريقيا من أجل صالح شعوبها .

وقال جيلبرت إنكا ممثل بنك التنمية الافريقى أن إستثمارات البنك وافريقيا بلغت ٣ مليارات دولار وأن البنك سوف يقدم نحو ٢٠٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع الربط الكهربائى بين دول الأندوجو .

وأشار بيتر مواندا ممثل المجلس الاقتصادى لافريقيا الى ضرورة توجه حكومات افريقيا الى تنمية مصادر الطاقة والتعاون ، وأكد أن لدى دول القارة مصادر للطاقة عديدة يمكن تنميتها بما يحقق الاكتفاء الذاتى .

ويناقش المؤتمر الذى يستمر ٣ أيام إنشاء مجموعة عمل لخبراء الطاقة فى افريقيا ، واستراتيجيات الطاقة فى « الأندوجو » حتى عام ٢٠٠٠ □

١٣٩٩



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو الغد

انتهت بالقاهرة امس « الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه فى افريقيا » وهى اول ندوة قارية لبحث موضوع المياه .. وربما جاءت هذه الندوة متأخرة .. فافريقيا منيت ست سنوات متتالية بنقص المياه ، ودهمت المجاعات عشرات من دولها نتيجة لذلك ومن الغريب ان تصاب افريقيا الغنية بالموارد المائية بقلة المياه .. فمسطحاتها الشاسعة وبحيراتها غنية بالمياه ولكنها لم تفد شيئا من ذلك !!

ولذلك استهدفت الندوة وضع « تصور افريقى شامل لاستخدام المياه على المستويين الاقليمى والقارى ، ولعل مصر والسودان هما الدولتان الوحيدتان اللتان قطعتا شوطا هاما فى التعاون الاقليمى لاستغلال موارد المياه الافريقية ويجسد السد العالى .. وغيره جدوى هذا التعاون ولولا بناء هذا السد لاصيبت مصر والسودان بالمجاعات لست سنوات .. فمخزون هذا السد عوض النقص فى موارد النيل فى هذه السنوات ، وانقذ مصر من الجفاف والمجاعة ..

على ان مصر مازالت تعانى نقصا فى مواردها المائية .. ويقدر الخبراء والتقارير الفنية تناقص مخزوننا من المياه بنسبة ٣٥٪ فى السنوات العشر القادمة .. ولقد تناولنا كثيرا من قبل حاجة مصر الى المزيد من مياه الشرب والرى ، .. ولاشك ان الزيادة الكبيرة فى السكان والتعمير والانتاج ونمو المدن والقرى ، والحاجة الملحة الى مضاعفة مساحة الاراضى المزروعة يتطلب تخطيطا ، وتقدما علميا وتكنولوجيا لاستغلال مواردنا المائية .. فنحن اغنياء بالمياه .. فالاقمار الصناعية كشفت انهارا كثيرة من المياه الجوفية ..

ومن الطبيعى والملح ان نضع استراتيجية مائية متكاملة لاستغلالها وان نعمل على تطوير وسائل الرى بالتقليل الى اقصى حد ممكن من الرى بالغمر ، والتوسع فى الرى بالرش والتنقيط .. ولئن احتاج ذلك الى نفقات طائلة ، فان على الحكومة ان تتحمل نصيبا كبيرا منها ، وان تشجع اصحاب الاراضى على مشاركتها بالسلف الميسرة طويلة الاجل والى جانب زراعة اكبر مساحات فى الصحراء فان علينا استخدام الوسائل الحديثة لزيادة المياه مثل معالجة مياه المصارف والمجارى والبحيرات الملوثة لاعادة استخدامها فى الرى والشرب .. ومثل اقامة محطات ازالة الملوحة من مياه البحر ودراسة التجارب فى زراعة شواطىء البحار وريها بالمياه المالحة ونستطيع ان نحقق هذا كله بالتخطيط المتكامل القائم على العلم والتكنولوجيا ..

فلماذا لانعقد مؤتمرا قوميا لوضع هذا التخطيط الذى بات عاجلا وملحا .. واليس عيبا علينا ان تظل ٩٦٪ من اراضى بلادنا صحارى جرداء رغم توافر المياه والثروات الطبيعية تحتها ؟!

حسين فهمى



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٦ يوليـــو ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ مبارك يلتقى بوزراء الطاقة بدول « الأوندوجو » :

٥ ملايين دولار من البنك الأفريقى

لمشـروع الربـط الكهـربائى لـدول حـوض النيـل

استقبل الرئيس حسني مبارك امس وزراء الطاقة والكهرباء بدول حوض النيل « الاوندوجو » ، حيث ناقش معهم مشروع الربط الكهربائي بين مصر وزائير مارا بافريقيا الوسطى والسودان والذى يموله البنك الافريقى بمبلغ ٥ ملايين دولار كمنحة للمشروع لبدء الدراسات الاقتصادية والفنية .

واعرب الرئيس مبارك - بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية - عن ارتياحه العميق لتطور التعاون الاقليمى بين دول حوض النيل « زائير وافريقيا الوسطى وبوروندى ورواندا وإثيوبيا واوغندا » ، كما اعرب عن امله فى استمرار هذا التعاون بين الدول الافريقية جميعها مشيدا بالعلاقات الممتازة القائمة بين مصر ودول حوض النيل وبقية دول القارة .

واوضح المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء أن قدرات الطاقة المائية الموجودة فى افريقيا تصل الى ٢٠٠ ألف ميجاوات ولم تستغل بعد فى افريقيا .

وأشار الى أن وزراء الطاقة فى دول « الاوندوجو » قدموا للرئيس مبارك تحيات رؤساء دولهم . كما أبلغوا الرئيس مبارك أن اجتماعهم القادم الذى سيستكمل أعمال مؤتمر القاهرة سيعقد فى زائير فى فبراير من العام القادم .

ومن ناحية أخرى أعرب السيد مبونزو ناكوديا بواتجا وزير الطاقة بزائير عن شعور وزراء الطاقة والكهرباء بالسعادة البالغة لاستقبال الرئيس مبارك لهم مما يؤكد اهتمام الرئيس بمؤتمر « الاوندوجو » .



■ وزير الأشغال فى إفتتاح اجتماعات هيئة مياه النيل :

التعاون مع السودان وأوغندا لزيادة مياه النيل

كتب ـ أحمد نصرالدين :

اكد المهندس عصام راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية ان التعاون المصرى السودانى فى مجالات زيادة إيرادات نهر النيل أصبح ضرورة حتمية . وقال انه لابد من الحفاظ على الحقوق المكتسبة للبلدين ، حتى تعيش دول حوض النيل فى سلام دائم .

وطالب الوزير ـ فى إفتتاحه امس الاجتماع الثانى للهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ، فى دورتها ٣١ ـ بضرورة دراسة قضية بحيرة كيوجا التى تقع فى أعالى النيل ويغطيها نبات ورد النيل ، مما يهدد الثروة المائية بالدمار الشامل ، كما اعلن إستعداد اوغندا للتعاون مع البلدين فى هذا المجال .

كما طالب الوزير ـ فى إستعراضه لجدول أعمال الهيئة بدراسة كل المشروعات المائية التى تقوم بها دول أعالى النيل فى الوقت الراهن ، وناشد أعضاء الهيئة طرح كافة المعلومات المتعلقة بتلك المشروعات على مائدة المباحثات المشتركة التى تستمر على مدى ١٠ أيام ، ويرأس الجانب المصرى فيها المهندس محمد ناصر عزت ، كما يرأس الجانب السودانى المهندس بخيت مكى حمد .

وقد اكد المهندس محمد ناصر عزت أن دعم التعاون الفنى مع دول حوض النيل يأتى فى مقدمة الموضوعات المطروحة بجدول الأعمال ، وكذلك مشروعات التنمية ، وتقليل الفاقد المائى فى إيرادات النهر ، والعمل على زيادته لصالح دول الحوض



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم الجديد

التاريخ : مايو ١٩٩١

أزمة المياه الأفريقية تبحث فى قاهرة المعز

□ مؤتمر افريقى لشبكات المياه

نسبة فاقد المياه العذبة يزيد عن حاجز ٤٠ ٪ فى افريقيا

ضرورة البحث على موارد جديدة غير تقليدية موجودة بالفعل فى المنطقة



محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل فى افتتاح المؤتمر



المصدر : العالم الجديد

التاريخ : يناير ١٩٩١

لولا الماء ما كانت هناك حياة على وجه الأرض عبارة نعرفها جميعنا جيدا او ندركها ورغم انه من اهم عناصر الحياة فانه يتعرض الان للتلوث والاهمال مما يؤدى لفقدان كميات كبيرة تهدر بلا ادنى استفادة حقيقية منه حتى ان الفاقد المائى فى قارة افريقيا بل بالتحديد فى مناطق احواض انهار كبيرة فيها تصل نسبتها الى ما يزيد على ٤٠٪ من كمية الامطار التى تسقط على مصبات وحول احواض هذه الانهار فى افريقيا وغيرها من بقاع العالم وإن كانت بنسب اقل .. كانت هذه الحقيقة هى المنطلق الاساسى لواحد من اهم المؤتمرات الاقليمية أو القارية المهتمة بقضية التنمية البيئية وحمايتها من التلوث للحفاظ على اغلى ثروة طبيعية بل الثروة التى تمد شريان الحياة بطاقته الرئيسية وهى نقطة المياه التى أصبحت الآن وبصورة واضحة اهم شىء على وجه الأرض وإن لم يكن الانسان الذى يعيش على وجهها يدرك هذه الحقيقة بصورة موضوعية فى ظل استمرار عصور الوفرة ونظافة البيئة قبل وصولها الى مرحلة الخطر الداهم المسمى بالتلوث

ومن ثم كانت هذه المؤتمرات المستمرة السلسلة فى جميع انحاء العالم حتى أن احد هذه المؤتمرات وهو مؤتمر شبكة الموارد المائية فى افريقيا والذى عقد فى بداية الشهر الأخير من عام ١٩٩٠ قد ركز كل مناقشاته وتوصياته حول تحقيق او العمل على تحقيق الاتزان البيئى للموارد المائية لحمايتها من التدهور والفقدان والتلوث بل والاهمال أيضا حتى ان المهندس عصام راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية قد قال لاعضاء المؤتمر فى جلسته الافتتاحية ان شبكة الموارد المائية التى تقرر انشاؤها منذ اجتماع وزراء البيئة الافارقة فى عام ١٩٨٥ تمس موضوعا يقع على القمة فى مجالات اهتمامنا وهو ان خطر تلوث هذه الموارد المائية يضع العبء الاكبر على المسئولين عن ادارة المياه وعلى افراد الشعب والمستفيدين الاخرين سواء لاغراض الصناعة او الملاحة . ويمتد هذا الخطر ليشمل باقى الدول الواقعة على حوض النهر مستلزما ضرورة التضامن والعمل المشترك للحفاظ على نوعية المياه وضمان استمراريتها صالحة للاستعمال

أحمد نصر الدين

واكد وزير الاشغال العامة على أن مصر حرصت وشقيقاتها من الاقطار الافريقية التى تشاركنا فى حوض النيل على التعاون الاقليمى فى مجالات الارصاد الهيدرولوجية والدراسات التى تناولت حوض النيل وتحرص مصر ايضا على توسيع افاق تلك الدراسات والارصاد الهيدرولوجية - المائية - لتشمل بالاضافة الى الموارد المائية الأحوال البيئية ونوعية المياه

وحدد الوزير القضية فى جانب اساسى منها وهو الجانب الذى يعطى للموارد المائية كثروة طبيعية وجهين هامين هما الكم والكيف . وطالب فى هذه النقطة صيانة الكم باعتبار أن الماء مورد من موارد الثروات الطبيعية لأمر هام تعتمد عليه حياة الانسان وسائر أوجه نشاطه . وكذلك نوعية المياه وحمايتها من التلوث ضمانا لاستمراريته .

واختتم الوزير كلمته التى



المصدر : العالم الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نيسان ١٩٩١

القاها نيابة عنه المهندس محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل قائلا لقد اكدت الظروف التي مررنا بها اهمية المزيد من التفهم للضوابط الطبيعية والمناخية التي تمر بها منطقتنا . وان هذه الظروف قد ترتبط بظواهر التغيرات المناخية العالمية

ويؤكد المهندس محمود ابو زيد رئيس مركز البحوث المائية على ان المؤتمر سوف يعقد بصفة دائمة في مصر سنويا لتقييم الاثار البيئية لمشروعات الموارد المائية والري وبتمويل من منظمة البيئة العالمية بالاضافة لدراسات سنوية حول انجازات المشروع الاقليمي لدراسات خزان الحجر الرملي النوبي الجوفي

وانعكس الاهتمام في المؤتمر بدراسات وتنمية حوض الزمبيزي كنموذج لدراسات احواض الانهار .

ويرى الدكتور محمد عبد الهادي راضي مدير معهد بحوث توزيع المياه وطرق الري بمركز البحوث المائية التابع لوزارة الاشغال العامة والموارد المائية انه لكي تكون هناك صيانة لمياه افريقيا وخاصة في حوض نهر النيل وحمايتها من التلوث والفقدان والاهدار وتعاظم العوائد المتزايدة لابد من الالتزام باستراتيجية مخططة تضع النقاط التالية امام اعتبارات التنفيذ

اولا تطوير الاجهزة العاملة في مياه النيل ومنحها الاستقلالية المطلقة مع تزويدها ودعمها بالاليات الفنية والقانونية والبشرية اللازمة لعملها

ثانيا تبني الافكار التقدمية التي تقرر المزايا والمنافع التبادلية

ثالثا السعي لخلق وعي قومي عام بقيمة المياه وتاصيل هذا الوعي بدءا من المدارس الابتدائية .

رابعا بدء خطة قومية مع مختلف المستويات لحسن استخدام المياه .

خامسا الايمان لتاكيد امكانية زيادة موارد النيل بما يكفي الجميع .

سادسا وضع خطة شاملة للتعامل مع كافة الدول الافريقية كنقطة رئيسية للتعاون الشامل .

سابعا بدء التحرك على المستوى الدولي في كل المؤتمرات لتاكيد الدور المصري ودعمه دوليا

ثامنا تحقيق الانتشار والتلاحم بين الدول المعنية في افريقيا بمختلف الوسائل . وفي مقدمتها التدريب والمعونات والمزايا الاقتصادية .

وامام مندوبي عشرين دولة افريقية ومنظمة عالمية للبيئة وعلوم المياه اكد المهندس محمود ابو زيد المنسق العام لشبكة المياه **الافريقية ، وهي احدى ثماني** شبكات للمياه في القارة والتي تتخذ القاهرة مقرا لها من اقرار هذا التقسيم في المؤتمر البيئي الافريقي العالمي الذي عقد في عام ١٩٨٥ ان اهم قضية يجب على المؤتمر قبل ان ينفض ان يجد لها حلا هي قضية اثر التلوث على الشبكات التي تحمل وتخزن وتنقل الثروات المائية (الهيدرولوجية) المغذية لشرايين الحياة في افريقيا خاصة وان الهدف من اجتماعات هذه اللجان التي تضمها الشبكة الافريقية تنمية هذه الموارد وصيانتها ووقايتها وحمايتها سواء من الفقدان او التلوث .

واعلن ايضا ان مصر لا تبخل بحلول فنيها**خبرائها ودارسيها** ومدربيها بل وتقدم كل سبل



المصدر : العالم الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : يناير ١٩٩١

وظروف التعاون مع الخبراء الافارقة في حل مشاكل التلوث في نهر النيل والأحواض الاخرى

وبين الدكتور ابو زيد ايضا ان المشكلة الاساسية ليست هي النقص المستمر في الموارد المائية بل هي عدم التوصل الى اساسيات علاجية حاسمة لتقليل الفاقد بل والبحث عن موارد جديدة للمياه مثل خزانات المياه الجوفية وغيرها من المصادر المائية الامنة خاصة وان النسب الخاصة بفقدان هذه الثروة المائية تقل في بعض المناطق بل وفي احواض عدد غير قليل من الانهار تصل الى ما يزيد على ٤٠٠٪ وفي بعضها الاخر تتراوح النسب ما بين ٣٠٠ الى ٤٠٠٪ كما اكد هذا المهندس جارو ابو بكر مندوب هيئة مياه حوض تشاد .

وحول نقاط هاتين المشكلتين دارت بحوث ومناقشات اعضاء دول مجلس الادارة من تشاد ومصر وغانا ومدغشقر واوغندا وزامبيا وزيمبابوى والجزائر واثيوبيا وزائير الى جانب ممثل منظمة الأمم المتحدة للبيئة العالمية وهيئة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (الفاو) ومنظمة التنمية البيئية الافريقية والاراضى وغيرها .

ووضح اثناء النقاش انه رغم تمتع القارة الافريقية بكم ضخم من ثروة الموارد المائية النقية والبيئية والبشرية الهائلة الا ان الاستفادة لا تتم الا على القدر المتاح المعروف والتقليدى ولم تمتد يد الكشف الى اماكن وموارد ومصادر اخرى كثيرة تنعم بها هذه القارة الخصبة . وعلى سبيل المثال عدم امتداد يد التعمير وتحقيق الفائدة العلمية الى مناطق سقوط الامطار الغزيرة الموسمية وغير الموسمية حتى الان بدون النظر الى تجديد الموارد الاضافية وغيرها .

وبعد اليوم الثالث كانت هذه التوصيات التى صاغتها وحدة التنسيق لشبكات الموارد المائية الافريقية وتضمنت اعداد اطلس للارصاد الهيدرولوجية (المائية) للانهار والبحيرات وخزانات المياه الجوفية وخريطة مائية لثروات افريقيا في هذا المجال . والموافقة على طلب الهيئة الاقليمية لحوض بحيرة تشاد والمقدم من تشاد والكاميرون ونيجيريا للاشتراك في دراسات عن الخزان الجوفي المعروف باسم خزان الحجر الرملي النوبي المقام بين مصر والسودان وليبيا وتشاد والممول من الامم المتحدة والموافقة على طلب الهيئة الاقليمية لدول جنوب افريقيا وهى ١٠ دول هى انجولا وبتسوانا وليسوتو ومالاوى وموزمبيق وناميبيا وموزيلاند وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوى بتزويدها بخبراء مصريين وخبرة فنية مصرية في مجال انشاء محطات الارصاد المائية وقياس وتحليل ارصاد الطمى بالانهار والاحواض النهرية والبحيرات وكذا تدريب فنييها في معاهد مركز البحوث المائية المصرى

والمطالبة برفع المستوى الفنى لمحطات الارصاد المائية وغيرها حيث انها ليست على المستوى الفنى المطلوب وتعانى من تدهور فنى وعلمى لنقص المعدات والعمالة الفنية والتدريب . وتنظيم دورة سنوية تدريبية في مجال تقييم الاثار البيئية لمشروعات الموارد المائية والرى والصرف وعقد المؤتمر الدولى الافريقى في مجال الآثار البيئية لمشروعات الموارد المائية بافريقيا في ٢٠ فبراير ١٩٩١ بالقاهرة .□



المصدر : الفرسان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩١

القاهرة تسعى الى تشكيل تجمع يضم دول الحوض

سياسة مصر الأفريقية... مائية

حرب المياه في المنطقة قابلة للانفجار. وإذا لم يكن في اوضاع دول حوض النيل حالياً ما يساعد على اشعال فتيل حرب بين وحداتها، فان اسرائيل او حاجاتها هي الشحنة الناسفة التي ستزداد محاولات تصديرها الى عمق نهر النيل، او الى عمق الأمن القومي المصري على وجه الدقة. وذلك بالتأكيد ليس من قبيل الرجم بالغيب!

الحديث عن ضرورة اعادة توزيع مياه النيل، او عن افتقار اتفاقات هذا التوزيع الى العدالة، لم يكن يستند الى الحقائق الطبيعية، او الى منطق العدل الذي يحكم به النهر نفسه، وايراده، ولكنه كان دوماً، محاولة لاستخدام المياه كسلاح سياسي، بفعل او ايحاء قوى خارجية عن حوض النهر. كما سنجيء الى ذلك تفصيلاً...

ولكن يكفي لتأكيد مركز الثقل المائي في الحوض ان شبكة الأقنية المائية في مصر تفوق طول النهر نفسه فيها بنحو ست وثلاثين مرة، بل ان شبكة الري تعادل بضعة مرات مجموع الطرق البرية في مصر كلها معبدة او نصف معبدة او سكك حديدية، وطولها باختصار يفوق طول محيط الكرة الارضية ذاتها! كما ان الثقل السكاني في مصر، يستقطب نصف الثقل السكاني لدول حوض النيل كلها مجتمعة.

واذا كان ايراد النهر يبلغ في المتوسط السنوي عند «اسوان» نحو ٨٤ مليار متر مكعب سنوياً، فان اقل نسبة لهذا الايراد تصل الى ٤٢ ملياراً واعلاها ارتفاعاً تصل الى ١٥٠ ملياراً. وبينما تبلغ نسبة الفواقد المائية بحوض النيل حوالى ٣٦ مليار متر مكعب، اثبتت الدراسات انه يمكن استعادة ١٨ مليار متر مكعب منها سنوياً يمكن قسمتها مناصفة بين مصر والسودان، ٧ مليارات من المياه الضائعة في منطقة السدود والتي سيتم الحصول عليها بعد تنفيذ مشروع قناة (جونجلي)، و٧ مليارات متر مكعب من المياه الضائعة في حوض بحر الغزال، و٤ مليارات ضائعة في مستنقعات مشار، في الوقت الذي لا يستخدم السودان من حصته الحالية والتي تبلغ وفقاً لاتفاقات توزيع المياه ١٨.٥ مليار سوى ١٢.٥ مليار فقط.

وباستثناء اتفاقية توزيع المياه بين مصر والسودان المبرمة عام ١٩٥٩ والتي نصت على الاعتراف بحقوق مكتسبة لمصر في مياه النيل مقدارها ٤٨.٥ مليار متر مكعب سنوياً، مقابل ٤



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الفرسان

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٩١

مليارات للسودان، وتوزيع صافي فائدة السد العالي بواقع ١٤.٥ مليار م٣ للسودان، مقابل ٧.٥ مليار م٣ لمصر، فان جميع الاتفاقات الاخرى بين دول حوض النيل هي عبارة عن بروتوكولات مبرمة بين الدول الاوروبية التي كانت دول حوض النيل تشكل مستعمرات لها. وما تزال هذه البروتوكولات هي التي تحكم العلاقة بين دول الحوض، بعد حوالي قرن من الزمن.

فالعلاقة بين مصر وأثيوبيا تحكمها المعاهدة التي ابرمتها بريطانيا عام ١٩٠٢ مع الأمبراطور (منليك) ملك ملوك اثيوبيا والتي يتعهد فيها بالاّ ينشأ او يسمح بانشاء اي عمل على نهر النيل الازرق او بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنه تعطيل سريان مياهها الى نهر النيل. وكذلك الحال مع زائير وفق اتفاقية ١٩٠٦ التي وقّعتها بريطانيا مع الكونغو والتي تتعهد فيها بعدم السماح بانشاء اي منشآت على نهر سمليكي او بالقرب منه او على نهر ايسانجو والتي يكون من شأنها تخفيض كمية مياهه التي تصب في بحيرة البرت بل ان اتفاقيات كينيا وتنجانيقا واوغندا، والتي تنص على تحريم اقامة اية مشروعات من اي نوع على نهر النيل او روافده الا بموافقة مصر، تم توقيعها عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا نيابة عن هذه الدول. اما الاتفاقية الخاصة بنهر كاجيرا ـ احد روافد بحيرة فكتوريا ـ فهي موقعة بين بريطانيا وبلجيكا، نيابة عن رواندا وبوروندي. وكذلك الحال بالنسبة للاتفاقية الموقعة بين مصر واوغندا، والتي وقعتها بريطانيا نيابة عن الثانية.

ومع أن القانون الدولي يؤكد أن الاتفاقات التي تتناول الوضع الاقليمي او الجغرافي تشكل قيداً والتزاماً على اقليم الدولة المتعاقدة وان انتقال السيادة على هذا الاقليم لا تمس منها شيئاً، وهو ما يسمى بـ «التوارث الدولي» للاتفاقات. الا أن هذا الوضع في حد ذاته اعطى ويمكن أن يعطي اكثر من مبرر لمحاولة نقض هذه الاتفاقات ـ كما حاولت اثيوبيا ـ تحت دعوى انها تمت في ظل اوضاع وانظمة استعمارية. وتلك هي المشكلة الاولى التي يترتب عليها وجود الغام مخبوءة دوما. وقابلة للانفجار كما هو الحال بالنسبة لمشاكل الحدود المزمنة. وان كانت المسألة تبدو مختلفة تماماً بالنسبة لتوزيع مياه النيل. فهناك خطة طبيعية لتقسيم العمل والحاجات بين قطاعات حوض النيل، دون تعارض او تناقض مصالح. حيث يقل اعتماد كل قطاع على النهر وحاجته الطبيعية الى مياهه كلما اتجهنا صعوداً من المصب الى المنبع، فليس هناك حاجة بالنسبة لأوغندا او كينيا مثلاً، خارج ملايين الامتار من

حوض النيل

يغطي حوض النيل مساحة قدرها [illegible] كلم٢ من الجزء الشمالي الشرقي لافريقيا. وهو لذلك يساوي حوالي عشر مساحة القارة كلها. ويضم هذا الحوض اجزاء من اراضي تسع دول افريقية هي تانزانيا وبروندي ورواندا وزائير وكينيا واوغندا، ومعظم اراضي السودان وجزءاً من اثيوبيا، ومصر.

طوله من حدود مصر الى البحر يصل الى ١٥٣٦ كلم فهو يقترب من ربع طوله الكلي، ولذلك فطوله المصري ـ فقط ـ يفوق معظم انهار اوروبا المعروفة، فهو ضعف «السين» مثلاً ـ وهو يمتد من الصعيد ١٠٥٢ كلم قبل ان يتفرع الى فرعي رشيد (٢٣٩ كلم) ودمياط (٢٤٥ كلم) لكنه وهو القريب لا يهبط في رحلة الالف وخمسمائة كلم الا مائة متر فقط، ٧ سم لكل كلم. فلا هو سريع الانحدار كما في الحبشة والشلالات، ولا هو بطيء وكسول كما في النيل الابيض.

اما اذا نظرنا الى الجنوب وصعدنا معه عكس مجراه فان اعلى روافده عند «المصدر» ولذلك فانه يستمر [illegible] ٢٧ كلم [illegible] يقف ذاته في تلك القارة الصحراوية الواسعة.



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ أبريل ١٩٩١

مياه الامطار، ولا جدوى للسودان او اثيوبيا في اكثر من بضعة مليارات محدودة من مياه النيل تكمل بها حصتها الطبيعية من مياه الامطار. واذا كان اهتمام مصر الاساس بمياه النيل يتجه الى استعمالها في الري، فان اهتمام السودان وان كان يتجه الى حد ما الى الري ايضاً، فانه يتركز اساساً على توليد الكهرباء والنقل. اما اثيوبيا واوغندا فتنحصر اهتماماتهما طبيعياً في استخدامه كمصدر رئيسي لتوليد الطاقة الكهربائية.

هناك ـ اذن ـ تقسيم عمل طبيعي، وتوزيع مصالح عادل، وحاجات، لا تبدو جوهرياً في موضع تناقض او خلاف اوتنافس حاد. واذا كان ثمة مشكلة تتعلق بالمياه نفسها ـ لا بمجرى النهر ـ فهي تكاد ان تستقطب اساساً بين مصر والسودان، وهما بالمفارقة الشقيقان الوحيدان في الحوض كله.

من اين ياتي الخلاف او التناقض او الصراع اذن.. انه ياتي من تحويل قضية المياه الى سلاح سياسي، وهي فكرة ثبت عبر التاريخ، انها اتت من الدخلاء على حوض النيل.

تحول النيل دائما او حاول الاستعماران يحوله الى اداة سياسية للضغط على مصر وابتزازها واكراهها. حدث ذلك ايضاً مع الاستعمار الايطالي اثناء احتلاله لاثيوبيا، ثم حدث بتوسع كبير مع الاستعمار الانكليزي من خلال السودان، واوغندا وكينيا وتانزانيا. وكانت السياسة ا لمائية لبريطانيا من اوضح ادواتها الاستعمارية، لاثارة المشاكل والازمات والفتن بين مصر ودول حوض النيل، خصوصا السودان وتانزانيا وكينيا واوغندا حتى بعد ان رحل الاستعمار عنها. وقد تكرر الأمر حتى مع الاتحاد السوفياتي، اثناء نفوذه الكبير في اثيوبيا، ومع الاجهاد الشديد في علاقاته بمصر، فقد تحمس لبناء سلسلة من السدود على منابع النيل الازرق، كان هدفها السياسي اكثر وضوحاً واهمية من اهدافها المائية او التنموية.

ولعلنا لا ننسى تلك اللغة المهددة المتوثبة في مفردات مجلس العموم البريطاني اثناء كل ازمة سياسية مع مصر، بأن الحل هو قطع مياه النيل عنها. ولا ننسى ذلك التبرير الذي قدمته الولايات المتحدة الاميركية بسحب تمويل مشروع السد العالي تحت دعوى ان السد العالي سيخسر بالتوازن المائي لدول الحوض، وسيلحق بمصالحها اضراراً بالغة.

ولهذا كانت سياسة مصر الافريقية جزء من سياستها المائية، كما هي جزء من سياستها الاستراتيجية العامة... توازن في العلاقة مع اوغندا، وترك مجال حيوي لتنزانيا، او زائير، وخصوصية مع الصومال وكينيا، ثم تحيداً كاملاً للحالة الاثيوبية، سواء كانت اثيوبيا تحت ظل حكم ماركسي، او في اطار حكم امبراطوري متأكل. ثم كانت دعوة مصر مؤخراً، ومحاولاتها الذاتية لتحسين العلاقة بين السودان واثيوبيا، او لخلق مناخ مصالحة بين اثيوبيا والصومال، او لتشكيل تجمّع ضم دول الحوض تحت اسم منظمة «الاندوجو» ـ وهي كلمة تعني الاخوة باللغة السواحلية ـ اذا لم يكن ثمة تعارض او تضارب حقيقي في المصالح بين دول حوض النيل، واذا كان التوازن والعدل، هو النمط الطبيعي لعلاقة النهر نفسه بدول حوضه، واذا كان استخدام المياه كسلاح سياسي ظل اداة الاستعمار نفسه، فمن اين تاتي المخاطر الراهنة، سواء لاثارة الحديث عن اتفاقيات توزيع المياه، او الاتفاقات حول مجرى النهر التي وقعت في ظل الاستعمار، او لاثارة التناقضات بين مصالح دول الحوض.

ان المصدر الوحيد للتهديد الآن، ياتي مباشرة من اسرائيل، مع ملاحظة ان التسلل الاسرائيلي كان سباقاً الى اوغندا واثيوبيا تحديداً من بين دول القارة الافريقية، وحوض النيل، ومع ملاحظة ان السياسة المصرية في كل الاحوال ركزت على

مطاردة هذا التسلل ومنعه من بث الغامه في عمق مصر الجنوبي قدر الامكان.

ولنلاحظ بالنسبة لاسرائيل، ان هدف السيطرة على موارد المياه في المنطقة ومن بينها مياه النيل، كان سابقاً حتى على قيام اسرائيل، بل على الحصول على وعد بريطاني لليهود بوطن قومي في فلسطين. ففي عام ١٩٠٣ انتهزت الحركة الصهيونية الاحتلال البريطاني لمصر وعمدت الى التفاهم مع الحكومة البريطانية لايفاد لجنة لدراسة امكانية سحب مياه النيل الى سيناء من اجل اقامة مستوطنات، وكان ذلك تمهيداً - كما يقول محمود رياض - لسحب مزيد من المياه في المستقبل داخل الارض الفلسطينية والى منطقة النقب على الاخص. وقد حاول هرتزل - مؤسس الحركة الصهيونية - توقيع اتفاق مع الحكومة المصرية على اساس استغلال سيناء لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد. الا انه وجد رفضاً من الحكومة المصرية للمشروع على اساس ان سحب المياه الى سيناء سيؤثر على التوسع الزراعي في مصر، بل ان «وايزمان» في خطابه الذي وجهه الى اللورد «كرزون» وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٢٠ اوضح أن الحركة الصهيونية لا تطالب بارض فلسطين فقط وانما بالاراضي الذي تمر بها مصادر المياه وخاصة الليطاني، وقد تحدث صراحة في هذا الخطاب عن مشروع صهيوني لـ «تخزين مياه نهر الاردن في بحرية طبرية».

ومنذ عام ١٩٤٨، وحتى الآن، والسياسة المائية تشكل بُعداً اساسياً في استراتيجية المشروع الصهيوني، وهي تشكل ايضاً تناقضاً اساسياً مع منطق المصالحة او التسوية او الاستقرار الاقليمي.

والبدائل الاسرائيلية محدودة جداً، واذا كان بعضها يتعلق بالليطاني وبعضها الآخر يتعلق بتحطيم سد «المقارن» في الاردن، فان بعضها يدور حول اتباع طرق اقتراب غير مباشرة من نهر النيل.

القاهرة - احمد عز الدين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ٢٤ أبريل ١٩٩١

• الدكتور بطرس غالى لآخر ساعة

مشكلة المياه لاتدخل في حوض النيل

تجمع الأندوجو من ركائز الامن القومى المصرى

• التنسيق بين دول النيل ومشروع الربط الكهربائى ضرورى للتنمية

• حديث : هادية الشربينى



● ماذا يحدث بين دول حوض النيل ؟ وكيف يتم التنسيق فى نطاق مجموعة « الاندوجو » للاستفادة من موارد المياه واستغلال الطاقة الكهربائية .

لقد التقى فى القاهرة وزراء الكهرباء والطاقة لدول تجمع « الاندوجو » ، ويعتبر هذا الاجتماع الثانى من نوعه بين وزراء طاقة دول الاندوجو حيث عقد الاجتماع الأول بالقاهرة خلال الاسبوع الأخير من شهر يونيو العام الماضى .. ولكن ماذا يعنى تجمع دول الاندوجو ؟ وما هى أهدافه وما هو مستقبل هذا التجمع ؟ وما هى أهم نتائج الاجتماع الذى انعقد بين وزراء الكهرباء والطاقة لدول الاندوجو خلال الاسبوع الحالى بالقاهرة وشاركت مصر فيه بصفتها عضوة هامة بالتجمع .

وهناك تساؤلات أخرى هامة جدا هى :

ما هى مدى خطورة وابعاد مشكلة المياه فى الشرق الأوسط ؟ وهل ينطبق ذلك على نهر النيل ؟ وما هو دور الدبلوماسية المصرية فيما يتعلق بكيفية إدارة المياه فى وادى نهر النيل ؟ حول كافة هذه التساؤلات الهامة دار الحديث مع الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية .

● وفى بداية الحديث مع الدكتور بطرس غالى تم طرح هذا السؤال : نود فى البداية التعرف على نشاط تجمع « الاندوجو » واهدافه وما تم تحقيقه من خلاله لمصر وبقية الأعضاء ؟ وما هو مستقبل هذا التجمع ؟

قال الدكتور بطرس غالى :

اود فى البداية ان اشير إلى ان تجمع « الاندوجو » كلمة تعنى باللغة السواحلية « الاخوة او الصداقة » وهو تجمع لدول حوض النيل ، ويضم السودان واوغندا وزائير وبوروندى ورواندا وافريقيا الوسطى ومصر ، بالإضافة إلى تنزانيا وكينيا واثيوبيا كمراقبين .. ويسعى التجمع إلى تحقيق التعاون بين دول حوض النيل ، وتبادل وجهات النظر والمعلومات حول القضايا التى تخدم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول هذا التجمع ، بالإضافة إلى تنبيه شعوب تلك الدول لاهمية موارد النيل وإلى ضرورة حسن ادائنا .

واضاف وزير الدولة للشئون الخارجية قائلا :

ولا يخفى ان الانهار الافريقية المختلفة ، ومنها نهر النيل بالطبع ، يمكن ان تصبح جزءا من البنية الأساسية للتعاون الاقليمى بين الدول الافريقية ، وبالنسبة لمصر ، فإن احد ركائز أمنها القومى واكثرها حساسية واهمية هى تامين عمقنا الجنوبى ومصادرنا المائية .. وبالتالى فإن عملية التعاون من خلال تجمع الاندوجو ، تحقق لمصر واحدة من أهم مرتكزات امنها القومى .

وفى إطار حرص مصر على تحقيق مصلحتها القومية ، فإنها تدرك ان هذا الصالح لن يتحقق إلا بالتعاون المثمر مع بقية اشقائها فى دول حوض النيل حيث يحقق هذا التعاون الاستفادة المتبادلة التى تسمح بقيام علاقات صحية وطيدة بين دولنا .. كما ان فكرة التعاون الاقليمى ذاتها تاتى متطابقة مع مبادىء خطة عمل لاجوس والتى دعت للاعتماد الافريقى على الذات لتحقيق اهداف خطط التنمية فى القارة ، وهو مبدء رئيسى من مبادىء الدبلوماسية المصرية النشطة فى افريقيا .

وتجمع الاندوجو استطاع ان يجمع كافة دول حوض النيل وللمرة الأولى فى منظومة واحدة للتعاون البناء .. وعقدت المجموعة اجتماعها السابع فى اديس ابابا فى ٢٧ فبراير ١٩٩١ بمقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالعاصمة الاثيوبية .

وهو الاجتماع الذى شاركت فيه كافة دول حوض النيل دون استثناء .

مشروع عملاق الربط الكهربائى

● شهدت القاهرة خلال الأسبوع الحالى اجتماعا لوزراء كهرباء وطاقة دول « الاندوجو » ما مغزى هذا الاجتماع فى القاهرة ؟ وما هى أهم نتائجه ؟ وما هى الأهداف الذى سعى المؤتمر لتحقيقها ؟

وقال الدكتور بطرس غالى :

بالنسبة لاجتماع وزراء كهرباء وطاقة دول الاندوجو الذى عقد اجتماعاته على مدار يومين بالقاهرة .. فهذا الاجتماع هو الثانى من نوعه بين وزراء كهرباء وطاقة دول الاندوجو ، حيث عقد الاجتماع الأول بالقاهرة فى الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٠ .

وقد بدا عقد مثل هذه الاجتماعات بعد ان ادركت دول الاندوجو اهمية مشروعات الربط الكهربائى بين شبكاتها ، وجعلت منه احد اهم محاور تحركاتها لتحقيق التعاون الاقليمى بين دول المجموعة ، وبدات الاتصالات بالهيئات الدولية لدراسة سبل دعم هذا التعاون ، وقام برنامج الامم المتحدة الانمائى بوضع تقرير بناء على طلب دول المجموعة تضمن برنامجا بوضع اسلوب التنمية المقترح لدول حوض النيل ، وحدد اهمية مشروعات الربط الكهربائى ، وقدم تقييما شاملا لموارد المياه فى حوض النيل .

تصدير الطاقة

واستطرد الدكتور بطرس غالى فى حديثه عن اهمية هذا المشروع موضحا :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩١

عقد الصراع على موارد المياه

● سيادة الوزير .. كنت من اول المحذرين بخطورة مشكلة المياه . واذكر قولكم منذ ما يقرب من عشر سنوات ، انه بالرغم من التوترات السياسية بين بعض الدول ، فإن الخطر الحقيقى الذى يهدد السلام بالشرق الأوسط هو ندرة المياه ، فما هى رؤيتكم اليوم لهذا الخطر وابعاده فيما يتعلق بالنزاع العربى الإسرائيلى؟

وقال الدكتور بطرس غالى :

فى الواقع ان الخطر مازال قائما ، بل انه اصبح اكثر خطورة مما كان عليه منذ عشر سنوات ، تناقص المياه فى منطقة الشرق الأوسط هو فى رايى محور النزاع المقبل فى هذه المنطقة ، ـ وهو بمثابة قنبلة موقوتة تهددنا بالانفجار فى اى وقت ، وليس من المبالغ فيه القول بأن عقد التسعينيات سوف يكون عقد الصراع على موارد المياه المحدودة فى الشرق الأوسط ، بل ان هناك بالفعل من ينادى بمعاملة المياه معاملة النفط باعتبارها سلعة نادرة تتنافس عليها .

ولكن لابد فى البداية ، من ان انبه إلى امر هام وهو عدم خلط الأوراق والربط بين نهر النيل وموارد المياه فى الشرق الأوسط حيث يختلف الوضع . كما سبق وان اوضحت بين دول حوض النيل عنه بين الدول التى تتقاسم انهار الشرق الأوسط مثل سوريا والعراق وتركيا فيما يتعلق بنهر دجلة والفرات ، والأردن وسوريا ثم إسرائيل التى احتلت منابع نهر الأردن . كما تختلف ظروف الدول الافريقية عن مثيلاتها فى القارة الأسيوية .. ولذلك يجب ان يكون واضحا اننا عندما نتحدث عن المياه فى الشرق الأوسط ، فإن ذلك لا يتضمن حوض نهر النيل .

وقال الدكتور بطرس غالى :

وبطبيعة الحال ، فإن مصالح دول المنبع تختلف عن مصالح دول المصب وعن مصالح دول المجرى .. وكل مجموعة من هذه الدول لها مشاكلها الخاصة ، وفى الشرق الأوسط نجد ايضا إسرائيل تتحكم منذ عام ١٩٦٧ وعن طريق نهر الأردن فى حوالى ٢,٣ مليار متر مكعب من موارد الوطن العربى ، وإذا كانت نتائج الابحاث .

وتقارير الخبراء تشير إلى انه مع تزايد معدل نمو السكان بالشرق الأوسط بنسبة ٤ ٪ وانخفاض معدل تدفق المياه ، فانه سوف يكون من المستحيل توفير الماء اللازم للاجيال القادمة ، وإسرائيل تعى هذه الخطورة ، وإذا علمنا ان إسرائيل تحصل على ٤٠ بالمائة من احتياجاتها من المياه فى الضفة

ان « مشروعات الربط الكهربائى بين دول الاندوجو وعلى الاخص مشروع اسوان ـ انجا ، سوف يتيح لافريقيا تصدير طاقة كهربائية نظيفة إلى اوربا من افريقيا مما سيعود بفوائد ضخمة على دول المجموعة .. وسيسمح من ناحية اخرى ـ بتحقيق الدول المعنية بالمشروع لمكاسب مادية علاوة على استفادة الدول الافريقية المجاورة بالطاقة الكهربائية كل حسب احتياجاته ، مما يوفر استهلاك افريقيا المتزايد من البترول وغيره من مصادر الطاقة .

وقال الدكتور بطرس غالى :

وإدراكا من مصر لجدوى مشروعات الربط واحتمالات التصدير للمجموعة الأوربية ، فقد بدات فى ربط شبكاتها الكهربائية بكل من الأردن وتركيا . وعندما يتحقق الربط الكهربائى مع زائير ، فاننا سنحقق من ناحية توفير احتياجاتنا المتزايدة من الطاقة والاستفادة بفوائد تصدير الكهرباء لاوربا مع شركائنا الأفارقة .

ايضا نحن ننظر لمشروعات الربط من منظور اساسى وهو ان علينا ان نقدم لدول المنابع كاوغندا واثيوبيا ، والتى لا تحتاج المياه قدر حاجتنا لها ، علينا ان نقدم لها مقابلا للمياه ، وهذا المقابل هو الطاقة الكهربائية النظيفة باسعار زهيدة اى فى مقابل المياه .

ولا يخفى ان الاجتماع الذى عقد بالقاهرة لوزراء الطاقة والكهرباء لدول الاندوجو ساهم فى دعم الوعى المحلى والاقليمى والدولى باهمية التعاون الاقليمى خاصة فى مجالات المياه وتوليد الطاقة ، ودفع بمشروع إسوان ـ انجا خطوة للامام ، ونبه الدول والمؤسسات المانحة إلى ان المشروع العملاق يسير بخطى حثيثة نحو الأمام .

وان هناك جدية من الأطرف المشاركة فيه مما يسهل الحصول على المساعدات الفنية والتمويل الضخم اللازم لإقامة هذا المشروع الكبير والذى سيحول دول الاندوجو إلى دول مصدرة للطاقة .

واود ايضا ان اؤكد ان التعاون الاقتصادى من خلال مثل هذه المشروعات ، له دور كبير وهام فى تخفيف حدة التوتر السياسى بين الدول ، وهو ما نامل ان نحققه فى حوض النيل من خلال التعاون المشترك وبناء جسور التفاهم ، مما يحقق الصالح الاقتصادى للجميع ، والهدوء والاستقرار السياسى والمصالحة بين الأشقاء ، وتهدئة المنازعات الاقليمية فى واحدة من اكثر مناطق القارة الافريقية ارتباطا بامن مصر القومى وهى منطقة حوض النيل .



الغربية ، تدرك أهمية هذه الأرض بالنسبة لها ، وبسبب إصرارها على رفض مبادرات السلام المتعددة والقائمة على أساس الأرض مقابل السلام خاصة وان كافة تقارير الخبراء تشير إلى ان حاجة إسرائيل من المياه ستزيد بنسبة ٣ ٪ ويتضح من ذلك ان إسرائيل تثير بين الحين والآخر هاجس الأمن المائي العربي .

مواجهة المشاكل كيف ؟

● لقد شرحت يا سيادة الوزير أهمية المياه الاستراتيجية والاقتصادية في الشرق الأوسط وافريقيا ، فهل يمكن إلقاء مزيد من الضوء على كيفية إدارة المياه في وادى نهر النيل ؟ وعلى الدور الذى تقوم به الدبلوماسية المصرية في هذا الصدد ؟

وقال الدكتور بطرس غالي : منذ عصر الفراعنة والحياة على امتداد نهر النيل تسير وفق نمط منتظم كان يضمن حلول الفيضان بعد كل موجة جفاف .. والآن وقد تراجعت كمية مياه النيل على مدار القرن الماضي ، مما أدى إلى عجز في موارد المياه .. وإذا أضفنا إلى ذلك عدم هطول الأمطار على مصر واستمرار الزيادة السكانية الهائلة وكما نعلم ان ٩٧ بالمائة من أرض مصر هي في الواقع صحراء غير مسكونة ، وتمثل مساحة وادى النيل والدلتا أقل من ٣ بالمائة من مساحة مصر الكلية ، وهذا بالطبع يذكرنا بقول عالم التاريخ اليوناني المشهور « هيرودوت » ان مصر « هبة النيل » .

والآن وبعد أكثر من ألفي عام ، فاننا نضيف ان « النيل هو الأمن القومي لمصر » كل هذا معناه ان النيل هو المصدر الوحيد للحياة والرى في مصر .

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة للمحافظة على مواردنا المائية والسيطرة عليها فإن أهم المشكلات التى تواجهنا وهى مرتبطة ببعضها البعض ما يلى :

١ ـ كيفية استصلاح المزيد من الاراضى الزراعية .

٢ ـ كيفية جلب المزيد من موارد المياه .

٣ ـ كيفية معالجة مشكلة فاقد المياه في مصر .

٤ ـ كيفية معالجة ظاهرة التآكل والنحر .

أما بالنسبة للمشكلة الأولى والثانية ، فانه لا يمكن استصلاح المزيد من الأراضى دون توفير كمية أكبر من مياه الرى ، ومن هنا تأتى أهمية مواجهة المشكلة الثالثة وهى مشكلة فاقد المياه والتى أود التحدث عنها بصفة خاصة ، فمن منطلق الدراسات والتقارير التى أعدت عن مياه النيل ، نجد ان مياه النيل باتت تتناقص ، وخبراء أبحاث المناخ الدولية يتوقعون لظاهرة ارتفاع درجة الحرارة على كوكب الأرض ان تؤدى إلى ارتفاع درجة الحرارة في حوض النيل بمعدل درجة واحدة في عام ٢٠٣٠ وارتفاعها بمعدل درجة أو ثلاثة بحلول عام ٢٠٨٠ .. وهذا معناه ان المزيد من مياه النيل سوف يتم فقدانه بالتبخر ، وهذا بالطبع فاقد بسبب الطبيعة ، ولكن هناك فاقد آخر ضخم في استخدامنا في مصر للمياه .

وهذا الموضوع حيوى وهام للغاية إذا علمنا ان الفاقد السنوى من المياه في القاهرة الكبرى فقط يعادل مجموع ما تستهلكه الأردن من مياه في كافة المجالات ، وهذا يعطينا فكرة عن مدى أهمية تغيير نمط استهلاكنا للمياه من منطلق ان هذا الفاقد لا يتم تعويضه ، وهى مسألة حيوية بالنسبة لنا جميعا .

التعاون والتنسيق هما الأساس

واستطرد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية في إجابته على السؤال قائلا :

« أما فيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال حول دور الدبلوماسية المصرية والسياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل ، فانه كما سبق وان أوضحت ، ان مصر تتقاسم نهر النيل مع ثماني دول أخرى .. وبالتالى فهى لا تستطيع بمفردها التحكم في ذلك النهر ، ولذلك فإن الأساس الذى تقوم عليه السياسة المصرية في هذا الصدد هو ضرورة التعاون والتنسيق بين دول حوض النيل . وتسعى الدبلوماسية المصرية فيما يمكن ان نطلق عليه « دبلوماسية المياه » إلى تشجيع وتحقيق التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى من أجل التغلب

على مشاكل المياه وتحقيق امن مصر القومى ، واستطيع هنا أن اذكر بانه حينما اقرت الدول الافريقية ، حفلة إعلان لاجوس ، عام ١٩٨٠ كان الهدف هو خلق سوق افريقية مشتركة وتشجيع التعاون الافريقى على الأساس القارى والاقليمى وشبه الاقليمى ، إلا ان هذا لم يمنع من إعطاء اولوية خاصة لاهمية الأنهار الافريقية المختلفة كجزء من البنية الأساسية المطلوبة لتحقيق التعاون الاقليمى بين الدول الافريقية .

وحتى نكون واقعية ، فنحن لا نستطيع الزعم باننا قد حققنا بالفعل خلال العشر سنوات الماضية الاجماع الذى نرجوه ، غير اننا حققنا وعيا اكبر بخطورة مشكلة المياه وبمزايا التعاون الاقليمى فى إدارة المياه واستخداماتها .. ونحن نعلم اننا مازلنا فى بداية الطريق ولكنها بدايات إيجابية يجب استمرار العمل على دفعها ، حيث ذلك هو البديل الوحيد ، لان مستقبل مصر ، ومستقبل دول حوض النيل الاخرى ، بل ولا ابالغ ان قلت ان مستقبل افريقيا كلها يعتمد على النجاح الذى يمكن تحقيقه على هذا الطريق .

مزيد من المؤتمرات

● وفى ختام حديثى مع الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية قلت له : لقد انعقدت فى القاهرة فى يونيو الماضى الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه فى افريقيا تحت رئاستكم فما هى نتائج هذه الندوة وهل هناك متابعة لهذه النتائج ؟

قال الدكتور بطرس غالى :

الواقع ان منطقة الوطن العربى وافريقيا تاتيان فى مقدمة مناطق الصراع المائى ولذلك فمصر التى تدرك الثقل الاقتصادى بل والسياسى لمسالة المياه بادرت فى إطار جهودها الدبلوماسية فى هذا الشان بالدعوة إلى عقد ندوة دولية بالقاهرة فى يونيو الماضى حول سياسات وتكنولوجيا المياه فى افريقيا تحت إشراف وزارة الخارجية وبالاشتراك مع هيئة قمة المياه الدولية ، وقد شارك فى هذه الندوة عدد كبير من الدول الافريقية كما شارك فيها عدد كبير من الخبراء الدوليين فى مجال المياه .

وقد تناولت هذه الندوة عدة موضوعات هامة جاء على قمتها تنمية واستخدام الموارد المائية فى إطار نظام دولى للموارد المائية ، حيث انه بالرغم من الجهود المبذولة لتقنين قواعد استخدام الأنهار الدولية فلم يتم التوصل بعد إلى الاتفاقيات الدولية التى يمكنها تنظيم مثل هذه العمليات .

كما ناقشت الندوة دور المياه فى البنية الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا وبصفة خاصة فى توليد الكهرباء ، وخرجت الندوة بعدة توصيات هامة مثل ضرورة تقييم توفر المياه سواء من مصادر المياه السطحية او الجوفية وتقييم الطلب على المياه وفقا لاهداف التنمية الاقتصادية .

هذا بخلاف موضوع استخدام المياه فى الصناعة وتوليد الطاقة والملاحة ، والتعرض لمخاطر الجفاف واثاره السلبية طالما ان الندوة كانت عن افريقيا ، واوصت الندوة بإعداد برنامج شامل لتنمية موارد المياه فى افريقيا ليخدم اهداف محددة فى المستقبل القريب والبعيد معا .

وإذا كانت نتائج ندوة القاهرة لم تتبلور بعد فى شكل مجرد ، فإنها خلقت قوة دفع كان من الضرورى الحفاظ عليها والعمل على تنشيطها .

ومن هنا اصبحت ندوة القاهرة بشان المياه فى افريقيا حلقة فى سلسلة مؤتمرات حول المياه ، حيث يجرى الآن الإعداد لعقد مؤتمر مياه الشرق الأوسط والذى دعت إليه تركيا تحت إشراف الرئيس التركى « توجوت اوزال »

وسوف يلى هذا المؤتمر مؤتمر ثالث يعقد فى إحدى دول امريكا اللاتينية للتعرف على مشاكل المياه فى امريكا اللاتينية ، وتصورى انه فى ذلك الوقت يمكننا إجراء دراسة مقارنة بين مشاكل القارات الثلاث المائية وإيجاد الحلول التى تتلاءم مع طبيعة وظروف كل قارة .

وعلى المستوى الدولى فإنه فى إطار الإعداد لمؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية المقرر عده فى البرازيل فى يونيو ١٩٩٢ سوف تستضيف ايرلندا مؤتمرا دوليا عن المياه والبيئة فى يناير القادم .

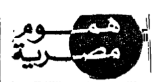
ومن هنا فإن كافة هذه الجهود المبذولة وان دلت فإنما تدل على العزم على تكثيف كل الإمكانيات المتاحة فى شكل مشروعات وخطط تقدمها الدول المعنية ، والدبلوماسية المصرية يحدوها دائما الأمل فى تحقيق اهدافها من حيث المحافظة وحسن استخدام مصادرها المائية كما انها تؤيد دائما عقد المؤتمرات والندوات فى هذا الشان حيث ان من شان ذلك تجنب صراعات دامية سبق ان عرفها التاريخ نتيجة التنافس على المياه وذلك بأن يحل محلها الحوار والتعاون والعمل المشترك .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اثار الصحفيون الافارقة – في لقائهم بالرئيس مبارك – قضية مشروعات استغلال منابع النيل التي كانت اوغندا تنفذها عند المنابع الجنوبية . ورد الرئيس مبارك قائلا «نحن نتقبل هذا طالما لا يؤثر على كميات المياه الآتية لمصر . فنحن نتعاون في اطار الاستغلال المشترك لمياه النيل» ..

وهذا الكلام يفجر قضية المياه ، وكيف انها يمكن ان تتحول الى ام القضايا في القارة الافريقية ، على اساس ان الجفاف الذي يضرب افريقيا منذ سنوات دفع دولها الى التفكير في انشاء مشروعات تخفض من قسوة الجفاف ، خصوصا ونحن نعلم مدى قسوة الجفاف الذي ضرب شرق افريقيا وبالذات منطقة القرن الافريقي ثم منطقة ما تحت الصحراء الكبرى في تشاد والنيجر وشمال نيجيريا ..

وربما يكون لاثيوبيا بعض العذر فيما فكرت فيه من مشروعات في اعالي النيل من هذا المنطلق .. ولكن ما لا يعرفه احد ان مصر صمتت طويلا على هذه المشروعات – في المنابع الاثيوبية للنيل – رغم كل ما قيل عن الاصابع الصهيونية التي وراءها بهدف اضعاف مصر مائيا وزراعيا ، وبالتالي اقتصاديا . ورغم ما قيل ان احدى الدول الكبرى كانت ايضا وراء المشروعات الاثيوبية هذه ، والتي كانت تتضمن انشاء ستة سدود كانت ستؤدي بالقطع الى تخفيض كميات المياه القادمة الى مصر من الهضبة الاثيوبية ، لاننا نعلم ان ٨٥٪ من مياه النيل التي تصل الينا .. قادمة من هذه الهضبة الاثيوبية .

اليس هناك شك في ان تحرك الصحافة المصرية المعارضة وكشفها لهذه المخططات هو الذي ارغم الحكومة المصرية على سرعة التحرك حتى لا نفاجأ بانخفاض ايراد النهر.. بينما تتزايد احتياجاتنا باستمرار ..

ومهما قيل عن توقف المشروعات الاثيوبية الا ان المؤكد ان اثيوبيا سوف تكمل مشروعاتها بعد حل مشاكلها الحالية التي تراكمت بفعل الحكم الديكتاتوري الذي فرضه الديكتاتور الذي سقط .. وهذا يدفعنا اكثر الى ان تكون اعيننا يقظة لكل ما يجري عند منابع النيل ، وبالذات عند الهضبة الاثيوبية .

اما ما يجري عند اوغندا فامره غريب . لأن اوغندا لا تعاني من الجفاف ، بل تعاني من المستنقعات وكثرة المياه .. فضلا عن غزارة الامطار . فان كانت مشروعاتها هدفها تجميع المياه للحد من المستنقعات ، فلاباس . اما ان كان هدفها حجز المياه فهذا له كلام اخر ..

اقول هذا ونحن نعلم اننا عندما فكرنا في تنفيذ مشروع السد العالي وقفت كل دول حوض النيل ضد المشروع .. ولم توافق الا بعد ان قدمنا الضمانات . وهذا الكلام يجب ان يعرفه كل الناس . ولابد ان يكون لنا راي في كل ما يجري على طول حوض النهر من المنابع الجنوبية غربا عند الكونغو ورواندا وبوروندي .. وجنوبا عند السودان واوغندا .. وشرقا عند اثيوبيا ..

اي قرار يخص النيل يجب ان يكون لنا راي فيه .. وغدا نكمل الحديث عن حرب المياه وشيكة الوقوع .

عباس الطرابيلي

١٤١٦



همـوم مصـرية

كل الشواهد تؤكد ان المنطقة سوف تشهد عصرا من القلاقل بسبب نقص المياه ، وان حرب المياه يمكن ان تندلع لتهدد امن المنطقة كلها . وان سنوات القحط والجفاف لن تمر دون ان تقلب اوضاع المنطقة خصوصا منطقة القرن الافريقي حيث اثيوبيا والصومال وشمال كينيا . وحيث وسط الغرب ـ تحت حزام الصحراء الكبـرى ـ ومن المؤكد ان الحروب الاهلية في هاتين المنطقتين والقلاقل السياسية ليست بعيدة عن الجفاف .

بل ان ما يحدث الان في كردفان ودارفور من تساقط المئات كل يوم جوعي وعطاشي .. يحدث بسبب القحط ونقص المياه ..

وليس سرا ان كل هذه المناطق ليست بعيدة عن منابع النيل .. بل ان بعضها يقع عند منابعـه الجنوبية الشرقية حيث اثيوبيا .. ولو قامت حكومة قوية ورشيدة هناك لا ستطاعت ان تقيم مشروعات للرى والمياه تخفف من اثار عاصفة الجفاف التي تقتلع السكان من جذورهم . هذا الكلام كله يجرنا إلى ضرورة ان تكون لمصر ، سياسة مـائية ، واضحـة المعالم . اى استراتيجية ترتبط بالامن القومي المصـرى ، ولا تنفصـل عنـه .. تبحث ، وتناقش ، وتراقب اى مشروعات تجرى على منابع النيل .

ويكفى ان الحرب الاهلية في جنوب السودان قد اوقفت ، بل وحطمت ، المشروعات المصرية التى كانت تهدف إلى اقامة قناة عند جونجلى تخفف من حجم المياه الفاقدة في منطقة المستنقعات .. وتزيد من حصة مصر والسودان . اى ان الحرب الاهلية عند منابع النيل في جنوب السودان امتد اثرها حتى على نقطة المياه التى تصل إلى مصر .. في اقصى .. الشمـال عند المصب .

وليس سرا ان اسماعيل باشا خديو مصر المفترى عليه والذى يتهمه البعض بانه لم يكن مصريا هذا الحاكم ـ الغريب عن مصر في نظرهم ـ اكثر بعـدا من حكام اخرين ، على الاقل من ناحية فكره القـومى المصرى المبنى عـلى استراتيجية واضحة .

فقد انفق الرجل كثيرا في عمليات استكشاف منابع النيل . وهي عملية ان تمت تحت اسماء مستكشفين اجانب الا انها تمت باموال مصرية وتحت راية العلم المصرى وباوامر من حكومة مصر . ولم يكن هدف هذه العملية استعراضيا ، بل كان هدفه الاساسى الوصول إلى منابع النيل لتامينها ، وبالتالى تامين مورد المياه الاوحد الذى يمد كل المصريين بالماء .. حدث هذا خلال عصر المد الاستـعمـارى البـريطـانـى . الفرنسى . الالمانى . والبلچيكى ..

ليس هذا فقط .. بل ان الرجل الذى نزلت حملاته الاستكشافية من السودان إلى المنابع الجنوبية لم يكتف بذلك بل دفع بعمليـات استكشـافية اخرى ، وبحملات عسكرية ايضا ليصل إلى المنابع ولكن من الشرق : من المحيط الهندى عند قمايو في جنـوب الصومال حاليا ..

كل هذا ليؤمن منابع النيل . فالحملة العسكرية التى تحركت من الشرق بعد ان نزلت في البحر الاحمر كان هدفها تامين منابع النيل في الهضبة الحبشية التى تمد مصر بحوالى ٨٥٪ من مياه الفيضان .. تماما كما كان هدف الحملات التى نزلت من الشمال كان هدفها الوصول إلى المنابع الجنوبية والوصول الى بحيرات فيكتوريا وتانا والبرت .

كل هذا ليؤمن منابع النيل .. وليسبق المستعمرون القادمون من اوروبـا .. وليجعل النيـل نهرا مصريا .

الم اقل لكم انه كان الخديو المفترى عليه .

وغدا نكمل حرب المياه .

عباس الطرابيلى

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩١



النيل

.. الواقع فى خطر والمستقبل فى غموض !

الماء هو اكثر مكونات الارض تميزا .. وهو اثمن الموارد التى انعمت بها الأرض على البشرية جميعا - وسوف يكون مستقبل الجنس البشرى عرضة للخطر مالم تتحقق تحسينات اساسية فى ادارة المياه .

ويقول ج . و . م لاريفيير فى مقالته « مياه العالم فى خطر » ان كافة موارد المياه العذبة فى العالم المتوافرة فى البحيرات و السواقى و الجداول و الانهار اقل من ١ . ٠٪ من اجمالى مخزون الارض من المياه . ولحسن الحظ تتجدد امدادات المياه العذبة باستمرار عن طريق تكاثف بخار الماء وهطوله من الجو على شكل امطار أو ثلوج .. الا أنه لسوء الحظ يتلوث جزء كبير من هذه الامطار و الثلوج اثناء تساقطها بالغازات و الجسيمات التى تطلق الى الجو من جراء النشاط البشرى .



ويقدر معهد موارد العالم ان ٤١٠٠٠ كيلو متر مكعب من المياه في السنة تعود من اليابسة الى البحر لموازنة كمية بخار الماء التي تنتقل سنويا من البحار الى اليابسة ويتدفق منها مايقارب ٢٧٠٠ كيلو متر مكعب من المياه عائدا الى البحر على شكل فيضانات يتعذر الانتفاع فيها ، وينساب ايضا ٥٠٠٠ كيلو متر مكعب من المياه الى البحار عبر مناطق غير مأهوله ـ وثمة قدر من الـ ١٠٠٠ كيلو متر من المياه التي تعود الى البحر تمتصه النباتات ، تتيح هذه الدورة حوالى ٩٠٠٠ كيلو متر مكعب من المياه القابلة للاستثمار البشري بسهولة في كافة ارجاء الارض وهي امدادات مائية وفيرة وكافية لسكن ٢٠ بليون نسمة ، واذا ماتم احتساب الموازنة بين الهطول والتبخر لكل قطر على حدة امكن تعرف اقطار فقيرة واخرى غنية بالمياه فلدى ايسلندة مثلا فائض من الهطول يكفي لتزويد الفرد الواحد بـ ٦٨٥٠٠ متر مكعب من المياه في السنة في حين تكاد لا تتوافر اية موارد طبيعية من المياه لسكان البحرين ، كذلك معدلات السحب تختلف من بلد لاخر اذ ان متوسط استهلاك الفرد المقيم في الولايات المتحدة من المياه يزيد بمقدار ٧٠ ضعفا على متوسط استهلاك الفرد المقيم في غانا ـ وعلى الرغم من ان استخدامات المياه تختلف من بلد لآخر فان الزراعة تستهلك الجزء الاعظم من امدادات المياه ويبلغ متوسط مايستخدم في العالم لهذا الغرض حوالى ٧٣ ٪ من مجمل المياه المسحوبة من الارض .

وعموما يمكن القول بأن المياه تزداد شحا على نمو السكان والتوسع في الصناعة والزراعة ، ويظهر نقص حاد في امدادات المياه عندما يتجاوز الطلب على الماء الموارد المتاحة .

المياه في مصر

واخر الدراسات سواء التي خرجت من وزارة الري او من مجلس الشورى تحدد بان متوسط الايراد السنوي للنهر عند اسوان ٨٤ مليار متر مكعب في السنة ، واعلى ايراد سنوي للنهر كان عام ١٨٧٩ حيث بلغ ١٥١ مليار متر مكعب ، وادنى ايراد سنوي للنهر كان عام ١٩١٤ ووصل الى ٤٢ مليار متر مكعب فقط .

وموارد مصر المائية طبقا للاتفاق الجديد بين مصر والسودان في نوفمبر ١٩٥٩ لضمان اقصى استغلال لمياه النيل للبلدين ومن اجل استغلال المياه الناتجة من اقامة السد العالي فقد قسم المتوسط السنوي لتصرف النهر عند اسوان وقدره ٨٤ مليار متر مكعب مابين البلدين على اساس ان حصة مصر ستكون ٥٥,٥ مليار م٣ وحصة السودان ١٨,٥ مليار م٣ .

ب ـ ٢,٩ مليار م٣ من المياه الجوفية ومصر العليا كمتوسط سنوي

ج ـ ٢,٣ مليار م٣ من استخدام مياه الصرف كمتوسط سنوي اجمالي هذه الموارد حوالى ٦٠,٧ مليار م٣ سنويا .

١٤١٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩١

نعمان الزياتى

بلغت إستخدامات مصر من المياه عام ١٩٩٠ حوالى ٦١،٦٠ مليار م^٣ اى بزيادة ٩، مليار م^٣ عن متوسط الموارد .

فكيف تم تدبيرها ؟

من اعادة استخدام مياه المصارف بمعدل زاد الى ٣،٢ مليار م^٣ بدلا من ٢،٣ مليار م^٣ .

امكانيات زيادة المياه

هناك امكانيات لزيادة الموارد المائية المصرية فى المدى القريب (٥ ــ ٧ سنوات) من :

ا ــ ٢ مليار م^٣ من مشروع قناة جونجلى اذ نجحت السودان فى تامين استئناف اعمال شق القناة فى المستنقعات جنوب السودان وهى عملية ترتبط اساسا . بتمرد جون جارنج فى الجنوب وتدخل القوى الاجنبية التى تريد تكريس فصل جنوب السودان عن شماله وعن وادى النيل عموما .

ب ــ ٢ مليار م^٣ اضافية يمكن الاستفادة منها بحفر ابار جوفية جديدة وبوجه خاص فى منطقة روافد وادى العريش ووادى الجرافى فى سيناء . وفى الساحل الشمالى غربى الاسكندرية .

ج ــ ٥،٤ مليار متر مكعب اضافية يمكن الاستفادة بها من اعادة استخدام مياه المصارف لكن المشكلة ان تلوث مياه المصارف يؤدى الى نقص مواردها بنحو ٣ : ٤ مليار م^٣ يمكن استغلالها اذا احسن التخطيط وروعيت اعتبارات حماية مياه المصارف من التلوث .

د ــ تقليل الفاقد من مياه السدة الشتوية بتخزين اكبر جزء منها فى البحيرات الشمالية وقد تراوح هذا الفاقد فى سنوات عقد الثمانينات بين ٢،٨ ــ ٥ مليار م^٣ فى السنة .

التدفق النهرى

واول مجموعة تسمى منابع النيل الاستوائية

ا ــ البحيرات (فيكتوريا ــ ادوارد ــ البرت . كيوجا وروافدها) وتقع فى اراضى خمس دول افريقية هى زائير . رواندا بورندى واوغندا وتنزانيا وهى تزود تدفق النهر بما يبلغ ٣٠ مليار م ٣ سنويا .

ب ــ مجموعة نهر سمليكى ــ واغلبها يقع داخل اراضى زائير واوغندا وتضيف الى تدفق النهر شمال البحيرة حوالى ٨،٥ مليار م ٣ سنويا . لكن المشكلة ان موارد البحيرات الاستوائية ومجموعة سمليكى تتأثر بالسدود والمستنقعات شمال بحيرة البرت حيث يبدأ النيل الابيض فى منطقة بحر الجبل ويفقد النهر بسبب تسرب المياه والبحر كمية ضخمة من الماء بحيث لايمر فى المتوسط فى ساحة النهر (النيل الابيض سوى ١٤ مليارا فقط فى المتوسط سنويا .

وثانى مجموعة هى مجموعة منابع هضبة الحبشه :

ا ــ المصدر الاساسى فيها هو النيل الازرق الذى يستمد مياهه من بحيرة تانا ويبلغ تدفق النل الازرق الى مدينة الروصيرص فى السودان ٥٤ مليار م ٣ فى المتوسط سنويا وهذا هو المصدر الاساسى لمياه النيل حيث ان النهر لايفقد منها شيئا بسبب البخر والمستنقعات .

ب ــ نهر سوباط وروافده التى تضيف كمية تصل الى ١٣،٥ مليار م ٣ سنويا

١٤٢٠



النيل

ج ـ نهر عطبره الذى ينضم الى النيل الابيض عند مدينة عطبره بالسودان مضيفا كمية اخرى تبلغ ١٢ مليار م ٣ سنويا

وعموما فان تدفق نهر النيل على مدار السنه يعود الى مياه المنابع الاستوائية فى حين ان مياه الفيضان السنوية تاتى اساسا من امطار هضبة الحبشه لكن يمكن انقاذ كميات ضخمة من المياه المفقودة فى منطقة السدود والمستنقعات فى بحر الجبل اذا نجحت مصر والسودان والدول الافريقية الخمس فى اقامة مشروعات متكاملة فى هذه المنطقة .

القانون الدولى ومياه النيل

ا ـ اقر معهد القانون الدولى فى سنة ١٩٦١ وبعد دراسات استمرت ٥٠ عاما خمسة مبادىء للانتفاع بالانهار الدولية سوف تنعكس على كل مشروعات مياه النيل وهى

ا ـ وجوب التعاون فى استغلال مياه النهر الدولى

ب ـ عدالة توزيع مياهه

ج ـ وجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقترحة من بعض دول حوض النهر

د ـ وجوب سداد التعويضات المناسبة عن اى ضرر محتمل وقوعه بسبب سوء استغلال احد الاطراف .

هـ ـ وجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية كواجهة عليها حسن الحوار والمصلحة المشتركة .

اجمالى المشروعات الاثيوبية تستهدف استقطاب ٢٢ مليار م^3 من المياه ولاشك ان هذه الكمية تؤثر على كمية المياه التى تستفيد فيها مصر وتبنى عليها خطط التنمية الزراعية مما يؤثر تاثيرا كبيرا بالطاقة على هذه الخطط

تمويل المشروعات الاثيوبية

م	اسم المشروع	الطرف الدولى	التمويل	ملاحظات
١	TAMA BELES DECELOPMENT PROJCT	ايطاليا		قدمت ليبيا قرضا قدره ٣٠٠ مليون دولار لاثيوبيا
٢	FINCHA-A SUGER COMPLX	شركة TATE & LYLE البريطانية AGRE	تمويل [illegible] ٣٢ مليون دولار مازال فى مرحلة [illegible] تدمج التمويل	[illegible] اثيوبيا فى تمويل بعض هذه المشروعات
٣	NEKEMTE AGRE COMBENAT	يوغوسلافيا		
٤	GAMBELA DEVELOPMENT PROJECT	الاتحاد السوفيتى		



٢ ـ في عام ١٩٦٦ اصدر مؤتمر جمعية القانون الدولى في هلسنكى عن القواعد الآتية

ا ـ حق احدى الدول المنتفعة في تحويل جزء من كمية المياه المخصصة لها لرى اراضى هذه الدولة وان كانت خارج حوض تصرف النهر الدولى .

بمعنى انه من حق مصر ان تنشق ترعة السلام في سيناء بشرط الاتزيد حصتها من مياه النهر عن المقنن لها وبشرط الايستفاد من مياه هذه الترعة لصالح طرف اخر

ب ـ عدالة التوزيع بين الدول المنتفعة وفق تقدير طبع غرافية حوض النهر والظروف المنافسة المحيطة بها وسوابق استعمالها مياه حوض النهر والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض والعنصر السكانى ثم التكاليف المقارنة للوسائل الاخرى البديلة ومدى وجود مصادر اخرى للمياه مع ضرورة تفادى الاسراف غير الضرورى غير الحتمى للدول الاخرى المنتفعة .

٣ ـ اقر مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في الجزائر ١٩٦٨ اتفاقية المحافظة على الطبيعة والموارد المائية التى صدقت عليها مصر فيما بعد ومن بين موادها العامة

أ ـ المادة الخامسة التى تنص على انه حيثما كانت دولتان او اكثر من الدول الموقعة على الاتفاقية تتقاسمان موارد المياه السطحية او الجوفية فعليهما التشاور فيما بينهما من خلال لجان مشتركة لبحث وحل مشاكل استغلال هذه الموارد المائية والمحافظة عليها (بمعنى ان اقامة اثيوبيا لمشروعات مائية تؤثر على معدل التدفق عند الروصيرص ٥٤ مليار م ٣ سنويا يجب ان تقره لجان مشتركة تشارك فيها مع اثيوبيا مصر والسودان (ولم يحترم هذا البند)

ب ـ المادة ١٦ من الاتفاقية التى تنص على وجوب التعاون من اجل تنفيذ نصوص الاتفاقية وبخاصة اذا كان تنفيذه احداها لخطة قومية من شانها التاثير على الموارد الطبيعية لاية دولة اخرى من الدول الموقعه على هذه الاتفاقية

معاهدات قديمة

المعاهدة المبرمه بين بريطانيا وايطاليا واثيوبيا الموقعة في اديس ابابا في ١٥ مايو ١٩٠٢ التى تنص في مادتها الثالثه على تعهد اثيوبيا بالاتنشىء او تسمح باقامة اى عمل على نهر النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر سوباط من شانه تعطيل سريان مياه الى نهر النيل الا بالاتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصرى البريطانى بهذا الشأن

٢ ـ الاتفاق بين حكومة بريطانيا وحكومة دولة الكونجو الموقعة في لندن في ٩ مايو ١٩٠٦ والمعدل لاتفاقية بروكسل بتاريخ ١٢ مايو ١٨٩٤ وتقضى المادة الثالثة من اتفاقية ١٩٠٦ بتعهد الكونجو بعدم اقامة اية منشات قرب او على نهر سمليكى او نهر ايسانجو يكون من شانها تخفيض كمية المياه التى تصب في بحيرة البرت الا بالاتفاق مع حكومة السودان المصرى البريطانى

٣ ـ الاتفاقية المبرمة مابين مصر في جانب وبريطانيا في الجانب الاخر نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا (تنزانيا) واوغندا الموقعه ١٩٢٩ وتنص على تحريم اقامة اى مشروع من اى نوع على نهر النيل او روافده او البحيرات التى تغذيها كلها الا بموافقة مصر وبصفة خاصة اذا كانت لهذه المنشآت صلة بالرى او بتوليد الكهرباء اما اذا ماكانت تؤثر على كمية المياه التى كانت تحصل عليها مصر او على تواريخ وصول تلك المياه الى مصر وتنص المعاهدة ايضا على ان لمصر الحق في اقامة الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه الى مصبه وفي اجراء البحوث وفي الرقابة على تنفيذ المشروعات التى قد تفيد مصر .

كما ان هناك مذكرات متبادلة بين كل من مصر وبريطانيا نيابة عن حكومة اوغندا عامى ٥٢ ، ١٩٥٣ بشأن اشتراك مصر في بناء خزان ادين لتوليد الطاقة الكهربائية ولاغراض تخزين المياه في بحيرة فيكتوريا لصالح مصر والسودان ويمقتضاها يوجد ٣ مهندسين مصريين في منطقة السد بصفة مستمرة كما تلتزم مصر بدفع تعويضات عن الضرر للسكان المحليين .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩١

ترعة السلام

ويثار في كثير من الاحيان تساؤل حول مشروعية ترعة السلام فالى جانب النقط السابقة التى تؤكد على حرية مصر فى انشاء ترعة السلام فهناك حقيقتان اخريان .

١ ــ جغرافيا وتاريخيا فقد كان للنيل فرع ثالث الى جانب فرعى رشيد ودمياط ينحرف شرقا عند رأس الدلتا مارا عبر المدينة التاريخية المسماه (بيوليز) وعبر سيناء يتجهة الى بحيرة البردويل التى كانت وقتئذ اقرب الى الخليج منها الى بحيرة مالحة كما هو الوضع حاليا . وقاع هذه البحيرة ينفرد بين بقية بحيرات مصر على البحر المتوسط بانه مغطى بغرين النيل بسبب كثره ماحمله اليها الفرع البيوليزى . وان منطقة غربى سيناء تقع داخل نطاق حوض تصرف النهر

فلا يفصل بينهما وبين النهر سلاسل جبال الى جانب ان شبه جزيرة سيناء جزء لايتجزأ من التراب المصرى له مثل مالغيره من اراضى مصر حق الانتفاع بمياه النيل

التعاون الافريقى

ولتحقيق مزيد من التنمية لكل دول حوض النيل وخاصة اثيوبيا نرى الآتى :

ــ الاشتراك مع اثيوبيا فى اقامة مشروعات مشتركة تحقق مصالح الطرفين وتطوير مشروعات اثيوبيا الحالية بما يحقق الفائدة المشتركة لمصر واثيوبيا مع العمل على تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتقديم مساعدات لاثيوبيا

ــ المعاونه على حل مشاكل اثيوبيا الداخلية وخاصة مشاكل اريتريا والاوجادين والتيجراى والارموا فى نطاق اتفاقات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحث الحكومة الاثيوبية وقيادات الحركات الانفصالية على قبول نوع من الحكم الذاتى الذى يوفر صلاحيات اكبر وتنمية لهذه الاقاليم

ــ تشجيع السودان واثيوبيا على تطبيع العلاقات بينهما واحجام اثيوبيا عن تقديم دعمها للعناصر المتمردة فى جنوب السودان والتى تعرقل تنفيذ المشروعات المصرية فى السودان والتى تستهدف الحد من الفاقد فى مياه النيل فى جنوب السودان (قناه جونجلى) .

ــ تعميق العلاقات المصرية السوفيتية حيث انه مازال للاتحاد السوفيتى قدرة على ممارسة ضغط على اثيوبيا لتبنى مواقف اكثر ملاءمة لمصالح مصر المائية وعدم قيام اثيوبيا بعمل مشروعات نيلية تضر بالمصالح القومية المصرية

ــ ربط دول حوض النيل وخاصة مصر والسودان وزائير بمشروعات مشتركة مثل مشروعات توليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه الاستوائية فى منابع النهر بزائير وهذا المشروع يمكن ان ينتج من ٥٠ ــ ٦٠ الف ميجاوات تمر الى مصر عبر الجابون وافريقيا الوسطى والسودان وتمتد الى تركيا وتصل تكلفة المشروع الى ٣٥ مليار دولار وهو حاليا فى مرحلة الدراسة وقد تم فى يونيو ١٩٩٠ توقيع اتفاقية المنحة المقدمة من بنك التنمية الافريقى لمصر وزائير لتمويل دراسات الجدوى ٥ ملايين دولار .



في حوار تليفوني مع وزير الاشغال والموارد المائية المهندس عصام راضى عما كتبت هنا عن مشروعات تقيمها اوغندا عند منابع النيل ، قال الوزير : هذه المشروعات ليست مشروعات رى او مياه .. ولكنها مشروعات كهرباء لتوليد الطاقة . وهذه لن تحتجز اى مياه . وبالتالى لن تسبب لنا اى ضرر او تقلل من حصتنا المائية . ويعيد المهندس عصام راضى الى الاذهان ماحدث عام ١٩٤٩ عند الاتفاق على تنفيذ خزان اوين ، اذ تؤكد الخطابات المتبادلة الا يمس المشروع الايراد الطبيعي للنهر ، وهو الايراد الذى يمر لمصر والسودان على ان يستفيدوا هم بالكهرباء .. ومايجرى الآن في مشروعات اوغندا مماثل لما جرى في خزان اوين وبالتالى لن تمس حصة مصر من المياه .

ويضيف وزير الاشغال انه حتى معاهدتنا مع السودان تنص على ان نقتسم المياه الداخلة إلى السودان وان مثل هذه الاتفاقيات هى التى تحكم كل شىء . بل ان «مبادىء هلسنكى» تتحدث عن الحقوق المكتسبة في مياه الانهار وهذه المبادىء تتحدث صراحة عن ان لاى بلد على نهر ما حقوقا مكتسبة لاهل هذا البلد .

اما الدولة الوحيدة التى نتمنى الاتفاق معها - حول المياه - فهى اثيوبيا . وقد كان هناك اتفاق بين مصر والحبشة ايام الملك فليك الذى حكم الحبشة قبل الامبراطور هيلاسيلاسى ينص على حق مصر في الايراد الطبيعي للنهر وان اى مشروعات يجب الا تمس هذا الايراد الطبيعي الذى يصل إلينا ، مهما اقاموا من مشروعات ..

ونحن نشكر «وزير مائية مصر» على سرعة اتصاله لتوضيح ما غلق على القراء ، بعد تصريح الرئيس حسنى مبارك عن المشروعات التى تقيمها اوغندا على منابع النيل . ولكننا في الوقت نفسه نطالب بان تفتح مصر عيونها لترقب مايحدث عن منابع النيل ، وليس عيبا ان تتحرك مصر ، لانه لايمكن ان نسكت او نغمض العيون لنفاجا بكارثة تقع فوق رؤوس كل المصريين ، خصوصا وان استهلاكنا في المياه في تصاعد .. بينما ايراد النهر في تناقص . وإلى ان ننجح في ترشيد استهلاكنا مطلوب ان نعمل على زيادة ايراد النهر ، حتى ولو كان باعادة النظر فيما تم من اتفاقيات سابقة .

اقول هذا ونحن نحذر من احتمالات ان تعمد اثيوبيا الى تنفيذ مشروعات جديدة عند منابع الهضبة الحبشية لتسحب المياه من النهر الى حيث المناطق التى ضربها الجفاف ومايزال يضربها . ووقتها لايمكن ان نلومها على مشروعات تهدف الى توفير المياه لشعبها ، اقول هذا لاننى لاستبعد ان يعود شهر العسل الاسرائيلى - الاثيوبى ، بعد نجاح نقل يهود الفلاشا - خلال ساعات - الى اسرائيل . ومن المؤكد ان اسرائيل سوف تقدم الثمن لاثيوبيا مقابل هذه الهجرة التى تحتاجها حكومة تل ابيب .

وهنا لا استبعد ان تعود اصابع اسرائيل لتعبث عند المنابع بهدف اجبار مصر على نقل ثقل تحركها من الشمال حيث اسرائيل - إلى الجنوب حيث اثيوبيا ومنابع النيل . فهل تعى مصر هذا الدرس وتتحرك دفاعا عن مصدر حياتها . اقصد مياه النيل ؟

عباس الطرابيلى



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩١

عصام راضى عقب عودته من أوغندا وكينيا :

فيضان هذا العام فوق المتوسط ويزيد عن الموسم الماضى

ممثلو دول حوض النيل يبحثون المشروعات المشتركة بالقاهرة ٢٩ يوليو

كتب ـ احمد نصر الدين :

اكد المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان فيضان هذا العام طبقا للشواهد فى منطقة منابع النيل سوف يكون فوق المتوسط ، وهو مايعنى زيادة حصة مصر من المياه لهذه السنة المائية ، وان كانت التقديرات النهائية لايمكن اعلانها قبل بداية اغسطس وحتى نهاية اكتوبر المقبل .

واضاف الوزير ـ عقب عودته من زيارة لكل من اوغندا وكينيا أمس ـ انه تقرر ايفاد بعثات من الخبراء المصريين لتقديم الخبرة والمعونة الفنية لاوغندا ، كما ستقوم مصر بتدريب الفنيين الاوغنديين حول ادارة وتنظيم وحسن الاستغلال لمياه النيل فى المشروعات التى تم الاتفاق عليها بين البلدين التى تدعمها المنظمات الدولية والعالمية العاملة فى مجالى الزراعة والرى .

وسوف يزور وفد مصرى اوغندا لوضع دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع كبير فى منطقة « كاراموجا » بهضبة البحيرات بالاضافة الى مساهمة مصر فنيا وماديا لمقاومة الحشائش المائية فى بحيرة كيوجا بمساعدة احدى المنظمات الدولية المتخصصة لتقليل نسبة الاهدار والفاقد فى كميات المياه فى هذه المناطق .

عصام راضى

واشار الوزير الى انه تقرر عقد اجتماع لدول حوض النيل بالقاهرة يوم ٢٩ يوليو القادم لمناقشة عدد من المشروعات التى يتم تنفيذها فى هضبة وحوض النيل ، وعدد من الدول الواقعة على نهر النيل بدعم من مصر وعدد من المنظمات الدولية العاملة فى مجالى الرى والزراعة لتعظيم الاستفادة من مياه النيل الى جانب اتخاذ عدد من الوسائل والطرق لحمايته من التلوث والاهدار .

واوضح وزير الاشغال انه زار مناطق منابع النيل فى اوغندا كما زار كينيا فى طريق عودته للقاهرة للتاكد ان التعاون المصرى مع الدول الافريقية وخاصة دول حوض النيل يسير سيرا حسنا .

وقال ان الاجتماع الذى سيعقد فى القاهرة فى ٢٩ يوليو القادم سوف يطرح جميع طرق المساعدة وتقديم المعونة الفنية المصرية بالامكانيات المادية والخبراء لهذه الدول وطرق الاستفادة لكل دول حوض النيل لدعم موارد حوض النيل وتعظيم الاستفادة منها □



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٩١

دراسة

نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمى فى حوض النيل

انس مصطفى كامل



يعد إعلان القاهرة للمياه .. الصادر عن الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه في افريقيا ، والتى إنعقدت بالقاهرة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ،[1] بمثابة أحدث المحاولات لايجاد إستراتيجية للعمل الجماعى بين الدول الأفريقية ، وخطوة في سبيل إيجاد مفهوم جديد للمصلحة المشتركة ، يتغلب على « معضلة السجين » Prisoner's dilemma[2] التى سيطرت على الوعى القومى لدى الدول الافريقية ، وجعلتها أسيرة التمحور حول المصالح الذاتية ، وخاصة فيما يظهر بين الدول المشتركة في حوض النيل على وجه التحديد . مما جعل العلاقات فيما بينها اشبه بمباراة في المصالح الضيقة ، وعلى أساس غير تعاونى بسبب سيطرة مفهوم السياسة الهيدروليكية على تحركها الأقليمى .

مقدمة : حول إعلان القاهرة للمياه وإشكالية الفراغ المؤسسى :

والواقع أن إعلان القاهرة هو تتويج لجهد التنظيم الدولى الحديث والقائم عقب الحرب العالمية الثانية في النظر الى قضية التعاون الاقليمى حول إستغلال الموارد الطبيعية المشتركة من منظور العمل الجماعى لحل « مشكلة القدرة » ، وفي إطار خلق إستراتيجيات مؤسسية لمباريات ذات حصيلة تقدمية . تعظم العوائد الناجمة عن العمل الجماعى . في إطار توسيع النطاق الأقليمى لخلق وفورات على نطاق أوسع ومضاعف

* هذه الدراسة هى القسم الاول من خمس دراسات حول التكامل الاقليمي لحوض النيل .. اجرى حاليا اعدادهم .. اما الدراسة الثانية فهى دراسة مقارنة للهياكل التنظيمية الاقليمية الفرعية في حوض النيل ، والثالثة حول العلاقات بين دول حوض النيل في ضوء اتفاقية ليومى ٤ اما الرابعة فهى مشروع انشاء منطقة تجارة تفضيلية في حوض النيل ، والخامسة حول بناء نموذج رياضى لتوزيع ناتج العمل الجماعى .

(١) لمزيد من التفصيل حول اعلان القاهرة للمياه يرجى الرجوع الى :
The Institute for Diplomatic Studies- Ministry of Foreign affairs of Egypt and Global Water Policy and Technology Summits.- The African Water Summit on Policy and Technology Cairo-June 24-27- 1990. 50P.

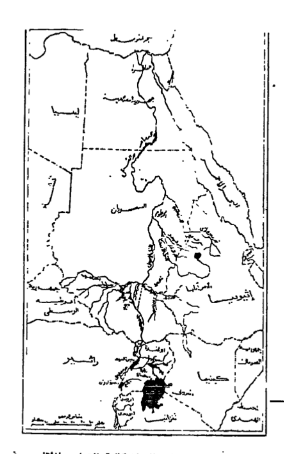
(2) CONYBEA RE, J.A.– Public Goods, Prisoners'Dilemmas and the International Political Economy. (1m)- International Studies Quarterly (1984) 28,5- 22 PP. 5-11.



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وإستخدام اعلى يكون له إنعكاسات على النواتج الفرعية[٣] للموارد الأولية المشتركة محل التعاون، وخاصة في مجال الموارد المائية.

وفي هذا الاطار، فقد أجريت دراسات حول المصادر المائية والتعاون الاقليمي بمعرفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ عام ١٩٥١، وأقرت جمعية القانون الدولي في إجتماعها بهلسنكي عام ١٩٦٦، المبادىء الحديثة القانونية والعامة التي تساعد على إقامة انظمة اقليمية للتنمية الشاملة. في أحواض الأنهار، ويعتبر مؤتمر الامم المتحدة حول المياه الذي إنعقد في الأرجنتين بمدينة Mar del plata في الفترة من ١٤ ـ ٢٥ مارس عام ١٩٧٧ هو تتويج لهذه الجهود، وقد افرد في تقريره الختامي ملحقا خاصا حول التوصيات التي يجب إتباعها في إطار إشكالية التعاون الاقليمي في أحواض الأنهار الافريقية، وأوضح أن المشكلة المحورية هي «الفراغ المؤسسي»[٤] التي تعوق خلق التنظيم الاقليمي لأحواض الأنهار في الدول الأفريقية.

ورغم أن عقد الثمانينيات قد شهد العديد من المؤتمرات الفنية حول تنظيم احواض الأنهار في افريقيا .. بناء على التوصيات التي اعلنتها ـ خطة لاجوس» عام ١٩٨٠،

(والتي سيرد تفصيل لها فيما بعد في موقع آخر من هذه الدراسة)، ومن هذه المؤتمرات، ندوة «التحديات التي تواجه الهيدرولوجيا الأفريقية وموارد المياه»، والتي نظمت في هراري في يوليو ١٩٨٤، بشأن تنظيم القياسات والموازين المائية وإستهلاكات التربة في

---

(3) OLSON , M. The Logic of Collective Action, Schocken Books, New york. 1965-P. 133-
(4) U-N, Water Conference-Mar del Plata Action plan Argentina- 14-25 March 1977 (83-45122), Annex Africa: Institutionaf Preblems, PP. 56-57.



المصدر : .... السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... يوليو ١٩٩١

نهر « الزمبيزى » والانهار المحيطة فى منطقة الجنوب الافريقى .[٥] وندوة المياه التى عقدت « بداكار » عام ١٩٨١ . بشأن القياسات الفنية لنهر السنغال .، وندوة حوض النيل التى عقدت فى « بانجوك » فى يناير ١٩٨٦ ، بتنظيم من الامم المتحدة وبالاشتراك مع هيئة نهر الميكونج ، لتبادل الخبرات التنظيمية فيما يتعلق بالتعاون الاقليمى بين الدول الحوضية فى العالم الثالث .

.. اقول رغم كل هذه المحاولات لخلق الحس التنظيمى والمؤسسى للتعاون بين الدول الواقعة فى أحواض اقاليم الانهار فى أفريقيا ، فإن هذه المحاولات إقتصرت على تقديم حلول لمشكلة « الفراغ المؤسسى » من منظور وظيفى تقليدى ، يدعو بالأساس إلى تنسيق الجهود الفنية بين الأجهزة المعنية بالقياسات الأرصادية ، دون تبنى مفاهيم مؤسسية للتنمية الشاملة متعددة الوظائف ، ودون تجاوز « معضلة السجين » التى تسيطر على العمل الحكومى والمؤسسات البيروقراطية . نتيجة للمفاهيم الضيقة للمصلحة القومية .

وهدف هذه الدراسة . هو محاولة تجاوز احادية الوظيفة الفنية التى تسيطر على مفاهيم الأنظمة الاقليمية المقترحة . والتى يتم تبنيها حاليا فى معظم الأنظمة الاقليمية للأحواض النهرية فى افريقيا . وبدلا من التنمية الراسية للوظيفة الفنية لنظام حوض النهر .. كما هو مقترح .. من قبل الندوات السابق الاشارة إليها .. فإن هذه الدراسة تهدف الى خلق نظام اقليمى متعدد الوظائف للتنمية الشاملة أفقيا . فى حوض نهر النيل ، وهى تستند الى التطورات المحدثة التى ادخلها عالم العلاقات الدولية ارنست هاس[٦] فى تعديله الأخير للنظرية الوظيفية فى بداية السبعينيات ، بتركيزه على إطار لعمل أجهزة التعاون الأقليمى بما يتجاوز النظرة الضيقة للمصلحة القومية ، والتى تستند الى المفهوم القانونى لمبدأ السيادة المطلقة فى القانون الدولى ، والى نظرية معضلة السجين فى العلاقات الدولية .

.. إن هذه الدراسة محاولة لاحلال مفهوم التنمية المطلقة ، القائم على مبدأ تحديد السيادة Delimitation of Soveteignty من أجل تعظيم المنفعة العامة « Publie good »[٧] باعتبار أن النطاق محل الدراسة ليس فقط مياه النيل ، بل تعظيم انتاجية الحوض ايضا .. أى أن المقترب الأساسى فى هذه الدراسة هو تجاوز السياسة الهيدروليكية المحفزة لمفهوم المصلحة الذاتية والأمن القومى التقليدى . الى خلق كيان تنظيمى جديد متعدد الوظائف يحقق الرخاء العام Comon Welfare . وهو ما يعد تطويرا لما جاء بإعلان القاهرة للمياه السابق الاشارة إليه والذى يركز على أحادية الوظيفة فى النظام الأقليمى الا وهى نقل التكنولوجيا . دون النظر الى الأبعاد الأخرى للتعاون الاقليمى فى إطار الأحواض النهرية ، وبالتالى فإذا كانت هذه الدراسة تتفق مع إعلان القاهرة . فيما ورد فيه من أن عقد التسعينات هو عقد المياه ، من منظور النقص المتوقع فى الموارد المائية القومية . فإن هذه الدراسة ايضا تختلف مع إعلان القاهرة حول قضية الندرة Scarcity ، فكما سيتضح لنا انه لاتوجد أزمة ندرة فى الموارد المائية فى حوض النيل ، إذا تبعنا المنهج الذى اخذت به الدراسة .. الا وهو تجاوز المصالح الذاتية القومية .. وبالتالى فإن القضية هى قضية التوزيع العادل للمياه فى إطار استراتيجية تنموية جماعية وبنية مؤسسية تنطلق من أجل تحقيق هذا الغرض .. وبالتالى فإن الدراسة تعالج الندرة المؤسسية ، وليست المياه هى الهدف النهائى لأى تنظيم يسعى الى التكامل الاقليمى الناجح فى حوض النيل .. وإنما المياه هى إحدى عناصر هذا النظام الأقليمى .. ولعل إستعراض اخفاق المحاولات التاريخية السابقة لبناء نظام اقليمى لحوض النيل مستهدفا المياه بالأساس ، كما سيلى شرحه فى هذه الدراسة ، هو الذى دفعنى لتبنى المقترح الشامل الذى سبق وأن إقترحته لبناء نظام اقليمى جديد فى حوض النيل .

القسم الأول : قراءة تاريخية فى التنظيم الأقليمى لحوض النيل ..

إن السعى نحو بناء اى نظام اقليمى جديد لحوض النيل ينبغى أن يبدأ من دراسة التجارب التاريخية سواء السابقة أو القائمة حاليا للتنظيم الكلى أو الجزئى لحوض النيل ومعالجة أسباب الفشل أو الخلل فى الأداء الوظيفى لهذه التنظيمات .

١ ـ العصر الكولنيكالى والنظام التعاهدى الوقائى :

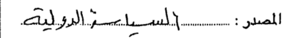
ـ قام التنظيم الأقليمى لحوض النيل فى العصر الكولونيالى على أساس « النظام الاتفاقى .. أو التعاهدى » بين الميتروبول البريطانى والأطراف المعنية فى النظام من أجل المشروع الانتاجى الاستعمارى فى هذا الاقليم من القارة الافريقية ، وبالتالى إعتمد على نظام تعاقدى أساسه الاذعان للقوة والمصلحة البريطانية ،

(5) WALLING, D.E. (et.al)- Challenges in African Hydrology and Water Resources - IAHS press, Oxford, U.. 1984. 587 P.

(6) HASS, E.- The Study of Regionaf Integration- (1m) International Organization, Val 24 (4), 1970.

(7) HEATHCOTE, N.- Neofunctional of Theories of Regional integration - (in) CROOM (et. al)- Functionalism-University of London Press. 1974. P. 38.



المصدر : 

التاريخ : ....يوليو ١٩٩١........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ونتيجة لضعف أو إحتجاب إرادة الأطراف التعاقدية الأخرى ، فلم يقدر لهذا النظام الاقليمى الاستمرار لما بعد المرحلة الكولونيالية التقليدية ، وأخفقت محاولات إحيائه فى المرحلة الكولونيالية المحدثة إعتبارا من بداية الستينات .

ولتوضيح ذلك نشير الى أن مصلحة الخارجية البريطانية (وزارة الخارجية) . عقب إحتلالها لمصر ارسلت عام ١٨٨٤ عدد من مهندسى الرى للالتحاق بمصلحة الرى المصرية عام ١٨٨٤ ، وإن استراتيجية التحرك البريطانى للتنظيم الاقليمى لحوض النيل إعتمدت على الدراسات التى كان وقد سبق أن أعدها مهندسو الرى المصريون(٨) . والتى كانت قاصرة على تنظيم الحقوق التاريخية لمصر فى مياه النيل وإقامة مشروعات للحفاظ على الميزان المائى لواردات النهر .ولما كان لبريطانيا من قوة عسكرية .. وما حققته من إستكشافات جغرافية لمنابع النيل .. مما يتجاوز التنظيم السابق المصرى .. والذى بلغ أقصى قدراته باقامة المديريات الاستوائية للخديوية المصرية فى زمن الخديوى اسماعيل .. فإن بريطانيا إستطاعت أن تفرض نظاما جديدا أساسه عقود الاذعان أو المعاهدات غير المتكافئة .

فقامت بريطانيا بتقسيم حوض النهر بينها وبين ايطاليا لتحديد مناطق النفوذ فى أفريقيا الشرقية بمقتضى بروتوكول روما عام ١٨٩١ . وبالاعلانات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا واثيوبيا فى الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٢ .. وبمقتضى هذه الاتفاقات تم تحديد حدود السودان المصرى الانجليزى واثيوبيا واريتيريا ، وتعهدت كل من ايطاليا واثيوبيا بعدم اقامة أية أشغال على النيل الازرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها منع تدفق المياه أو نقصان حصيلتها الا بعد موافقة مسبقة من بريطانيا .. ثم عقدت بريطانيا إتفاقا مع كل من فرنسا وإيطاليا عرف باسم اتفاق لندن فى ديسمبر عام ١٩٠٦ لتقنين هذه الأوضاع . وقد جاء فى البند [٤] فقرة - أ أن هذا الاتفاق يهدف الى تقنين مصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض النيل وقد تضمن تأكيدا على مبدأ عدم نقصان المياه الواردة لمصر من هضبة الحبشة .

ومن جانب آخر عقدت بريطانيا مع الملك ليوبولد الثانى ، عاهل دولة الكونجو المستقلة إتفاق بروكسل فى مايو عام ١٨٩٤ لتنظيم الجزء الغربى من منابع النيل فى بحيرة فيكتوريا . وقد ورد فى البند ثالثا من الاتفاق تعهد من حكومة الكونجو بالا تقيم أو تسمح بإقامة اية اشغال على نهر سميلكى أو نهر اسانجو ، أو بجوارهما يكون من شانه خفض حجم المياه المتدفقة الى بحيرة البرت بدون إتفاق سابق مع حكومة السودان المصرى - الانجليزى .

وقد تم دعم هذا المحتوى فى إتفاق لندن فى ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا ودولة الكونجو الحرة .

أما القسم الأخير من إتفاقيات تنظيم حوض النيل فى إطار السيادة البريطانية فقد تم توقيعها فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٣٤ ، وهى الاتفاقية الانجلو - بلجيكية ، وتمت فى لندن لتنظيم عدم نقصان المياه الواردة من روافد نهر اكاجيرا فى رواندا وبوروندى ، حيث توجد ابعد نقاط منابع النيل فى منطقة Rotuvu ، وتلتزم فيها بلجيكا بعدم إنقاص المياه الواردة الى نهر اكاجيرا الذى يمر بالأراضى التنزانية (تحت الحماية البريطانية) ، وهو ما يمثل أحد روافد بحيرة فيكتوريا ، إحدى منابع النيل .(٩)

والملاحظ أن هذا النظام التعاهدى أو الاتفاقى كان مبنيا على أساس القانون الوقائى . Preventive law لحفظ الميزان المائى فى حوض النيل ، وصحيح أن بريطانيا قد ضمنت هذه الاتفاقات بعض البنود الأخرى حول مد خطوط حديدية وطرق برية من بعض مناطق حوض النيل . لخدمة التجارة البريطانية . الا أن الأساس كان منصبا على تنظيم الميزان المائى .. ولم يتعرض هذا التنظيم للاهتزاز الا فى عام ١٩٢٥ حين بدأت بريطانيا فى التفكير فى التوسع فى مزرعة الأقطان الموجودة فى مصر بإقامة مزرعة أخرى فى اقليم الجزيرة بالسودان ، وما ترتب على ذلك من دراسة إقامة سد جبل الأولياء فى السودان ، وخزان آخر على بحيرة تانا عند منابع النيل الأزرق .. لتوفير مياه الرى لمشروع الجزيرة ، وقد تم تسوية عناصر عدم الاستقرار فى النظام الاقليمى فى دول الاحباس السفلى (مصر والسودان) بتوقيع بريطانيا ومصر اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ . وتم تبادل مذكرات تعهدت فيها بريطانيا بالنيابة عن دول المنبع أن تحافظ على حقوق مصر التاريخية فى المياه(١٠)

والواقع أن معارضة مصر لمشروع الجزيرة ، لم تكن ترجع الى رغبة مصرية خالصة ولكن تعود أيضا الى مصالح الادارة البريطانية فى مصر .. ضد التنظيم المتربولى ، فقد عارض مهندسو الرى الانجليز بوزارة

---

(8) GODANA, B.A. – Africa's Shared Water Resources- Graduate Institute of International Studies , Geneva-Franeces Printer - London 1985 P- 120.
Ibid., P- 188.

(١٠) جمهورية مصر العربية - وزارة الخارجية - مصر النيل - القاهرة ١٩٨٣ ص ٧٥ - ٨٢ بالنسبة للنص العربى للمذكرات المتبادلة حول اتفاقية ١٩٢٩ . أما النصوص الفرنسية والانجليزية فيرجى الرجوع بشأنهم (وبخاصة مذكرة ٧ مايو ٢٩) . الى :
Societé des Nations- Recueil des Traites- 1929.
No 2103. P. 44

الرى المصرية مثل السير/ ويليام ويلكوكس مشروع خزان سنار وسد جبل الأولياء منذ عام ١٩٢٠ ، وهو ما دفع مصر للمطالبة بزيادة حصتها بناء على تقرير اللجنة المصرية فى عام ١٩٢٠ ، الى ٥٨ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان . . وهكذا كانت اتفاقية ١٩٢٩ ، تنفيذا للآلية التعاهدية للوصول لتسوية للنظام المائى وفق المشروع المتروبولى لتنظيم الحوض .

٢ - النظام الانتقالى (شبه الكولونيالى) ومبدا المقاولة :

يمكن أن نطلق على هذا النظام الاقليمى شبه الاستعمارى هذا الوصف ، لان المملكة المصرية عقب إعلان ١٩٤٧ ، بدأت تمارس دورها فى النظام الاقليمى لحوض النيل كشريك أو « مقاول باطن » مع الميتروبول البريطانى .

والواقع أن أساس هذا النظام الاقليمى لحوض النيل لايعتمد على القانون الوقائى الذى ساد إتفاقيات النظام الكولونيالى .. ولكن يعتمد على القانون البنائى بغرض إقامة مشروعات لبناء سدود وخزانات ليس فقط لحفظ الميزان المائى ولكن لتوليد الطاقة الكهربائية ايضا .. ورغم أن هذا الاتجاه الانشائى ، كان من إبداعات مصلحة الرى المصرية بعد نجاح تجربة بناء القناطر الخيرية فى بداية القرن ١٩ .. فإنه لم يقدر لهذه المشروعات أن تبوب تبويبا دقيقا الا فى خطة المهندس جارستين ، المعدة عام ١٩٠٤ ، والتى تقضى ببناء خزان فى أسوان ، وخزان فى منطقة سنار ، وسد جبل الأولياء ، وسد بحيرة تانا .

وفى مقابل تحديد حصة مصر من مياه النيل بحقوقها التاريخية وفق معاهدة ١٩٢٩ ، فإن هذه الاتفاقية نفسها أعطت مصر حق اقامة مشروعات أعمال مياه فى السودان ومناطق منابع النيل فى شرق أفريقيا ، وبعد الاتفاق عام ١٩٣٢ بشأن الارتفاع الثانى لخزان أسوان ، وافقت مصر على زيادة طاقة خزان جبل الأولياء بزيادة إرتفاعه ، وحاولت مصر بحكم علاقاتها القوية مع ايطاليا ، وتوتر العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٣٥ ، أن تبحث هى بدلا من بريطانيا عن إمتياز بناء خزان على بحيرة تانا ، ولكن المفاوضات مع اثيوبيا لم تكلل بالنجاح .. وبالتالى صرف النظر مرحليا عن تنمية موارد النيل الأزرق ، والاتجاه الى تنمية موارد النيل الأبيض .. فى إطار تحول النظام الاقليمى فى الحوض نحو أوغندا . وبحيرات فيكتوريا والبرت - وبالتالى تحول النظام من الهضبة الاثيوبية الى هضبة البحيرات الاستوائية .

وكانت وزارة الاشغال المصرية قد ارسلت وفدا فنيا الى اوغندا عام ١٩٢٣ ، حيث سمحت له سلطات الاحتلال البريطانى بمسح المنطقة والتعرف على تصريف النيل وروافده من منطقة البحيرات الاستوائية ، وأنهت اللجنة اعمالها عام ١٩٢٤ واوصت بالبدء بمشروع لتخزين المياه فى بحيرة البرت ، وبالفعل بدأت اتصالات عام ١٩٤٥ مع الادارة البريطانية فى اوغندا ومع الكونجو البلجيكى يهدف تحقيق هذا المشروع ، ولكن حدثت خلافات حول مناسيب التخزين ، وبالتالى صرف النظر عن مشروع بحيرة البرت ، ثم تحول فيما بعد الى بحيرة فيكتوريا .

فحينما رات الادارة البريطانية حاجتها لتوليد الكهرباء من « مساقط اوين » Owen falls فى منطقة Jimga عند مخارج بحيرة فيكتوريا .. وأن مصر ستستفيد من ذلك بزيادة المياه الواردة عند أسوان .. بدأت مفاوضات مع الحكومة المصرية فى مارس ١٩٤٨ .. حول مقاولة إنشاء سد مساقط أوين ، وتم تبادل مذكرات بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية فى الفترة ما بين ١٩ يناير ١٩٤٩ وحتى ٥ يناير ١٩٥٣ ، ووقع الاتفاق بين مصر وأوغندا (تحت الحماية البريطانية) فى ١٩٥٤/٨/٥ .، وقد تناولت المذكرات المتبادلة الاتفاق على إعداد التصميمات والمواصفات الخاصة بهذه الأشغال بالتشاور بين وزارة الأشغال المصرية والسلطات الأوغندية ممثلة فى مجلس كهرباء اوغندا . . وقد تضمن الاتفاق النهائى موافقة مصر على إقامة السد وإرسال خبراء فى الرى للاقامة بمدينة جنجا - لمراقبة تنفيذ أعمال الموازنات والقياسات ، وتعهدت مصر بدفع مبلغ ٩٨٠ الف جنيه استرلينى كتعويض لحكومة أوغندا . لخفض الطاقة الكهربائية المولدة ، نتيجة حجز المياه لفترات أطول خلف السد ، كما دفعت مصر مبلغ ٢٢٦,٥ الف جنيه استرلينى تكاليف رفع بناء السد الى المنسوب الذى إقترحته الحكومة المصرية . ، كما رتب هذا الاتفاق على الجانب المصرى مسئولية تعويض المتضررين من سكان الاقليم ودفع تكاليف الانشاءات الاضافية لاسكانهم فى حالة إرتفاع منسوب المياه فى المناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا . (١١) .. وهو ما رتب علائق قانونية حول تعويض الطرف الثالث (كينيا ، وتنزانيا) ، وهى مشكلة اثيرت فى النظام الأقليمى لحوض النيل فى مرحلته الثالثة (مرحلة تصفية الاستعمار) .

---

(١١) مصر والنيل ، م . س . ذ ص ص ٨٣ - ٩١ .

GODANA,. Op. Cit. PP. 177-183.

HURST, H.E.- The Nile, a General Account of the River, and the Utilization of its Waters, London, Constable- 1952.



٣ - النظام الاقليمى فى مرحلة تصفية الاستعمار « ومعضلة السجين » :

- تميز النظام الاقليمى للتعاون فى حوض النيل فى مرحلة تصفية الاستعمار والاستقلال الوطنى ، بعدم الاستقرار ، وقد فجرت قضية قواعد الاستخلاف الدولى القانونية .. العديد من المشاكل الناجمة عن رغبة كل طرف فى حماية مصالحه القومية والشك فى إمكانيات التعاون المشترك .. إن هذه الفترة الممتدة منذ بداية الستينيات وحتى بداية السبعينيات شهدت نموذجا حيا وتطبيقيا « لمعضلة السجين » ، حيث أصبحت كل الأطراف أسيرة مصالحها الذاتية ، ورغم محاولات مصر والسودان لتقديم نموذج للتعاون الاقليمى باتفاقية مياه النيل التى وقعت بالقاهرة فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ .. إلا أن هذه الاتفاقية الثنائية أثارت العديد من الشكوك ، وقسمت دول النيل الى مصلحتين ، منفصلتين ، مصلحة دول الأحباش العليا (المنابع) ، ودول الاحباش السفلى (المصبات) .. ونتيجة للميراث الاستعمارى والادراك الخاطىء لمفاهيم المصلحة الذاتية لدى دول المنابع (الهضاب) ، لم يتحقق لدول الوادى الأمل فى إقامة نظام للتعاون الأقليمى .. وقد لعب الميراث الاستعمارى دوره كما سيتضح أثناء مناقشة معضلة السجين التى حكمت النظام الأقليمى فى الستينات .

كان للرفض الأثيوبى للتعاون مع مصر فى تنمية موارد النيل الأزرق وإتجاه مصر الى التعاون مع أوغندا (تحت الحماية) لتنمية النيل الأبيض ، أن قررت مصر بناء سد عالى عند أسوان ، للانتفاع بالمياه الناجمة عن زيادة منسوب التخزين فى بحيرة فيكتوريا وفى خزان الروصيرص فى السودان على النيل الأزرق .. وبالتالى فإن إتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ تعتبر إستكمالا لاتفاقية ١٩٢٩ ، فقد اقرت الحقوق المكتسبة لمصر فى مياه النيل ومقدارها ٤٨ مليار متر مكعب سنويا عند أسوان ، وحصلت مصر على حقوق جديدة قدرها ٧,٥ مليار م٣ والسودان ١٤,٥ مليار م٣ كتوزيع صاف لعوائد السد العالى .

وكانت اثيوبيا أول المعترضين على مشروع السد العالى وإتفاق مياه النيل .

فتقدمت أثيوبيا بمذكرتى إحتجاج عامى ٥٦ و١٩٥٧ للحكومة المصرية ادعت فيها ان لها حقوقا مكتسبة فى إستغلال مياه النيل التى تساهم فى ايرادها بـ ٨٤٪ من جملة المياه الواردة الى السودان ومصر . ورغم ان كلا من مصر والسودان فى اتفاقية ١٩٥٩ قد إلتزمتا بالروح الترتيبية Dispositive لمعاهدة ١٩٢٩ .. حيث ضمنا وجهة نظر اثيوبيا فى إعادة [٥] فقرة ٢٠ والتى اقرت بأن كلا من الجمهوريتين ستوافقان على الدراسة المشتركة لدعاوى الأطراف الأخرى فى حوض النيل المجاورة لكل من مصر والسودان .. وتتبنيان وجهة نظر موحدة بشأن هذه الدعاوى .. وفى حالة نقصان حصة المياه الواردة اليهما نتيجة هذه الدعاوى فإن الدولتين ستتحملان بالتساوى تقسيم هذه الخسارة .[١٢]

ومن جانب آخر حملت بريطانيا لواء الدفاع عن منطقة شرق أفريقيا (اوغندا - كينيا - تنجانيقا) ، فأرسلت وزارة الخارجية البريطانية فى اغسطس ١٩٥٩ مذكرة رسمية الى مصر وارسلت صورة منها الى حكومة السودان واخرى الى إدارة الكونجو البلجيكى (الكونجو - رواندا - بوروندى) ، أعربت فيها عن إحترامها لارادة مصر والسودان التعاقدية ، ولكن طالبت بعقد مؤتمر دولى لتحديد حقوق الدول النيلية كلها بشكل واضح ، وإنشاء هيئة دولية لادارة حوض النيل .. وقد إعترضت مصر والسودان على هذا المشروع لأنه يدخل اطرافا ليست من دول الحوض فى هذه الهيئة التى ستعد شكلا من اشكال الاستعمار الجديد .. وذلك رغم ان بريطانيا حاولت بكل الطرق دعوة مصر والسودان الى تشجيع مشروع هذه الهضبة .. لدرجة أن بريطانيا اعلنت فى شهر اكتوبر ١٩٥٩ (قبل اسابيع من توقيع معاهدة ١٩٥٩) بأن إحتياجات دول شرق افريقيا (كينيا - اوغندا - تنجانيقا) لاتتعدى واحد وثلاث ارباع مليار م٣ سنويا ، وهو أمر لن ينتقص من واردات مصر والسودان المائية .

وبحصول الدول الأفريقية فى منابع النيل على إستقلالها فى أوائل الستينات إنهار النظام الأقليمى التعاقدى ، بإدعاء الدول فى منابع النيل شكها فى قواعد الاستخلاف الدولى بالنسبة للمعاهدات . التى كانت تحكم النظام الأقليمى فى حوض النيل ، وبالتالى إنتهى الأمر القانونى للنظام - وبدأت سياسات الأمر الواقع .

ففور حصول تنجانيقا على إستقلالها عام ١٩٦١ تقدمت بمذكرة الى سكرتارية الأمم المتحدة تعرب عن إستعدادها لتطبيق كافة المعاهدات التى عقدتها بريطانيا بالنيابة عنها لمدة عامين من تاريخ الاستقلال (أى حتى ١٨ ديسمبر ١٩٦٣) وإذا لم يعاد التفاوض حول هذه المعاهدات ستنقضى .. مالم تقرر قواعد القانون الدولى خلاف ذلك .

وقد ردت الحكومة المصرية بمذكرة بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٦٣ على المذكرة التنزانية بتاريخ ١٩٦٢/١/٤ اكدت فيها أن معاهدة ١٩٢٩ مازالت ملزمة الى أن يتم التشاور بين الخبراء الفنيين فى اللجنة الفنية لهيئة مياه النيل (التى انشئت وفق اتفاقية ١٩٥٩) .. مع الخبراء

(12) United Nations-Treaty Series- 1963 item N2 65/9- P. 72.



الفنيين في حكومات كينيا واوغندا وتنجانيقا لتعديل اتفاقية ١٩٢٩ .. وقد سلمت نسخة من هذه المذكرة الى كل من اوغندا وكينيا اللتين تبنتا نفس المذهب التنزاني .. ولم ترد أى من هذه الدول على المذكرة المصرية فاعتبر ذلك قبولا ضمنيا . بمبدأ إعادة التفاوض . لتعديل معاهدة ١٩٢٩ وبالتالى اصبحت معاهدة ١٩٢٩ قائمة لحين إنتهاء التفاوض على حلها وذلك على أساس الاتفاق الضمنى . Informal agreement ولكن ظلت الممارسة الواقعية تنطلق من تجميد التعاون على أساس معاهدة ١٩٢٩ .

أما فيما يتعلق بمعاهدات أعالى النيل الانجلو بلجيكية لعام ١٨٩٤ فقد التزمت الكونجو (زائير فيما بعد) في دستورها الصادر عام ١٩٦٧ في مادته السادسة بأن كافة المعاهدات والاتفاقات الدولية التى عقدت قبل ٣٠ يونيو ١٩٦٠ (تاريخ الاستقلال) ستظل صالحة ما لم تعدل بقانون محلى ، وبالتالى لم يحدث أى تعديل في إتفاقية نهر السمليكى ولكن أصبحت السيادة لزائير في تحديد مصريها ، أما رواندا وبوروندى فقد أخذت كل منهما بمبدأ فترة سماح لمدة أربع سنوات . بالنسبة لاتفاقية عام ١٩٣٤ المنظمة لنهر « أكاجيرا » . ولم يتم التفاوض في ذلك الحين على تجديد هذه الاتفاقية فاعتبرت منقضية .

وكمحاولة من جانب مصر لوقف إنهيار النظام الاقليمى في حوض النيل تبنت مفهوما وظيفيا تقليديا ، أساسه التعاون الحكومى الفنى في إطار توسيع النطاق الاقليمى لعمل اللجنة الفنية الدائمة المشتركة المصرية - السودانية ، والتى انشئت بموجب إتفاقية ١٩٥٩ ، وقد عقدت هذه اللجنة عدة إجتماعات منذ اكتوبر ١٩٦١ مع ممثلى تنزانيا واوغندا وكينيا .

ورغم أن إجتماعات هذه اللجنة كانت إجتماعات فنية غير رسمية ، فإنه على ما يبدو أن كلا من مصر والسودان حاولتا من خلال هذه اللجنة .. ملاحقة دول أعالى النيل في دعاواها من أجل إعادة التفاوض حول اتفاقية عام ١٩٢٩ واعتبرت هذه الاجتماعات الفنية تعبيرا عن الارادة القانونية في إعادة تشكيل اتفاقية ١٩٢٩ على غرار إتفاقية ١٩٥٩ التى احدثت مفاهيم تنموية اكثر تقدما من الطابع الحمائى الذى تبنته اتفاقية ١٩٢٩ .

وقد أثمرت هذه المباحثات الفنية عن قرار عام ١٩٦٧ بإنشاء لجنة فنية موسعة تضم دول النيل الأخرى ، وإقامة مشروع لمسح الأرصاد الجوية المائية لمستجمعات أمطار بحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت بالاشتراك مع الصندوق الخاص لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وفى إجتماع عنتيبى - أوغندا للجنة الفنية لمشروع الأرصاد الجوية في اغسطس ١٩٧٨ وافق على إنشاء لجنة فنية تجمع كل دول حوض النيل من حيث المبدأ[١٣] . وتعليق الأمر على قرار سياسى من الدول المشاركة .

وبهذا امكن - لكل من مصر والسودان ، إحتواء التفكك الذى ظهر في الستينات في حوض النيل ، نتيجة لعدم تبلور الوعى بقضية المصلحة المشتركة بين الدول الحديثة الاستقلال ، والتذرع بادعاءات السيادة المطلقة ، وفتح مشروع اللجنة الفنية لحوض النيل الباب لاعادة التفاوض حول اتفاقات ١٩٠٢ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٤ ، في ضوء التطور الوظيفى الذى انشأته إتفاقية ١٩٥٩ ، وفى ضوء معالجة فنية للمصلحة المشتركة نفتح الباب أمام نظام اقليمى على أساس وظيفى جديد ، ولكن اثار الستينات تركت نتائجها على النظام الاقليمى في السبعينات .

٤ - عقد السبعينات وتفتت النظام الاقليمى لانظمة فرعية :

يعد عقد السبعينات ، هو عقد تفتت النظام الاقليمى في حوض النيل الى انظمة فرعية ، ولكن وفق قواعد الجدلية التاريخية ، فإن هذه الانظمة الفرعية ساهمت في اقرار ابعاد جديدة لمفهوم التكامل الوظيفى الاقليمى . وفى اتجاه الاخذ بمبدأ التنمية الشاملة للنظام الاقليمى الفرعى .. وهو ما يعد مقدمة ضرورية للوصول الى مفهوم جديد لنظام التكامل الاقليمى في حوض النيل . اذا امكن حل مشكلة « الفراغ المؤسسى » السابق الاشارة اليها في مقدمة الدراسة . وقد شهد عقد السبعينات بدايات انشاء ثلاث منظمات اقليمية فرعية . وستناقش في هذه العجالة الدور الذى لعبته هذه المنظمات فيما يتعلق بقضايا التنمية الهيدروليكية في حوض النيل ، وستتناول هذه التنظيمات الاقليمية وفق تسلسل قيامها التاريخى خلال السبعينات .

١ - اتفاقية التكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان :

وتعد أسبق الاتفاقات التى قامت للتنظيم الفرعى في حوض النيل في السبعينات وقد انبثقت فكرة انشاء هيئة لدول حوض النيل من توصيات اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان في اجتماعها الرابع الذى عقد بالخرطوم في مايو ١٩٧٧ ، وقد وافقت اللجنة الفنية لمشروع الدراسات الهيدروميترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية في ديسمبر ١٩٧٧ على تبنى هذا المشروع ، وتم اقراره من حيث المبدأ في اجتماع عنتيبى - اوغندا كما سبق ذكره . وكان المشروع يهدف الى الدعوة لعقد مؤتمر قمة للدول النيلية في بداية الثمانينات لاقرار قيام هذه الهيئة ولكن



المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : يوليو ١٩٩١

صرفت النظر عن ذلك فيما بعد .

وكان من اهم نتائج اتفاقية التكامل بالنسبة لحوض النيل اقرار مشروع قناة جونجلي ، والذى كانت الحكومة المصرية قد شرعت في دراسة اقامته منذ عام ١٩٢٦ ، وهو مشروع لاقامة قناة بطول حوالى ٣٠٠كم (ضعف طول قناة السويس) لتصريف مياه منطقة السدود جنوب السودان الى بحر الجبل وبحر الغزال والزراف والسوباط .. ، وكانت الحكومة المصرية قد سبق وتقدمت بهذا المشروع الى حكومة السودان الانجليزية عام ١٩٢٨ تحت اسم مشروع النيل الاستوائى Project Equatorial Nile) ، وقد طالبت السودان بتغيير المشروع ليربط بين مدينة جونجلي ونهر السوباط ، وتخفيض طاقة التفريغ الى ٣٥ مليون متر مكعب في السنوات العادية ، و٥٥ مليون متر مكعب في السنوات عالية التصريف .. وقد استكملت دراسات المشروع عام ١٩٤٦ .. الا إنه ظل معطلا عن التنفيذ حتى بدأ المشروع عام ١٩٧٤ باشراف الشركة الفرنسية(C. C. L.) ، وسيؤدى حين اتمامه الى حفظ مياه قدرها ٤٢ مليار م^3 ، وتوقفت الاعمال في المشروع حاليا بسبب الحرب الدائرة في جنوب السودان ، وبسبب الدعاوى حول الآثار الجانبية للمشروع

اضفت اتفاقية التكامل .. وميثاق التكامل الموقع في ١٢ / ١٠ / ١٩٨٢ ابعادا جديدة على التعاون الاقليمى الفرعى في مجالات غير مجالات المياه ، مثل تنشيط وتوسيع اتفاقيات التبادل التجارى (١٩٧٦) والملاحة البحرية (مايو ١٩٧٧) وتوسيع الاتفاق الجمركى (١٩٧٨)

ب ـ منظمة المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى

انشئت هذه المجموعة في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٧٦ ، وتشمل ثلاث دول هى رواند وبوروندى وزائير ، ومقرها في مدينة جيسينىGisenyi برواندا[١٤] ، وهى منظمة تشمل افريقيا البلجيكيةL'Afrique التى ترتبط بحوض النيل سواء من روافد نهر السمليكى في زائير ، أو روافد نهر الحاجيرا في رواندا وبوروندى . حيث ان كلا من نهر السمليكى الذى يصب في بحيرة البرت ونهر الحاجيرا الذى يصب في بحيرة فيكتوريا يشكلان منابع النيل في الهضبة الاستوائية .

وهدف المنظمة في البداية كان هدفا أمنيا خاصا بمراقبة الحدود ومتابعة اللاجئين ، غير ان المنظمة اخذت بعدا وظيفيا بانشاء منظمة متخصصة للطاقة والكهرباء في ديسمبر ١٩٧٩ ، (Egl) ـ منظمة الطاقة للبحيرات العظمى ، ، ومقرها في بوروندى ، وتفرع عنها شركة الكهرباء الهيدروليكية Sine Lac ، التى انشئت عام ١٩٨٤ .

وتنصب السياسة الهيدروالبكتريكية لهذه المنظمة على تنمية الكهرباء المنتجة من خزان الروزيزى على نهر الروزيزى في حوض نهر زائير ، وقد قام البلجيك عام ١٩٥٨ ببناء محطة كهرباء روزيزى(Ruzizi - 1) ، ثم تم توقيع اتفاق في بروكسل عام ١٩٧٠ ، لانشاء مشروع روزيزى ـ ٢ ، ونظرا لتعاون زائير مع مصر في مشروع مد خط الضغط العالى من سد إنجا الى السد العالى لتحقيق التعاون في مجال تصدير الطاقة في اطار حوض النيل ، فإن مشروع الروزيزى ـ ٢ ـ[١٥] وتطويراته في اطار مشروع الروزيزى ـ ٣ ـ يمكن ان يشكل رافدا آخر لكهرباء في حوض النيل من خلال ربط مشروعات خطوط الضغط العالى لمشروع الروزيزى عبر محطة كهرباء Rwegeira في شمال غرب بوروندى لتمتد لتقوية محطات الضغط العالى المزمع اقامتها عقب استكمال مشروع خزان رسومو على نهرا كاجيرا مما يدفع للتفكير في ربط شبكة انجا ـ اسوان بشبكة اخرى للضغط العالى من رسوموRUSOMO الى اسوان .

وللمنظمة المذكورة اجهزة تعاون اقتصادى اخرى منها الغرفة التجارية والصناعية لدول المنظمة التى انشئت في ديسمبر ١٩٨٩ ، ومقرها جيسينى غرب رواندا وبنك المنظمة BDEGL الذى انشىء عام ١٩٧٧ في جوما بزائير على الحدود مع رواناداد .. ونظرا لارتباط حركة التجارة والتمويل والاستثمار في هذه المنظمة بمشروع الممر الشمالى North - Corrich فإن هذه المنظمة مرتبطة عضويا بمنطقة الهضبة الاستوائية لحوض النيل ـ ومن ثم فهى ليست مجرد تجمع اقتصادى اقليمى للمنطقة الغربية للهضبة الاستوائية من حوض النيل ولكنها امتداد تنظيمى لحوض النيل ومتكامل معه .

جـ ـ منظمة تهيئة وتنمية حوض نهر اكاجيرا :

وتبلغ المساحة المستهدفة للتطوير في ظل هذه المنظمة حوالى ٦٠ الف كم^2 من اراضى المنابع الاستوائية لحوض النيل ، في اربع دول هى بوروندى ورواندا واوغندا وتنزانيا ، وكانت تنزانيا قد تقدمت مع رواندا . بطلب في منتصف الستينات الى برنامج الامم المتحدة للتنمية U . N . D . P لارسال لجنة فنية لمتابعة ودراسة اقامة تنظيم مشترك لحوض نهر الحاجيرا احد روافد بحيرة فيكتوريا ..

(14) C.EPCL-10 ans après- 1976- 1986 - Kigali Rwanda. 1986- PP 5-11.
(15) NDAWAYO, A.- Ruzizi- II: Un acte de Foi (dans)- Grands Lacs (Trinestriel d'Information ,



ثم قامت كل من رواندا وبوروندى وتنزانيا فى يوليو ١٩٧٠ بتقديم طلب آخر الى مجلس محافظى برنامج الامم المتحدة للتنمية الذى قرر تكوين لجنة فنية ، واوصت اللجنة بانشاء خزان رسومو على نهر الحاجيرا عند الحدود الرواندية البوروندية التنزانية . ووقعت اتفاقية بين الدول الثلاث فى رسومو فى ٢٤ اغسطس ١٩٧٧(١٦) ، وقد نصت المادة ١٩ من الاتفاقية على انها مفتوحة لكل دول النهر مما حدا بأوغندا للانضمام للاتفاقية فى ١٩ مايو ١٩٨١ (١٧) .

تم تعديل اتفاق هذه المنظمة فى القمة السادسة التى عقدت فى بوجيبورا (عاصمة بوروندى) فى ابريل ١٩٩٠(١٨) ليشمل تطوير شامل لتنمية حوض النهر سواء فى مجالات الصيد او الزراعة او المناجم او الصناعة او السياحة . ولتنص المادة [٣] من الاتفاق الجديد على امكانية التشاور مع الدول والمنظمات الاقليمية المجاورة لاعداد الدراسات الفنية للمشروعات وقد تم اول إتصال بين هذه المنظمة وهيئة مياه النيل اثناء قيام وفد برياسة السكرتير التنفيذى للمنظمة ومقرها كيجالى (عاصمة رواندا) ، بزيارة الى مصر فى نوفمبر ١٩٨٤ واعرب عن رغبة المنظمة فى الاستعانة بالخبرات الفنية للهيئة فى مجال التدريب ، والدراسات الفنية لمشروع خزان رسومو ، ووعد بانه فى حالة الاتجاه الى استخدام مياه نهر الحاجيرا للرى فانه سيتم اخطار الهيئة بذلك ، وهنالك امكانية لان تستفيد هذه المنظمة بالخبرة المصرية فى اقامة خزان اوين . كما ان هنالك امكانية لدراسة مد خط ضغط عالى لكهرباء من خزان رسومو عقب انشائه الى محطة خزان اوين ومنها الى السد العالى لخلق شبكة ضغط عالى تشمل فى التقائها عند اسوان بشبكة الضغط العالى الواردة من سد انجا فى زائير على تغطية شاملة لكهرباء فى حوض النيل كمقدمة اساسية لمشروعات التنمية فى مختلف المجالات التى تحتاج الطاقة الكهربائية . بل وتصدير هذه الطاقة الى اوربا عبر الشرق الاوسط .

٥ ـ « خطة لاجوس » .. ومحاولة اعادة النظام الاقليمى فى الثمانينات

وفى ضوء ظاهرة الفرعية الاقليمية Sub - Regionalism التى سادت فى السبعينات القارة الأفريقية ، وخاصة منطقة حوض النيل ، مما ادى كما لاحظنا الى انحسار التنظيم الاقليمى فى حوض النيل الى مجرد تنظيمات فرعية .. فإن رؤساء دول وحكومات الدول الافريقية فى مؤتمرهم الاستثنائى الثامن فى لاجوس (عاصمة نيجيريا) فى الفترة من ٢٨ الى ٢٩ ابريل ١٩٨٠ اعربوا عن قلقهم فيما يتعلق بتطبيق اعلان كينشاسا فى ديسمبر ١٩٧٦ بشأن دفع التنظيمات الاقليمية الى اتجاه التوحد فى سبيل انشاء جماعة اقتصادية افريقية ، ولذا اقروا خطة عمل عرفت باسم خطة لاجوس

وقد اكدت خطة لاجوس على اهمية انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بحلول عام ٢٠٠٠ وفى ضوء ذلك فإن هنالك التزاما بتقوية المجموعات الاقتصادية الاقليمية القائمة وانشاء مجموعات اقتصادية على اساس اقليمى شامل ، وفى مجال التعاون الاقليمى بين دول احواض الانهار اشارت فقرة ٨٥ من البند S من الفصل الثالث الى وجوب انشاء هيئة لاحواض الانهار والبحيرات المشتركة فيما بين الدول لتعزيز التعاون الدولى الحكومى فى سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة ... واردفت بانه [يتعين] على الدول الاعضاء التى تحتاج الى هذه الترتيبات المؤسسية ، اجراء مفاوضات فيما بينها ، ومحاولة استكمال هذه المفاوضات بحيث تبدأ هذه الهيئات المشتركة الجديدة عملها اعتبارا من عام ١٩٨٣ ، كما إقترحت الفقرة ٨١ من نفس البند انه تمشيا مع خطة « ماردبل بلاتا » التى حددها مؤتمر الامم المتحدة للمياه فى الارجنتين فى مارس ١٩٧٧ فى مجال التعزيز المؤسسى فانه يجب انشاء لجان وطنية للمياه خلال عام ١٩٨٠ ، بالنسبة للدول التى لم تنس بعد مثل هذه اللجان ، وعلى المستوى دون الاقليمى ـ Regional Sows بوجوب تعزيز الهيئات القائمة بالموارد المالية الاضافية ، وفق ما اوصى به المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا(ECA) ـ التابعة للامم المتحدة فى الاجتماع الخامس الذى عقد بالرباط (بالمغرب) عام ١٩٧٩ . ولم تغفل خطة لاجوس اهمية التركيز على مفهوم التنمية الشاملة للمجموعات الاقليمية .

وتمشيا مع ما جاء بخطة لاجوس ، تقدمت مصر بمشروع لعقد مؤتمر أقليمى يضم دول حوض النيل ، وبالفعل عقد المؤتمر الخماسى الأول لدول حوض النيل فى الخرطوم (عاصمة السودان) فى الفترة من ٢ الى ٤

---

de la CEPSL)- 4 eme trimestre 1989 N° 35 P-2.

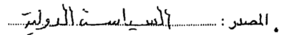
(16) O.B.– COM 25/CR, Annex IV P.1.

(17) O.B.- Rapport de Mission sur des Travaux de la 10 e Session de la Commission de l'OB Arusha- Tanzania. 17/7/81. 88.

(18) O.B.. -Communiqué Final 23/4/90.
le Renouveau du Burundi 24/4/90 P.6.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : يوليو ١٩٩١

نوفمبر عام ١٩٨٣ ، وضم هذا المؤتمر وفود كل من مصر والسودان وزائير وافريقيا الوسطى واوغندا . وذلك بهدف خلق منتدى سياسى .. وليس تنظيما اقليميا اقتصاديا ، ورغم تغيير اسم المؤتمر الخماسى الى مجموع الاندوجو فى المؤتمر الثانى الذى عقد بكينشاسا (عاصمة زائير) فى الفترة من ٣ الى ٤ سبتمبر عام ١٩٨٤ ، وكانت كلمة الاندوجو تعنى باللغة السواحيلية « الاخاء » ، فان مجموعة الاخاء لم يتعدى هدفها مستوى التشاور وتنسيق المواقف بين الدول المشتركة فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والدولية ، ورغم زيادة العضوية الى دولة سادسة حضرت بصفة مراقب وهى رواندا ... فقد ظل الحال على ما هو عليه فى المؤتمر الثالث بالقاهرة عام ١٩٨٥ والمؤتمر الرابع بكينشاسا عام ١٩٨٧ . وبالتالى لم يحقق هذا التجمع الاقليمى اهداف خطة لاجوس ، رغم انه جاء متمشيا مع الجدول الزمنى الذى حددته الخطة ، وظلت هذه الطبيعة السياسية للمجموعة عقبة امام توسيع عضويتها وترحيب دول اقليمية اخرى على المشاركة فيها .

ولذا واعتبارا من المؤتمر الخامس للمجموعة الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٣١ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، تم مشاركة دول أخرى مثل بوروندى وتنزانيا بصفه مراقب ، وتم تكليف مصر بالاتصال ببرنامج الامم المتحدة للتنمية لوضع خطة عمل لدراسة مشروعات اقليمية للتنمية فى اطار خطة رئيسية Master plan ، اشبه بما قامت به مؤسسات بريتن وودز من وضع خطة لتنمية اوربا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد وضعت اللجنة التى شكلها برنامج الامم المتحدة برياسة السفير « بول مارك هنرى » خطة للتحرك بعد زيارته لعدة دول اعضاء فى المجموعة ، وكان اساس هذه الخطة معالجة مشكلة الانفجار السكانى المحتمل فى دول منطقة حوض النيل ، ورغم هذا المنظور التقليدى لمعالجة قضايا التنمية فى افريقيا والذى لايتلاءم عادة مع وفرة الموارد الطبيعية .. والحاجة الى تعزيزها بالكافات البشرية .. فان تقرير السفير مارك هنرى قد رصد عدة مشروعات بالفعل يمكن توسيع مداها الاقليمى ليشمل دول حوض النيل مثل مشروع كهرباء سدانجا ومد خطوط الضغط العالى الى اسوان من زائير ـ والمح الى امكانية تصدير هذه الطاقة المتجددة ، كما أشار الى امكانية قيام معارض واسواق تجارية بين دول المنطقة .. وامكانيات ربط خطوط السكك الحديدية والطرق البرية بين دول المنطقة ، وهى كلها مشروعات كانت قائمة بالفعل .. وطالب التقرير بتوسيع نطاقها الاقليمى اما الجديد الذى قدمه فهو ادراج مشروع لربط المنطقة بشبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية[20] والطيران المدنى .

أما المؤتمر السادس لمجموعة الاندوجو الذى انعقد بأديس أبابا فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، فقد شهد توسعا فى المشاركة بعد تحويل عضوية رواندا وبوروندى من دول مراقبة الى دول كاملة العضوية ، كما شاركت تنزانيا كمراقب وحضر المؤتمر سكرتير مساعد منظمة الوحدة الافريقية ، ورئيس قسم الموارد الطبيعية فى المنظمة وكذلك رئيس نفس القسم فى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) التابعة للأمم المتحدة ، وممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدى منظمة الوحدة الأفريقية وممثلون عن بعض الاتحادات المهنية والفنية الأفريقية ، وممثلى بنك التنمية الأفريقى بابيدجان (BAD) وقد تمت فى هذا المؤتمر مناقشة الخطة الرئيسية- التى كان قد تم اعدادها[21] ، وابدى المشاركون اهتماما بالاتجاه الوظيفى الذى طرأ على المجموعة ، وبالفعل عقد مؤتمر لوزراء الطاقة والكهرباء ، للمجموعة بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٠ ، فى اطار تكثيف التعاون الفنى .. كما بدأت المجموع تأخذ شكل المنظمة الاقليمية بالاتفاق على انشاء لجنة متابعة من سفراء الدول الاعضاء فى المجموعة بدلا من السكرتارية المؤقته .

ورغم اتجاه مجموعة الاندوجو الى أن تصبح منظمة اقليمية تشمل دول حوض النيل . فان المجموعة تعانى من مشكلة الفراغ المؤسسى التى سبق واشرنا اليها ، والتى اكدت خطة لاجوس على ضرورة تجاوزها كأساس لترسيخ التنظيم الاقليمى . وهى الاشكالية الاساسية فى هذه الدراسة والتى سيتم معالجتها فى الصفحات القادمة .

القسم الثانى : حل اشكالية الفراغ المؤسسى ومشروع النظام الاقليمى الجديد :

وبعد استعراض المراحل التاريخية للنظام الاقليمى لحوض النيل ، وتقييم كل مرحلة ، تأتى الى معالجة اشكالية البحث .. الا وهى كيفية اقامة نظام اقليمى جديد لحوض النيل ، والقيود او العناصر التى يشكلها سلوك الدول اعضاء هذا الاقليم فى تنظيم مصفوفة العلاقات والمتحصلات التى تتشكل وتتعاظم فى علاقة عكسية مع الاستعداد التنازلى عن المصالح الذاتية الفردية وتقلص معضلة السجين السابق الاشارة اليها . والتى يلعب المقترب الوظيفى الجديد دورا هاما فى مواجهه هذه المعضلة وعلاجها . كما سبق وان اشرنا فى القضية المنهجية لهذه الدراسة .

(19) O.U.A- AHG/Res-115 (XIX)
(20) U.N.D.P- (Egypt)- RAF 86/014, 4 May 1989.
Executive Summary- UNDUGU Mission, a Master Plan OF UNDUGU region.
(21) Groupe UNDUGU– Communique Finaf de la VIe Rénuion Ministerielle - 26 Fev 1990 Addiés Abeba-Ethiopie.



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩١

١ ـ المقترب الوظيفي الحديث .. ومنهاجية التعاون الاقليمي في حوض النيل :

بادىء ذى بدء ، فان النظام الاقليمى وفق المقترب الوظيفى الحديث ، هو مجموع من المبادىء الظاهرة والباطنة والمعايير والقواعد والاجراءات والقرارات والتى حولها ترتبط الاطراف فى منطقة معينة حول اهداف تنموية مشتركة ، ويضع هذا المقترب شرطا اساسيا فى تكوين النظم الاقليمية الوظيفية .. الا وهو تحجيم السوق السياسى لحساب نمو السوق الاقتصادى(٢٢) وهو كما سبق وان لاحظنا ان منحنى السلسلة الزمنية لتطور النظام الاقليمى لحوض النيل وصل الى اقل معدل له فى النمو .. أو الى نهاية الصغرى فى الستينيات ، حيث سادت مفاهيم السوق السياسى لمرحلة الاستقلال ولم يكن الوعى التنموى بالتكامل الأقليمى قد نضج بعد لخلق السوق الاقتصادى ، ويعود التقطع الذى ظهر فى الدالة الوصفية لهذا المنحنى فى السبعينات الى ظاهرة نمو الاسواق الجنينية ، ، مثل ميثاق التكامل المصرى ـ السودان ، والمجموعة الاقتصادية لحوض البحيرات العظمى ، ومنظمة تهيئة وتطوير حوض نهر اكاجيرا ، كما سبق وان شرحنا ، ، الا ان الثمانينات حلت لتعيد هيكل المنحنى الى الصعود الى نهايته العظمى .. المفروض الوصول اليها عام ٢٠٠٠ وفق خطة لاجوس ، وقد لعبت تفاضليات التحول من مجموعة « الاندجو » من كونها منتدى لتنظيم السوق السياسى الاقليمى فى حوض النيل فى منتصف الثمانينات .. الى البحث

عن نظام يحقق سوقا اقتصاديا تنمويا فى الأقليم .. وهو ما يخلق الأمل فى علاقات تكاملية تستوعب مفاهيم مبدأ الحجم الاقليمى الشامل وتحقق اتجاها تقدميا فى سلوك الداله الوصفية .. بدلا من الاتجاه الانحدارى .. الذى كان قائما فى الستينات والاتجاه المتقطع الذى كان فى السبعينات .

والنموذج الكلاسيكى لأشكالية المصالح الفردية فى النظام الأقليمى .. أو العمل الجماعى بشكل عام هو معضلة السجين .. او السجناء كما سبق وان اشرت ، ومؤداها ان يتبع كل طرف استراتيجية فى التعامل الأقليمى تؤدى الى تحقيق ذاتية متوسطة .. تحقق الحد الأدنى لمصالحة .. ولكن تخفيض المستوى العام للمتحصلات .. ولا تساعد فى تعظيمها وهو ما وضع فى السلوك الأقليمى لدول حوض النيل فى الستينيات .. مما خلق ما يعرف عجز ـ باريتو Pareto- deficient (٢٣) بينما السعى فى التسعينات الى الوصول الى ما يطلق عليه تعريف امثلية باريتو Pareto-optimal تفترض تنازل كل من دول الاحباس العليا من جانب ودول المصبات السفلى من جانب آخر عن استراتيجية كل منهما غير التعاونية القائمة على المفاهيم الاقتصادية الوطنية أو حتى ما دون الاقليمية ، وفى تصورى ان هناك ثلاث دول يمكن ان تلعب دورا تقدميا فى تجاوز هذه المفاهيم الضيقة سواء الوطنية او مادون الاقليمية .. وتظل مشكلة توزيع الادوار فيما بينها هى القضية الأساسية فى تحقيق التوازن الأقليمى الذى هو شرط اساسى لبناء النظام .

وهذه الدول الثلاث هى مصر وزائير وأوغندا وهى الدول المحورية ، فى تصورى .

والدراسة ، واكتفى هنا بالاشارة الى ان هذه الدول الثلاث بحكم سياستها دون الاقليمية ـ قد استطاعت ان تؤكد قدرة وظيفية متميزة فى تحقيق معامل التعبئة الذى يحول الاحتياطى الاقليمى الى قوة تنظيمية فاعلة وفق المعايير التى وضعها عالم « الاجتماع الدولى » ، ريموند آرون(٢٤) .. فقد استطاعت مصر وفق التحليل السابق من المنظور التاريخى ان تحافظ على الحد الادنى للاداء الوظيفى فى منطقة حوض النيل من خلال لجنة مياه النيل ، واستطاعت زائير ان تحول منظمة حوض البحيرات العظمى من منظمة امنية سياسية الى منظمة اقتصادية وظيفية تنموية .. واستطاعت اوغندا . ان تعيد لتشكيل حسابات المنطقة الاقليمية منذ وصول الرئيس يورى موسفينى الى السلطة عام ١٩٨٦ .. بل واجيت موات منظمة تهيئة وادارة حوض نهر اكاجيرا منذ اجتماع القمة السادسة غير العادية فى بوجمبورا عام ١٩٩٠ .

ولخلق هذا النظام الاقليمى ، فان مجموعة الفقهية المتنازعة بين دول المنبع ودول المصب . ستلعب دورا هاما فى تحديد القانون الاساسى لهذا النظام الاقليمى .. وبالتالى ستحدد طبيعة المباراة .. وهل هى مباراة ذات حصيلة صفرية ، بمعنى ان ما سيكسبه طرف من مياه النيل سيخسره الطرف الآخر .. ام انها مباراة ذات حصيلة تقدمية .. وستساهم هذه المفاهيم الفقهية القانونية فى تحديد حدود النظام الوظيفى والهياكل المؤسسية التى سأتناولها فى فقرات تالية .. ولعل هذا الشرح الفقهى سيساهم الى حد ما فى توضيح سبب وقوع الاختيار على الدول الثلاث السابق الاشاره اليها واستبعاد آخرين اكثر أهمية من ناحية الوزن المائى فى الحوض من معادلة النظام الاقليمى لمقترحه ... وقد تم

(22) RASMER,S.– (ed). Internationaf Regimes- Cornell University Press. New york. 1983. P.2.
(23) STEIN,A. Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World. (in). International Organizations, Spring 1982. P. 304.
(24) SHAHNAZAROV, G.– The Coming World Order - Progress Publishers- Moscow 1981. P. 39.



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٩١

القاهرة
مصر
نهر النيل
البحر الأحمر
نهر عطبرة
الخرطوم
السودان
النيل الأزرق
النيل الأبيض
اديس ابابا
اثيوبيا
الصومال
بحيرة البرت
بحيرة ادوارد
اوغندا
كينيا
كمبالا
رواندا
فكتوريا
نيروبي
بحيرة كيفو
زائير
بوروندي
المحيط الهندي
بحيرة تنجانيقا
تنزانيا
دار السلام

كيلو ١٠٠ ٥٠٠

خريطة حوض النيل

ـ ● ـ مشروع الممر الشمالي الأوسط

١٤٣٨

الاختيار على اساس معيار الاستعداد للتخلص من فقهية الانكفاء الذاتي .

ولذا فقد تم استبعاد اثيوبيا مرحليا ـ رغم وجود اتجاهات اقليمية جديدة ظهرت اوائل التسعينات في السلوك الدولي الاقليمي لاثيوبيا .. وذلك .. لأن نظرة اثيوبيا لهذا النظام المقترح تقوم على اساس مبدأ ونظرية السيادة المطلقة لأثيوبيا على مياهها النيلية .. وقد حاولت ان تمارس نظاما للتعبئة الاقليمية الوقائية لجمع دول منابع النيل في منظمة اقليمية مشتركة في مواجهة دول المصب .. انطلاقا . من تعميم هذا المبدأ في نهاية السبعينات .. وهو ما كان يشكل نظاما لمباراة غير تعاونية .. يقوم على تكتل كل من أوغندا في عهد الرئيس السابق عيدى امين ، وكينيا من اجل السيطرة على منابع النيل في بحيرة فيكتوريا وبحيرة تانا ..

وتستقى نظرية السيادة المطلقة .. ممارساتها من الفقه الاميريكي والمبادىء التى وضعها المحامى العام الأمريكي في اعلان ١٨٩٥ فيما يتعلق بقضية النهر العظيم Rio grand بين المكسيك والولايات المتحدة .. ورغم توقيع معاهدة بين البلدين حول هذا النهر وتقسيم حصصه سنة ١٩٠٦ وكذلك بين الولايات المتحدة وكندا حول المياه الحدودية عام ١٩٠٩ .. فان حرص الولايات المتحدة على تضمين مبدأ هارمون في هذه الاتفاقات الاقليمية .. يعد احد الأسباب الكامنة وراء عدم تقدم محاولات التكامل الاقليمي وخلق نظام جماعي في امريكا الشمالية حتى اليوم

ولقد ذهبت الممارسات التاريخية لاثيوبيا الى ابعد مما ذهب اليه مبدأ هارمون .. ففى المذكرة التى وزعتها الخارجية الاثيوبية على السفارات المعتمدة بالقاهرة في ٢٣ سبتمبر عام ١٩٥٧ .. لعرقلة المفاوضات حول اتفاقية ١٩٥٩ .. ذهبت الى أن تحديد السيادة المطلقة لاثيوبيا على مياهها لا ينصب على احتياجاتها الحاضرة .. ولكن احتياجات الأجيال المستقبلة لاثيوبيا .. وبالتالى وضعت حائل دون اى احتمال لتوقيع اتفاق اقليمى لخلق نظام للحصص .. حيث ان احتياجات الأجيال القادمة .. فضلا عن القائمة حاليا لم يتم تحديدها حاليا ومن الصعب تخيلها مستقبلا .

بل وذهب الفقه الأثيوبي الى ما هو أبعد من ذلك بإدعاء الحق في التدخل لتحديد مجارى الأنهار في دول المصب بإعلان الحكومة الأثيوبية عام ١٩٨٠ بأن حدود النهر الدولي تقع عند المناطق المرتفعة التى لها صفة الامتداد .. وأن الأرض المصرية تمتد من النيل منبسطة حتى جبل سيناء وهو ما يعتبر حدود حوض النيل ، وبالتالى نازعت مصر في حقها في استخدام مياه النهر داخل هذه الأراضى .. وادعت بأن ترعة السلام المزمع انشاؤها لاينبغى ان تتجاوز جبال سيناء الى ميناء العريش . وذهبت الى أن العلة في ذلك أن مياه النهر يجب أن تسير سيرا طبيعيا دون ضخ ميكانيكي داخل الحوض وبالتالى يتحدد حدود الحوض بالسير الطبيعي للمياه .. ويغفل الاعلان الأثيوبي أن مياه النيل تاريخيا كانت ممتدة الى العريش .. كما إن تأثير التكنولوجيا اعاد النظر في كثير من قواعد القانون الدولى التقليدية .

وبينما يأخذ الفقه الأثيوبي بمبادىء القانون الدولى الاقليمى الأميريكى الشمالى .. وهو ما سيلعب دوره في حالة قيام الشركات الأمريكية او الاسرائيلية بمشروعات انشائية في الأراضى الأثيوبية في المستقبل .. فإن الفقه الافريقى . في دول المنابع الأخرى مثل اوغندا وزائير .. وبشكل عام داخل المدرسة الأفريقية .. قد بدأ يتفاعل مع الترتيبات القائمة حاليا في أمريكا اللاتينية .. فيما يتعلق بالقانون الدولى للتنمية والتنظيم الأقليمي .. وبالتالى فإن الدول الأفريقية الأخرى أميل الى التفاهم مع بناء نظام اقليمى في إطار قانونى قائم على نظرية السيادة والتكامل الاقليمى المحدود . على أساس ان كل دولة يجب أن توازن مصالحها مع ميزان الدول الاقليمية المجاورة . (وفق ماجاء في إعلان مونتيفيديو عام ١٩٧٣) ... وإقرار مبدأ الحقوق المتساوية مثلما تم إقراره في قضية نهر Rio hauca عام ١٩٥٧ بين بوليفيا وشيلى .. على أساس القانون الوضعى لقواعد الانصاف والحسنى .. ولكنها أميل الى تحديد هذه القواعد التوزيعية على أساس مساحة حوض النهر في كل دولة في إطار من الأنصبة الموزعة .[٢٥]

اما الاتجاه المصرى فيعتمد تقليديا على نظرية الحقوق التاريخية باعتماد القواعد التى أوضحتها محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر عام ١٩٥١ في قضية المصائد النرويجية .. والقائم على الممارسة الظاهرة للحقوق المصرية بشكل مستمر ومؤكد .. وقد إستمر الموقف السلبي طول فترة زمنية من قبل دول أعالى النيل كقرينة على حقوق مصر .. كما إن الحقوق المصرية مدرجة في اتفاقات تاريخية .. وأثيوبيا بالذات ليس لها حق الادعاء بعدم انطباق قواعد الاستخلاف الدولى على معاهدة ١٩٠٢ .. حيث أن مقدم هذه المعاهدة أكدت على القواعد التى تنظمها ستظل سارية الى الخلف .. أما الاحتجاج المصرى في مواجهة الدول الافريقية الأخرى بالنسبة لقواعد الاستخلاف فيتبنى على أساس ان الاتفاقيات

(25) GOLDIE,L. Reconciling Values of Distributive Equity and Management Efficiency in the Internalional Commons.- (In) the Settlement of Disputes on the New Natural Resources Academy of International Law., Workshop. The Haague 8-10. November 1982- P. 335.

وفى تحقيق مبدأ الانصبة الموزعة يمكن اعتماد النموذج الحسابى الذى وضعه الفقيه Azcarrage الذى صاغه في المعادلة التالية والمنشورة



المبرمة في العصر الكولونيالى هى إتفاقيات ترتيبية اقليمية .. لا تقر قواعد القانون الدولى .. أو حتى النظريات الفقهية الافريقية بإحداث تغيير فيها أسوة بما أستقر عليه الفقه الافريقى في قضايا الحدود الاقليمية .

ولقد تطورت المفاهيم المصرية من إستخدام القانون الوقائى الذى إعترفت فيه بريطانيا بحقوق مصر التاريخية .. الى تجاوز مذهب الملاءمة السابقة .. حتى وصلت الى الاخذ بنظرية التكامل الاقليمى المطلق .. وهى أساس الموقف الذى تبناه الوفد المصرى في إجتماعات داكار عام ١٩٨١ . ومقتضاه أنه ليس من حق أى دولة أن تقوم بإرادتها المنفردة بتغيير الظروف الطبيعية لاقليمها لتؤثر على الظروف الطبيعية لاقليم دولة أخرى .

وفي تصورى أن النظام الاقليمى الجديد لحوض النيل ينبغى أن يقوم على أساس فقهى متجاوز لكل الأسس السابقة . التى لايمكن إلا أن تخلق نظاما اقليميا قائما على قاعدة المباراة السلبية في العلاقات الدولية الاقليمية .. وأن إقامة مباراة ذات حصيلة تقدمية ينبغى أن ينطلق من تطوير نظام الأنصبة الموزعة . الذى بدأ الفقه الأفريقى يعتمده كأساس للتنظيم الاقليمى منذ بدايات التفكير في نظام اقتصادى دولى جديد . ويهدف هذا التطوير كنقطة إنطلاق الى تبنى النموذج الحسابى الذى وضعه القاضى الأسبانى Azcarrage .. والذى يمثل أساس إجتهادى في المدرسة اللاتينية .. مع تغيير الدليل (G) في المعادلة المشروحة بهامش رقم (٢٥) من هذه الدراسة لكى يعبر إجمالى مساحة حوض النهر في كل دولة من دول حوض النيل .. مع ضرب حصيلة هذا النموذج الحسابى في مصفوفة معاملات التنمية لكل دولة حوضية وحاجتها من المياه حاليا والتى تأخذ في حسابها معدلات النمو في الناتج القومى الاجمالى والنسب المئوية لاسهام القطاعات الانتاجية (الزراعة - الطاقة مثلا) المعتمدة على الموارد النهرية ونسبة إستخدامها كمدخلات في العمليات الانتاجية لهذه القطاعات .. ويمكن إعتماد البيانات الظاهرة في الجدول رقم (١) مع ما يقترح إضافته من معاملات لبناء هذا النموذج .

وإذا أمكن تحقيق هذا التوزيع للأنصبة وفق النموذج المقترح فإنه يمكن أن يتحقق نظام اقليمى لصفوفة متحصلات تحقق نظاما اقليميا لحوض النيل قائما على مباراة ذات حصيلة تقدمية .. من خلال تقسيم القيم المضافة على أساس النسب المئوية لهذه الحصص بعد حجز تكاليف راس المال الكاتب للمشروعات المشتركة القائمة والمستقبلية .. وفق خطة التنمية المقترحة للاقليم . ولما كان نطاق هذه الدراسة لايدخل فيه تفاصيل إعداد هذا النموذج الرياضى .. الذى سأحاول معالجته في دراسة أخرى - بإذن الله - فإنه يكتفى حاليا .. بمراجعة الجدول رقم (١) .. ليتبين لنا أن التحليل الكمى للتوزيع العادل للأنصبة يعطى جمهورية مصر العربية حصيلة تفوق الحقوق التاريخية .. وتفتح الباب الى إقامة نظام جديد لحوض النيل يقوم على أساس التنمية الشاملة المتعددة الابعاد . والمتنوعة في النواتج الفرعية .. ويعظم الحقوق الجماعية ، الموزعة « Colleetivie » يأخذ في إعتباره إسهام الدول الحوضية النيلية في تعظيم كفاءة الموارد مثلما يذهب الفقيه Dworkin في تفسيره للمادة ٥٥ من ميثاق الامم فيما يتعلق بالتعاون الدولى من أجل تحقيق النمو الاقتصادى والاعتماد المتبادل السياسى . وعلى أساس المادة الثامنة من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة .[٢٦]

٢ - الهيكل التنظيمى للتكامل الاقليمى في إطار التنمية الشاملة :

وهكذا فإن النظام الاقليمى الجديد والمقترح لحوض النيل ينبغى أن يقوم على مبدأ التوزيع العادل للأنصبة للعناصر المساهمة في هذا العقد الجماعى الاقليمى .. وفي ضوء حساب معدلات التنمية الذاتية وعوائد التنمية الاقليمية الشاملة ..يهدف تحويل هذا النظام الاقليمى من عقد إجتماعى اقليمى .. الى شركة مساهمة للتنمية الاقليمية وفق المفهوم الوظيفى الجديد المقترح في هذه الدراسة .

انه محاولة للتغلب على المفاهين الداروينية المحدثة التى سادت عقلية الادارة الحاكمة في الدول الحوضية في السبعينات .. تحت وهم نقص الموارد .. وتجاوز التنظيمات الاقليمية الفرعية التى إعتمدت مفاهيم للتكامل الاقليمى تأخذ بمبدأ أثر التساقط - Trickle Down من الدولة العظمى الاقليمية الى توابعها .

إن إعتماد رؤية تحررية واقعية[٢٧] من عقدة السجين هو الأساس لتحقيق المساواة الجديدة التى تحول حوض النيل من ساحة للنزاعات البيرقراطية القومية أو فوق القومية .. الى شركات مساهمة تكاملية . وظيفية . تنطلق من مراكز اقليمية نوعية . مستفيدين في ذلك من مناخ التحرر الاقتصادى والانتاجى في الدول الأفريقية حاليا .

= د .حلة الاسبانية للقانون الدولى (عدد رقم ٤٧ سنة ١٩٤٩)

$(H \times m^2)$ C/S × 100.

حيث تمثل (H) عدد السكان ، بينما تمثل (c) طول الشاطىء البحرى بالكيلومترات - مقسوما على (S) وهى تمثل مساحة الاقليم الاجمالى وقد استخدم هذا النموذج الحسابى لتحديد الجرف القارى في النزاع الاسبانى الفرنسى الانجليزى .. وهى تدخل في اطار القانون الوقائى Preventive Law السابق الاشارة اليه .

(26) BROWHLIE, Ian– Legal Status of Natural Resources in International Law. . Ibid. P.P. 293-4



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(جدول) البيانات الأساسية لاحتياجات دول
حوض النيل من المياه ومعدلات التنمية

البيان الإحصائي / اسم الدولة	السكان بالمليون إحصاء عام ١٩٨٠	عدد السكان المتوقع عام ٢٠٠٠ بالمليون	مساحة الأراضي الزراعية - القابلة للزراعة حاليا بالألف هكتار	إجمالي مساحة الدولة بالألف كم²	نسبة مساحة حوض النيل الى مساحة الدولة	التوسعات في الأراضي الزراعية حتى عام ٢٠٠٠ بالنسبة لسنة الأساس ١٩٧٥ = ١٠٠	نسبة الأراضي المروية بمياه النيل الى جملة الأراضي الزراعية	احتياج الدولة لمياه النيل بمليارات الأمتار المكعبة عام ١٩٨٠
بوروندى	٥,٥	٧	٩٩٣	٢٨	٢٢٪	١١٨	—	٠,٠١
اثيوبيا	٤٧,٤	٧٠,١	١٣٧٢٨	١٢٢٢	٣١٪	١٢٨	—	١,٧
تنزانيا	٢٤,٧	٣٧	٦٨١٠	٩٤٠	١٢٪	١٦٢	—	٠,٢٤
زائير	٢٣,٤	٤٧	١٣١٤٦	٢٣٤٥	٩٪	١٥٠	—	,٣
اوغندا	١٦,٢	٢٤	٥٢٥١٠	٢٣٦	٨١٪	١٢٤	—	٠,١٤
رواندا	٦,٧	١٠	٩٠٥	٢٦	٦٠٪	١١٠	—	٠,١١
كينيا	٢٢,٤	٢٤	٤١١٥	٥٨	٣٢٪	١٤٠	١٪	١,٢١
السودان	٢٣,٨	٣٣	١٤٢٩٠	٢٥٠٦	٢٥٪	١٤٣	١١,٧٪	٢١,٥
افريقيا الوسطى	٢,٩	٤	٥٩١٠	٦٢٣	١١٪	١٢٣	—	٠,٢
مصر	٥٠,٢	٦٦	٢٨٦٠	١٠٠١	٦,٥	١٠١	١٠٠٪	٥٥,٥



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(تابع جدول) البيانات الاساسية لاحتياجات دول
حوض النيل من المياه ومعدلات التنمية

البيان الإحصائي / اسم الدولة	احتياج الدول لمياه النيل بمليارات الامتار المكعبة عام ٢٠١٠	إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي SOP عام ١٩٨٨	نسبة الغذاء المستورد إلى إجمالي الواردات عام ١٩٨٨	معدل الزيادة السنوية لإسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في إنتاج الطاقة الهيدروليكية ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في إستهلاك الطاقة ١٩٨٨/٨٠	معدل الزيادة السنوية في الناتج الإجمالي ١٩٨٨/٨٥	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار عام ١٩٨٨
بوروندي	٦	٥٦٪	١١٪	٢,١٪	١١,٦٪	٨,٢٪	٣٪	٢٤٠
اثيوبيا	٢,٣	٤٢٪	٥٪	١,١٪	٤,٦٪	٢,٢٪	-١٪	١٢٠
تنزانيا	١,٢	٦٦٪	٦٪	٤٪	٣,٤٪	٣,٤٪	-٠,٥٪	١٦٠
زائير	٠,٥	٣١٪	٢٣٪	٣,٢	٤,٣٪	١,٥٪	-٢,١٪	١٧٠
اوغندا	١,١	٧٢٪	٦٪	٠,٣٪	٤,١٪	٤٪	-٣,١٪	٢٨٠
رواندا	٠,٣	٧٥٪	١١٪	٠,٣٪	٥,٥٪	٤,٤٪	١,٥٪	٣٢٠
كينيا	١,٧٥	٣١٪	١١٪	٣,٣٪	٨,٣٪	٢٪	١,٩٪	٣٧٠
السودان	٢٧	٣٣٪	٧٪	٢,٧٪	١,٦٪	-٠,٩٪	٠,٠٪	٤٨٠
افريقيا الوسطى	—	٤٤٪	١٣٪	٢,٦٪	٠,٧٪	٢,٧٪	-٠,٥٪	٣٨٠
مصر	٨٤	٢١٪	١٩٪	٢,٦٪	٦,٣٪	٦,٧٪	٢,٦٪	٦٦٠

المصدر : مجمع بمعرفة الباحث من :
World Bank - World Development Report Oxford U . P New York 1990 P . 178

بيانات مشروع الهيدرومات لمسح البحيرات في الهضبة الاستوائية
FAO - Macanization Agricole et la demand des Materiels Jusqua l'am . 200 ONUDI , 10 , Wg - p - 365



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩١

وهذا المشروع فى بنيته التنظيمية يضع فى الاعتبار المبادىء الجديدة التى أرستها خطة لاجوس وقبلها .. إعتبارا مما جاء فى ديباجية ميثاق منظمة الوحدة الافريقية (مايو ١٩٦٣) من الدعوة لتوجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لتقدم الشعوب الأفريقية فى إطار العمل الاقليمى المشترك وما نادت به الاتفاقية الافريقية للمحافظة على الطبيعة والمواد الطبيعية التى وقعت بالجزائر عام ١٩٦٥

مادة ٥ بند ٢] من إعتماد اللجان المشتركة كآلية للتنسيق الاقليمى والدعوة لتكوين أجهزة على أساس اقليمى لتحقيق التنمية وفق ما جاء فى إعلان ابيدجان عام ١٩٧٣(٢٨) .. وفى إطار العمل مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فى مجال استخدام الموارد المائية الطبيعية كاداة لتحقيق التكامل الاقليمى الانتاجى .(٢٩)

والتنظيم المؤسسى المقترح فى هذه الدراسة للتغلب على مشكلة الفراغ المؤسسى السابق الاشارة إليها . يهدف الى تحقيق التكامل التنموى الشامل ويتجاوز إشكالية الندرة التى خلقت معضلة السجناء فى إطار المصلحة القومية . أو الاقليمية الفرعية .. والتى سادت العمل الاقليمى .

ويعتمد هذا التنظيم المؤسسى على مبدأ الرباعية فى الادارة .. بمعنى أن المراكز الأقليمية المقترح اقامتها كتنظيم أساسى (قاعدة) تدار بواسطة ممثلى الأجهزة الحكومية المعنية ، المنظمات الدولية والافريقية والاقليمية الفرعية المتخصصة والمعنية بنشاط المراكز كل فى دائرة إختصاصه ، وممثلى الشركات والفعاليات المالية والمصرفية فى الدول الحوضية ، ثم رابعا . وهو ليس أقل العناصر اهمية ، ممثلى النقابات النوعية والاتحادات المهنية .. وهذا الشكل من الادارة - يسمح بتطبيق مبادىء الوظيفة الجديدة المقترحة كمدخل للتكامل الأقليمى .

ويعتمد البناء القاعدى لهذا التنظيم على مبدأ اللا مركزية والتوزيع الأقليمى العادل . من أجل خلق تعبئة شاملة على مستوى الاقليم محل التكامل .. والحقيقة أن النظام المقترح للمراكز الاقليمية هو تطوير لبعض المؤسسات القائمة حاليا سواء فى إدارتها أو وظيفتها التكاملية أو خلق مراكز جديدة . تعنى بالتكامل الاقليمى للمنطقة . وأهم المراكز المقترحة فى إطار هذه الدراسة .. (ولايعنى ذلك أنه لايمكن تطوير هذه المقترحات فى إطار خلق مراكز جديدة لوظائف جديدة) هى :

١ - المركز الافريقى الأقليمى للطرق والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية :-

يهتم هذا المركز بالتنسيق بين مشروعات حوض النيل وبحث مصادر التمويل ودراسة إسهام الشركات الأقليمية فى هذه المشروعات .. وكان إتحاد الطرق الافريقى وإتحاد السكك الحديدية قد تقدموا بمشروعات لحالجة وصلات السكك الحديدية من جنوب السودان الى شمال اوغندا ثم إلى كينيا وزائير وجمهورية وسط افريقيا .. وفى ضوء مشروع خط الضغط العالى من سد انجا - فى زائير - الى سد أسوان العالى وكذلك إحتمالات قيام شبكات للضغط العالى من مشروع خزان رسومو الى خزان اوين فى اوغندا فإنه يمكن بحث كهربة خطوط السكك الحديدية فى حوض النيل .

ومن جانب آخر فإن هنالك إقتراحات اوغندية بإعادة تنشيط الملاحة النهرية فى نهر النيل وبحيرة أسوان وبحيرة فيكتوريا وبحيرة كيفو وبحيرة تنجانيقا .. وتتحمس بوروندى لتطوير المشروع الأخير .

وفى ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ، هنالك دراسات جدوى مقدمة حول البرنامج الافريقى الاقليمى للمحطات الفضائية .. ويمكن التنسيق فى ذلك مع إتحاد عموم افريقيا للاتصالات خاصة أن منطقة حوض النيل فى حاجة ماسة لهذا المشروع .. لشبه إنعدام الاتصالات فيما بين هذه الدول وصعوبتها الشديدة وإعتمادها على شبكة الاتصالات فى أوربا الغربية .

أما فى مجال الطرق البرية ، فإن إتحاد الطرق الافريقية يطالب عبر خطوط الطرق البرية من القاهرة الى بورسودان ، ويوجد حاليا مشروعان لتنمية الطرق فى الدول النيلية الحبيسة منها مشروع الممر الشمالى الذى يمر عبر ممباسا فى كينيا الى أوغندا ورواندا وبوروندى وتنزانيا وزائير وقد وقعت إتفاقية فى فبراير عام ١٩٨٥ .. ويمكن أن يساهم المركز فى تبنى المراحل الباقية من هذا المشروع .. وكذلك مشروع الطرق المعروف باسم الممر الأوسط والذى يبدأ من دار السلام فى تنزانيا مارا ببوروندى ورواندا وزائير واوغندا .(٣٠) وربط مشروع الممرات بشبكة طرق جديدة فى جنوب السودان . ومنه الى مصر .

---

(27) O'LEARY, J.P.– Envisioning Interdependence Perspective on Future World Order (in) ORBIS, Fall, 1987- PP. 503-536

(28) OUA, CM/ ST/12 (XX1).

(٢٩) راجع فى هذا الشان : تقرير اللجنة العلمية والتعليمية والثقافية لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورتها العادية الثالثة فى موريشيوس ديسمبر ١٩٧٣

OUA. CM/RES/ 382 (XXIII).

وتقرير مجلس وزراء المنظمة فى دورته العادية السابعة والعشرين فى موريشيوس ، يوليو ١٩٧٦

OUA. CM/RES, 524 (XXVII).



كما يمكن للمركز أن يدرس امكانيات التنسيق لانشاء شركة للنقل البحرى من البحر المتوسط والى ميناء مصوع وممباسا ودار السلام حيث تعتمد حركة النقل البرى والحديدى على مشروعات الممرات المقترح .. كما يمكن دراسة إقامة شركة طيران للنقل الجوى بين دول المنطقة واوربا الغربية وأسيا ، ويقترح فى هذا الشان الالتزام بتوصيات إعلان YAHOASSOUKRO الذى اصدرته منظمة الوحدة الأفريقية ، فيما يتعلق بالملاحة الجوية بين الدول الأفريقية والذى يطالب بسرعة إقامة خطوط ملاحة اقليمية لدول القارة .

ب ـ المركز الافريقى الاقليمى لقياسات موازين حوض النيل وتنمية مياهه :ـ

يعد مشروع هذا المركز تطويرا مؤسسيا ، لمشروع هيئة دول حوض النيل التى إقترح انشاؤها فى إجتماع اللجنة الفنية لمشروع مسح الأرصاد الجوية والمائية لمستجمعات امطار بحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت فى عنتيبى ـ أوغندا .. فى اغسطس ١٩٧٨ .. ولم يحدث تقدم يذكر فيه من ذلك الحين .. ويمكن أن يتحول هذا المركز الى مركز للدراسات الفنية والتدريب .. ليس فقط فيما يتعلق بقياسات المياه ولكن بقياسات الترسيب والتربة ، ويشمل كل القياسات الجوية والفيزيقية بالمنطقة .

ويمكن أن تساهم المنظمة العالمية للقياسات WHO واليونسكو فى تمويل الدورات التدريبية والدراسات الفنية التى يقوم بها هذا المركز .. كما يشارك برنامج الامم المتحدة للتنمية فى تمويل مشروعات محطات القياسات .. ويمكن للدراسات الفنية لهذا المركز بالاضافة الى الدراسات التى يقوم بها مشروع الأرصاد الجوى والمسح لبحيرات الهضبة الاستوائية . وفى إطار مد نشاط المركز ليشمل الهضبة الأثيوبية أيضا . وأن يتم تحديد أولى لتوزيع حصص المياه وفى إطار النموذج الرياضى الذى إقترحه مشروع الارصاد لبحيرات الهضبة الاستوائية عام ١٩٧٩[31] الاضافات المقترحة فى النموذج الموسع الذى طرحته هذه الدراسة . كما سيقوم هذا المركز بإعداد الدراسات الفنية لمشروعات تنمية موارد النهر المائية والمياه الجوفية وذلك بإتباع أساليب الاستشعار عن بعد .

جـ ـ المركز الافريقى الاقليمى للمعارض والتسويق التجارى فى حوض النيل :ـ

كان من اهم عوامل الركود التجارى بين دول حوض النيل .. ان جزءا كبيرا من هذه الدول يعد اقاليم حبيسة فضلا عن إهتراء طرق المواصلات الاقليمية ، ولكن بعد الانتهاء من مشروعات الممر الأوسط والممر الشمالى .. وتنفيذ توصيات إتحاد عموم أفريقيا للطرق والسكك الحديدية .. السابق الاشارة اليها فى البند (١) من هذا القسم . فإن من المتوقع أن تكون البنية الأساسية لحركة تجارية نشطة بين دول الاقاليم قد بدات تظهر ولو على مستوى التجارة العابرة وينمو الاتجاه نحو الملاحة النهرية .. وإنشاء خطوط ملاحة بحرية وجوية منتظمة بين دول المنطقة .. سيتدعم هذا الاتجاه ..

.. وفى ظل اقدام معظم الدول النيلية على إتباع سياسات تجارية تحررية ووجود لغة مشتركة (هى اللغة الانجليزية) بيين معظم دول الاقليم . فضلا عن تشابه التشريعات الجمركية والتجارية بين هذه الدول لانضمام معظمها فيما عدا مصر .. لمنظمة منطقة التبادل التفضيلى لدول شرق وجنوب افريقيا (P . T . A) التى انشئت فى ديسمبر ١٩٨١ . (ومقرها لوساكا بدولة زامبيا) .

وفى ضوء إختلاف طبيعة الأقليم من منتجاته الشمالية (مصر والسودان) ومنتجات دول أعالى النيل فى المجال الزراعى والحراق والحيوانى ، فضلا عن التطور الصناعى النسبى فى مصر ـ فإن ارضية التبادل بين دول الشمال والجنوب فى حوض النيل قائمة .

ومهمة هذا المركز المقترح لدراسة بحوث التسويق والتشريعات التجارية ، تبادل الوثائق حول الاجراءات التجارية ومطبوعات المنتجات ومراقبة الجودة الانتاجية .. وتنظيم اللقاءات بين الغرف التجارية وإعداد اتفاقات التعاون فيما بينها .. وإقامة المعارض والأسواق الدائمة .. فضلا عن تشجيع اقامة غرفة تجارية مشتركة لدول المنطقة .

كما يقوم المركز بالاتصال بالمنظات الدولية والاقليمية المعنية مثل منظمة الأونكتاد لتطوير النظام العام للأفضليات G . S . P ونقل وجهة نظر دول المنطقة لهذه المنظمة .. كما يتابع المركز الامتيازات التجارية التى تحصل عليها دول حوض النيل فى إطار اتفاقية ليومى بين

(30). U.IN., DEC, Transcom / CEM.- 1/2/REV.1- Trans port and Communication Decade in Africa 1978-1988- Co - financing Meeting for Projects in East African Transport Corridors- Bujumbura-23-25- Sep. 1987- P.3.

(31) BROWN. J.A-(etal)- A Summary of the Upper Nile Basin Model , Snowy Mountains Engineering Corporation, Australia. April 1979.

وراجع ايضا : UNESCO- PROGRAMME HYDROLOGIQUE INTERNATIONAL (PHI) VIe Session du Conseil Intergovernmental - Rapport Final, Paris 18-23. June. 1986. app. 8-90.



دول مجموعة A . C . P والمجموعة الاقتصادية الاوروبية .. ويكون حلقة إتصال لترويج منتجات المنطقة فى الاسواق العالمية .. ومن جانب آخر فإن المركز يمكن أن يلعب دورا هاما للتنسيق ورسم السياسات لدول المجموعة كتنظيم اقليمى فرعى فى إطار اتفاقية منظمة منطقة التبادل التفضيلى السابق الاشارة إليها .

- ويمكن لشركات مثل شركة النصر للتصدير والاستيراد فتح مراكز تسويق تجارى لها فى هذه المنطقة مستقلة قواعدها فى ممباسا ودار السلام كما يمكن تشجيع شركات أفريقية مناظرة على تكوين إتحاد للأسواق الحرة بين دول المنطقة .. تمهيدا لخلق منطقة تجارة حرة وتفضيلية بين دول المنطقة قد تقوم على أساس مبدأ الصفقات المتكافئة .

د - المصرف الافريقى للتجارة والاستثمار والتنمية فى حوض النيل :

وهو يعتبر مؤسسة مكملة لنشاط المركز السابق الاشارة إليه ، وفى ضوء الحاجة لتمويل المشروعات المشتركة وتحقيق ضمانات للاستثمار الخاص ، فإن المصرف المقترح يمكن أن يقوم .. بدور هام فى تعبئة الموارد المالية للمصارف المحلية لدول المنطقة وفتح الاعتمادات للنشاط الاقتصادى المشترك .. ويمكن أن يكون له ارتباط وثيق بالمصرف العربى فى الخرطوم (التابع لجامعة الدول العربية) والمصرف الأفريقى للتنمية (BAD) فى ابيدجان (عاصمة ساحل العاج) . ومصرف منطقة التبادل التفضيلى سواء فى هرارى أو فى بوجمبورا (عاصمة بوروندى)[٣٢]

كما قد يقوم هذا المصرف فى المستقبل بإصدار شيكات مصرفية للتداول بين دول المنطقة وإقامة إتحاد نقدى اقليمى .

هـ - المركز الأفريقى الاقليمى لدراسات الجدوى الاستثمارية :-

ويعتبر نشاط هذا المركز مكملا لنشاط مركز المعارض والتسويق التجارى والمصرف الاقليمى المقترح .. وفى ضوء اتجاه عديد من الدول الافريقية حاليا الى تشجيع سياسات التعاون الاقليمى فى الاستثمار على أساس المشاركة الربحية Jon - Ventares .. فإن دور هذا المركز .. تقديم الاستشارات الفنية للدول والمستثمرين .. والترويج للمشروعات الاقليمية لدى المصارف المحلية والاقليمية .. والتفاوض مع الدول الافريقية وغير الافريقية المعنية[٣٣] (مثل دول المجموعة الاقتصادية الأوربية ودول الكوميكون فى إتجاهها الجديد للانفتاح على الاستثمار الخارجى فى أفريقيا) .

ويمكن لهذا المركزاعداد دراسات جدوى حول مشروعات نقل التكنولوجيا بين الدول الحوضية .. مثل مشروعات تصنيع الجلود وتعبئة الفاكهة والخضروات واللحوم وصناعة الدواء والكيماويات . والمنظفات ، والأنسجة وقطع الغيار والأدوات الكهربائية والكابلات ولوازم البناء وغيرها من المشروعات التى تتوافر عناصرها وموادها الأولية وخبراتها الفنية بين دول المنطقة .. كما يقوم المركز بالترويج للجدوى الاستثمارية للمشروعات الضخمة مثل إستصلاح الاراضى وإقامة الغابات فى الدول الأوربية والآسيوية المعنية بالاستثمار فى هذه المشروعات .

وسيلعب هذا المركز دورا هاما فى سياسات تشجيع الاستثمار فى دول المنطقة .. خاصة فى ضوء إتجاه الدول المانحة الى تقليص معوناتها للدول الافريقية فيما يعرف باسم ظاهرة تعب المانحين وبالتالى .. فإن جذب الاستثمارات الخارجية لدول المنطقة فى المستقبل القريب سيعتمد بالأساس على إمكانيات توفير دراسات جدوى للمشروعات على أسس ربحية[٣٤] ويمكن أن يعتمد هذا المركز على تمويل الدول الأعضاء فضلا عن المصارف والغرف التجارية المعنية والمنظمات الدولية المهتمة بقضايا التنمية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية . U . N . D . P والمصرف الأوربى للتنمية . F . A . D .

و - الصندوق الافريقى للتدريب ونقل الخبرات الفنية والتكنولوجية :-

وهو يعد تطويرا للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية .. لكى يعمل على أساس تمويلى مشترك بين الدول اعضاء حوض النيل وبالاشتراك مع المصرف الأفريقى للتنمية واليونسكو .. والمنظمات المعنية بالتدريب والرقم الانتاجى فى المنطقة .. ويقوم بتنظيم وإدارة دورات فنية متخصصة قصيرة الأجل للفنيين فى دول المنطقة بالاشتراك والترتيب مع المؤسسات الدولية والاقليمية المتقدمة فى مجال التخصص موضع التدريب . كما يقوم بتزويد دول المنطقة بالخبراء الفنيين للاسهام فى نقل الخبرة الفنية للعاملين فى مشروعات التنمية التى تحددها الخطة الاقليمية للتنمية .. وذلك على أساس إستشارات فنية قصيرة الأجل . وبالتنسيق مع المركز الاقليمى لدراسات الجدوى الاستثمارية ويمكن تركيز نشاط الصندوق فى تكنولوجيا الرى والتنمية الزراعية .. بالاشتراك مع المركز الزراعى الدولى بالقاهرة .

(32) Eastern and Southern African Trade and Development Bank- Annual Report 1987.- Bujumbura Dec 1987-32P.

(33) UNDP- (A.R.E.)- RAF/86/014-a Master Plan of the UNDAGU Region, 4May 1989. P.2.

(34) Ibid- (IV) P.8-



ز - المركز الافريقي الاقليمي للتنظيم والادارة :

وترجع أهمية اقامة هذا المركز . الى مواجهة مشكلة عدم التوحيد القياسي الادارى بين الدول الاعضاء في الاقليم .. ويمكن أن يلعب الجهاز المركزى المصرى للتنظيم والادارة مع ادارات الوظائف العامة في الدول المعنية .. دورا هاما في توحيد وتنسيق الاسس الادارية .. كما يمكن أن ينشيء هذا المركز معهدا اقليميا للتنظيم والادارة .. يتولى تنظيم دورات تدريبية نوعية وللتوعية بالأهداف التكاملية للاقليم . سواء في مجال العلاقات المالية أو الاستثمارية أو الدبلوماسية .. أو غيرها . كما يمكن التركيز على التنظيم والادارة في مجال الرى .

ح - الاتحاد الاعلامي والثقافي لدول حوض النيل :

في ضوء ثورة الاتصالات اللاسلكية والفضائية المشار إليها في البند ١ من هذا القسم فإن قيام اتحاد اعلامي يتولى التنسيق في الاتصالات الاعلامية والثقافية بين الكتاب والاعلاميين بين دول المنطقة أمر هام لتقريب وجهات النظر على المستوى الشعبي بين دول المنطقة .. ويمكن عقد إتفاقات للتعاون بين وكالات الأنباء وأجهزة الاذاعة والتليفزيون .

كما يمكن اقامة مركز للثقافات واللغات النيلية والدراسات الانثربيولوجية لدول النيل .. خاصة أن هناك اعتقادا على المستوى الشعبي في المنطقة بأن القبائل النيلية التي تتمحور حول حوض النيل اعتبارا من النوبيين والمصريين القدماء (الأقباط) ونزولا الى الدنكا في السودان وقبائل الأشولى شمال اوغندا والماندى شرق كينيا وقبائل التوتسى في رواندا وبوروندى وأوغندا وشرق زائير في منطقة كيفو القديمة تعود الى اصل واحد هو الحضارة المصرية النيلية الحامية القديمة .

وتجمعها عائلة لغوية واحدة هي المجموعة اللغوية المعروفة باسم Chari-Nile وكل الخلافات بينها هي مجرد لهجات محلية مخلوطة بلغة الـ BANTU[٣٥]..

ومن جانب أخر فان المجموعات اللغوية للقبائل القاطنة على حواف حوض النيل مثل الأمهرية والتيجيرية والصومالية والسواحيلية .. انما تعود الى اختلاط البانتو باللغة العربية .. وبالتالي فان هنالك تجانس تاريخي ولغوى بين دول المنطقة ويحتاج الأمر الى دراسته واكتشاف عناصر التماثل

ط - المركز الأفريقي الاقليمي للطاقة الجديدة والمتجددة :

ويعد هذا المركز تطويرا للمركز الاقليمي الأفريقي للطاقة الشمسية والمتجددة الذى انشيء في بوجمبور (عاصمة بوروندى) عام ١٩٨٨ .. ويمكن ان يضاف الى نشاطه في البحث عن تطوير الطاقة الشمسية والطاقة الناجمة عن البيوجاز وغيرها من مصادر الطاقة الجديدة .. عنصر أخر وهو الطاقة المتجددة مثل الكهرباء .. وفي ضوء استراتيجية دول افريقيا النيلية لاستخدام الطاقة الكهربائية في المناطق الحضرية وللتصدير فان الطاقة الشمسية يمكن أن تلعب دورا في دول المنطقة في تقليل الاعتماد على الطاقة الكهربائية وتخصيص جزء اكبر منها للتصدير . كما ان طاقة البيوجاز يمكن ان تساهم في التنمية في المناطق الريفية في هذا الاقليم . ويمكن تنمية الأبحاث في هذا المجال بتطوير الابحاث القائمة حاليا حول طاقة البيوجاز الموجودة في بحيرة كيفو على الحدود الزائيرية الرواندية .

وبتوقيع جمهورية مصر العربية وزائير على بروتوكول التعاون في مجال الكهرباء والطاقة في يونيو ١٩٨٧ والذى يبحث مشروع ربط محطة توليد الكهرباء في سدانجا والتي تعتبر اكبر محطة توليد كهرباء في العالم .. بخطوط الضغط العالي في اسوان تمهيدا لتصدير الطاقة الكهربائية الى أوربا ... وفي ضوء الاقتراح المقدم في هذه الدراسة لربط الشبكة السابق الاشارة اليها لشبكة اخرى تقام بين خزان رسومو وخزان أوين . ويلعب المركز دورا هاما في تنسيق سياسات الطاقة بين دول المنطقة وعمل دراسات التنمية والتوزيع الخاصة بها .

ى - المركز الافريقي الاقليمي لحماية البيئة وتنمية الثروات الطبيعية في حوض النيل :

عقد في نيروبي في ١٢/٤/١٩٩٠ الاجتماع المشترك بين جهاز الأمم المتحدة للبيئة (U.N.E.P.)، وممثلي دول حوض النيل ، حول التعاون الاقليمي في مجال حماية البيئة .. وتقرر ان يتكفل جهاز الأمم المتحدة بجميع المعلومات الخاصة بالمشروعات التي تقوم بها كافة الهيئات وتؤثر على البيئة الطبيعية في حوض النيل في موعد اقصاه نهاية يناير ١٩٩١ .. ويجرى حاليا تقييم نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الـ (U.N.E.P.) في مارس ١٩٨٩ في كل من مصر والسودان وليبيا وتشاد تمهيدا لانشاء مشروع شبكات متكاملة لادارة المعلومات لمواجهة مشاكل التصحر وتآكل التربة

ويمكن للمركز المقترح أن ينسق بين نشاط جهاز الأمم المتحدة للبيئة ، الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف وتنمية شرق افريقيا ICAD (ثم إنشاؤها في يناير عام ١٩٨٦)[٣٦]، وتضم كلا من اثيوبيا وجيبوتي والصومال وكينيا واوغندا والسودان .. وبين مشروع منظمة الأغذية والزراعة العالمية .FAO لتنمية الثروة السمكية في بحيرة فيكتوريا[٣٧].. وبيانات المنظمة العالمية للأرصاد ، ودراسات المركز الأفريقي الاقليمي لقياسات موازين حوض النيل - والمقترح في البند (ب) من هذا القسم -

(35) The Languages of Africa, an Annoted Map (in) The Courrier- bi-monthly of A.CP.- European Community-) No 119. January - Feb- 1990 PP. 48-50

فيما يتعلق بدراسات الترسيب والتربة والتغيرات الايكولوجية لعمل خطة شاملة لحوض النيل للحفاظ على البيئة الطبيعية وتنميتها ...ودراسة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتغيرات البيئية في حوض النيل .

ك ـ المركز الافريقي الاقليمي للغذاء والتنمية الزراعية والحيوانية :

يعد اقامة هذا المركز .. تذكيرا بقرار منظمة الوحدة الافريقية في الدورة العادية الحادية عشر لمجلس وزراء المنظمة بالجزائر في سبتمبر عام ١٩٦٨ بشأن ضرورة تكوين مخزون استراتيجي اقليمي من الحبوب الغذائية[٣٨] ونظرا لتعرض بعض الاقاليم المحيطة بوادي النيل للجفاف والتصحر .. فان اقامة هذا المركز الذي يهتم بدراسات الأمن الغذائي ـ وتنسيق سياسات التنمية الزراعية ويقوم باقتراح مشروعات الزراعة وتربية الحيوان والتصنيع الزراعي .. من المراكز الهامة في خلق سياسات التنويع في التركيب المحصولي وخطط الزراعة والتنمية الحيوانية وتحسين السلالات .

ل ـ المركز الافريقي الاقليمي لرعاية اللاجئين ومنكوبي الكوارث الطبيعية :

تعد منطقة حوض النيل من اكثر المناطق الافريقية تصديرا للاجئين . ويدخل قسم منها في نطاق الجفاف ويتعرض قسم آخر لاثار السيول والامطار .. مما يؤدي الى تعاظم عدد اللاجئين فضلا عن عدم استقرار الأوضاع السياسية . الذي يلعب دورا هاما في تزايد اعداد اللاجئين بين الدول اعضاء المنطقة .. وتعد هجرات اللاجئين هي اساس الخلافات الاقليمية على المستوى السياسي وتحول دون تنسيق التعاون بين الواقعة في هذا الحوض نتيجة للشك الدائم حول استخدام بعض الدول للاجئين لاثارة القلاقل الطائفية والقبائلية لدى الدول المجاوره وبالتالي فان قضية اللاجئين تهدد هيكل التكامل الاقليمي في اطار سياسة حسن الجوار المقترحة ..

وبالتالي فان هذا المركز المقترح الذي يقوم بتوفير الوسائل المادية للاغاثة العاجلة بالتعاون مع المكتب الاقليمي للمفوضية السامية للاجئين في نيروبي والمكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يمكن ان يقدم حلولا عاجلة لمشكلة اللاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية ، كما يهدف المركز الى تنسيق سياسات الدول نحو اعادة توطين اللاجئين .

كما يقوم المركز بالتنسيق مع جمعيات الهلال الأحمر والصليب الاحمر ومنظمة الصليب الاحمر الدولية بتوفير الموارد اللازمة للقيام بنشاطه

م ـ المركز الافريقي الاقليمي للتحكيم وتسوية المنازعات :

في اطار الآليه التي اقرها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية في مادته التاسع عشر (١٩) بانشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .. فانه يمكن خلق مركز اقليمي دائم لتسوية المنازعات الناجمة عن النشاطات الوظيفية السابق الاشارة اليها في البنود المتقدمة .. ويلتزم هذا المركز بالآليات التي حددها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على ان تبتدع لجان نوعية تتلاءم مع انواع النزاعات المختلفة .

ويكون للمركز دور في تحضير ملفات القضايا التي لم ينجح في حسمها للعرض على منظمة الوحدة الافريقية ومحكمة العدل الدولية ومحاكم التحكيم التجارية وغيرها .. ولابد من دعوة الدول الافريقية الاعضاء في حوض النيل الى قبول مبدأ السلطة القضائية الالزامية سواء للمركز او التنظيمات الدولية الأعلى .

وهنالك دول اعضاء في اقليم حوض النيل قد قبلت هذه المبادىء مثل السودان في اتفاقية ١٩٥٩ ، وأوغندا في المذكرات المتبادلة حول مشروع خزان اوين مع مصر اعتبارا من عام ١٩٤٩ ، ويمكن أن يكون ذلك حافزا لتشجيع باقي الدول على قبول هذه الآلية .

ظ ـ الفرع الاقليمي لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية :

وعلى مستوى تنسيق العمل السياسي الشعبي والحزبي بين الدول الاعضاء في اقليم حوض النيل ، فقد يرى اهمية انشاء فرع اقليمي لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية في افريقيا (ومقرها تونس) .... كما ان معظم الاحزاب السياسية في المنطقة أعضاء في هذه الرابطة .. وتجمعها اتفاقات للتعاون الحزبي

وبعد استعراض التنظيمات الوظيفية المقترحة على المستوى القاعدي .. فانه لتحقيق التدرج الهرمي لهذا التنظيم المقترح .. تجدر الاشارة الى ان لكل مركز اقليمي من المراكز السابقة ، سيكون هنالك اجتماع للمجلس الوزاري له سنويا يتولى دراسة التقارير المقدمه من الادارة التنفيذية لهذه المراكز ، ويتولى اعداد تقرير مطور يعرض على جهاز مركزي يقترح ان يكون بمثابة « الامانة

(36) CANETTY,M.– Conflits et Diplomatic en Afrique de l'Est (dans) Afrique Contemporaine - Documentation Francaise- 3e Trimestre 1986. P. 63.

(37) REYNOLDS, E.(et.al- Socio Economic Effects of the Evolution of Nile Perch, Fisheries in Lake Victoria- a Review - CIFA Technical Paper- 17- F.A.O- Rome 1988-

(38) OUA, CM/RES 1172 (XI), CM/RES/112 (IV).

الدائمة لتنسيق التكامل الاقليمى فى حوض النيل » .. ويتولى الأمين العام تقديم تقرير شامل لمجلس وزراء خارجية ووزراء التعاون الاقتصادى لدول المنطقة فى اجتماع يعقد كل عامين بالاشتراك مع ممثلى المنظمات الدولية المعنية فى افريقيا وممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا (ECA) التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ... فضلا عن ممثلى الاتحادات النوعية التى يمكن ان تكون قد نشأت نتيجة هذا التعاون مثل اتحاد الغرف التجارية ، واتحاد المنتجين الزراعيين واتحاد المنظمات العمالية .. وغيرها .. الخ

وعقب مراجعة تقرير الأمين العام واضافة نتائج مناقشات واقتراحات المجلس الموسع لوزراء خارجية وتعاون وممثلى المنظمات الدولية والهيئات الاقليمية يعد تقريرا نهائيا يعرض على قمة رؤساء دول حوض النيل .. التى ينصح بعقدها كل ٤ سنوات قبيل تحديد ممثل منطقة شرق افريقيا او شمالها كرئيس لدورة منظمة الوحدة الافريقية حتى يمكن التشاور حول السياسة الاقليمية التى ستقترح عليه لمراعاتها وقت رئاسة المنظمة . ووفق قاعدة دورة التوزيع لرئاسة منظمة الوحدة الافريقية بين اركان القارة فانه يتوقع كل ٤ سنوات ان يتم اختيار رئيس لمنظمة الوحدة الافريقية من بين دول منطقة حوض النيل او الدول المتاخمة لها وفق حساب الاحتمالات .

خاتمة : اعادة النظر فى اعلان القاهرة للمياه فيما يتعلق بانطباقه على النظام الجديد لحوض النيل

وبعد فانه كما وقد يكون قد اتضح من هذه الدراسة ان هنالك مجالات متعددة للتعاون الوظيفى .. وامكانيات متاحة على الفراغ المؤسسى .. فانه يجب مراجعة قراءة اعلان القاهرة للمياه .. فى ضوء ما سبق عرضه .. لأن القول بان عقد التسعينات يجب ان يكون عقد المياه .. لاينبغى ان يكون قاصرا على المعالجة التكنولوجية لمشكلات المياه كما جاء فى اعلان القاهرة .. لأن هنالك معالجات أخرى لأزمة لتوسيع نطاق التكامل الاقليمى ، بدأت بالفعل مجموعة الاندوجو فى النظر فيها .

والواقع انه فيما يتعلق بحوض النيل ، فانه حسب الدراسات المقدمة من المراكز الفنية لادارات الرى فى الدول الحوضية .. فان موارد نهر النيل المائية يمكن ان تزيد فى الاجل المنظور - وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ - وفق الأجل المحدد فى خطة لاجوس - بنسبة ٢٤٪ فى حالة تنفيذ المشروعات الاقليمية المقترحة .. كما انه يتضح من الجدول رقم (١) انه فيما عدا مصر والسودان فان احتياج الدول الافريقية فى حوض النهر ومتابعة للرى النهرى يكاد يكون محدودا .. كما ان مشروعات توليد الكهرباء باقامة الخزانات لن تؤثر على واردات النهر .. بل قد تدفع الى زيادتها .

وبالتالى فانه من غير المتوقع فى حالة اتباع المنهج التكاملى الوظيفى المقترح فى هذه الدراسة ان تنشأ حروب او نزاعات اقليمية فى المنطقة نتيجة الندرة المائية .. كما حدث فى الحرب العربية - الاسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧ وما حدث من نزاع بين بوليفيا وشيلى حول موارد نهر لوقا[٣٩] وهذا ما أردت ان اوضحه فى خطورة ما ذهب اليه اعلان القاهرة من تركيزه على ندرة الموارد المائية .. لان الحل المقترح فى اعلان القاهرة لن يتعدى اقامة لجنة فنية لحوض النيل اسوة بلجان انهار أخرى مثل الراين والدانوب والسنغال وغيرها .. وهو مالا يحقق الهدف التكاملى للمضاعف الوظيفى للموارد الطبيعية .. والقول بان التكامل الاقليمى بحاجة الى قرار سياسى انما يعرقل هذا اتجاهات التنمية الشاملة تحت تأثير المصالح الذاتية .. ولذا فان التكامل الوظيفى وفق المفهوم الجديد هو الذى سيخلق فى النهاية الارادة السياسية المشتركة وفق الهيكل التنظيمى المقترح فى هذه الدراسة . □

(39) WESTINS, A. – (ed.) Global Resources and International Conflict , Oxford University Press New York , 1986. Chapter 5. and PP. 8-9.

نهر النيل ومصالح مصر الاستراتيجية

●● منذ أكثر من ألفى عام قال عالم التاريخ «هيرودوت» أن مصر هبة النيل وتعنى هذه الكلمات الثلاث أنه لولا النيل لبقيت مصر صحراء شاسعة قاحلة لازرع بها ولاماء .

بقلم اللواء.

رشاد إبراهيم محجوب

الحاكم العام الأسبق لقطاع غزة

إذ يهب النيل الحياة للمصريين والذين يبلغ عددهم حوالى ٥٥ مليونا من البشر - يتزايد عددهم ١,٢ مليون نسمة سنويا - يعيشون على هذه المساحة الصغيرة الخضراء المزروعة على حوض النيل والدلتا والتى لاتتجاوز مساحتها ٣٪ من مساحة مصر الكلية حتى ارتبطت حياتنا وآمالنا ومستقبلنا بحوض نهر النيل

وإذا كانت تلك أهمية النيل لمصر ، فإن أمن مصر القومى يرتبط بمصير نهر النيل إذ أنه المصدر الوحيد لامدادنا بـ ٩٩٪ من المياه العذبة التى تكفى حاجاتنا الحالية بالكاد ممايستلزم زيادة هذه الحصة مستقبليا بإقامة بعض المشروعات والسدود على مجرى النهر بهدف التحكم فى كمية الفاقد من المياه

كما تستغل أثيوبيا هذا الوضع كسلاح للضغط على السودان لايقاف مساعدتها لاريتريا وتحسين العلاقات مع مصر لابعادها عن مساندة الصومال بجانب رغبتها فى تعديل إتفاقية النيل الموقعة سنة ١٩٠٢ للحصول على كميات إضافية من المياه لمواجهة مشروعاتها الزراعية التنموية وذلك بطلب عقد مؤتمر يضم أثيوبيا ومصر والسودان بالرغم من إعتماد هذه الدول على مياه الأمطار فى زراعتها .

وهذا يوضح ويؤكد أن مصالح دول حوض النيل يتنازعها طرفان الأول تمثله مصر والسودان والآخر تمثله باقى دول وادى النيل وعلى رأسها أثيوبيا مما يدعونا إلى تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه بين دول النيل حتى يمكن الخروج بالتوصيات التى تضمن عدالة توزيع المياه وأمن واستقرار المنطقة .

●● الابعاد السياسية :

تستغل دول حوض النيل أزمة الحاجة إلى المياه كسلاح سياسى لحل مشاكلها وقضاياها خاصة التى تمس أمنها القومى بأحد الأسلوبين .

١ - أسلوب الضغط والتهديد :

- لجأت مصر وأثيوبيا إلى هذا الأسلوب لمنع أية تهديدات لحوض النهر والسعى إلى إضافة المزيد من المياه لحصصهما المقررة فى الاتفاقيات لاقامة المشروعات الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لهما .

فمن الوجهة السياسية المصرية ارتبط أمن وادى النيل إرتباطا عضويا مباشرا بالأمن القومى المصرى ، خاصة بعد أن أكدت الشواهد - كماسيرد ذكره - نية أثيوبيا فى التحكم فى مياه النهر بقيامها بعدة دراسات لاقامة مشروعات على مجرى حوض النيل وكان هذا سببا أساسيا فى أن تقوم مصر بدعم علاقاتها السياسية بأثيوبيا

وبالمثل قامت أثيوبيا بالاعتراض على مشروع بناء السد العالى وفشلها فى مسعاها . بينما نجحت فى إيقاف مشروع تحويل جزء من مياه النيل لرى ٣٥ ألف فدان فى سيناء

٢ - اسلوب الاجبار :

- تلجأ إسرائيل إلى هذا الاسلوب لحاجتها إلى مصادر مياه جديدة لمواجهة التزايد السكانى ولاعاشة هذا الكم الهائل من المهجرين السوفييت والأحباش (الفلاشا) إذ بالرغم من استيلائها على أكثر من ١٥٠٠ مليون متر مكعب من موارد المياه فى لبنان والأردن وسوريا ، فلقد أبدت رغبتها فى منتصف السبعينات فى الحصول على ١٠٪ من إيراد نهر النيل وهو مايمثل ٨ مليارات متر مكعب - وهى الكمية التى تحل مشكلة المياه فى اسرائيل

●● الأبعاد الاقتصادية :

- يرى البعض من السياسيين أن المشاكل السياسية الدائمة بين دول النيل كانت نتيجة لأبعاد اقتصادية تهدف إلى التنمية الاقتصادية الشاملة بينما يرى البعض الاخر أن هذه المشكلات كانت نتيجة للتخوف من قيام أحدى دول النيل بتهديد مصادر المياه ممايستدعى تأمين هذه المصادر بإقامة السدود والانشاءات .

وسواء كان السبب الأول أو الثانى فلقد قامت أثيوبيا بدراسة ٤ مشروعات بمعاونة مكاتب خبرة أمريكية وسوفيتية وبمعونة فنية إسرائيلية والتى تتمثل فى مشروع سد فنشا على النيل الأزرق وبدأ العمل فيه سنة ١٩٨٤ ومشروع الليبرد على نهر السوباط ومشروع سينت على نهر عطبرة ومشروع خور الفاش على الحدود الأثيوبية - السعودية .

تلك المشروعات سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنويا أى حوالى ٢٠٪ من الايراد الكلى لمصر فى النهر

كما قامت مصر والسودان بدراسة إقامة ٣ مشروعات تشمل مشروع جونجلى وهو شق قناة بطول ٣٦٠ كم على الحافة الشرقية لمستنقعات جنوب السودان لتصب فى النيل الأبيض ومشروع قناة صرف فى الجنوب الغربى من مستنقعات بحر الغزال وقناة جونجلى (٢) لتخزين المياه فى أعالى النيل لاستخدامها فى فترة نقص الأمطار .

هذه المشروعات توفر حوالى ٤ مليارات متر مكعب من المياه تقسم مناصفة بين مصر والسودان والتى توقفت نتيجة لحرب الجنوب

●● الأبعاد القانونية :

تقوم مصر والسودان بالحصول على حصصهما المقررة فى معاهدات ١٩٠٢ ، ١٩٢٩ التى تلزم دول النيل بعدم إقامة أية مشروعات على النيل أو بحيرة تانا أو نهر السوباط والذى أكدته معاهدة ١٩٥٩ (٤٨

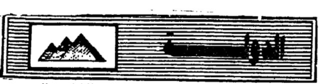
١٤٤٩



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



□ مؤتمر اللجنة الفنية لدول حوض النيل يطلب :

اعداد مشروع متكامل لحماية البيئة فى دول حوض النهر

كتب ـ احمد نصر الدين :

طالب مؤتمر الدورة ٦٣ للجنة الفنية لدول حوض النيل ، بقبول دعوة المنظمة العالمية للبيئة ، لعقد مؤتمر بين دول حوض النيل التسع وخبراء المنظمة ، بنيروبى فى نهاية اغسطس الحالى ، لاعداد مشروع متكامل عن البيئة لنهر النيل بهدف الحفاظ عليه من التلوث ، ومؤتمر اخر يحضره المسئولون عن مياه النيل بدول الحوض ، والمنظمات العالمية ، لوضع الاسس الفنية للمرحلة القادمة

وطالب مؤتمر ـ اللجنة الفنية لدول حوض النيل المشتركة فى مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية ، لحوض البحيرات الاستوائية ، والذى بدأ اجتماعاته يوم الثلاثاء الماضى بهيئة مياه النيل بالقاهرة ـ بتدعيم صلاحيات اللجنة الفنية للمشروع بما يتناسب واهمية المرحلة التى تبدأ بنهاية عام ١٩٩٢ ، ومن اهمها دراسة مشروع امتداد شبكة التليمترى لرصد البيانات الهيدرومترلوجية ، لنهر النيل بمعاونة واضعى القرار ، وباستغلال الوسائل التكنولوجية ، لحسن ادارة وتوزيع مياه النهر .

كما طالب المؤتمر بدعم التعاون بين دول الحوض ، من اجل الحفاظ على ايراد نهر النيل من المياه ، وتعظيم الاستفادة منها ، لصالح جميع شعوب الحوض ، وهى مصر والسودان وكينيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وبروندى واثيوبيا وزائير .



مليار متر مكعب لمصر ، ٤ مليارات للسودان سنويا) .

□ نهاية يتضح من تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية لأزمة المياه فى حوض النيل أن مصر ستواجه بعضا من الأزمات والمشاكل نتيجة للزيادة السكانية وقلة الموارد المائية لنقص هطول الأمطار على القارة الأفريقية علاوة على الصراعات العسكرية التى يشهدها القرن الأفريقى نتيجة للتدخل المباشر للقوى العظمى واسرائيل فى شئون المنطقة لضمان حماية مصالحهم الاستراتيجية من جهة الجنوب والتى تتمثل أساسا فى ضمان تدفق البترول العربى وكسلاح للضغط والتهديد لدول حوض النيل ، خاصة بعد إنتهاء الدور السوفيتى فى المنطقة ، الأمر الذى يلزم مصر :

١ - أن تعطى الأسبقية الأولى لاهتماماتها بحسن استخدام مياه النيل والتى يهدر منها أكثر من ٨ مليارات متر مكعب فى البحر وحماية النيل من التلوث ، والقاذورات والمحافظة على كل قطرة ماء حتى لانلجأ للحصول عليها بالحرب وإراقة الدماء ، كما فعلت وتفعل اسرائيل بالنسبة للموارد المائية العربية حتى استنفدتها

٢ - ضرورة أن تقوم بالتدخل لحل جميع النزاعات السياسية بين دول حوض النيل لأن الخطر حقيقى وقائم ويمس الامن القومى لدول المنطقة إن لم يكن من نقص المياه فمن التدخلات الاجنبية من القوى العظمى واسرائيل

٣ - العمل على ضم أثيوبيا وكينيا إلى تجمع باقى دول النيل (الأندوجو) والبدء فى وضع الخطة الشاملة لاقامة المشروعات ، بما فيها السدود والانشاءات - تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للتنمية - التى تخدم خطة التنمية لدول النيل وحل جميع النزاعات والحروب بين دول القرن الأفريقى على المستوى الاقليمى والدولى حتى يمكن القضاء على المجاعات الرهيبة والتى ستزداد شراسة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩١

الدبلوماسية المصرية تجاه مياه حوض النيل

■■ يأخذ نهر النيل دورا أساسيا هاما فى ترتيبات الأمن القومى المصرى إذ أنه المصدر الوحيد لامدادنا بالمياه العذبة اللازمة للشرب والزراعة والمواصلات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية .

وتزداد أهمية هذا المورد يوما بعد يوم إذا ماظلت الزيادة السكانية الرهيبة على معدلها مع عدم إمكانية الانتاج القومى المصرى من ملاحقة مطالبهم واحتياجاتهم الملحة لثبات حصة مصر من المياه ، الأمر الذى سيحد ويقيد تنفيذ الخطة التنموية الشاملة التى تسعى إلى زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية والتوسع فى النشاط الصناعى والاستثمارى حتى يمكن إيجاد حل من التوازن بين الزيادة السكانية والاكتفاء الذاتى من الاحتياجات علاوة عن عدم قدرة مصر – لكونها دولة مصب – فى التحكم وحدها على مجرى النهر دون عقد الاتفاقات مع باقى دول حوض النيل

بقلم : لواء متقاعد :
رشاد ابراهيم محجوب

ويبلغ الايراد المتوسط لحوض نهر النيل حوالى ٨٤ مليار متر مكعب من المياه سنويا يخص مصر منه ٥٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا لمواجهة احتياجاتها إذا ماظلت مساحة الأراضى المزروعة كما هى حتى سنة ٢٠٠٠ أو إلى حوالى ٧٩ مليار متر مكعب من المياه سنويا فى حالة تنفيذ الخطة التنموية القومية التى تقوم مصر بتنفيذها حالياً .

تشكل دول حوض نهر النيل تسع دول هى مصر والسودان وأثيوبيا وكينيا واوغندا وتنزانيا وزائير ورواندا وبورندى يغطى نهر النيل مساحة منها تقدر بحوالى ٢,٩٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع أى مايوازى عشر مساحة القارة الافريقية

كما يمتد النيل الازرق من هضبة الحبشة حتى يلتقى مع النيل الابيض عبر السودان عند الخرطوم وتمتد روافد النيل الأبيض من عدة دول أفريقية أخرى كما يمتد رافد نهر عطبرة من أثيوبيا ليصب فى السودان كما توجد أكثر من بحيرة تطل على شواطئه المترامية فى أكثر من دولة مثل تنزانيا وكينيا وأوغندا والتى تشترك جميعا فى بحيرة فيكتوريا . وتشكل المياه الواردة من أثيوبيا وحدها ٨٥٪ من إجمالى المياه الواردة إلينا من دول حوض النيل ماجعل أثيوبيا على رأس قائمة أولوية اهتمامات السياسة الخارجية المصرية خاصة بعد ارتفاع بعض من أصوات الدول الافريقية التى تنادى بالتحلل من إتفاقية ١٩٠٢ التى وقعت بين الحكومة البريطانية وأثيوبيا والتى تنص فى مادتها الثالثة على إلتزام أثيوبيا بعدم إقامة أية مشروعات أو سدود على النيل الازرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط إلا بعد الاتفاق بين الدول الموقعة عليها وهذا ماأكد عليه ميثاق الوحدة الافريقية الذى وقع فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ .

كما يشكل السودان أول دولة يأتى منها نهر النيل إلى مصر ويمكنه دون غيره من دول حوض النيل فى توقيع إتفاقيات ثنائية مع مصر دون الاخلال بحقوق الدول الأخرى إذ تنتهى عند حدوده أية مشاكل خاصة بتوزيع حصص المياه بعد عبور حدود الدول المتحكمة فى المنبع مثل أثيوبيا وأوغندا وهذا مادفع الحكومة المصرية إلى توقيع إتفاقية عام ١٩٥٩ الخاصة بتقسيم حصص المياه بين مصر والسودان

وتشكل زائير ثانى أكبر دولة من حيث المساحة بين دول حوض النيل وثالث دولة من حيث التعداد السكانى وتتمثل أهميتها فى وجود بحيرة (موبوتو سيسى سيكو) داخل أراضيها

وقد اقتصر التعاون بين دول حوض النيل فقط على توقيع مجموعة من المعاهدات والاتفاقات الثنائية التى تعالج مشاكل المياه من الناحية الفنية دون السعى فى بناء تجمع إقليمى يقوم على التكامل الاقتصادى فى كافة المجالات بالرغم من توفر جميع الامكانات التى تحقق قيام هذا التكتل الاقتصادى الكبير وفى نفس الوقت إمكانية استزراع هذه المساحات الشاسعة من الاراضى الخصبة التى تكفى حاجات المنطقة وتصدير الباقى من الفائض الكبير من الحبوب إلى الخارج كما تقضى على المجاعات التى تهدد بإبادة الملايين من دول أفريقيا كما تشترك أغلب دول حوض النيل فى الآتى :

● المعاناة من الكثافة السكانية والحاجة إلى كميات إضافية من المياه لاستزراع مساحات كبيرة من الاراضى مما سيدعو إلى إعادة النظر فى إتفاقيات المياه فى المستقبل .

● إنخفاض مستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد فى هذه الدول وهو مايعنى الاحتياج إلى كميات إضافية من المياه ليس فقط من أجل تلبية حاجات المواطنين من مياه الشرب والاراضى الزراعية بل أيضاً من أجل المشروعات التنموية الاخرى فى مختلف المجالات الصناعية والانشائية والخدمية والسياحية .. الخ

■ الدبلوماسية المصرية تجاه حوض النيل :

ـ نخرج من السرد أعلاه أن هناك مهام هامة وكثيرة يتحتم على الدبلوماسية المصرية تنفيذها وتحقيقها إذا ماأردنا مواجهة مشكلة النقص فى الموارد المائية خلال العقدين القادمين وستلخصها فى الآتى :

★ تدعيم العلاقات الثنائية القائمة حاليا بالفعل مع كل دولة من دول حوض النيل على حدة ولن يكون هذا التحرك من فراغ إذ أن اهتمامات مصر بدول حوض النيل تمتد إلى عصور قديمة مضت منذ عهد قدماء المصريين الأمر الذى دعا الي تشكيل لجنتين تختصان بمشاكل مياه نهر النيل الأولى برئاسة السيد رئيس الوزراء وتضم وزارة الاشغال والموارد المائية ووزارة الزراعة ومندوبين من الوزارات المعنية بشئون حوض نهر النيل والأخرى بوزارة الخارجية .

★ تدعيم التعاون على المستوى الثنائى أو الجماعى بدول حوض نهر النيل فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية والثقافية والتعليمية والمواصلات وتوليد الكهرباء والتوسع فى الصناعات القائمة على الحاصلات الزراعية .. إلخ .

★ إقناع دول حوض النيل بأهمية موضوع المياه عامة بل بموضوع نهر النيل خاصة وأهمية إقامة مشاريع على مصادر وروافد نهر النيل مع توضيح مدى المزايا والمنافع التى ستعم على الدول التسع اذا ماتم تنفيذ



هذه المشاريع والعمل على إزالة المعوقات الاساسية التى قد تعترض التنفيذ

★ زيادة فاعلية دور مجموعة (الأندوجو) – والتى تعنى كلمة الاخاء وتضم جميع دول حوض النيل عدا أثيوبيا – ومحاولة ضم أثيوبيا إلى المجموعة بهدف تشجيع دول حوض النيل على الاهتمام بموضوع المياه من خلال تعاون إقليمى شامل.

★ أن تتنبه الدبلوماسية المصرية بماتثيره وتفجره اسرائيل بالنسبة لموضوع المياه فى أكثر من مكان فليس مصادفة أن يقوم مهندسون اسرائيليون بالاشراف على مشروعات الرى والسدود على النيل الأزرق وليس مصادفة أن تقوم تركيا بقطع مياه نهر الفرات فجأة عن سوريا والعراق بعد صفقة شراء للماء من جانب اسرائيل مقدارها ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا وتكاليفها ٢٠٠ مليون دولار.

الوضع جد خطير واحتمالات الانفجار داخل دول المنطقة متوقع وقائم فى أى وقت والقوى الدولية العظمى تعمل على دعم مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة .. ولكن مايجب أن نعيه ولاننساه أبداً هو أن الماء يمكن أن يصبح ذهباً فى يد من يحسن استخدامه .

فلنسع إلى الدول التسع



بقلم : **وليم نجيب سيفين**

في عامود سابق بجريدة مايو كتبت تحت هذا العنوان «هل الحروب القادمة حروب مياه ؟؟» وفي هذا العامود اجزم بانها حروب مياه فعلا فمن ناحية نجد سد اتاتورك بتركيا واثره على نهرى دجلة والفرات ومن ناحية اخرى محاولات اسرائيل المستمرة مع روافد نهر الاردن وحاجتها الى المياه خاصة بعد الزيادة المتوالية المترتبة على الهجرة وبوجه عام فإن دول المنبع تملك الزمام بالنسبة لدول المصب .

حقيقة هناك اتفاقيات دولية ولكن امام موجات الجفاف هناك مثل يقول «ان جاءك الطوفان ضع ابنك تحت رجليه» وذلك رغم قواعد هلسنكى للقانون الدولى الذى يمكن تطبيقه على استعمال مياه احواض الانهار الدولية (١٩٦٦) .

كنا نرنو بابصارنا الى عام ٢٠٠٠ ونقول هناك استراتيجيات حتى عام ٢٠٠٠ ولكن عام ٢٠٠٠ اصبح بعد باكر والاستراتيجيات يجب ان تكون إلى مدى ابعد بكثير خاصة مع التزايد الرهيب في عدد السكان والاحتياجات المترتبة على ذلك ومن اجل طعام لكل فم ومن اجل توسع زراعى وصناعى وعمرانى فى كل البلاد ترنو إليه وهذا حقها فى الحياة .

ونهر النيل العظيم وهو اطول انهار العالم إذ يبلغ طوله ٦٨٢٥ كيلو مترا ويغطى حوضه ٢,٩٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع يمر حاملا الخير على جانبيه في ٩ دول هى زائير ورواندا وبروندى وكينيا وتنزانيا واثيوبيا واوغندا والسودان ومصر - يعانى بعض من بلاده ازمة الجفاف والتصحر - وفى عام ١٩٨٥ وفى مؤتمر البرلمانات الافريقية المنعقد فى السنغال (فى داكار) تقدمنا كوفد برلمانى مصرى برئاسة الاستاذ محمود ديور وعضوية الاساتذة عنايات ابا اليزيد واحمد فراج وطاهر حزين وشخصى بورقة عن قضية «الجفاف والتصحر فى افريقيا» ناقشها المؤتمر بعناية وطفت على السطح قضية المياه .

وازمة المياه فى الوطن العربى احتلت مكانا كبيرا من اقلام الكتاب والباحثين والمتخصصين .

وهناك دراسات للهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل اثبتت انه يمكن توفير نحو ١٨ مليار متر مكعب من المياه سنويا تقدر منذ سنوات وهناك كم كبير من المياه الضائعة فى منطقة السدود وفى حوض بحر الغزال ومستنقعات مشار ولا مناص من تنفيذ مشروعات اعالى النيل للاستفادة بالمياه الضائعة لخير دول حوض وادى النيل

ونحمد الله إذ بدا السيد الرئيس والزعيم والقائد الرئيس محمد حسنى مبارك عهده كما تسجل المواثيق بايجاد صلات قوية بين دول حوض وادى النيل بعد ان وصلت فى بعضها الى حد العداء والتهديدات . وبفضل سياسة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الناجحة وشخصيته المحببة ولقاءاته المتوالية مع الرؤساء والزعماء اصبح لمصر كلمتها المسموعة على مستوى العالم عامة وعلى مستوى الدول الافريقية خاصة كما قامت الدبلوماسية المصرية بدور كبير فى هذا المجال واصبحت الضرورة تحتم وباقصى سرعة قيام اتحاد دول حوض وادى النيل كخطوة قوية تالية لمنظمة «الاندوجو» لتنفيذ مشروعات الاستفادة بالمياه الضائعة

●●●●

ولا يفوتنى فى النهاية ان احيى جهود الدبلوماسية المصرية ماضيا وحاضرا الاستاذ الدكتور عصمت عبد المجيد والاستاذ الدكتور بطرس غالى والاستاذ الدكتور عمرو موسى وجهود وزارة الاشغال والموارد المائية وعلى راسها الوزير المهندس عصام راضى ومن سبقوه من عمالقة وزراء الرى .

عود على بدء «فلنسع الى الدول التسع» فى إطار اتحاد دولى وفى إطار عمل سياسى وفنى متكامل من اجل مواجهة للمستقبل القريب والبعيد ومن اجل «طعام لكل فم» .

وعلينا ان نعد استراتيجيات ابعد مدى مع خطوات تكتيكية تبدا من الآن وفورا .

وعلى الله قصد السبيل



الجنوب يقدم حلا !

★ من يخطر بباله للحظة واحدة ان نهر النيل بجلالة قدره لم يعد يكفينا لاماء ولانورا !

فنحن نحصل من النهر العظيم على نحو ٦٠ مليار متر مكعب او يزيد من الماء كل سنة ، ولكنها لاتكاد تكفينا ، ومازلنا نعيش على نفس الرقعة الزراعية التى تركها لنا الاباء والاجداد. ونفس المساحة ٤ ٪ من مساحة مصر كلها .. رغم ماقيل ومايقال فى كل مناسبة وبدون مناسبة طوال ٣٩ عاما مضت من عمرنا عن قوافل غزو الصحراء التى انقشع غبارها الذى ملأ صدورنا عن مليون فدان جديدة اضيفت الى الأرض المزروعة ، اكلت الاعتداءات والمبانى والعمائر التى اقامها الناس والحكومة فوق اخصب الأراضى التى شقى الاجداد .. وشقى النهر العظيم معهم فى صناعتها .. نفس الرقم من فدادين الأرض التى زرعناها وكانك يابو زيد ماغزيت !

ومازلنا ناكل خبزنا مغموسا بعرق الفرنجة .. ونزرع ونحصد وناكل من ارضنا ومن عرقنا نحن ٢٥ ٪ من احتياجاتنا خبزا وغموسا وصناعة وسلعا .. والباقى تحمله الينا المراكب والغلايين التى يرطن قباطنتها وبحارتها بلسان اعجمى !

ومازلنا ندفع لأصحاب هذه المراكب الأجنبية كل طلعة شمس نحو ١٠ ملايين دولار .. لكى نملأ بطوننا ونشبع بوجوهنا المكشوفة وعيوننا التى لم تعد تعرف الكسوف او الخجل !

وحتى فدادين الأرض التى زعقنا فى الف ميكروفون وامام الف كاميرا تليفزيونية وصحفية وتشدقنا مبتسمين مهندمين بالف تصريح .. باننا قد غزونا بها الصحارى وقهرنا بها القفار .. يقطعون عنها الماء بالشهور .. وتشكو لطوب الأرض من العطش .. وتتشوق الى قطرات الماء تشوق الطفل الى ثدى امه !

وهكذا يضيع ماوهبنا الله من قطرات الماء كل سنة دون ان نستطيع ان نسكت البطون الجائعة .. الا بالديون والقروض والمنح .. واصبحنا نستورد باحد عشر مليار دولار طعاما وشرابا وسلعا ونصدر للعالم فى احسن احوالنا بنحو ٣ مليارات لااكثر .. بينها دولة مثل اسرائيل كل نصيبها من الماء لايتجاوز المليار متر مكعب .. ونصدر كل سنة نفس رقمنا من الصادرات .. ودولة اصغر منا عددا وعدة هى سنغافورة تصدر كل سنة بنحو ٢٠٠ مليار دولار .. يعنى ضعف مانصدره نحن بعشرين مرة ! اما حديث النور والكهرباء والطاقة .. فالسد العالى لايعطينا الآن الا نحو ٢٠ ٪ مما نحتاجه من كهرباء .. بعد ان كان يوم انشائه يمنحنا ٧٥ ٪ من احتياجاتنا ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● السـهم يشـير الى مكان القناة التى ستصل نهر الكنغو بروافد نهـر بحـر العرب فى جنوب السـودان ومنه الى النيل الأبيض ومنه الى نهر النيل شـمالا ●

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩١

وحتى لانمشى فوق ايدينا وارجلنا الى اعلى مثل بهلوانات السيرك ونتساءل لماذا انقلبت الدنيا راسا على عقب .. علينا ان نسال انفسنا بوصفنا سبب كل ماجرى لنا من بلاوى ومحن وكل ماتعانى منه من حاجة وعوز .. فنحن بحق الذين صدق عليهم قول الحق عز وجل « ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين » فنحن نعامل نهر النيل كانه « جوز امنا » ننهبه .. نسلبه عافيته .. ونبذر فى استعمال مياهه تبذير السفهاء والوارثين !

ولاننا تصورنا اننا حقا خير امة اخرجت للناس .. رحنا نزيد من اعدادنا ونملأ دورنا بالولدان والغلمان .. بوصفهم احسن الناس وافضلهم وهم لايجدون مايسد رمقهم ومايستر عورتهم .. ورحنا نزيد ونتزايد كاننا فى رهان مع التخلف والحاجة والعوز طول عمرنا .. حتى اصبحنا فى عين الحسود ٥٦ مليون انسان .. بمعدل زيادة يقترب من حدود المليون وربع المليون فى كل سنة !

من اين نطعمهم ونسقيهم .. من اين نعلمهم ونؤويهم .. من اين نوظفهم ونزوجهم ونربى اولادهم من بعدهم ؟

هذه الافواه التى لاتشبع ولاتقنع ولاتهمد .. وتتزايد كالخلايا كل واحد يصبح اثنين وكل اثنين اربعة وكل اربعة ستة عشر .. وهكذا دون رابط او حاسب .. حتى اصبحت مصر ثالث دولة فى العالم بعد الاتحاد السوفيتى - اقصد ماكان اسمه الاتحاد السوفيتى - والصين .. فى استيراد القمح فمراكب القمح تحمل الينا بـ ٧ ملايين دولار كل سنة من رغيف العيش الحاف فقط !

ولعل اسباب عجزنا وهواننا على الناس واضحة وضوح شمس الظهيرة حتى ان كل نصيبنا من مياه نهر النيل بجلالة قدره .. وكل مايقدمه لنا السد العالى من كهرباء وطاقة لم يعد يكفينا .. ولم يعد يطعمنا ويسقينا ويملأ دورنا شبعا واملا ونورا .

والاسباب كما يراها طابور طويل من عقلاء القوم فينا :

١ - ان الزيادة السكانية فى مصر اصبحت تلتهم اى محاولة منا لزيادة معدلات التنمية حتى اوصلتنا - شئنا او لم نشأ - الى نسبة ١ ٪ كل سنة وربما اقل !

تحقيق السبت

عزت السعدنى

وانه لو استمر معدل الزيادة فى المواليد على هذا النحو فسوف يصل تعداد مصر مع بداية عام ٢٠٠٠ الى نحو ٨٠ مليون انسان .. والى نحو ١٢٠ مليون انسان فى الخمسين سنة الاولى من القرن القادم .. والارض هى نفس الارض لم تزد شبرا واحدا ..

والماء نصيبنا منه لن يزيد وربما تناقص - اذا ما اقدمت اثيوبيا يوما على اقامة سدودها على احد فروع النيل الازرق الذى يمد نهر النيل بـ ٨٠ ٪ من مياهه .. وهو مشروع جاهز عندهم ولولا ان البنك الافريقى لم يقرضهم لانشاء هذه السدود حتى الآن .. الا بعد موافقة جماعية من دول حوض نهر النيل التى نحن اعضاء فيها .. لكانت هذه السدود قد ارتفعت قامتها الآن .

اما نصيبنا من الكهرباء والطاقة فهو يتناقص يوما بعد يوم .. فالسد العالى كان يعطينا ٧٥ ٪ من احتياجاتنا ايام ان كنا لانتجاوز الثلاثين مليونا من البشر .. ولكن مايقدمه السد العالى من الطاقة اصبح الآن - وكل بيت اصبح فيه التكييف والغسالة الكهربائية للملابس والاطباق والتليفزيون الملون والفيديو والاتارى والكاسيت والخلاطات والعصارات والعجانات واجهزة الميكرويف وكل شىء بالكهرباء حتى لعب الاطفال - لايتجاوز الـ ٢٠ ٪ من حاجتنا من الكهرباء !

٢ - اننا نبذر ونهدر نصيبنا من الماء ونعامل النهر العظيم الذى وهبنا الحياة بوصفنا اخوان الشياطين .. مادام بنك الماء موجودا خلف السد العالى فى بحيرة ناصر .. ولانفكر فى يوم اسود من شعر راس الارامل .. يحتجب فيه النهر بفيضانه عنا .. رغم اننا عشنا سنوات عجافا شح فيها ماء النهر واحتجب عنا .. حتى جاء علينا حين من الدهر لو نقص منسوب مياه البحيرة خمسة سنتيمترات لتوقفت محطة كهرباء السد العالى عن العمل .. ولأظلمت مصر .. بعد ان يكون الظما قد شقق شفاه اهلها .. ولم نتعظ .. وبمجرد ان عادت الفيضانات وامتلأت البحيرة بخير وفيض وكرم من عند الله .. نسينا كل شىء .. كما كنا نفعل صغارا نصلى فى الجامع خلف الامام الصلوات الخمس فى مواعيدها قبل الامتحانات وخلال الامتحانات وبعد الامتحانات حتى تظهر النتيجة وننجح .. فلا صلاة ولاقيام !

٣ - اذا كنا نهدر كوب الماء شربا وريا .. فاننا اصبحنا ناكل الكهرباء اكلا .. نفطر كهرباء ونتغدى كهرباء ولاننام الا على صوت المكيفات صيفا وشتاء كاننا ابناء ابو زيد الهلالى واحفاد السفيرة عزيزة .. بل ان كثيرين منا لايركبون الآن الا عربات مكيفة .. والانسان المصرى لم يولد مكيفا ابدا .. والانوار المضاءة عمال على بطال فى الشوارع حتى فى عز الظهر .. لان الاسطى قطب ملاحظ الانارة « راحت عليه نومة » والزينات فى الموالد والافراح والليالى الملاح .. وحفلات الزفاف واعياد الميلاد .. ليس لها معنى الا اذا صاحبتها عناقيد طويلة من اللمبات الكهربائية التى تحيل الليل نهارا .

٤ - ان المصريين عندنا قد اصيبوا بداء الكسل والعياذ بالله .. فلا احد يعمل ولا احد يريد ان يعمل .. وعلى قد فلوسهم .. حتى اصبح مرتب الحكومة مثل اعانة الغلاء - وان كنت اتصور هنا انهم معذورون حقا فالغلاء فاق كل حد وتعدى حدود طاقة كل انسان وزيرا كان او خفيرا .. واذا اردت ان يعمل احد فبالمعلوم ، والمعلوم هنا هو الحوافز والمكافآت والعلاوات .. ومن هنا ساء الانتاج .. فلم يعد احد ينتج رغم ان خلاصنا من ذل السؤال لاصحاب البرانيط واللسان المعووج والرطانة الاجنبية هو فى كلمة واحدة العمل والانتاج ..

ومازلت اذكر كلمات مسئول سنغافورى تصدر بلاده بـ ٢٠٠ مليار



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩١

دولار كل سنة عندما سألته : لماذا وصلتم الى هذه الدرجة واصبحتم أحد نمور آسيا الأربعة الواعدة المتوعدة ؟

كان الجواب : « لاننا نعمل ولاشيء اكثر من ذلك ! »

....

....

ولكن اين الخلاص ؟

النهر لايكفينا .. وقد استهلكنا ٦١,٦٠٠ مليار متر مكعب من مياهه في العام الماضي وحده .. والكهرباء ناكلها اكلا السد العالى يعطينا الآن ٪ استهلاكنا والمحطات المازوتية والغازية تعطينا الـ ٪ الباقية .. والأرض لم تعد تكفي لاطعامنا من جوع .. ومازلنا نملأ بطوننا من القروض والمنح والهبات والديون .. ومازلنا نتزايد هموما وكروشا .. بمعدل مليون وربع مليون « كرش » اقصد فم كل سنة !

واذا كانت الأفكار العظيمة .. هي البنت الشرعية لاحلام اعظم .. فان كفة هموم مصر الثقيلة .. لن يعدل ميزانها الا حلول غير « تقليدية » السد العالى نفسه كان حلا غير تقليدى .. كان حلما .. تحول الى فكرة على الورق .. فمشروع هندسى وقومى عظيم قلب كل موازين حياة المصريين راسا على عقب ..

فان حلم استخراج الطاقة الكهربائية من مساقط شلالات ستانلى فيل وليفنجستون على نهر الكونغو في زائير - كما حدثني المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء - في طريقه الى ان يصبح حقيقة واقعة .. فهذا المشروع العظيم سوف يعطى طاقة كهربائية هائلة مقدارها ٥٠ الف ميجاوات وهى تساوى ٢٥ ضعفا لما يعطيه السد العالى .. وقد تكلفت دراسته نحو ٥ ملايين دولار .

وسوف تمد خطوط الكهرباء من زائير حتى مصر عبر زائير والكونغو واوغندة والسودان .. ومن مصر الى الأردن وسوريا ومنها الى تركيا فايطاليا وفرنسا واسبانيا ..

واسال المهندس ماهر اباظة عن هذا الحلم الكهربائى العظيم : ومن يتحكم في هذه الطاقة الكهربائية الهائلة .. ومن ياخذ منها ومن لاياخذ ؟

قال : هنا في القاهرة سوف يكون عندنا المركز الرئيسى للتحكم في هذه الطاقة وتوزيعها .

قلت : يعني بورصة كهربائية في القاهرة ؟

قال : تماما .

قلت : واى خط كهربائى يمر باى بلد ؟

قال : اذا لم يكن هذا البلد يريد طاقة كهربائية يدفع مقابلا لها بالدولار ، فاننا سوف ندفع رسوما على مرور خطوط الكهرباء للدول التى تمر بها .. تماما مثل خطوط البترول .. واى دولة يمر بها الخط يمكنها ان تاخذ ماتحتاجه عن طريق تركيب محطات محولات على اراضيها .. وكله بالثمن !

اسال : وهل هذا الخط العابر للقارات سوف يوفر لمصر كل ماتحتاجه من طاقة كهربائية ويوفر النفط والغاز المصرى وبسعر ارخص ؟

قال : تماما .. ولكن علينا حتى ينتهى هذا الخط العملاق .. أن نعتمد على انفسنا في توفير احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية .

....

....

ويبدو أن مصر على موعد مع نهر الكونغو ..

محدثى هذه المرة هو د . محمد البهى عيسوى الخبير الجيولوجى العالمى وكاهن الصحراء الأعظم .. كما تطلق عليه مجلة الجيوجرافيكال مجازين الأمريكية الشهيرة .. لاكتشافاته الجيولوجية وتتبعه لخطوات انسان ماقبل التاريخ .. هو يقول ان الحل لمشاكل مصر المزمنة يقدمه لنا هذا العملاق الذى ينافس نهر النيل قوة وطولا وان كان يحمل من الماء اضعاف مايحمله النيل .. لان مصر لن تستطيع ان ترفع رصيدها من الماء فهى تاخذ من النيل ٥٥,٨ مليار متر مكعب كل سنة حسب اتفاقية توزيع مياه بحيرة ناصر مع السودان الذى يحصل هو الاخر على ١٨,٨ مليار متر مكعب كل سنة ..

اما نصيب مصر من المياه الجوفية فلايمكن الاعتماد عليه .. فانه حتى الآن وبعد جهاد استمر اكثر من ٣٥ عاما لم يتجاوز ما استصلحناه وزرعناه في الصحراء الغربية ١٣ الف فدان في الوادى الجديد بخلاف الارض التى جف ملؤها وبارت .. فالمشروعات التى تقوم على خزان جوفى لايمكن الاعتماد عليها لانك تزرع على مخزون منجم ماء قد ينضب في اى وقت .. والبلاد التى ماتت زراعتها عطشا بعد ان جفت آبارها هى العجوز في الواحات البحرية وبولاق وجارموشن في الواحات الخارجة .

اسال : والحل ؟

قال : ان نضيف مصدرا مائيا جديدا بخلاف نهر النيل والمياه الجوفية تضاف الى رصيدنا من الماء حتى نستطيع ان نضيف فدادين ارض جديدة للرقعة الزراعية المصرية .

أساله : من اين ؟

قال : هنك مصدران لمياه نهر النيل :

١ - النيل الابيض ونحن لانستغله الاستغلال الامثل .. وكان الحل هو قناة جونجلى التى استولت على معدات مشروعها قوات اخينا جارانج ومازالت في حوزة قوات الجنوب .

٢ - النيل الازرق وهو والحمد لله يمدنا بنحو ٨٠ ٪ من مياهنا وكتر خيره ولانطالبه بالمزيد !

قلت : يعني لاحل ؟

قال : لا .. اولا علينا ان نضيف الى رصيدنا المائى مايمكن الحصول عليه من النيل الابيض .. وثانيا ان ناخذ بعضا من مياه نهر الكونغو التى تضيع هباء في المحيط الاطلسى لااحد يستفيد بها الا الاسماك !

قلت : اليست فكرة شبه مستحيلة ؟

قال : قد تبدو هكذا للوهلة الاولى شبه مستحيلة .. ولكن كما تعلم فان الافكار العظيمة لاتحققها الا الامم العظيمة التى تقهر المستحيل .. واذا كنا نخطط الآن لاضافة مصدر جديد ودائم للطاقة الكهربائية من شلالات ستانلى فيل وليفنجستون وانجا على نهر الكونغو لتوليد الكهرباء ونقلها الى اوروبا عبر شمال افريقيا .. فان الاخطر والاكثر اهمية لكل من يهمه الامر ان ندرس بجدية مشروع نقل مياه نهر الكونغو الى مصر !

انصت باهتمام بالغ .. فالفكرة تستحق ان نوجه اليها كل اجهزة سمعنا وبصرنا وحسنا كله .

قلت له : حدثني عن نهر الكونغو

قال : يصفون نهر الكونغو بكلمة واحدة : العملاق .. وهو ثانى انهار افريقيا بعد نهر النيل طولا .. فالنيل طوله ٤٩٣٧ ميلا بينما الكونغو وهو اقصر يمتد الى ٢٩٠٠ ميل .. ورغم قصر قامة نهر الكونغو الا انه يحمل ماء ضعف مايحمله نهر النيل .. فان تصرف نهر النيل فى الثانية الواحدة ٩ آلاف متر مكعب من الماء يعنى ٣٢,٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء فى الساعة الواحدة .. بينما تصرف نهر الكونغو ١٩ الف متر مكعب فى الثانية الواحدة يعنى ٦٨,٤٠٠ مليون متر مكعب فى الساعة الواحدة يضيع ٨٠٪ منها فى مياه المحيط الأطلسى الذى يمتلىء لنحو ١٠٠ ميل بطمى هذا النهر العملاق قبل ان تظهر المياه المالحة الصافية .. هذه المياه الضائعة هى الأمل امام بلاد افريقيا الصحراوية !

قلت : ولكن كيف ننقل مياه هذا النهر العملاق الى بلادنا ؟

قال : يمكننا شق عدد من القنوات ورفع منسوب المياه فى عدد من روافد نهر الكونغو .. حتى تصل مياه هذا النهر الى روافد نهر بحر العرب فى جنوب السودان فانه يمكن خلق مجرى اخر يتجه شمالا عبر غرب السودان الى جنوب الصحراء الغربية المصرية وجنوب ليبيا .. خصوصا وان منابع النيل الأبيض عند بحر العرب تكاد تتلامس مع منابع نهر الكونغو مثل انهار الأوبنجى والبوميو .

قلت : كم تبلغ مسافة القناة الواصلة بين روافد نهر الكونغو وروافد نهر بحر العرب ؟

قال : لاتتعدى ٥٠ كيلو مترا فقط .

قلت : ولكن كيف نغير مسار نهر كان يسير من الشرق الى الغرب مثل نهر الكونغو فنجعله يسير من الجنوب الى الشمال ؟

قال : وهل كان نهر النيل طول عمره يسير من الجنوب الى الشمال ؟

قلت : وهل عندك قول اخر ؟

قال : قبل مايقرب من ٢٥ مليون سنة كانت روافد نهر النيل فى وادى قنا وانهار جنوب غرب مصر تتجه الى الجنوب الغربى لتشارك فى تكوين دلتا النيجر .. بل ان نهر النيل نفسه كانت تغذيه انهار كثيرة تجرى من فوق جبال الصحراء الشرقية المصرية واوديتها واضحة عند ادفو وكوم امبو والعلاقى فى اسوان .. وكانت جميع هذه الأنهار تجرى من الشرق الى الغرب !

قلت : يعنى نهر النيل قبل ٢٥ مليون سنة كان يصب فى مياه المحيط الأطلنطى ؟

قال : نعم .. وكان شاطىء البحر الابيض المتوسط عند مدينة اسيوط الآن !

قلت : وهل سنحفر نهرا جديدا يسير فيه نهر الاحلام القادم من قلب القارة الافريقية ؟

قال : لماذا .. وعندنا الأنهار الجافة فى جنوب الصحراء الغربية وقد قمت انا وعدد من علماء مصر من بينهم الدكتور سعد لبيب ومحمد الحناوى ومعنا من علماء الولايات المتحدة الامريكية د . كارل ريد و د . جاك ماكولى وجيرى شابير بدراسة واكتشاف هذه الآثار القديمة عند منطقة طرفاوى والعوينات والذى يصل اتساع بعضها الى ٢٥ كيلو مترا .. وقد وجدنا فى هذه الأنهار القديمة حفريات لأسماك نيلية وعظام تماسيح تبعد ٢٥٠ كيلو مترا عن اقرب نقطة للنيل فى ابو سمبل .

قلت : كم سناخذ من نهر الكونغو ؟

قال : لانطمع الا فى الحصول على الفائض فقط الذى يضيع فى البحر

اسال : كم يعنى ؟

قال : ممكن ان نحصل من نهر الكونغو على الأقل على نحو ٥٠ مليار متر مكعب من الماء كل سنة .. تصور .. يعنى تصبح حصيلتنا من نهر النيل ونهر الكونغو نحو ١٠٠ مليار متر مكعب من الماء كل سنة .. انها تخلق ثورة خضراء وتحيل كل صحارينا الى نباتات خضراء !

اسال : كم فدانا سوف تزرع ؟

قال : ببساطة يمكن ان نضيف ٥ ملايين اخرى الى الرقعة الزراعية المصرية دون مجهود !

اسال : وماذا ايضا ؟

قال : نملا خزاننا الجوفى بمياه متجددة بدلا من الاعتماد على مياه مخزونة من ايام العصر المطير قبل ١٥ الف سنة !

قلت : كم دولة يمر بها نهر الكونغو ؟

قال : دولتان : الكونغو وعدد سكانه اقل من مليونى نسمة وزائير وتعداد سكانها فى حدود ٣١ مليون نسمة .

اسال : وكيف يمكن الاتفاق مع هذه الدول ؟

قال : كما نتفق نحن فى اتفاقية حوض نهر النيل مع الدول المنتفعة بمياهه .

قلت : يعنى المشروع كله عبارة عن حفر قناة طولها لايتجاوز الـ ٥٠ كيلو متر ؟

قال : هذا صحيح .. مع رفع منسوب روافد الكونغو التى تجاور بحر العرب مثل نهر الأوبنجى والبوميو .

اسال : كم تتكلف ؟

قال : ليس المهم كم تتكلف المهم ان نتفق مع الدول التى يجرى نهر الكونغو فى اراضيها ثم نقتسم التكاليف مع الدول التى ستنتفع بمياه نهر الكونغو .. مثل زائير والكونغو واوغندا والسودان والجماهيرية الليبية .

....

....

مازلت احلم .. اتخيل بلدنا وقد تضاعف رصيدنا من المياه الى ١٠٠ مليار متر مكعب من الماء .. لسوف يتضاعف كل شىء .. الأرض والخبز والفموس والغد المشرق بالأمل .. لن نقول للأمهات كفانا اولادا .. بل سنرجوهن هل من مزيد فالشبع سوف يملأ الدور والخير سوف يرفرف فوق الحقول .. ولن ننتظر السفن والمراكب التى ترسو فى موانينا كل صباح بكل مانأكل وكل مانشرب وكل مانلبس وكل مانعيش عليه .. ولن نمد ايدينا للدول التى تمنح وتحرم وللصناديق التى تدير بالريموت كونترول اقدارنا .. بل هم الذين سيطلبون ودنا لكى نساهم بالجنيه المصرى الذى سيبعث حيا فى واحدة من معجزات هذا العصر كما كان المسيح عليه السلام يحيى الموتى باذن الله قبل ١٩٦١ سنة على وجه التحديد فى اورشليم وبيت لحم والناصرة !

هل انا احلم حقا .. ام ان الاحلام العظيمة يحملها فوق اكتافهم رجال عظام يرفعون بها راس الأمم العظيمة .. ولكن اين هم هؤلاء الرجال العظام ؟ □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النيل

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩١

اجتماع دول حوض النيل بنيروبى فى فبراير ٩٢

كتبت الطاف فتحى :

يعقد فى فبراير القادم بمقر المنظمة العالمية للبيئة فى نيروبى اجتماع دول حوض النيل التسع لاتخاذ القرار النهائى بشأن المقترحات المقدمة من هذه الدول حول مجالات التنمية وخطة العمل المقترحة على حكومات هذه الدول .

جدير بالذكر انه عقد الشهر الماضى اجتماع لهذه الدول ناقش عناصر التنمية المتكاملة لحوض النيل من خلال مشروعات تعمل على المحافظة على البيئة ، ورفع مستوى شعوب وادى النيل فى جميع مجالات التنمية من زراعة وملاحة وثروة حيوانية وسمكية وتوليد طاقة .

كما نوقشت خطة العمل المقترحة لدراسة مجالات التنمية المتكاملة وذلك من خلال تقارير قومية لبحث المشكلات المحلية التى تواجه هذه الدول والعمل على حلها .

حضر الجلسة الافتتاحية والختامية سفراء دول حوض النيل فى نيروبى .

بدأ عدد من المثقفين اجراءات تكوين واشهار جمعية جديدة تسمى « جمعية الحفاظ على التراث » .

يقول احمد عطية المصرى سفير مصر السابق بالكويت ووكيل المؤسسين ان هذه الجمعية ليس لها هدف سياسى او اقتصادى ولكن المؤسسين رأوا ان المجتمع المصرى اصبح اكثر مادية .. مثله فى ذلك مثل باقى المجتمعات .. نتيجة زيادة السكان وقلة فرص العمل وانتشار كثير من الامراض الاجتماعية مما ادى الى عدم حرص المواطن المصرى على المثل والقيم الاجتماعية المصرية الاصيلة .

اضاف ان الجمعية نقلت الجزء الخاص بالقيم من الدستور المصرى واعتمدته ضمن برنامجها وسوف يكون الهدف الاساسى للجمعية هو الحفاظ على هذه القيم حتى يعود التراحم والحب والتعاطف والود بين افراد المجتمع المصرى .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٦

□ بعد ان جاء فيضان النيل متوسطا :

زيادة حصة مصر من المياه الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب

مشروعات بين مصر وكينيا لمقاومة الحشائش المائية



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩١

نظرا لاهمية مياه النيل .. وتاثر بلادنا بفيضانه صعودا وهبوطا .. فان المسئولين بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية يتابعون ذلك الفيضان لتحديد حصة مصر منه .. حيث اعلنوا مؤخرا ان فيضان العام الحالى جاء متوسطا مما يعنى ان مصر لن تواجه اخطار نقص المياه حتى الفيضان القادم الذى يرتبط بمنابع النهر .

وفى تصريحات خاصة للاهرام المسائى يؤكد المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان حصة مصر من هذا الفيضان ستصل الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب وسيصل نصيب السودان الى ١٨,٥ مليار متر مما يؤكد ان ايراد النهر طبيعى ولن يشكل خطورة على المخزون الاستراتيجى واحتياطى المياه فى بحيرة السد العالى .

ويشير الى ان الفيضان فى العام الماضى كان اقل من المتوسط ولم تزد محتويات البحيرة على ٧٤ مليار متر مكعب اما فيضان العام الحالى فسوف يؤدى الى زيادة محتوياتها الى ٨٤ مليار متر مكعب مما يعطينا امالا كبيرة لسنوات قادمة حيث سيزيد منسوب المياه المصرية الى ١,٥ متر مكعب

ومن ناحية اخرى تم الاتفاق بين مصر وكينيا على دعم اسس التعاون فى المشروعات الفنية لحماية النيل وفى مقدمتها مشروع لمقاومة الحشائش المائية التى تزداد على شواطىء النيل بكينيا وتنتقل بذورها مع مياه الفيضان الى مصر وخاصة ورد النيل .

وقد عقد اجتماع بين الطرفين امس تناولت مباحثاته توثيق التعاون بين دول حوض النيل التسع لتنمية موارد نهر النيل لصالح شعوب هذه الدول .

وقد قام الوفد الكينى بزيارة لمشروعات الرى ومراكز البحوث المائية وقناطر الدلتا حيث تمت الموافقة بين الطرفين على تنفيذ مشروعات مماثلة بكينيا تقوم فيها مصر بتوفير المساعدات الفنية والخبراء لهذه المشروعات واستقبال عدد من مهندسى الرى الكينيين للتدريب بمراكز البحوث المصرية واجراء الدراسات المشتركة لتحسين مياه النهر وتطوير اساليب ضبط الموارد المائية والتحكم فيها .

وتاتى هذه المشروعات تنفيذا لتوصيات مؤتمر نيروبى الذى نظمته المنظمة العالمية للبيئة باتاحة التعاون بين دول حوض نهر النيل لتنمية موارده المتاحة فى مجالات مياه الرى والكهرباء والثروة الحيوانية والسمكية وحماية نهر النيل .

احمد نصر الدين

الفيضان متوسط ويزيد مخزوننا ٥ر٥٥ مليار متر مكعب

كتب ـ احمد نصر الدين :

اكد المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان فيضان العام الحالى متوسط ، ويحقق زيادة ١.٥ متر فى المنسوب ، ويعنى ذلك اضافة كميات كبيرة من المياه الى المخزون الاستراتيجى لبحيرة ناصر ، وهذه الزيادة تضمن لمصر حصة من الموارد المائية الاساسية لنهر النيل لاتقل عن ٥٥,٥ مليار متر مكعب وللسودان حصة لاتقل عن ١٨,٥ مليار ، كما ان هذه الزيادة تضمن لمصر مخزونا من البحيرة لايقل عن ٨٤ مليارا .

ومن ناحية اخرى بدأت الوزارة تطبيق خطة جديدة تقضى بتخفيض الكميات المنصرفة يوميا لاغراض الرى والصناعة وتوليد الطاقة والملاحة النهرية بمعدل ٥ ملايين متر مكعب يوميا حتى ٤ اكتوبر نظرا لانتهاء رى محصول القطن والذرة ، ثم تبدأ فى الارتفاع مع بداية زراعة المحاصيل الجديدة

صرح بذلك المهندس احمد ماهر رئيس الادارة المركزية لتوزيع المياه بالوزارة ، واكد ان المنسوب امام السد العالى وصل الى ١٦٧,٦٦ متر بزيادة قدرها ١٢ سنتيمترا عن امس الاول ، وكانت الكميات المنصرفة ١٣٥ مليون متر مكعب ، وقال ان الفيضان المتوسط يتيح لمصر زيادة قدرها ٦ مليارات متر مكعب من المياه يتم تخزينها فى البحيرة .

وكان الوزير قد التقى بالسيد جون اوكوانيو وزير الموارد المائية والرى الكينى والوفد المرافق له عقب زيارتهم لمراكز ومعاهد البحوث المائية والمشروعات المائية فى الدلتا وطالب الوفد الكينى بانشاء مثلها فى كينيا الى جانب مساهمة مصر فى ارسال البعثات الفنية لتدريب المهندسين والفنيين الكينيين مع ارسال بعثات من كينيا للتدريب فى القاهرة .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩١

■ راضى فى افتتاح المؤتمر الدولى لتنمية الموارد المائية فى أفريقيا :

مشروع قومى لتطوير الرى تنفيذه فى نصف مليون فدان

اعادة استخدام الفاقد من الماء ومنع صرف مياه النيل بالبحر

الاسكندرية ـ من احمد نصر الدين وعلاء رياض :

اكد المهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية حرص مصر ، مع الدول الافريقية الشقيقة المشاركة فى حوض النيل لتوسيع افاق التعاون الاقليمى فى مجالات الارصاد الهيدرولوجية ، بمزيد من الدراسات وتنفيذ البرامج الطموحة لتحقيق الاستفادة القصوى من كل قطرة مياه وذلك من خلال محورين متلازمين الأول : يهدف الى ترشيد استخدامات الموارد المائية وتطوير شبكة الرى والصرف فى اطار مشروع قومى لتطوير الرى ينفذ فى نحو نصف مليون فدان ، والثانى : يرتكز على اعادة استخدام الفواقد المائية سواء كانت جوفية ناتجة من التسرب والرشح من الاراضى الزراعية ومجارى الرى أو مياه الصرف الزراعى بإعادة استخدامها مباشرة ، او عن طريق الخلط والعمل على عدم صرف اى مياه نيلية الى البحر ، وتخزين مياه السده الشتوية فى احد البحيرات الشمالية ، واعادة استخدامها فى اغراض التنمية .

واضاف الوزير ـ فى افتتاح المؤتمر الدولى الافريقى عن الوسائل البيئية لتنمية وتطوير الموارد المائية فى افريقيا أمس ـ ان المسؤلية تتضاعف تجاه ضرورة رفع كفاءة طرق ووسائل حسن استخدام الموارد المائية المتاحة والمحافظة على نوعيتها ، والحد من الاثار البيئية المعوقة لاستخدام وتنمية هذه الموارد ، لتظل هذه المسؤلية أهدافا رئيسية لتدعيم دراسات للمستقبل سواء فى مصر ، أو فى افريقيا ، أو دول العالم النامى .

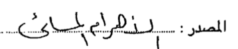
يناقش المؤتمر الذى نظمه المركز القومى للبحوث المائية وهيئة البحوث الهيدروليكية ، وشارك فيه نائب رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ورئيس اللجنة الدولية للرى والصرف بإنجلترا وحضره أكثر من ٢٠٠ عالم وفنى من ٢٥ دولة افريقية وأجنبية وعربية وعدد من مندوبى الهيئات الدولية والعلمية ٤٠ بحثا ، منها ٨ بحوث مصرية فى مجالات الدراسات الاقليمية لتخطيط ومتابعة مشروعات تنمية الموارد المائية وأثارها البيئية ، والاثار الصحية لمشروعات الرى والصرف وكيفية الحد منها ، وتصميم وتكنولوجيا مشروعات تنمية الموارد المائية فى قارة افريقيا ، والاثار البيئية للسدود والخزانات والبحيرات ، وكيفية الحد منها .

وكان المهندس عصام راضى قد اشار فى كلمته الى التحدى الذى يواجه مصر ، وكافة دول العالم النامى بسبب مشكلة نقص المياه

عصام راضى يؤكد حرص مصر على التعاون مع دول حوض النيل

افتتح امس المهندس عصام راضى وزير الاشغال والموارد المائية المؤتمر الدولى لتنمية الموارد المائية الذى ينظمه مركز البحوث المائية . اشار عصام راضى فى كلمة الافتتاح الى التحديات التى تواجه مصر لتوفير المياه . لزراعة الاراضى . اكد راضى حرص مصر على التعاون مع دول حوض النيل وتوسيع افاق الدراسات المتخصصة . لتشمل الموارد المائية والاحوال البئية . وقال إن مصر تقوم ببرامج طموحة على الصعيد القومى للاستفادة القصوى من كل قطرة ماء . واشار الى ان هذه البرامج تقوم على محورين الاول يهدف الى ترشيد الاستخدامات المائية . وتطوير شبكات الرى والصرف . والثانى يرتكز على اعادة استخدام الفاقد المائى سواء اكانت مياها جوفية ناتجة من التسرب والرشح . او مياه الصرف الزراعى . حضر الافتتاح المستشار السيد اسماعيل الجوسقى محافظ الاسكندرية . واكثر من ٢٠٠ عامل وفنى من ٢٥ دولة افريقية . ومندوبو الهيئات الدولية والعلمية . يناقش المؤتمر خلال فترة انعقاده بفندق فلسطين بالمنتزه والتى تستمر حتى أول اكتوبر القادم . ٤٠ بحثا منها ثمانية ابحاث من مصر



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩١

اسبوعيات

نظرة مصرية على النيل .. من أقصى جنوب الوادى !

١٤٦٦



المصدر : الاهرام المسائي
التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩١

يكتبها اليوم : كمال نجيب

فى زيارة قصيرة لكينيا رايت عجبا !

البلد الذى فيه احد منابع النيل .. به ازمة مياه !

اكبر فنادق نيروبى عاصمة كينيا ينقطع فيه جريان الماء كل يوم تقريبا !

تقف تحت الدش بعد ان تدعك جسمك بالصابون .. فلا تجد وسيلة للخلاص منه ! وتدعك اسنانك بالفرشاة والمعجون ثم لاتجد قطرة ماء تخرج المعجون من فمك !

ليست هذه او تلك نكتة نتندر بها ، وانما هى حقيقة لمستها بنفسى كما لمسها غيرى اكثر من مرة خلال ايام قليلة .

ويشكو النزلاء لادارة الفندق ، ويصيحون فى المدير المسئول ، ولكن المسكين لايجد ردا سوى الاعتذار والتاكيد بان جهودا تبذل مع المسئولين فى ادارة المياه بالعاصمة لحل المشكلة .. ويرجوك الرجل فى اوراق مطبوعة توزع على جميع غرف الفندق ، ان تتاكد من قفل صنابير المياه والدش تماما قبل مغادرة الغرفة ، حتى لاتحدث كارثة عندما تعود المياه الى مجاريها !

حالة تثير الضيق للزائرين .. فما بالك بالمقيمين ؟

ازمة مياه فى منابع النيل فما هو الحال فى مصبه ؟ !

فى مصر سنعانى من ازمة مياه بحلول اواخر القرن الحالى .. فنحن بسبيلنا الى التوسع الزراعى فى اطار خطة التنمية ، ونحن نتزايد عدديا يوما بعد يوم بمن « ننتجهم » من الاطفال بمعدل واحد كل ٢٧ ثانية !

والموارد المائية محدودة ، الامر الذى يشكل خطرا كبيرا يجب التنبه له بالعمل لزيادة ايراد نهر النيل ، المصدر الرئيسى للماء فى مصر .. الماء عصب الحياة .

ويقتضى ذلك التحرك فى اتجاهين ، احدهما على المستوى القومى والاخر على المستوى الاقليمى .

قوميا ، لابد من تكثيف حملات التوعية للمواطنين بابعاد المشكلة وخطورتها ، الامر الذى يحتم عليهم ترشيد استخدام الماء فى كل مجال .. ماء الشرب وماء الرى على السواء . كلاهما ثروة لايقدر قيمتها مع الاسف معظم المصريين فى البيوت ، والشوارع والحقول ..

ويتساءل البعض : لماذا لانبيع مياه الرى كما نبيع مياه الشرب ؟ . لماذا التفرقة بين هذه وتلك ! ؟

ويجىء الرد : الا يكفى ان فواتير المياه فى البيوت قد زادت قيمتها ؟

ويذهب المتزمتون الى حد القول : ان الفلاح يروى الارض بمياه الحكومة ، لينتج محصولا يبيعه ويكسب منه .. فالماء هنا وسيلة للانتاج شانها شان البذور التى يشتريها .. وقد شجعت مجانية الماء على الاسراف فى استخدامه الى الحد الذى يضر بالنبات ، كما يضر بالتربة ويفسدها ..

والماء الجارى فى النيل فى طريقه الى البحر الابيض المتوسط كثير ، يذهب سدى دون ان نفيد منه ، ونحن على ابواب ازمة مياه مقبلة خلال سنوات قليلة .

ومن الانصاف ان نذكر للمهندس عصام راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية ولمعاونيه من المهندسين الفنيين انهم نجحوا فى تقليل الفاقد المتجه الى البحر من سته مليارات متر مكعب فى العام الماضى الى مليار ونصف مليار متر فقط هذا العام ، وذلك انجاز عظيم يستحق التقدير .. ولكننا كمواطنين مازلنا فى حاجة الى مزيد من الوعى بقيمة الماء وباستخدامه الاستخدام الرشيد الذى تستحقه هذه « النعمة » التى وهبها لنا الخالق سبحانه وتعالى ، وجعل من الماء كل شىء حى ..

● ● ● ● ●

والتحرك القومى داخل مصر .. لابد ان يصحبه تحرك اقليمى مع دول حوض النيل لكى يتعاون الجميع معا فى سبيل تقليل الفاقد من مياه النهر فى مناطق المستنقعات وزيادة التخزين عند المنابع ..

هذه الدول التسع : كينيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير واثيوبيا والسودان ومصر .. فى حاجة الى تعاون اكبر واشمل



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩١

للاتفاق على مشاريع مشتركة تخدم كلا منها ، اى دولة المنبع ودولة المصب . والغريب ان الاولى لا تستخدم مياه النيل في رى زراعاتها وانما تعتمد على الامطار مباشرة اقتصادا لنفقات مشروعات الرى !

والمياه الضائعة في المستنقعات تثير الشفقة حقا ، ولو ان دول المنبع عملت لتجفيف هذه المستنقعات ، لافادت منها فائدة كبرى ، بتوسيع رقعة الاراضى الزراعية ، وتهيئة مزيد من فرص العمل لابنائها ، وتوفير الامن الغذائى لهم ..

ومشروع قناة جونجلي في جنوب السودان واحد من اعظم المشروعات المفيدة ، ولكنه توقف مع الاسف بعد ان تم حفر ٢٣٠ كيلو مترا من القناة ولم يبق لشقها غير ٧٠ كيلو مترا . فقد تسببت احداث جنوب السودان الدامية في توقف العمل في المشروع ، وافسدت كثيرا من اجزاء القناة التى حفرت .. ولايعلم إلا الله متى تنتهى ازمة الجنوب لتبعث الحياة من جديد في مشروع القناة لتفيد السودان ومصر على السواء .

ومن الامثلة الناجحة للتعاون بين دول حوض النيل مشروع الدراسات الجوية والمائية للبحيرات الاستوائية في شرق افريقيا الذى يديره المهندس المصرى النابه محمد محمود توفيق . وتشترك دول الحوض التسع في هذا المشروع الذى بدأ عام ١٩٦٧ واستمر حتى الان ، وشمل انشاء شبكة للارصاد الجوية والمائية في منطقة منابع النيل بشرق افريقيا لقياس الامطار ودرجة الحرارة وكميات التبخر وتصرف الانهار وكل الظواهر المناخية المتعلقة بها .

وتجمع شبكة الارصاد المنتشرة في اوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى المعلومات والقياسات وتبعث بها الى رياسة المشروع في عنتيبى باوغندا حيث تجرى دراستها وتقييمها ثم ترسل الى مركز المعلومات بالحاسب الالكترونى الخاص بالمشروع في نيروبى بكينيا فيحللها ويعممها سنويا في كتب توزع على الدول الاعضاء لتكون مرجعا لهم عند وضع الخطط والسياسات المائية والزراعية لبلادهم .

وبمعونة من برنامج الامم المتحدة للتنمية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ومنظمة الاغذية والزراعة امكن اعداد دراسات وبرنامج متكامل للأمن الغذائى لدول حوض النيل .. لم ينفذ مع الاسف !

كما قدم برنامج الامم المتحدة للبيئة مساعدات في مجال دراسة نوعية المياه والعمل على الحفاظ عليها من التلوث ، وهو يقوم حاليا بوضع خطة عمل متكاملة لحماية البيئة في دول حوض النيل .

● ● ● ●

وبرنامج البيئة هو احدى العلامات المضيئة في قلب القارة السوداء ، يديره العالم المصرى الكبير الدكتور مصطفى كمال طلبة من مقر قيادته في نيروبى ، تعاونه مجموعة من الخبراء العالميين في شتى المجالات الفنية ، وبينهم عدد من العلماء المصريين الذين قاموا بدور هام عقب حرب الخليج في دراسة البيئة بالمنطقة لحمايتها من الاثار المدمرة التى خلفها العدوان عليها .

ومن هؤلاء النجوم المصريين ، على سبيل المثال لا الحصر ، الدكتور مكرم امين جرجس كبير مسئولى برنامج الدراسات الخاصة بالسواحل والمحيطات ، والدكتور محمود خميس السيد الاستاذ بكلية علوم الاسكندرية واستشارى البرنامج ، وغيرهما ..

يقول الدكتور مكرم ان مجموعة الخبراء الدوليين الذين ذهبوا الى منطقة الخليج قد اوصوا باجراء مسح أوقيانوجرافي شامل للمياه وخاصة في المناطق التى سرب العراقيون النفط اليها ، وان سفينة الابحاث القطرية « مختبر البحار » ستستخدم في عملية المسح لوضع خطة تكفل اعادة تاهيل البيئة البحرية والجوية والارضية في منطقة الخليج كلها .

و« مختبر البحار » سفينة ابحاث اشترتها جامعة قطر التى انشاها العالم المصرى الكبير الدكتور محمد كاظم (شفاه الله) وجعل منها مركز اشعاع علميا كبيرا في دولة عربية صغيرة .

وهكذا يعمل ابناء مصر وعلماؤها .. يقدمون خبراتهم وعلمهم وكل شيء ، من اجل بلدهم ، ووطنهم العربي ، والوطن الاكبر .. هذه الدنيا التى نعيش عليها !

النيل وأثيوبيا

١٢	التحالف يواجه تباطؤ الحكومة في التصدى	فايز زايد	الشعب ٣ ابريل ١٩٩٠......١٤٨٨
١٣	أثيوبيا تبحث الانضمام الى مجموعة دول حوض النيل	عبدالنبى عبدالستار	الوفد ٢٢ ابريل ١٩٩٠..... ١٤٩٠
١٤	مفيد شهاب يتهم اسرائيل بتقديم معونات فنية وعسكرية لدول منابع النيل	جمال يونس	الوفد ١٤ مايو ١٩٩٠..... ١٤٩١
١٥	مشكلة مصر مع مياة النيل		المختار الاسلامى نوفمبر ١٩٩٠.... ١٤٩٢
١٦	خطورة سحب مياة النيل من منابعه دون إخطار مصر		الأحرار ٢٨ يناير ١٩٩١..... ١٤٩٤
١٧	رؤية تحليلية للأمن القومى المصرى	نعمات حسن شوقى	الوفد ٢٢ سبتمبر ١٩٩١.... ١٤٩٥

اثيوبيا تكشر عن انيابها في جنوب السودان

تهديد منابع النيل ومجاريه يجر مصر الى ... الحرب!

في الصيف الاسبق ... اي منذ سنة وثلاثة اشهر ، التقيت في لندن بوزير سابق سوداني ظل محافظا ، بالرغم من ابتعاده عن المناصب الرسمية على علاقته الوطيدة بنظام الرئيس نميري ...

قال لي الوزير السابق ما لم اتوقع وما ادهشني فعلا :

ـ ترقب تحركا معاديا للسودان على حدوده الجنوبية الشرقية . وقد لا يتاخر هذا التحرك عن بضعة اشهر !

ولما سالته عن مصدر معلوماته حول هذا الموضوع اجاب :



الرئيسان حسني مبارك وجعفر نميري : التخطيط الجديد

ـ الامر لا يحتاج الى مصادر للمعلومات ... ان المعلومات موجودة في الجنوب نفسه .. وفي الواقع .. كان الجنوب مصدر صداع مستمر للحكومة المركزية في الخرطوم فعلى الرغم من « اتفاق السلام » الذي اسهمت فيه اديس ابابا ايام حكم النجاشي هيلا سلاسي ، وهو الاتفاق الذي انهى حربا اهلية استمرت اكثر من ستة عشر عاما ... وعلى الرغم من مظاهر الهدوء التي كانت تسود مناطق الجنوب ، والاستقبالات الحماسية للرئيس نميري كلما زار هذه المناطق ، كانت بؤر التوتر موجودة باستمرار ، وجاهزة للاستثمار والاستغلال في اية لحظة ! .

بعد عودة السلام الى الجنوب ، حيث الانتماءات قبلية ، والامية منتشرة ، والتطلعات محدودة ، ظهر نوع من العبث الذي يستهدف بقاء النار تحت الرماد .

اسهل انواع هذا العبث اثارة الحساسيات بين القبائل ، لا سيما بين القبيلتين الاساس « الايناتيا » و « الدنكا » ـ والاولى كانت ثائرة ، والثانية كانت مسالمة ـ من خلال التركيز على المكاسب التي حققتها احدى القبيلتين على حساب الاخرى .. وبالتحديد ما كان يتردد باستمرار من ان الدولة استرضت الايناتيا بتوزيع المكاسب عليها ، ولم تبال بالقبيلة التي وقفت الى جانب الشرعية وقاومت الثورة بشكل او باخر .. اي « الدنكا » .

وازداد هذا العبث عندما ابعد « اميل الير » عن منصب نائب رئيس الجمهورية ، وجاء مؤخرا « جوزيف لاغو » بدلا عنه ... والاول من « الدنكا » والثاني من « الايناتيا » ..

لكن ... انصافا للحقيقة ... لا الاول ذهب اهمالا لقبيلته ، ولا الثاني جاء استرضاء للقبيلة التي ينتمي اليها ...

انما ، عندما يكون الجهل متفشيا ، وعندما تكون منطقة الجنوب تعاني نقصا فادحا في وسائل الحياة التي تتمتع بها المناطق الاخرى ... وعندما تظهر تباشير النفط في مناطق تعتبر « جنوبية » ، فان مجال العبث يتسع ويصبح فسيحا !

ثم تاتي ظروف يجد فيها المستقلون فرصة مواتية لتوظيف استغلالهم ..

مثلا ، منطقة الجنوب منطقة واسعة مترامية الاطراف فيها ثلاث مديريات ... ويمكن ان يكون فيها اكثر من هذه المديريات الثلاث ...

وعندما فكرت الخرطوم بالغاء الحكم المركزي ، على ان تستبدل به حكومات اقليمية محلية ، تلتقي مع الحكومة المركزية في المسائل الحيوية فقط كالدفاع والسياسة الخارجية ، كان لا بد من بحث مسالة اتساع الجنوب ، على اساس تقسيم المنطقة الى حكومات اقليمية ... فكانت هذه الفكرة بالذات مبررا للاستثمار اذ تردد ان الخرطوم تسعى الى تقسيم الجنوب لاضعافه ، ولتسهيل السيطرة عليه !

في الوقت نفسه كان الحديث في الجنوب يتصاعد عن وقائع تتعلق باستغلال النفوذ في الحكومة الاقليمية الجنوبية ـ وهي التجربة الاقليمية التي اعتبرتها الخرطوم ناجحة وبدات تطبيقها في مختلف انحاء السودان ـ وكانت الاتهامات تتطاير هنا وهناك ، والاخبار السيئة هي التي تظل عالقة في الاذهان ايا كانت الايضاحات والتصويبات التي تنشر بشانها لا سيما اذا ما وجدت ارضا صالحة لانباتها ، ورايا عاما قاصرا عن ادراك المؤامرة التي تحيط به ..

وقد بدات في الجنوب فعلا ، ومنذ بضعة اشهر ، تحركات وصفت بانها فردية ، من السهل تطويقها واستئصال جذورها ... لكن هذه التحركات كانت ، تتسم بما اتسمت به التحركات التي سبقت الحرب الاهلية ... اي ان « العصاة » كانوا يخلعون ثيابهم ، ويدخلون الى الغابات ! .. وهناك يتلقون المعونات والسلاح وكل ما يحتاجون اليه لاشعال نيران الثورة !

١٤٧١



المصدر : الحوادث

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٣

مع ذلك ظلت تحركات هؤلاء محدودة وضيقة النطاق ، لان الرغبة بالعودة الى الثورة لم تكن متوافرة بعد العناء الذي قاسى منه سكان الجنوب خلال ثورة طويلة اتضح انها كانت بلا هدف حقيقي ، وانها لم تخدم الا مصالح اعداء السودان ..

في السنة الماضية ، اخذت الاوضاع تتخذ شكلا جديدا ..

فالمؤامرات التي حيكت لقلب نظام الحكم في السودان اخفقت كلها ... وتجنيد بعض السودانيين المعارضين تمهيدا لدفعهم الى الداخل لاثارة الاضطراب وعدم الاستقرار ، اخفق ايضا ... وفكرة امتداد النزاع في تشاد الى السودان لم يقدر لها النجاح ... فكان لا بد من اضافة جديدة ، ومن اختيار ميدان عمل جديد -وان كان تقليدي في قدمه - ثم كان لا بد من استثمار اوضاع لو شوهت اهدافها لامكن التاثير بها على الجنوبيين السودانيين .

وقد بدأ العمل بالتخطيط الجديد مع ظهور فكرة التكامل بين مصر والسودان ..

كان الاسلوب الذي اتبع في الماضي لايقاد جذوة الثورة في الجنوب هو ان في الحكومة المركزية من يسعى الى الوحدة في مصر ، التي غزا جيشها السودان واستعمره ' .

هذا الاسلوب ، عاد بشكل اخر بعد اتفاق التكامل بين البلدين ، ليقال في الجنوب ان مصر آتية هذه المرة للاستفادة من الاراضي الزراعية في السودان ... واحتكار انتاجها لاطعام الشعب المصري ! !

بل لقد قيل ان مصر لم يكفها النفط الذي تستغله في اراضيها ، فارادت وضع يدها على النفط السوداني ايضا !

وثمة من اعتبر اسهام مصر في شق قناة « جونقلي » لري الاراضي في الجنوب بداية جديدة لتسلل استيطاني (....) مصري !

واذا اضفنا الى هذا تخوف الجنوبيين من اية اتجاهات عروبية في السودان - وكانت الحكومة المركزية تعرف هذه الحقيقة فلا تكثر في الكلام عن عروبة السودان وانما تعمل دائما على ايجاد نوع من التوفيق بين دور السودان المصري ودوره الافريقي - ادركنا امكان استغلال اتفاق التكامل للتاكيد مرة اخرى - كما حدث سابقا - على ان المد العربي عاد من جديد الى السودان ، وان هذا المد يشكل تهديدا مباشرا لا لمصالح الجنوبيين فحسب ، وانما ايضا لوجودهم نفسه .

واذكر انني في اوائل السبعينات ، كنت قد ناقشت هذا الموضوع مع جوزيف لاغو زعيم الايناانيا سابقا ... وكان هو نفسه يعرب عن تحفظات كثيرة بالنسبة الى عروبة السودان ، وبالنسبة الى مصر بالذات ، لكن بعد حوار غير قصير اقتنع بان مصر لم تعتد على السودان - خلافا لما زعم الانكليز يومها - ولم تسع الى استثماره ، بل العكس هو الصحيح ، وان الاستعمار البريطاني هو الذي روج متعمدا لهذه الفكرة ليزيد من اتساع الهوة بين القاهرة والخرطوم .

على ان الناحية الخطيرة في هذا الموضوع بالذات هي ان ما اقتنع به « جوزيف لاغو » اقتنع به كثيرون ممن عرفوا ويلات الحرب الاهلية ، وعرفوا حقيقة المصادر التي كانت تغذي احقادهم ، وتذكي تعصبهم ، وتسعى الى اشعال حروب صليبية جديدة في افريقيا ..

وعندما تقرر اختيار ميدان عمل جديد لاثارة الشغب ، ورؤي ان يكون جنوب السودان هو الميدان ، بالاضافة الى الميادين الاخرى ... كان بديهيا ان يبتعد « المتامرون الجدد » عن الزعامات القديمة التي تخلت عن معتقداتها المشوهة ، وان يعملوا على خلق زعامات جديدة من الشباب المتعصب او من الشباب الذي يعاني ضيق فرص الحياة امامه .. وان يوفروا لهذه الزعامات الدعم الذي يحتاجون اليه والعناصر التي يستطيعون السيطرة عليها ..

في الاشهر الماضية ، قرر الرئيس نميري تطبيق بعض نصوص الشريعة الاسلامية في السودان ، خاصة ما يتعلق بالحد ، وبمنع الخمور ...

هذا التحول كان فرصة لاستغلال واسع النطاق في الجنوب .. وكان من اهم مظاهر الاستغلال ان اثيوبيا التي كانت تتامر في صمت وبعيدا عن الاضواء ، القت كل الاقنعة جانبا ، ودخلت الميدان من باب التدين بالرغم من النظام الشيوعي السائد فيها ..

كان منطلق التحرك الاثيوبي ، ان الخرطوم لم تكتف باتجاهاتها العربية ، بل اضافت اليها اتجاها اسلاميا متعصبا سيشكل على المدى القريب تهديدا مباشرا للمعتقدات الجنوبية ، كما سيحرم الجنوبيين شيئا فشيئا فرص العمل لا في الشمال فحسب ، بل في الجنوب ايضا ..

الظاهرة العجيبة في جنوب السودان ، هي ان معظم الجنوبيين يدينون بالوثنية ، لا سيما الذين لا يزالون يقطنون الغابات ، وان الاهتمام بالاديان بصورة عامة هو اهتمام هامشي لا يظهر الا في المدن ، وهي قليلة ... وبالرغم من ذلك نشبت ثورة كان الدين محركها الاساسي وحدثت خلال حقبة السلام مشاكل ما كانت لتحدث لولا امكانات استغلال الشعور الديني ، وبدات حركات جديدة ، تمدها دولة لا دينية ، مثل اثيوبيا ، بالوقود والسلاح ! .

ما هو الهدف من التحرك الجديد ؟

بعضهم يقول : ان الهدف هو نظام الحكم في السودان .. لكن الحقيقة ان هذا الهدف ، لا يتعدى كونه هدفا مرحليا فحسب ... والا لما كان لاثيوبيا اي مبرر للتدخل .

هنا ، يدخل السودانيون المثقفون ، صراع الستراتجيتين الغربية والشرقية في الصورة ..

يقول هؤلاء : ان السودان بوصفه مركزا استراتيجيا بالغ الاهمية في القارة الافريقية ، وبوصفة متصلا اتصالا مباشرا بعدد كبير من دول هذه القارة ، يمثل نقطة الانطلاق الاساس الى هذه الدول من ناحية ، والى نقاط الاتصال الاخرى من ناحية ثانية ... والمقصود بنطاق الاتصال ، الدول الافريقية التي تسير في الفلك الشيوعي ..

والذي لا يجهله احد - يضيف هؤلاء المثقفون - ان اثيوبيا تضم الآن ، بالاضافة الى قواتها ، اكثر من ثلاثة عشر الف كوبي مدربين تدريبا جديدا ، واكثر من ستة آلاف سوفياتي بين مستشارين وخبراء ..

وقد تقوقعت اثيوبيا في السنوات الماضية حتى تنتهي من ضغط الثورة الاريترية ، وحتى يتوافر لها الوقت اللازم لتعزيز مواقعها على الحدود الصومالية ..

ثم برز دورها فجاة ، في اطار الاستراتيجية السوفياتية الجديدة التي تبدا في اوروبا وتنتهي في آسيا مرورا بالشرقين الادنى والاوسط ، وبالقارة الافريقية ...

ويطرح المثقفون السودانيون السؤال نفسه :

- هل السودان وحده هو الهدف ؟

ويجيبون :

– من يكون في هذه المرحلة هو وحده الهدف ... لكن الهدف السوداني سيتتبع بالضرورة اهدافا اخرى ... ولان طابع الهدف في الوقت الحاضر سوداني فقط ، اختير له الاضطراب من الداخل ، اي تصوير ما يحدث بانه مؤشر بداية اندلاع حرب اهلية جديدة ... مع ان ما يحدث لا يزال بعيدا عن مظاهر اي نوع من انواع الحروب الاهلية ولا يتجاوز كونه تحركا يسعى لان يكون له طابع اكبر من حجمه الحقيقي ... لذا ، حينما اخفق في اتخاذ الحجم المطلوب اسفرت اثيوبيا عن وجهها ، وكشفت ، مضطرة عن ابعاد المؤامرة ، وعن الغايات الاساس منها ...

طبعا ... ما يجري في السودان ، لا بد من ان يكون له رد فعل في مصر ..

وفي الواقع كانت القاهرة تراقب عن كثب ما يحدث في الجنوب ، وتضعه بتفاصيله كلها تحت المجهر ... لذا لم يغب عنها في اية لحظة ، ان العبث بامن السودان هو بالضرورة عبث بامن العمق الاستراتيجي المصري .. وان التامر على السودان هو ايضا بالضرورة تامر على امن مصر ..

ومصر في مثل هذه الاحوال لا تتكلم كثيرا ... فهي تفضل العمل الصامت ، والاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات ..

مع ذلك ، صدر فجاة تصريح رسمي مؤداه ان « مصر ستحارب حتما اذا حدث ما يشكل تهديدا مباشرا لمنابع النيل .. »

ومنابع النيل معروفة ... فهي في عمق القارة الافريقية ، واحد اكبر هذه المنابع في اثيوبيا ..

والتهديد للمنابع قد يكون ايضا تهديدا للمجاري ، لا سيما للمجرى الذي يصل بين السودان ومصر .

ثم ان مصر تعتبر نفسها مسؤولة بموجب اتفاق دفاع مشترك ، عن امن السودان الذي هو ضمانة لامنها .

فهل كان تحرك اثيوبيا في جنوب السودان يستهدف مصر نفسها ؟ المسؤولون المصريون لا يعلقون اهمية كبيرة على هذا الموضوع ... وهم يكتفون الآن بتتبع مراحل اللعبة ، التي ليست ، الى الآن ، مرشحة لتجاوز الحدود المرسومة لها ...

كيف ؟

الاعتقاد السائد في الدوائر الرسمية المصرية ، انه بالرغم من كل التعقيدات السائدة في المنطقة ، سواء في لبنان ام في افريقيا ام في الخليج ، فان نشوب حرب عالمية ثالثة لا يزال ابعد ما يكون عن التوقع ... وهذا يعني ان الحروب الصغيرة ، هي التي ستظل ، كبش الفداء ، للحرب الكبرى ... والحروب الصغيرة تدفع ثمنها الدول الصغيرة وحدها . ولن تنتهي هذه الحروب الا بالوفاق بين المعسكرين ... وهذا امر مستبعد الآن ... والمرجح ان يظل مستبعدا الى وقت غير قصير ، وان تظل اصابع الكبار تلهو بتحريك احجار الشطرنج في العالم الثالث .

من هنا تظل اللعبة الدولية داخل الاطار المحتمل الا اذا حدثت مفاجاة او مفاجات غير منتظرة ... ويكون منطلق هذه المفاجات من داخل الدول المعنية لا من خارجها ..

لذلك اكتفت مصر في المرحلة الحالية بمهمة المراقب المستعد لاي تطور قد ياتي على حين غرة ..

ويمكن القول : ان مصر مستعدة فعلا ... وهذا الاستعداد هو الذي يقلق محاولي اثارة الاضطراب وعدم الاستقرار ، ويرغم على التحفظ واعتماد الحسابات الدقيقة بدلا من المغامرات غير مضمونة النتائج .

القاهرة ـ نشأت التغلبي



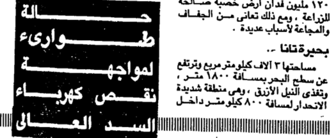
وتذكرت رسالة مكتوبة منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى نيل مصر يقول له فيها : « إن كنت تجرى من قبلك فلن تجرى .. وإن كان الله الواحد القاهر هو الذى يجريك .. فإننا نسال الله الواحد القاهر أن يجريك » .. فهذه الرسالة كانت ردا على رسالة عمرو بن العاص فاتح مصر والذى ألقى بها فى النيل نيابة عن أمير المؤمنين حينما رأى شعب مصر يقدم فتاة كل عام هدية حتى لايبخل النيل عن العطاء وهو ما عرف منذ التاريخ القديم بعروس النيل أو وفاء النيل .. فاراد عمرو بن العاص منع هذه العادة فالقى برسالة أمير المؤمنين فى النيل أمام شعب مصر .. فجاء الخير والعطاء والفيضان الوفير والبركة ومنعت عادة إلقاء البشر فى النيل ..

ماذا يجرى عند منابع النيل ؟!

المنابع تعانى من الجفاف منذ عام ١٩٨٤ !

سد أثيوبيا اشاعة .. وقناة جونجلى هى الحل

ترشيد استهلاك المياه واجب قومى على كل مواطن



رسالة اثيوبيا



حسين غيته

.. جلست منذ أيام بجوار النيل .. أشم رائحة مصرنا .. كل شيء حلو على أرض مصر . كنت عائدا لقرى العاصمة الاثيوبية أديس أبابا .. جلست أدعو الله سبحانه وتعالى أن يحمي مصر من كل شر .. وأن يجعل نيل مصر ممدودا على الدوام .. وأن يحمي مصر من شر الجفاف والمجاعة وقلة الماء .. هذا الخطر القادم علينا !! .

تذكرت هذه القصة وأنا استرجع شريط ١٩ يوما في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا .. فلقد قررت منذ اللحظة الأولى لوصولى أن أحاول زيارة منابع النيل في أقليم بحردارو المعروف لنا باسم « بحيرة تسانا » أحد روافد نهر النيل .. فهى تبعد عن العاصمة مسافة ٦٥٠ كيلو مترا ، وغير مسموح لاى أجنبى بزيارة أى منطقة إلا بموافقة السلطات الامنية وعلى الاخص إذا كان الزائر صحفيا

وقام الصديق مدحت القاضى قنصل مصر باديس أبابا بأرسال خطاب الى وزارة الاعلام الأثيوبية التى قامت مشكورة بأرسال خطاب الى سلطات الأمن على أمل الموافقة ..

ولكن بقيت هذه الموافقة معلقة حتى تاريخ مغادرتى العاصمة الأثيوبية .. وكنت دائم التردد على هذا المكتب ومعى مشكورا المستشار الاعلامي محمد ابراهيم شحاته ولاتوجد أجابة .. فالأجراءات الامنية شديدة لى .

ولقد عرفت أن الطريق البرى غير مسموح بالسير فيه ، لانه أصبح طريقا عسكريا للجيش الاثيوبى ومع ذلك فلابد من موافقة سلطات الأمن لركوب الطائرة ..

قيمة قطرة الماء

وحتى يعرف المواطن قيمة قطرة الماء فلابد من الذهاب الى أى دولة أفريقية .. فأثيوبيا مثلا تعانى الجفاف منذ عام ١٩٨٤ وحتى يومنا هذا ، وأعتبروا أمطار عام ١٩٨٦ بأنها أمطار كاذبة .. الكثيرين الأطفال والنساء والحيوانات تموت يوميا ، إما نتيجة الجوع أو لقسوة الطبيعة .

وكالات أغاثة اللاجئين وهيئة الصليب الأحمر الدولية عجزت تماما عن الوصول للمناطق المنكوبة لانقاذ الالاف بل والملايين من الأبرياء .. وقد تندهش حينما تعلم أن أثيوبيا لديها ما يقرب من ١٢٠ مليون فدان أرض خصبة صالحة للزراعة ، ومع ذلك تعانى من الجفاف والمجاعة لأسباب عديدة .

بحيرة تانا ..

مساحتها ٣ آلاف كيلو متر مربع وترتفع عن سطح البحر بمسافة ١٨٠٠ متر ، وتغذى النيل الأزرق ، وهى منطقة شديدة الانحدار لمسافة ٨٠٠ كيلو متر داخل الحدود الأثيوبية ، ويقل هذا الانحدار داخل الحدود السودانية .. وهذا الانحدار يجعل من الصعوبة بأمكانية إقامة سدود على الاطلاق .

وبحيرة تانا .. منبع النيل الأزرق وهى أحد ثلاثة روافد تغذى نيل مصر العظيم .. وعلى بعد عدة كيلو مترات من البحيرة توجد العديد من المساقط ، وأهمها مساقط « تيس إسات » عند مخرج النيل الأزرق من بحيرة تانا

مشروع متكامل

وهناك من يقول بأن الحكومة الايطالية قدمت معونة قدرها ٧ ملايين دولار لاقامة مشروع متكامل للرى ، جزء منها للتنمية الزراعية والصناعية .. ومن قبل كانت هناك دراسات قامت بها الولايات المتحدة الامريكية على حوض النيل الازرق أيام الأمبراطورية وأكدت هذه الدراسات إمكانية إحداث التنمية ، ويمكن أجراء عدة مشروعات في الرى والزراعة والصناعة وتوليد الكهرباء وتوفير مياه تكفى لزراعة ما يقرب أو يزيد على ٤٠٠ ألف هكتار .

شائعة وسط الجفاف

ويقول السفير نبيل السلاوى مدير الادارة الافريقية بوزارة الخارجية لا توجد أدنى مشكلة ، لان الجفاف الذى تمر به أثيوبيا ليس من البشر أنما هي من صنع الطبيعة ، فهى تعانى الجفاف منذ عام ١٩٨٤ ، وبعض المصادر الغربيه ذات المصلحة في أيجاد نوع من القلاقل أشاعت وسط أبناء الجفاف التى تعانى منها أفريقيا بأن الحكومة الاثيوبية تفكر في إقامة سد عند المصب على منابع النيل .. كيف يعقل ذلك وهى تعانى الجفاف ؟ وعلى العموم ستنتهى هذه الشائعات بأنتهاء موجة الجفاف وسقوط الامطار .

مستحيل إقامة سد

ويتدخل السفير روبير أسكندر سفيرنا في أثيوبيا ويقول : هناك دراسات ولكن لن تنفذ لان طبيعة المنطقة لا تسمح بأقامة سدود ، فالمسألة ببساطة شديدة تحتاج إلى ١٠٠ مليار دولار لاقامة مثل هذا السد . فمن هى الدولة التى ستقدم هذا الحجم كمعونة لبناء سد مهما بلغت الصداقة بينهما ؟ علاوة على أن مثل هذا المشروع يحتاج الى ٤ سنوات دراسة و ٥ سنوات إقامة للمشروع .. ومن يستطيع أن يعيش ٩ سنوات في ظل ظروف اقتصادية صعبة وجفاف ومجاعات ؟ كل هذه العوامل تجعل من المستحيل اقامة هذا المشروع .

وهنا نستطيع القول بأن السد العالى حمى مصر من أخطار الجفاف التى تعانى



المصدر : مـايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٨٨

منها أفريقيا حاليا .

فلا تستطيع دولة أفريقية حاليا من الدول الثماني المطلة على حوض النيل أقامة مثل هذا المشروع .. ولذلك هذه الدول تتعاون لاقامة مشاريع مشتركة على مياه النيل لحمايتها من موجات خطيرة قادمة فى مقدمتها الجفاف الذى تسبب حاليا فى مجاعة ٧ ملايين مواطن فى دولة واحدة .

وتهدف دول حوض النيل للاستفادة من الخبرة المصرية فى مجال الرى والتقدم التكنولوجى فى اقامة مشروعات عملاقة ومشتركة لصالح دول حوض النيل .

وخبراء الرى يعتبرون الامطار التى هطلت فى أبريل الماضى أمطارا كاذبة ، وعلى ذلك فالدراسة الحقيقية تبدأ بدراسة الامطار التى بدأت تسقط مع أول شهر يونيو وتستمر حتى شهر يوليو .

الأمن القومى المصرى مرتبط بالأمن الافريقى

ومن هنا فان الأمن القومى المصرى مرتبط بالأمن القومى الافريقى فمصر هبة النيل .. والنيل يجتاز سبع دول أفريقية قبل أن يبلغ مصر وعمق مصر الحيوى أفريقى .. اذن لا يمكن لها أن تنهض بدور أستراتيجى الا إذا استمدت من ذلك العمق مقوماتها الحيوية .

ومن هنا كانت دول حوض النيل المعروفة « بالاندوجو » وهى كلمة ساحلية تعنى الأخوة تهدف الى وضع سياسة مشتركة لاستغلال مياه النيل من خلال مشروعات مشتركة .

وقد وضعنا فيما بينها ميثاقا يهدف الى رخاء دول حوض النيل والعمل سويا من أجل أقامة مشروعات مشتركة .

ومن هنا وقفت المصالح المصرية ـ الأثيوبية حجرا أمام محاولات سوفيتية لبناء مجموعة من السدود على النيل الأزرق لتقليل الاعتماد على مياه الامطار ، فهذه المشروعات توقفت لوجود إتفاق بين مصر وأثيوبيا وقع قديما فى ظل الامبراطور الاثيوبى (مناليك) وهذا الاتفاق يقضى بالا تقوم اثيوبيا ببناء سدود على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط التى تغذى مصر بحوالى ٨٥ ٪ من مصادر مياه النيل ..

كما أن هناك قبل ذلك كله احتمالات بأن حزام الجفاف الذى يزحف من غرب القارة الى شرقها ، ويمتد من موريتانيا والسنغال الى منطقة القرن الافريقى وموزمبيق يمكن أن تعتبر امتداداته فى المستقبل لمصر .

وقد لا يدرك البعض أن نقطة الحرج فى الاساس الطبيعى لبنيان مصر هى نهر النيل نفسه . فالنيل الذى يأتى من أطراف العالم القديم فى الجنوب ليلتقى بالابيض المتوسط الممتد من أقصى الغرب ، يحمل معه بديهية أساسية فى الأمن القومى المصرى تقول أن الشريان الحيوى لمصر يستقر خارج الحدود السياسية المصرية وبالتالى ، فان من يسيطر على منابعه أو مجراه يمكن ان يصيب أمن مصر فى الصميم ، وبهذا تحول النيل دائما أو يحاول وحاول الاستعمار القديم والحديث أن يحوله لاداة سياسية للضغط على مصر كما حدث مع الاستعمار الأيطالى للحبشة ومع الاستعمار الانجليزى من خلال السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا وحدث على أمتداد التاريخ ،

سياسة مبارك الافريقية

ومنذ تولى الرئيس حسنى مبارك السلطة فى مصر وضع أستراتيجية ثابتة واضحة المعالم ويعتبر حضور الرئيس مبارك اجتماعات القمة الأفريقية تقليدا راسخا .. ومن ثم فان السياسة المصرية قد استعادت دورها القيادى والطليعى فى أفريقيا بفضل وضوح الرؤية .. فلقد إستطاع الرئيس مبارك فى إعادة العلاقات التاريخية المصرية ـ الاثيوبية الى مكانتها الطبيعية رغم مرورها بفترة فتور حتى ان الرئيس الاثيوبى مانجستو قال بالحرف الواحد بأن العلاقات المصرية الاثيوبية ولدت فى عصر مبارك وهى كلمة لها مغزاها .

كما هدفت سياسة الرئيس مبارك لتحقيق الوفاق والاستقرار الاقليمى فى منطقة القرن الافريقى ، ومن هنا كانت الدبلوماسية المصرية وراء الوساطات الاثيوبية الصومالية ، والاثيوبية ـ السودانية والعمل على تقريب وجهات النظر بين أبناء السودان أنفسهم فى الشمال والجنوب

قناة جونجلى

وهذا يقودنا الى أعادة النظر مرة اخرى فى المشروع الذى توقف منذ عامين .. فهناك نوعان من المشكلات تتصلان بشكل مباشر للاستفادة المثلى بمياه النيل هكذا بدأ فتحى الشاذلى الوزير المفوض بالسفارة المصرية بالعاصمة الاثيوبية كلامه أولهما هو حل المشكلات الداخلية التى تعانى منها بعض دول حوض النيل وعلى سبيل المثال مشكلة جنوب السودان بسبب الحرب الأهلية بالسودان وأشتداد العمليات الحربية بالجنوب بالاضافة الى تكرار الاعتداء على خبراء الشركة الفرنسية المنفذة لمشروع قناة جونجلى وتوقف العمل ، ولابد من عودة العمل لأهمية هذه القناة ، فهى التى ستحدد مسار مياه النيل بدلا من الفاقد الذى يتجه الى منطقة المستنقعات فهى ستحقق فائدة مائية كبيرة لمصر والسودان ونصيب مصر منها مليارات متر مكعب .

■■■

اتصالات بين السودان واثيوبيا حول سد جديد على النيل

الخرطوم ـ وكالات الانباء ـ اعلن حسن الترابى وزير خارجية السودان امس ان بلاده تجرى فى الوقت الراهن اتصالات مع اثيوبيا وجهات اخرى بشأن سد تعتزم الحكومة الاثيوبية اقامته على احد روافد النيل الازرق .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٨٩

خلاف قديم ـ جديد حول المياه

مشروع على النيل يعكّر الاجواء المصرية ـ الاثيوبية

تتخوف الاوساط الديبلوماسية والقانونية الافريقية من بوادر تؤثر في العلاقات المصرية الاثيوبية. اذ اكد مصدر مسؤول في «بنك التنمية الافريقي» ان مصر تقدمت منه حديثا باحتجاج شديد اللهجة على الموافقة المبدئية على تمويل مشروع تقوم اثيوبيا حاليا بتنفيذه، ويتضمن زرع مساحات كبيرة من القصب ومصنعا لانتاج السكر. واضاف المصدر ان اثيوبيا بدات بالفعل تجهيزات اساسية للمشروع دون الالتزام بالتشاور المسبق مع دول حوض النيل طبقا لميثاق عمل «مجموعة الاندوجو». واوضح ان الدراسات الاولية تقدر مياه النيل التي سيستهلكها هذا المشروع باكثر من ٧٨ مليون متر مكعب في العام وهو ما يشكل ١٥٪ على الاقل من مجمل فيضان النيل الأزرق. واشار الى ان التقديرات الاولية حول حجم استهلاك المشروع من مياه النيل تؤكد تاثيره بشكل بالغ على ايراد كل من مصر والسودان من مياه النهر.

وعلمت «المجلة» ان هناك احتمالات حول تراجع «بنك التنمية الافريقي» عن موافقته على تمويل المشروع بعد اتصالات مصرية مكثفة على اعلى المستويات. وذكرت مصادر مطلعة انه في حال تراجع البنك عن تمويل المشروع فسيكون تراجعا مؤقتا الى حين قيام اثيوبيا بالتشاور مع مصر طبقا لميثاق «مجموعة الاندوجو»، وعملا بالمواد ٥و١٤ و١٦ من اتفاقية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للعام ١٩٦٨. وفي الوقت نفسه يؤكد خبراء القانون الدولي ان الاتصالات المصرية ـ الاثيوبية ستكون شديدة الحساسية والصعوبة نظرا لعدم وجود اتفاقية مباشرة وثنائية بين القاهرة وأديس ابابا تحمي حقوق مصر في مياه النيل.

وتعتمد مصر حتى الآن في حماية حقوقها ومصالحها من مياه النيل مع اثيوبيا على قواعد القانون الدولي الخاصة والمتمثلة في اتفاقية هلسنكي للعام ١٩٦٦ واتفاقية رسم الحدود للعام ١٩٠٢ التي عقدتها بريطانيا بالنيابة عن مصر والسودان مع اثيوبيا. وهناك اتفاقية ثالثة وهي العائدة الى القمة الافريقية التي عقدت في الجزائر عام ١٩٦٨. ويشير خبراء القانون الدولي الى ان هذه الاتفاقية تعد اقوى الاتفاقيات إلزاما لاثيوبيا في ما يتعلق بحق مصر في مياه النيل بالرغم من انها دون مستوى الاتفاقيات الثنائية. ويضيف الخبراء ان الخيارات القانونية امام مصر محدودة ومنها، التمسك بضرورة تطبيق المواد ٥ و١٤ و١٦ من اتفاقية الجزائر التي كانت اثيوبيا ضمن الدول الموقعة عليها. وتنص المادة الخامسة من الاتفاقية على ضرورة تشاور الدول التي تشترك في موارد المياه الجوفية والسطحية في حال وجود مشاكل تتعلق باستخدام هذه الموارد. وفي الوقت نفسه تقضي هذه المادة بضرورة وضع الدول المتعاقدة سياسات حول حفظ المياه الجوفية او السطحية واستخدامها والعمل على تأمين موارد كافية وملائمة من المياه. اما المادة ١٤ فتنص على ضرورة تشاور اي من الدول المتعاقدة مع بقية هذه الدول في حال عزمها اقامة اي مشروع من شأنه ان يؤثر على الموارد الطبيعية لدول حوض النهر. كما تنص المادة ١٦ على ضرورة تعاون الدول الموقعة في تنفيذ هذه الاحكام.

وصرحت مصادر مطلعة بأن مصر ابلغت اثيوبيا تمسكها بتطبيق مواد الاتفاقية الموقعة عام ١٩٠٢ وخاصة الثالثة منها التي تتعهد بموجبها اثيوبيا بعدم القيام باي اعمال في النيل الأزرق او بحيرة تانا او نهر السوباط من شأنها اعتراض سريان تدفق مياه النيل. في الوقت نفسه فان اتفاقية هلسنكي (١٩٦٩) أكدت عدة مبادىء بشأن استقلال الانهار الدولية في الزراعة والصناعة واهمها:

- وجوب التعاون في استثمار مياه النهر الدولي.
- عدالة توزيع المياه.
- وجوب التعاون والتشاور بشأن المشروعات المقدمة.
- وجوب سداد التعويضات المناسبة عن اي ضرر محتمل وقوعه بسبب سوء استثمار احد الاطراف المنتفعة.
- وجوب تسوية المنازعات بين الدول المنتفعة بالطرق السلمية.
- امتناع الدول المنتفعة عن تحويل مجرى النهر او انشاء خزانات او سدود من شأنها تخفيض حصص الدول الاخرى المنتفعة او التأثير عليها وذلك دون التشاور المسبق والاتفاق مع هذه الدول.

والمتوقع ان تتمسك مصر بتطبيق المادة الثانية من اتفاقية هلسنكي في حال تمسك اديس ابابا بموقفها. وقالت مصادر ديبلوماسية لـ «المجلة»: ان المشروع الاثيوبي والخلافات المثارة حوله ليست جديدة، وأن الفكرة طرحت في نهاية السبعينات في اعقاب ما تردد عن عرض قدمه الرئيس الراحل انور السادات لري منطقة النقب الاسرائيلية من مياه النيل خلال مفاوضات كامب دايفيد. واضافت المصادر ان اثيوبيا قدمت المشروع عام ١٩٨١ الى البنك الدولي بهدف تمويله، مما ادى الى خلافات شديدة مع مصر في ذلك الحين. واوضحت ان مصر تقدمت بمذكرة وافية بهذا الشأن الى البنك الدولي الذي قرر عام ١٩٨٢ بعد دراسة الموضوع من كل جوانبه رفض تمويل المشروع الاثيوبي.

وكانت مصر قد نجحت في المحافظة على علاقات خاصة مع اثيوبيا طوال الستينات وبداية السبعينات بالرغم من تعارض توجهات القاهرة مع سياسة اثيوبيا. الا ان العلاقات بدات تتعثر منذ ١٩٧٤ ومع تغيير نظام هيلا سيلاسي وتطلع الرئيس السادات الى دعم علاقات مصر بالغرب. وقد انعكس ذلك سلبا على العلاقات المصرية ـ الاثيوبية مما ادى الى تأييد مصر الصومال في نزاعه المسلح ضد اثيوبيا حول اقليم اوجادين. واستمرت العلاقات بين البلدين في التدهور حتى وصلت الى ادنى حد لها عندما هدد السادات بضرب اثيوبيا بالقاذفات، رداً على تهديدها بتحويل مياه النيل■

القاهرة ـ مكتب «المجلة»



اثيوبيا تشارك فى اجتماع القاهرة للاستغلال الامثل لمياه النيل

الخرطوم ـ ا ش ا

رحبت اثيوبيا بالمشاركة فى اجتماع يعقد فى يوليو القادم بالقاهرة لدول حوض النيل لمناقشة الاستغلال الامثل لمياه نهر النيل . قال فالك تابور سفير اثيوبيا بالخرطوم فى مؤتمر صحفى عقده امس ان بلاده توافق على عقد هذا المؤتمر الذى دعت اليه مصر من اجل الاتفاق بين دول حوض النيل خاصة مع مصر والسودان حول كيفية استغلال مياه النيل الازرق بما لايضر بمصلحة اى بلد .

وقال ان اثيوبيا لها الحق فى استغلال مياه النيل التى تمر داخل اراضيها كما ان لها الحق فى اقامة سدود واضاف ان بلاده لاتمانع فى الدخول فى اتفاقيات مع دول حوض النيل خاصة مصر والسودان لمناقشة الاستغلال الامثل لمياه النيل . واضاف ان اتفاقية ١٩٠٢ الموقعة بين اثيوبيا والسودان تنص على الا توقف اثيوبيا مياه النيل ، الا انها لاتمنع اثيوبيا من استخدام مياه النيل داخل اراضيها .

وقد تلقى الدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية امس تقريرا شاملا عن العلاقات المصرية الاثيوبية . قدم التقرير روبير اسكندر سفير مصر فى اديس ابابا ، بمناسبة زيارة تسفاى رنكا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الاثيوبى لمصر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٠

إقامة ٤ سدود على منابع النيل الأزرق فى اثيوبيا

استقالة الخبراء المصريين من بنك التنمية الافريقى احتجاجا على مشروعات السدود

كتب ـ عادل صبرى :

أعد بنك التنمية الافريقى دراسة جدوى اقتصادية لمشروع اقامة اربعة سدود كبرى على روافد النيل الأزرق باثيوبيا . تبلغ تكلفة المشروع ١٠٥ ملايين وحدة حسابية بما يعادل ١٣١ مليون دولار . وكان بعض الخبراء المصريين العاملين بالبنك قد اعترضوا على تنفيذ المشروع . وقدموا استقالتهم من البنك فى العام الماضى . كما كشفوا عن الدعم المادى والمعنوى ، الذى تقدمه بعض الدول الاوروبية والأمريكية للاسراع فى تنفيذ المشروع خلال السنوات الخمس القادمة .

وتبحث ادارة البنك حاليا عن شركات دولية لاقامة السدود التى سيتم استغلالها فى تخزين مياه النيل الأزرق ، وتوليد الطاقة . ويقوم البنك بتمويل المشروع فور الموافقة النهائية عليه . استغرقت دراسة جدوى المشروع ثلاث سنوات ، وبلغت تكلفتها ٥ ملايين دولار . كما قام بعض خبراء البنك ، وبعض الشركات الأمريكية والاوروبية باعداد الدراسة ، وتقديمها لمجلس ادارة البنك بساحل العاج فى نهاية العام الماضى .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٠

■ نائب رئيس وزراء اثيوبيا بعد لقاءاته بالمسئولين فى القاهرة :

لا صحة لشائعة بناء سدود على النيل الأزرق

كتب صبرى سويلم - وعائشة عبد الغفار :

نفى السيد تسفاى دنكا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عقب لقاءاته مع المسئولين فى القاهرة الشائعات التى ترددت حول بناء سدود على النيل الازرق ، ولم يؤكد او ينفى مشاركة اثيوبيا فى اجتماعات مجموعة « الاندوجو » التى ستعقد فى الحبشة يوم ٢٦ فبراير الحالى ، وقال : ان بلاده ستتعاون مع مصر فى كل ما يتعلق بمسائل مياه النيل حتى يكون هناك تفهم افضل بين البلدين كما انهما سيكثفان من مشاوراتهما حول هذا الامر .

وكان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء قد استقبل الضيف الاثيوبى والوفد المرافق امس واستعرض العلاقات الثنائية بين البلدين فى شتى المجالات كما استقبله الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، الذى صرح عقب اللقاء باننا تاكدنا من حرص اثيوبيا على مراعاة مصالح مصر فى مياه النيل ووصف العلاقات بين البلدين بانها طيبة للغاية .

وصرح الوزير الاثيوبى - عقب اجتماعه امس مع الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية - بأن الاجتماع تناول حقوق الدولتين اللتين لهما حقوق عادلة فى مياه النيل ، كما تناول موضوع امن البحر الاحمر وحرية المرور والملاحة فيه ، بالاضافة الى العلاقات التاريخية بين البلدين .

واكد ان اجتماعاته بالمسئولين فى القاهرة سوف تدعم - العلاقات الثنائية بين مصر واثيوبيا ، ونفى بشكل قاطع الانباء التى تحدثت عن اعطاء اسرائيل جزيرتين فى البحر الاحمر ، ووصف هذه الانباء بانها محض افتراءات ، وحول مشاركة شركة « تاجال » الاسرائيلية فى بعض اعمال التشييد فى اثيوبيا قال : انها مجرد شركة استشارية صغيرة جدا تعمل ضمن مئات من الشركات فى الجزء الجنوبى الشرقى فى اثيوبيا وانه ليس هناك اى ارتباط بين ما يجرى فى هذه المنطقة وبين النيل .

واكد نائب رئيس وزراء اثيوبيا ان بلاده لا تقدم اى دعم لجنوب السودان مشيرا الى ان المساعدات التى تقدمها بلاده للسودان وللمتمردين هى بهدف الجلوس سويا فى اديس ابابا على اعلى مستوى لحل مشاكلهم

صدقى و ٣ وزراء يبحثون موارد المياه

عبدالمجيد : اثيوبيا تراعى مصالحنا فى النيل

دنكا : لا سدود على النهر ولا تنازل عن جزر بالبحر الأحمر

كتب - فؤاد الشادلى ومحمد اسماعيل :

عقد د . عاطف صدقى رئيس الوزراء اجتماعا أمس استعرض خلاله الموضوعات الخاصة بالموارد المائية وحضره نائب رئيس الوزراء للخارجية ووزير الدفاع والاشغال وامين عام مجلس الوزراء . والمقرر عقد اجتماع اخر فى مارس لنفس الموضوع .

واستقبل د . صدقى أمس تسفاى دنكا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الاثيوبى حيث استعرضا العلاقات المصرية الاثيوبية وسبل دعمها وحضر المقابلة د . عصمت عبدالمجيد وسفير مصر باثيوبيا .

وصرح د . عصمت عبدالمجيد بان مصر تاكدت خلال المباحثات مع دنكا من حرص اثيوبيا على مراعاة مصالحنا بالنسبة لنهر النيل فى اطار التنسيق والتعاون الثنائى .. وستستمر اتصالات البلدين لدعم التعاون .

وقال دنكا عقب لقائه مع د . بطرس غالى وزير الدولة للشئون

الخارجية ان رسالة الرئيس الاثيوبى منجستو للرئيس مبارك اكدت عمق العلاقات الطيبة بين البلدين .

واضاف ان زيارته تناولت بحث موضوع امن البحر الاحمر وحرية الملاحة فيه .

وقال : لقد ناقشنا حقوق الدولتين العائلة فى مياه النيل واكدنا ان علاقات اثيوبيا واسرائيل ثنائية ولا اثر لها على علاقتنا بالدول الاخرى وخاصة الدول العربية وانطباعى ان اللقاءات المكثفة مع المسئولين المصريين ستدعم علاقات مصر واثيوبيا .

وقال ان بلاده لم تعط اية جزيرة على البحر الاحمر لاية دول ولم يطلب منها احد ذلك مطلقا ولاتتوقع مطلب كهذا فى المستقبل .. فهذه انباء مغرضه للاساءة لعلاقات اثيوبيا والعالم العربى .

واضاف ان بلاده لاتقدم اى دعم لحركة قرنق فى جنوب السودان انها فقط تساند وتساعد الحكومة السودانية والمتمردين للاجتماع معا على اعلى مستوى وحل مشاكلهم .

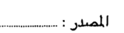
وقال ان اثيوبيا ستتعاون مع مصر فى كل مايتعلق بمسائل مياه النيل

ونفى كل ماتردد عن بناء السدود على منابع النيل مؤكدا انها انباء مفتراة لضرب العلاقات المصرية الاثيوبية .

وعن مشاركة شركة إسرائيل فى بعض الاعمال التشييدية باثيوبيا قال انها شركة صغيرة ضمن مئات الشركات العاملة بجنوب شرق اثيوبيا ولا علاقة لذلك بالنيل .

حضر مقابلة د . غالى ودنكا حسن جاد الحق مدير الادارة الافريقية بالخارجية وروبير اسكندر سفير مصر باثيوبيا ود . محمود مرقص مدير مكتب د . غالى .



المصدر :  الوفد

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيان الهيئة العليا للوفد حول موضوع مياه النيل

الوفد يحذر من خطورة مشروعات السدود الأثيوبية على مصر

تجرى في الوقت الحاضر محاولات اثيمة ، لحرمان مصر من حقها الطبيعي والتاريخي في مياه النيل من مصادرها في اثيوبيا . ذلك ان روافد نهر النيل الاثيوبية تساهم في تغذية مياه النيل بما مقداره سبعون مليارا ونصف المليار متر مكعب من المياه سنويا . ورغم ان هذه الكمية ضخمة ، فانها لا تمثل سوى ثلث موارد اثيوبيا المائية ، التى تعتبر اكبر مخازن المياه في العالم ، والتى يجرى بداخلها انهار تنبع وتصب داخل اثيوبيا . وتبلغ هذه الموارد الخاصة باثيوبيا دون غيرها تسعين مليار متر مكعب من المياه سنويا ، بخلاف المياه الجوفية وقدرها عشرون مليار متر مكعب ، فضلا عن مياه الأمطار . اى ان اثيوبيا تستطيع ان تزرع ٢٥ مليون فدان ريا مستديما طوال العام ، بجانب خمسة عشر مليون فدان زراعة مطرية ، اى اعتمادا على مياه الامطار .

اثيوبيا اذن ـ اعتمادا على مواردها الخاصة ـ تستطيع ان تزرع اربعين مليون فدان سنويا . ويؤكد الخبراء العالميون ان كل شبر في ارض اثيوبيا من اقصاها الى اقصاها يروى بمواردها الخاصة دون حاجة إطلاقا الى المسلس بروافد النيل . ولكن على الرغم من ان الموارد الخاصة من المياه داخل اثيوبيا تكفيها وزيادة ، فان الاصابع الاجنبية قد تدخلت في حرب المياه ، التى بدات مظاهرها في اجزاء مختلفة من العالم العربى . وفي مقدمتها مشروعات المياه الاثيوبية . وقد تركزت هذه المشروعات المشبوهة في النيل الأزرق ونهر البارو احد فروع بحر السوباط . والهدف واضح تماما هو خنق مصر والسودان باحياء مشروعات لا تفيد اثيوبيا ولا تهمها ، وهى في غنى عنها بمياهها الخاصة . وتقوم حاليا عدة بيوت خبرة اجنبية باعداد ودراسة بعض مشروعات على النيل الازرق ، وعلى نهر السبلرو ، وعلى بعض روافد النيل الأزرق . واقامت بالفعل بتشجيع اسرائيل وبمساعدة خبراء اسرائيليين سدا على نهر فنشلو احد روافد النيل الازرق والذى يترتب عليه حجز نصف مليار متر مكعب من المياه عن النيل ، وهى في سبيل انشاء سد آخر على رافد اخر للنيل الأزرق ، هو نهر بليس الاعلى . هذا بالنسبة للمشروعات الاسرائيلية في اثيوبيا ، التى يقصد بها خنق مصر والسودان وتعطيشهما . اما بالنسبة لما يجرى في جنوب السودان على يد قائد المتمردين جون جارنج ، فانه يمثل الخطر المباشر الداهم على مشروعات الرى في مصر والسودان معا . ذلك ان قناة جونجلى التى تم انجاز ما يقرب من ٧٥٪ منها ، ولم يبق سوى القليل على تشغيلها ، والتى كان متوقعا ان تزود مصر والسودان باربعة مليارات متر مكعب ، نحن في اشد الحاجة اليها .. هذه القناة اشترطت اسرائيل على جارنج لتزويده بالأسلحة والخبراء ، ان يحول دون اتمامها . وبالفعل ، توقف العمل فيها منذ مدة طويلة . وحدثت اعمال همجية مثل خطف الفنيين والمهندسين ، وتهديد العاملين في القناة بالقتل ، مما دعا الشركة الفرنسية الى صرف النظر عن المضى في المشروع ، والغاء التعاقد المبرم بشانها .

ولا تقف معارك حرب المياه عند الحد الذى اسلفنا الاشارة اليه بل تجاوزتها الى حرب المواقع الاستراتيجية ، التى تدور رحاها في نطاق دول حوض النيل ، وهى المصادر الاخرى للمياه من الهضبة الاستوائية (اوغندا ـ تنزانيا ـ كينيا ـ بوروندا) والتى تمثل في مجموعها عشرة مليارات متر مكعب . وهكذا يكون ما يصل الى مصر عند اسوان من مياه النيل كل عام اربعة وثمانين مليارا من الأمتار المكعبة . وهذا التحديد الرقمى هو متوسط ما يصلنا سنويا خلال ما يزيد على مائتى عام .

يخلص مما تقدم ان هناك خطرين داهمين يهددان مصر والسودان بل يستهدفان تجويع ابناء الوادى شماله وجنوبه وبوجه خاص مصر ، التى تستعين الآن في زراعة اراضيها بمياه المجارى والمصارف والمياه الجوفية القليلة والقابلة للملوحة على المدى القصير . اما الخطر الأكبر والاول ، فهو تنفيذ المشروعات الاثيوبية باقامة السدود على روافد النيل ، والتى ترمى الى غرض واحد هو تجويع مصر . ويرى حزب الوفد لزاما عليه التنبيه الى هذه المخاطر الجسيمة ، التى تدمر كيان مصر وتهدد وجود شعبها .

ويدعو حزب الوفد الحكومة المصرية الى اتخاذ الاجراءات التالية على وجه الاستعجال :

١ ـ بحث امكانية تقديم شكوى الى مجلس الامن ضد اثيوبيا واسرائيل معا بالامتناع عن القيام بالمشروعات التى ليست لاثيوبيا حاجة اليها على الاطلاق ، والتى يقصد بها خنق مصر وحرمانها من حقها المشروع من المياه ، والمقرر بمعاهدات دولية كما هو صريح بالنص الوارد في البروتوكول الدولى الصادر في ١٥ ابريل عام ١٨٩١ ، واتفاقية اول مايو عام ١٩٠٢ ، والتى تنص على عدم جواز تعرض اثيوبيا لمياه النيل ، عن طريق اقامة السدود او اى عمل من الاعمال ، التى تؤثر على تدفق المياه او ورودها دون عائق ، وان يقوم مجلس الامن في سبيل تحقيق هذه الشكوى ، بتشكيل لجنة من الخبراء الفنيين ، للانتقال الى المناطق موضوع الشكوى للتاكد من وقوع المخالفات للاتفاقيات الدولية المشار اليها ، وان السدود المقامة هناك والأخرى الجارى اقامتها لا تمت بصلة قط بمصالح اثيوبيا او حاجتها الى مزيد من المياه . وان تلك المشروعات كلها سواء في الهضبة الاثيوبية او الهضبة الاستوائية ما هى الا حلقات في سلسلة حرب المياه ضد مصر . ويرجو الحزب السيد رئيس الجمهورية ان ينتهز فرصة رئاسته لمجلس

الوحدة الافريقية ويشكو اثيوبيا الى مؤتمر الوحدة الافريقية . ليصدر قرارا او فى القليل توجيها بتكليف اثيوبيا بالكف عما ترتكبه من اعمال بالغة الضرر بحاضر مصر ومستقبلها . وان يكون اهتمام مصر فى سياستها الخارجية لفت انظار العالم الى خطر هذه الكارثة .

٢ - اما الاجراء الثانى الذى ينبغى على الحكومة المصرية اتخاذه . فهو الحصول على اذن من مجلس الامن بارسال قوات دولية الى موقع قناة جونجلى فى جنوب السودان . لكى تحول بين المتمردين وبين تعطيل مرفق حيوى . وان تساهم مصر والسودان فى هذه القوة الدولية .

والله المستعان .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

غالى أمام مجموعة « الاندوجو » :

جهود مصرية لاعداد خطة شاملة لتنمية دول حوض النيل

اديس ابابا ـ ا . ش . ا :

اكد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ان مصر تبذل جهودا مع برنامج الامم المتحدة للتنمية ، بهدف اعداد خطة شاملة لتنمية دول حوض نهر النيل فى مختلف المجالات ، خاصة فى قطاعات الطاقة والنقل والمواصلات والمياه . وقال ان بنك التنمية الافريقى وعددا من الشركات الكندية ابدوا استعدادهم لتنفيذ مشروع الربط الكهربائى بين سد « انجا » فى زائير والسد العالى فى مصر . واضاف ان القاهرة ستستضيف خلال اسابيع اجتماع وزراء طاقة زائير والسودان وافريقيا الوسطى ومصر ، لاتخاذ اجراءات تنفيذ هذا المشروع .

جاء هذا فى كلمته التى القاها امام اجتماع مجموعة دول حوض الاندوجو فى اديس ابابا . أكدت المجموعة فى بيان اصدرته على ضرورة توثيق التعاون الاقليمى بين دول حوض النيل لصالح شعوبها . تم فى بداية الاجتماعات انتخاب وزير خارجية اوغندا رئيسا للمجموعة .

مشروعات مياه مشتركة لدول حوض النيل

كتب كريمة السروجي

أكد مصدر مسئول بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية ان حصتنا المائية من نهر النيل تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب وفقا لما تنظمه اتفاقية عام ١٩٥٩ الخاصة بدول حوض النيل وانه تم الاتفاق بين هذه الدول على عدة مشروعات مشتركة لتقليل الفاقد المائي منها مشروع بين مصر والسودان تقدر الفائدة المائية منه ١١ مليار متر مكعب في السنة تقسم مناصفة بين البلدين .. وفي اطار هذا التعاون تم اقامة مشروع تشارك فيه دول حوض النيل - وتشترك فيه اثيوبيا كمراقب - بتمويل من الامم المتحدة والمنظمة العالمية للمترولوجيا



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أبريل ١٩٩٠

التحالف يواجه تباطؤ الحكومة في التصدى لمؤامرة قطع مياه النيل عن مصر

□ ابراهيم شكرى : المؤامرة تهدف تجويع شعب مصر بعد تحويلها الى صحراء

□ عصام العريان : يريدون محاصرة مصر بعد التقارب العربى الأفريقى

حذر نواب التحالف الحكومة امام مجلس الشعب من خطورة مؤامرة امريكا واسرائيل على مياه النيل باقامة السدود على منابع النيل في اثيوبيا ، والتى تتم بتمويل امريكي اوروبي ، وتنفذ بواسطة اسرائيل بهدف محاصرة مصر اقتصاديا بعد التقارب المصرى العربى والافريقى ! !

وانتقد النواب في اسئلتهم التي وجهوها الى المهندس عصام راضي وزير الاشغال والموارد المائية تجاهل وزراء الدفاع والخارجية والزراعة حضور الجلسة التى خصصها المجلس لمناقشة هذه الاسئلة التى تتعلق بمصير الشعب المصرى ! !

■ ■ في البداية تحدث المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة فقال : انه لاشك .. ان الاسئلة المقدمة من ١٤ عضوا من اعضاء مجلس الشعب من كافة القيادات السياسية المعارضة والمؤيدة تعكس خطورة اقامة سدود جديدة على نهر النيل في اثيوبيا على الشعب المصرى كله ! ! .. كما أن وزير الاشغال والموارد المائية المهندس عصام راضى لم ينكر التعاون بين اسرائيل واثيوبيا ! ! .. فاسرائيل تريد ان تعبث في مياه النيل لتتخذ من ذلك وسيلة للضغط على مصر في امور سياسية معينة ! ! .

اشار شكرى : الى أن مصر هى البلد الافريقى الوحيد الذى يحارب من اجل مياه النيل .. ولابد ان نكشف هذه المؤامرة على امتداد جميع الدول الافريقية .. وعلى شعب مصر ان يفهم الموقف على حقيقته .. ولابد ان تتحرك الحكومة المصرية على المستوى الدولى لتكشف حقيقة الموقف امام الرأى العام العالمى .. وان تعرض هذه القضية الخطيرة على العالم كله ليعرف انه اذا منعت مياه النيل عن مصر ستتحول الى صحراء جرداء وسيموت الشعب المصرى من العطش ! ! لذلك اطالب الدبلوماسية المصرية بالتحرك الى المجتمع الدولى لكشف ابعاد هذه القضية الخطيرة التى تهدد الشعب المصرى ! .

فايز زايد

اين الحكومة !

■ ■ وكان الدكتور عصام العريان قد تقدم بسؤال الى وزير الاشغال العامة والموارد المائية عما يتردد بشأن اعتزام اثيوبيا اقامة سدود على اعالى النيل الأمر الذى يهدد ثروة مصر المائية وتحدث متسائلا : هل قضية مياه النيل تشكل خطرا ام لا ! خاصة واننا ليس لنا مصدر للمياه غير النيل ! !

واشار نائب التحالف : الى ان المياه اصبحت اخطر ادوات الضغط السياسى مثل ضغط القوة العسكرية .. ودخلت المياه سلاحا فتاكا في ترسانة السلاح .

وانتقد الدكتور عصام العريان تجاهل وزراء الدفاع والخارجية والزراعة حضور مناقشات هذه القضية الخطيرة التى تتعلق بمصير الشعب المصرى ! ! .

وقال النائب : هناك خطر بسبب اقامة اثيوبيا بسدود على منابع النيل .. ومع ذلك نرى الوزير المهندس عصام راضى من



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أبريل ١٩٩٠

موقع المسئولية يريد ان يطمئن الشعب المصرى حول هذه القضية الخطيرة .. ولكنه الان ، ازعجنا ، حيث اعترف !

بوجود مشروعات تقيمها اثيوبيا على النيل .. وهناك اصرار من جانب اثيوبيا على اقامة هذه المشروعات بمساعدة اسرائيل فى تنفيذها ! ! .. وهناك اتصالات تجريها اثيوبيا مع جهات التمويل ! ! .. والوزير اعترف امامنا هنا فى مجلس الشعب بكل هذه الأمور .. وهذا الكلام لايصح ان يقال هنا ! ! .. كان لابد ان تتحرك الحكومة لمواجهة هذه الاخطار التى تهدد الشعب المصرى ! ! .. خاصة وان المصيبة الكبرى أن هناك تفكيرا من اسرائيل باقناع اثيوبيا بتجفيف المياه واقامة مشروعات زراعية عليها ! ! .. والدافع الأساسي وراء هذه المشروعات محاصرة مصر ، خاصة بعد التقارب المصرى العربى والافريقى .. ومع ذلك لم نر الحكومة اخذت بأدوات مواجهة هذه الحرب التى تعلن ضد مصر ! ! .

وطالب الدكتور عصام العريان . احالة هذا الموضوع الخطير على لجنة برلمانية مشتركة من لجان الدفاع والخارجية والزراعية والرى لمناقشة هذه القضية التى تتعلق بمصير حياة الشعب المصرى .

الحكومة نائمة !

■ ■ **وقدم نائب التحالف ، بسيونى ابراهيم بسيونى ، سؤالا للوزير عما** اتخذته الحكومة بشأن مانشر فى بعض الصحف من ان اسرائيل تسعى جاهدة الى الاتفاق مع اثيوبيا على اقامة سدود على بعض روافد منابع نهر النيل مما يؤثر على حصة مصر والسودان من مياه النهر وقال النائب : ان دول منطقة حوض النيل مستهدفة .. فنحن نرى اسرائيل اقامت مشروعات لتحسين الزراعة فى أثيوبيا ، وكذلك قامت بانشاء اربعة سدود على النيل الازرق ! ! .. اسرائيل تريد من وراء كل ذلك ان تضغط بمعاهدة السلام على مصر .. وتريد ان تصل مياه النيل الى القدس ! ! .. كما ان بنوك ايطاليا وامريكا والبنك الافريقى يقومون بتمويل هذه المشروعات التى تشكل خطورة بالغة على مصر ! ! .

تساءل النائب : اين الحكومة المصرية من الاهتمام بهذه القضية الخطيرة التى تتعلق بمصير الشعب المصرى كله ؟ ! ! .

■ ■ **أما نائب التحالف ، محمد الشيتانى ، قدم سؤالا لوزير الاشغال عما نشر فى الصحف القومية والعالمية عن علاقة اسرائيل بمشروع اقامة سدود على روافد النيل بأراضى اثيوبيا** الامر الذى يهدد حصة مصر من ايرادات نهر النيل وقال النائب : ان الذى دعانى الى تقديم هذا السؤال الهم للحكومة هو مانشر فى الصحف والاذاعات عن قيام اسرائيل بانشاء سدود على منابع النيل فى اثيوبيا .. فهذا الموضوع خطير للغاية .. ولذلك كان لابد من تنبيه الحكومة حتى تتخذ الاجراءات الحاسمة فى هذا الموضوع الذى يمثل الحياة أو الموت للشعب المصرى ! .

واكد النائب : وجود علاقات ، مشبوهة ، بين اثيوبيا واسرائيل ، وان بيوت الخبرة فى اثيوبيا ومعها اسرائيل تقوم الان بدراسة ٣٢ مشروعا لاثيوبيا وهى مشاريع فى غاية الخطورة .. لانها تدور حول اقامة السدود والخزانات على روافد النيل هذا الى جوار انه تم بالفعل اقامة سد لرى ٢٣ الف فدان .. وهذا معناه عجز فى مياهنا تعادل نصف مليار متر مكعب ! ! .. كما اقيم خزان للكهرباء على احد روافد النيل الازرق ، كما يخططون فى اثيوبيا لرى اكثر من ٤٠٠ الف فدان عام ٢٠٠٠ .. امر خطير ياحكومة تحركوا قبل فوات الأوان ! .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٠

اثيوبيا تبحث الانضمام الى مجموعة دول حوض النيل

مصر تستعد لاستئناف العمل فى قناة « جونجلى » فور انتهاء حرب الجنوب

كتب ـ عبدالنبى عبدالستار :

اكدت مصادر دبلوماسية بالقاهرة ، ان اثيوبيا تبحث حاليا الموافقة على طلب مصر بالانضمام الى مجموعة دول حوض النيل " الاندوجو " . من المنتظر ، تحديد الموقف الاثيوبى على ضوء تقرير لجنة خبراء شكلتها اديس ابابا ، لدراسة تحول اثيوبيا من مراقب فى مجموعة " الاندوجو " الى عضو بالمجموعة . وكان الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية قد طلب من اثيوبيا الانضمام الى دول حوض النيل ، خلال الاجتماع الاخير لمجموعة " الاندوجو " بالعاصمة الاثيوبية فى ٢٦ فبراير الماضى . تضم مجموعة " الاندوجو " مصر ، والسودان واوغندا وزائير وتنزانيا وافريقيا الوسطى ورواندا وبوروندى . واكدت المصادر ، ان مصر تلقت تاكيدات اثيوبية بالتزامها بعدم اقامة مشروعات فى منابع النيل ، للتاثير على الحصص المقررة لدول حوض النيل من مياه النهر . كما تلقت القاهرة تاكيدات مماثلة من السلطات الاسرائيلية . واكدت نفس المصادر ، ان مصر تنوى استئناف العمل فى قناة جونجلى ، فور توقف العمليات الحربية فى الجنوب السودانى ، واستقرار الاوضاع الامنية . واشارت المصادر ، الى موافقة مؤسسات مالية دولية على المساهمة فى تمويل اقامة القناة ، فور بدء العمل فيها . كما اشارت المصادر الى وجود الخبرة المصرية اللازمة لاستكمال حفر القناة ، والتى انتهى ٧٥ ٪ من اعمال الحفر بها .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفيد شهاب يتهم إسرائيل بتقديم معونات فنية وعسكرية لدول منابع النيل

واصل مجلس الشورى جلساته صباح امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى . لمناقشة التقرير المبدئى الذى اعدته لجنة الزراعة والرى حول موضوع الموارد المائية واستخداماتها .

واكد الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون الخارجية ان اثيوبيا عليها التزامات وفقا للاتفاقيات الدولية وعدم قيامها بمشروعات تؤثر على دول حوض النيل .. واكد ايضا ان اثيوبيا ليست حرة التصرف فى اقامة مثل هذه المشروعات .. واوضح ان القيادة السياسية تولى هذا الموضوع اهتماما خاصا بهدف عدم التفريط بحقوق مصر. وطالب بضرورة عقد اتفاقيات واجراء اتصالات مع اثيوبيا ومع منظمة الوحدة الافريقية . لتامين الحقوق التاريخية لمصر .. وكذلك متابعة وزارة الرى متابعة دقيقة للتاكد من صحة المعلومات التى تتردد من حين لاخر .



سعد هجرس — د. مفيد شهاب

اثيوبيا والخطر الاسرائيلى!

كما طالب بموقف عربى موحد من خلال الجامعة العربية لاسماع الصوت العربى الموحد لاثيوبيا وللاخرين. وحذر من خطورة التحركات الاسرائيلية التى تتم مؤخرا ، وتقديم اسرائيل للمساعدات الفنية والعسكرية لاثيوبيا ودول منابع النيل لدفع مشروعات اثيوبيا .

وطالب العضو جمال قطب، بتطهير مياه النيل من التلوث بمخلفات المصانع والبواخر والتى تهدد حياة المواطن المصرى وصحته . ونبه مصطفى الكواوى الى ضرورة توفير موارد مائية جديدة تكفى لمواجهة الزيادة السكانية التى تتم بمعدل مليون نسمة كل عشرة اشهر .. واستحداث وسائل متطورة للرى وتوفيرها باسعار رخيصة للفلاحين من خلال الجمعيات التعاونية . وطالب بالعدالة فى توزيع المياه على المناطق الزراعية من جانب وزارة الرى . وطالب العضو محمد رافت، باستغلال الابحاث التى اعدتها اكاديمية البحث العلمى بشان توفير المياه الجوفية وضرورة تطهير الترع من الحشائش .

الخزان الجوفى

وقال العضو فهمى سلامة ان تطهير الترع ، وخاصة الطويلة منها ، لا يتم بشكل جيد ، مما يمنع من وصول المياه الى نهايات الترع . وطالب بان يكون الاشراف على الترع من اختصاص المهندسين بوزارة الاشغال وليس التجارة ، وتساءل عن سبب عدم موافقة وزارة الاشغال على الترخيص للفلاحين بحفر الابار الارتوازية.

تابع الجلسة :
جمال يونس

وطالب الدكتور عبدالرحيم بيومى بالاستفادة من مياه الخزان الجوفى بالصحراء الغربية فى الوادى الجديد ، الذى يعود الى اكثر من ٢٥ الف سنة ..

وقال الدكتور محمد عبدالفتاح القصاص : إن التقرير هون من مسالة تاكل الشواطىء المصرية ، وانه تم بناء سور بشاطىء رشيد تكلف بناؤه ٥٠ مليون جنيه . واضاف : من سوء الطالع وفساد الزمان ان تختلط مياه الصرف الزراعى بالصرف الصحى الصناعى .

واوضح ان المياه مخلوطة باملاح مسممة ، مثل الزئبق والكوبلت . وطالب بتطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١ الذى اصدره مجلس الشعب لحماية نهر النيل من التلوث .. واعادة النظر فى التركيب المحصولى والانتاج الزراعى .. وقال ان اسرائيل تقدمت زراعيا ، رغم ان حصتها من المياه لا تزيد على مليار متر مكعب ، واننا نفقد كثيرا من المياه بسبب نقل المياه عبر الترع المفتوحة ، وغير المبطنة . وطالب بان يتم نقل المياه عبر الأنابيب .



المصدر : المختار الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٩٠

مشكلة مصر مع مياه النيل !!

.. أثيوبيا بدأت بالفعل بمساعدة الايطاليين وبتخطيط الإسرائيليين وتمويل الأمريكيين فى إقامة (خزان فينشا) فوق أهم روافد النيل الأزرق .. وللذين لا يعلمون فإن ٨٤٪ من كل ماء نهر النيل يأتينا من هذا النيل الأزرق وإذا حدث وأقامت أثيوبيا هذا الخزان وحولت مياه النيل الأزرق إلى الداخل .. فإنه من المؤكد أن نصيب مصر من مياه النيل سوف يقل ..

وعبر الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية عن قضية الأمن المائى بالنسبة لمصر بقوله : (أن دول حوض نهر النيل فيما عدا مصر تعتمد على مياه الأمطار فى زراعاتها بنسبة تصل إلى ٩٠٪ .. وعندما تتحول هذه الدول إلى الرى بالوسائل الحديثة فسوف يتناقص نصيب مصر من إيراد النهر حتما ودون تصور سياسى لحل هذه المشكلة سوف تصبح مصر بنجلاديش أخرى يضربها الجفاف والجوع) .

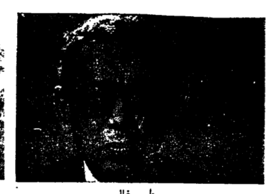
وينهى د . بطرس غالى تصريحاته الصحفية للهيرالد تريبيون بقوله : (إن الحرب فى منطقتنا سوف تكون بسبب مياه النيل وليس لأسباب سياسية أخرى) .

والمعروف أن نحو ٨٥٪ من مياه النهر تأتى من هضاب الحبشة و١٥٪ من هضبة البحيرات وأن نصيب مصر ٥٥ مليار ونصف مليار متر مكعب من الماء حسب اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان الذى بلغ نصيبه ١٨,٥ مليار متر مكعب . إن نصيب الفرد فى مصر ألف متر مكعب من المياه بينما نصيب الفرد فى (إسرائيل) نصف هذه الكمية .. ونصيبنا أعلى نصيب فى المياه فى الشرق الأوسط كله .. ولكننا لا نعرف كيف نصرف هذا الرصيد العظيم .. ولا يصل إلينا كل ما يحمله النهر العظيم من مياه .



المصدر : المختار الإسلامي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : نوفمبر ١٩٩٠



بطرس غالى



منجستو

لأنه لا يصل إلى النهر إلا ١٠٪ فقط من المياه الساقطة فوق هضاب الحبشة و٨٪ فقط من مياه هضبة البحيرات .. والباقى كله يضيع فى المستنقعات وبالبخر لدينا ٣٤ مليار متر مكعب نفقدها كل سنة نصفها يضيع فى بحر الجبل القادم من البحيرات ونصفها الآخر يضيع فى بحر الغزال وهى كل إيراده تقريبا حيث لا يصل منها إلى السودان إلا نصف مليون متر مكعب من المياه فقط + ٦ مليارات تضيع فى نهر السوباط !

والسؤال : هل يمكن أن نلحق بعضا من هذه المليارات المفقودة فى أعالى النيل لتهبط إلى مصر والسودان ؟

الجواب : نعم .. ولا !

نعم : ممكن أن نوفر ١٨ مليار متر مكعب من المياه لو تم تنفيذ مشروع قناة (جونجلى) فى جنوب السودان وقد تم بالفعل تنفيذ ٧٠٪ من مرحلته الأولى وتوفر ٤ مليارات متر والمرحلة الثانية توفر ٣ مليارات أخرى وكلها تقسم مناصفة بين مصر والسودان+ ولو تم مشروع بحر الغزال لتوفر ٧ مليارات متر من ١٤ مليارات متر ضائعة فى بحر الغزال + لو تم مشروع نهر السوباط على النيل الأبيض لتوفر ٤ مليارات من المفقودات الضائعات = المجموع ١٨ مليارا .

ولا : لأن العمل قد توقف فى القناة بالفعل بسبب حرب الجنوب .. ولعدم إيمان أهل الجنوب بجدوى وجود هذه القناة التى يعتقدون أنها لا تفيدهم فى شىء !



خطورة سحب مياه النيل من منابعه دون اخطار مصر

يشترك في الانتفاع بمياه النيل ٩ دول افريقية هي - مصر - السودان - اثيوبيا - كينيا - تنزانيا - اوغنده - زائير - بوروندى - رواندى - ولقد عقدت عدة معاهدات بخصوص مياه النيل - بين انجلترا وبلجيكا والسودان ومصر .. الخ كانت اهمها معاهدة الاتفاق بين مصر والسودان عام ١٩٢٩ التي نظمت الانتفاع بمياه النيل كالاتي .

١ - تحديد حقوق مصر من مياه النيل بمقدار ٤٨ مليار متر مكعب

٢ - تحديد حقوق السودان بمقدار ٤ مليار متر مكعب

٣ - توافق مصر والسودان على انشاء السد العالى عند اسوان

وكان ذلك باعتبار ان متوسط ايراد النيل عند اسوان ٨٤ مليار متر مكعب بعد اتمام السد العالى - والمياه المستفادة من السد العالى تقسم كالاتي :

١ - ٧,٥ مليار متر مكعب لمصر ليكون نصيبها ٥٥,٥ مليار متر مكعب .

٢ - ١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان ليكون نصيبها ١٨,٥ مليار متر مكعب

٣ - الفاقد ١٠ مليار في تخزن السد العالى

ومما كانت مياه النيل لمصر غير كافية للتوسع الزراعى والسكانى وهذه من حق مصر لانها الدولة الوحيدة التي تعتمد تماما وفقط على مياه النيل .

وقامت ٧ دول بالمطالبة بزيادة حقها من مياه النيل من ٩١ مليار متر مكعب سنويا الى ٨,٨ مليار الى حوالى عشرة امثالها مما يؤثر على حق مصر

وتحاول اثيوبيا التنصل من اى حق للدول الاخرى في مياه النيل حتى ان الاجتماع الذى عقد لدول حوض النيل لمناقشة ذلك في يناير ١٩٨٩ في اديس ابابا رفضت اثيوبيا الحضور وبعد بدأت دول النيل في تنفيذ مشروعات دون علم او اذن مصر ستؤثر تاثيرا سيئا على مصر



رؤية تحليلية للأمن القومي المصرى

تتاثر الدولة قوة او ضعفا بقدر تحديدها لاهدافها الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية والسيا سية والعسكرية هذه الاهداف الاربعة عبارة عن سلسلة متشابكة الأطراف مع بعضها فى تناسق وترابط حتى لا تنفرط اجزاؤها كما تتاثر بما يطرا عليها من متغيرات محلية كانت او خارجية وتتحول اسبقياتها فى الاهتمام حسب هذه المتغيرات فقد يكون للهدف الاقتصادى ـ كما هو حادث فى مصر حاليا ـ الاهمية الرئيسية عن باقى الاهداف فى وقت ما وكذلك بالنسبة لباقى الأهداف لبعضها البعض على الا تلجا الدولة الى التدخل بالقوة العسكرية الا عندما تستنفد جميع الحلول السلمية والدبلوماسية .

وبناء عليه سنقوم بتوضيح غاية وماهية الأمن القومى المصرى وهل تحقق عناصره فى الوقت الحالى ما تنشده جماهير الشعب المصرى من امن واستقرار ونماء وازدهار بالمقارنة بالمقاييس والمعايير المتعارف عليها فى دول العالم المتحضر !!

●● ماهية الأمن القومى المصرى

ان تقوم الدولة بتوفير وتدبير كافة الامكانات والوسائل اللازمة التى تكفل تحقيق امن وسلامة البلاد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا

١ ـ ماهية الهدف الاستراتيجى الاجتماعى

هى الأساس التى تبنى عليه الدولة باقى أهدافها بحيث تحقق لمواطنيها الحد الأدنى من الحياة الكريمة

وبتطبيق هذا الهدف على الواقع المصرى نجداننا نحصل على قدر من الحقوق الانسانية والتى تعتبر غير كافية لاعادة التوازن والأمن الاجتماعى القريب للمجتمع المصرى إذ انه من الصعب التخلص من الآثار السلبية التى خلفها لنا النظام الشمولى الذى ظل يحكم مسيرتنا لاكثر من ٢٥ عاما :

وتتوقف المدة اللازمة للتخلص من هذه الآثار على قدر اصرارنا وقدراتنا وتصميمنا شعبا وحكومة وحاكما على سرعة القضاء على هذه السلبيات

٢ ـ ماهية الهدف الاستراتيجى الاقتصادى ان تستغل الدولة كافة امكاناتها ومواردها البشرية والمادية والطبيعية والاستخراجية .. الخ والامكانات المتيسرة من الدول الصديقة للوصول الى حد كبير من الاكتفاء الذاتى فى شتى المجالات الانمائية والخدمية والاستهلاكية لتحقيق التوازن القوى لميزان المدفوعات والميزان التجارى وتحديد الاستيراد الى اقل حد ممكن وزيادة الصادرات وصولا لتحقيق الأمن الاقتصادى للدولة .

وبتطبيق هذا الهدف على الواقع المصرى فقد تدهور الاقتصاد القومى المصرى تحت ظل النظام والحكم الشمولى نتيجة لوهن وتاكل المقومات والاعمدة التى ترتكز عليها هياكل البناء الاقتصادى لعدم تكامل اركانها الاقتصادية والمالية والتشريعية . مما يستوجب تضافر جميع قوى افراد الشعب والدولة فى سرعة تخطى هذه العثرة بتوفير كافة الامكانات اللازمة . والمتيسرة بجانب وضع واعداد واصدار الخطط والتشريعات والقوانين التى تكفل تحقيق مطالب وأهداف التنمية

٣ ـ ماهية الهدف الاستراتيجى السياسى

أن تلتزم الدولة بالشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة باعتبار ان معظم دول العالم أعضاء فى هذه المنظمة الدولية كما يمكنها ان ترتبط بمعاهدات ومواثيق سياسية كانت او اقتصادية او تجارية او عسكرية او ثقافية ..

وبالنسبة لهذا الهدف فقد نجحت مصر نجاحا ملموسا فى تدعيم علاقاتها بجميع دول العالم عامة وبالدول العربية خاصة كما انها عضو بارز فى جامعة الدول العربية والمؤتمر الاسلامى ومنظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز وكان هذا عاملا حاسما لقيام معظم دول العالم بتقديم كافة المعونات والامكانات لمصر حتى تخرج من ازماتها . اما السياسة الداخلية فتحتاج الى الكثير من الاصلاحات وتعديل القوانين الشمولية البالية او تغييرها لتخلفها عن لغة العصر والقضاء على البيروقراطية الادارية العاجزة

٤ ـ ماهية الهدف الاستراتيجى العسكرى

هى قدرة الدولة على تحقيق امن وسلامة أراضيها لحماية أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع الاستعداد لتوجيه ضربة اجهاض من خارج البلاد لحمايتها وحماية الدول الصديقة من اية تهديدات خارجية مع الوفاء بجميع الالتزامات نحو الدول التى تربطها بها مصالح واهداف مصيرية

وبالنسبة لهذا الهدف بعد حرب الخليج اختل ميزان المقارنات والكثافات والقدرة القتالية بين الجيش المصرى والجيش الاسرائيلى بعد حصوله على السلاح والمعدات المتطورة تكنولوجيا وبوجود الاحتياطى الاستراتيجى العام للقوات المسلحة الأمريكية وجواز استخدام اسرائيل لهذا الاحتياط فى اى وقت عند الحاجة !! وتملكها ما بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ راس نووية وتزويدها بالصواريخ «باتريوت» وانتاجها لاحدث الصواريخ «أرو» واشتراكها فى برنامج حرب النجوم الأمريكى مما يلزم الدول العربية باجراء الكثير من التعديلات الجوهرية فى معاهدة الدفاع العربية المشتركة والضغط على القوى الدولية العظمى وعلى راسها امريكا فى تطبيق قرارات خفض التسليح ونزع اسلحة الدمار الشامل والاسلحة فوق التقليدية من منطقة الشرق الاوسط وان يلتزم بها الجميع وعلى الأخص اسرائيل على ان يكون هذا الشرط اساسيا اثناء عقد مؤتمر السلام فى اكتوبر ١٩٩١ .

ومن جهة اخرى فهناك التهديدات التى تواجهها مصر من جهة الجنوب بالنسبة للصراعات القائمة فى القرن الافريقى وخاصة ما يحدث باثيوبيا المنبع الرئيسى الذى يمدنا بـ ٨٥٪ من حصتنا المائية بجانب رغبة اثيوبيا فى اقامة ٤ سدود على النيل الأزرق وعطبرة والسوباط بمعاونة الخبرة الأمريكية السوفييتية الاسرائيلية علاوة على الصراعات الداخلية داخل السودان .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● خلاصة التحليل العام والتوصيات

من السرد اعلاه يتضح أن هناك عدم تكامل في هياكل اركان بناء الأمن القومي المصرى بشموليته نتيجة لظروف داخلية او خارجية وهذا لن يزعجنا او يخيفنا - مثل الكثير من الدول المتقدمة كامريكا واليابان والمانيا الموحدة والاتحاد السوفييتى وغيرها - مادمنا نعرف حقيقة معوقاتنا وسلبياتنا ونعمل على اصلاحها اولا باول ، قبل ان تتفاقم ويصعب السيطرة عليها ، بناء على خطط قومية شاملة مدروسة متكاملة الاركان تعمل على القضاء على السلوكيات غير السوية والأمراض الاجتماعية وانقاذ الاقتصاد القومي من كبوته وعثرته والتخلص من القوانين الشمولية التى كانت تحكم مسيرتنا حتى يعود التوازن والاستقرار الطبيعى للمجتمع المصرى وفى نفس الوقت خلق وبناء واعداد الانسان المصرى دينيا وتعليميا وصحيا ورياضيا ونفسيا وثقافيا وتخليصه من الاحمال الثقيلة التى ارهقت كاهله طوال الحكم الفردى الشمولى لتعود اليه روح الانتماء .

وكحقيقة وواقع تسعى الدولة حاليا لتحقيق أهداف الأمن القومي المصرى على اساس اسبقية اهمية الأهداف بدءا بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم السياسة الخارجية بدول العالم كاسبقيات متقدمة على باقى الاهداف مع محاولة تغيير القوانين التى تحكم اداراتها او ادخال بعض التغييرات عليها لتتناسب وتتطابق مع طبيعة القوانين الجديدة بغاية الانتقال بسهولة وبالتدرج البسيط من الحكم الشمولى الى الحكم الديمقراطى وترى احزاب المعارضة ان يكون التغيير شاملا وجذريا لجميع الأهداف القومية بغاية تحقيق الامن والاستقرار للمجتمع المصرى .

ولكل من وجهتى النظر ايجابياتها وسلبياتها وتاثيراتها بالقطع على الأمن والاستقرار الداخلى ودرجة احتمال المواطنين للتغييرات المطلوبة حتى يمكن بناء الكيان المصرى الحديث فى ظل النظام العالمى الجديد . ويحتاج الموضوع الى نظرة ثاقبة متعمقة شاملة خاصة وان هناك التقاء فى الرؤية الشاملة للشعب المصرى كله لتحقيق اهداف الامن القومى .

نعمات حسن شوقى

مخطط التعاون الاسرائيلى ـ الأثيوبى

م	الموضوع	الكاتب	المصدر
١	اسرائيل تطلب من فرنسا منع زيادة احتياطي المياه لمصر		الوفـــد ١٠ نوفمبر ١٩٨٩...... ١٤٩٩
٢	اسرائيل وأثيوبيا .. والسيطرة على مياه النيل	عمر سيد أحمـــد	الأهالـــى ١٢ ديسمبر ١٩٨٩...... ١٥٠٠
٣	اسرائيل ودول حوض النيل	عبدالخالق الشناوى	الوفـــد ١٤ ديسمبر ١٩٨٩...... ١٥٠٢
٤	اسرائيل ودول حوض النيل		الوفـــد ٢١ ديسمبر ١٩٨٩...... ١٥٠٤
٥	هموم مصرية ..	عباس الطرابيلـــى	الوفـــد ٩ يناير ١٩٩٠...... ١٥٠٦
٦	القاهرة تنتظر معلومات من أديس أبابا في شأن مياه النيل	طارق المهـــدى	الحيـــاة ٩ يناير ١٩٩٠...... ١٥٠٧
٧	اسرائيل تنفى مشاركتها فى أعمال على روافد النيل		الحيـــاة ١٠ يناير ١٩٩٠...... ١٥٠٨
٨	هموم مصرية ..	عباس الطرابيلـــى	الوفـــد ١٠ يناير ١٩٩٠...... ١٥٠٩
٩	مجلس الشورى يناقش المشروعات الاسرائيلية على مجرى النيل فى أثيوبيا	زايد على سعـــد	الأخبـــار ١١ يناير ١٩٦٠...... ١٥١٠
١٠	وزير سودانى: استعداد مصر والسودان للتفاوض مع أثيوبيا حول مياة النيل		الأهـــرام ١٢ يناير ١٩٩٠...... ١٥١١
١١	رئيس وزراء أثيوبيا يصل القاهرة غداً لاجراء مباحثات حول مياة النيل		الوفـــد ٢٩ يناير ١٩٩٠...... ١٥١٢
١٢	اسرائيل تعكر مياة النيل	أيمن الصيـــاد	المجلـــة ٢٠ يناير ١٩٩٠...... ١٥١٣

١٣	ما أثر القلاقل التي تحدث في القرن الأفريقي على أمن مصر القومي ؟	د· محمد عبد الغني سعودي	الأهالي ٢٦ يونيه ١٩٩٠..... ١٥١٥
١٤	التعاون الاسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري	عز الدين شكري	السياسة الدولية يوليو ١٩٩٠..... ١٥١٩
١٥	عصام راضي وزير الأشغال يتحدث		أخر ساعة ٧ أغسطس ١٩٩١..... ١٥٢٠
١٦	مزارع اسرائيلية بأثيوبيا لمنافسة القطن المصري	زايد علي سعد	الأخبار ١٢ أكتوبر ١٩٩١..... ١٥٢٤



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٩

إسرائيل تطلب من «قرنق» منع زيادة احتياطي المياه لمصر

بيروت - ق.ن.ا : اكدت امس ، مصادر دبلوماسية غربية في بيروت ، ان القيادة العسكرية الاسرائيلية طلبت من العقيد جون قرنق زعيم المتمردين في الجنوب السوداني ، التصدي بقوة لاى دور مصري ، لإحلال السلام في الجنوب . كما طلبت اسرائيل من «قرنق» ، العمل على استمرار تدمير المعدات التي تستخدمها الشركة الاجنبية التي تقوم بعملية توسيع مجرى نهر النيل ، عبر قناة جونجلي ، لمنع ازدياد الاحتياطي المائي لدى مصر . وكشفت المصادر ، عن قيام اثيوبيا بتقديم كتيبة دبابات سوفييتية الى قوات قرنق ، لتطوير هجماتها العسكرية ، والاستيلاء على المزيد من مدن الجنوب . كما كشفت المصادر عن قيام «قرنق» بزيارة اسرائيل مؤخرا واجتماعه مع الجنرال دان شو مرون رئيس الاركان وعدد من كبار الضباط . وذكرت المصادر ، ان «قرنق» طلب من اثيوبيا واسرائيل ، تدريب عشرة طيارين من قوات المتمردين ، على قيادة المقاتلات الخفيفة ، لشن هجمات خاطفة على مراكز تجمع قوات الجيش السوداني في الجنوب . كما طلب «قرنق» تزويد قواته بنظام دفاع جوى غربي متطور ، لتغطية هجمات المتمردين القادمة ، بالقرب من الحدود السودانية - الاثيوبية . واكدت المصادر ، ان «قرنق» طلب من شمرون ، تقديم تسهيلات واسعة لقواته ، في القواعد البحرية والجوية الاسرائيلية في اثيوبيا ، لاستقبال الاسلحة التي ستصل اليه لمنع احراج اثيوبيا بشكل رسمي . واضافت المصادر ، ان «قرنق» طلب من اسرائيل تزويده بصور عن طريق القمر الصناعي الاسرائيلي ، حول اوضاع القوات السودانية في الجنوب ، لوضع خطط هجوم مُحْكَمة .

اسرائيل واثيوبيا .. والسيطرة على مياه النيل

منذ اسابيع استانفت اثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وتؤكد مصادر عليمة ان « خبراء » اسرائيليين ، بعد ايام فقط من عودة العلاقات بين البلدين ، قد عرضوا على جهات الاختصاص فى اثيوبيا استعدادهم للاسهام فى مشروعات طويلة المدى « لتشذيب » مجرى النيل ، وضمان استثمار مياه النهر على نحو افضل .

وقد لايبدو هذا النبا لاول وهلة ذا اهمية خاصة . غير انه فى الحقيقة يكشف عن مخطط بالغ الدهاء يحمل فى طياته خطر نشوب صراعات عويصة عند مشارف القرن القادم .

محمد سيد احمد

والواقع ان اسرائيل تتحرك عند منابع النيل كى تجنى ثمار هذا التحرك عند مصبه ، وان تخلق لنفسها مركز تفاوض يمكنها من تحقيق ما عجزت عن تحقيقه حتى فى عهد السادات ، وهو ان يكون لها نصيب من مياه النيل يلبى احتياجات تصفها بانها « حيوية » و« امنية » و« استراتيجية » .

فليس سرا ان الحكومة الاسرائيلية قد بذلت جهودا مكثفة « لاقناع » السادات بحاجتها الى مياه النيل ، وان هذه الحاجة سوف تزداد مستقبلا ، وان على مصر تلبية هذه الحاجة تعبيرا عن « الصداقة » التى تنهض معاهدة السلام رمزا وعنوانا لها ! وقد اقتنع السادات ، وادلى بتصريحات عبر فيها عن استعداده لتحويل جزء من مياه النيل عبر قناة الى القدس . ولكن المشروع تاه فى خضم الصراعات الكبرى التى إجتاحت مصر عقب توقيعه للمعاهدة وحتى اغتياله فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ .

وليس من شك فى ان ندرة المياه سوف تكون من ابرز الاسباب المفضية الى نزاعات فى المنطقة عند مشارف القرن القادم . فان اسرائيل « بحاجة » الى مياه لاسباب صناعية . ولهذه « الحاجة » علاقة باصرار اسرائيل على عدم التخلى عن جنوب لبنان حتى الليطانى ، وباصرارها على الا ينال ما قد ينال ما قد يتقرر من حقوق للفلسطينيين من سيطرتها على الضفة والقطاع ، لتضمن لنفسها نصيب الاسد من المياه الجوفية باراضيهما ... ومصر بحاجة الى مياه لاسباب زراعية ولتوسيع رقعة الارض الصالحة للزراعة لاطعام شعب فاق تعداده الخمسين مليونا .. وان مياه النيل هى اساس ابرز المشاريع التنموية لكافة الدول الافريقية المطلة على حوض النهر .

ثم شحت مياه النيل فى منتصف الثمانينات لعدة سنوات متتالية لغير سبب معلوم ، وقد ارجع بعض العلماء قلة هطول الامطار فى قلب افريقيا الى ظاهرة « طبيعية » ، وهى ان هناك « دورات » طويلة المدى لغزارة هطول هذه الامطار ثم لندرتها . وقد ارجعها علماء اخرون لظواهر من صنع الانسان ، وبالذات للاخلال بالتوازن الايكولوجى الناجم عن الاستخدام المفرط لتكنولوجيات عصرية ملوثة للطبيعة ، ومسيئة لدوراتها « الطبيعية » ، وقد ارجعها اخرون لظواهر التصحر الناجمة عن الافراط فى تحويل الغابات فى قلب افريقيا الى اراضى اريد تخصيصها للرعى والزراعة ، وقد افضى هذا التصحر الى تعريض الملايين من الافارقة لمجاعات بشعة ، لا لاطعامهم بفضل توسيع الرقعة الزراعية ... وعلى اى الاحوال، وايا كان السبب ، فان الامر المؤكد ان المياه معرضة لان تزداد ندرة ، وان تصبح بالتالى مصدرا محتملا لنزاعات محتدمة فى المستقبل المنظور .

وقد عاودت اسرائيل ، حتى بعد رحيل السادات محاولاتها كى يكون لها نصيب من مياه النيل ، وحجتها فى هذا الصدد ان مصر تبدد نسبة محسوسة من هذه المياه ! وان الخبراء الاسرائيليين على استعداد لتقديم تكنولوجيا كفيلة بالحد من هذا التبديد ، على ان تكون حصيلة ادخار المياه من نصيب اسرائيل !

غير ان جهود اسرائيل للحصول على مياه من مصب النيل قد فشلت حتى الان فى تحقيق اية نتيجة . ومن هنا جاءت فكرة بناء مركزها التفاوضى فى هذا الصدد ـ او بتعبير ادق ، ابتزاز مصر ـ وذلك بالسيطرة على مجريات النهر عند منبعه فى اثيوبيا .

« وللخبراء » الاسرائيليين لغة فى مخاطبة السلطات الاثيوبية فى هذا الصدد تتلخص فى ادعاء خبيث هو ان حصص المياه التى تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة ، ذلك انها قد تقررت فى فترة سابقة على حصول معظم بلدان افريقيا على استقلالها السياسى ، اى فى فترة كانت مصر فيها من الدول الافريقية النادرة المعترف لها « بالاستقلال » و« السيادة » . وانها بالتالى كانت مفاوضات بين الدولة الاستعمارية ـ بريطانيا وبين مصر ـ دون مراعاة لمصالح العديد من البلدان الافريقية الاخرى المطلة على حوض النهر .

ويرتب « الخبراء » الاسرائيليون على ادعاءاتهم هذه ان معظم دول الحوض قد حرمت من نصيبها العادل فى مياه النيل ، وان عليها ان تدرك ان وضعها الراهن كدول مستقلة ذات سيادة يؤهلها للمطالبة باعادة النظر فى الاتفاقات على انصبة المياه باعتبارها اتفاقات لا تلزمها ، لانها لم تكن طرفا فى ابرامها .

ويضيف « الخبراء » الاسرائيليون : ربما لم يكن بوسع الدول الافريقية « المهضومة الحق » المطالبة « بتصحيح » الانصبة حتى الآن ـ لانها لا تملك اوراقا لاجبار الاطراف الاخرى المعنية ـ وهم يقصدون بذلك مصر تحديدا ـ على التسليم بأحقية هذا المطلب ... ولكن اسرائيل الان كفيلة بان تقدم لهذه الدول التكنولوجيا التى تمكنها من « ترويض » مجرى النهر ، وتوجيهه وفق مصالحها ...



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٩

والواقع ان اسرائيل بمخاطبة اثيوبيا او غيرها من الاطراف فى قلب افريقيا التى تشعر الان بان المياه تشح ، واصبحت تهددها بمجاعات مرعبة . انما تخاطب فى الحقيقة مصر بشكل ملتو غير مباشر ... وتمارس عليها ضغوطا .. وتعرض عليها صفقة ضمنية مفادها : ان الجانب المصرى عليه ان يسلم بنصيب من مياه النيل الاسرائيل عند المصب ، مقابل الا تتلاعب اسرائيل بمجريات المياه لغير صالح مصر عند المنابع ! ! وبديهى ان التكنولوجيات المطلوبة للسيطرة على مجريات النيل فى قلب افريقيا لاتملك اسرائيل توفيرها وحدها . كما انها لاتملك توفير ماتستدعيه من تمويل ... ولكنها فى ذلك تنهض بدور الوكيل لجهات استعمارية عليا ، جهات اصبحت تفكر فى استخدام سلاح المياه بعد ان استخدمت سلاح الغذاء للسيطرة على قطاعات العالم الاكثر تخلفا ... وتلك امور لا نملك اغفالها قط ونحن نواجه تحديات نهاية القرن العشرين .. اننا بصدد خريطة سياسية للعالم تتسم بسيولة لم يسبق لها مثيل . واصبح التفكير فى المستقبل ، والتخطيط له بكل جدية ، ضرورة لا غنى عنه اذا اردنا ان نحفظ لانفسنا بمكان تحت الشمس !



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٨٩

رسالة الى وزير الاشغال :

اسـرائيل ودول حـوض النيـل

بقلم المهندس: عبدالخالق الشناوى

وزير الرى سابقا

السيد المهندس / وزير الاشغال والموارد المائية

تحية طيبة وبعد..

انني في الواقع لااكتب لاحد من رجالات الحكم الحالي وانما اوجه كتاباتي وما اراه لصالح الوطن. اكتبه واوجهه للشعب لان لي رايا خاصا في الحكم القائم ورجاله ولكنني اخرج اليوم عن هذه القاعدة التي التزمت بها في حديثي عن الموضوع عنوان كلمتي ربما لانني ارى فيك رايا خاصا سببه الفن الهندسي ونماه عندي ماأراه انك ربما تكون ملتزما به والامر في هذا انما يختص بما نشر منذ قليل بجريدة من الجرائد القومية، من انك تعتزم البحث عن المختصين في اوغندا عن ري ارض سهل «كاراموجا» الواقعة على الضفة اليمنى لنهر فيكتوريا شرق وشمال بحيرة «كيوجا» وما اوزعني للحديث الآن في هذا الموضوع هو ماأثير في الندوة في جريدة الاهرام منذ مدة غير بعيدة كنت تحضرها ويحضر معك فيها احد وزراء الري السابقين وكنت انا احد المدعوين لهذه الندوة. وكان الرأي المثار بخصوص ري سهل «كاراموجا» انما هو فكر ضال يرمي الى ان يخصص له جزء من مياه النيل لريه وتذكر انني ابديت رايي معارضا في هذا الامر الجلل في تلك الندوة، وكنت ومازلت اعتقد ان الامر انتهى لهذا الحد «عدم التعرض لمياه النيل» في هذا الموضوع، الى ان قرات في احدى الجرائد اليومية ومنذ ايام ان الامر قد اثير مرة اخرى.

تذكر انني في تلك الندوة قلت ان اليهود الاسرائيليين منتشرون على طول النهر من بحيرة فيكتوريا الى جنوب السودان وان امرهم غير خفي، وتذكر انني قلت في هذه الندوة انني وانا وزير للري طلب الرئيس نيريري رئيس تنزانيا في ذلك الوقت، جزءا من مياه بحيرة فيكتوريا لري بعض ارض بلده، ولا اود ان ادخل في تفاصيل ماحدث في ذلك الوقت ولكنني اذكرك بان الامر انتهى الى ان الرئيس نيريري لم يكن ليطلب ذلك الا بدافع من مستشاريه الاسرائيليين ولقد اتضح له ذلك ورجع عن طلبه بعد ان قامت لجنة من المهندسين المصريين ارسلتها لبحث الموضوع في تنزانيا حيث اقتنع الرئيس نيريري بعد اطلاعه على مضمون البحث بان اليهود الاسرائيليين هم الذين اوعزوا اليه بهذا الطلب الخبيث ولم تكن تنزانيا بحاجة لمياه تاخذها من بحيرة فيكتوريا.

الامر يتكرر الان في اوغندا لري سهول كاراموجا، ولو انك ايها السيد الوزير تجولت في هذه المنطقة من قبيل الزيارة لوجدت ان هذا السهل مساحته حوالي ستة ملايين فدان وان به نهرا يدعى نهر «كابيري» له فروع

وروافد تستمد مياهها من الامطار التى تسقط على سفوح المرتفعات التى هى بالقرب من حدود كينيا. ولو امكنك قراءة بعض محطات الارصاد هنالك لعلمت ان هذا السهل الذى تبلغ مسلحته مساحة الاراضى الزراعية بمصر تسقط عليها امطار لاتقل عن الف ملليمتر سنويا.

ثم لتبيان مايجب عليه الامر ومايجب ان يكون بين ايدينا من معلومات للوصول لنتيجة حاسمة بيننا وبين هؤلاء الاسرائيليين «اصدقاء الحكم القائم بمصر» فاننا يجب أن نعلم الآتى:

اولا: ان شمال سيناء الساحل الشمالى منها، عند رفح والشيخ زويد الى العريش وهى اراض رملية تسقط عليها امطار لاتزيد على مائتى ملليمتر سنويا ومع كل فقد رزع المحافظ المصرى الموالى لمصريته مائتى الف فدان على هذه النسبة الضئيلة من الامطار.

ثانيا: الحقيقة الثانية هى ان القانون الدولى يحرم تحريما قاطعا ان تؤخذ اية مياه من اعالى النهر او فى اى جهة من جهاته قامت عليها حياة فى اى جزء من اجزاء النهر.

اود ان اضع امامك ايها السيد المهندس الوزير هذه الحقائق حتى لاتخونك الذاكرة فلا تعرف من تفاوض انهم الاسرائيليون اعداء الشعوب واعداء العرب خاصة واذكرك فى ذلك انهم وقد وجدوا فرصة فى جنوب السودان بقيام عميل خائن هناك ينفذ سياسة تخريبية لمصر والسودان، فارسلوا له خبراء حربيين اسرائيليين وارسلوا له المعدات العسكرية التى طلبها واشترطوا عليه ان يعمل على عدم تمكين السودان او مصر من تنفيذ قناة «جونجلى» حتى لاتوفر فى النيل لمصر والسودان اربعة مليارات من الامطار المكعبة من المياه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وللحديث بقية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٨٩/١٢/٢

إســـرائيل ودول حــوض النيــل

بقلم المهندس : عبدالخالق الشناوى

وزير الرى الأسبق

السيد المهندس/ وزير الأشغال والموارد المائية :

ذلك الرجل الذى سبق ان حياك وامل فيك ما زال يحييك ويامل فيك - نعم ويامل فيك - ولو ان الامل قد اصبح باهتا يشوبه بعض الخفوت ولكنه لم يزل املا يعاوده من آن لآخر شعاع الاشراق واماني الخير لبلدنا - ومن هذا النحو وعلى هذا الدرب اكتب اليك اكمالا لقصة اليهود مع دول حوض نيلنا المقدس.

اليوم ، وفى اوغندا ايضا ، وعلى البر الايسر من نيلنا توجد مساحة من الارض هى حوض نهر «الكافو» وهى لاتقل فى مساحتها عن خمسة ملايين من الافدنة ، ولااعرف على وجه التحديد ان كنت فى سابق خدمتك قد مررت فى تلك المنطقة ام لم يكن لك سابق خبرة بمناحيها ودروبها المختلفة . وعلى كل فالامر ان نهر الكافو فى سابق عهده كانت منابعه بالقرب من بحيرة فيكتوريا بل وكان له روافد تاخذ من البحيرة رأسا وينساب فى مجراه الى بحيرة البرت بفارق ميل قدره حوالى خمسمائة متر على طول مجراه .

ثم حدث فى العصور الجيولوجية ان تغيرت القشرة الارضية على بعد حوالى خمسين كيلومترا من بحيرة البرت وظهر بها نتوء قسّم النهر لقسمين احدهما بطول حوالى خمسين كيلومترا فى طريقه كما هو ليصب فى بحيرة البرت باسم نهر «نكوس» واما نهر «كافو» فقد تغيرت ميوله واصبح يرد المياه الى منابعه ومن ثم فاصبحت مياهه ساكنة او شبه ساكنة تاخذ شكل المستنقع - ومساحة حوضه البالغة حوالى خمسة ملايين من الافدنة اصبحت نتيجة طبيعة النهر التى آل اليها من عدم سريان مياهه وكثرة الأمطار الواقعة على حوضه والتى تبلغ حوالى الف ومائة ملليمتر سنويا ، اقول وحال النهر اصبح الى ما آل اليه ، فان حوضه ذات المساحة الواسعة اصبح لايحتاج الى اى مياه اخرى من النيل .

ايها السيد الوزير لو كنت تتبعت موضوع الزراعة فى تلك المساحة لعلمت ان الصينيين زرعوا هناك لحساب اليوغنديين حوالى نصف مليون فدان بنبات الارز ، والارز كما تعلم نبات مائى يجود فى المستنقعات ، فاتى الزرع ثماره يانعة خيرة باذن ربها حيث فاض الخير على اوغندا ومن ثم استهلكوا جزءا منه وصدروا الباقى وكان كثيرا جدا در عليهم



ارباحا كثيرة من العملات الصعبة .

واستمر الصينيون يزرعون الارز ويتوسعون في زراعته في هذه المنطقة لحساب اوغندا حتى تنبه الاسرائيليون لهذا الامر الجلل واعتقدوا ان تخطيطهم للسيطرة على مياه النيل وحرمان مصر والسوان مااستطاعوا منه اصبح مهددا بالفشل ومن ثم فسارعوا وتدخلوا بوجوههم القبيحة باساليبهم الجهنمية ينفسون سمومهم لدى الاوغنديين يقولون لهم : لم لاتزرعون القطن والقمح وباقي محاصيل الحبوب وان الامر في ذلك يستدعي ان تاخذوا حصة من مياه النيل لتساعدكم على ذلك .

هم الاسرائيليون اعداء البشرية ـ هم الاسرائيليون اصدقاء الحكم في مصر ـ هم الاسرائيليون اعداء الشعوب واعداء العرب عامة والمصريين خاصة ـ اليوم يتطلعون منك ايها السيد الوزير ، متخفين وراء الاوغنديين مناقشة في كيفية ري مساحة حوض نهر الكاجو . والامر في ذلك ان كنت اعرضه عليك لأمل فيك فانما اعرضه بعد ذلك بل وقبل ذلك على المهندسين المصريين والسودانيين في نقابتي البلدين معلنا ذلك على شعبي مصر والسودان ودعني بعد ذلك ايها السيد الوزير اخطرك ان الامر خطير جدا ، وان اي مفاوض اوغندي يفاوضك في هذا الامر انما يختفي في عباءته دون ان يدري شيطان اسرائيل يوسوس له باهازيج السوء وتراتيم الحقد ـ فاحترس ايها السيد الوزير وللحديث في شان النيل عامة بقية ، ارجو ان استطيع الكتابة لك عنها قريبا .

وسلامي عليك .



صور مصرية

فى المكتبة العربية كتب عديدة كان النيل هو موضوعها .. ولكن للأسف معظمها باقلام اجنبية مثل إميل لودفيج وكتابه الرائع عن النيل ، وغيره مما كتبه المستكشفون . اما العرب ، فرغم اهتمامهم المتاخر بالنيل، إلا اننى لا اذكر سوى كتاب شيخ جغرافيى مصر الدكتور محمد عوض محمد ، وكتاب الراحل محمد صبيح الذى صدر فى الأربعينيات وكتاب عاشقة مصر الدكتورة نعمات احمد فؤاد الذى كان موضوع رسالتها للدكتوراه ، ثم تقويم النيل الذى وضعه امين سامى . وكم نتمنى ان تعيد طبعه هيئة الكتاب ، وكتاب الأمير عمر طوسون . وغير ذلك ليس هناك كتاب عربى اللسان تناول النيل كموضوع مستقل .

وكان احرى بالمصريين ان تكون لنهر النيل ببلوجرافيا خاصة به لان حياتنا بلا شك مصدرها النيل . ولكن الصورة تغيرت مع استقلال دول منابع النيل : واصبحت هناك منظمة «ترعى» مصالح النيل يصل عدد اعضائها الآن الى ٩ دول . وبالتالى اصبحت مصر مقيدة فى استخداماتها لمياه النهر ، واصبحت سياسة مصر مقيدة بهذه الدول ، واتجاهاتها السياسية ..

مثلا لا تجد فى اى صحيفة مصرية . معلومات كاملة عن المشروعات التى تنفذها شركات اسرائيلية وسوفييتية على النيل الازرق فى اثيوبيا .. بما يمثله هذا من خطورة على منابع النيل هناك التى تمد النيل بمعظم مياهه .. وليس غريبا من هذا المنطلق ان وزيرا نشطا كالمهندس عصام راضى يجد حرجا كبيرا فى الخوض فى هذه المشروعات وكشف ابعادها .. تماما كالصمت الغريب الذى يصاحب مشروع نهر الأنابيب الليبى الذى يعتمد على سحب المياه الجوفية من الخزان النوبى فى جنوب غرب مصر وسحبها إلى المناطق الشمالية فى الشقيقة ليبيا ، مع العلم بان هذا المخزون الجوفى النوبى ليس بالضخامة التى يعتقدها البعض . ولو انفقت الشقيقة ليبيا ما تخصصه لمشروع الانابيب بحيث ينفق على تحلية مياه البحر لكان هذا اجدى لليبيا ..

مثل هذه المشروعات التى تجرى حولنا وتتعلق بمستقبل مصر المائى لا يجب السكوت عليها ، بل يجب التحرك السريع لمواجهتها ، لأن القرن القادم سيكون بلا جدال «قرن الماء» والصراع سيكون حول الماء ، ولأن حياة مصر مرتبطة بالماء لا يجب ان نقف مكتوفى الأيدى امام ما يجرى عند منابع هذا الماء ..

غدا نكمل مسيرتنا مع النهر .

عباس الطرابيلى



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٠

القاهرة تنتظر معلومات من اديس ابابا في شأن مياه النيل

اثيوبيا تعلن ان مشاريعها لاتزال قيد الدرس والخرطوم تتهم اسرائيل بالسعي لتفجير المنطقة

□ القاهرة -
من طارق المهدوي:

■ نفى المستشار السياسي لسفارة اثيوبيا في القاهرة السيد رضوان عبدالله في تصريحات خاصة لـ «الحياة» امس ان تكون بلاده قامت باتخاذ اي اجراءات لتنفيذ مشاريع مائية على روافد نهر النيل موضحا ان «الامر ما زال قيد الدراسة». كما نفى ان يكون هناك خبراء اسرائيليون يعملون في المجالات المائية في اثيوبيا.

جاء ذلك في رد له على ما يثار من وجود ازمة سياسية بين القاهرة واديس ابابا بسبب ما تردد عن قيام اثيوبيا بانشاء مشاريع مائية تؤثر على ايراد نهر النيل الى مصر.

واوضح السيد عبدالله «ان اثيوبيا تحرص كل الحرص على عدم الاضرار بالامن المائي المصري انطلاقا من حرصها على استمرار العلاقات الودية بين البلدين، وان اثيوبيا - وان كانت تعمل ما تراه محققاً لمصالحها وملبيا لاحتياجاتها - تتشاور في ذلك مع الدول التسع الاعضاء في اللجنة الفنية لمياه النيل وهي اللجنة التي تشارك فيها اديس ابابا بصفة مراقب».

واتهم عبد الله «بعض العواصم العربية بشن حملة عدائية على بلاده بعد اعادة علاقاتها مع اسرائيل في شهر تشرين الثاني الماضي» مؤكداً «ان اثيوبيا كانت قطعت العلاقات مع اسرائيل عام ١٩٦٧ بعد العدوان الاسرائيلي على احدى الدول الافريقية وهي مصر، والآن زالت اسباب الموقف الاثيوبي فكان من الطبيعي أن نغير علاقاتنا مع اسرائيل».

وكانت مصادر ديبلوماسية مصرية مسؤولة اكدت في تصريحات خاصة الى «الحياة» «ان موقف القاهرة في هذه المرحلة بالغ الحساسية اذ يتولى الرئيس حسني مبارك قيادة منظمة الوحدة الافريقية».

واوضحت هذه المصادر ان «ما ورد الينا من معلومات عن مشاريع مائية اثيوبية تؤثر سلبيا على حصة مصر من مياه النيل ليس كافيا لاعلان موقف محدد، وان كان من المهم التأكيد على ان هناك اتفاقات دولية تحكم استخدام مياه النيل. ومصر تؤكد على ضرورة احترام هذه الاتفاقات».

وفي حديثها الى «الحياة» اكدت المصادر المصرية المسؤولة ان القاهرة «سبق ان بذلت جهودا مكثفة لجمع كل الدول المطلة على حوض النيل في مشاريع تنموية مشتركة الا ان موقف اديس ابابا من هذه المشاريع لم يكن طيبا، ومع ذلك فنحن مستمرون في محاولة اقناعهم بجدوى العمل المشترك».

اما رئيس «الهيئة المصرية العامة للري والمياه» المهندس احمد مازن فأوضح في تصريح خاص الى «الحياة» «ان مصر باعتبارها دولة المصب لا تقبل اجراء اية تعديلات على حوض مياه نهر النيل من قبل اي طرف من دون اتفاق مسبق خصوصا وان هناك اتفاقات بالفعل تنظم هذه الحصص وتعطي لمصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً».

وقالت السيدة عايدة عبدالمجيد المستشارة الاعلامية لسفارة السودان في القاهرة في تصريح خاص لـ «الحياة» ان اسرائيل استغلت خروج الخبراء الكوبيين من اثيوبيا وحالة الجفاف التي تعاني منها البلاد لتمرير مخططها الرامي الى حجب المياه عن مصر والسودان معاً، الامر الذي سيؤدي بين امور اخرى الى زرع مشاكل بين القاهرة والخرطوم في شأن توزيع المياه في اطار الرغبة الاسرائيلية لتفجير المنطقة.

واضافت «ان العالم مقبل على مرحلة ظما ستكون الثروة المائية فيها اكثر اهمية من الثروة النفطية، ومن ثم فالمسألة بالغة الخطورة ولا بد من تضافر جهود الدول الافريقية المطلة على حوض النيل تحت رئاسة الرئيس حسني مبارك الذي يتولى قيادة منظمة الوحدة الافريقية من اجل الضغط على اثيوبيا ومقاومة المخططات الاسرائيلية الخبيثة في القارة السوداء».

اسرائيل تنفي مشاركتها في اعمال على روافد النيل

■ القدس المحتلة - ا ف ب - قالت مصادر اسرائيلية امس ان اسرائيل غير متورطة في اشغال تجري في اثيوبيا قد تؤدي الى التاثير على مجرى نهر النيل الازرق.

ونفت وزارتا الخارجية والزراعة الاسرائيليتان انباء نشرتها الصحيفة البريطانية «ذي اندبندنت» في هذا الشان.

وكانت الصحيفة ذكرت ان خبراء اسرائيليين يعملون لحساب الحكومة الاثيوبية يقومون حاليا بدراسات اولية لبناء ثلاثة سدود في منطقة بحيرة تاناونهر اباي احد روافد النيل الازرق.

واوضحت ان هذه السدود اذا انشئت ستؤثر على مجرى النيل الازرق الذي يوفر مع النيل الابيض. المياه لمصر.

وحسب الصحيفة فان مصر ارسلت تحذيرا الى اسرائيل وهو ما نفاه رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير نفيا قاطعا يوم الاحد الماضي.

اما الشركة الاسرائيلية للخبرات الزراعية «تاهال» فقد اوضحت من جهتها انها تقوم باعمال في اثيوبيا ولكن لحساب البنك الدولي كما تقوم باعمال في الاوغادين في الطرف الآخر من البلاد.





كان النيل قديما نهرا بلا فلاحين، كما قال الدكتور رشدى سعيد فى محاضرته بنقابة الصحفيين .. ولم يكن النيل يلعب دورا فى حياة اى شعب يعيش على ضفافه عند المنابع .. ولهذا كان نهرا مصريا .

وكان اذا ذكرت مصر ذكر النيل، واذا ذكر النيل ذكرت مصر .. ولهذا لم تكن هناك مشاكل بين شعوب النهر، لانهم ليسوا بحاجة اليه .. فقد كانوا شعوبا رعوية، تعيش على الرعى وعلى ما تنتجه الطبيعة، لا ايديهم .

الان تغيرت الصورة . ومع استقلال دول المنابع فى بداية الستينات بدات هذه الدول مشروعات تنمية بلادها . والغريب ان هذا الاستقلال بدا مع موجة جديدة من الامطار امتدت حتى الى الصحارى، فقد وضعت هذه الدول مشروعاتها على هذا المعدل العالى من الامطار ومياه النهر .. ولهذا فشلت معظم برامج التنمية هذه عندما عاد النهر والمطر الى مستواهما التقليدى، الاخذ فى الانخفاض .

وبدات عيون هذه الدول تتجه الى النيل . قالوا : كيف يستهلك ٤٪ سكان دول الحوض «يقصدون مصر» ٣/٤ مياه النيل .. بل لماذا تريدون - والكلام موجه لمصر - زيادة المخصص لكم ؟! هذا الكلام لم تاخذه مصر ماخذ الجد فى بدايته . كانت تعتقد انها قادرة على تغييره مع «الاصدقاء» الى ان دخلت اسرائيل لعبة صراع القوى فى افريقيا . واصبحت لاسرائيل سياسة افريقية واضحة، بعضها موجه لخدمة مصالحها الخاصة .. وبعضها لخدمة المخطط الاستعمارى الغربى الكبير . وكانت النتيجة ان اصبحت لاسرائيل «اليد الطولى» فى افريقيا .

وسيطرت اسرائيل على قلب افريقيا، فضلا عن علاقتها المتميزة مع جنوب افريقيا .

● وجدنا مثلا اصابع إسرائيل تدعم مويس تشومبى حاكم اقليم كاتانجا الكونغولى الملاصق لمنابع النيل غربيا، فى حربه ضد باتريس لومومبا حتى اسقطه، ولم تكن مناجم النحاس وحدها هى السبب، بل كان النيل ..

● ووجدنا اصابعها فى اوغندا حتى استولت او كادت على سلوكيات حكامها وفى مقدمتهم عيدى امين - ومن سبقه - الذى تدرب هناك وفتح ابواب بلاده بعدها لاسرائيل .. وقد لا يعرف احد ان الجزء الاكبر الشمالى من اوغندا كان جزءا من مديرية خط الاستواء المصرية - السودانية !!

● ووجدنا اصابع اسرائيل تمتد الى اثيوبيا حيث المنابع الاساسية للنيل «٨٥٪ من مياهه» وقدمت اسرائيل المساعدات لحكام اديس ابابا، عندما ساءت علاقاتها مع مصر . بل وهى الان تنفذ لاثيوبيا ٦ مشروعات وسدود على منابع النيل هناك .. وما ادراك ما هى السدود على الهضبة الحبشية حيث حياة مصر كلها تنبع من هناك ..

● ووجدنا اصابع اسرائيل فى جنوب السودان ذاته . ودورها مع جون جرانج معروف . فهى التى دربته ودربت قواته وسلحته، وسلحت قواته . واسرائيل واثيوبيا هما الممول الاكبر .. وليس هدف الجبهة مجرد «تحرير» الجنوب، بل مدت هدفها لتحرير «كل» السودان .. وتلك اهداف مشبوهة تلعب على «وتر» ما يجرى من معارضة فى الشمال لحكومة الخرطوم .

اى ان اصابع اسرائيل تحاول ان تخترق دفاعات مصر الجنوبية، تحاول ان تحاصر منابع حياتنا، وكل هذا باستراتيجية واضحة المعالم ضد مصدر حياة مصر وكل المصريين ..

فهل لنا فى المقابل استراتيجية افريقية مائية تدافع عن حياة مصر والمصريين عند منابع النيل ؟!

عباس الطرابيلى



مجلس الشورى يناقش المشروعات الأسرائيلية على مجرى النيل فى أثيوبيا

كتب زايد على سعد :

طالب اعضاء مجلس الشورى بضرورة ان تحيط الحكومة المجلس علما بحقيقة اقامة اسرائيل سدود لاثيوبيا على منابع نهر النيل . ونبه الاعضاء الى ضرورة سرعة اتخاذ الخطوات الفعالة والعاجلة لمعالجة الآثار الجانبية للسد العالى نتيجة ذلك . كما اكد المجلس على ضرورة زيادة موارد مصر المائية والأخذ بطرق الرى الحديثة . وترشيد استخدام المياه واعادة النظر فى طرق الزراعة والهيكل المحصولى للزراعة والأخذ بطرق الزراعة الحديثة بهدف توفير المياه .

وطلب الاعضاء بضرورة اعادة النظر فى التشريعات الخاصة بالرى فى مصر وانشاء جهاز قومى للحفاظ على نهر النيل من تسرب المياه او تلوث النهر وانقاذ ١٢ مليار متر من مياهه تلقى فى البحر .

وطالب الاعضاء بحظر استعمال مياه الصرف الصحى فى الرى لما تسببه من انتشار الامراض والاوبئة كما انها تؤثر على طبيعة الارض والانتاجية واعادة النظر فى سياسة العمل فى مصر .

كما اكد الاعضاء على ضرورة عقد مؤتمر لدول حوض النيل للنظر فى كيفية توزيع مياه النيل لما يعود بزيادة حصة مصر .

واعلن الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس ردا على مطالبة عضو بقصف بعض الاقلام قائلا كل الاقلام فى مصر حرة فى عهد الديمقراطية وان صدر مصر يسع كل نقد ويحمى كل الاقلام ولن يقصف قلم واحد .. وكل قلم حر فيما يقول .

فى بداية الجلسة طالب العضو محمد احمد المنيلاوى على ضرورة ترشيد المياه وانشاء جهاز قومى للحفاظ على نهر النيل من تسرب المياه

وقال العضو احمد العملوى وكيل المجلس جاء بالتقرير ان هناك ١٢ مليار متر مكعب من المياه تلقى فى البحر من مياه النيل لابد من الاستفادة منها .

وذكر العضو نظمى بطرس ان هناك اتفاقيات دولية ونحن فى اشد الحاجة الى تعديل اتفاقيات موارد النيل بالنسبة لمصر وطالب بعقد مؤتمر دولى لدول الحوض .

فاقترح العضو وحيد الدالى على اللجنة عند اعداد تقريرها ان تستأنس بالتقرير الذى وافق عليه المجلس عن موضوع مصر ودول حوض النيل كما اشار العضو الى ما اثير عن قيام اسرائيل ببناء سدود لاثيوبيا على منابع النيل الازرق مؤكدا بان هذا مخالف للمعاهدات الدولية ويجب ان تحيطنا الحكومة علما بحقيقة هذا الامر .

حوض النيل

وقال العضو الدكتور مصطفى الجنزورى انه لابد من التنسيق بالطرق الدبلوماسية مع دول حوض النيل لاعادة النظر فى حجم حصة مصر فى هذه المياه ثم طرح العضو قضية خطيرة طالب بالاسراع فى علاجها وهى قضية التلوث الحادث فى مجرى النيل عن طريق السفن والمراكب والعوامات والشاليهات

وزير سوداني : استعداد مصر والسودان للتفاوض مع اثيوبيا حول مياه النيل

الخرطوم ـ وكالات الانباء ـ اعلن يعقوب ابو شقورة وزير الرى السودانى ان حكومتى مصر والسودان ترغبان فى اجراء مفاوضات ومشاورات مع اثيوبيا لضمان احتياجاتهما من مياه نهر النيل .

واكد ابو شقورة فى حديث لصحيفة « السودان الحديث » ان اقامة سدود على نهر النيل الأزرق فى الاراضى الاثيوبية ستؤثر على مصادر مياه النهر بالنسبة للبلدين.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس وزراء اثيوبيا يصل القاهرة غدا لاجراء مباحثات حول مياه النيل

يصل الى القاهرة غدا «الثلاثاء» «تسافاى دنكا» رئيس وزراء اثيوبيا ووزير الخارجية فى زيارة لمصر تستغرق بضعة ايام . ويسلم رئيس الوزراء الاثيوبى خلال زيارته رسالة للرئيس حسنى مبارك من الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا مريام . كما يجرى مباحثات مع الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية تتناول القضايا الافريقية والوضع فى القرن الافريقى والعلاقات بين البلدين . ومن المنتظر ان تشمل المباحثات موضوع مياه النيل والمشروعات التى تردد ان اثيوبيا تقوم بها بمساعدة اسرائيلية للتحكم فى مياه نهر النيل بما يؤثر على حصة مصر والسودان منها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٠

سدود اثيوبية امام مصر والنسودان

اسرائيل تعكّر مياه النيل

يبدو ان افتقاد سماء افريقيا على مدى سنوات الجفاف التسع الماضية، غيومها الممطرة «الطبيعية» سيدفع بغيوم «سياسية» الى هذه المنطقة الساخنة.

وبقدر «السكون» الذي تشير اليه التقديرات المناخية المستقبلية والذي ستشهده مياه نهر القارة (النيل) هناك «توترات» ستشهدها ضفافه الطويلة. ولن تكون الاصابع الاسرائيلية بعيدة عن اذكاء النزاعات، وخلقها وتفجيرها. وتتحدث آخر الانباء عن ان اسرائيل التي فشلت خلال عقد السبعينات في تحقيق حلمها التاريخي بجر مياه النيل عبر صحراء سيناء الى النقب لتعمر صحاريها بدأت تخطط للضغط على مصر والسودان والتضييق على مواردهما النيلية المائية، من خلال التعاون مع اثيوبيا ـ التي اعادت علاقاتها اخيرا مع تل ابيب ـ وذلك ببناء عدد من السدود على منابع النهر وروافده الرئيسية للتحكم بالمياه التي تصل الى السودان ومصر. والمعروف ان ٨٥٪ من مياه النيل تأتي من اثيوبيا في حين تأتي ١٥٪ فقط من منابع اخرى.

مصادر الخارجية المصرية قالت تعليقا على تلك الانباء انها «ليست كافية بعد لاعلان موقف محدد» مؤكدة ان «هناك اتفاقات دولية تحكم استخدام مياه النيل، ولا بد من احترامها». وتشير هذه المصادر الى ان القاهرة سبق ان بذلت جهودا مكثفة للتنسيق بين دول حوض النيل في مشاريع تنموية مشتركة الا ان «موقف اديس ابابا لم يكن مشجعا». والمعروف ان اثيوبيا ترفض حتى الآن الانضمام الى مجموعة دول الحوض المسماة «الاوندوجو» (وتعني الصداقة) التي دعت الى انشائها مصر عام ١٩٨٣ بهدف وضع خطط العمل المشترك في المجالات الاقتصادية والمائية.

ازمة مصرية ـ اثيوبية

وزير الموارد المائية المصري المهندس عصام راضي كشف في جلسة خاصة لمجلس الشورى عن تفاصيل الازمة بين مصر واثيوبيا حول مياه النيل معلنا ان مصر تدخلت في العام الماضي واقنعت مؤسسات التمويل الدولية بوقف تمويل مشاريع اثيوبية على النيل الابيض. واشار الوزير الى ان اثيوبيا لم تأخذ رأي مصر لدى قرارها تنفيذ المشاريع. واكد ان مصر ترصد كل حركة وكل نقطة مياه في حوض النيل، وان لديها مهندسين موجودين في اوغندا وهي احدى دول منابع النيل لمراقبة ومراجعة حصتها من المياه. وكشف المهندس راضي عن اعتراض اثيوبيا على اقامة بعض المشاريع التي درستها الامم المتحدة في اكتوبر (تشرين الاول) الماضي واكد ان مصر سترد على هذه الاعتراضات في مارس (اذار) المقبل.

السودان من جهته اعلن على لسان يعقوب موسى وزير الري ان قيام اثيوبيا ببناء سدود على النيل الازرق، سيؤثر على كمية مياه النيل المتدفقة الى مصر والسودان. وقال الوزير ان السودان ومصر مستعدان لبدء مفاوضات مع اثيوبيا حول تقاسم مياه النيل. ويرى ديبلوماسيون سودانيون في القاهرة ان اسرائيل استغلت خروج الخبراء الكوبيين من اثيوبيا وحالة الجفاف التي تعاني منها البلاد لتمرير مخططها الرامي الى حجب المياه عن مصر والسودان معا، واشارت المصادر السودانية الى ان اثيوبيا اعادت العلاقات مع اسرائيل اواخر العام الماضي في اطار صفقة تناولت ارسال آلاف من يهود «الفلاشا» الذين مازالوا في اثيوبيا مقابل زيادة اعداد الخبراء العسكريين الاسرائيليين في اديس ابابا.

السفارة الاثيوبية في القاهرة لم تنف الانباء التي تحدثت عن مشاريع السدود هناك، لكنها اوضحت ان الامر «مازال قيد الدراسة»، فضلا عن انه لا يوجد خبراء اسرائيليون يعملون في المجالات المائية في اثيوبيا. وقالت مصادر السفارة ان اثيوبيا وان كانت تعمل ما تراه محقا لمصالحها وملبيا لاحتياجاتها، فهي تحرص كل الحرص على عدم الاضرار بالامن المائي المصري انطلاقا من حرصها على العلاقات الودية بين البلدين.

التاريخ والجغرافيا

وتتضح اهمية ما يبدو انه بوادر ازمة حول مياه النيل بالنظر الى الطبيعة الجيوبوليتيكية لحوض النهر، والى تاريخ النزاعات والاتفاقات حول الاستفادة الاقتصادية من مياهه، وكذلك الى التغيرات المناخية المتوقعة خلال العقد الحالي، اذ تشترك في حوض النيل تسعة بلدان هي: مصر، السودان، اثيوبيا، اوغندا، كينيا، تنزانيا، زائير، رواندا وبوروندي. الا ان مصر والسودان هما الاكثر تأثرا به واعتمادا عليه (كليا في حالة مصر). ويستجمع النيل مياهه من ثلاثة منابع رئيسية هي الهضبة الاثيوبية وهضبة البحيرات الاستوائية وحوض بحر الغزال. الا انه طبقا لتقدير تدفق النيل عند اسوان يتبين ان الهضبة الاثيوبية تمثل اهم المنابع اذ تمده بنحو ٨٥٪ من متوسط تدفقه السنوي. وتتجمع مياه الهضبة الاثيوبية في عدد من الانهار هي نهر السوباط ويلتقي بالنيل الابيض قرب مدينة ملكال جنوب السودان، والنيل الازرق ويلتقي بالنيل الابيض عند الخرطوم، ونهر عطبرة ويلتقي بالنيل الرئيسي قرب الحدود المصرية ـ السودانية. وتصل مساهمة النيل الازرق بنحو ٥٨٪ ونهر السوباط ١٣٪ ونهر عطبرة ١٤٪، الامر الذي يتضح معه كيف تمثل الهضبة الاثيوبية اهم منابع النيل.

ويعاني تدفق النهر ـ تبعا للظروف المناخية ـ من التقلب بين فترة واخرى .. فحين تعرضت دول افريقيا الى جفاف امتد الى فترة تقرب



المصدر : المجلة

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٠

من تسع سنوات، كان لهذا الجفاف اثره الواضح ليس فقط على تعرض البلاد المعتمدة على الزراعة المطرية للمجاعة، بل ايضا البلاد التي تعتمد على الزراعة المروية مثل مصر حيث نقص بشدة الايراد السنوي للنيل. ولولا ان مصر لجأت الى تعويض العجز من مخزون السد العالي فسحبت ١٠ بلايين متر مكعب من ١٧ بليونا مخزنة في بحيرة ناصر حتى يوليو (تموز) ١٩٨٨، لتعرضت لجفاف حقيقي.

وبغض النظر عن الظروف المناخية، حتى لو اتت مواتية في المستقبل، تشير الدراسات الى دقة الموقف المائي لكل من مصر والسودان في التسعينات، في ضوء معدلات الزيادة في السكان ومشاريع التنمية الزراعية والصناعية. فمصر على سبيل المثال تستهلك حاليا كل حصتها من مياه النيل البالغة ٥ر٥٥ مليار متر مكعب. وتشير الابحاث الى ان احتياجات مصر ستتضاعف بحلول عام ٢٠٠٠ للاغراض الزراعية والصناعية والمنزلية لتزيد عن ٨٠ مليار متر مكعب.

ويشهد تاريخ النيل العديد من الدراسات لمشاريع استهدفت تطويع النهر لتحقيق اقصى استفادة من مياهه التي يفقد ما يقرب من نصفها في طريقه الطويل الى مصر (٦٨٢٥ كيلومترا). وتبعا لتلك الدراسات، قدر انه يمكن توفير ١٨ مليار متر مكعب من المياه سنويا تقسم مناصفة بين مصر والسودان عن طريق تنفيذ عدد من المشاريع اهمها مشروع قناة جونجلي بمرحليته الاولى والثانية، وزيادة كفاءة التخزين في البحيرات الاستوائية.

ورغم ان مشروع قناة جونجلي يعود الى الثلاثينات من هذا القرن، وتحديدا الى عام ١٩٣٦ حين اتفق على المشروع للمرة الاولى ضمن ما يسمى وقتها بمشاريع النيل الاستوائية، الا ان المتغيرات السياسية المتتابعة وتذبذب العلاقات بين مصر والسودان، ثم اندلاع الحرب الاهلية في الجنوب السوداني ارجأت تنفيذ المشروع الذي تجدد بعد التوصل الى اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ الخاصة بتسوية الوضع في الجنوب السوداني. واسند المشروع الى مجموعة شركات فرنسية بدأت الحفر فعلا في ابريل (نيسان) ١٩٧٨. وحتى ١٩٨٤ كان قد تم حفر ٢٦٥ كيلومترا من نحو ٣٦٠ هي طول المرحلة الاولى من قناة جونجلي، الا ان تفجر الحرب الاهلية في الجنوب من جديد حال دون استكمال المشروع الذي تم تعليقه رسميا عام ١٩٨٧ تاركا مصر والسودان في مواجهة مشاكل مائية مستقبلية مؤكدة، خاصة وان توقعات الخبراء تذهب الى ان كمية المياه المطلوبة في السودان ستبلغ في التسعينات ٣٨ مليار متر مكعب، اي قرابة ضعف الكمية الحالية.

علاقات واتفاقات

ومشروع قناة جونجلي لم يكن الوحيد المعبر عن مدى الحاجة الى ترسيخ التعاون بدلا من الصراع بين دول الحوض. ففي بدايات هذا القرن فكر مهندسو وزارة الاشغال العامة المصرية في وضع نظام للتخزين على امتداد حوض النيل، وهو ما عرف في ما بعد بمشروع التخزين القرني الذي كان يقتضي تعاونا بين بلدان الحوض التسعة لبناء مجموعة من السدود والقناطر في مواقع معينة على مجرى النهر وروافده. الا ان عوامل سياسية وفنية عديدة حالت دون اتمام المشروع الذي تبنت مصر بدلا عنه، بعد ١٩٥٢ مشروعها الخاص ببناء السد العالي لمواجهة مشاكل التخزين السنوي.

واسس العلاقة بين دول الحوض - واهمها مصر والسودان واثيوبيا - حددها تاريخ طويل من الاتفاقات التي اصبح معظمها مثيرا للجدل على اساس انها ابرمت مع السلطات الاستعمارية قبل حصول هذه الدول على استقلالها.

وبين هذه الاتفاقات الاتفاقية الانجلو - اثيوبية في ١٥ مايو (ايار) ١٩٠٢ لتعيين الحدود بين اثيوبيا والسودان. ففي المادة الرابعة من هذه الاتفاقية تعهد حاكم اثيوبيا بالا يقيم او يسمح باقامة اي منشأة عبر النيل الازرق او بحيرة تانا او السوباط يكون من شأنها ان توقف تدفق مياهها الى النيل الا بالاتفاق مع حكومتي بريطانيا والسودان. وقد تم التأكيد مرة اخرى على مبدأ عدم عرقلة الانهار التي تنبع من اثيوبيا واريتريا في معاهدة ١٩٠٦ الثلاثية بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا (التي كانت تمثل اثيوبيا).

وهناك ايضا بين مصر والسودان اتفاقية ١٩٢٩ التي وضعتها اللجنة الثلاثية الدولية التي تكونت من بريطاني وامريكي وهندي في اعقاب نزاع الدولتين حول نصيب كل منهما في مياه النهر. وقد قدرت هذه اللجنة احتياجات مصر بحوالي ٤٨ مليار متر مكعب سنويا بينما يذهب الباقي (يكون عادة حوالي ٤ مليارات الى السودان.

وفي حين استقرت الامور مع الخرطوم - رغم الكثير من الشد والجذب - على اتفاقية ١٩٥٩ التي ابرمت بمناسبة البدء في بناء السد العالي ورتبت حقوق البلدين لم تعد محل نقاش، فان الامر مع اديس ابابا بقي مختلفا ففي سبتمبر (ايلول) ١٩٥٧ قدمت الحكومة الاثيوبية مذكرة الى كل من مصر والسودان اشارت فيها الى حقها الطبيعي في مياه النيل التي تنبع من اراضيها. وتضمنت هذه المذكرة معارضة اتفاق ١٩٠٢، «لعدم اهلية ايطاليا في التوقيع على اي اتفاق نيابة عن اثيوبيا» كما جاء في المذكرة. ومعنى ذلك ان اثيوبيا تتمسك بممارسة سيادتها على منابع النيل الازرق وعطبرة. وبالفعل اعلنت وقتها نتائج دراسة امريكية لتنمية الاراضي الاثيوبية الزراعية، اقترحت اقامة ٢٦ سدا وخزانا من شأنها ان تنقص ٥ر٤ مليارات متر مكعب من تدفق النيل الازرق. ورغم ان هذه المشاريع لم تر النور. الا ان «التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٨٨» يعتبرها تذكيرا امريكيا لمصر بنقاط ضعفها الجيوبوليتيكية. كما انها تظل تهديدا لمصر كلما توترت العلاقات بين القاهرة واديس ابابا.

وما لم يتم تدعيم التعاون بين بلدان الحوض - من خلال كيان قوي لتنمية مشاريع مائية لمصلحة الجميع - فان بذور الصراع ستظل كامنة، واسرائيل لن يهدأ لها بال حتى تسمع طبول الحرب وهي تدق على ضفاف النهر الكبير.

القاهرة - ايمن الصياد



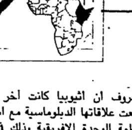
المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٩٠



التعاون الاسرائيلى الاثيوبى والأمن القومى المصرى





عز الدين شكرى

● فى نبأ صغير ، ذكرت صحيفة « الاندبندانت » البريطانية فى ٦ يناير الماضى ان اسرائيل واثيوبيا يتعاونان فى إقامة مشروعات للمياه على منابع النيل فى الهضبة الاثيوبية ، وبالرغم من نفى مسئولى البلدين ، فإن الأنباء التى تواترت فى الصحف الغربية والاسرائيلية قد ازاحت الستار عن بعض أبعاد التعاون بين الدولتين فى مجالات المياه والمجالات العسكرية ، والأمنية والفنية ايضا . واظهرت الزيارات التى قام بها عدد من كبار المسئولين الاسرائيليين لاثيوبيا من رجال الجيش والمخابرات والخارجية ، وجود ارادة ووعى سياسيين لدى اسرائيل لتطوير وبلورة تعاون مستقر ونام بين الدولتين بحيث يشكل اساسا لقيام ارتباط استراتيجى بين كل من الدولتين الواقعتين على تخوم النظام العربى ، وأن الفترة الحالية من التشاور وجس النبض والاختبار المتبادل هى مرحلة صياغة شكل وشروط هذا التعاون . ومن ثم يصبح من الأهمية بمكان أن نتناول هذا التعاون - الان - بتحليل الياته ومجالاته والظروف التى تسمح بتطوره أو تآكله وذلك بإعتبار أن هذا الموضوع يمس مباشرة الأمن القومى المصرى والعربى .

مجالات التعاون :

يرجع التعاون بين البلدين إلى فترة سابقة ، فمن المعروف ان اثيوبيا كانت أخر الدول الافريقية التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل تنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية وذلك فى اكتوبر ١٩٧٣ وانها ظلت بعد ذلك تحتفظ بعلاقات متنوعة معها برغم عدم وجود لتمثيل دبلوماسى بين البلدين . ويشمل هذا التعاون عدة مجالات : -

اولا : التعاون العسكرى والأمنى :

من المعروف أن عددا من ضباط الجيش الاثيوبى تلقى تدريباته العسكرية فى اسرائيل ، ويشغل هؤلاء الضباط الان مراكز وسطى وقيادية فى الجيش الاثيوبى ، كذلك فإن عددا من الخبراء الاسرائيليين تم إيفادهم لتدريب القوات الاثيوبية ، وقام هؤلاء الخبراء بتدريب قوات الحرس الخاص للرئيس منجستو ، كما انشأوا فرقة للعمليات الخاصة .

واشارت مصادر صحفية عديدة لقيام اسرائيل بتزويد اثيوبيا بشحنات من القنابل العنقودية الأمركية الصنع ، وبمعدات واسلحة أخرى تتنوع من المدافع الرشاشة إلى تزويد اثيوبيا ب ١٥ طائرة من طراز « كفير » الاسرائيلية الصنع .

من ناحية أخرى تردد المصادر ايضا ان اسرائيل حصلت فى مقابل ذلك - بالاضافة لأشياء أخرى - على تسهيلات عسكرية فى بعض الجزر الواقعة فى مدخل البحر الأحمر . كما يوجد بين البلدين تعاون فى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٩٠

الموضوعات المتعلقة بالمخابرات وذلك كجزء من العلاقات الأمنية والعسكرية بينهما .

ثانيا : ـ التعاون الفنى والاقتصادى :

بالمثل ، تلقى عدد كبير من موظفى الوزارات الاثيوبية من الكادرات الوسطى والعليا تدريبهم الادارى فى اسرائيل فى فترات سابقة ، كما يوجد خبراء اسرائيليون يساعدون فى اتمام بعض المشروعات الزراعية ، وقد اتفق على قيام شركة اسرائيلية بإعداد الدراسات التنفيذية الخاصة بأحد المشروعات الزراعية فى جنوبى اثيوبيا يقوم « برنامج الأمم المتحدة للتنمية » بتمويله وهو عبارة عن مشروع للتنمية الزراعية على مساحة ٣٠٠ الف دونم ويشتمل على انشاء سد على نهر شبيلى ، كذلك تقدم شركات اسرائيلية عديدة برامج تدريبية للكوادر الاثيوبية فى مختلف مجالات التنمية الزراعية (تكنولوجيا الرى ـ استصلاح الأراضى ـ دراسات التربة .. الخ)

ومن المعروف أن إثيوبيا لديها دراسات لاقامة ٣٣ مشروعا على منابع النيل (النيل الأزرق ـ بحيرة تانا ـ نهر السوباط ـ نهر عطبرة) وذلك منذ الستينات كان احد المكاتب الاستشارية الأمريكية قد أعدها ، ويفترض أن توفر هذه الدراسات لاثيوبيا ٧ مليارات متر مكعب من المياه ، وستقدر تكلفتها بما يزيد على ١٠ مليارات دولار إلا انها لم توضع ـ حتى الان ـ موضع التنفيذ بسبب نقص الموارد والخبرة الفنية .

ثالثا : العلاقات الدينية :

تربط الكنيسة الاثيوبية الأرثوذكسية علاقات وثيقة بالسلطات الدينية الاسرائيلية وذلك منذ عهد الامبراطور هيلاسيلاسى حيث قامت اسرائيل بتسليم مفاتيح دير السلطات الخاضع آنذاك لاشراف الكنيسة القبطية المصرية إلى الكنيسة الأرثوذكسية الاثيوبية ، وقد زار اسرائيل مؤخرا وفد من الكنيسة الاثيوبية التقى مع وزير الاديان الاسرائيلى وصرح عقب المقابلة بأنه يأمل فى تطوير علاقات التعاون بين الجانبين .

رابعا : التعاون السياسى :

فى ٣ نوفمبر ١٩٨٩ أعلنت اثيوبيا عن إستعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل وتلا ذلك زيارة وفد اسرائيلى برئاسة « روفيد ميرهان » مدير عام الخارجية الاسرائيلية إلى أثيوبيا لبحث سبل تطوير العلاقات بين البلدين ، ويركز الاثيوبيون فى التعاون مع الاسرائيليين على حفزهم على القيام بدور الوسيط بين اثيوبيا والولايات المتحدة وذلك لتحقيق هدفين : ـ

ـ الأول : تسهيل عقد اللقاءات والاتصالات بين المسئولين الاثيوبيين والأمريكيين وذلك بهدف تحسين العلاقات بين الدولتين خاصة بعد انكماش الدور السوفيتى .

ـ الثانى : هو تأييد جماعات المصالح اليهودية للمطالب الاثيوبية الخاصة بالحصول على معونات إقتصادية امريكية وعلى مساندة الولايات المتحدة فى المنظمات الاقتصادية الدولية لمطالب اثيوبيا ، وخاصة بعد التحولات فى السياسة الاقتصادية للتوجه نحو اقتصاديات السوق والاندماج فى نظام التجارة الدولى .

ويبرز فى هذا المجال اسم كاسكابيدا مهندس العلاقات الاثيوبية الاسرائيلية وقناة الاتصال فى فترة قطع العلاقات .

اليات التعاون :

ويقصد بذلك دوافع أطراف العلاقة التعاونية وتصوراتهم للفائدة المتحققة من هذا التعاون ولنفقاته ، وكذلك الظروف الموضوعية الهيكلية ـ التى تتسم بقدر من الثبات ـ والتى تشكل الاطار الحاكم لهذا التعاون ، وتحدد طبيعته ، وشروطه التبادلية ، وحدوده النهائية . وسوف نتناول دوافع وظروف كل جانب على حدة وذلك لأغراض التحليل فقط ، علما بأن مجموع هذه الدوافع والظروف ، وتزامنها ، فى إطار شبكة التفاعلات الاقليمية والدولية هو الذى يشكل بالفعل ما يمكن أن نطلق عليه آليات التعاون .

اولا : الجانب الاسرائيلى :

١ ـ الوضع الجغرافى / السياسى فى قلب النظام العربى وعلى تضاد تاريخى معه ، وما أحاط بذلك من حالة عداء مستمرة تدفع بالدولة الاسرائيلية نحو النزوع المستمر للتحالف مع دول التخوم الأخرى مثل تركيا ـ إيران ... الخ ، طالما كان ذلك ممكنا ، وإيجاد شكل من أشكال الارتباط الاستراتيجى لمواجهة النظام العربى وتخفيف ضغطه عليها . كذلك فإن إيجاد « موطىء قدم » فى هذه المواقع من شأنه تدعيم الأمن الاستراتيجى للدولة كقوة عظمى إقليمية وزيادة الضغط على النظام العربى . وفى هذا الاطار تكتسب اثيوبيا ـ بأهميتها الاستراتيجية القصوى ـ أهمية خاصة .

٢ ـ ضمان تهجير بقية اليهود الاثيوبيين المعروفين بإسم « الفلاشا » إلى اسرائيل ، فبالرغم من المشاكل المتعلقة بإندماج هؤلاء المهاجرين فى المجتمع الاسرائيلى فإنهم يشكلون قوة ضاربة لا يستهان بها بالنظر إلى صفاتهم الذاتية وإلى التجربة القاسية التى مروا بها قبل هجرتهم لاسرائيل . وقد تم بالفعل إستيعاب اعداد كبيرة منهم فى الجيش الاسرائيلى وتوطينهم فى مناطق صعبة المعيشة . ومن المعروف أن تهجير الفلاشا كان جزءا متفقا عليه صراحة فى بنود صفقة التعاون بين البلدين .

٣ ـ إقرار الصورة التى تسعى اسرائيل لتسويقها فى بلدان العالم الثالث وأفريقيا على وجه الخصوص ، وهى التى تصور إسرائيل بإعتبارها « الدولة ـ النموذج » للدول حديثة الاستقلال ، والتى واجهت مصاعب طبيعية واقتصادية وسياسية وعسكرية استطاعت بفضل قدراتها الخاصة أن تتغلب عليها وأن تبنى دولة حديثة متقدمة وقوية فى منطقة مضطربة تعانى من مشكلات التخلف ، وانها لتمديد العون لتقديم خبراتها الفنية فى المجالات المختلفة الاقتصادية والعسكرية ونقل التكنولوجيا

والتدريب للدول الأخرى - وايضا بإعتبارها قادرة على جذب التأييد الأمريكي لأصدقائها .

٤ - حاجة المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية إلى فتح أسواق قريبة . في آسيا وأفريقيا - لمشروعاتها ومنتجاتها لتخفيض نفقات انتاجها وتقليل الاعتماد على المعونات الخارجية .

ثانيا : الجانب الاثيوبى

١ - خلق الرحيل السوفيتي السريع حالة من الفراغ الاستراتيجي لم تبد الولايات المتحدة راغبة في ملئه سريعا ، فقد انسحبت القوات الكوبية ، ثم الخبراء الألمان الشرقيون ، ثم أعلن الاتحاد السوفيتي وقف إمداد أثيوبيا بالسلاح . وكانت إسرائيل هى الدولة الوحيدة الراغبة والقادرة - من وجهة النظر الاثيوبية - على القيام ببعض مهام الشريك الاستراتيجي خاصة بالنظر للوعد الاسرائيلي بالتوسط لدى الولايات المتحدة لصالح تحسين علاقاتها مع اثيوبيا .

٢ - من ناحية أخرى أدى تدهور موقف القوات الاثيوبية إزاء الجبهات الأرترية وثوار التيجراى ، والانتصارات المضطردة التى أحرزوها على القوات الحكومية إلى زيادة درجة الاحتياج الاثيوبى إلى مساعدات عسكرية عاجلة لمنع إنهيار الموقف . ونظرا لكون عدد كبير من الضباط الأثيوبيين قد تلقوا تدريبات في اسرائيل . وللعلاقات العسكرية بين الدولتين فقد كانت الأسلحة والخبرة الاسرائيلية هى أقرب بديل ممكن أمام السفارة الاثيوبية .

٣ - كذلك فإن أثيوبيا بحكم موقعها الجغرافي / السياسي تشترك مع اسرائيل في الرغبة في تحجيم القوة العربية وفي الحيلولة دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية . ونظرا لأن الأرتريين يتلقون دعم بعض البلدان العربية . ولتاريخ طويل من عدم الثقة . فإن اثيوبيا تجد ميلا - شأن بقية دول التخوم - للتحالف في وجه النظام العربي .

فإذا أضفنا إلى ذلك وجود خلفيات نفسية وشعبية - وأسطورية أحيانا - لانحدار الاثيوبيين من نسل الملك سليمان . وللعداء بين مسيحيو الحبشة وبحر المسلمين الذي يصل لشواطئها . لا تضح لنا مدى ملاءمة البيئة الاثيوبية لقيام مثل هذا التعاون .

تهديد الأمن القومي المصرى

يشكل تطور علاقات التعاون بين اسرائيل وأثيوبيا تهديدا مباشرا للأمن القومى المصرى وذلك من عدة جهات : -

١ - فاثيوبيا تمد مصر ب ٨٥ ٪ من مياه النيل الواردة عند أسوان . وإن كانت قدرة أثيوبيا على التحكم في تدفق كميات المياه المنحدرة من الهضبة الاثيوبية شبه منعدمة بسبب نقص التجهيزات والتمويل والخبرة الفنية ونظرا لطبيعة إنحدار الهضبة نفسها . فإن اثيوبيا تظل بالرغم من ذلك مصدر التهديد الرئيسى لحصة مصر من المياه . فإذا توفر طرف قادر على - وراغب في مساعدة أثيوبيا على القيام ببعض المشروعات التى تؤثر على حصة مصر من المياه حاليا أو في المستقبل . فإن ذلك يشكل تهديدا حقيقيا للحصة الحالية من المياه ناهيك عن استبعاد امكانية زيادتها نتيجة إنشاء مشروعات مشتركة بين مصر وأثيوبيا

٢ - أن وجود تسهيلات عسكرية لاسرائيل . ووجود مركز سياسى اسرائيلى في حدود نطاق الأمن الاقليمى لمصر من شأنه أن يضيف أعباء جديدة على أجهزة الأمن القومى المصرية لا تبدو مصر على إستعداد لتحملها في ضوء الضغوط الاقتصادية الحالية . الأمر الذى يؤدى إلى أحد خيارين - الأول زيادة الانفاق على هذه الأجهزة للتوسع فيها لمواجهة الأعباء الجديدة الأمر الذى يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية . والثانى هو تقليل فعالية هذه الأجهزة من خلال القيام بإعادة توزيع الكوادر الموجودة في ضوء الموارد المتاحة ويطبق ذلك على كل الأجهزة العاملة في مجال الأمن القومى

٣ - أن اثيوبيا بحكم إمتداد حدودها مع السودان وبحكم تفاعلات الصراع في الجنوب السودانى . تملك أوراقا عديدة في هذا النزاع الذى يمس الأمن القومى المصرى من قرب . ووصول إسرائيل إلى منطقة الصراع في الجنوب - وهو ما بدأت علاماته في الظهور فعلا - من شأنه أن يزيد من تعقيد المشكلة وإعاقة التوصل لتسوية سلمية هناك

٤ - أن فتح الطريق إلى اثيوبيا . مقر منظمة الوحدة الأفريقية والعصب الهام في شبكة التفاعلات الافريقية يشكل نقطة هامة تحسب لصالح إسرائيل في سعيها لتنمية علاقات التعاون مع دول القارة الافريقية والتى تعد - بلاشك - المجال الحيوى للسياسة الخارجية المصرية ولامكانيات النمو الاقتصادى المصرى خاصة بعد التحولات التى طرأت في شرق ووسط أوربا والتى عصفت بالتأييد التلقائى الذى كانت مصر والدول العربية تتمتع به من جانب دول اوربا الشرقية

٥ - أن قيام ارتباط اسرائيلى - أثيوبى ذو بعد عسكرى واضح . من شأنه تكريس وضع إسرائيل كقوة إقليمية عظمى . وهو أمر يحسب بالخصم من حساب القوة الشاملة المصرية . ويزيد من الضغط على مصر إقليميا ودوليا

مستقبل التعاون الاسرائيلى الاثيوبى

في ضوء الانفراج غير المسبوق الذى تشهده العلاقات الدولية والتقارب بين الشرق والغرب . سيكون من المتاح بروز دور القوى الاقليمية بشكل أكبر . حيث تبدى القوتان الأعظم إهتماما أقل بصفة عامة بدول العالم الثالث . وتنهار النظم الراديكالية في اوربا الشرقية لتحل محلها نظم تتمسك بالقيم السياسية والاقتصادية الغربية . يكون من الممكن للقوى الاقليمية أن تلعب دورا أكبر في أقاليمها خاصة إذا لم يتعارض مع المصالح الأساسية للقوى الدولية التى أصبحت أكثر إنشغالا بالتحولات في أوربا ومشكلاتها عن الصراعات

داخل الاقاليم .

ومن ثم فان مستقبل التعاون الاسرائيلي الاثيوبي سيكون اكثر تاثرا بالقوى الاقليمية الفاعلة ـ ونقصد بها اثيوبيا واسرائيل ومصر ـ عن التاثر بسياسات القوى الدولية ومن هنا يمكن تصور لنمطين مختلفين لتطور هذا التعاون وفقا لسياسات كل من هذه القوى

النمط الاول تطوير التعاون الاسرائيلي الاثيوبي

ويتضمن هذا النمط استمرار علاقات التعاون بين الدولتين . وتطويرها واستقرارها وتحولها لملمح ثابت من ملامح شبكة التفاعلات في الاقليم ويفترض تحقق هذا النمط الاتي -

١ ـ تحقيق نجاحات مبدئية لهذا التعاون ويشمل ذلك

ا ـ نجاح نسبي من جانب إسرائيل في تحسين علاقات اثيوبيا بالولايات المتحدة او على الأقل إقناع صانع القرار الاثيوبي بان اسرائيل لعبت وتلعب دورا مهما في ذلك

ب ـ تحسين الوضع العسكري والأمني للقوات الحكومية الاثيوبية ضد الانفصاليين وذلك بغض النظر عن شخص الرئيس نفسه الذي قد يخضع للتغيير . ولكن المهم في هذا الصدد هو نجاح مؤسسة التدريب والتسليح العسكرية الاسرائيلية ضد الطرف الاخر يكفي لاقناع صانع القرار الاثيوبي بحيوية استمرار هذا التعاون

٢ ـ عدم توفر بديل اكثر إغراء او اقل تكلفة كشريك وبالتحديد عدم توفر دور مصري او عربي يدفع الحكومة الاثيوبية الى إعادة حساباتها سواء للحصول على ساتع اكثر تميزا أو تجنب ضغوط تفوق تكلفتها العائد المتحقق من التعاون مع إسرائيل مثل دعم المتمردين الارتريين لتحييد اثر الدعم الاسرائيلي وربما تجاوزه

٣ ـ إستمرار الظروف الموجودة على الساحة الاقليمية واستعداد الطرفين للتعاون . ويعني ذلك إستمرار الملامح الرئيسية لشبكة العلاقات في المنطقة دون تغيير يذكر . وكذلك استمرار الاستعداد الاسرائيلي لتحمل نفقات التعاون وردود فعله . والمدى الذي يمكن ان تذهب اليه الحكومة الاسرائيلية في قبولها للمطالب الاثيوبية . والمقابل الذي تستطيع الحكومة الاثيوبيه ـ وتقبل أداءه . وفي هذا الاطار فان توفر تمويل خارجي ـ امريكي ـ من شأنه تعزيز إحتمالات تطور واستقرار التعاون بين اثيوبيا واسرائيل

النمط الثاني تطوير التعاون البديل

يعتمد هذا النمط على قيام مصر بدور نشط لتطوير التعاون بينها وبين اثيوبيا . ويعتمد هذا النمط على اربعة محاور مترابطة تشكل صفقة شامله متكاملة

١ ـ دعم الحل السلمي للنزاع داخل اثيوبيا . حيث تستخدم مصر علاقاتها بكل من جبهات التحرير الارترية . وبالحكومة السودانية . وبالدول العربية التي تدعم الارتريين . وبالحكومة الاثيوبيه من اجل التوصل لاتفاق مقبول بين طرفي النزاع وباستخدام بعض الضغط اللازم لقبول الطرفين للتنازلات اللازمة لعقد مثل هذه التسوية

٢ ـ تفاهم مصري عربي بخصوص المعونات الاقتصادية المقدمة من الجهات العربية المانحه المختلفة للدول الافريقية . يوفر هذا التفاهم إمكانيه الربط بين إتجاه المعونات والزيادة فيها او إستمرارها وبين السلوك الاثيوبي

٣ ـ ادخال أثيوبيا في شبكة المستفيدين من . الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا . بصورة أكثر كثافة . حيث يتم ـ وفقا للنمط ـ إعادة ترتيب اولويات الصندوق لاتاحة الفرصة للكوادر الاثيوبية بالتدرب في المجالات المختلفة التي يوفرها الصندوق وباعداد كافية لتلبية الحاجات الاثيوبية وخاصة مجالات التنمية الزراعية والأمن والتدريب العسكري

٤ ـ الاتفاق على موضوع التعاون الاقليمي في مجال المياه والطاقة . ويشمل ذلك عقد إتفاق جديد يراعي مصالح ومطالب الجانبين مع التركيز على المشروعات المشتركة ونقل الخبرة الفنية والتدريب . وانشاء هيئة مشتركة للنهر تمثل فيها كافة دول الحوض . وادماج اثيوبيا في مشروعات الربط الكهربي

ومن المفهوم ان كلا من النمطين يشكل نموذجا مثاليا نظريا . ولا ينتظر ان يتحقق أحدهما بشكل كامل . ولكن الهدف من وضع مثل هذه الانماط هو توفير . دليل يمكن من خلاله قياس مدى . إقتراب . الواقع منه وفقا لعدد من المتغيرات التي يمكن السيطرة عليها .

سين وجيم

ماأثر القلاقل التى تحدث فى القرن الافريقى على أمن مصر القومى ؟

التهويش بالتأثير على نصيب مصر من مياه النيل والتغلغل الاسرائيلى فى افريقيا بشكل لم يسبق له مثيل !

د . محمد عبد الغنى سعودى

عميد معهد الدراسات الافريقية السابق

لابد من النظر الى مايجرى ، وتاثيره على الامن القومى المصرى ، بمفهومه الشامل ، بمنظور علمى للبحث عن الاسباب والدوافع ، والنتائج ... المرتقبة ، وكذا البحث عن دور « المكون » الاجنبى فى الاحداث وتاثيره ، خاصة فى الظرف الدولى الراهن ، الذى يراد لنا أن نبصم بانه ـ بعينه ـ هو النظام الدولى الجديد والمفيد !

وهناك نطاقان للنظر ، أولهما : المكونات الطبيعية للدولة الافريقية المرتبطة بالاحداث ، تاثرا وتاثيرا ... بمعنى الموقع والجغرافيا والموارد والقوى البشرية والاستقرار السياسى والتقدم العلمى ، ثانيهما ، المكونات الوظيفية ومنها النسيج الداخلى للدولة وحدود قدرته على صد الاختراقات والتفتت ، ومواجهة الحروب الدعائية والنفسية والاقتصادية ... الخ

وعند التخصيص نشير الى الضعف البادى فى مكونات الدولة بالقرن الافريقى وبالذات من ناحية التكامل القومى والضعف الاقتصادى ومشاكل الحدود ، والتاثير المدمر لنظم الحكم الشمولية والعشائرية المستبدة . وفاقم الأمر وقوع هذه الدولة على مدخل البحر الأحمر وباطلال واسع على المحيط الهندى ... ومعنى ذلك أن من يسيطر عليها يتحكم فى طرق البترول الرئيسية من والى قناة السويس . كما أن دول القرن هى نقطة وثوب الى الجزء الاوسط من القارة الافريقية ... ولعلها لكل هذه الاسباب كانت مسرحا لاكثر معادلات التباديل والتوافيق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اثارة وقد فضل بعضها ـ جيبوتى ـ حيال ادراكه لهشاشة بنيته ، ومخاوفه من جيرانه الابقاء على الحماية الفرنسية ، بالرغم من اعلان الاستقلال عام ١٩٧٧ أثر الاستفتاء المعروف . بينما بقى الصومال نهبا لحكم الفرد وللعجز عن تحقيق تكامل الدولة واستقرارها ، رغم درجة التوحد القومى المميزة له نسبيا عن دول جنوب خط الصحراء ، ورغم الديانة الواحدة (الاسلام) كما ظل اسيرا للمجاعات ولصراعه مع كينيا ومع اثيوبيا ، ورزحت اثيوبيا تحت قلاقل التوترات القومية وحروبها .. والفقر ... والاستبداد الى أن ذهبت السكرة ... وجاءت الفكرة بانتهاء حرب الخليج وبروز متغيرات دولية خطرة ، وتصاعد التطلعات الاسرائيلية للتغلغل فى افريقيا على نحو لم يسبق له مثيل وتداعت الاحداث كما هو معروف ولازالت تجرى فى فوضاها ، وألغازها . وقد احس الضمير المصرى العام ـ وعذرا للترخيص بالحديث نيابة عنه ـ بالقلق البالغ فقد انفتح مبدئيا باب خطير للحرب النفسية لا نعلم متى يقفل ... واقصد بالحرب النفسية التهويشات المحتملة بالتاثير على نصيب مصر من المياه (٨٤ ٪ من مياهنا من الهضبة الاثيوبية) واقول ان مجرد « التهويش » وهناك سوابق مع اثيوبيا بالذات ، سيكون خطيرا ... لقد كان الاسرائيليون بعد الدفرسوار يقولون انهم على مبعدة ٩٠كم من القاهرة وهم يعلمون تماما ان دخول القاهرة مستحيل ... غير انها الحرب النفسية والان قد نسمع حديثا عن انهم على مقربة ٩٠ سم من القاهرة ... المسافة بين الدورق والعطشان ! هذا مع عدم استبعاد امكانيات التاثير المادى على نصيبنا من المياه ... وهناك ايضا التاثير على السودان ... الغمق البالغ الحيوية بالنسبة لمصر ... والبنك الأمين الذى يمر من خلاله حسابنا المائى الجارى . وأضف الى ذلك المصاعب التى تتواتر فى تامين الملاحة عند باب المندب (تذكر اقفاله عربيا فى حرب ١٩٧٣) ومحاولة استلاب السيادة العربية على البحر هذا اذا لم تمتد محاولات توتير الاجواء الى اليمن ... الذى هو القرن الافريقى لكن فى الضفة الاخرى .

واخيرا فهناك القنوط الحقيقى هذه المرة من امكانات تحقيق استقرار سريع وحقيقى وديمقراطى فى دول القرن وسيلقى كل ذلك على مصر ، وهى تواجه عدة امتحانات عسيرة على جبهات « السلام » و« الاقتصاد » « والجغرافيا » مسئوليات اضافية ... ولابد من زيادة فعالية الدور المصرى على مستويات متعددة فالدبلوماسية ومع نجاحها فى استخدام الطريقة « المصرية » فى احتواء النزاعات ، الا انها وحدها لاتكفى ... وعندما نتكلم عن مصر الدور فاننا نتكلم عن مكونات عدة وادوات عدة ووسائط مختلفة واخيرا ايقاع اسرع ... لم نعد نملك ترف الاكتفاء بالقول انه امر الله ونفذ !

عصام راضى وزير الأشغال لآخر ساعة :

لا توجد أى مشروعات أثيوبية على النيل

● مؤشرات الفيضان جيدة .. والنتيجة فى أكتوبر

● حديث : جمال عوض

● ماهو الموقف الحالى لمؤشرات فيضان النيل هذا العام ؟ وماذا عن احدث نظم قياس النيل فى مصر ؟ وماهى حقيقة المشروعات التى تقوم بها اثيوبيا على نهر النيل ؟ وماذا عن مجال التعاون المصرى الليبى فى مجال المياه الجوفية ؟ هذه التساؤلات وغيرها كانت محور حوار آخر ساعة مع المهندس عصام راضى وزير الأشغال والموارد المائية .. والذى اكد على ان نتائج فيضان هذا العام جيدة الى حد بعيد .. كما اكد على انه لاتوجد اية مشروعات لدولة اثيوبيا على النيل.. وانه تربطنا بكل الدول الأفريقية وخاصة السودان علاقات حميدة ..

● ماهي النسبة التي تحتاجها مصر من المياه في مشروعات التوسع الزراعي الأفقي ؟ وماهي خطة الوزارة لتوفير مياه الري حتى عام ٢٠٠٠ ؟

● قال المهندس عصام راضي وزير الأشغال والموارد المائية ان الاحتياجات المائية اللازمة للأغراض المختلفة في مصر في الحقبة القادمة وعلى راسها مشروعات التوسع الأفقي في مجال زراعة الأراضي تبلغ ١١ مليار متر مكعب في العام . وسيتم اتاحة هذه الاحتياجات من استخدام مياه الصرف الزراعي في حدود ٧ مليارات متر مكعب وهي مياه ذات الملوحة والنوعية المناسبة للزراعة .. بالاضافة إلى استغلال الخزان الجوفي في الوادي والدلتا لتصرف حوالي ٥ مليارات متر مكعب .

كذلك نخطط حاليا لتخزين مياه السدة الشتوية التي تبلغ حوالي ٢,٣ مليار متر مكعب في البحيرات الشمالية ونعمل بشكل جدي في مشروعات تطوير الري في الأراضي القديمة ذلك لاستقطاب الفواقد المائية ورفع كفاءة الري بما يوفر عند اتمام هذه المشروعات حوالي ٥٥ مليار متر مكعب .. ونضع في برامجنا توفير حوالي مليار متر مكعب من المياه قبل عام ٢٠٠٠

كذلك نسعى بكل الجهود مع الشقيقة دولة السودان لاستكمال قناة « جونجلي » لان باستكمالها سنوفر لكل من مصر والسودان ٢ مليار متر مكعب من المياه .

جملة هذه المشروعات ستوفر المياه اللازمة للأغراض الاستهلاكية من مياه الشرب .. والصناعة ذلك بالاضافة إلى المياه التي تساعد على تنفيذ خطة التوسع الزراعي الأفقي والتي ستصل في نهايتها إلى ١,٧ مليون فدان ..

ترشيد استخدام المياه

● ماذا عن مشروعات ترشيد استخدام المياه .. واثرها في تضييق الفجوة الزراعية بين ما ننتج .. وما نستهلك ؟

● لقد قامت الوزارة بعمل العديد من المشروعات مثل تطوير الري واستخدام الوسائل الحديثة في التحكم في التصريفات والمناسيب عن طريق استخدام الفتحات والدورات الحديثة بالاضافة إلى تسوية الأراضي وصيانة الترع .. والقضاء على الحشائش المائية سيتم بالضرورة توفير الاحتياجات المستقبلية من المياه اللازمة لأغراض توسيع الرقعة الزراعية .

وخير دليل على ذلك اننا لم نسحب في الاربع سنوات الماضية حصتنا بالكامل من السد العالي والتي تقدر بـ ٥٥٪ مليار متر مكعب حيث لم تزد نسبة المسحوب من مياه السد العالي اكثر من ٥٤ مليار متر مكعب وهذا إن دل فإنما يدل على حسن ادارة نظم الري .. واعتقد اننا بذلك سوف نوفر المياه لزيادة حجم الأراضي المزروعة وبالتالي سد الفجوة بين ما ينتج زراعيا وما يستهلك ..

● ماهو موقف قناة « جونجلي » خاصة وانه تم تنفيذ ٧٠٪ منها حتى الآن ؟

● قناة جونجلي يتحكم في استكمالها حاليا وضع الامن في جنوب السودان وهي مسائل داخلية تخص الشقيقة السودان وبعد استقرار الامن هناك في الجنوب سوف يتم استكمال مشروع القناة ذلك لان هذا المشروع سوف يخدم مناطق الجنوب قبل ان يخدم مناطق الشمال السوداني حيث ستقام عدة مشروعات تنموية مثل . طرق .. زراعة . مواصلات وحياة عمرانية . جديدة .. لكن المشروع الآن متوقف تماما ونامل ان يتم الاستقرار لاستكماله .

تعاون مصري افريقي

● ماهو مشروع الدراسات الهيدرومترولوجيه لحوض البحيرات الاستوائية ؟ وكم دولة تشارك فيه ؟

تشارك في مشروع الدراسات الهيدرومترولوجيه لحوض البحيرات الاستوائية .. مصر . السودان . رواندى بورندى . زائير .. وتشارك فيه اثيوبيا كعضو مراقب .. ويختص المشروع بدراسة الأحوال المناخية مثل الحرارة . الرطوبة . الأمطار .. وكذلك دراسة النوافد المائية وتصريفات المياه في منطقة البحيرات الاستوائية للتعرف على الايراد المائي بالمنطقة وافضل الأساليب للحد من الفواقد المائية واستخدامها الأمثل لصالح دول حوض النيل .. وحتى الآن لم يتم التوصل إلى نهاية المشروع .. ويتم حاليا تطوير الدراسات بناء على الاحتياجات اللازمة فمن المعروف ان منطقة البحيرات الاستوائية تتعرض لنسبة عالية من فاقد المياه ذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة . ونمو الحشائش المائية .. ومن اجل الحفاظ على الفاقد قامت هذه الدراسات .. وبطبيعة الحال تعد هذه الدراسات تعاون افريقيا مصريا مثمرا من اجل الحفاظ على المياه ..

● ماهي المنظمات الدولية التي تساهم بخبرتها في مشروعات حوض النيل ؟

● يساهم في هذا المشروع الأمم المتحدة وخبراء الدول المشتركة في الدراسة وهي الدول الحوضية وقد تم انشاء النموذج الرياضي للمشروع ويجرى تشغيله .. كما يجرى حاليا تطوير التعامل مع هذا الجدول الرياضي للمشروع .. كذلك التعرف على المشاكل المائية في المنطقة الاستوائية واسلوب مواجهتها لاهمية الحفاظ على المياه ..

متابعة مياه النيل

● ما هو دور مصر في الهيئة الفنية لمياه النيل ؟

● الهيئة الفنية لمياه النيل هي هيئة مشتركة بين مصر والسودان فقط وقد انشئت منذ عام ٥٩ بين كل من البلدين .. وتعمل كل من مصر والسودان من خلال الاجتماعات الدورية كل ٣ شهور في متابعة



المسائل الفنية الخاصة بمياه النيل سواء في تنظيم الايراد أو الدراسات الخاصة وذلك لتنظيم الاستفادة من مياه النيل .

● ماهي أوجه التعاون المختلفة بين دول حوض النيل ؟

● تتعاون دول حوض النيل التسع فيما بينها في الأساليب المثلى للاستفادة من مياه النيل لصالح دول حوض النيل كذلك هناك اتفاقيات بين الدول التسع حول حقوق استخدام المياه بالاضافة الى القانون الدولي وقواعد هلسنكي التي تحكم استخدامات المياه بين الدول التسع لحوض النيل ..

قناة جونجلي توفر ٢ مليار متر من مياه

● ماذا بعد الانتهاء من قناة « جونجلي » .. كيف ستستفيد مصر منها ؟

● ان مشروع قناة « جونجلي » يعد باكورة المشروعات المائية بين مصر والسودان .. لقد بدأ العمل في هذا المشروع الكبير مع بداية عام ٨٣ .. والذي من المقدر له أن تستفيد منه كل من مصر والسودان بواقع ٢ مليار متر مكعب لكل بلد على حدة ومن الممكن زيادة الرقعة الزراعية بعد الانتهاء منه بصورة واضحة ونأمل أن يستقر الوضع الآمن في جنوب السودان لكي تستفيد مصر والسودان معا .

● هناك محاولات معارضة تجاه مشروعات تعذيب المياه أي التخزين في البحيرات .. فما هو الحل ؟

● ليست هناك جهات تنفيذية تعارض مشروع الاستفادة من السدة الشتوية للتخزين في البحيرات الشمالية حيث أن هذا المشروع درس دراسة مستفيضة من اللجنة الفنية وأكاديمية البحث العلمي واشترك في هذه اللجنة الفنية ممثلون لكافة الوزارات والمؤسسات العلمية ودرست عدة بدائل .. وقد أبدت الدراسات أهمية تخزين المياه في البحيرات الشمالية .

٣٠٠ ألف فدان من المياه الجوفية

● ماذا عن المياه الجوفية .. وما مدى التعاون بين مصر وليبيا في هذا المجال ؟

● المياه الجوفية متواجدة في الوادي والدلتا نتيجة التغذية من القنوات المائية ومن نهر النيل ومن أعمال الري . وان التصرف الآمن لاستخدامها في الوادي والدلتا هو ٥ مليارات متر مكعب في العام .. والآمن بمعنى عدم الاقتراب من نقطة الملوحة المائية .. ويتم الاستفادة حاليا من ٢,٦ مليار متر وخلال الفترة القادمة حتى عام ٢٠٠٠ سيتم الاستفادة من باقي المخزون المسموح به والآمن حتى نصل إلى رقم ٥ مليارات متر مكعب .. وفي مجال التعاون تشارك مصر .. كل من ليبيا ، السودان .. تشارك في خزان مياه جوفية وهو الخزان العميق في الحجر الرملي الليبي في الصحراء الغربية .. وفي جنوب شرق ليبيا .. وشمال غرب السودان وهذا المشروع يجرى الآن الاعداد لدراسته بالاستفادة بخبراء من الأمم المتحدة كما يشارك خبراء من مصر ـ ليبيا ـ السودان في عملية استخدام المياه الجوفية ..

— وتعمل ليبيا حاليا على الاستفادة من هذا الخزان في احتياجات المياه اللازمة للساحل الشمالي عن طريق ما يسمى بالنهر الصناعي العظيم .. كما ستستفيد مصر من أغراض التوسع الأفقي في الصحراء الغربية لري حوالي ٣٠٠ ألف فدان

● ماذا عن شبكة الاستشعار التليمترية ؟ ومتى ينتهي العمل بها ؟ والهدف منها ؟

● شبكة الاستشعار التليمترية تعد أحدث نظم التعامل مع مقاييس المياه وقياس المناسيب وقد انتهت المرحلة الأولى منها خلف القناطر الكبرى على النيل والرياحات والترع الكبرى وتهدف إلى التحكم في التصرف في كمية المياه دون إسراف أو تقتير . وهناك مرحلة قادمة تنتهي خلال عامين للتوسع في جميع دورات الري على مستوى مصر بحيث يتعرف مهندسو الري على المناسيب والتصرفات في أي وقت وبالتالي التحكم فيها ..

توقعات جيدة لفيضان النيل

● ماهي التوقعات المنتظرة لفيضان نهر النيل هذا العام .. من خلال المؤشرات الحالية ؟ وماهو موقف مخزون بحيرة ناصر ؟

● النتائج جيدة حتى الآن وتشير كل الأرصاد على منابع النيل أن تصرفات النيل ستكون جيدة هذا العام ولكن لايمكن التنبؤ بها إلا في شهر أكتوبر . أما مخزون بحيرة السد العالي يقترب من ٧٠ مليار متر مكعب وهو مخزون استراتيجي للوفاء باحتياجات مصر على المدى القريب والبعيد وفي حالة وجود فيضانات من هذا المخزون الاستراتيجي .. أن بحيرة ناصر تعتبر البنك المركزي للمياه في مصر ..

لاتوجد مشروعات أثيوبية على النيل

● ماهي المشروعات التي تقوم بها أثيوبيا ؟ وماذا عن التهديدات السودانية .. وهل ستؤثر على حصة مصر في مياه النيل ؟

أكد المهندس عصام راضي وزير الأشغال والموارد المائية على أنه ليست هناك أية تهديدات سودانية لأن مصر والسودان ترتبطان باتفاقيات مياه النيل وبينهما لجان فنية مشتركة وكلا البلدين يتفهم



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩١

التزاماته وحقوقه وواجباته ولايوجد ما يشير إلى اى نوايا غير ايجابية من الجانب السوداني بالنسبة لأثيوبيا كما انه لاتوجد اية مشروعات فى حوض نهر النيل .. وما يكتب فى بعض الصحف المحلية والأجنبية لاتعدو ان تكون تخوفات او بعض اعمال دراسات تتم لانهار آخرى تصب فى دول اخرى وبعيدة كل البعد عن منطقة حوض نهر النيل .. وهناك تفاهم بين كل من مصر واثيوبيا ..



المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ ...

فى لجان الشئون العربية بالشورى :

مزارع اسرائيلية باثيوبيا لمنافسة القطن المصرى سد جديد يهدد نصيب مصر من المياه

كتب زايد على سعد :

اعلن المهندس سعد هجرس رئيس لجنة الزراعة بمجلس الشورى ان هناك مزارع يملكها اسرائيليون فى اثيوبيا لزراعة لقطن ومنافسة القطن المصرى وانه تم اقامة سد جديد هناك سيؤثر تأثيرا خطيرا على نصيب مصر من المياه .

وقال فى اجتماع لجنة الشئون العربية بالمجلس ان اسرائيل بحصولها على موارد مائيه من الاردن بالاضافة الى مشروعاتها فى اثيوبيا تمثل تهديدا كبيرا لمصر والبلاد العربية .

واكد اعضاء لجنة الشئون العربية انه لا امن حقيقى فى منطقة الشرق الاوسط دون مراعاة مشكلة المياه .

وطالب الاعضاء بان تكون اسس حل النزاع العربى الاسرائيلى امام مؤتمر السلام قائمة على قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ودعا الاعضاء الدول العربية وخاصة دول المواجهة الى الجلوس معا لوضع ورقة المطالب العربية ، وبان يقف العرب صفا واحدا ويتحلون بالصبر امام المفاوض الاسرائيلى .

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعا امس برئاسة الدكتور مفيد شهاب لمناقشة الموقف المصرى والعربى تجاه عقد مؤتمر السلام .

م . سعد هجرس

النزاع العربى الاسرائيلى

الأطماع الاسرائيلية في مياة مصــــر

			صـ
١	حول موضوع ايصال مياة النيل الى القدس	د. وحيد رأفــت	الشعـــــب ٨ يناير ١٩٨٠...... ١٥٢٩
٢	هل نبيع مياة النيل ؟	عبدالحكيم تيمـور	الثقافة الوطنية ينايــر ١٩٨٠..... ١٥٣١
٣	هل تملك أية سلطة في الدولة التصــــرف للغير في مياة النيل ؟	د. محمد عصفور المحامى	الشعــــب ٢٢ يناير ١٩٨٠..... ١٥٣٩
٤	ماء النيل مابين النيات الطيبة والالتــواء المتعمد	شفيق أحمد علـــى	روز اليوســف ١٠ مارس ١٩٨٠..... ١٥٤١
٥	أحد رواد الهندسة الرى المصريين يحذر : وصول مياة النيل الى اسرائيل تهــــدد مشروعاتنا مع السودان وزائير وأوغندة	عبدالخالق الشناوى	الشعـــب ١٨ مارس ١٩٨٠..... ١٥٤٧
٦	سلطان مصر على ماء النيل	د. ممدوح توفيــق	الشعــــب ٢٠ مايو ١٩٨٠..... ١٥٥٠
٧	هل تكلفى مياة النيل حاجة مصر حتى نهايــة هذا القرن	د. أحمد فؤاد الخولى	الشعــــب ٩ سبتمبر ١٩٨٠...... ١٥٥١
٨	المحافظة على استقلال الوطن وسلامــــة أراضيه ومشكلة مياة النيل	محمد عصفـــور	الشعــــب ٩ سبتمبر ١٩٨٠..... ١٥٥٢
٩	قضية حياة أو موت : لن تحصل اسرائيــل على قطرة واحدة من ماء النيل	د. نعمات أحمد فؤاد	الشعــــب ٩ سبتمبر ١٩٨٠..... ١٥٥٣
١٠	حول شرعية القرار بمدّ مياة النيل الـــى صحراء النقب	د. حامد ربيــــع	الشعــــب ٩ سبتمبر ١٩٨٠..... ١٥٥٦
١١	لن نفرط فى قطرة واحدة لاسرائيل مــــن مياه النيل		الشعــــب ١٦ سبتمبر ١٩٨٠..... ١٥٥٨

١٢	مياه النيل وأزمة المشاركة السياسية	رفعت سيد أحمد	الشعب ١٦ سبتمبر ١٩٨٠	١٥٥٩
١٣	عرض مياة النيل على اسرائيل إجراء غير قانوني ويتصادم مع الدستور ويترتب عليه ...	ممتاز نصار	الشعب ١٦ سبتمبر ١٩٨٠	١٥٦١
١٤	النيل في خطر ومصر أيضاً في خطر	كامل زهيري	الشعب ١٦ سبتمبر ١٩٨٠	١٥٦٥
١٥	٣ قنوات تحت قناة السويس لمدّ مياة النيل ... الى النقب		أكتوبر ٧ أكتوبر ١٩٨٠	١٥٧١
١٦	عشرة أخطاء في قرار تحويل نهر النيل الى اسرائيل		الشعب ١٤ أكتوبر ١٩٨٠	١٥٧٣
١٧	البحوث المقدمة الى مؤتمر الحزب الوطني تقول مياه النيل لاتكفي مصر	عاطف حسنين	الشعب ١٤ أكتوبر ١٩٨٠	١٥٧٦
١٨	ومدير معهد الصحراء أيضاً يحذر		الشعب ٢٨ أكتوبر ١٩٨٠	١٥٧٩
١٩	اللورد كرومر رفض تحويل النيل لاسرائيل فكيف نسمح نحن الآن بذلك ؟	موسى الأدهم	الشعب ٢٨ أكتوبر ١٩٨٠	١٥٨٠
٢٠	ندوة نقابة المحامين عن مدّ اسرائيل بمياة النيل	كارم محمود	الشعب ٤ نوفمبر ١٩٨٠	١٥٨١
٢١	سؤالان الى الحكومة عن مياة النيل		الشعب ٨ نوفمبر ١٩٨٠	١٥٨٤
٢٢	مالم تنشره الصحف من الجلسة التاريخية لمجلس الشعب	سليمان صالح	الشعب ٢ ديسمبر ١٩٨٠	١٥٨٥
٢٣	تبديد مياه النيل كارثة	د. فيليب رفلة	الشعب ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠	١٥٨٩

م	العنوان	الكاتب	المصدر والتاريخ	الصفحة
٢٤	أذاهب أنت الى اسرائيل ٠٠ يانيل ؟	محمدفارس عبدالمنعم	الشعب ٦ يناير ١٩٨١	١٥٩٠
٢٥	المياة أيضاً ٠٠		المختار الاسلامي ١٧ يونيو ١٩٨١	١٥٩١
٢٦	القوانين لاتنفذ والدولة هي التي تخالفها	عاطف حسين	الشعب ٢١ سبتمبر ١٩٨٢	١٥٩٣
٢٧	قبل أن يدركنا الجفاف الأفريقي ونحن غافلون		الوفد ٢٠ ديسمبر ١٩٨٧	١٥٩٦
٢٨	مع أزمة الجفاف : كيف تفكر اسرائيل والولايات المتحدة في مياة النيل ؟	حلمي شعراوي	الأهالي ٢٢ مارس ١٩٨٨	١٦٠٠
٢٩	أزمة مياة النيل لاتزال قائمة	سعد عجرس	الجمهورية ١٠ نوفمبر ١٩٨٨	١٦٠٢
٣٠	بدء تنفيذ المخطط الأسرائيلي لسحب المياة الجوفية بسيناء	عبدالنبي عبدالستار	الوفد ١٩ أغسطس ١٩٨٩	١٦٠٦
٣١	مخطط اسرائيلي لسرقة المياة الجوفية بسيناء		الفيس ٢٠ أغسطس ١٩٨٩	١٦٠٧
٣٢	اسرائيل تسحب المياة الجوفية من مصر		الرأى ٢٠ أغسطس ١٩٨٩	١٦٠٨
٣٣	أعضاء الشورى: نحذر من مخططات اسرائيل للاضرار بمياة النيل	زايد علي سعد	الأخبار ١٥ مايو ١٩٩٠	١٦٠٩
٣٤	هدية أمريكا : اسرائيل تشارك مصر في مياة النيل	صلاح بديوى	الشعب ١٩ فبراير ١٩٩١	١٦١٠

٢٥	مخطط أمريكي لفرض الهيمنة الصهيونيــــة على حوض النيل		الشعــــــب ٥ مارس ١٩٩١ .... ١٦١٤
٢٦	قطرة الماء لمصر ٠٠ واسرائيل كيف ؟	د٠ كمال عبدالحميد	الوفــــــــد ١٤ مارس ١٩٩١ .. ١٦١٥
٢٧	مصادر مسئولة : محاولات لتوصيل ميــــاة النيل لاسرائيل	هدى مكــــــاوى	الشعــــــب ١٩ مارس ١٩٩١ ... ١٦١٨
٢٨	ضغوط صهيونية جديدة للحصول على ميــــاة النيل	صلاح بديـــــوى	الشعــــــب ٣٠ ابريل ١٩٩١ ... ١٦١٩
٣٩	اسرائيل مستمرة فى سرقة المياة المصرية		الوفــــــــد ٢٢ يوليو ١٩٩١ .... ١٦٢٠
٤٠	(٢) سيناء فى خطر ٠٠	أمين القصـــــاص	الوفــــــــد ١٩ أغسطس ١٩٩١ ... ١٦٢١
٤١	اسرائيل تسحب ٨٠٪ من مياة سيناء		مصـــــــر ١ سبتمبر ١٩٩١ .... ١٦٢٣
٤٢	باختصار : حرب العطش تدق طبولها	سامى فريـــــــد	الأهرام المسائى ١٦ أكتوبر ١٩٩١ ... ١٦٢٤
٤٣	(٥) سيناء فى خطر ٠٠	أمين القصـــــاص	الوفــــــــد ١٨ أكتوبر ١٩٩١ .... ١٦٢٥



المصدر : المسـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ يناير ١٩٨٠

حول موضوع ايصال مياه النيل الى القدس

انى كمواطن عادى — لا اكثر ولااقل اعارض مشروع ايصال مياه النيل الى القدس لعدة اسباب منها :اولا : اننا اليوم فى اشد حاجة لكل قطرة من مياه النيل ليس فقط لايصال المياه الحلوة الى مئات القرى المصرية التى لم تصلها بعد ، بلوبالاخص لغزو صحارينا الشاسعة واستصلاح اكبر قدر من اراضيها وذلك لمواجهة الزيادة الرهيبة فى عدد السكان ، بمعدل مليون نسمة كل عشرة شهور . وللتعويض عن الانكماش المستمر فى المساحات الخضراء بسبب امتداد العمران الى كل مكان وتخريب الاراضى الزراعية الطيبة فى صناعة الطوب . رغم التشريعات التى تحرم ذلك حفاظا على حياتنا وغذائنا .



د. وحيد رافت

●● ثانيا : ان القدس اليوم هى عاصمة اسرائيل سواء اعترفنا بذلك ام لم نعترف به وقسمها الغربى المستحدث يهودى مائة بالمائة ، والقدس العربية القديمة التى كانت بيد الاردن فى حرب يونيو ١٩٦٧ هى فى سبيل التهويد شبه الكامل ، بعد أن غيرت اسرائيل معالمها ومنظرها وكثافتها السكانية ، ومازالت ماضية قدما فى ذلك التغيير والتبديل رغم قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة التى ظلت حتى يومنا هذا حبراً على ورق .

●● ثالثا : أن المية لاتمر على عطشان ، كما يقولون فى زيلنا المصرى الحبيب ، وايصال مياه النيل الى القدس سواء عن طريق قناة مفتوحة او بواسطة مواسير مغطاة سوف تستغله اسرائيل لرى مساحات فى صحراء النقب . وهذا يعنى المزيد من مستعمرات الاستيطان الاسرائيليين المزيد من السكان اليهود ، لهجرة اليهود الى اسرائيل لم تنقطع وخاصة من الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشيوعية ، وفى هذا التعمير والاستيطان للاسرائيليين خطر علينا وعلى الدول العربية الاخرى

●● رابعا : ان دولة مثل الكويت بحاجة الى المياه العذبة للرى ولاغراض اخرى ولذلك دخلت فى مفاوضات شاقة وطويلة مع جارتها العراق للحصول على قدر من مياه شط العرب الفائضة عن حاجة العراق . وانقضى اكثر من خمسة عشر عاما على بدء هذه المفاوضات دون ان يتحقق هذا الحلم رغم ما بين الدولتين من علاقات الجوار والمصاهرة واللغة والعقيدة والعضوية المشتركة فى جامعة الدول العربية . فما بالنا نحن نستعجل ايصال مياه النيل الى القدس عاصمة اسرائيل ومازال بعض ارضنا فى سيناء محتلا !!

●● خامسا : ان مشروعا خطيرا كهذا لا يمكن ان يبت فيه رجل واحد ، ولو كان هو رئيس الجمهورية ، ولو كان هذا الرئيس هو المناضل محمد انور السادات ، بل ينبغى ان يرجع فيه الى اهل الاختصاص وعم هنا رجال الهندسة والرى ، وفى مصر منهم رجال بارزون مخلصون لا يخشون فى الحق لومة لائم . ومثلهم بما توفر لهم من خبرة وتخصص وخلق اقدر الناس فى الحكم على هذا المشروع من شتى جوانبه . وقولهم هو الفصل من الناحية الفنية . وبعد الفنيين المتخصصين يأتى القرار السياسى لا ان يسبق القرار السياسى راى اهل الفن فى امر جد خطير كهذا . فهو قلب للاوضاع قد يعرضنا لاوخم العواقب بعد فوات الاوان !

١٥٦٩

●● سادسا : اننا لانملك وحدنا مياه النيل ، وثمة اكثر من دولة « نيلية » تشاركنا هذه المياه او يعنيها أمرها من منبعها لمصبها ، فلماذا لو اثارهم مشروع ايصال مياه النيل الى اسرائيل وعاصمتها القدس لعملوا على الكيد لنا حتى فيما يتعلق بنصيبنا الحق فى هذه المياه ؟

وانى على يقين من ان الرئيس محمد انور السادات بالذات ، اذا ماتبين له وجه الحق فى هذه القضية من خلال ذلك النقاش الحر الكامل وكان على خلاف رأية الشخصى فسوف يعدل عنه كما عودنا ذلك دائما من قبل ، وليس موضوع هضبة الاهرام عنا ببعيد .

دكتور وحيد رافت



المصدر : الثقافة الوطنية

التاريخ : يناير ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل نبيع مياه النيل ؟

عبد الحكيم تيمور

هل نبيع مياه نهر النيل
« الذين ينسون الماضى
سيحكم عليهم
بأن يعيشوه مرة أخرى » .
(جورج سنتيانا)

ماذا يريد الصهاينة ؟

« اننى مستعدة للانسحاب من سيناء فورا ، اذا سمح لى بالسفر الى القاهرة بسيارتى والتسوق فى أسواقها » .

جولد مائير رئيسة وزراء الكيان الصهيونى عشية حرب يونيو ١٩٦٧ .

« يجب مشاركة اسرائيل فى تطوير الاقتصاد المصرى من خلال عقد بروتوكول اقتصادى يشجع التبادل التجارى والاستثمارات الاسرائيلية فى مصر ويضمن امداد اسرائيل بالبترول المصرى ، على أن تركز الاستراتيجية الاسرائيلية على مشروعات تنمية مشتركة فى سيناء « لمنع تجدد خطر الحرب » أى لاحلال السيطرة العسكرية بالنفوذ الاقتصادى » .

موشيه زنبر محافظ بنك اسرائيل السابق — مقال بجريدة معاريف ١٠-١٠-١٩٧٨ مترجم بالكتاب الثانى لمركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام — اتجاهات الصحافة الاسرائيلية ص ٦٨ .



المصدر : الثقافة الوطنية

التاريخ : يناير ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هـــذا هو مايريده الصهاينة ! ولكن كيف يتم هذا ؟

سوف نستدعى ثلاثة من مفكرى الكيان الصهيونى كنمـاذج فقط ليقولوا لنا كيف يحققون عمليـة الاحلال تلك . الاول هو السيد موشيه زنبر الذى يطرح عددا من الاقتراحات فى مقالـه السـابق الاشارة اليه والمنشـور بجريدة معاريف ، وفى الاقتراح (و) الذى يحمل عنوان مشروعات مشتركة فى سيناء يقول موشيه زنبر شارحا اهمية وأنواع والغرض من هذه المشروعات قائلا (من الضرورى أن نفكر بمشروعات تنمية واسعة النطاق فى سيناء لتحقيق هـدف مزدوج .

وضع الاسس القوية للتطوير الاقتصادى فى المنطقة لصـالح الطرفين ، وايجاد مصلحة متعددة الاطراف لمنع تجدد خطر الحرب والاعمال العدوانية ... **بـدون طاقة رخيصة بحجم كبير وبدون توريد مياه بحجـم كبير** يصـعب التفكير فى تطوير سيناء واسكان على نطاق معقول ونحن بحاجة الى **المياه والكهرباء** لتطـوير النقب فيما لايقل عن حاجة المصريين فى تطوير سيناء) .

نقدم الطاقة **الرخيصة** بحجـم كبير فى زمن الطاقة وارتفاع سعر النفط بشـكل دائم وبمعـدلات مرتفعة واسعار بقية الاشـياء ترتفع بشكل جنونى ويومى ، ولكن السيد موشيه زنبر يريد البترول بحجم كبير ورخيص وهـذه هى متطلبات السلام فى رايه وحسب نظرته للامور من الجانب الذى يقف فيـه ، ولا يكتفى السـيد موشيه بالبترول الرخيص ولكنه يطلب الى جانبها مياه بحجم كبير وهذه المرة لم يشترط بأن تكون رخيصة لانه يفترض مسبقا أنه سيأخذها مجانا وكل ذلك كما يقول هو لمنعتجدد خطر الحرب والاعمال العدوانية !

هذا الاول اما الثانى فهو السيد ليفى موراف احـد الاقتصاديين الصهاينة يقول فى مقاله « عندما يأتى السلام » المنشور فى مجلة (بحوتـم) فى ١٩٧٨/٩/٢٩* يقول ضمن ما يقوله مقاله (فى الزراعة من المعروف اليوم أن هناك مشروعات تنمية فى مصر على مستوى كبير فى سيناء ورفح يمكن تقسيم المنطقة على مراحل مـن خـلال مشروع **نقل كمية معينـة من مياه النيل الى صحراء النقب مقابل رسوم** ، وذلك لقلب منطقة سيناء والنقب الغربية الى منطقة خضراء) .

السيد ليفى رجل كريم فهـو يطلب جزء من مياه نهر النيـل ولكن مقابل رسـوم .. لماذا لجعل منطقة سيناء والنقب الغربيـة منطقة خضراء .. بارك الله فيه !!

(*) الكتاب الثانى لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (اتجاهات الصحافة الاسرائيلية) .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الثقافة الوطنية

التاريخ : يناير ١٩٨٠

ولننتقل الان الى ثالثهم وهو المهندس اليشع كلى ويعمل مهندسا بشركة تاهال والسيد اليشع هو نبى فكرة بيع مياه نهر النيل للكيان الصهيونى ، ففى عام ١٩٧٤ نشر اليشع مقالا بمجلة (أوت) بعنوان (مياه السلام) ويقول فى مقاله النبوءة « لمصر مصلحة من هذا المشروع الاسرائيلى الذى يمكن ان يضار فى حالة قيام اسرائيل بحرب » .

الخبر :

نشرت جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل الاشتراكى الصادرة بتاريخ ٧٩/٩/١٨ تحت عنوان (طلب نقل مياه النيل الى صحراء النقب — اسرائيل تتقدم بمشروع رفضه كرومر عام ١٩٠٥) وكان نص الخبر المنشور تحت هذا العنوان (تقدمت اسرائيل بمشروع تعاون مائى لنقل مياه النيل عبر الانابيب الى صحراء النقب سبق وتقدمت به الحركة الصهيونية الى اللورد كرومر عام ١٩٠٥ ورفضه ، وتؤكد الدراسات ان مصر حاليا تحتاج الى كل قطرة مياه من مياه النيل لتنفيذ مشروعات الامن الغذائى ورى الصحراء) . . وفى الصفحة الاخيرة من نفس العدد من نفس الجريدة كان هناك مقال بقلم عبد الرحمن الجابرى تحت عنوان (هل تروى مياه النيل صحراء النقب) يقول الكاتب فى بداية المقال (جاء فى الاخبار الصحفية اثناء زيارة السيد رئيس الجمهورية لمدينة حيفا ، وفى حديث لسيادته مع الصحافة العالمية والاسرائيلية انه ليس هناك مايمنع من ان تصل مياه النيل الى صحراء النقب عبر سيناء من خلال النفق الذى يجرى انشاؤه حاليا تحت قناة السويس ويتكلف عشرات الملايين من الجنيهات وذلك فى اطار التعاون القائم والذى سيقوم مستقبلا بين مصر واسرائيل ، وكما اشير الى ذلك فى اطار اتفاقية السلام المبرمة بين البلدين فى كامب ديفيد) .

الموضـوع :

منذ أن فرض على مصر زراعة القطن فى منتصف القرن التاسع عشر والزراعة المصرية تعانى عبئا مزدوجا أولهما توفير المياه الكافية لرى زراعات القطن والثانى عدم القدرة على تنويع التركيب المحصولى المصرى وذلك لشغل محصول القطن لاكثر من ثلثى المساحة الزراعية فى مصر لمدة تسعة اشهر فى العام ، ومن جانب اخر حاجة القطن لكميات كبيرة ومنتظمة من مياه الرى الامر الذى منع زراعات أخرى من امكانية الاستفادة الواسعة من مياه النيل . ولان محصول القطن فرض فرضا على الزراعة المصرية لصالح المستثمرين الانجليز فى دول ستريت وليفر بول ، فان طرح مشروعات مصرية صهيونية الان يتم بمقتضاها بيع جزء من مياه نهر النيل للصهاينة يلوح بخطر جديد اكثر فداحة وخطورة مما تم منذ ما يقرب من قرن ونصف، يوم فرض على مصر زراعة القطن ، فهذا المشروع لايهدد فقط جيلنا بل يهدد أيضا مستقبل الاجيال القادمة ويحرمها من حقها فى توسيع الـرقعة



المصدر : الثقافة الوطنية

التاريخ : يناير ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الزراعية وتوفير الغذاء لها ، ان العالم يمر الان بعملية انماء واسعة للثروات المائية نتيجة لتناقص المساحات المنزرعة فعليا عن سد الاحتياجات الحقيقية للغذاء ، وطالما أن الغذاء أصبح الان من السلع النادرة فان الماء وهو عصب انتاج الغذاء يصبح بالتالى على نفس الدرجة من الاهمية ..

هذا جانب من الموضوع يتعلق بمصير شعبنا العربى المصرى وهناك جانب أخر يتعلق بالاخطار التى يسببها هذا المشروع لشعبنا العربى فى مجمل الوطن العربى وفى المقدمة شعبنا العربى الفلسطينى .

المشروع كما طرحه المهندس اليشع كلى *

يطرح اليشع كيلى تصوره للمشروع فى مجلة (أوت) عام ٧٤ فى شكل قناة للرى تبدأ من القاهرة حتى قناة السويس ثم تتفرع تفريعتين فى شمال سيناء وحتى خان يونس لكى تتجه بمحازاة ساحل البحر الابيض شمالا وباتجاه النقب جنوبا . وهذه القناة تنقل لاسرائيل كما يقول اليشع ١٪ من مياه نهر النيل أى ما يقرب من ١ مليار متر مكعب سنويا ، ولقد قدر كلى عام ١٩٧٤ تكاليف المشروع بمبلغ ٣٠٠ مليون ليرة ولكنه كما تقول جريدة معاريف يحتاج اليوم الى مئات الملايين من الدولارات وتستطرد الجريدة بعد ذلك وتقول انهم يدرسون اليوم فى شركة تاهال كيفية استيعاب هذا الموضوع المعقد ويحتمل ان يقوموا فى القريب بتخصيص مجهودات لهذا المشروع واحتمالات القيام بذلك لاخراج المشروع الى حيز التنفيذ ، واحتمالات ذلك فى راى معاريف كبيرة الان .

هكذا يروجون للمشروع :

يروج المتحمسون لمشروع بيع مياه النيل لاسرائيل لهذا المشروع بالحديث عن الفوائد المترتبة على مد قناة شمال سيناء تروى وادى العريش والساحل الشمالى لشبه جزيرة سيناء وهذه الدعاية تطرح علينا سؤال يبحث عن اجابة هل كان حماس البعض الشديد منذ ثلاث سنوات على ضرورة انجاز نفق الشط لمد انابيب المياه عبره الى سيناء مرجعه الى حرصهم الشديد على خضرة سيناء أم كان من أجل رى صحراء النقب ؟ !! ويدعم اليشع كلى وخلافه من أمثال موشيه زنبر وليفى موراف و .. آخرون حججهم بأن المشروع سوف يحفظ حالة السلام بين مصر والكيان الصهيونى ويمنع امكانية قيام حروب جديدة فى المنطقة ويعبر عن حسن النوايا بما يعود على الجميع مصريين وصهاينة بالخير الوفير .

هل تحتاج سيناء فعلا لمياه النيل :

ان شبه جزيرة سيناء تتميز بزراعة نخيل البلح وتشغل منطقة العريش أوسع منطقة فى مصر لزراعة نخيل البلح ، فى نفس

(*) المصدر السابق ص ١١٠ .



المصدر : الثقافة الوطنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٨

الوقت الذى تعتبر فيه منطقة وادى العريش من المناطق المطيرة فى مصر وبالتالى فانه يسهل تطوير الزراعة المطيرة فى هذه المنطقة ، ومن جانب اخر فان منطقة جنوب شرق شبه جزيرة سيناء من أكثر المناطق أمطارا فى مصر حيث تتراوح كثافة سقوط الامطار هناك ما بين ١٢٥ — ٢٥٠ ملليمتر و ٢٥٠ — ٣٧٥ ملليمتر ويناظر هذه الكثافة فى الامطار مناطق الزراعة المطيرة فى سوريا وتونس والساحل الليبى والمغرب وجزء من الساحل الجزائرى ولان هذه المناطقتتراوح فيها الارتفاعات من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ متر(*) عن مستوى سطح البحر فان التركيب الصخرى لهذه المنطقة من صخور نارية ومتحولة تشكل القاعدة الصخرية لهذه المنطقة وهذا التشكيل الصخرى يناظر مثيله فى أماكن الزراعة على المدرجات الجبلية فى اليمن الشمالى والجنوبى . فضلا عن وجود خزان مياه جوفية بسيناء يقدر بحوالى ٦ مليار متر مكعب ماء (*) . وبهذا يتضح أن سيناء ليست فى حاجة نهائيا لمياه النيل ، ذلك أن هذه المنطقة يمكن استغلالها زراعيا بأساليب الزراعة المطيرة ، كما يمكن أيضا استغلال المياه الجوفية فى شبه الجزيرة . وعلينا فى النهاية أن لاننسى أن الصهاينة لم يعتمدوا على ما أظن على مياه نهر النيل فى إقامة مستعمرات ياميت وعوفيرا وآلوموريه وشو مرون وجفنون وبيت آل بل اعتمد الصهاينة فى زراعتها على مياه الامطار والمياه الجوفية . ومن ناحية اخرى اثبتت تجربة الرى « بالراحة » فى وادى النيل ان هذه الطريقة من طرق الرى مكلفة ومهدرة لمياه النيل وتحاول الابحاث الحديثة فى الرى أن تعمم طرق الرى بالرش فى وادى النيل حتى يمكن توفير اكثر من ٧٠٪ من المقننات المائية المتاحة . وبهذا تصبح الطريقة المقترحة لرى شمال سيناء والنقب وخان يونس كما يقترحها الصهيونى اليشع كلى طريقة غير اقتصادية ومكلفة وذلك فضلا عن أن سيناء على وجه الخصوص ليست فى حاجة نهائيا كما وسبق أن اوضحنا لمياه نهر النيل .

*** الاضرار التى ستصيب الثروة المائية المترتبة على مشروع كلى :**

اذا جاز أن أسمى اليشع باسم نبى الفكرة فاننى سوف أناقش فنيا ماذا يمكن أنيترتب على تنفيذ نبوءة صهيونية . حيث أن بيع اسرائيل واحد مليار متر مكعب ماء من خلال قناة طولها حوالى ٢١٧ كيلو مترا وهذه القناة لها ضفتان اى ان مجموع الاطوال الماسة للماء يبلغ حوالى ٤٣٤ كيلو مترا ، وذلك من شاطىء القناة وحتى خان يونس (المسافة محسوبة تقريبا على مقياس الرسم حسب تخطيط المشروع الذى وضعه اليشع كلى) فان الكمية المفقودة من مياه النيل لن تكون الواحد

(*) انظر الاطلس العربى (وزارة التربية والتعليم — مصر) الطبعة الخامسة عام ١٩٧٢ .

(*) الزراعة المصرية — سيد مرعى (وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى عام — ١٩٧٠).



المصدر : الثقافة الوطنية

التاريخ : يناير ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مليار متر فقط بل يجب أن نضيف اليها معدل التسرب الارضى للمياه فى مناطق صحراوية على طول ٤٣٤ كيلو متر ، وقد يرى القائمون على المشروع تبطين الترعة بالاسمنت وهذا سوف يؤدى الى الاقلال من معدل التسرب ولكنه لن يمنع معدلات البخر التى سوف تكون مرتفعة نتيجة لانخفاض معدلات الرطوبة النسبية فى شبه جزيرة سيناء ، فضلا عن أن اختلاف الارتفاعات فى منطقة حفر الترعة سوف يكون له دوره فى بطء معدل جريان المياه الامر الذى سوف يتيح فرصة اوسع للبخر .

كل ذلك الى جانب أن بلادنا تعانى من المتاعب التالية فى مقننات المياه (*) :

١ ــ زيادة الاستهلاك المائى والاسراف الشديد فى استخدام المياه للاغراض المختلفة وخاصة الزراعة .

٢ ــ زيادة احتياجات الماء للمساحات المنزرعة ، ويرجع ذلك الى استخدام مقننات عالية لمختلف المحاصيل .

٣ ــ ضعف كفاءة مجارى الرى، وزيادة فواقد النقل والتوصيل ، وانتشار الحشائش المائية .

٤ ــ سوء استخدام المياه ، نتيجة لسوء حالة مجارى الرى الخصوصية التى يديرها المزارعون

٥ ــ نقص العمالة الفنية المدربة ، وقصور الاعتمادات المالية المخصصة لمواجهة أىتطوير مطلوب .

٦ ــ سوء حالة شبكات المياه بالمدن مما جعل الفاقد من هذه الشبكات يزيد عن ٤٠٪ من التصرفات المارة بها .

٧ ــ تعانى زراعات الارز من ضعف شديد فى المحصول وبالذات فى مناطق نهايات الترع لعدم توفر مياه الرى بوفرة فى هذه المناطق .

٨ ــ تواجه مشروعات استصلاح الاراضى عقبات واسعة تتحدد اهمها فى قلة المتوفر من مياه الرى .

تلك هى صرخات المسئول الاول عنمياه نهر النيل فى مصر وزير الرى المهندس عبد الهادى سماحة الذى كان عنوان مقاله فى الاهرام (مياه الرى لم تعد « سلعة حرة » !! ولابد أن ننفق منها بألف حساب ! ولكن بالطبع لابد أن يكون للمهندس الصهيونى اليشع كلى وأصدقائه راى أخر .

ان مشروع بيع مياه نهر النيل للصهاينة اذا وضع الى جانب قضية فرض القطن على مصر وتجدد الالتزام المصرى بالتوسع فى زراعة القطن حسب توصيات صندوق النقد الدولى فى الوقت الذى تضعف فيه زراعة القطن

(*) مشاكل الرى والارقام ماخوذة ومحسوبة من حديث لوزير الرى المهندس سماحة بجريدة الاهرام بتاريخ ٢١-٩-١٩٧٩ ص ٥ .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الثقافة الوطنية

التاريخ : يناير ١٩٨٠

الارض الزراعية فى مصر وتلقى بعبأ ثقيل على العمل الزراعى واستهلاك المخصبات والمبيدات الكيماوية فان التفريط فى جزء من مياه النيل تحت اى حجج او دعاوى هو عملية اهدار اشد خطورة لمورد من اهم مواردنا الحيوية التى يتوقف عليه مستقبل التوسع الزراعى فى مصر اننا لن نبيع فقط جزء من مياه نهر النيل ولكننا سوف نبيع ايضا « أمال الاجيال القادمة فى رقعة زراعية اوسع تفى بالحاجات الغذائية للجوعى الباحثين عن رغيف الخبز » .

مشروع بيع مياه نهر النيل للصهاينة ومشاكل استيعاب المهاجرين فى الكيان الصهيونى :

ان ايديولوجيتهم تقوم بشكل اساسى على فكرة غيبية غبية حول وحدة شعب الله المختار الشعب اليهودى ووحدة أرض اسرائيل ، ووفق هذه الايديولوجية تحتل قضية الهجرة والمهاجرين واستيعابهم داخل الكيان الصهيونى مكانا خاصا ورئيسيا ، حيث تجسد الهجرة هذا الحلم الرجعى المتخلف وحيث ينشط المهاجرون الدورة الدموية للكيان الزائف ، ومع التطورات السياسية الاخيرة وتوقيع المعاهدة المصرية — الاسرائيلية طرح موضوع الهجرة والاستيعاب نفسه بالحاح شديد فوق بساط البحث ، فالكيان الصهيونى يعانى منذ فترة من ظاهرة تساقط المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى والتى بلغت فى النصف الاول من عام ١٩٧٨ الى ٦٠٪ هؤلاء المهاجرين الذين وصلوا الى النمسا ثم عدلوا عن مواصلة هجرتهم الى الكيان الصهيونى واتجه معظمهم الى الولايات المتحدة ، ذلك جنبا الى جنب مع انخفاض معدلات الهجرة وزيادة نسبة النازحين من الكيان الصهيونى الى خارجه .. كل ذلك كنتيجة لتوتر الاوضاع داخل المجتمع الصهيونى من جراء تصاعد الكفاح المسلح الفلسطينى داخل الارض المحتلة الى جانب عدم قدرة هذا الكيان على استيعابهم اقتصاديا واجتماعيا هذا الاستيعاب الذى يتمثل فى نظر المهاجرين فى اشباع احتياجاته والشروط الاساسية لاستقراره وتتمثل اقتصاديا فى حصوله على فرص العمل المنتظم والخدمات الاساسية ومستوى من الدخل الفردى يكفل له مستوى معيشى منافس للفرص البديلة المتاحة له عمليا للهجرة الى أماكن اخرى .

وهنا يأتى مشروع اليشع كلى ببيع مياه نهر النيل لاسرائيل من أجل رى صحراء النقب ليحل مشكلة مستقبل الهجرة الى الكيان الصهيونى ويوفر الشروط المادية لاستيعاب المهاجرين ، مع ضرورة وضعنا فى الاعتبار لاهمية ودور (الارض) كأرض فى الاسطورة اليهودية وكذلك الدور الخطير الذى سوف تلعبه صحراء النقب بعد تحويلها الى أرض زراعية كما يريد الصهاينة بالنسبة لمشاكل امن الكيان الصهيونى . فعنصر الامن الصهيونى يعتمد على بناء مستعمرات دفاعية — ناحال — ومستوطنات مسلحة — الموشفات — ، ومن المعروف



المصدر : الثقافة الوطنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٨٠

انه طبقا لنصـــوص كامب ديفيد فسوف تقوم امريكا ببناء مطارين عسكريين فى صحراء النقب ثم ثم نمدهم نحن بمياه نهر النيـــل ليزرعـــــوا النقب ويقيمـــــوا — الناحال — و — الموشفات — وليبدؤوا هم من الان كما تقـــول الاخبار فى طرد بدو صحراء النقب منها ليقيموا فيهـــا خط دفاعهـــم العســـــكرى والاقتصـــــادى والايدولوجى ..

ان آخر الاحصائيات كانت تشير الى نسبة الهجرة الصـــافية عام ١٩٧٦ بلغت صفر اى ان معدل الهجرة يساوى معدل النزوح * وترجع اسباب النزوح فى الغالب الى اسباب اقتصادية الى جانب العامل الرئيسى وهو تصـــاعد العنف الثورى الفلسطينى وليس ادل على ذلك من ان معظم النازحين من سكان المســـاكن المؤقتـــة فى الكيبوتزات ومن سكان الهوستيلات (فنادق ضيافة المهاجرين) ...

فهل نقدم لهم نحن ومن نيلنا العظيم المـــدد البشرى والاقتصـــــادى والعسكرى ... ؟ ! !

(*) استيعاب المهاجرين فى اسرائيل — محمد السيد سعيد وأميرة سلام — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية — الاهرام — فبراير ١٩٧٨ .

هل تملك أية سلطة فى الدولة التصرف للغير فى مياه النيل

نشرت مجلة اكتوبر فى عددها الصادر فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ تحت عنوان كبير - الرئيس السادات يأمر بعمل دراسة كاملة عن توصيل مياه النيل الى مدينة القدس • انه مشروع زمزم الجديدة •

وقد نشرت الشعب فى عددها السابق رايا لاستاذنا الجليل الدكتور وحيد رافت يعارض فيه مشروع ايصال مياه النيل الى القدس ، لاسباب واعتبارات قومية • وبسبب المخاطر السياسية التى تتولد عن تنفيذ المشروع الذى لم تسبقه دراسة فنية متخصصة



بقلم الدكتور :
محمد عصفور المحامى

واود ان اضيف الى هذا الرأى امرا يتعلق اساسا باعتبارات الشرعية • واعنى بذلك الى اى مدى يمكن اعتبار هذا المشروع متفقا مع احكام القانون ؟

الذى اتصوره ان المشروع ينطوى على مخالفات لاحكام القانونين الدولى والداخلى على التفصيل التالى.

فمن الامور المسلمة ان نهر النيل يعتبر من الانهار الدولية لانه يجرى فى اقاليم اكثر من دولة ، وبالتالى تنتفع به وبمياهه هذه الدول التى يجرى بها ، لانه يعتبر ملكا مشتركا لتلك الدول جميعا • غير ان الانتفاع بالمياه ليس امرا يتم فى نطاق السلطة التقديرية المطلقة لكل دولة ، وانما يجرى استخدام هذه المياه وفقا لضوابط وقواعد يتم وضعها غالبا فى اتفاقيات للمياه ، وهى معاهدات دولية ، ، وقد تتقرر هذه الضوابط والقواعد بالعرف ، حيث تتولد القواعد الملزمة - فى بعض الاحيان - من استقرار العمل او اضطراره بطريقة معينة للانتفاع لمدد طويلة • ويعتبر من هذا القبيل التزام الدولة التى يوجد فيها منبع النهر الدولى بعدم الاقدام على تصرف من شانه منع او تعويق جريان النهر فى الدول الاخرى ، وربما امكن القول بانه حتى بالنسبة للمشاريع المائية التى تقيمها دولة المنبع لايجوز لها الجور على سائر الدول الاخرى •• وما يصدق على دولة المنبع يصدق كذلك - ومن باب اولى - على باقى الدول • ولاتتمتع دولة المصب بقدر اكبر من الحرية فى طريقة الانتفاع بالمياه اللهم الا اذا اعتبر من هذا القبيل ترشيد اسلوب الانتفاع نفسه بحيث لاتضيع اجزاء من المياه المتدفقة او الجارية فيه ، ولكن من الواضح ان هذا الترشيد لايمس حقوق الدول التى فى اعلى النهر •

والواقع ان الملكية المشتركة للنهر الدولى - الثابتة للدول التى يمر فيها هذا النهر - هى التى توجب الاتفاق فيما بينها للتنسيق والتوفيق بين مشروعات المياه التى تقيمها على النهر سواء للتحكم فى مياهه او طريقة استعمالها •• ولهذا لايجوز ان تنفرد دولة من الدول بهذا الامر •• واذا كان هذا هو الحكم الواجب التزامه قانونا وعرفا بالنسبة لما يقام من مشروعات لزيادة احدى دول النهر انتفاعها هى الخاص بمياه النهر الدولى • فان هذا الحكم اوجب فى الاتباع عندما تريد احدى الدول اشراك دولة اخرى لايمر بها النهر •• بل وتقع فى قارة اخرى

وهذا يعنى فى بساطة انه لايجوز لمصر - بوضعها احدى الدول التى يمر بها النيل ويصب فيها - ان تنفرد بالتصرف فى مياهه بحيث تزود بها دولة اخرى لاتقع على مجراه •• واى تصرف منفرد •• من هذا القبيل •• دون الرجوع الى الدول الاخرى يخالف احكام القانون الدولى

التصرف فى مياه النيل لدولة اخرى يناهض المصالح القومية العليا ويخالف الدستور

ولايعيب التصرف فى مياه النيل لدولة اخرى مخالفة للقانون او العرف الدولى فحسب ، وانما يعيبه كذلك، مناهضته للمصالح القومية العليا ومخالفة للدستور :

اما من الناحية القومية :

١ - فانه ليس من السياسة ان تكون الرقعة الخضراء فى مصر بهذا القدر من الضالة « اذا قورنت بالصحارى الشاسعة المكونة للجزء الاكبر من اقليم مصر وبالتزايد المخيف فى عدد السكان » ، وان نفكر ولو حتى مجرد تفكير فى ان توصل مياه النيل الى دولة اخرى مهما كانت صلة هذه الدولة بنا - وليست القدس فى صحراء جرداء - لاتصلها نقطة ماء ، حتى توصل مياه النيل اليها لنروى عطش المؤمنين مسلمين او مسيحيين او يهودا ! ولو ان المشكلة هى مشكلة توفير مياه الشرب للحجاج لما اقتضى الامر اكثر من ارسال زجاجات مياه بالمجان

٢ - غير انه بجانب هذا الوجه « اذا جاز ان يسمى الحرص على تغليب مصالحنا الخاصة فى امر هو بالنسبة لنا مسالة حياة او موت عطشا وجفافا » ، فان المشروع يهدد مصالحنا القومية ومصالح اخوتنا العرب باكبر الاخطار : ذلك ان كل قطرة من مياه النيل تصل الى صحراء النقب سوف تجلب اليها

مستوطنا اسرائيليا حتى تضيق ارض اسرائيل بالمهاجرين اليها وتجد ذلك مبررا لتطبيق النظرية الالمانية الشهيرة عن المجال الحيوى ! التى تعنى التوسع والغزو .

٣ ـ يضاف الى ذلك ان المشروع يحقق عمليا جانبا من احلام اسرائيل الكبرى التوسعية التى تصل حدودها الى النيل ، فما عجزت اسرائيل عسكريا عن بلوغه بالوصول الى النيل ، يتحقق لها بطريقة ميسرة ، حيث ياتى اليها النيل فى اراضيها ! فليس الهدف من وصول اسرائيل الكبرى الى النيل سوى توفير مصدر من مصادر احياء ارضها الموات !

٤ ـ واخيرا فان هذا المشروع اذا وضع موضع التنفيذ فانه سوف يصل بنا الى طريق مسدود ، لانه اذا تبين لنا فيما بعد ـ وهذا امر مؤكد ـ « ا » حاجتنا الى مياه النيل ملحة ، فاننا لن نستطيع ان نتراجع، لاننا نكون قد اكسبنا عن طريق التسامح حقا للغير سوف يدافع عن بقائه بقوة السلاح ، وبهذا نكون قد خلقنا سببا من اسباب النزاع فى المستقبل مع دولة تتفنن فى التوسع واغتصاب ما هو حق لغيرها ! وليس يخفى على العالم اجمع موقفها المتصلب فى شأن المستوطنات فى الارض المحتلة ـ ، وعدم الاعتراف بحق الفلسطينيين فى ان تكون لهم دولة .

واما من الناحية الدستورية :

فان المشروع بطبيعته .. والاعلان عن المشروع بالصورة التى تم بها يخالفان الدستور :

ا ـ فالمشروع بطبيعته يخالف الدستور : لانه يعنى التصرف فى مياه نهر النيل بطريق الهبة او التبرع وهو تصرف فى حقيقته تصرف فى حياة مصر نفسها .. فليس من فى جغرافية النهر والى مساس بحقوق السيادة « بالنسبة لظروفنا الخاصة مع اسرائيل » بل والى مساس بحق شعب مصر فى الحياة المبالغة ما قاله « هيرودوت » من ان مصر هبة النيل . فمياه النيل هى حياة مصر ، والتنازل عن جزء من هذه المياه ـ ايا كانت صورة التنازل او مبرراته ـ هو تنازل عن جزء من حياة مصر . وهو تنازل لاتملكه اية سلطة من سلطات الحكم ولا سلطات الحكم مجتمعة .. وحياة مصر اغلى واسبق على سيادتها التى لايجوز التنازل عنها ولايمكن ان يفهم هذا القول على انه على سبيل المجاز فمياه النيل تعنى حياة شعب مصر كله : في الماضى وفى الحاضر بل وهى حياة الاجيال الحاضرة او الاجيال المستقبلة .. علما ان المشروع المقترح في ضوء علاقاتنا مع اسرائيل واطماعها التوسعية فى الوصول الى مياه النيل ـ هو يؤدى فى الحقيقة الى نوع من التخلى عن السيادة الاقليمية فى عنصر من اهم عناصرها الذى يتعلق بحياة الشعب المصرى على ارضه .. وهذا التخلى يتجاوز اية سلطة مقررة فى الدستور

٢ ـ وبالاضافة الى ماتقدم ، فان حقيقة التصرف المزمع اتخاذه هو انه تبرع ، ومياه النيل اموال عامة « مملوكة للشعب » لايمكن ان يزول عنها تخصيصها للنفع العام حتى تغدو ملكا خاصا للدولة فيمكن التصرف فيها .. ومن المبادىء المقررة ان المال العام لايمكن ان يكون موضوعا للتعامل او التصرف وهو من باب اولى ليس من الجائز اطلاقا ان يكون محلا للهبة او التبرع .

« ب » وفضلا عن ان المشروع بطبيعته مخالف للدستور . فان الاعلان عنه بالصورة التى ظهر بها مخالف كذلك للدستور من حيث انه بدا وكانه امر تفرد به السيد رئيس الدولة دون اية مشاركة من جانب الوزارة التى تشاركه سلطاته التنفيذية طبقا للمادة ١٢٨ من الدستور التى تنص على ان يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء .. السياسة العامة للدولة واكثر من ذلك فانه يبدو ان امر هذا المشروع لم يعرض ابدا على مجلس الشعب، وحتى لو جاز فى الجدل اعتباره اثرا من آثار معاهدة الصلح او مرتبطا بها على اى وجه من الوجوه ، فانه كان يتعين عرضه على مجلس الشعب طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور .. التى تقرر : « على علما ان معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى ارض الدولة ، او التى تتعلق بحقوق السيادة ، او التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة ،تجب موافقة مجلس الشعب

وقد اوضحنا فيما تقدم كيف يؤدى المشروع المقترح الى تعديل

دكتور محمد عصفور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : روزا ليوسف
التاريخ : ١٠ مارس ١٩٨١





تحقيق: شفيق أحمد على

ما بين النيات الطيبة والالتواء المتعمد!



المصدر : ....روز اليوسف ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....١٠ مارس ١٩٨٠ ....



قد يبدو الامر اننا نتكلم في المحظور ذلك ان الحديث هذه المرة يتناول مياه النيل . وهل تصل الى اسرائيل ؟!

والامر يبدو على هذا النحو لان الصحف ـ في معظمها ـ تجاهلت القضية . فوجيء الرأى العام بتصريح للرئيس حول زمزم جديدة في القدس يشرب منها من يحجون .. وتكون من مياه النيل .. وفوجيء الرأى العام بحملة في الداخل والخارج لم تشترك فيها الصحف القومية بالسلب أو الايجاب .. ذلك رغم انه في الداخل لم تصادر صحف المعارضة التى عالجت الموضوع ، وفي الخارج لم يصبر احد لكى يعرف حقيقة الامر . ولم تساعد الصحف المصرية

تحرجت الصحف عن الحديث . ولم يكن لها ان تتحرج فلا الرئيس السادات قد صرح بأنه اتخذ قرارا نهائيا .. ولا الجانب المصري درس القضية فنيا . والأكثر من ذلك انه عندما حاول د . مصطفى خليل رئيس الوزراء ان يشرح الأمر لم تتحرك صحيفة مصرية واحدة لالتقاط الخيط !

كيف جرت فصول هذه القصة ؟

« روز اليوسف » تجيب على السؤال في تحقيق شامل .

للخبر .. فالخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب .

● البداية :

على استحياء شديد .. وفي زحمة السطور الداخلية التى لا يكاد يلحظها القارىء .. كانت صحفنا اليومية الثلاث قد نشرت ـ في ١٨ يناير الماضى ـ تأكيد رئيس الوزراء لاعضاء مجلس الشعب بأن « ترعة السلام لن تروى سوى الأراضى المصرية » .

وفي الأسبوع الماضى .. قرأت في جريدة « القدس » الاسرائيلية هذه السطور : « نوقش بالفعل تنفيذ مشروع لتحويل مياه النيل عبر سيناء من أجل رى صحراء النقب . كما ناقش الباحثون المصريون والاسرائيليون أيضا . خلال اجتماع في جامعة حيفا . وجود مشروع مشترك فيما يتعلق ببناء محطة كهربائية ضخمة في سيناء تعمل بالطاقة الشمسية .. ومن المقرر أن يسهم هذان المشروعان في حل مشاكل الطاقة . في البلدين » !!

هذا هو الخبر الذى نشرته الصحف الاسرائيلية .. ولكن ، وفقا للتعريف العلمى

● من كرومر الى ابراهيم شكرى

قبل هذا « المدخل » كانت جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب المعارضة . قد نشرت ـ في ١٨ سبتمبر ٧٩ ـ ما يقول بأن « اسرائيل تقدمت بمشروع تعاون مائى . لنقل مياه النيل عبر الانابيب الى صحراء النقب .. وهذا المشروع سبق أن تقدمت به الحركة الصهيونية في عام ١٩٠٥ الى اللورد كرومر .. ورفضه » .

وعلى الصفحة الأخيرة من نفس العدد .. قالت جريدة الشعب أيضا « جاء ضمن الأخبار الصحفية أثناء زيارة الرئيس السادات لمدينة حيفا . وفي حديث لسيادته مع الصحافة العالمية والاسرائيلية . أنه ليس هناك ما يمنع من أن تصل مياه النيل الى صحراء النقب عبر سيناء . من خلال النفق الذى يجرى انشاؤه حاليا تحت قناة السويس . ويتكلف عشرات الملايين من الجنيهات » .

وبعدها ، خرج علينا غلاف مجلة اكتوبر ـ في



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٨٠

منتصف ديسمبر الماضى - مبشرا بمشروع « زمزم الجديدة » ومؤكدا - بالبنط العريض - بأن : « الرئيس أمر بعمل دراسة كاملة لتوصيل مياه النيل الى القدس .. تخليدا لمبادرة السلام . ودليلا جديدا على أننا دعاة خير » .

وهو - أيضا - نفس المعنى تقريبا الذى أكده الرئيس السادات ، فى الحديث الذى أجرته معه السيدة همت مصطفى ، واذاعه التليفزيون يوم عيد ميلاده .

خبر :

راجت فى أعقاب التصريحات السابقة ردود افعال عديدة واقاويل مختلفة فمنهم من أفتى متطوعا ودون سند بأن موضوع بيع المياه هذا هو أحد البنود « السرية » المتفق عليها فى كامب ديفيد ! ومنهم من أقسم - فى الصحف السودانية - على أن السودان مكلف من قبل « مؤتمر تونس » بعمل تقرير حول مدى جدية هذه التصريحات وكيفية مواجهتها عند اللزوم . ومنهم - كصحيفة الوطن الكويتية - من قال بأن السودان سيحد من مياه النيل المرسلة الى مصر ، اذا ما بدأت فى تحويلها الى اسرائيل . ومنهم من أقسم على أن أثيوبيا هى التى ستتولى هذه المهمة ، خصوصا وأن حكومتها أعلنت أخيرا عن اقامة عدد من الحواجز والسدود على روافد النيل الأزرق الذى يأتى منه خمسة أسباع مياه النيل . ومنهم من لاذ « بالصمت » التام .. كالصحف المصرية !!

● مأزق الصحف اليومية

وقبل أن يمضى شهر كامل على هذه التصريحات ، وبعد أن أعطى الرئيس السادات اشارة البدء فى حفر « ترعة السلام » صباح الثلاثاء ٢٧ نوفمبر الماضى ، لتبدأ - كما تقول مجلة اكتوبر - من فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥ طريق الاسماعيلية - بور سعيد ، متجهة تحت قناة السويس .. الى سيناء ، طلب زعيم المعارضة المهندس ابراهيم شكرى من وزير الرى - فى مجلس الشعب - ايضاح الهدف من ترعة السلام ، فى ضوء التصريحات القائلة بتوصيل المياه الى اسرائيل » .

وعلى الفور : أكد الوزير ومن بعده رئيس الوزراء ، بأن الترعة « لن تروى سوى الأراضى المصرية » .

و .. وقعت جرائدنا الثلاث فى مأزق .

وأمسكت الصحف بالعصا من الوسط .

فلا هى فسرت ما يحدث .. ولا هى أحجمت عن نشر « تأكيدات » رئيس الوزراء .

وحينما منحها الدكتور مصطفى خليل « فرصة العمر » للخروج من هذا المأزق أصرت هى على نفس الموقف !

● رئيس الوزراء يفسر

حاول د . مصطفى خليل أن يوضح الموقف أمام الرأى العام . قال : « أن التصريح الذى أدلى به الرئيس السادات ، حول توصيل مياه النيل للقدس ، فى مجلة اكتوبر ، كان يقصد به القول بأنه على استعداد للذهاب فى خدمة القضية الفلسطينية الى حد ارسال مياه النيل الى القدس العربية التى يسكنها الفلسطينيون .. أى أن الرئيس السادات أراد اظهار مدى اصراره على حل القضية الفلسطينية ، والقصة كلها تمثل اعلانا عن نية طيبة لحل القضية الفلسطينية ، مهما كانت التضحية التى تتحملها مصر .

اننا نعرف جيدا أن هناك اتفاقيات حول التصرف فى مياه النيل بيننا وبين الدول الواقعة فى حوضه ، ونعلم أيضا أن التوسع الزراعى فى مصر له متطلبات بالنسبة للمياه ، ونعلم أيضا أن زيادة عدد السكان فى مصر تجعلنا بحاجة الى كل قطرة ماء فى النهر ، كذلك نعلم أن مياه النيل لو ذهبت الى اسرائيل فسوف يشكل ذلك خرقا لاتفاقيات دولية ، لا يمكن التهرب منها .. كل هذه الحقائق نعرفها ويعرفها الرئيس السادات جيدا ، وهو عندما يقول للرأى العام ، أنا مستعد أن اعمل كذا .. فهذا يعنى اظهار النية الحسنة ، ولا يعنى أن هناك مشروعا وضع وأخذ طريقه للتنفيذ » .

هذا هو نص التصريح الذى أدلى به الدكتور مصطفى خليل ضمن حديثه الأخير لمجلة الحوادث تفسيرا لما عجزت صحافتنا عن السعى الى تفسيره ، وهو كما نرى كاف وزيادة لاخراج



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القارىء المصرى من حيرته .. الا أن صحفنا الثلاث التى أفردت صفحاتها لحديث رئيس الوزراء ، نقلا عن الحوادث .. بدلا من أن تقتنص هذه الفرصة - خروجا من مأزقها - وتضع هذا « التفسير » فى صدر صفحاتها الأولى .. أبت الا أن تضعه - أيضا - فى زحمة سطورها الداخلية ، ليظل القارىء المصرى فى حيرته .

كيف ؟ تعالوا أحكى لكم ..

أول السطر :

كانت جريدة « معاريف » الاسرائيلية قد نشرت قبل عام تقريبا ، مقالا تقول فيه بأن : « الصحف الأمريكية نشرت منذ بضعة أشهر ما يقول بأن هناك اقتراحا اسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع مياه النيل الى اسرائيل » .. واستطردت معاريف فى نفس المقال المنشور فى ٢٧ سبتمبر ٧٨ قائلة : « هذه الفكرة بالفعل فكرة اسرائيلية ، وبالتحديد هى فكرة المهندس اليشع كلى الذى يعمل الآن فى شركة تاهال . وقد سبق له فى عام ٧٤ وقت أن كان يحلم بمبادرة الرئيس السادات ، أن نشر دراسة مطولة فى مجلة « وات » عن هذا المشروع ، وقت أن كان مسئولا عن التخطيط طويل الأمد .. لاسرائيل !!

وأضافت معاريف « لقد كان المهندس اليشع يجزم بأنه سوف توجد ظروف سياسية تساعد على اقامة مشروع ضخم يجلب مياه النيل الى النقب .. حتى أنه جعل عنوان دراسته مياه السلام ، وهى الدراسة التى كتبها لاعطاء اجابة لمشكلة المياه التى ستضطر اسرائيل لمواجهتها بشدة لبضع سنوات قادمة » !

هذا هو - كما تقول معاريف - ما تفتق عنه ذهن اليشع فى عام ٧٤ .. وهو أيضا ما تروج له الصحيفة الاسرائيلية فى نفس مقالها قائلة : « لتنفيذ هذا المشروع مطلوب ليس فقط ظروفا سياسية مثل تلك التى تظهر الآن .. ولكن لابد أيضا من اشعار مصر بأنها ستكون - هى الأخرى - صاحبة فائدة اقتصادية من هذا المشروع » !

كيف ؟!

يقول اليشع : هناك دول كثيرة مستعدة لأن تتاجر بمورد طبيعى حتى مع دولة معادية ، مثل الصين التى تبيع المياه لعدوتها هونج كونج . والفائدة التى ستجنيها مصر هى فى الحقيقة ، نابعة من هذا الاتجاه .. أى تبيع مصر لاسرائيل مياها لزراعة القطن بنفس الثمن الذى تبيع به القطن نفسه ، وهذا الشىء نافع أيضا لاسرائيل ، خصوصا وأن المزارع الاسرائيلى - كما تقول الجريدة الاسرائيلية - ينتج بالمتر المكعب من الماء ستة أضعاف ما ينتجه الفلاح المصرى من القطن بنفس متر الماء المكعب » .

وحتى يصبح كل شىء واضحا .. تطوع السيد اليشع وقت أن كان مسئولا عن التخطيط طويل الأمد لاسرائيل ، بوضع خريطة تفصيلية لخط سير المشروع .. يقول :

« ترعة الاسماعيلية الممتدة من القاهرة حتى قناة السويس ، يمكن توسيعها بصورة تستطيع بها امدادنا بالقدر المطلوب من مياه النيل ، وهو ما يصل الى ٣٠ متر مكعب فى الثانية .. ويتم نقل مياه هذه الترعة بواسطة أنابيب تحت قناة السويس ، الى جوار الاسماعيلية ، وفى الجانب الثانى تصب هذه الأنابيب فى قناة مبطنة بالخرسانة ، تقع فى الشمال الغربى بالقرب من طريق العريش - القنطرة ، ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة - العريش ، حتى خان يونس ، وفى خان يونس يتشعب مجرى المياه فى اتجاهين .. واحد لقطاع غزة وواحد للنقب الغربى فى اتجاه أوفاكيم وبير سبع » .

وتعلق معاريف على ذلك قائلة : عندما نشر اليشع دراسته هذه فى اعقاب حرب اكتوبر ، أعتقد الكثيرون بأنه ضل طريق الصواب .

ولكن الآن كل من يمعن النظر فيها ، يقول أنها دراسة لمشروع هام جدير بالتنفيذ ، وهو ما دفع شركة تاهال الى الانهماك حاليا فى دراسة المشروع بعد أن أصبحت احتمالات تنفيذه .. كبيرة !!

أما تكاليف المشروع : فقد قدرها اليشع وقتها بما يصل الى ٢٠٠ مليون ليرة .. الا أن معاريف تراه الآن يحتاج الى ملايين الدولارات وللحصول



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على موافقة مصر .. ينصح اليشع بضرورة الترويج الى أن مصر «ستكون لها مصلحة من المشروع الاسرائيلى الذى يمكن أن يضار فى حالة قيام اسرائيل بهجوم على مصر مثلما لاسرائيل مصلحة فى فتح قناة السويس . التى يمكن أن تضار فى حالة قيام مصر .. بهجوم على اسرائيل!!»

الى هذا الحد يروج الاسرائيليون « لحلمهم » فى مياه النيل .

والأكثر من ذلك : يقول موشيه زنبر ـ محافظ بنك اسرائيل السابق ـ فى مقاله الذى نشرته أيضا معاريف فى العاشر من اكتوبر ٧٨ : « يجب مشاركة اسرائيل فى تطوير الاقتصاد المصرى من خلال عقد بروتوكول اقتصادى يشجع التبادل التجارى والاستثمارات الاسرائيلية فى مصر . ويضمن امداد اسرائيل بالمياه والبترول المصرى . على أن تركز الاستراتيجية الاسرائيلية على مشروعات تنمية مشتركة فى سيناء لمنع تجدد خطر الحرب » .

وكيف يا سيد زنبر ؟!

« بدون طاقة رخيصة بحجم كبير . وبدون توريد مياه بحجم كبير . يصعب التفكير فى تطوير سيناء . خصوصا وأننا بحاجة الى المياه والكهرباء لتطوير النقب .. بما لا يقل عن حاجة المصريين الى تطوير سيناء » !!

أرأيتم ؟! زنبر يريد أن نقدم لهم الطاقة « الرخيصة » بحجم كبير .. فى زمن يرتفع فيه سعر النفط ! أما المياه فلم يشترط أن تكون رخيصة ! ربما لأنه يفترض أنه سيحصل عليها مجانا مقابل ما اسماه « منع تجدد الحرب » !!

أما ليفى موراف ـ أحد كبار الاقتصاديين فى اسرائيل ـ فيبدو أكثر كرما من السيد زنبر حيث يطالب . ضمن ما يطالب به فى مقاله « عندما يأتى السلام » المنشور فى مجلة « بحوتم » الاسرائيلية فى ٢٩ سبتمبر ٧٨ بنقل كمية معينة من مياه النيل الى صحراء النقب مقابل رسوم .. وذلك لقلب منطقة سيناء والنقب الغربية الى منطقة خضراء !!

● وبالمناسبة :

هل سيناء ـ حقا ـ فى حاجة الى مياه النيل ؟!

المهندس سيد مرعى يؤكد فى كتابه « الزراعة المصرية » بأن سيناء بها خزان مياه جوفية يقدر بحوالى ٦ مليارات متر مكعب ماء .

وفوق ذلك : تؤكد أيضا الطبعة الخامسة من الأطلس العربى الصادر عن وزارة التعليم فى مصر .. بأن منطقة جنوب شرق سيناء من أكثر المناطق المصرية أمطارا . حيث تتراوح كثافة الامطار بها ما بين ٢٥٠ ملليمتر و ٣٧٥ ملليمتر .

أى أن سيناء ـ أو معظمها ـ ليست فى حاجة كما نرى الى مياه النيل .. خصوصا اذا تذكرنا أن الاسرائيليين أنفسهم لم يعتمدوا من قبل على مياه النيل فى زراعة مستوطناتهم « ياميت وعوفيرا وألون موريه وشومرون وجفنون وبيت أل » . ثم أيهما أجدى .. أن نهتم بتنفيذ اقتراح عالمنا الدكتور فاروق الباز بمد مياه النيل الى « الوادى الجديد » فى خط أنابيب . يخرج من منخفض توشكى .. ليكون بمثابة شريان الحياة الذى يحمل مياه النيل من بحيرة ناصر الى صحرائنا الغربية .. أم نمدها الى سيناء .. واذا قمنا بمدها ففى أى حدود . ولأى منطقة . ولأى مساحة ؟

ومادامت دائرة موضوعنا اتسعت . فتعالوا نجلس أيضا الى « عمدة » خبراء الرى فى مصر .. المهندس أحمد على كمال . وزير الرى الأسبق نستمع اليه .

١٥٤٥



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مارس ١٩٨٠

أول السطر :

قبل أن أنقل لكم ما قاله المهندس أحمد على كمال .. اليكم هذه الكمبيالة الموقعة في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ .

« توافق جمهورية السودان على منح مصر سلفة مالية من نصيب السودان في مياه السد العالى . لتواجه بها ضرورة المضى في برامجها المقررة للتوسع الزراعى . وهذه السلفة لا تزيد عن ألف وخمسمائة مليون متر مكعب من الماء . تستردها السودان في نوفمبر ١٩٧٧ » .

صحيح أن السودان لم يسترد منا سلفته المائية حتى الآن . برغم مضى عامين وأكثر على ميعاد استردادها .. الا أن الأرقام التى ذكرها لى المهندس أحمد على كمال . تؤكد أن ما تنتجه مصر حاليا من المواد الغذائية لا يزيد عن ٤٠٪ فقط من جملة احتياجاتها .. وهو الأمر – كما يقول وزير الرى الأسبق – الذى أدى أخيرا الى وضع سياسة جديدة تعتمد على اتباع الطرق الحديثة في الرى لترشيد استخدام المياه الحالية فضلا عن مياه المصارف و « المجارى » والمياه الجوفية . لاستصلاح ٢ر٤ مليون فدان .

ويقول أيضا المهندس أحمد على كمال : من الطبيعى أن هذه السياسة سوف تستلزم لتنفيذها وقتا طويلا . وأموالا كثيرة . ونظرا لتزايد السكان المضطرد . فلابد من الاستخدام الأمثل لحصتنا الحالية من مياه النيل . لانتاج وتعظيم الناتج عنها من المواد الغذائية .. خصوصا وأنه لم يعد لدينا فائض من المياه يمكن الاستغناء عنه . وخاصة أننا ألمحنا الى أننا مضطرون لاستخدام مياه المصارف و « المجارى » في الرى .. كما أننا سوف نضطر أيضا في المستقبل الى تحلية مياه البحر بالطرق المختلفة وعلى رأسها استخدام الطاقة الشمسية .

من كل ما سبق – يضيف المهندس أحمد على كمال – بأن الأقوال التى تردد بأنه بالامكان نقل كميات من مياه النيل الى اسرائيل يستحيل تنفيذها .. لا لعدم وجود فائض يمكن الاستغناء عنه فقط .. وانما أيضا لأن الاتفاقيات الدولية تحرم « جر » المياه الى خارج حوض النهر لاستخدامها بمعرفة دولة أخرى لا تقع في حوض النهر .

● سيدى .. هناك من يقول بأننا نستطيع – اذا أردنا – أن نعطى المياه لاسرائيل من حصتنا الحالية في مياه النيل ؟!

– ومن يستسيغ ذلك أو يوافق عليه ؟ ان الاتفاقيات الدولية أيضا تقطع بأن الدول الأخرى في حوض النهر « أولى » .. خصوصا وأن هناك بعض الفصول التى يقل فيها ايراد النهر في بعض من الدول التسع المشتركة في حوض النيل .. ثم لا تنس أن « الحسنة لا تجوز الا بعد اكتفاء اهل البيت » !!

● وفنيا .. هل يمكن مد النيل الى اسرائيل ؟!

– ممكن مادامت هناك نقود .. وكلنا يعرف أن اسرائيل لا تزرع أراضيها زراعة اقتصادية . وانما فقط تزرعها من باب حيازة الارض . دون أن تهتم بالتكاليف التى تأتيها من دول أخرى . كلنا يعرف .. فهل يعقل أن نساعدها نحن أيضا على حيازة الأرض التى نطالبها بالجلاء عنها ؟!

آخر سطر :

انتهى ما قاله لى « عمدة » خبراء مصر في الرى .. فهل صحافتنا مازالت في حاجة الى المزيد للرد على الاسرائيليين ؟!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٨٦

احد رواد هندسة الرى المصريين يحذر

وصول مياه النيل الى اسرائيل

تهدد مشروعاتنا مع السودان وزائير وأوغندا

تعيش امتنا المصرية والعربية مرحلة مصيرية يترقب فيها التاريخ كما يترقب فيها كل من حمل يوما عبء المسئولية — فى اى من مستوياتها — تتابع الاحداث ومفاجآتها ومسيرة العلاقات الدولية والاقليمية وتطوراتها ... حتى لقد صارت الامور اليوم على غير ما تعود الساسة تأتى كل يوم بجديد غير منظور وتحول قد لا يكون فى حسبان التقدير .. وأصبحت الحقوق المشروعة تعود مرة اخرى فتخضع لمنطق الادعاء التاريخى او الامن القومى او الدفاع المشروع عن النفس او حماية الصديق أو منع التدخل الاجنبى او درء العدوان المتوقع الى غير ذلك من المسميات التى ترتب حقوقا وتبيح محظورا .

بقلم المهندس :

عبد الخالق الشناوى

وزير الرى السابق

وبهذا التصور دعانا الواجب الوطنى أن نكتب فى أمر تناولته الاشاعات وبعض الاحاديث فى الفترة الاخيرة وهو أمر يمس الحياة فى مصر كما لا يمسها شىء آخر .. ذلك هو « ماء النيل » .

وماء النيل تقع موارده جميعا فى غير الاراضى المصرية ومع ذلك تستأثر مصر — منذ قبل التاريخ — **باكثر من ٨٠٪ من هذا الايراد .**

وكان ذلك بفضل السبق الحضارى المصرى — سبق الرى وتنظيم المياه — الذى أتاح لها حق ارتفاق تاريخى لصالح شعبنا لم يستطع المستعمر — **حتى فى أوج جبروته وقهره** — ولم تستطع حكومات النيل على طول حوضه بعد استقلالها أن تنازع فيه أو تساوم عليه .

وكانت مصالح الشعب المصرى ، والمحافظة على بقائه فى ارفع مواقع الاهتمام والتقديس حيث اضطر الاستعمار البريطانى فى عام ١٩٢٩ أن يبرم مع مصر معاهدة تحفظ لها كل الحقوق فى مياه النيل وتمنع اى دولة على حوضه من اقامة أو انشاء أى عمل يكون من شأنه أن يقلل او يؤثر على موارد وحقوق مصر النيلية .

وحينما أردنا بناء السد العالى للتحكم الكامل فى ايراد النهر وزيادة مواردنا منه اشترط العالم كله ممثلا فى انجلترا وأمريكا والبنك الدولى وفيما بعد الاتحاد السوفيتى أن تتفق مصر مع السودان على حصة كل منهما فى مياه النيل .

وتم توقيع اتفاق عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان لقسمة مياه النيل بينهما ، فأصبحت حصة السودان من كل ايراد النهر **١٨٫٥ مليار** ، وحصة مصر **٥٥٫٥ مليار** ، وعلى أن يتم اقتسام كل قطرة من مياه النيل تتوفر بعد ذلك مناصفة .

وسبق ذلك فى أول الخمسينات الاتفاق مع حكومة أوغندا (**وكانت تحت الحماية البريطانية**) على ضمان تصرف نيل فيكتوريا عند منبع النيل بـ ٦٠٠ متر مكعب فى الثانية على مدار العام والتخزين المستمر فى بحيرة فيكتوريا — بعد دفع التعويضات لصالح زيادة ايراد النهر فى فترة الصيف .

من هنا يتضح أن صلاحية مصر لاستخدام مياه النيل تعتمد على حقوق ارتفاق وانتفاع تاريخية لاينازعها احد فيها ولكنها نظمت بعد ذلك باتفاقات ثنائية تستمر صلاحيتها طالما استمر احترام مصر لهذه الاتفاقيات والمحافظة على مصالح أطرافها سياسيا واقتصاديا

وأن مصر قد استندت فى تقدير حقوقها على استخدامها الفعلى لمياه النيل وقدرتها على التوسع فى مساحات جديدة من الاراضى الزراعية لمواجهة احتياجات المعيشة الاساسية لابنائها الذين يتزايد عددهم ولكن حجتها تسقط تماما لو أقدمت مصر على اجراء يهدم هذا السند أو يشكك فيه .

وان مصر — **برغم كل مامر بها من ظروف سياسية صاحبت الاحتلال والعدوان المستمر عليها** — لم تعرض مصالحها المائية لاعتبارات السياسة ومناوراتها ، ولم تقبل على مدى تاريخها ان يكون موضوع النيل ومياهه عنصرا من عناصر التسويات السياسية أو الارتباطات الدولية .. ومن الممكن لاحد الاطراف المتعاونة مع مصر الان فى تنظيم ايراد النيل أن يطالب باعادة النظر فى حق مصر التاريخى وتقدير احتياجاتها الفعلية استنادا الى قيام مصر باشراك طرف ثالث فى الانتفاع بمياه النيل وترتيب حق له فى ذلك مهما قيل عن ضآلة هذا القدر أو الغرض منه خاصة اذا كان هذا الطرف أبعد ما يكون عن مياه النيل أو ليس من الدول الواقعة فى حوضه .

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٠

واذا حدث ذلك لا قدر الله فان اتفاقية ١٩٥٩ ستقوض أركانها ويمكن للسودان أن ينطلق فى تنفيذ مشروعات كبرى للتخزين تلحق بمصالح مصر وحياتها أضرارا قاتلة .

ولا يخفى أن لمصر كما للسودان طبقا لاتفاق ١٩٥٩ أن تعيد النظر فى حساب المتوسط العام السنوى لايراد النيل لاعادة حساب كل منهما ، وليس هناك قيد على أحد الطرفين فى أن يطلب ذلك الان .

وحين تعطى مصر لنفسها طبقا للاتفاقيات وللتعاون المشترك الإخوى حق احتساب كل نقطة ماء تسحبها السودان من مياه النيل الابيض او النيل الرئيسى بطلمبات محدودة التصرف لتخصم ذلك من نصيب السودان .

وحين يقوم مهندس سودانى فى السد العالى بأسوان لمراجعة تصرفات مصر لكى لا تتجاوز حصتها المقررة ، حين تكون العلاقة بين البلدين الشقيقين بهذه الدقة فى تقدير كل نقطة من مياه النيل ، فكيف يمكن أن تقوم احداهما بتحويل جزء من مياه النيل — قل أو كثر — الى طرف ثالث .

تقوم مصر والسودان منذ أعوام بجهد حارق لضم دول حوض النيل فى الدراسات القائمة لتنمية موارده ونجحت مساعى الحكومة المصرية فى ضم دول حوض النيل التسع الى هيئة مشتركة ، وليس هناك أى شك ان عقد هذا التعاون الذى كان مؤملا من سنين طويلة سوف ينفرط تماما اذا احست هذه الدول بقيامنا بتصدير مياه النيل الى دولة أخرى ليست على أى حال صديقة لهم وليست من دول حوض النيل وتقع فى قارة غير قارتهم ولازالت قائمة بالعدوان على أرض دول صديقة لهم .

ان توصيل مياه النيل عبر آسيا الى دولة اسرائيل سوف يرتب لها حقوقا تلزم الاجيال القادمة من ابناء مصر وأبناء دول النيل عامة وتمنح اسرائيل ادعاء جديدا فى حقوق ارتفاق على مياه النيل والتدخل فى شئوننا لحماية ما يهدد مصالحها منه أو لتنمى مواردها فيه .

ان امام مصر والسودان مشروعات كبرى لابد من تنفيذها فى أعالى النيل فى السودان وزائير وأوغندا وهى مشروعات متفق عليها وتتقاسم الدولتان تكاليفها وعائدتها المائية وتعطى موردا مائيا اضافيا يناهز ما يعطيه السد العالى للبلدين .

ولسنا نشك فى أن تسرب نقطة من مياه النيل الى اسرائيل سوف تقضى نهائيا على كل أمل فى انجاز هذه المشروعات .

ان مصر هبة النيل وليس من واجبنا أن نطوعه ليهب الحياة لاعداء أمتنا التقليديين .

ان رابطة الاخوة والصداقة بين دول حوض النيل هى ارتباط عضوى بين شعوب تسقى من ماء واحد وليس من حق شعب آخر ان يشاركنا السقيا من حوض ومعين لا ينتمى اليه .

ان السلام هدف عظيم والتعايش بين الشعوب غاية يدركها الاقوياء ولكن موارد الثروة الطبيعية للشعوب هى ملك لها وللاجيال المتعاقبة الى يوم يبعثون . واملنا ان نضع هذا الموضوع بكل حقائقه وابعاده امنا أن نقطع بذلك الطريق على ما تردد من شائعات وما يدور فى ذهن البعض من مناورات .

سلطان مصر على ماء النيل

لم اتردد كثيرا فى كتابة هذا المقال لجريدة الشعب ايمانا منى بأن من يعتنق الحرية لابد وأن يتيح الفرصة لنشر كل الاراء ولو كانت مخالفة لارائه .

بقلم
المستشار
الدكتور ممدوح توفيق

والموضوع يتعلق بمقال نشر بالعدد الصادر فى ١٩٨٠/١/٢٢ للدكتور محمد عصفور تناول الجوانب القانونية لمسالة ايصال مياه النيل الى القدس ، وبرغم أن أحدا لم يفكر اطلاقا فى نقل مياه النيل الى القدس بيد أن أهمية المسالة ترجع فى نظرى الى المشروعات الاخرى التى تقوم الحكومة باعدادها لنقل فيض النيل الخالد الى أرض سيناء الحبيبة لتنتشر فيها الخضرة والتنمية والرخاء .

وترجع صعوبة هذه المسألة ودقتها الى أن نهر النيل من الانهار الدولية لانه يجرى فى اقاليم أكثر من دولة وأن سيناء لاتخرج عن نطاق حوضه الطبيعى بما يعنى أن ايصال المياه الى خارج هذا الحوض بتصرف منفرد من جانب مصر دون الرجوع الى الدول الاخرى الواقعة على النهر قد يثير التساؤل حول شرعية هذا التصرف وحول مدى سلطان مصر على ماء النيل .

لقد كان للدكتور عصفور رأى فى هذه المسالة .

فما هى حقيقة الامر ..

بالرجوع الى قواعد القانون الدولى فى استغلال الانهار الدولية التى كان لى شرف البحث والتعمق فيها بالدراسة التى اعددتها للحصول على درجة الدكتوراه فى القانون الدولى منذ أكثر من عشر سنوات يتضح أن وجهات النظر حول سلطان الدولة على مياه النهر الدولى تختلف وتتباين بين متمسك بالمبادىء الاخلاقية التى تعتبر المياه هبة طبيعية من الله لصالح الجنس البشرى باكمله وبين متمسك بمبادىء السيادة المشتركة التى تعتبر النهر الدولى ملكا مشتركا بين جميع دول المجرى بحيث تكون حقوقها متساوية ومتكاملة ولا تنفرد احداها دون الاخرى بالتصرف فى المياه .

ولقد كتب الانتصار فى الفقه الدولى اخيرا لنظرية الاقتسام المعقول أو العادل ومفاد هذه النظرية أن يكون لكل من دول النهر حق فى انتفاع معقول وعادل بالمياه تبعا لحقيقة الواقع التى تتقرر فى كل حالة على حدة على ضوء العوامل المختلفة . ولكن تطبيق العدالة والمعقولية فى العلاقات الدولية لا يكون الا باتفاق مباشر بين الدول فاذا لم يتم التوصل الى إتفاق فلا سبيل الى تطبيقها الا بالوسائل القضائية الدولية التى مازالت بدورها تعتمد على اتفاق الاطراف المعنية . وعلى ذلك لا تعتبر قاعدة المعقولية من القواعد الالزامية فى القانون الدولى لان ما لم يمنع قانونا عن اشخاص هذا القانون يكون مباحا لهم والقانون لا يمنع على دول النهر سوى استغلال المياه الضار بالدول الاخرى .

أن ايصال مصر مياه النيل الى خارج حوضه الطبيعى فى سيناء دون الرجوع الى الدول الافريقية الاخرى الواقعة على نهر النيل لايكون إذن عملا غير مشروع الا إذا ترتب على ضرر بالدول الاخرى الواقعة على ذات المجرى كما لو ترتب على ذلك أحداث فيضانات او حجز أو تلويث او حرمان من المياه ومن سبل العيش لمساس ذلك بالمصلحة الانسانية وبعبارة أخرى لتصرف مصر لا يكون ممنوعا الا اذا كان من شأنه التأثير على امكانية إستغلال المياه فى دول النيل الاخرى تبعا لحاجات هذه الدول الحقيقية الى المياه وتدرتها على استغلالها بحيث لا تتمثل هذه الحاجات فى مجرد احتمال .

وليس أى ضرر يجيز لدول النيل الاعتراض على تصرف مصر ، بل العبرة بالاضرار الجوهرية الايجابية المعتبرة اذ أن الزام مصر بالتوقف عن استغلال فائض المياه ولو أضر ذلك بدول المجرى الاخرى ضررا طفيفا لا يتفق مع العدالة، فاذا كان من شأن المشروعات المصرية تحقيق فوائد كثيرة للشعب المصرى بينما يترتب عليه فى ذات الوقت أضرار طفيفة بدول النيل الاخرى وجب على الاخيرة أن تذعن لهذا الاستغلال مع تعويضها من أى اضرار بحالة اذا كان لهذا محل .

وعلى ذلك فانى لا أتفق مع الدكتور عصفور فيما تصوره من أن الملكية المشتركة للنهر الدولى لوجب على مصر الرجوع الى الدول الاخرى الواقعة على النيل قبل أن تتصرف منفردة فى استغلال المياه فى اقليمها بايصالها الى أرض سيناء . ذلك أن نظرية الملكية أو السيادة المشتركة على النهر الدولى يصعب تطبيقها عملا اذ تبيح لاحدى دول النهر الاعتراض المطلق على مشروعات التنمية الانفرادية فى دول النهر الاخرى ولو كان تاثيرها عليها ضئيلا أو لم يكن لها تاثير بالمرة . وقد اتجه الفقه والواقع الدولى منذ وقت طويل الى التخلى عن فكرة الملكية المشتركة للنهر الدولى .

« الشعب » لا خلاف على حق مصر فى أن تمد مياه النيل الى الصحراء سواء فى ذلك الغربية أو سيناء .. ولكن الخلاف أن تمتد مياه النيل الى خارج حدود مصر سواء الى النقب أو الى القدس ..

هل تكفي مياه النيل حاجة مصر حتى نهاية هذا القرن

لقد تناولت صحيفة الشعب — مشكورة — بتاريخ ٢٦—٨—١٩٨٠ — موضوع عرض مصر توصيل مياه النيل الى صحراء النقب لتوطين الاسرائيليين بها أو الى القدس لسقاية الحجيج تحت شعار — زمزم الجديدة — تيمنا ببئر زمزم التي فجرها الله سبحانه وتعالى ببيته المقدس بمكة المكرمة

بقلم الدكتور :
أحمد فؤاد الخولي

واننى أود أن أعلق على هذا الموضوع من واقع الارقام التى تؤكد حاجة مصر الى مصادر مياه اخرى بالاضافة الى مياه النيل المتاحة حاليا [illegible] لاتقا خلال هذا القرن .

كلنا يعلم أن حصة مصر من [illegible] النيل كانت ٤٨ مليار متر مكعب قبل انشاء السد العالى وقد وصلت الى ٥٥٫٥ مليار متر مكعب بعد انشائه — والمستخدم حاليا من هذه المياه — (وفقا لبيانات وزارة الرى — السياسة المائية المستقبلة — الصادر فى اكتوبر ١٩٧٥) — هو ٥١٫٥ مليار متر مكعب موزعة كالاتى :

٤٨ مليار م٣ لرى المحاصيل الزراعية (المساحة المنزرعة عام ١٩٧٤)

٢٫٥ مليار م٣ لاغراض الملاحة فى شهر يناير .

١٫٠ مليار م٣ للشرب والمصانع .

٥١٫٥ مليار م٣ (الجملة)

وبالقياس على المعدل الحالى لاستخدام مياه النيل فى الرى — فانه من الوضوح بمكان ان الفائض من ايراد النهر والذى يقدر بحوالى ٤ مليار متر مكعب — لايكفى الا للتوسع الزراعى الافقى فى مساحة تقرب من النصف مليون فدان .

ولكن بالنظر الى ما يقوم به العلميون والباحثون من رجال الزراعة والرى لتطوير طرق الزراعة والرى باحدث أساليب التكنولوجيا — وتنفيذ سياسة رشيدة لاستخدام مياه الرى — هذا بالاضافة الى استخدام المياه الجوفية السطحية التى تقدر بحوالى نصف مليار متر مكعب . فانه من المحتمل ان تتوفر كمية من فوائد مياه النيل الحالية — تكفى للتوسع الزراعى الافقى فى مساحة حوالى مليون فدان اخرى .

ومما تقدم يتضح انه اذا ما احسن استخدام مياه النيل — واحكمت جميع الثغرات التى تتسبب فى فقد مياهه — اللهم الا بالنسب المسموح بها كالبخر والتسرب الطبيعى والصرف الزراعى السليم ... الخ — فان مياه النيل المتاحة حاليا لاتكفى الا لرى حوالى « ٨ ملايين فدان » — « اى باضافة حوالى ٢ مليون فدان مساحى الى المساحة المنزرعة عام ١٩٧٤)وخاصة اذا ما اخذ فى الاعتبار المساحات المتزايدة من الارز وقصب السكر ذات الاحتياجات المائية العالية .

ومن هنا نتسائل هل تكفى مياه النيل المتاحة حالية حاجة مصر حتى نهاية القرن الحالى؟

فاذا توقعنا ان عدد سكان مصر سوف يصل الى حوالى ٧٠ مليونا حتى عام ٢٠٠٠ — فاننا سوف نكون فى حاجة الى زراعة ١٤ مليون فدان مساحى حتى يظل معدل نصيب الفرد كما هو عليه منذ عام ١٩٥٢ — وهو ٠٫٢ فدان للفرد .

اذن فالجواب صريح وقاطع بان موارد مياه النيل المتاحة حاليا — سوف تستنفد نهائيا خلال الخمس سنوات القادمة اذا ما نفذت خطط ومراحل التوسع الزراعى الافقى المستهدفة فى مواعيدها المحددة

ومن هنا ايضا تتضح ضرورة المبادرة بتنفيذ الخطط والدراسات الخاصة بايجاد موارد أخرى للمياه ومنها :

① مشروعات أعالى النيل .
② اعادة استخدام مياه المصارف
③ تعد [illegible] بالاقشية الكهربائية . استخدام الطاقة النووية أو الشمسية فى تحلية مياه البحر .

وفى ختام تعليقى على هذا الموضوع [illegible] الى النظر الى أن مشكلة تنمية الموارد المائية — ليست مشكلة مصر وحدها — بل تكاد تكون مشكلة دولية — قد ادركها العلماء والباحثون [illegible] النصف الثانى من هذا القرن — ولهذا تتجه بعض الدول ومنهم اسرائيل الى تطوير تكنولوجيا طرق الرى والزراعة — وعلى سبيل المثال تعتبر اسرائيل رائدة استخدام طريقة الرى بالتنقيط فى العالم كما اتجهت [illegible] استخدام [illegible] المياه المالحة لاستخدامها فى الزراعة — وعلى الاخص استزراع صحراء النقب .

وفى اعتقادى ان اسرائيل قد توصلت الى وسائل فنية — ربما تكون اجدى لها وأرخص اقتصاديا من استغلال مياه النيل — التى تبعد عنها آلاف الاميال — ولكن يبدو ان فكرة محاولة استخدامهم لمياه النيل فكرة ايدلوجية وليست اقتصادية

وخلاصة القول — فاننى أسأل الله سبحانه وتعالى ان يوفق ابناء مصر الى حماية شعب مصر من الاحساس يوما باى قصور فى موارده المائية — وشكرا .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٨٠

المحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ومشكلة مياه النيل

الالتزام الذى يفرض على رئيس الدولة لا يعنى فحسب مجرد تجهيز جيش يقف دائما على أهبة الاستعداد لرد العدوان على الوطن والارض فحسب ، وانما هو يعنى كذلك الحكمة السياسية فى وضع سياسة خارجية سليمة تتجنب الدخول فى مغامرات عسكرية



بقلم الدكتور : **محمد عصفور**

ولما كانت السلطة التنفيذية — ورئيس الدولة بالذات — هى التى تحتكر فى الواقع قرار اعلان الحرب ، فانها تكون مسئولة مسئولية دستورية عن وجوه التقصير او عدم التبصر فى الحرب .. وهى مسئولة كذلك عن اى تفريط فى الاستقلال او الارض . ولهذا السبب فرقت المادة ١٥١ من الدستور بين نوعين من المعاهدات التى يبرمها رئيس الجمهورية : ففى حين ينفرد رئيس الجمهورية بابرام المعاهدات العادية ، توجب الفقرة الثانية من هذه المادة موافقة مجلس الشعب « او بالادق الاقرار المسبق » على معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة ، او التى تتعلق بحقوق السيادة ، او التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة .

غير انه لا رئيس الدولة ولا الحكومة ولا مجلس الشعب ولا كل هذه المؤسسات الدستورية مجتمعة تملك اتخاذ اى اجراء يمس استقلال الوطن او يخل بسلامة اراضيه ، ولهذا السبب ، فان عرض السيد رئيس الدولة على رئيس وزراء اسرائيل حصة من مياه النيل لرى صحراء النقب ، هو عرض يتجاوز اختصاصات السيد رئيس الدولة ، بل والمؤسسات الدستورية مجتمعة .. ولهذا لا أقر دعوة صديقى الدكتور حلمى مراد السيد رئيس الدولة الى سحب عرضه ، لان هذا العرض باطل دستوريا « كما أوضحت فى مقال سابق » فلا يحتاج الى [illegible] .

● فهو من جهة يعرض استقلالنا للخطر ، لانه فضلا عن تقوية اسرائيل [بما تستطيع ان تجلبه من سكان يعمرون المناطق الصحراوية التى ستزرع] ، فانه يكسب اسرائيل حقوقا تستطيع ان تدعى شرعية المحافظة عليها بقوة السلاح ، وهو ما يهددنا بالغزو .

● وهو من جهة ثانية يمس سلامة اراضينا ، فلا يعنى الالتزام بسلامة الاراضى الحماية من الغزو او الاقتطاع .. وانما يعنى كذلك سلامة بقائها واستمرارها .. وبدون مياه النيل لن تستطيع مصر ان تفى بمتطلباتها الجوهرية فى احياء الارض الموات لمواجهة الانفجار السكانى الرهيب .

● وهو من جهة ثالثة تعديل حقيقى فى جغرافية مصر ، ومساس بحقوقها فى السيادة .

● وهو من جهة رابعة تبرع او هبة لماء النيل ، وهو أمر لا تملك اى سلطة القيام به ، لان المادة ١٢٣ من الدستور [التى احالت الى قانون منظم] قصرت أحوال التبرع على التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والتنازل من أموالها المنقولة .. والنيل وهو شريان الحياة فى مصر وروحها ليست مياهه عقارا ولا منقولا مملوكا للدولة ، وانما هو ملك شعب مصر منذ ان وجد ، فى الماضى والحاضر والمستقبل .. ولا يستطيع جيل من الاجيال ان يتصرف فيه . □



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٨٠

قضية حياة أو موت

لن تحصل إسرائيل على قطرة واحدة من ماء النيل



بقلم : الدكتورة
نعمات احمد فؤاد

السلطة ؟ لا .. لان السلطة قامت لتتفيا مصلحة الشعب وتتوخى خيره . والسلطة فى النظم الديمقراطية — ونحن دائما نسلك انفسنا فى عداد الديمقراطيات فى تأكيد وترديد — تستمد مشروعيتها من المحافظة على مصالح الشعب ووجوبها مرتبط بالتزامها بجوهر وظيفتها .

اتفاقية كامب ديفيد ! لا .. فالمفروض فيها او هكذا قالت الاجهزة . انها لاستخلاص سيناء لنا ثم حقوق الفلسطينيين لا انتزاع مياه النيل منا , ليضيف مستوطنات جديدة الى اسرائيل ... واللاجئون فى الخيام هائمون على وجوههم تطردهم اسرائيل كل يوم ... من القنابل ونحن نتبادل رسائل الوداد مع اسرائيل , والحقيقة انه من طرف واحد فاسرائيل تتحدى مشاعرنا , وتمتهن كرامتنا وتدوس مقدساتنا ! .

ان المستوطنات الحالية لإسرائيل شنت علينا ثلاث حروب فى ربع قرن نعانى الى هذه اللحظة جرائرها وآثامها . بعد فأى منطق يريد أن يضيف اليها مستوطنات جديدة أى ملايين جديدة من اليهود أى محاربين جددا ؟ يحاربون المصريين والفلسطينيين والعرب جميعا .

ان زراعة النقب وما يتبعها من صناعة وازدهار ، واختلال التوازن الكيفى الذى يضيع معه الكم أو القياس العددى ... رسوخ لاسرائيل باضافة اربعة ملايين آخرين من الخارج ، ثم امتدادها اكثر نحو [illegible] سيناء وفى مواطن البترول العربى ، وتطويق مصر والسعودية ثم اطباق الفك المفترس عليهما معا .

وتصل مشكلة المياه فى اسرائيل الى حل سعيد يفوق أحلامها وتتفاقم مشاكل مصر والعالم العربى باسرائيل الكبرى بعد أن شقى بها شقاء أسود وهى فى المهد . **ان النقب ثلثا اسرائيل** فاذا كان هذا تاريخ الثلث معنا فماذا يكون تاريخ الثلثين الاخرين ، أو الكل المتكامل ؟ ويصبح الوعد ، بل العرض المتطوع !! آمرا واقعا ، وحقا مكتسبا لا رجعة فيه !! .

وهكذا تتحرك اسرائيل بعد اتمام مشروع طبرية النقب وتحويل مياه الاردن ، فتستدير الى النيل .. ويصبح التسلل المياهى كالتسلل الارضى حشرة تدب ثم تطن طنينا مزعجا .. ثم تستحيل وحشا مرعبا يبطش يمينا ويسارا وفى كل اتجاه .

ومن يقرأ اطماع هرتزل ، زعيم الصهيونية ، فى النيل وتخطيطه منذ اواخر القرن التاسع عشر للانقضاض على ماء النيل ، يلاحظ ان **التخطيط لهذا المشروع ، ولد مع التخطيط لتهويد فلسطين** .. ومن هنا يقول كتاب « النيل فى خطر » ... **للاستاذ كامل زهيرى :**

[ان اخطار المشروع الصهيونى للحصول على مياه النيل لا تقل عن انشاء اسرائيل نفسها عام ١٩٤٨] .

ان اسرائيل تتكلم عن ماء النيل من خلفية قديمة ، تتجمع فيها :

● **مذكرة هرتزيل ١٩٠٣** الى الحكومة البريطانية فى عهد الملكة فيكتوريا والى الحكومة المصرية فى عهد الخديوى عباس الثانى الذى رفض المشروع .

● **تقرير البعثة الصهيونية فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٣** التى مسحت سيناء جغرافيا وبشريا وطبيعيا والتى حددت المنطقة المطلوبة للاستيطان اليهودى بخط عرض ٢٩ الموازى لابى زنيمه .

وبعد التقرير وتيمنا منه ، تقدم هرتزل بمشروع الاتفاقية الذى ينص فى غير حياء على أن :

[تمنح الحكومة المصرية الدكتور هرتزل او الشركة التى يؤسسها الحق فى احتلال الارض الكائنة شرقى قناة السويس البحرية وحق استعمارها لمدة ٩٩ عاما تتجدد , وحق استغلالها كشىء تملكه] .

هل سمعتم يا أهل الارض عن احتلال بعقد او عن اتفاقية استعمار !!! .

وتنص الاتفاقية ايضا على **[منع الحكومة المصرية من التصرف فى بقية سيناء تمهيدا للتعاقد عليها بنفس الشروط] .**

كما ينص البند العاشر على أن « تحرص الحكومة على تعيين القضاة والموظفين والمستخدمين وفقا لرغبات المستعمرين ومصالحهم » !! .

بهذا الاجتراء والافتراء تقدم هرتزل بمشروعه سنة ١٩٠٣ حين كان يحسس طريقه قبل أن تستوى اسرائيل .. والضمير المصرى لن يفضى الى اتفاقية **سوداء تنتظره بعد أن قامت اسرائيل واعترفت مصر بقيامها .**

فرد بمفرده يبلغ به الاجرام ان يتقدم الى حكومة بلد يقول لها أريد ان احتلك واستغلك كشىء أملكه !! وامنعك من كذا ... الخ . ما جاء فى نصوص اتفاقية سنة ١٩٠٣ !! .

هذه هى « النوعية » التى نريد ان نستكثر من بركتها ونأتى منها بأربعة ملايين اخرى بعد أن نزرع لها النقب بماء النيل !!! .

كان هرتزل فى البداية يقول لكرومر [نحن نطلب فقط من النيل مياه الشتاء الزائدة التى تجرى عادة الى البحر ولا يستفاد منها]

ثم يكشف تقرير البعثة الصهيونية عن نواياها السامة بقوله .. « سوف تبذل الشركة — شركة هرتزل المشار اليها فى اتفاقية ١٩٠٣ ، كل جهد **لارغام الحكومة المصرية على مدها بالمياه الصيفية من القناطر** فى حالة فشل الخزانات ستعوض الشركة الصهيونية ، الحكومة المصرية لتقدم المساعدة وستواجه الحكومة موقفا حرجا ، فاما أن تشهد خراب مشروع **واما أن تعطى المياه على حساب الارض فى مصر ذاتها » .**

وفى سنة ١٩١٩ تقدمت الصهيونية بمذكرة الى مؤتمر السلام بباريس تنص على أن « تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الابيض بالقرب من صيدا ، وتتبع منابع المياه التابعة من سلسلة جبال لبنان حتى جسر القرعون ، ثم الى البيرة ، وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادى القرن ووادى التيم ، وتتجه جنوبا ، لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ » .

لقد بدأت مجلة « أوت » الاسرائيلية منذ سنة ١٩٧٤ تتحدث عن [**مياه السلام**] — وللاسم دلالة — حين كتب المهندس الاسرائيلى اليشع كلى عن « احضار مياه النيل الى النقب الشمالى » وذلك فى رأيه دون اعتبار لرأى دول حوض النيل !! لحل مشكلة المياه التى ستضطر اسرائيل لمواجهتها لبضع سنوات قادمة » !! .

وتحدث مقال اليشع كلى عن قناة من الاسماعيلية الى خان يونس يبلغ طولها ٢٥٠ كيلو مترا لان اسرائيل يلزمها من النيل ثلاثين مترا مكعبا فى الثانية » !! .

وهكذا لم يأت الحديث عن ماء النيل عفو الخاطر يا أصحاب الدفاع بنظريه

« المناورة السياسية » أنه مخطط مروع محسوب له جذور ، ومؤامرة داهية .

والان اسـأل :

هل نزرعنا صحراواتنا ورويناها لنزرعها [illegible] لاسرائيل ؟ اننا نستعين بجزء من حصة السودان فى ماء النيـل لان حصـتنا لا تكفينا] .

ان الموازنة المائية للنهر تقول :

ان موردنا المائى الحالى ٥٥,٥ مليار من الامتار المكعبة .

فاذا أخذنا فى الاعتبار ان عـدد السكان يزيد مليونا كل سنة أى أننا فى سنة ٢٠٠٠ سنصبح سبعين مليونا ، وان الفرد كما يقول وزير الرى يستهلك فى المتوسط من مياه الشرب ٢٥٠ لترا فى اليوم ، فان معنى هذا اننا سنة ٢٠٠٠ نحتاج عشرة مليارات جـديدة من الامتار المكعبة مع اعتبار ان سكان الريف وعددهم حاليا ١٨ مليونا سيزيد استهلاكهم للماء بدافع التحضر .

الارض المزروعة ٦ ملايين فدان .

مع التغاضى من ستين الف فـدان اقتطعها الاسكان الزاحف على الزراعة بدل الصحراء وحولها الى أرض بناء . [illegible] الثورة الخضراء اى زراعـة الصحراء ومن الناس من « يستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير » .. ومع التغاضى من [illegible] الملوحة فى الارض بعد [illegible] بحيث ان الارض الكاملة [illegible] ثلاثة ملايين فـدان لا ستة .

الذى نحتاجه من الارض المزروعة سنة ٢٠٠٠ حوالى ١١ مليون فدان كما يقول الدكتور مصطفى الجبلى .. ولكى تكفينا نزرع ثلاث مرات لتعطينا ٣٣ مليون فدان محصول .

الفدان يحتاج ٢٠٠٠ متر مكعب .

اذن نحن نحتاج ٦٦ مليار متر مكعب من الماء تزداد الى ٧٧ مليارا بحـكم الفاقد الطبيعى .. اى أن عندنا عجزا فى الماء مقداره ١٢ مليار متر مكعب .

وهذه المعادلة الصعبة يحلها **وزير** الرى على النحو التالى :

٢ مليار مياه جوفية فى الدلتا .

٢,٨ مليار مياه جوفية فى الصعيد .

٤,٥ مليارا اعادة استخدام ميـاه الصرف . وهنا اعتراضان :

● الزراعيون يقولون أنها ميـاه استنفدت اغراضها وفيها من الملوحة ما يفسد الارض .

● اعتراض يقول به الدكتور الجبلى وهو أن هذه ليست اضافة ولكنها من حصة الـ ٥٥,٥ مليار .

٢ مليار بعد مشروع قناة جونجلى .

٧ مليارا بعد مشروعات أعـالى النيل . وهذه الاخيرة يعترض عليهـا الدكتور الجبلى بانها مكلفة جدا وبعيدة التنفيذ .

هذه مشكلة مصر فى المياه .

علما بان « الاهرام » الاقتصـادى عدد ١٨—٨—١٩٨٠ يقول ان العـالم سنة ٢٠٠٠ سيواجه مجاعة كبرى .

وهب ان مصر ليس عندها مشـكلة البته ، هل تستكثر من الاعداء ؟

هل نزرع الشـوك ؟ .

ومن يزرع الشوك لا يحصد العنب .

هل نقترض وتستعطى السودان ، للاغداق على اسرائيل وتحقيق حلمهـا بدون جهد ، فى الفرات والنيـل ؟ اسرائيل المغتصبة يعرض عليها ماء النيـل عرضا ؟ .

ان النيل ملك تسع دول هى التى تكون حوض النيل فكيف نتصرف فيـه خارج نطاق هذه الـدول ، وبقـرار انفرادى دون موافقتها ؟ ان وزير الرى يقول ان أى تعامل مع النهر فى شمال الـوادى ينعكس على الجنـوب بدءا بالسودان وانتهـاء بتانزانيا . واذا تصرفت دول حوض النيل مثل هـذا التصرف ، فاى مصير ينتظر مصر ؟ .

وعندما تثور اثيوبيا لهذا الغرض ، نموه ونزعم ان ثورة اثيوبيا على خطتنا فى توصيل الماء الى سيناء ، وهـذا بديهى ، لم يعترض عليه أحد فلا فرق بين منطقة ومنطقة فى مصر او فى آى وطن ، ولكن الاعتراض كان على الوعود المبذولة لاسرائيل .

وهب ان النيل ملك لمصر وحدها . انه هنا امة لاتملك ارادة منفـردة التصرف فى النهر مسقطة حق أربعين مليونا من المواطنين بل مسقطة حق اجيال قادمة لا تملك مصـائرها أو حكمها .

النيـل مال عام يحرم قانونيا ودسـتوريا المسـاس به

لقد نشط المتحدثون منذ اشهر ينفون ما سمعناه باذننا ورأيناه بعيوننا [illegible] وعد بماء النيل . وقلنا [illegible] من كارثة الكوارث او نزول على ارادة امة من حقها الاحترام والنزول على ارادتها ، فاذا بالوعد يتجسد فى صورة مذهلة !!.

ان دعوة [illegible] لرئيس اسرائيـل [illegible] مجلس الوزراء الاسرائيلى الذى احولها على لجنة وزارية للدرس ، ثم ناقشها الكنيست ، ثم اخذت عليها الاصوات ، فكانت الموافقة باغلبيـة ضئيلة .

وهنا قرروا ضم جميع المناقشـات ووجهات النظر فى ملف خاص يلتـزم به رئيس الجمهورية ويكون خلفية له يتبين منها الرأى والرأى الاخر !! .

دعوة تؤكد الاعتراف بهم ، وكان الاعتراف امنية اسرائيلية بعيدة المنال بل فى حكم المحال .. هذه الدعوة على جدواها لهم تدرس هذه الدراسة ، وتمحص هذا التمحيص وزراعة النقب بماء النيل يكون ارادة منفردة ومتطوعة تعرض على اسرائيل لا على مصر !!

نعطى ماء النيل مقابل الضفة الغربية ليروى ويخلق أرضا اضعاف الضـفة الغربية مساحة وسكانا ؟ ونخلق مشكلة أفدح من مشكلة فلسطين كلها ؟ .

الى هذا الحد يكمم الخوف ، فى عصر الديمقراطية ، الهيئـات والصحف والاقلام ؟ ثم بعد هذا نشغل الوقت والناس والصفحات بمجلس الشورى ؟ ! ...

هل يستشار العلماء ؟

هل يستشار أهل الرأى ؟

هل يستشار المتخصصون ؟

هل يستشار القانونيون والدستوريون ؟

هل يستشار أحـد ؟

الى أين نحن سائرون ؟ ..

٣٤



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٨٠

● حول شرعية القرار ●

بمد مياه النيل إلى صحراء النقب

هل نستطيع ان نتعرض لموضوع نقل مياه النيل الى صحراء النقب بوضعية وحياد ومن منطلق المبادىء العامة التى تتحكم اليوم فى ممارسات القيادة فى الدول المتمدينة دون ان ندع العاطفة او الكبرياء الشخصية تطغى على مفاهيمنا التمنعنا من حسن الرؤية وصدق الرؤية ؟ .. ان صحما تداولته الانباء فما الذى يعنيه مد النيل الى صحراء النقب ... ؟

بقلم الدكتور :

حامد ربيع

رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد

ومن حيث مبادىء السياسة التقليدية ، والتى لا يستطيع احد ان يناقش فى صحتها ، فان مثل ذلك القرار هو : قرار خارجى يتصل بالامن القومى ، خالق لحالة دائمة لا يمكن عقب ذلك الغاؤها ، مرتبطة بالانتماء الاقليمى والجغرافى للدولة المصرية .

ماذا يعنى ذلك ... ؟

فلنتابع عناصر هذا التعريف :

اول هذه العناصر : ان مثل هذا القرار هو قرار خارجى .. والقرار الخارجى يتصد به كل ارادة معلنة تعنى وتفرض التزامات فى التعامل مع احدى الدول او القوى خارج الحدود القومية .

القرار الخارجى بهذا المعنى نوعان : احدهما اجرائى يتصل فقط بادارة مرفق تمثيل المصالح كاختيار سفير على سبيل المثال .

وثانيهما قرار يتعلق بالامن القومى كما هو بالنسبة لمد مياه النيل الى صحراء النقب .

واذا كان لرئيس الدولة نوع من الحرية المقيدة فى النوع الاول ، فانه بالنسبة للنوع الثانى يتعين عليه ان يفهم انه يصير فقط اداة منفذة .. القرار السياسى المتعلق بالامن لا يصير الا من صنع المؤسسات .. ولرئيس الدولة ان يشترك بوصفه ينتمى الى تلك المؤسسات .. بعض الدول كفرنسا تفرض طرح الموضوع على الاستفتاء الشعبى .. ولكن لا توجد دولة معاصرة تجرؤ على ان تجعل القرار القومى من صنع — فقط — رئيس الدولة .. فردية القرار فى هذا النطاق لا موضع لها .. رئيس الدولة تقتصر وظيفته على انه يصير اداة توفق وتنظم عملية صنع القرار .. والمؤسسات على الاقل بما فى ذلك من جانب المؤسسة العسكرية ومن جانب آخر طبقة العلماء ، ثم مجلس الامن القومى فى صورته الحقيقية كممثل لجميع القوى السياسية وليس كاجتماع لانصار الرئيس واصدقائه يجب ان تشارك فى اعداد وضع مثل ذلك القرار .. التقاليد البريطانية تفرض مشاركة رئيس حزب المعارضة .

كذلك فان اى قرار خارجى ايا كانت نوعيته ، يجب ان يخضع لمبدأ مطلق : التوازن بين المنفق والعائد .. ومعنى ذلك ان القرار الخارجى وهو حركة عاقلة — او المفروض كذلك — يجب ان يؤدى الى عائد ، ان لم يزد فعلى الاقل يجب ان يتساوى مع الجهد الذى بذل .. ومن ثم يتعين علينا بخصوص قرار مد المياه المصرية الى صحراء النقب ان نتساءل :

ما هو العائد على مصر ... ؟

مما لا شك فيه ان له عائدا مزدوجا وواضحا :

● **اولا :** تمكين الهجرة اليهودية من الاستقرار والايناع فى منطقة الشرق الاوسط .

● **ثانيا :** اعطاء مناحم بيجين فرصة اخرى لتقوية مركزه ومركز حزبه المتطرف امام الرأى العام الاسرائيلى ، بل والى حد معين امام الرأى العام الغربى بمختلف شرائحه .

فهل هذا عائد ايجابى لمصر ... ؟

على ان اخطر ما يعنيه هذا القرار هو انه ينتهى بان يخلق حالة دائمة لا يمكن الغاؤها ترتبط بالانتماء الاقليمى والجغرافى للدولة المصرية .

■ **الشق الاول واضح لا لبس فيه :** ان هذا القرار يعنى اعطاء حقوق لاهالى منطقة النقب فى ان يصيروا جزءا من وادى النيل يعتمدون عليه فى معيشتهم ، ولا يمكن عقب ذلك ولو بشطحة جديدة قطع ذلك الشريان عن اهالى المنطقة .



المصدر : الشعب

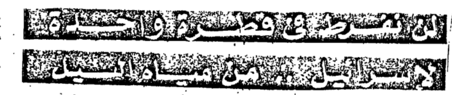
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٨٠

■ **الشق الثانى** : هو الذى فى حاجة الى ايضاح .. ذلك ان مصر تنتمى اقليميا وجغرافيا الى حوض وادى النيل .. هذه المنطقة المكونة من عدد محدود من الدول تملك [illegible] [illegible] نوعا من التماسك والتجانس فى الممارسات .

وبغض النظر عن الاتفاقيات الدولية وهى قائمة وعديدة ، فان أى دولة تملك حق ارتفاق دولى على جميع اجزاء النهر الذى يربط دول المنطقة .. ومن بين عناصر هذا الارتفاق الدولى ان اى دولة لا تملك التصرف فى مياه وادى النيل الا لاهلها ولذاتها وليس من حقها بأى شكل من الاشكال ان تتصرف فى مياه ذلك النهر لغير أهله الا بالقبول والرضا من جانب جميع دول الحوض .

ومن ثم فليس من حق مصر ان تنقل مياه وادى النيل حتى فى نطاق نصيبها الى خارج حوض النيل ، بل حتى ولو كان ذلك بتصنيع مياهه وبيعها فى السوق العالمية .. هذا الالتزام ليس مقصورا على مصر ، بل انه يمتد ليشمل جميع دول حوض وادى النيل .. وهو التزام لصالح جميع الدول التى تنتمى الى حوض وادى النيل تثبت جدواه الازمة العالمية فى المياه والتى يتنبأ الجميع بخطورتها فى الاعوام القادمة.

ان مصر تفتح اليوم بابا قد يصير قاتلا بالنسبة لها فى المستقبل غير البعيد .. فى لحظة معينة تساءل البعض عن امكانيات تحويل مياه النيل من الجنوب ، وبصفة خاصة لو شقت قنوات أو نسفت بعض الجبال التى تفصل أعالى النيل عن حوض الكونغو حيث أن هذا الاخير قادر على جذب مياه النيل نحو الجنوب بدلا من سريانها باتجاه الشمال .. وما كان قديما خيالا اضحى اليوم حقيقة .. تحويل مجرى الانهار الضخمة لم يعد مشكلة وقد نفذ الاتحاد السوفيتى اكثر من مشروع واحد بذلك الخصوص .. ولو حدث ذلك فلن تستطيع مصر ان تعتمد الا على مياه الحبشة .. ونحن نعلم مدى استعداد الحبشة بدورها للنيل من مصر .. فهل من صالحنا ان نضع مقاليد وأساليب التعامل فى الغايات مع دول المنطقة التى تنتمى اليها مصر جغرافيا ؟ .. أم ان علينا ان نعيد التفكير بالحصافة والتؤدة التى يجب ان يتم بها التعامل مع القرارات المصيرية ؟



لن نفرط فى قطرة واحدة لاسرائيل .. من مياه النيل

اعلن المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل الاشتراكى فى ندوة الحزب مرة اخرى ، رفض مد اسرائيل بمياه النيل .. وأكد رفض الحزب لمد اسرائيل بقطرة واحدة من مياه النيل .

وتواصل جريدة « الشعب » اليوم الحوار الواسع حول قضية مياه النيل وأثرها الخطير على أمن مصر وحاضرها ومستقبلها .. يكتب اليوم المستشار ممتاز نصار ، والنقيب كامل زهيري لقراء « الشعب » حول هذه القضية .

يقول المستشار ممتاز نصار : ان عرض مياه النيل على اسرائيل اجراء غير قانونى ، ويتصادم مع الدستور ، وتترتب عليه اخطار جسيمة فى الحال والاستقبال ، ويجب العدول عنه .

ويقول النقيب كامل زهيرى : النيل فى خطر ، ومصر ايضا فى خطر .. ولن يغفر لنا التاريخ الصمت او المحاسنة ، وان هذه القضية ليست سبقا صحفيا ولا خصومة حزبية ولا جدلا ولا اجتهادا ، ولكنها حوار حول مصر ونيلها ومستقبلها ومستقبل الاجيال القادمة .

مياه النيل وأزمة المشاركة السياسية

لايمكن لمن يتعرض العرض الرسمي المصرى بتوصيل مياه النيل فى مرحلة متقدمة من المباحثات مع اسرائيل الى هذه الدولة .. لايمكن وصف مثل هذا العرض بانه نتيجة لخطا فى التحليل او فى الرؤية الموضوعية — الرسمية — للمسئولين . او فى عدم ادراكهم لطبيعة نوايا الطرف الاخر فى المفاوضات

بقلم :
رفعت سيد أحمد

■ لقد اثبتت التجارب الديمقراطية بالعالم الثالث حقيقة هامة ان لنا ان نستمع اليها بعملية وموضوعية .. ان انهيار ديمقراطيات او مايتسمى بالديمقراطيات — بمعنى اكثر دقة — فى العالم الثالث كان احد اهم اسبابه هو ما نتعارف عليه فى الفكر السياسى « بازمة المشاركة السياسية » ان هذه « الازمة — الحقيقية » كانت المدخل الطبيعى لانهيار انظمة .. او دخولها الى متاهات ماقبل الانهيار الكبير .. دخولا متنوع الدرجات والمستويات .. غير علنى بداية لكنه عنيف وصريح ونياب متاهات تتفاعل فيها الاخطاء لتخلق فى النهاية نقاط ويشائر الازمة الاكبر التى يصعب الافلات السياسى .. او العسكرى منها !!

ان المشاركة السياسية عملية تفاعل وتداخل لاراء رجل الخبرة السياسية .. مع رجل الشارع العفوى التلقائى .. مع رجل السلطة .. وصولا الى تحقيق الامثل لاهداف واماني قومية عليا ... فاين نحن من هذا المفهوم !! واين نحن من المفهوم الحقيقى للديمقراطية المرادف المنطقى للمشاركة السياسية !

● ان مياه النيل كجزئية هامة فى الاطار الكلى لازماتنا تاتى لتتفرع عمليا من « ازمة المشاركة السياسية » وتنتج عنها .. كيف !

● ان مصر تعيش « ازمة مشاركة سياسية » حقيقة لانقولها عفوياً لكن الواقع بدلالاته يؤكدها .. وليست بحاجة الى تدليل !! .. ولاننا نعيش هذه الازمة فطبيعيا ان يكون هناك تعمد مقصود الى تزييف الحقائق والتاريخ والوعى !! لقد ادرك حتى غير المهتمين او المبالين بقضايانا ان الصراع العربى — الاسرائيلى ليس مجرد صراع على حدود بل هو صراع وجود وبقاء .. صراع حضارى بمستوياته ودوائره ومشاكله الخالقة والناتجة .. وان امتنا العربية التى نرتبط بها عضويا وتاريخيا وحضاريا تعانى كنتيجة لهذا الصراع وايضا كسبب موصل اليه .. من مشاكل قاتلة مترابطة .. فمن تخلف اجتماعى واقتصادى يتطلب الاستغلال الامثل لثروات امتنا وامكانياتها الاقتصادية .. الى قيادات مهترئة تنتقد الارادة المستقلة فى صنع وخلق سياساتها القومية حين تسمح بان تصير مجرد اداة طيعة فى لعبة الصراع الكبرى بين القوتين العظميين الى وحدة غريبة ولانريد ان تتحقق رغم حتميتها .. الى صراع حضارى

البقية صفحة ١٥



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

مياه النيل «بقية»

مع غزوة صهيونية ... يؤدى بدرجة او باخرى الى استمرار حالة التمزق الاقليمى .. الذى يودي الى ماسبقته من مشاكل سابقة مكونة « نظرية الاوانى المستطرقة » فالتخلف يؤدى الى قيادات مهترئة .. والاخيرة تؤدى الى الوقوع بلا وعى العوبة فى ايدى الدول الكبرى .. التى تخشى وبعنف . وحدة هذه الشعوب .. تلك الوحدة التى تتحد وتحدد » دينامية ومستقبل الصراع العربى الاسرائيلى .

ان النيل العظيمليس ملك مصروحدها لكنه ملك هذه الامة العربية والافريقية والاخيرة تتناقض مصالحها «اتوماتيكيا» مع مصالح اسرائيل فى القارة السوداء والنيل العظيم الذى تمتلكه امتنا يصير بهذا اداة فعالة فى الصراع وليس اداة قاتلة لحق احد الطرفين برفع المستوى الاقتصادى والحضارى للطرف الصهيونى الاخر .

● النيل العظيم بهذا المعنى يأتى ليصير بالازمة التى تثار حول مياهه دليلا اخر على انعدام « التفاعلية السياسية » فلو وجدت المشاركة ولو تحققت بمفهومها الصحيح المتعارف عليه لكانت النصيحة السياسيةبأننا نقراء.. وبأننا فى أحوج مانكون لكل قطرة ماء من نيل مصر لهذه الصحراء الشاسعة التى تسبح فيها مصر .. قد لقتصدى

لكن الازمة تتعدى كل هذا لتصير استهانة واضحة بمياه النيل وبشعب النيل .. وبرجال الراى والخبرة على ارض النيل .. فازمة المشاركة السياسية تجمع .. وتشمل .. وتعم ولاتقف عند بعد واحد فابعادها تتفرع وتتعدد !

● أن تحقيق مشاركة سياسية واعية يمثل مناعة ديمقراطية صلبةلاى نظام يبغى البقاء .. ان فهم حركة التاريخ وتحليلها يؤكد انه يسير نحوا الديمقراطية .. بابعادها الاجتماعية والسياسية .. والوقوف أمام عجلة التاريخ قد يفيد وقتيا .. لكنه لايجدى على المدى البعيد .. فهل تدرك هذه الحقائق ! وهل ندرك ان التقدم الحقيقى لاى بلد من البلاد ليس سوى عملية تتفاعل فيها الاراء الصحيحة بالواقع وقضاياه لخلق تصور امثل للعمل !!

رفعت سيد احمد



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

عرض مياه النيل على إسرائيل إجراء غير قانوني

ويتصادم مع الدستور ويترتب عليه

عرض مياه النيل على اسرائيل اجراء غير قانوني ويتصادم مع الدستور وتترتب عليه اخطار جسيمة فى الحال والاستقبال ويجب العدول عنه .

« وجعلنا من الماء كل شيء حي »

فقد عبرت هذه الاية الكريمة بافصح عبارة عن اثر المياه فى حياة الامة ، وقديما قيل ان مصر هبة النيل ، ومن المسلمات ان حوالي ٩٦ في المائة من اراضي مصر هي ارض صحراوية وان المساحة الخضراء تكمن فى شريط ضيق هو وادى النيل ويمثل ٤ في المائة من مساحة مصر بمعنى ان مصر فى حاجة الى كل نقطة ماء من مياه النيل لتعيش وتنمو طبقا للنمو السكاني المتزايد سنة بعد اخرى ، وبذلك تبرز اهمية مياه النيل واثرها فى حياة الملايين من المصريين .

وقد عبر الاستاذ كامل زهيرى نقيب الصحفيين فى مؤلفه « النيل في خطر » عن اهمية هذا الموضوع فقال « لايملك الانسان سوى الذهول فى ان تظهر بغتة على صفحات الجرائد تلميحات او وعود بمشروع خطير لو صحت حكايته لكان كارثة وطنية تهدد مصر وحياتها ومستقبلها لاجيال قادمة .. ونعنى بهذا الوعد او المشروع تحويل جزء من مياه النيل الى صحراء النقب عبر سيناء .

وقد ثبت مما نشر فى رسائل متبادلة بين السيد رئيس الجمهورية ورئيس وزراء اسرائيل فى شأن ماتم من اجراءات فى وضع مدينة القدس وبسط السيادة اليهودية عليها واعتبارها عاصمة لاسرائيل .. ان السيد رئيس الجمهورية عرض على اسرائيل الانتفاع بمياه النيل فى تعمير النقب .

فما هو الموقف القانوني والدستورى لهذا العرض وماهى الاخطار التى تنتج من هذا الاجراء اذا تم وتمسكت اسرائيل به .

وفيما يلى بيان الجواب على هذا السؤال ..

وقبل ان نورد هذا الجواب يجدر بنا ان نسجل نص هذا العرض فى رسالة السيد رئيس الجمهورية المرسلة لرئيس وزراء اسرائيل والتى نشرت فى صحف مصر المسماة بالقومية يوم ١٦-٨-١٩٨٠ ، فقد جاء فى هذه الرسالة مايأتى بنص اللفظ ..

« وقد ذهبنا الى حد ان نعرض عليكم شريان الحياة — مياه النيل — اذا نجحنا فى التوصل الى حل لمشكلتى القدس والمستوطنات ؟ وما كان يتوقع احد اخر ان يعمل مثل هذا من اجل التسوية الشاملة ، وقد تطوعنا بعرض هذه الفكرة عليكم بالرغم من التجاوزات التى نتعرض لها من اشقائنا العرب وتشويه الفهم الذى نلقاه من جانبكم ؟

ولكن هذا هو دورنا الذى قدر لنا ان نلعبه فى المنطقة وهذا هو التزامنا للسلام » .

وقد اقتنص رئيس وزراء اسرائيل هذه المعانى وسجلها بتحديد مياه النيل وتحديد المكان الذى سيتم به الانتفاع بهذه المياه .

فقال مايأتى بنص اللفظ ..

اعتقد ياسيادة الرئيس ان حديثنا القصير فى العريش كان على النحو التالى ..

أ — اقترحتم نقل مياه النيل الى النقب » وفى ذلك الحديث لم تذكروا نقل الماء الى القدس مطلقا »

ب — ومن ناحيتى فلم اذكر ان التطلعات القومية لشعبى ليست للبيع ؟ واعتقد ان مثل هذه اللهجة فيها تجاوز كبير لم استخدمه مطلقا فى احاديثنا ، لقد اخذتم المبادرة وقدمتم الى اقتراحا مزدوجا .. فلم يجب ان تتصرف بحكمة ورؤية وانا على استعداد لادعكم تحصلون على الماء من النيل لرى النقب ودعنا نحل مشكلة القدس فان حلها حل لكل شيء » وكان ردى ياسيادة الرئيس ان نقل الماء من النيل الى النقب فكرة عظيمة ورؤية عظيمة حقا » ولكننا يجب ان نفرق دائما بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس وبين النواحى المادية فلنفصل بين الموضوعين القدس فى ناحية وماء النيل للنقب فى ناحية اخرى .

ومن ذلك يتبين ان رئيس وزراء اسرائيل يحدد العرض الذى عرضه الرئيس عليه فى شأن مياه النيل الى ان الانتفاع محدد برى النقب وتعميره » ولم يعلق احد هنا على هذا التحديد .

وبذلك فاننا نناقش الموضوع على ضوء ماجاء فى الرسالتين ونوضح الاجابة على السؤال الذى بدأناه فى بدء المقال وهو ..

ماهو الموقف القانوني والدستورى والنتائج الخطيرة المترتبة على هذا العرض ؟ ومن عجب ان هذا الموضوع وهو يشكل قضية قومية كبرى يجب على الشعب ان يعيها ويتفهمها تماما » ومع ذلك فان الصحف المسماة بالقومية لم تعن بهذا الموضوع ولم تتحدث فيه بكلمة كان الامر لايعنيها !!

لاشك ان مياه النيل هى من الاموال العامة بنص المادة ٨٧ من القانون المدنى .

اذ هى منقول مخصص لمنافع عامة فقد ورد نص المادة المذكورة بان تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة

والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص.

وهذه الاموال لايجوز التصرف فيها او الحجز عليها او تملكها بالتقادم ومن هذا النص القاطع الصريح يبين ان المال العام لايجوز التصرف فيه بالبيع او الهبة او العارية او تقرير حق انتفاع عليه وكذلك الوعد بأي من هذه الحقوق**فانه قيمة يمثل اموالا عامة** تحريم الكل يشمل تحريم الجزء وبذلك لما كان يجوز عرض مثل هذا العرض من مال عام لايملك احد التصرف فيه بنص القانون ، ومن ثم فان هذا العرض يكون غير منتج لاى اثر قانونى ويجب العدول عنه احتراما لسيادة القانون وسلطانه وحماية المال العام امر يوجبه القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٢ .

أخطار جسيمة في الحال والاستقبال ويجب العدول عنه



بقلم المستشار :

ممتاز نصار

لقد نص القانون المذكور في المادة الاولى منه على ان « للاموال العامة حرمة .. وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وتعتبر حماية الاموال العامة في زمن الحرب واجبا من واجبات الدفاع القومي ».

وتنص المادة الثانية على ان «يقصد **بالاموال العامة في تطبيق احكام هذا القانون مايكون مملوكا او خاضعا لادارة او اشراف احدى الجهات الاتية :**

أ ـ الدولة ووحدات الحكم المحلي .

ب ـ الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لهما .

جـ ـ الاتحاد الاشتراكي او المؤسسات التابعة له .

د ـ النقابات والاتحادات «.

وبعد هذا السرد يبين ان عرض مياه النيل على اسرائيل لري النقب هو اجراء يتصادم مع الدستور ومع القانون ويجب العدول عنه خاصة وان اسرائيل قد امتدحت هذا العرض واقتصرت في اعتراضها على التفرقة بينه وبين الروحانيات التي تعتنقها . وهذا لايبعث على الاطمئنان بان الامر قد حسم بعدم مطالبة اسرائيل بمياه النيل الان لهذا العرض لم ينشىء لاسرائيل حقا ولايمكن ابدا ان تترتب عليه اى نتائج قانونية وينبغي اعلان العدول عن ذلك منذ الان .

النتائج الخطيرة

هذا عن الموقف الدستوري والقانوني لهذا العرض ، واما النتائج الخطيرة التي تترتب على هذا العرض في حالة نفاذه ، فاننا نوجزها بان مياه النيل هي محل اتفاقات دولية ولا تستطيع مصر وحدها ان تتصرف في ماء النيل لمنحه لدولة اخرى في قارة اخرى غير قارة البلاد التي يمر بها هذا النهر . ففي ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ ، وقعت معاهدة بين بريطانيا واثيوبيا وجاء في المادة الثالثة منها ، ان يتعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بان لايصدر تعليمات او يسمح باصدارها فيما يتعلق لعمل اى شيء في النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر السوباط يمكن ان يسبب اعتراض سريان مياهها الى النيل مالم يوافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدما وحكومة السودان .

وفي عام ١٩٢٩ وقعت اتفاقية مياه النيل لضبط واستخدام مياه النيل في السودان بحيث لايؤثر ذلك على حق مصر المكتسب وحقها الطبيعي في مياه النيل ، وقد اكد ذلك رئيس الوزراء المصري في خطابه الى المندوب السامي البريطاني في ٧-٥-١٩٢٩ والذي جاء فيه « انه لايجب المساس مطلقا بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ولا بما تحتاج اليه مصر في توسعها الزراعي للمحافظة على المصالح المصرية » وكذلك نص على الا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمال ري او توليد طاقة ، ولاتتخذ اجراءات على النيل وفروعه او على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان او في البلاد النيلية الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شانها انقاص مقدار الماء الذي يصل الى مصر او تعديل تاريخ وصوله او تخفيض منسوبه على اى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر »

وقد جاء رد المندوب السامي في نفس التاريخ مؤكدا لكل ماجاء بكتاب رئيس الوزراء المصرية وموافقا على ما جاء به .

ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية عام ١٩٥٩ وهي اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل المعقودة بين مصر والسودان ، وتعنى اتفاقية ١٩٥٩ بتنظيم استخدام المياه الواردة من منطقة البحيرات ومن الهضبة الاثيوبية منذ آلاف السنين علاوة على تنفيذ المشروعات اللازمة لاستقطاب الفواقد الضائعة من النيل على طول مجراه ، كما ان الاتفاقية المذكورة قد تركت الباب مفتوحا لاى دراسة فنية لاي طرف من دول حوض النيل بما يكفل الاستغلال الكامل والامثل لهذا النهر العظيم من اجل صالح الشعوب النيلية وحدها واعمالا لهذا الاتجاه فقد قام المسئولون المصريون عن مياه النيل بدعوة وفد اثيوبي على مستوى عال لزيارة مصر في عام ١٩٧٠ وذلك عقب اجتماع تم في اديس ابابا بين رئيس جهاز مياه النيل في ذلك الوقت والمسئولين الاثيوبيين كما سبق ذلك زيارة قام بها وفد مصري الى اثيوبيا عام ١٩٦٦ لنفس الغرض ، وفي عام ١٩٧٦ تم لقاء اخر باديس ابابا بين هيئة مياه النيل والمسئولين الاثيوبيين عن المياه ، وكان الهدف من كل هذه اللقاءات هو فتح افاق التعاون من اجل الدول المشتركة في مياه النيل دون غيرها وهذه المعلومات جميعها هي التي ادلى بها السيد وزير الري المصري في مجلس الشعب وثبتت هذه الحقائق في مضبطة الجلسة السادسة والثمانين في ٢١ مايو سنة ١٩٨٠ .



ومن ذلك يتبين ان امر مياه النيل تحكمه اتفاقات دولية لتحديد المنتفعين من مياهه وهم كل الدول المشتركة فى هذه الاتفاقيات الدولية والتى يمر بها النيل من منبعه الى مصبه وكل هذه الدول فى افريقيا وبالتالى فلايمكن لاى دولة من دول النيل ان تشرك دولة اخرى خارج نطاق النيل فى الانتفاع بمياهه .. ومن ثم فان عرض مياه النيل على اسرائيل امر يتصادم مع القانون الدولى علاوة على تصادمه مع الدستور والقانون المصرى كما سلف البيان ..

كرومر رفض الفكرة

وبالاضافة الى ماتقدم فان الاستاذ كامل زهيرى نقيب الصحفيين اوضح فى مؤلفه سابق البيان ان الصهاينة منذ هرتزل يطمعون فى مياه النيل وقد طلبوا ذلك من المندوب السامى البريطانى اللورد كرومر وان اللورد كرومر قد رفض هذه الافكارة لاسباب تقتضيها مصلحة مصر واستنادا الى راى العالم بامور النيل الانجليزى ويلكوكس والى تحقيق فنى اجراه وكيل وزارة الاشغال المصرية وكان انجليزيا ويدعى مستر جاستون وفيما يلى بيان مما ورد فى هاتين الوثيقتين ..

اولا .. فى محاضر ويلكوكس .. فقد ورد فى مؤلف الاستاذ كامل زهيرى مايأتى بحصر اللفظ ..

« ويبدو ان تيودور هرتزل لم يضع وقته فى غرفة شبرد لمشاهدة الحفلات التنكرية ، او فى ردهاته لسماع موسيقى الفرقة الكلاسيكية التى كانت تعزف فى الفنادق الكبرى .. فقد كانت البعثة الصهيونية قد اشرفت على ختام اعمالها .. واخذت تكتب تقريرها النهائى .. وانطلق هرتزل فى الرابعة مساء نفس اليوم الذى قابل فيه كرومر وبطرس غالى ، ليحضر فى الجمعية الجغرافية ، فى قاعة المحاكم المختلطة محاضرة لاكبر خبراء الرى وهو السير ويليام ويلكوكس .

وكان عنوان المحاضرة « مصر الجديدة »

وقد تحدث ويلكوكس فى محاضرته عن الحضارات الزراعية القديمة وحضارات الانهار .. وتحدث ايضا عن مشاريع الرى منذ الكلدانيين .

ويروى هرتزل فى مذكراته عن محاضرة ويلكوكس ..

« لعل اعظم ما اثار اهتمامى هو العدد المذهل من الشبان المصريين الاذكياء الذين امتلأت بهم القاعة . انهم سادة المستقبل . ومن الغريب ان الانجليز لايبصرون ذلك . فهم يعتقدون انهم سيتعاملون مع فلاحين الى الابد « ان قواتهم اليوم التى تبلغ عددها ١٨ الفا تكفى لهذا البلد الكبير ولكن الى متى سيستمر ذلك ! » .

واذا كانت ظاهرة « المصريين الاذكياء » قد لفتت انتباه هرتزل ، وهم يحضرون محاضرة ويلكوكس فلاشك ان خطط الصهيونية قد اعمته عن معرفة الحقيقة ، فلم يكن هذا العدد المذهل من الشبان المصريين سوى الجيل الرابع من اجيال المهندسين الذين تخصصوا فى الرى والنهر ، وكان اولهم فى العصر الحديث محمد مظهر باشا اول مبعوث فى مدرسة البولتكنيك عام ١٨٢٦ ، ومعه مصطفى بهجت باشا ، والاول كان تلميذ الاوجست كونت ، وهو الذى شارك فى بناء القناطر الخيرية وسافر الى فرنسا لمقابلة المهندس موجيل عند ظهور بعض العيوب فى الفتحات الشرقية عام ١٨٤٢ .

وقد اعقبه جيل على باشا مبارك ، ثم تلاه جيل اسماعيل بك سرى ولاشك كان يحضر هذه المحاضرة ، لانه كان مفتش الرى لوسط الدلتا ، وهو ايضا خريج مدرسة السنترال « والد حسين سرى باشا » وسوف نلتقى به فى نهاية العام ١٩٠٣ عند رفضه لتنفيذ مشروع صهيونى آخر لتوطين الصهاينة فى كوم امبو !

اجتماع مع البعثة

واخيرا تكتب البعثة الصهيونية تقريرها فى الاسماعيلية فى ٢٥ مارس وتجتمع مع هرتزل الذى يقدم بعض الملاحظات : واهمها ..

١ - انه كان يفضل لو ان القسم الاول من الجملة ، جاء كما يلى ..

« لايمكن السكنى فيها فى الحالة الحاضرة ، ولو توفرت المياه يمكن السكن فيها » .

٢ - « وكان يفضل ايضا الايذكر السبب الذى من اجله نريد ان تصل البلاد الى خطة العرض ٢٩ » .

ومعروف ان خط عرض ٢٩ يسير موازيا ابو زنيمة تقريبا على خليج السويس ، اى ان المشروع الصهيونى كان يأمل الحصول على اكثر من ثلثى مساحة سيناء ، وليس كما شاع « على استحياء » بعد ذلك وعرف « بمشروع العريش » .

ومن الواضح ان هرتزل كان يريد اخفاء مقاصده ، ومطامعه ، فهو تارة يريد اخفاء صلاحية المنطقة للسكنى وعدد سكانها ، للتهوين من خطر المشروع ، وتارة يريد اخفاء حجم المساحة المطلوبة ، حتى لايشق على الحكومة المصرية ابتلاع المشروع .

تقرير جارستين

واذا كانت لندن قد رحبت وشجعت .. نتيجة ضغوط روتشيلد وجهود هرتزل وسعيهما لدى تشمبرلين ولانسداون .. واذا كانت القاهرة استقبلت البعثة وسهلت مهمتها ، وفاوضتها ثم تحفظت حتى يأتى راى الخبراء ، فقد جاء القول الفصل من خبراء نظارة الاشغال العمومية .. حين كتب السير ويليام ادمون جارستن ، وكيل النظارة ، « ١٨٤٦ — ١٩٢٥ » تقريرا نهائيا .

وكان جارستين فى ممباسا بكينيا .. وكان براملى كذلك معه ولذلك اعتذر عن اللحاق بالبعثة الصهيونية .

وقد انتهى جارستين فى ٥ مايو ١٩٠٣ من كتابة تقريره بالاشتراك مع فيرشويل المفتش العام لرى الدلتا .

ويناقش هذا التقرير الفنى بالارقام المشروع الصهيونى طبقا للافتراضات المقدمة ، ليصل الى اضرار المشروع .. لانه سيؤثر دون شك على رى الاراضى داخل مصر .

ويفند التقرير الفنى تقديرات المشروع الصهيونى تأسيسا على ان رى ٦٠ الف فدان فى سيناء ، هو مايقترحه الصهاينة فى البداية يحتاج الى ٥١ مترا مكعبا فى الثانية ، ومليونا و ٢٤٠ الف متر مكعبا فى اليوم ، وهو ما لا تستطيع ترعة الاسماعيلية توفيره . ويذكر ان الخزانات المطلوبة ستزيد من ملوحة الارض ، وقد سبق لشركة رى البحيرة ان قامت بتجربة مماثلة فى البرارى ، ثم اضطرت للتخلى من المشروع .

ويرجح التقرير ان الخزانات المقترحة فى المشروع الصهيونى قد لاتأتى بالنتائج المرجوة . وبهذا فسوف تبذل « الشركة » كل جهد لارغام الحكومة المصرية على مدها بالمياه السيفية من القناة وفى حالة فشل الخزانات .. سوف تدعو الشركة « الصهيونية » الحكومة المصرية لتقديم المساعدة وستواجه الحكومة موقفا حرجا « فاما ان تشهد خراب مشروع هام » « واما ان تعطى الماء على حساب الارض فى مصر ذاتها » .

وينتهى تقرير جرستين ايضا .. بان الانفاق المقترحة تحت قناة السويس .. يثير مصاعب فنية ومشاكل ضخمة لان تمرير ٥١ مترا مكعبا فى الثانية خلال هذا النفق يتطلب على الاقل ثمانية انابيب ، قطر كل منها متران مما قد يؤدى الى تعطيل الملاحة فى القناة .



ويقول جارستين .. « وانطباعى الماضى ، وهو مستخلص من تجربة طويلة ، ان مثل تلك الحالات يصحبها ضغط شديد ، وسترغم الحكومة على الرضوخ للطلبات ، ومن اجل هذا فاننى لا اوصى بقبول المشروع » .

ضغوط جديدة

ويبدو ان هرتزل احس بالجو فى القاهرة ولم تخدعه الموافقة المبدئية من بطرس غالى كما لم يستطع فى النهاية اخفاء حجم المشروع ، ولاتاثيره على المياه ، وخلصة ان عام ١٩٠٢ كان العام التالى لاتمام خزان اسوان ، فاسرع بالسفر الى لندن عن طريق باريس ليقابل تشمبرلين فى ٢٣ ابريل .

ويقول هرتزل فى مذكراته ..

قال لى تشمبرلين العظيم . لقد عثرت لكم على بلاد مناسبة انشاء سفرى » وهى اوغندة » وهى حارة على السواحل » ولكن الطقس ممتاز فى الداخل حتى بالنسبة للاوروبيين وتستطيعون ان تزرعوا فيها القطن والسكر . وقد قلت لنفسى وانا هناك ان هذه البلاد تصلح للدكتور هرتزل

ولكنك طبعا » تريد الذهاب الى فلسطين او مايجاورها .

واجاب هرتزل ..

— يجب ان تكون قاعدتنا فى فلسطين . ثم نستطيع بعد ذلك ان نستوطن فى اوغندة ، ذلك ان هناك عددا كبيرا جدا من اليهود يودون الهجرة . ولكن يجب اولا ان نضع اساسا قوميا » ولهذا فكرنا فى العريش لوضع سياسة جذابة ، ولكنهم لايفهمون ذلك فى مصر . ولم استطع ان اوضح لهم الامور كما افعل هنا فى لندن .

ورغم ان اللقاء انتهى بوعد تشمبرلين بالحديث مع وزير الخارجية لانسداون للضغط مرة ثانية على كرومر الا ان التقرير الفنى — فى ٥ مايو سنة ١٩٠٣ — قطع كل سبيل للاجتهاد ، وقد ارسل بطرس غالى باشا » بعد اسبوع واحد من التقرير » فى ١١ مايو خطابا الى الكولونيل جولد سمد الضابط الصهيونى » ومندوب هرتزل الجديد الذى حل محل جرينبرج ، خطابا ينص على ان الحكومة المصرية نظرا لتقرير جارستين لاتجد بدا من رفض المشروع .

ويشكو هرتزل فى مذكراته — على طريقته — من انه « يبدو اننا اخطانا باعطاء مسودة المشروع لكلويت بوزارة الحقانية المصرية ، لان فيها كثيرا من التفاصيل ، بينما مذكرتى « كانت اقل تفاصيل وتبدو خالية من الاذى » .

وايا كان الامر » او الدافع فان الحكومة المصرية رفضت المشروع الصهيونى بتوطين اليهود فى سيناء ومدهم بمياه النيل عبر القناة رغم الضغوط الصهيونية النشيطة على تشمبرلين ولانسداون ورغم نفوذ روتشيلد الضخم !

ولكن لابد من تاجيل مشروع « الدولة » الصهيونية الحاجز كما وصفها هرتزل وقد حدث ذلك عام ١٩١٧ .

مصالح مصر

واذ كانت مصر ملتزمة فى اتفاقيات دولية مع دول وادى النيل فى تنظيم الانتفاع بمياه النيل وتحديد حصتها فانه لا يسوغ لمصر ان تتنازل من مياه النيل لاى دولة بعيدة عن حوض النيل بل وفى قارة اخرى غير القارة التى يجرى فيها النيل » واذ قيل ان اسرائيل ستنتفع من حصة مصر فان هذا القول يتعارض مع مصالح مصر اذ ان صحراء مصر اولى بالتعمير من صحراء النقب ويكفى فى ابراز حاجة مصر الى كل نقطة ماء من مياه النيل ان اهالى محافظة البحيرة مثلا قد استغاثوا بجميع الجهات — المسئولة لانقاذ محاصيلهم ومواشيهم لتعذر الحصول على المياه وجفاف قنوات الرى فيها « تراجع صحيفة الاخبار الصفحة الرابعة يوم ٢٤—٨—١٩٨٠ .

وانى اناشد السيد رئيس الجمهورية ان يصدر قراره باعلان العدول عن هذا العرض حتى لاتتشبث به اسرائيل مستقبلا ولما قد يجره هذا التشبث على مصر من اخطار فى حاضرها وفى مستقبلها .

ومن عجب ان هذا الامر قد سبق ان تحدثت عنه وكالات الانباء ونقلت هذه الوكالات ماعرضه الرئيس فى هذا الشان وعندما سألنا المسئولين فى مصر وقتها عن هذا الموضوع فقد نفوا بصفة رسمية وفى قاعة مجلس الشعب هذه الانباء وقالوا انها لاصحة لها ولم تحدث اى عروض فى هذا الشان ولذلك وايمانا منا بسيادة القانون فاننا قد طلبنا من رئيس مجلس الشعب مناقشة هذا الموضوع ودعوة المجلس من اجازته لتحقيق هذه الواقعة ولاثبات المسئولية فيما حدث تحقيقا للرقابة البرلمانية وهى واجبة حتى لو كان المسئول من الوزراء قد غادر منصبه الوزارى وذلك طبقا لحكم المادة ١٦٠ من الدستور .

ممتاز نصار



المصدر : المستقبل

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيل فى خطر.. ومصر أيضاً فى خطر

ولن يغفر لنا التاريخ الصمت أو المجاملة

إنه موضوع خطير يحتاج إلى مناقشة صريحة ونزيهة ومن غير تهوين أو تهويل

ليس سبقاً صحفياً.. ولا خصومة حزبية ولكنه حوار حول مصر ونيلها ومستقبلها

بقلم : كامل زهيرى

ليس موضوع تحويل مياه النيل الى القدس ، او النقب سبقا صحفيا ،ولا خصومة حزبية . ولا جدلا او اجتهادا . انه موضوع خطير . وهو لايقل خطورة فى ظنى عن اتخاذ قرار حفر قناة السويس فى مصر !.

وقد كان محمد على عاقلا وحكيما حين رفض فكرة حفر قناة السويس حين عرضها عليه وفد السان سيمونين الذى زار مصر عام ١٨٣٤ . وقال انه لايريد ان يوقع مصر بين انياب الدول الكبرى ، بل وكان محمد على حصيفا ايضا حين رفض القرض الذى عرضه عليه آل روتشيلد بعد حملته على سوريا وفراغ الخزانة المصرية من المال لانه كان يعرف مغزى هذا القرض ونهايته .

.. بينما كان سعيد باشا من العس الحمقى فى تاريخنا . واصبحت حماقته نكبة على عهده والعهود التالية . وظللنا قرابة مائة عام . ومصر للقناة بدلا من ان تكون القناة لمصر !

واليوم يحتاج موضوع مياه النيل الى مناقشة صريحة ونزيهة . ومن غير تهوين او تهويل ، او حتى ان ياخذ النقاش شكل الجدل الصحفى او النزاع الحزبى .. فالامر اكبر منا جميعا . لانه حوار حول مصر ونيلها ومستقبلها ومستقبل الاجيال القادمة .. والمؤرخون — فى مصر — والمهندسون والقانونيون وخبراء الزراعة والرى والامن الغذائى مدعوون جميعا ليدلوا بارائهم فى ابعاد هذا الموضوع الخطير بل لست ابالغ ان له جوانب عسكرية فى المدى البعيد .

٢ — واذا كنت قد دفعت الى المطبعة بكتاب « **النيل فى خطر** » او الاطماع الصهيونية فى مياه النيل من هرتزل الى بيجين « ١٩٠٣ — ١٩٨٠ » ، فكان هدفى الاول هو ان اثبت بوثائق لايمكن دحضها ان الحركة الصهيونية تخطط منذ ايام اللورد كرومر وتيودور هرتزل والملكة فيكتوريا والخديو عباس حلمى وبطرس باشا غالى للحصول على مياه النيل ، وتحويلها الى سيناء للتوطن لمدة ٩٩٠ عاما ، بناء على مشروع عرضه هرتزل على كرومر ، ثم رفضه جارستن وكيل نظارة الاشغال على اسس فنية ، وهى الخوف على كميات مياه النيل بعد الانتهاء عام ١٩٠٢ ، من بناء خزان اسوان حتى تبقى المياه لحوض النهر للتوسع الزراعى وخاصة لتحويل مصر الى مزرعة لانكشير كما كانوا يقولون .

٣ — واذا كان الكشف عن هذه الوقائع القديمة والوثائق المخفية ، يكشف ايضا عن اغفال مؤرخينا وساستنا ، حتى عظمائهم ، واكثرهم نزاهة ووطنية فى الاشارة للمشروع الصهيونى القديم المعروض عام ١٩٠٣ . فلا الرافعى ، ولا احد من المدينة المتبدة ، ولا مذكرات محمد فريد ، او عباس حلمى ، او اية مذكرات نشرت حتى الان اشارت الى مشروع تحويل لمياه النيل عام ١٩٠٣

ورغم ان الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل كان يقظا الى حد الالتهاب والتوتر ، لمشكلة السودان ، والجيش ، والحدود الدولية لمصر ، وحادثة طابة ، ودنشواى ، ومشكلتى الجلاء والدستور وقانون المطبوعات ، الا ان الحزب وجرائده لم تلمس المشروع الصهيونى . ومرجع ذلك الى السرية المطلقة التى احاط بها هرتزل مشروعه . كما بينا ان هرتزل جعل اعضاء البعثة وهم زعماء الحركة الصهيونية فى النمسا وجنوب افريقيا ولندن وكبير الاطباء فى جينا ، يقسمون على عدم الافشاء باى شىء او الادلاء باى حديث صحفى ، وطبيعى ان الانجليز انفسهم لم يذيعوا شيئا عن المشروع ، حتى ان كتاب كرومر الشهير عن مصر ، وكتب ملنر ، وستورز ، وراسيل لم تشر من قريب او بعيد كذلك . وطبيعى ان بطرس باشا غالى ناظر الخارجية حينذاك لم يفتح فمه !

والمقطوع به ان هذه السرية التى فرضها الاحتلال والصهيونية جعلت هذه الصفحة سرا مطبقا لم تنكشف فى حينها لاحد من الوطنيين .

٣ — وقد خصصت فى الكتاب ستة فصول ، منها خمسة للمشروع الصهيونى القديم الذى تقدم به هرتزل الى تشمبرلين وسالسبورى فى لندن ، ثم عاد لتقديمه الى كرومر عام ١٩٠٣ ، ثم خصصت فصلا سادسا واخيرا للمشروع الجديد الذى ظهر على صفحات الجرائد الاسرائيلية وعلى لسان المهندس اليشع كلى ، رئيس هيئة تاحال ، وهى هيئة تخطيط المياه فى اسرائيل ، منذ عام ١٩٧٤ .

وكان الهدف من الكتاب — اذن — هو كشف ابعاد المشروع الصهيونى القديم ، والمشروع الصهيونى الجديد ، وللتحذير من مخاطر الموافقة عليه ، لاسباب دولية ، ودستورية ، وامنية ، مع الاشارة الى المؤلفات الامريكية التى ظهرت منذ عام ١٩٣٨ حول تعمير النقب وتهجير اليهود اليها ، واحياء الزراعة النبطية نسبة الى حضارة الانباط قبل الاسلام بمائتى عام ، وكانوا يزرعون سيناء وشريط شرقى خليج العقبة ويمتد شمالا الى عاصمتهم البتراء ، فى الاردن الان ..

ومن اخطر هذه الكتب كتاب لودرميلك المهندس الامريكى ، الذى استند اليه جونستون لتحويل مياه الاردن ، لان لودرميلك صاحب نظرية اعادة تسكين اليهود فى فلسطين ، واعادة احياء الزراعة فى صحراء سيناء ، والنقب ، بتحويل مياه الاردن ، والنيل . والحديث يطول عن كل ما كتبه الجاسوس لورنس عن صحراء سيناء او كتبه جارفز ، حاكم سيناء البريطانى عن امكانيات الزراعة فى النقب وكل ذلك حديث تاريخى يطول .. ولكن الاخطر والاهم هو الحديث عن مشاريع اسرائيل القائمة لتعمير النقب ، وحشدها بمزيد من الصهاينة الذين سوف يتدم اغلبهم من شرقى اوربا ، وهم على الغالب من غلاة الصهيونيين الاملية على حدود مصر الدولية ومن المؤسى ان نتقدم نحن بايدينا لما يضعفنا وبما يقوى اسرائيل فى العدد والكثافة السكانية .

ولقد كانت غاية الكتاب (النيل فى خطر) اثبات :

١ — ان هناك مشروعا قديما ، واطماعا قديمة منذ عام ١٩٠٣ .

٢ — وهناك ايضا مشروع جديد ، ظهر عام ١٩٧٤

وحديثنا اذن من اطماع اسرائيل فى مياه النيل ليس حديثا من اشباح قائمة او اوهام طارئة ، بل هى اطماع قديمة ترجمها الصهيونيون الى مشاريع مدروسة .

ماهو موقفنا الان ؟

واذا كنا منذ عام تماما ، وعلى التحديد منذ سبتمبر ١٩٧٩ ، قد بدانا الاشارة الى المشروع الصهيونى الجديد ، ثم بدا الجدل حوله ، وظل الامر يتارجح ما بين التهوين الساذج او تهويل جامح او قلق يصل الى حد الهم ، ويرجع ذلك الى قلة المعلومات الرسمية . ولم يكن يكفى الاعتماد على ما نشرته مجلة اكتوبر (١٤ اكتوبر ١٩٧٩) عما سمته مشروع زمزم ، وحاولت ان تصبغ مشروع تحويل مياه النيل الى القدس عبر النقب بصبغة دينية ، ولكن الدين يسمح بالتنازل عن السيادة الوطنية واهداء اليهود شريان الحياة لشعب يعتمد منذ الاف السنين على الرى من النهر ! ولم يعرف احد من عامة الشعب ماذا حدث فى زيارة اريل شارون وزير الزراعة الاسرائيلى للقاهرة ، ولا عن زيارة وزير الزراعة الامريكى (على الرغم من ادلائه بعد عودته بحديث فى الاذاعة الامريكية لم ينشر فى مصر حول المشروعات المشتركة بين سيناء والنقب) ، ولا عن زيارة البارون ادمون روتشيلد ، ودور عائلة روتشيلد منذ ايام محمد على معروفة ، ودورهم فى استيراد عمال

ويا للهول.. بيجين يريد:

القدس ومياه النيل وعدم الجلاء عن كل الأراضي العربية وإسكات وزير الخارجية المصري عن الاتصال بالدول الأفريقية وعتاب مصر لأنها صوتت في الأمم المتحدة ضد إسرائيل

سودانيين لتجفيف مستنقعات فلسطين شمالي بحيرة طبرية عام ١٨٨١ قبل انشاء أول مستعمرة صهيونية معروف كذلك ، ناهيك عن الدور الخطير لآل روتشيلد امام قناة السويس ، في عهد اسماعيل ، ودورهم الاخطر في اقامة اسرائيل ذاتها . ولكن كل هذه الزيارات واللقاءات الرسمية لم تستطع صحافتنا « القومية » أن تهتم سوى بنشر الصور الباسمة ، لهذه اللقاءات أو التعليقات الساذجة . كما لم يتقدم أحد من حضرات أعضاء مجلس الشعب لا بطلب احاطة ، ولا بسؤال ، ولعل بعضهم يعلم ، والمرارة في فمه ـ أنه لن يفوز بشيء من الحقيقة ، لان أحد النواب هو الدكتور حلمي الحديدي أثناء مناقشة بيان وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالي ، قد وجه سؤالا صريحا عن تحويل مياه النيل لاسرائيل ، وكان ذلك برئاسة الدكتور فؤاد محيي الدين كرئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشعب وقد اذيع بيان الوزير في التليفزيون ، ثم قطع الارسال عن الاجابة حين جاء دور السؤال عن قضية مياه النيل ! وكان الموضوع لايتصل بقضية من أخطر قضايانا القومية .

وإذا كانت الصحف « القومية » التي تشكو عادة من ازدحام الكتاب والصحفيين على صفحاتها ، قد فضلت الصمت التام ، وانضمت الى سياسة الاذاعة والتليفزيون التي ترسل سبعين ساعة أو أكثر في اليوم الواحد وهي سياسة الحديث عن كل شيء عدا القضايا القومية الخطيرة ، فإن بعض الاقلام التي دأبت أن تلقي في روع القراء انها قريبة أو مقربة من الدوائر الحكومية ، أخذت تتهم الاقلام التي أثارت موضوع تحويل مياه النيل الى اسرائيل بأنها أقلام مشككة ، بل تطوع أحدهم بتفسير خطة الرئيس السادات في جريدة الاهرام ، وتطوع آخر في جريدة الاخبار بنشر حديث لأحد السادة المحافظين ، وكان يعمل وكيلا أول لوزارة الري ، لينزل جام غضبه على الذين يرجفون بأن ترعة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

٣٠ ٣٢ ٣٤ ٣٦
٣٢
٣٠
٢٨
تل أبيب
القدس
الخليل
غزة
رفح
العريش
بورسعيد
دمياط
رشيد
الاسكندرية
الإسماعيلية
سيناء
القاهرة
السويس
الكنتيلا
النقب
العوجة
بئر سبع
الأردن
السعودية
أبو زنيمة
الطور
خليج السويس
خليج العقبة
رأس محمد

السلام (ترعة العنانية سابقا) لها علاقة بتحويل مياه النيل الى النقب .

ولم يقل احد أن ترعة السلام لها علاقة بتحويل مياه النيل الى النقب ، فالمشروع الصهيونى يحدد مسار القناة من الاسماعيلية الى العريش لتتجه الى رفح ، ثم تعبر الحدود المصرية لتنوع لفرعين الى الشمال والنقب (وقد نشرت صورة لخريطة المشروع في الكتاب) .

وياليت الأمر وصل الى هذا الحد . ولكن حديث السيد رئيس الوزراء السابق مصطفى خليل فى مجلة الحوادث اللبنانية ، والذى نشرته الجرائد اليومية ، كاد يقطع كل قول وشك ، لأنه كذب اى كلام عن المشروع ولم يعد هناك مجال لتصديق مجلة اكتوبر (١٩٧٩/١٢/١٦) ، وتبددت « الشكوك » التى آثارتها « الشعب » فى يناير ١٩٨٠ ، ولم يبق مجال للجدل الفقهى بين الدكتور محمد عصفور (جريدة الشعب ١٩٨٠/١/٢٢) والدكتور ممدوح توفيق حول دولية النهر ، وحقوق دولة المصب على النهر ولا الرأى الفقهى الذى أدلى به الدكتور وحيد رأفت ، كل ذلك كاد يقطعه رئيس الوزراء ، خاصة انه ايضا رئيس وفد المفاوضات مع اسرائيل !.

ولكن نص خطاب الرئيس السادات الى مناحم بيجين المنشور فى ٨٠/٨/١٣ كشف من الذين يدعون القرب من الحكومة هم أبعد من الحكومة من المعارضة ، لانهم لايدافعون عن الحكومة ولا يعرفون من قراراتها واسرارها شيئا ، وهم يدافعون كما يتخيلون ، لا كما يعرفون ، لانهم ملايعرفون شيئا . وكشف الخطاب كذلك أن الذين هاجموا الاقلام التى اعترضت على وعد اسرائيل بتحويل مياه النيل انما يهاجمون دون أن يكلفوا انفسهم تقصى الحقيقة ، لانهم متطوعون « عمال على بطال » .

وقد كشف خطاب الرئيس السادات — ان عرض تحويل مياه النيل الى القدس عبر النقب انما يرجع الى محادثات اسوان « الفقرة ١٤ من الخطاب » ثم قال بيجين فى رده ايضا ان العرض تكرر فى العريش (مايو ١٩٧٩) .

وامام هذه الخطابات الرسمية لم يعد هناك حاجة الى اجتهاد . فلا اجتهاد مع النص الصريح الواضح .

واذا كان ثمة اختلاف بين الخطابات فهو ليس خلافا على عرض نقل مياه النيل الى النقب ، ولكن بيجين قال انه يعتقد ان الرئيس السادات لم يذكر نقل الماء الى القدس ، واقترح مياه النيل الى النقب .

وتشاء الصدف ايضا ان تنشر رسالة الرئيس السادات للملك الحسن ردا على خطابه ، وجاء فيه ما يلى :

« وانطلاقا من هذا المفهوم فقد ذهبت الى ابعد المدى مع رئيس الوزراء الاسرائيلى فى اقناعه بالتسليم بضرورة احترام حقوق العرب المسلمين فى القدس ، وبوجوب وقف النشاط الاستيطانى فى الضفة الغربية وغزة والبدء بازالة المستوطنات القائمة ، كحافز للجانب الاسرائيلى ، فقد عرضت عليه امداد اسرائيل بجزء من حصة مصر فى مياه النيل لاستخدامها فى اعادة تسكين المستوطنين فى منطقة النقب بعد اخلائهم من المستوطنات القائمة فى الضفة الغربية وغزة وعلقت هذا الموضوع على شرط تعاون اسرائيل معنا فى حل مشكلة القدس والمستوطنات » .

وفى احسن الفروض والاحتمالات — وهو ما نلتمسه — فإن العرض قائم ، ومشروط بأن تتخلى اسرائيل عن سياستها فى الضفة الغربية وغزة .

وحتى هذا التفسير يعنى :

١ — ان عرض مياه النيل الى النقب له مقابل ، وهو ما أراد مناحم بيجين كما يبدو من رده المنشور — ان يفصل بينه وبين التخلى عن القدس ، او التخلى عن الضفة الغربية وغزة .

٢ — ان مناحم بيجين لم يرفض العرض بمياه النيل ، ولكن يريد أن يفصل بينه وبين موضوع القدس .

ومعنى ذلك — وياللهول — انه يريد القدس ومياه النيل وعدم الجلاء عن كل الاراضى العربية — بل واشتكى وزير الخارجية المصرى من الاتصال بالدول الافريقية ، بل وعاتب مصر انها صوتت فى الامم المتحدة ضد اسرائيل ! (راجع خطاب بيجين) .

قضية مبدأ

ونحن الآن مع كل الآراء التى اظهرت اننا لانستطيع — قانونيا — باعتبار نهر النيل نهر دولى : ان نتصرف فى مياه النيل بما يضر دول المنبع ، ومنها دول شقيقة مثل السودان ، ودول جمعتنا جيرة تاريخية ، وعلاقات تعاون مئات بل آلاف السنين .

ولا نستطيع دستوريا كذلك — وقد بين اساتذة القانون الدستورى من اساتذتنا ذلك بوضوح .

ولكننى هنا استأذن ان اضيف ان القضية اكبر كثيرا من كل هذه الحجج لانها ايضا تتصل بمستقبل العشرين عاما القادمة .

فنحن امام :

① عرض الرئيس السادات بتحويل مياه النيل الى النقب والقدس .

② مشروع اسرائيلى مدروس ومنشور منذ عام ١٩٧٤ .

③ تكتيكات تفاوضية يلجأ اليها بيجين ، اذ انه لايرفض المشروع « المادى » ، ويطالب الآن بالمشروع « الروحى » ، فهو يبدأ بالاصعب ، وهو موضوع القدس ، ويطرح الاسهل وهو موضوع مياه النيل .

ونحن أمام مخاطر عظمى ، اهمها الامن الغذائى المصرى ، وانا من المؤمنين بأن مصر لابد ان تنتقل من النهر الى البحر ، أى لابد من التوسع الزراعى باقصى طاقة ، لتصل الى ١١ مليون فدان ، حين يصبح عددنا سنة ٢٠٠٠ هذا الرقم الرهيب ٦٧ مليون نسمة (أى ضعف عدد سكان الامبراطورية العثمانية من الاناضول الى تونس حتى اليمن جنوبا) .

واذا كان المتاح لنا الآن هو ٥٥ مليار متر مكعب ، سيزداد بعد تنفيذ قناة جونجلى ، المشروع المصرى السودانى عام ١٩٨٢ ، بضعة مليارات فان العجز سيبقى ٢٢ مليار متر مكعب اى اقل من نصف كمية المياه الحالية .

ومع كل الآمال التى نضعها فى التوسع شرقا وشمالا ، ومع المعجزات الهندسية التى يصنعها المهندس المصرى فى نفق احمد حمدى ، او السد العالى او غزو الصحارى ، فان الحصة القصوى المخصصة لمصر — طبقا لاتفاقيات دولية — هى اقل كثيرا من حاجتنا الفعلية امام زيادة السكان المؤكدة !

فبأى شىء نتبرع ؟

الا يعنى ذلك — لو حدث — تجويع مصر ، فوق ما تكابده من متاعب — حتى ينتفخ النقب بمزيد من التوطن ومزيد من الهجرة الخارجية ؟ !

فاذا قيل أن هذا العرض مشروط بأن تخفف اسرائيل قبضتها من الضفة

الغربية والقدس وغزة ، مقابل الفوز بتعمير النقب ، فان الرد على ذلك هو أننا نعالج مشكلة ضخمة بمشكلة اضخم .

فالصراع بيننا — كما كتبت من قبل هو صراع بين سلام قائم على العدل وسلام قائم على الامن ، فنحن نبغى تطبيق القرار ٢٤٢ فى النهاية وجلاء القوات الاسرائيلية المعتدية من كل الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، واسرائيل لها تفسيرات واهداف اتضحت تماما فى خطاب بيجين الاخير .

والكارثة أن مصر وكما كتبت من قبل ايضا — دفعت ثمن حروب اربعة ، ولازالت تدفع ثمنها حتى الان ، ويراد لها أن تدفع ثمن السلام مقدما .

ومن اجل ذلك ، فالقضية ليست جدلا صحفيا ، ولاتزاما حزبيا . انها قضية اخطر من أن يكون الحديث فيها تهوينا أو تهويلا . بل انها تحتاج الى حديث بالارقام ، من حاجاتنا البشرية والاقتصادية من الان حتى عام ٢٠٠٠ بل لعلها تحتاج الى ان نغير اساسا نظرتنا الى السياسة والدبلوماسية . ذلك أن الصراع حول الطاقة اذا كان محور صراع الثمانينات ، فان الصراع القادم الذى لن يقل منه حدة ، هو الصراع حول المياه . وهو ما نبهت اليه فى كتاب النيل فى خطر . وأعود اليه لان مصر ايضا فى خطر ، ولن يغفر لنا التاريخ الصمت او المجاملة

كامل زهيرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٧ اكتوبر ١٩٨٠

٣ قنوات تحت قناة السويس
لمد مياه النيل .. إلى النقب

يقضى المشروع الاسرائيلى لنقل مياه النيل بحفر ٣ قنوات تحت قناة السويس لتوصيل المياه الى نقطة ضخ رئيسية فى سيناء بالقرب من مدينة « بالوظة » ، ومنها ترفع المياه بمقدار عشرات الامتار ، بحيث تدفع فى قناة مفتوحة تسير بمحاذاة ساحل سيناء الشمالى .

ومن هذه القناة تتفرع عدة قنوات جانبية لمشروعات الرى فى المستوطنات التى تنوى مصر اقامتها لتوطين مليون نسمة فى سيناء .. وتنتهى هذه القناة بعد ان تبدأ الحدود المصرية ــ الاسرائيلية عند بداية جهاز الرى الاسرائيلى جنوب النقب .

وقد وضع هذا المشروع العالم الاسرائيلى شاؤول آرلوزوروف .

ويتضمن المشروع ان يصل جزء من مياه النيل الى مواطنى الارض المحتلة فى الضفة الغربية وغزة ، وانشاء مشروع لامداد مدينة العريش بالكهرباء المولدة من قوة اندفاع مياه النيل الى النقب .. ويتضمن المشروع الاسرائيلى انشاء عدة خزانات للمياه داخل النقب ، يتم فيها تخزين كميات كبيرة من المياه كاحتياطى فى حالة انقطاع المياه المصرية الى حين اتخاذ اجراء مناسب ؟؟ !

ويقضى المشروع بنقل ٢ مليار متر مكعب من المياه ، يستغل منها ورا مليار فى

البقية صفحة ٤

المشروع الاسرائيلى لنقل مياه النيل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٨٠

٣ قنــوات تحت قنــاة السويس « بقية »

المشروعات المصرية بسيناء ، وينقل الباقى الى النقب .

ويقول العــالم الاسرائيلى شاؤول أرلوزوروف الذى وضــع المشروع أن هذه الكمية تكفى لاســتخدامات مئات المستوطنات الاسرائيلية ، كما تقــول التقــديرات الاسرائيلية أن زيادة فى مقدار المياه قدرها . ٥مليون متر مكعب تكفى لسد احتياجات اسرائيل لمــدة طويلة فما بالنا لو كان مقدار الزيادة ٥٠٠ مليون متر مكعب .

وتحمل الوثائق الاسرائيلية الى جانب المياه المصرية مشروعات أخرى خاصة باستغلال مياه نهر الليطانى فى لبنان ونهر اليرموك فى الاردن ولكن لم يحن الوقت بعد للكشف عنها .

تحليل « الشعب »

ان فكرة المشروع الخاص بنقل جزء من مياه النيل الى اسرائيل ليست بجديدة دليل على ذلك ان التواريخ المدونة على كثير من الوثائــــق التى تحمل صفة [السرية] وتحمل حروفا أبجدية صغيرة تكون عبارة « مشروع النيل » تشير الى نظرة التفاؤل التى تسيطر على خبراء المياه فى اسرائيل قبل سنوات ، تم وابحاث حول الفوائد الاقتصادية ، حفظ هذه الوثائق التى تتكون من تقارير والتفاصيل الهندسية والاثار السياسية المترتبة على نقل مياه النيل الى صحراء النقب .

وبعد زيارة الرئيس السادات للقدس اعيد فتح هذه الوثائق ، بل وازداد تهافت الخبراء عليها بعدما اشار الرئيس فى لقائه مع الصحفيين الاسرائيليين اثناء زيارته لحيفا الى أن مياه النيل سوف تصل الى سيناء ، وربما الى النقب

ان مشروع نقل مياه النيل الى النقب يحمل ، كما تقول المصادر الاسرائيلية مميزات عظيمة ، ولكن هناك اخطــار كبيرة تحيق به ، ان استخدام كميــات كبيرة من مياه دولة مجاورة « مصر » من أجل توسيع الاستيطان فى النقب وانشاء العديد من المشروعات الاقتصادية سوف يكون مرتبطا بحسن نوايا هذه الدولة « مصر » . يكفى ان يضع المصريون صورة للمشروع على جدار حجرة المفاوضات ثم يطالبون اسرائيل بما يحلو لهم من تنازلات من جــانب اسرائيل .

اذن المشكلة فى نظر اسرائيل هى : كيف يمكن الحصول على مياه النيل دون أن تستغل مصر هذه النقطة كورقة رابحة فى المفاوضات ، ودون ان تصبح مياه النيل عنصر ضغط من جانب مصر على اسرائيل ؟ ..



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٨٠

عشرة أخطاء في قرار تحويل نهر النيل إلى اسرائيل

لو قدر لنهر النيل ان ينطق لنطق صارخا من قرار تحويله الى اسرائيل .

ففى ٧ سبتمبر ١٩٧٩ طالعتنا جريدة الاهرام بالخبر التالى « كذلك اعلن الرئيس قبل ان يغادر حيفا انه يعتزم توصيل مياه النيل التى ستروى سيناء الى صحراء النقب فى اطار التعاون مع اسرائيل . وقال ان ذلك لن يكون سوى دليل على حسن الجوار وان هناك فى الواقع امكانيات اخرى كثيرة .. وقال ان ذلك قد يحدث بعد عام ١٩٨٠ عندما يتم الانتهاء من انشاء السحارة تحت قناة السويس » .

وفى يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر ١٩٧٩ اعطى الرئيس اشارة البدء فى حفر ترعة السلام فيما بين فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥ طريق الاسماعيلية بور سعيد، لتتجه تحت قناة السويس الى سيناء لتروى نصف مليون فدان . وفى تلك المناسبة طلب الرئيس من المختصين عمل دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل الى القدس لتكون بمثابة آبار زمزم لكل المؤمنين بالاديان السماوية الثلاثة .

وفى ٤ اغسطس ١٩٨٠ وجه مناحم بيجين خطابا الى رئيس الجمهورية يقول فيه « اقترحتم نقل مياه النيل الى النقب . وكان ردى ياسيادة الرئيس ان نقل الماء من النيل الى النقب فكرة عظيمة ورؤية عظيمة حقا » .

وتلتقى فكرة تحويل نهر النيل الى اسرائيل مع مشروعات الاسرائيليين التى اعدوها قبل ذلك لمواجهة ما يعانونه من نقص شديد فى المياه نتيجة انخفاض مستوى الماء فى بحيرة طبرية وارتفاع نسبة الملوحة فى مياه نهر الاردن جنوب تلك البحيرة ، فضلا من جفاف كبير فى المياه الجوفية ، مما اقلق قادة اسرائيل فابلغوا الولايات المتحدة الامريكية رسميا بان دولتهم تتعرض لموقف خطير بسبب نقص المياه التى سيزداد نقصها فى السنوات القادمة لدرجة تعرض امن اسرائيل للخطر ، مالم يتم تزويدها بمياه عذبة من مصادر اخرى . وكان تحويل نهر النيل لاسرائيل احد تلك المصادر الاخرى

التى خططت لها اسرائيل بمشروع المهندس الاسرائيلى اليشع كلى ، الذى يقوم على اساس توسيع ترعة الاسماعيلية ونقل مياهها بواسطة انابيب تحت قناة السويس ، حيث تصل الى سيناء ومنها الى صحراء النقب . وفضلا عن هذا المشروع فقد وضع مشروع اسرائيلى اخر يقوم على حفر ثلاثة انفاق تحت قناة السويس حيث تسحب منها مياه النيل الى سيناء ثم الى صحراء النقب .

وفى ٢٧ ابريل ١٩٨٠ نشر الاهرام الخبر التالى « تم توصيل مياه النيل الى سيناء عبر قناة السويس لاول مرة عن طريق سحارة تضم ستة خطوط من المواسير طاقة كل منها مليون ونصف مليون متر مكعب يوميا وتستمد السحارة مياهها من ترعة المنايف ، احدى فروع ترعة الاسماعيلية » .

اذن فنحن امام مخطط اسرائيلى



المصدر : ......المسائية......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......١٤ أكتوبر ١٩٨٠......

بقلم الدكتور
الشافعى بشير
استاذ ورئيس قسم القانون الدولى
كلية الحقوق — جامعة المنصورة

مدروس لتحويل مجرى نهر النيل الى اسرائيل . وهو مخطط تدارسته اسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية التى يهمها امن اسرائيل سواء من الناحية العسكرية او الناحية المائية.

كما اننا بصدد قرار من السيدرئيس الجمهورية بتحويل مجرى نهر النيل الى اسرائيل ، وقد اتخذ القرار الصفة التنفيذية بحفر ترعة السلام وافتتاح سحارة الانابيب تحت قناة السويس ومرور المياه منها بالفعل الى سيناء فى أبريل ١٩٨٠ .

وقرار السيد رئيس الجمهورية بتحويل مجرى نهر النيل الى اسرائيل قرار خطير للغاية وتشوبه عشرة اخطاء بالغة الخطورة تتمثل فيما يلى ..

١ — انه يخالف القواعد الصريحة للقانون الدولى العام بشأن الانهار الدولية . اذ ان النهر الدولى ملكية مشتركة لدول حوض النهر الطبيعى . ولايجوز لاحدى هذه الدول ان تقوم بتحويل مياهه الى دولة اخرى خارج حوض النهر الا باتفاق مع باقى شركائها فيه . وقد أحترمت الدول الاوروبية هذه القواعد بشأن انهار الراين والدانوب والموزيل . وكان لنهر الموزيل بصفة خاصة تنظيم محدد باتفاقية ١٩٥٦ المعقودة بين فرنسا والمانيا ولكسمبورج ، حيث نصت صراحة على حظر تحويل مياه النهر الى مكان أخر غير مكانه الطبيعى .

ويضم حوض نهر النيل ثمانى دول عدا مصر . فاذا قامت مصر بتوصيل مياه نهر النيل الى اسرائيل ، فان ذلك يعتبر تحويلا للمجرى نحو دولة جديدة خارج حوض النهر . وهو امر يستلزم الحصول على موافقة دول حوض النهر . ولاتستطيع مصر تجاهل هذه الدول ، والا تعرضت للرد عليها بالمثل ، وسيترتب على ذلك انتقاص نصيب مصر من مياه النيل .

٢ — تعتبر مصر دولة المجرى الاسفل للنهر ، وهى بذلك اضعف الدول من الناحية الجغرافية، وتحتاج الى سياسة متوافقة مع دول المجرى الاعلى للنهر ، بحيث لاتقيم هذه الدول مشروعات او تقوم بتحويل فرع من فروع النهر بما ينتقص من كمية المياه التى تصل الى مصر او تقلل من سرعة جريان المياه ووصولها فى مواعيدها الطبيعية ولهذا حرصت بريطانيا عندما كانت تسيطر على مصر ان تقيد دول المجرى الاعلى لنهر النيل بعدة اتفاقيات تمنعها من تحويل فروع النهر او تقليل كمية مياهه التى تصل الى السودان ومصر .

فاذا جاءت مصر الان وحولت فرع نهر النيل الى سيناء ومنها الى اسرائيل ؟! فانها بذلك تعطى حجة لدول مجرى النهر الاعلى لمخالفة التزاماتها الدولية وتعهداتها السابقة بعدم اقامة مشروعات تقلل من كمية المياه او سرعة جريانها الى مصر .

٣ — تعتبر اثيوبيا اقوى دولة نيلية من حيث كمية المياه التى ترد منها الى نهر النيل ، اذ تزود النهر باكثر من نصف مياهه . ولقد ساءت علاقات مصر باثيوبيا بعد تدخلها الى جانب الصومال فى حرب الاوجادين عام ١٩٧٨

كما سيطر الماركسيون على الحكم فى اثيوبيا ويدعمهم الاتحاد السوفيتى الذى ساءت علاقته بمصر كذلك . وسيكون تحويل مجرى نهر النيل لاسرائيل ذريعة لاثيوبيا والاتحاد السوفيتى لمضايقة مصر عند منابع النهر . وقد ظهرت بوادر هذا الامر بالفعل ، اذ احتجت اثيوبيا على تصرف مصر وهددت باجراءات مضادة ، وقام كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى بزيارة اثيوبيا ووقع مع الرئيس الاثيوبى فى ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ على بروتوكول لتدعيم وتوسيع المشروعات الزراعية فى اثيوبيا « بمزيد من مياه النيل بالطبع » ولعل هذه الاتجاهات هى التى دفعت رئيس الجمهورية لان يعلن فى ١٥ يوليو ١٩٨٠ بانه « سيبدأ الحرب على الفور اذا منعت اثيوبيا حصولنا على حصتنا من

البقية صفحة ⑮

عشرة أخطاء فى تحويل نهر النيل إلى اسرائيل «بقية»

النيل • • ونحن لاندرى كيف تحارب مصر اثيوبيا وهى تبعد عنها اكثر من ثلاثة الاف كيلو مترا ؟ ولاماهى مصلحة مصر فى اثارة حرب مع اثيوبيا من اجل خاطر اسرائيل !

٤ — ان توصيل مياه نهر النيل الى اسرائيل يتناقض تماما مع اتفاقية ٩ نوفمبر ١٩٥٩ المبرمة مع السودان .. اذ ان مصر والسودان قد اقتسمتا مياه نهر النيل بحصص محددة بعد اقامة السد العالى ؟ وسيكون توصيل مياه نهر النيل الى اسرائيل بمثابة ادخال طرف ثالث يستفيد من مياه النهر ، وهو امر يخالف تماما روح ونصوص اتفاقية مياه النيل .

٥ — حددت اتفاقية ٩ نوفمبر ١٩٥٩ مع السودان ، حصة مصر من مياه النيل بخمسة وخمسين مليار مترمكعب مقدرة عند اسوان . وطبقاالتصريحات السيد وزير الرى فى ٢١—٩—١٩٧٩ ؟ فقد كانت مصر تستهلك من هذه الكمية ٤٦٫٤٠ مليار متر مكعب لرى الاراضى الزراعية فى عام ١٩٧٤ ؟ ثم زادت الكمية المستهلكة للرى الى ٤٩٫٣ مليار متر مكعب فى عام ١٩٧٧ ؟ ثم ارتفعت الى ٥٢٫٥ مليار متر مكعب . اى ان كمية المياه المستخدمة للرى فقط فى مصر تتزايد بسرعة كبيرة تكاد الان ان تكون قد استنفدت حصة مصر من مياه النيل طبقا لاتفاقيتنا مع السودان .فاذا ما اوصلنا مياه النيل الى اسرائيل ؟ فان ذلك سوف يشكل تهديدا للانصبة المحددة باتفاقيتنا مع السودان ؟ او تضييعا لنصيب من المياه يستحقه السودان ومصر .

٦ — سبق لاسرائيل ان استولت على حصص لبنان وسوريا والاردن فى مياه نهر الاردن وروافده . فاذا ما قامت مصر بتوصيل مياه النيل الى اسرائيل ؟ فان لهذه وسائلها المدروسة والمستخدمة فى شفط المياه وزيادة جرياتها مثلما فعلت فى نهر الاردن ؟ وسوف يشكل ذلك خطرا على كمية مياه الرى والشرب لمصر ؟

٧ — سوف تعتبر اسرائيل توصيل مياه النيل الى صحراء النقب جزءامن صفقة السلام ، فاذا ماوصلت اليها المياه اعتبرتها حقا مكتسبا لايجوز المساس به ؟ فاذا فرض واوقفت مصر جريان المياه الى اسرائيل ؟ فان هذه قد تتخذ ذلك ذريعة للقيام بعدوان عسكرى حسبما صرح قادتها مرارابانهم سوف يحتلون سيناء اذا ما اخلت مصر بالتزامات السلام .

٨ — رسم نهر النيل مجراه الحالى كنهر افريقى بحت ، وسيكون توصيل مياهه الى اسرائيل بمثابة اخراجه من مجراه الطبيعى الافريقى الى دولة اسيوية بحتة . وسوف يؤثر ذلك على علاقات مصر بالدول الافريقية اذتعتبر ان مصر قد فرطت فى ثروة طبيعية افريقية لصالح دولةغير افريقية.فاذا اضيف الى ذلك ان ثمان وثلاثين دولة افريقية تعتبر ان مصر قد فرطتفى ثروة طبيعية افريقية لصالح دولة غير افريقية . فاذا اضيف الى ذلك ان ثمان وثلاثين دولة افريقية لم تقم علاقاتمع اسرائيل او قطعت علاقاتها باسرائل حتى نوفمبر ١٩٧٣ ؟ اى فى اعقاب حرب اكتوبر ؟ اكراما لخاطر مصر فان تصرف مصر يعتبر ردة هائلة عن الخط السياسى العام لافريقيا .

٩ — ان توصيل مياه نهر النيل الى اسرائيل يشكل خطورة بالغة على امن مصر والامة العربية والاسلامية . اذان اسرائيل تخطط لزيادة سكانها الى اكثر من ضعف العدد الحالى . ولن يتسنى لها ذلك الا بزراعة صحراء النقب وتوطين يهود العالم المهاجرين اليها . وهذا من شأنه زيادة القوة البشرية لاسرائيل ، ومن ثم زيادة القوةالعسكرية التى تسند عدوانها المستمر على الاراضى العربية . وسوف يشجعها ذلك ايضا على تحقيق اطماعها التوسعية من النيل الى الفرات مع استمرار احتلالها لمقدسات المسلمين فى القدس العربية الاسلامية والمسيحية .

١٠ — جاء فى حيثيات قرار السيد رئيس الجمهورية والوارد فى تصريحه بمدينة حيفا فى سبتمبر ١٩٧٩ ؟ بان توصيل مياه نهر النيل الى اسرائيل هو « دليل حسن الجوار » . ولقد مضت سنة كاملة على ذلك التصريح . فهل افصحت اسرائيل عن حسن جوارها لمصر ؟ ام انها زادت غطرسة وعجرفة ومشاكسة وعدوانا وتحديا للشرعية الدولية ؟ خاصة بعد ان اعلنت فى ٣٠ يوليو ١٩٨٠ قانونا اساسيا تستولى به نهائيا على القدس كعاصمة موحدة ابدية لاسرائيل رغم مافى ذلك من تحد مباشر لقرارات الامم المتحدة وامتهان لمشاعر الامة الاسلامية !!

وبعد ..

فقد اوضحنا الاخطاء القانونية والسياسية التى تشوب قرار السيد رئيس الجمهورية بتحويل نهر النيل الى اسرائيل، كما اوضحنا المخاطر التى تتهدد مصالح مصر وامنها وسلامتها .

ونحن نسأل .. الاتكفى هذه الاخطاء والمخاطر للعدول عن قرار تحويل نهر النيل الى اسرائيل !!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ١٤ أكتوبر ١٩٨٠

البحوث المقدمة إلى مؤتمر الحزب الوطني تقول

مياه النيل لا تكفي مصر

نحن في حاجة لاستعادة كل قطرة مفقودة من ماء النيل

المياه هي عصب الحياة وهي معركة [illegible]

مطلوب إعادة استخدام مياه المصارف لسد العجز

واخيرا .. اعترف الحزب الوطني بخطورة الدعوة الغريبة لاعطاء مياه النيل لاسرائيل وهو وان كان لم يعلن ذلك صراحة الا ان ابحاث

والسؤال الآن: هل تعلن الحكومة رفضها لمشروع توصيل المياه لإسرائيل ؟



لجنة الرى فى مؤتمر الحزب وتوصيات الحزب تكاد تصرخ لا لاعطاء مياه النيل لاسرائيل .. فان مصر نفسها تعانى من نقص المياه .

وتشير ابحاث اللجنة الى ماسبق ان حذرت منه « الشعب » حول ان مياه النيل لا تكفى حاجة مصر .. وتحاول اللجنة ان تقنع من يهمه الامر بخطورة اعطاء مياه النيل لاسرائيل ، وتارة تلجأ الى التلميح فتتحدث عن كل ابعاد مشكلة نقص المياه فى مصر ، و « حاجتنا الى استعادة كل قطرة مفقودة من المياه » وتؤكد ذلك مرارا .. وتارة اخرى تحذر بوضوح « إن الموارد المائية هى عصب الحياة .. وان من يملك الماء سوف يستطيع أن يسود » و « ان المياه قد اصبحت سلعة نادرة ذات قيمة عالية جدا » .

ولنستعرض سويا هذه الصرخات المكتومة لاحدى لجان الحزب الوطنى التى ترفض اخطر خطوة فى تاريخ مصر وهى اعطاء مياه النيل لاسرائيل !!

تعبير يتكرر كثيرا

تتحدث ابحاث لجنة الرى فى مؤتمر الحزب الوطنى الاخير عن تزايد حاجتنا لمياه النيل ، وعدم كفاية المياه .. والخطوات العديدة لعلاج هذه المشكلة ابتداء من استخدام طرق جديدة للرى الى انشاء شرطة خاصة لمرفق الرى والصرف لترشيد استخدام كل نقطة ، مرورا بسن التشريعات اللازمة للحفاظ على كل نقطة .. وستجد هذا التعبير [كل نقطة] يتكرر كثيرا اشارة الى خطورة المشكلة .

تحقيق :
عاطف حسين

وتتناول ابحاث اللجنة العديد من الوسائل التى تحاول وزارة الرى اللجوء اليها لتوفير كل نقطة مياه !

انها سلعة نادرة

يقول احد بحوث اللجنة :

«لقد وضعت وزارة الرى نصب اعينها منذ اعداد خطة تطوير الرى ان يكون الهدف الاساسى هو توفير كميات من المياه جديدة من طريق ترشيد استعمال مياه الرى باعتبار ان المياه قد اصبحت سلعة نادرة ذات قيمة عالية جدا .. نظرا لكونها العصب الاساسى للتوسع الزراعى فى المستقبل وتحقيق متطلبات الامن الغذائى » .

ويستعرض البحث الجهود المضنية التى تبذل او التى يجب بذلها لتوفير المياه اللازمة لرى الاراضى «المصرية» مايلى :

① اعادة النظر فى قطاعات الترع الحالية ومطابقتها مع القطاعات التصميمية لان هذه القطاعات الحالية تؤدى الى فقد ٣ مليارات متر مكعب سنويا .

② تزويد افمام الترع ببوابات مزودة بهدارات وانشاء مصبات نهاية للترع .. حيث ان استعمال الاخشاب الحالية فى تصرفات الترع يؤدى الى فقد ١٫٨ مليار متر مكعب سنويا .

③ الحد من الفواقد المائية من شبكات الرى عن طريق التسرب وذلك بتبطين الترع .

④ مقاومة الحشائش المائية بمجارى الرى والصرف لانها تؤدى الى فقد المياه من طريق التبخر والنتح بكميات تصل الى ٢٫٤٥ مليار متر مكعب .

⑤ تعميم الرى بالرفع .. لان الرى بالراحة يؤدى إلى اسراف فى استعمال المياه .

هذا وحده يكفى

⑥ اعادة استخدام مياه المصارف .. حيث تقدر كمية مياه الصرف بالدلتا نحو ١٦ مليار متر مكعب سنويا .. وقد وجد أن نوعية هذه المياه تسمح باعادة استخدام بعضها للرى فى معظم أوقات السنة أما عن طريق الرى المباشر أو عن طريق الخلط مع مياه الترع .. وقد وضعت الوزارة الخطط التنفيذية للاستفادة بنحو ٥ مليارات متر مكعب سنويا من هذه المياه !

وهذا فى حد ذاته يكفى تدليلا على مدى ماوصلت اليه مشكلة نقص المياه فى مصر !



المصدر : الشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٤ / ١٠ / اكتوبر ١٩٨١

⑦ اســتخدم طرق الرى المتطورة كالرش والتنقيط .

وهذا دليل اخر على حاجتنا لتوفير كل نقطة مياه !

كلام لا يحتاج الى تعليق

ويخلص البحث الى « ان تطوير الرى وترشيد استخدام المياه فى مصر انما يمثل ضرورة قومية تفرضها جميع الظروف من حيث حاجتنا الى استعادة كـل قطرة مفقودة من المياه لتوجيهها التوجيه السليم الى حيث تحقق فائدة فى أحداث توسع افقى جديد فى الرقعة الزراعية تواجه بها متطلبـات الزيادة المطردة فى تعداد السكان . وفى توفير احتياجات مشروعات توليـد الكهرباء والشرب والصناعة والملاحة وغيرها من مشروعات التنميـة التى لايمـكن ان تستغنى عن عنصر الماء » .. وهـذا كلام لا يحتاج الى تعليق :

ومع ذلك وتاكيدا لخطورة المشكلة يتحدث بحث آخر للجنة عن اهمية مياه النيل فى حياة مصر .. فيقول :

« واذا كانت مقومات الزراعة هى الارض والماء والانسان فان عنصر الماء انما يمثل العصب الاساسى ، أو حجر الزاوية فى بناء مشروعات الامن الغذائى والثورة الخضراء .. وبقدر تحقيـق الوفرة المطلوبة فى الموارد المـائية ، وتيسير الحصول عليها فى الـزمان والمكان المناسبين بقدر ما يمكن ان تزدهر المشروعات الزراعية والصـناعية .. وتقوم المجتمعات الجديدة » .

ويضيف البحث ومن منطلـق الفهم الواضح .. والادراك الواعى لكل هذه العوامل والمقومات ، تاتى استراتيجية قطاع الرى والصرف وتنمية الموارد المائية فى المرحلة القادمة مستهدفة تحقيـق ما ياتى :

● الوفاء بمتطلبات التوسع الزراعى الافقى والمد العمرانى والصناعى فى نطاق مايمكن تدبيره من الموارد المائية.

● تحقيق اقصى استفادة ممكنة من قطرة الماء بترشيد اسـتخدامها ليس للرى فحسب ، وانما للشرب والصناعة وتوليد الكهرباء وغيرها من الاستخدامات وهى اذن دعوة شاملة لان يلتزم الجميع اجهزة وافرادا بالتناول الرشيد لقطرة المـاء .

بل وفى السودان ايضا

بل وتمتد الجهود الى خارج مصر فيشير البحث الى انه « سوف تسير الحكومة فى تعاونها الوثيق مع السودان الشقيق فى تنفيذ اول واهم مشروعات تنمية الموارد المائية من اعالى النيل بتقليل الفاقد والضائع من مياهه وذلك بانشاء قناة جونجلى جنوب السودان التى تضيف لمصر فائدة مائية جديدة لاحداث توسع افقى فى الرقعة الزراعية » .

ويعلن البحث : انه سوف تتقـدم وزارة الرى خلال المرحلة المقبلة ببعض التشريعات التى تستهدف رفـع كفاءة الاداء وتحدد المسئولية بصورة أوضح وتيسير انطلاق العمل دون معوقات ، وسوف تتناول هذه التشريعات الجديدة قانون الـرى والصرف ، وتشريعات استخدام مياه الصرف والمياه الجوفية !

وتشريعات وشرطة

وبالطبع فان هذه التشريعات تستهدف توفير كل « نقطة مياه » ومواجهـة ماوصـفه بحث ثالث للجنة بالتعـدى والاستيلاء والتخريب على مياه النيل ! والتى تحددها فى :

● انشاء فتحات جديدة للاسـتيلاء على مياه الرى بدون وجه حق .

● سحب المياه لرى اراضى غير مقررة الرى !

● الإضرار بحق الغير فى المياه !

وتقترح وزارة الرى البدء فورا فى انشاء شرطة خاصة لمرفق الرى والصرف لحمايتها من صور العدوان .

وهذا بالطبع يقصد به عدوان على المياه داخل مصر ! فماذا نصف مثلا سحب المياه لرى اراضى اسرائيلية !؟

ولا نجد تعليقا على المشكلة افضل مما قاله بحث ثالث للجنة الرى وهو :

« وفى هذه المرحلة من الزمان تظهر بوضوح اهمية قطرة الماء .. وبعمق فى فكر ووجدان كـل دول العالم ان الموارد المائية هى عصب الحياة .. وان من يملك الماء سوف يستطيع ان يسود . ويحقق الرخاء والامن والاستقرار وان ذلك يرتهن بمـدى الحكمة فى استخدام الموارد المائية المتاحة لـكل دولة .. وبمدى قدرتها على ترشيد هذا الاستخدام وتنمية هذه الموارد ، باضافة الجديد اليها او باعادة استخدامها ربما مرة او مرات من اجل تحقيق الامن الغذائى أولا .. وباقى عناصر الرخاء ومقوماته ومتطلباته ثانيا .. ونحن فى مصر .. لنا حصة مائية محددة من مياه النيل وهى المصـدر الرئيسى لمواردنا المائية وبقدر ما نبذل من جهد .. نعمل على تحقيق كميات اضافية من المياه سواء السطحية أو الجوفية عن طريق ترشـيد استخدام المياه أو اعـادة استخدام بعضها .. أو تطوير أساليب الرى المتبعة .. او تنمية الموارد المائية من اعالى النيل » .

واخيرا ليت حكومة الحزب الوطنى تدرك ابعاد المشكلة التى تنبهت اليها « الشعب » واعترفت بها احدى لجان الحزب الوطنى ! .. ولكن يبقى ان تعلن الحكومة ويعلن الحزب الوطنى بوضوح ان فكرة توصيل مياه النيل الى اسرائيل هى فكرة خاطئة .. لانها ببساطة ضد مصر وشعب مصر ! واسالوا لجنة الرى فهى من الحزب الوطنى !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٨٠

مياه النيل لا تكفي مصر وتحويلها إلى اسرائيل خطأ كبير

حذر الدكتور عبده شطا مدير معهد الصحراء من تحويل مياه النيل الى اسرائيل ، لان مياه النيل لن تكفى مصرفى المستقبل .. وسوف نضطر الى البحث عن مصادر جديدة واضافية لمياه الرى والشرب لتعويض النقص فى مياه النيل الذى سنعانى منه قريبا .

جاء ذلك التحذير فى البحث الذى القاه مدير معهد الصحراء فى الندوة الخاصة [بالمياه الجوفية وكيفية استغلالها] ، التى عقدت مؤخرا بجمعية المهندسين .

وقال الدكتور عبده شطا فى بحثه :ان مصر سوف تضطر الى استغلال المياه القليلة الملوحة فى الرى والعمليات الزراعية خلال السنوات القادمة ، نظرا للنقص الذى سوف تعانى منه قريبا فى مياه النيل ، وعجز حصتنا من مياه النيل عن تغطية كل احتياجاتنا من مياه الرى والشرب .

واضاف مدير معهد الصحراء قائلا :ان استخدام المياه القليلة الملوحة فى الزراعة جربته اسرائيل خلال السنوات الماضية فى صحراء النقب .. وتمكنت بهذه المياه من انتاج عدة حاصلات زراعية بها مثل الشعير والزيتون والخروع وغيرها .

وكشف الدكتور عبده شطا عن زيارة قام بها وفد اسرائيلى متخصص فى الرى والزراعة لمعهد الصحراء ، حيث قام هذا الوفد بالاطلاع على البحوث والدراسات المصرية الموجودة فى المعهد التى اجرتها هيئة تعمير الصحارى بخصوص استخدام المياه الاقل ملوحة فى الرى .

وانتهى بحث مدير معهد الصحراء الى ان استخدام المياه السطحية — مثل مياه النيل — فى رى مشروعات الزراعة بالصحراء يعد خطأ كبيرا من الناحية الاقتصادية ، نظرا لارتفاع تكاليف نقل المياه السطحية الى الصحراء .

واشارت الدراسات والبحوث الاخرى التى قدمت فى الندوة الى وجود كميات كبيرة من المياه الجوفية بأراضى مصر تصل الى ٢ مليار متر مكعب من المياه سنويا ، منها ٥ر١ مليار متر مكعب فى الوجه القبلى ، و ٥٠٠ مليون متر مكعب فى الوجه البحرى .

اما بخصوص سيناء ، وتوفير مياه الرى والشرب بها ، فلقد اعلن مدير معهد الصحراء عن خطة للمعهد يمتد تنفيذها لثلاث سنوات ، ويتم خلالها اجراء مسح شامل من الناحية الجيولوجية والهيدرولوجية لاراضى سيناء للكشف عن خزانات المياه الجوفية الموجودة بها والتى يجب استخدامها فى استصلاح اراضى سيناء واعدادها للزراعة .



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٨٠

● كلام الشعب ●

اللورد كرومر رفض تحويل النيل لاسرائيل فكيف نسمح نحن الآن بذلك •

حينما رفض السلطان عبد الحميد السماح لليهود بانشاء دولة لهم فى فلسطين رغم الاغراءات المالية الضخمة ورغم الالحاح المتكرر ، حاولوا أن تسمح بريطانيا لهم باحتلال قبرص .. ولكن حكومتها رفضت ذلك .

ثم طلب زعماء الحركة الصهيونية بان يسمح لهم باحتلال منطقة العريش – وهى متاخمة لفلسطين – فأذنت لهم السلطات المختصة فى مصر وقتها بارسال بعثة صهيونية للبحث والتنقيب ومسح المنطقة . واقرت البعثة الصهيونية مشروع توطين اليهود فى سيناء والعريش على أن يسمح لهم بجلب الماء اليها من النيل . ولكن اللورد كرومر رفض المشروع تماما .

فكيف تاتى حكومة مصر الان لتعرض على اسرائيل مدها – كهدية – بمياه النيل ؟ ..

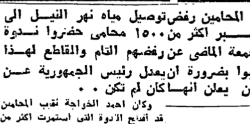
موسى الادهم

المصدر : الشعب
التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٨١

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

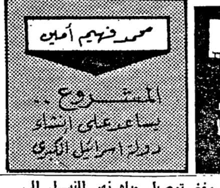
ندوة نقابة المحامين عن مد اسرائيل بمياه النيل

لقد بدأ حزب العمل الاشتراكي في ندواته الاسبوعية وفي جريدة « الشعب » حملاته السياسية والصحفية من أجل الحرية والديمقراطية في مواجهة مشروعات قوانين العيب والصحافة والاحوال الشخصية وصفقة التليفونات وقضية مليون علم لفلسطين في القاهرة وقضية النيل .. وخرجت هذه القضايا الى ساحات أخرى تشارك حزب العمل الاشتراكي والشعب مناقشة هذه القضايا .. واليوم نعرض ندوة في نقابة المحامين حول قضية النيل .



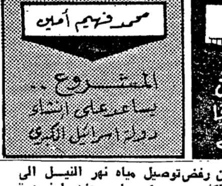
د. محمد حلمي مراد

حذار من إعطاء إسرائيل حقوقا في مياه النيل



محمد فهيم أمين

المشروع .. يساعد على انشاء دولة إسرائيل الكبرى



المستشار ممتاز نصار

لن نبيع إسلامنا وقوميتنا وعروبتنا لإسرائيل

أحمد الخواجه

مياه النيل هي التاريخ والحضارة .. هي الحق والحرية

اعلنت نقابة المحامين رفض توصيل مياه نهر النيل الى اسرائيل كما عبر اكثر من ١٥٠٠ محامي حضروا ندوة النقابة يوم الجمعة الماضي عن رفضهم التام والقاطع لهذا المشروع وطالبوا بضرورة ان يعلن رئيس الجمهورية عن هذه الفكرة وان يعلن انها كان لم تكن ..

وكان احمد الخواجة نقيب المحامين قد افتتح الندوة التى استمرت اكثر من ثلاث ساعات ..

مياه النيل هى دماؤنا

واضاف نقيب المحامين : ان لجنة الندوات بنقابة المحامين اختارت أن يكون الحديث فى أولى ندواتها هذا العام عن مياه النيل واسرائيل.. فالنيل هو الدم الذى يجرى فى عروق كل مصرى .. والحياة التى تنبعث فى وجدانه .. ومياه النيل هى التاريخ والحضارة .. هى الحق والحرية .. هى موطننا عليها أقمنا وسنظل عليها مقيمين .. ولن يستطيع أحد ان يفرط فيها فهى حقنا الذى



المستشار ممتاز نصار وأحمد الخواجة ود. محمد حلمى مراد ومحمد فهيم فى ندوة نقابة المحامين

تابع الندوة : ———

كارم محمود

يجرى فى ارضنا وحق اشقائنا من الدول الاخرى الذى يجرى على أرضهم .. وقديما قالوا ان مصر هبة النيل .. وسنظل نقول أن مصر هبة النيل وسيظل النيل هبة لمصر ..

واختتم الخواجة كلمته قائلا : فلننتبه جميعا للمخططات الصهيونية للسيطرة على سيناء .

النيل شريان الحياة

ثم تحدث الدكتور محمد حلمى مراد فقال : ان النيل كما عبر السيد رئيس الجمهورية — فى خطاباته المتبادلة بينه وبين رئيس الوزراء الاسرائيلى بيجين — هو شريان الحياة فى مصر لذلك كان هذا الموضوع جديرا بان يكون فى مستهل ندوات النقابة وكان جديرا بنا أن نجتمع ونتدارس هذا الموضوع خاصة وانه لم يلق ادنى اهتمام من الصحف المسماة بالقومية ، وهو أمر سيحاسب عليه القائمون على هذه الصحف من الشعب ومن الذين يدرسون تاريخ الامة فى هذه الحقبة ..

وقد كان غريبا حقا أن يجتمع المؤتمر العام للحزب الوطنى الديمقراطى وهو الحزب الحاكم فى مصر فلا نجد لموضوع مياه النيل وتوصيلها للنقب أى اشارة فى البيانات التى القيت فى المؤتمر أو فى توصياته .. ورغم المعارضة الشديدة لهذا المشروع فى المجتمعات والمنتديات وعلى صفحات الجرائد وتحت قبة البرلمان من اعضاء شرفاء .. ورغم كثرة التصريحات التى يلقيها رئيس الجمهورية فاننا لم نسمع منه تعليقا واحدا على هذا الموضوع ! ..

المعتمد البريطانى رفض الفكرة

وانتقل الدكتور محمد حلمى مراد للحديث عن جذور موضوع النيل والاطماع الصهيونية فى مياهه ، فقال ان الموضوع له جذور عميقة لن أسهب فى الحديث عنها فقد سبق للاستاذ [كامل زهيرى] نقيب الصحفيين أن نشر كتابا يؤكد بالوثائق انه كانت هناك مفاوضات بين هرتزل زعيم الحركة الصهيونية والمعتمد البريطانى فى مصر من أجل مياه النيل ، ولكن المعتمد البريطانى رفض اعطاء الصهيونيين هذا الحق ولان نقل المياه لم يكن ممكنا فى ذلك الوقت لعدم توافر الامكانيات ..

واضاف الدكتور حلمى مراد : ان الاسرائيليين يريدون أن يستصلحوا ويزرعوا صحراء النقب وهى تمثل ٤٧ فى المائة من مساحة اسرائيل الان .. والمخطط الذى يسعون لتحقيقه هو انشاء مستوطنات زراعية عسكرية يهجر اليها أكثر من ٣ مليون من اليهود من كل مكان حتى يكون هناك كثافة سكانية وقوة مسلحة على الحدود بينهم وبين مصر .

هل هى وحدة بين مصر واسرائيل ؟

واضاف د. حلمى مراد : ان شارون وزير الزراعة الاسرائيلى عندما حضر الى القاهرة ، أعلن أنه لم يقابل أحدا سوى رئيس الجمهورية ووزير الزراعة المصرى .. واعلن أنه تباحث فى موضوع مد مياه النيل الى اسرائيل .. وبعد ذلك جاء عدد من الخبراء الامريكيين واجروا بحوثا فى الصحارى المصرية — ومن ضمنها سيناء — وبحوثا اخرى على انظمة الرى والزراعة فى مصر وذلك — كما قالوا — فى اطار التعاون بين مصر وامريكا ..

المخاطر كثيرة

وتطرق الدكتور حلمى مراد فى كلمته الى الحديث عن مخاطر توصيل المياه الى أسرائيل فقال : ان هذه المخاطر كثيرة جدا ويكفى منها ما يأتى :

أولا : سيترتب على هذا المشروع حقوقا مكتسبة لاسرائيل على مياه النيل .. يمكن ان تقاضينا عليها أمام محكمة العدل الدولية او تحاربنا دفاعا عنها اذا منعنا هذه المياه عنها فى المستقبل .. وفى مقابل اى شىء هذا ؟ مقابل الحكم الذاتى ؟ ان الفلسطينيين انفسهم لا يرضون ان يحصلوا على الحكم الذاتى المتفق عليه فى اتفاقيات كامب ديفيد مقابل ان تخضع مصر لاسرائيل مدى الحياة .

ثانيا : من الناحية الزراعية والاقتصادية فنحن اشد الحاجة لمياه.. وهناك كتاب صادر عن وزارة الرى فى اغسطس ١٩٧٩ يتحدث فيه المهندس محمد عبد الهادى سماحة وزير الرى السابق ، ويقول اننا محتاجون لمياه الرى ويسمى ازمة النقص فى المياه [أزمة طاحنة] !

ثالثا : ان هناك ٩ دول يجرى فيها نهر النيل وهذه الدول حسب القانون الدولى وحسب نظام الانهار الدولية لا تستطيع مصر ان تفرط فى قطرة من مياه النيل لاى دولة اخرى الا بالاتفاق مع هذه الدول ..

وذكر الدكتور حلمى مراد : ان محافظة البحيرة تروى أجزاء من اراضيها حتى الان من مياه المصارف .. وتحت يدى بيان باستخدام مصر للمياه فى عام ١٩٧٧ جاء فيه أن مصر استخدمت فى هذا العام ٥٨٫٦٧ مليار متر مكعب من المياه ، اما المياه التى عندنا فتبلغ ٥٥٫٥ مليار متر مكعب ! بالاضافة الى ٧٫٥ مليار متر مكعب نحصل عليها من مياه الصرف المعاد !

اذن ليس عندنا فائض وحتى لو كان عندنا فائض لن نعطيه لاسرائيل .. وقد سبق للسعودية أن طلبت من السودان امدادها بمياه النيل ورفضت .. كما سبق لليبيا أن طلبت من مصر ذلك ورفضنا رغم أنها دولة عربية ولكننا لم نوافق لان ذلك يهدد اقتصادنا ويهدد مستقبلنا ويهدد أمن الوطن ..

نريد من هذا الاجتماع الحاشد الموتر ان نخرج بثلاثة مطالب هى :

واختتم الدكتور حلمى مراد كلمته قائلا : اننى اخلص من كل هذا اننا

أولا : مطالبة الرئيس السادات بأن يعلن أن هذه الفكرة اصبحت كأن لم تكن وليس لها وجود .

ثانيا : المطالبة بمساءلة الدكتور مصطفى خليل على البيان الذى القاه أمام مجلس الشعب .

ثالثا : المطالبة بفتح الباب واسعا لكافة الصحف والمجلات والهيئات توضيحا لحقيقة هذا الموضوع واظهار أن الشعب رافض لهذا المشروع رفضا باتا وانه يعتبر ان ذلك فرض ارادة من جانب اسرائيل وخنق للاقتصاد المصرى ..

حلم اسرائيل القديم

■■ ثم تحدث المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب ورئيس نادى القضاة الاسبق فقال : ان المادة [٦٥] من الدستور المصرى تقول [تخضع الدولة للقانون] ..ومن هذا المنطق ابدأ حديثى فى هذا الموضوع الهام ... موضوع مياه النيل وامداد اسرائيل بها .. وقد بدأ هذا الموضوع يفرض نفسه

لن نبيع قوميتنا وعروبتنا باسرائيل

واعلن المستشار ممتاز نصار اننا لا يمكن ان نبيع اسلامنا وعروبتنا وقوميتنا باسرائيل .. يجب ان نعود الى التضامن العربى ولا نبيع الدول الاسلامية والدول العربية نظير تعاملنا مع اسرائيل ..

رفض بحث الموضوع

وانى لاتساءل : هل هناك الزام بعد الصلح مع اسرائيل ان نطبع علاقاتنا معها ؟ ان الصلح مع اسرائيل بالتطبيع الحالى لا يمكن قبوله ابدا ..

واضاف ممتاز نصار : اننى اعتقد ان طمع اسرائيل فى مياه النيل جاء من هذا الالتزام بالتطبيع .. فالمعاهدة

التى وافقوا عليها لا تعطيهم الشرع الحالى فى التطبيع لان المعاهدة تنص على ابرام اتفاقيات فى هذا الشأن .. ولكن الذى يحدث أن السفن تجوب البحار بين مصر واسرائيل والتجارة تتم بينهما دون ابرام اتفاقيات .. ولذلك فنحن نرفض هذا التطبيع ..

■■

رئيس مجلس الشعب

وذكر المستشار ممتازنصار انه أرسل خلال فترة أجازة مجلس الشعب خطابا الى الدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب بطلب عقد دورة استثنائية لبحث موضوع امداد مياه النيل لاسرائيل والتسهيلات العسكرية التى تزمع الحكومة المصرية تقديمها لامريكا واوروبا .. ولكن حتى الان لم يرد رئيس مجلس الشعب على خطابى ايجابا او سلبا ! ..

■■

مياه النيل ملك للاجيال القادمة

واعلن المستشار ممتاز نصار : أن القانون المدنى فى المادة [٦٧] يقول : [ان التصرف فى المال العام المخصص لمنفعة غير جائز ..] واعتقد ان مياه النيل تدخل ضمن المال العام الذى لا يستطيع رئيس الجمهورية او مجلس الشعب او الاستفتاء ان يتصرف فيه باى نوع من أنواع التصرف لانه ليس ملكنا نحن فقط ولكنه ملك اجيال قادمة من بعدنا .. كما كان ملكا خالصا لاجيال ماضية من قبلنا ..

■■

اقليمية مياه النيل

■■ وتحدث بعد ذلك محمد فهيم أمين عضو مجلس نقابة المحامين فقال : ان مصر هى دولة المصب بالنسبة لنهر النيل أو كما يسمونها دولة المجرى الاسفل ولو فرطت مصر فى مياه النيل فانها بذلك تعطى الحق لدولة اخرى مثل اوغندا مثلا من دول المنبع] أن تغير مجرى مياه النيل وتمنع وصوله الى مصر ! كما ان فى امداد اسرائيل بمياه النيل مخالفة لاتفاقية السودان عام ٥٩ والتى تنظم نصيب كل من مصر والسودان فى مياه النيل — مصر ٥٥٫٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨ مليار متر مكعب ومنذ شهور اعلنت اكاديمية البحث العلمى عن ندوة حول مياه النيل نسقتها مع جامعة [ميتشجان] الامريكية ٪ واحتجت السودان بعنف على هذه الندوة لمجرد وجود عدد من الاسرائيليين فيها مما ادى الى الغاء هذه الندوة ..

■■

خلافات مع الدول الافريقية

واضاف محمد فهيم أمين : ان توصيلنا للمياه لاسرائيل هو اخراج المياه من افريقيا الى دولة اسيوية وهذا سيدخلنا فى خلافات مع الاخوة الافارقة لان اسرائيل دولة عنصرية تساند العنصرية فى جنوب افريقيا .. ذلك طبعا بخلاف ما سيسببه ذلك من خلافات مع الاشقاء العرب والمسلمين ..

كما اننا فى مصر نحتاج لكل قطرة من مياه النيل لانه يوجد عندنا توسعات زراعية مستمرة وزيادة مطردة فى عدد السكان وسنكون فى حاجة الى ٢٠ مليار متر مكعب من المياه عام ٢٠٠٠م ولا نستطيع حتى الان توفير هذه المياه ووزارة الرى فى مصر اتخذت عدة تدابير قاسية جدا تؤثر على الفلاح نفسه فى حياته حتى نوفر كل نقطة مياه فى الوقت الذى تعلن فيه الحكومة عن توصيل مياه النيل لاسرائيل ..



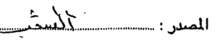
سؤلان الى الحكومة عن ميـــاه النيــل

قدم المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى سؤالا فى مجلس الشعب الى نائب رئيس الوزراء ووزيرالرى عما يترتب بشان توصيل مياه النيل الى النقب والقدس .

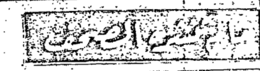
كما قدم سيد جلال عضو مجلس الشعب وعضو اللجنـة العليا للحزب سؤالا فى المجلس حول نفس الموضوع الى نائب رئيس الوزراء ووزيرالخارجية .



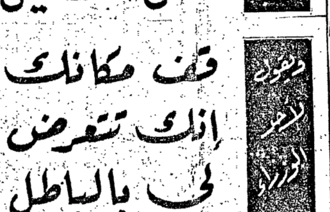
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الشعب

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٨٠



من الجلسة التاريخية لمجلس الشعب



إبراهيم شكري يقول في مجلس الشعب

نرفض إعطاء اسرائيل قطرة واحدة من النيل

ويقول لرئيس الوزراء

قف مكانك إنك تتعرض لى بالباطل



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٨٠

شهد مجلس الشعب يوم الاثنين ٢٤ نوفمبر الماضي معركة عنيفة بين المعارضة والحكومة من اجل مياه النيل وتنشر — الشعب — اليوم تفاصيل هذه الجلسة التاريخية لان الصحف — القومية — تجاهلت راى المعارضة فى هذه القضية الخطيرة

وسجلت المعارضة ممثلة فى زعيمها المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى موقفا تاريخيا صلبا للوقوف فى وجه اية محاولة للتفريط فى قطرة واحدة من مياه النيل شريان الحياة فى مصر . واصر على معرفة كل الحقائق .

بدأت الجلسة بطلب احاطة وثلاثة اسئلة من النواب مدرجة بجدول الاعمال كلها تتساءل عما نشر عن فكرة توصيل مياه النيل لاسرائيل !

الرئيس تحدث للحزب الوطنى وليس لنا كمجلس شعب

وكانت المفاجأة الاولى عندما حاول كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ان يتهرب من توضيح الحقائق امام مجلس الشعب قائلا ان خطاب الرئيس السادات امامكم يوم الاحد ٢٣ نوفمبر الماضى كان فيه الكفاية .. **وهنا قاطعه المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة قائلا .. ان حديث الرئيس السادات كان امام الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى وليس امامنا كمجلس شعب . ونحن من حقنا ان نعرف كل الحقائق ..**

ورغم ان الدكتور صوفى ابو طالب اعترض على مقاطعة زعيم المعارضة محاولا حماية وزير الخارجية كان من الواضح ان وزير الخارجية قد اضطر الى الاستجابة لطلب زعيم المعارضة بتوضيح الحقائق .

فاستأنف حديثه قائلا : لقد طرح الرئيس السادات هذا الموضوع فى معرض حديثه مع بيجين فى العريش وبعد تسلم ٨٠٪ من اراضى سيناء ولم تبق الا قضية القدس والحكم الذاتى .. طرحه من اجل ايجاد تسوية عادلة من اجل القدس وليبين كيف انه مستعد للتضحية من اجل القدس وقد رفض بيجن الفكرة منذ البداية وانتهى الامر ولم ترد فى الخطابات المتبادلة بينهما حينما توقفت المفاوضات بسبب اجراءات الكنيست الاسرائيلى الخاصة بالقدس .. ولم تتخذ اى اجراءات تنفيذية حول هذا الموضوع ولم يطرح الموضوع فى اى اطار للتفاوض مع اسرائيل سواء فى مفاوضات الحكم الذاتى او تطبيع العلاقات ولو حدث ذلك لتطلب الامر عرض الموضوع على المجلس او اجراء مفاوضات مع الدول المستفيدة من مياه النيل .. ولو ادى الامر إلى التضحية بجزء من مياه النيل من اجل آمال الفلسطينيين فلن نتردد فى ذلك سوف نطرح الموضوع على المجلس .

الشعب هو الذى يرفض .. لا بيجين ..

وتحدث سيد جلال (حزب العمل الاشتراكى) فطالب الحكومة بان تعلن بصورة قاطعة ان هذا العرض كان لم يكن وانه لن تصل نقطة مياه من نيل مصر الى اسرائيل لان شعب مصر يرفض ذلك .

زعيم المعارضة يرد الفكرة طرحت للمفاوضات

ويرد المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة ورئيس حزب العمل الاشتراكى على بيان وزير الخارجية قائلا .. ان هذا الموضوع قد شغل الشعب لاهميته وخطورته وقد سبق ان استفسرت عن هذا الموضوع هنا فى مجلس الشعب فى دورته الماضية بعد ان نشر فى صحيفة من المعروف انها وثيقة الصلة بالمسئولين وبعد ان اشار اليه الرئيس السادات فى حديث له يوم ٢٥ ديسمبر الماضى وجاء بعد ذلك مصطفى خليل رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ونفى تماما اى تفكير فى امداد اسرائيل بمياه النيل واكد انه لن تذهب نقطة واحدة من مياه النيل خارج الحدود المصرية وصدقنا هذا الكلام واقتنعنا به .. لكن ماذا حدث بعد ذلك ؟ !

لقد فوجئنا بعد ذلك بنشر الخطابات المتبادلة بين الرئيس السادات وبيجن حيث اشار الرئيس السادات فى خطابه لبيجن انه عرض عليه توصيل مياه النيل الى القدس ..

وجاء فى رد بيجين على رسالة الرئيس السادات بالحرف الواحد « إقترحتم نقل مياه النيل الى النقب وفى ذلك الحديث لم تذكروا نقل المياه الى القدس بل الى النقب وان نقل مياه النيل الى النقب فكرة عظيمة ولكننا يجب ان نفرق بين النواحى المادية والمسائل

الروحية ان لنا حقوقا فى القدس لايمكن المساس بها » !

واضاف ابراهيم شكرى قائلا ان ايها السادة فان ما ذكره مصطفى خليل رئيس الوزراء السابق فى هذه القاعة ليس صحيحا .. ولا يمكن لاحد ان يدعى انه لا يعرف فقد جاء فى رسالة الرئيس السادات للملك الحسن ملك المغرب « ان امداد اسرائيل بمياه النيل ليس قرارا انفردت به ولكنى قلبته من جميع

كتب الجلسة
سليمان صالح
كرم سنارة

جوانبه مع نائب رئيس الجمهوريةوور من الوزراء ووفد المفاوضـات » وبهـذا يضح ايها السادة ان مصطفى خليل كان يعرف هذا الموضوع وقد اخفاه عن مجلس الشعب. ويتضح ايضا ان الامر ليس كما ذكره وزير الخارجية كان فكرة عابرة بل كان معروضا على وفد المفاوضات لدراسته .

وتابع زعيم المعارضة حديثه لنواب الامة قائلا : انكم تعلمون ان نظامنا رئاسى وهذا النظام يعطى لـرئيس الجمهورية سلطات تنفيذية كبيرة هذا بالاضافة الى ان رئيس الجمهورية هو فى الوقت نفسه رئيس الوزراء ورئيس لوفد المفاوضات . وبذلك فان اى مفاوض فى وفد المفاوضات لا يمكنه رفض قرار رئيس الجمهورية . وكلكم تعلمون ان وزير الخـارجية والمستشار الاول للرئيس قد اضطر للاستقالة عنـدما اختلف معه .

بيان نائب رئيس الوزراء ليس دقيقا

ومضى المهندس ابراهيم شكرى قائلا .. كلكم تعلمون ايها السادة ان بيجين لم ولن يرفض مثل هذا العرض السخى .. وانه رفض المساومة على تعريب القدس ومن هنا يتضح ان بيان نائب رئيس الوزراء ليس دقيقا لانه قال انه اقفل هذا الموضوع نهائيا . لان بيجين فرق فى خطابه للرئيس السادات بين النقب وامدادها بالمياه وبين موضوع زمزم الجديدة .

واضاف ان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية يقول انه عندما نبحث الموضوع سوف ناخذ رايكم .



اتجاه الريح

العدد ٦٤

الرئيس السادات يأمر بعمل دراسة كاملة عن توصيل مياه النيل إلى مدينة القدس : إنه مشروع „زمزم الجديدة„

مجـلة اكتـوبر بتـاريخ ١٦ ديسـمبر ١٩٧٩

فى ماذا تاخذ راينا ؟ .

وتساءل المهندس ابراهيم شكرى فى ماذا تاخذ راينا ؟ !! هل تريد ان تاخذ راينا فى ان نركع تحت اقدام اسرائيل ونعطيها حياتنا وثروتنا تزرع بها المستوطنات على حدودنا فى النقب لتكون مصدر تهديد لنا خاصة بعد ان اصبحت سيناء منزوعة السلاح بالكامل؟

معلومات غير صحيحة

واضاف زعيم المعارضة .. انني بكل الاسف اقول ان هناك من زود الرئيس السادات بمعلومات غير صحيحة فالرئيس السادات يقول اننا نقذف فى البحر يوميا ٦ مليارات متر مكعب من المياه .. وهنا نواب فارسكور يقولون لكم هل يصنع سد فارسكور او سد ادفينا ليقذف فى البحر باى كمية من المياه ؟ ! الذى يحدث اننا نصرف كمية من المياه اثناء المدة الشتوية لكى تتوازى مياه النيل بالبحر ولتحسين الملاحة النهرية ؛ اننا لا نقذف ماء للبحر والا لاعترضت السودان على ذلك . وقالت ان هذه المياه من حقها .. ولو افترضنا ان هناك أى سوء استخدام للمياه التى تذهب للمصارف فلا نتصور انه يمكن ان نعطيها لاسرائيل .. اننا نتحدث عن المبدأ .. والثلث مليار التى قلنا اننا زرعنا بها الارض فى سيناء يمكن ان تستغلها اسرائيل وتضـاعف بها الارض المزروعة بواسطة نظام التنقيط وتوسع المساحات وتجلب المزيد من السكان فى النقب وتكثف المستوطنات على حدودنا فى سيناء المنزوعة السلاح وفوق كل ذلك فان معظم اراضـينا صحارى ونحتاج فى استصلاحها الى كل قطرة من مياه النيل ..

وقال ابراهيم شكرى .. ولعلكم تذكرون كيف وقفنا جميعا فى وجه محاولات اسرائيل للاستيلاء على اى من مياه نهر الاردن .. اننا نرفض من حيث المبدأ اعطاء اسرائيل قطرة واحدة من مياه النيل حتى وان كانت زائدة عن حاجتنا ..

ان المهم ليس هو الكمية لاننا لو وافقنا على اعطائهم اى كمية فسياتى يوم نوافق فيه على أعطائهم المزيد من مياه نيلنا . ونحن نصر على الغاء هذه الفكرة تماما .

واضاف زعيم المعارضة اننا نقدر للرئيس السادات ما فعله فى حرب اكتوبر التى بفضلها استطاع كل عربى ان يرفع راسه ؛ اما هذا الموضوع فانا ارى انه شىء خطير وانا اقول للرئيس السادات بكل التجلة والاحترام لا .. لن نسمح لليد التى حررت د بناء أن تكون هى ذات اليد التى تعطى اسرائيل ماء نيلنا .

وعقب كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية على حديث ابراهيم شكرى فأكد ان ماجاء بخطاب الرئيس السادات هو ماحدث بالضبط .. وانه طرح هذه الفكرة من أجل ارساء قواعد السلام فى الشرق الاوسط وان الرئيس لم يصدر اى توجيهات لبحث هذا الموضوع وانه لم يطرح على مائدة المفاوضات .. اما بالنسبة لما جاء على لسان زعيم المعارضـة حول المستوطنات .. فلقد اعترفنا باسرائيل من خلال معاهدة كامب ديفيد واعترفنا بحدودنا معها ولها ان تقيم ماتشاء من مستوطنات داخل حدودها . وانه من الغريب ان يعترض احد على ذلك ..



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٨٠

وانتا قادرون على الدفاع عن ارضنا وحمايتها واذا كان بيجين قد رفض الفكرة فان هذا الموضوع يعتبر منتهيا .

ووقف حلمى عبد الاخر وزير الدولة لشئون مجلس الشعب كالعادة ليكرر احاديثه المعروفه فى مثل هذه المواقف وحاول رئيس مجلس الشعب ان يمنعه باعتبار ان الحكومة ممثلة فى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .. ولكن حلمى عبد الاخر اصر على الحديث انطلاقا من تصوره انه الوحيد الذى يمثل الحكومة فى المجلس ! .. وعند ذلك اعترضت المعارضة وبعض نواب الاغلبية وطالبوه بالسكوت ولكنه مرة اخرى اصر على الكلام والهجوم على المعارضة فلم يضف جديدا الى كلام وزير الخارجية ولكنه وقف ليوجه شتائم الى زعيم المعارضة !!

ورد عليه المهندس ابراهيم شكرى قائلا بحسم « قف مكانك » انت تتعرض لى بالباطل .. وواضح انك لا تعرف شيئا عن اى شئ .. هل تتصور ان هذا الاسلوب يوصلك الى رئاسة الوزارة ! ! ..

وصفق نواب المعارضة والنواب المستقلون وعدد كبير من نواب الاغلبية لهذا الرد .

ممتاز نصار يؤيد زعيم المعارضة

وتحدث المستشار ممتاز نصار النائب المستقل فاعلن انه بكل الصدق والموضوعية يؤيد تماما كل ما قاله المهندس ابراهيم شكرى لانه عبر عما يجيش بصدرى وبصدر كل وطنى مخلص لمصر ولنيلها ..

واضاف ان البيانات التى تلقيها الحكومة فى قاعة مجلس الشعب قد قام الدليل على انها لا تمثل الحقيقة والواقع

وهنا اعترض الدكتور صوفى ابوطالب قائلا اذا كنت تتهم الحكومة فسبيل ذلك هو الاستجواب ورد المستشار ممتاز نصار قائلا اننى هنا اعرض وقائع فى اطار السؤال المطروح وبعد ان انهى بيانى فربما احول ذلك الى استجواب ..

واشار الى انه فى الدورة الماضية تساءلت المعارضة عن صحة ما اذاعته وكالات الانباء الأجنبية عند زيارة الرئيس لحيفا من أنه قد عرض توصيل مياه النيل لاسرائيل وجاء مصطفى خليل الى هذه القاعة واعلن ان مسألة مياه النيل لم تعرض على اسرائيل على الاطلاق وتبين بعد ذلك من خلال وثائق رسمية ان الرئيس قد عرض على بيجين اعطاء اسرائيل مياه النيل وانه تفاوض مع نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى هذا الموضوع ..

اما كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فهو يقول ان هذه كانت فكرة عارضة ولم تعرض للبحث ولم تطرح للمفاوضات وانها مسألة انتهت .. فان هذا القول تنقصه الدقة .

ويقول ايضا انه اذا طلب الفلسطينيون الخلاص فسوف نضحى من اجلهم بمياه النيل .

وتساءل المستشار ممتاز نصار كيف نعطى شريان حياتنا ومصدر رزقنا لاحد .. ان هذا خطأ جسيم اعترض عليه

وهذا العرض لايمكن ان يقوله مسئول مصرى وهو يعلم ان القانون والدستور يحرم ذلك . لانه حتى المجلس الموقر لا يملك التصرف فى مياه النيل لانها ملك للاجيال القادمة ولذلك فانا اعتبر مجرد العرض خطأ جسيم .

وعقب كمال حسن على « اننى لم اقل انها فكرة عابرة بل اقرر ان الرئيس السادات عرض هذا الموضوع على بيجين ولكنها لم تطرح على مائدة المفاوضات وعندما قررت انه اذا طلب الفلسطينيون الخلاص فسوف نضحى بمياه النيل من اجلهم فانى اقرر ان لمجلسكم الحق فى رفض أى شىء تعرضه الحكومة عليه .

وقال صوفى ابو طالب رئيس المجلس « اذن الحكومة تقطع بأن هذا الموضوع قد انتهى » .

وبعد أن انتهت الجلسة تقدم بعض نواب حزب الاغلبية بتهنئة نواب المعارضة على موقف ابراهيم شكرى وصلابته فى حماية مصالح مصر وحقوق شعبها .



تبديد مياه النيل كارثة

ان حق مصر المكتسب فى مياه النيل بموجب اتفاقيتى ١٩٢٩ ، ١٩٥٩ هو ٥٦ مليار متر مكعب سنويا هو كل حصتها من مياه النيل . وهى تكاد تكفى لرى الستة ملايين فدان التى نبذل قصارى جهدنا لزيادتها الى ٧ ملايين فدان على الاقل .

ومع زيادة السكان الى ٨٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ وزيادة احتياجات مصر بالتالى من المياه لزراعة مساحة اكبر من الارض ، فانه لا يجوز التفكير فى تسرب المياه النيلية الى خارج الوادى النيلى الا الى الواحات او الساحل الشمالى . وان تسرب المياه الى سيناء وهى ارض مصرية منذ القدم يجب ان يكون بحساب دقيق ولا يكون على حساب الدلتا والوادى .

ولقد ادرك هذه الاهمية كثير من الكتاب والعلماء الاجانب امثال شوينفرت ، وهيوم ، وللوكس ، وستانفورد وسدنى بيل ، وبومان .

قال سدنى بيل فى عام ١٩٠٤ :

ان النيل كان ومايزال واهب الحياة لمصر ولو حول مجراه او حجزت مياهه لنضبت الحقول وجفت الترع ولطغت رمال الصحراء على الوادى .. ولكانت النتيجة ماساة بل عملية تخريب هائلة .

وقال بومان فى عام ١٩٢٨ ، وهو كاتب امريكى يهودى :

ان النيل شريط من الحياة ينساب بين قطعتين من الصحراء الجافة ، كانهما فكى الموت . والنيل هو مصدر الحياة بل وجود مصر كلها .

وقال فالكنبرج :

ان مياه النيل لمصر بمثابة الحياة .

اما كلرليتس الانجليزى فقد كتب يقول :

ان النيل فى مصر يختلف عن انهار العالم الاخرى التى يجرى معظمها فى اماكن ممطرة اما مصر فلا مطر .. بل ماء النيل فقط .. او ماء الحياة ..

دكتور غليب رفله



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٨١

أذاهب أنت إلى اسرائيل يانيل ؟!

.. اذاهب انت الى اســـرائيل يانيل.. !! ؟ .. لا .. لا .. هذا مستحيل .
قالوا هذا .. قلنا كيف .. وانت شريان حياتنا .. ووريدها .. بل انت حياتنا ذاتها .. كلها ..
.. اصحيح يانيل هذا الامر .. هذا الخطر .. ! ؟ .. كيف .. وانت الممر .. وانت المقر .. وانت المفر
.. الممر لمن اراد مرورا .. والمقر لمن اراد سكرنا .. والمفر لمن اراد ملاذا ..

... اصحيح يانيل هذا الكلام .. ؟
.. أم انه مجرد .. اوهام .. احلام !؟
قد يكون شيئا هلام .. لكن اخاف ..
فاحلام بمرور الايام لا تظل احلاما ..

... اصحيح قدموك قربانا ! ؟ ..
.. والى من ؟ .. الى سفاح ديرياسين
انه يرفض حتى « لغة » القرابين ..

فهو يحلم بالدم .. بالاشلاء .. بالقتلى
.. بالمصابين ..

... ايليق يانيل ان تــكون كتش فداء ... !؟ كيف .. ونحن لك كبش الفداء ..

... ايليق يانيل ان تكـــون كبس ومن أين ياتى الوفاء .. والعطاء .. والسخاء ..

واذا ماراح الوفاء .. ونضب العطاء .. وذهب السخاء .. ما قيمة ان تكون لنا حياة ... بل ما قيمة ان يكون هنـــاك حياة .

... بك نتغنى يانيل .. انشودة على كل لسان .. مواويل .. ومواويل .. يقولها كل انسان .. كنت . ومازلت .. وستظل .. غنوة .. موال .. فى الليل .. فى النهار ..

... على جنباتك نما كل شيء اخضر .. وعلى خيراتك يعيش ريف وحضر .. ومع ذلك نعرضك للخطر .. نبيعك ونهديك .. الى « بيجن » .. وشريكه الاشقر .. « كارتر » .. او ريجان بعـــده ..

... كيف هذا يانيل .. وانت لنا سدا عاليا .. فى اسوان .. رمزا للتقدم والعمران .. وسدا عاليا عبر الزمان .. ضد الطغيان .. ضد العدوان .. ضد الاستعمار والاعوان ..

وهل دار الزمان لتكون سدا عاليا .. ليس لنا .. ولكن علينا .. !! ؟ .
.. كيف يانيل هذا « العرض » ..
وانت لنا الطول والعرض .. آه لو نطقت الارض .. !! ..

كلا .. والف كلا .. ان يصبح ذلك حقيقة .. فنحن هنا .. بكل دقة . وفى كل دقيقة ..

هيهات .. هيهات .. يا بيجن ..

ستظل احلامكم .. وتطلعاتكم . مجرد كلمات ..

.. فنحن هنا .. حتى الممات ..

محمد فارس عبد المنعم

قنا — المحروسة — الدير الغربى
بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج

انهالت على الناس خلال اسبوع ترشيد المياه إرشادات فى وسائل الاعلام المختلفة تدعوهم إلى الاقتصاد فى استهلاك المياه ، وتقول إن نقطة الماء كنز وأن الماء حياة إلى آخر ذلك الكلام الذى يظن قائلوه بطرف لسانهم انهم بذلك أدوا واجبهم وانتهى الأمر ، وطلع علينا بعض المسئولين باحصاءات تتهم أفراد الشعب بالاسراف وتحملهم وزر نقص الماء الذى يعانى منه سكان القاهرة والعواصم ، وهى شنشنة نعرضها من المسئولين الحكوميين حتى يفشلون فى عملهم فيلقون اللوم على الشعب تارة ، وعلى التجار تارة أخرى وعلى أى أحد أو أى شىء إلا الحكومة التى لها العذر كل العذر .

وعقد مؤتمر للمياه نشرت الصحف أخباره مقتضبة وقراراته مبتورة وإن كنا فهمنا من هذا القليل إن الأوضاع



المصدر : المختار الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩١

جد خطيرة فيما يتعلق بموارد المياه فى مصر ، وأن ما لدينا فيها لا يكفى حاجات البلاد على حالتها الراهنة ، فما بالنا لو أردنا تنفيذ مشروعات إصلاح الأراضى واستزراعها . ومن الملفت للنظر أن بعض من قرأت رسائلهم فى المؤتمر أخذوا يوصون المؤتمر بالحرص على المياه واستكشاف موارد جديدة وبذل الجهد فى استنباط وسائل ترشيد الاستهلاك ، وكان هؤلاء منذ بضعة شهور يعلنون بأن فى البلاد فائض من المياه يذهب هدراً فى البحر منه بلايين الأمتار المكعبة ومن ثمة فلا بأس من التبرع بهذا الفائض لليهود الأصدقاء وهم أقدر على صيانة نعمة الله التى نتركها هملا ، ودأب أساطين الحزب الوطنى على استصحاب أصدقائهم اليهود ليروا النيل المتدفق ويمنونهم بأنه سيذهب إليهم قريباً .

والمهم فى كل ذلك أن المؤتمر اجتمع وانفض دون أن يقرر أن ماء النيل لمصر وحدها لا يشاركها فيها الأعداء اليهود كما يريد البعض ، ودون أن يسحب من وعدوا اليهود بماء النيل وعودهم ، وربما كانت مهمة المؤتمر أن يستجيب لمن عقدوه يبحث كيف يقتصد المصريون فى الماء كى يتوافر منه القدر الموعود لليهود الأعداء كى يزرعوا الأرض ويستوعبوا المزيد من المهاجرين ، وإلا كيف نفسر اقتراح البعض بيع الماء للفلاحين المصريين ، وأقوال البعض وكأنهم يريدون حرمان المصريين من شرب الماء كى يرتوى اليهود .

وفى غضون ذلك تنشر الصحف المحلية أن مؤتمرا سيعقد بحيفا أو تل أبيب فى أواخر هذا العام الغرض منه بحث تعاون حكومة مصر وحكومة الأعداء اليهود بفلسطين المغتصبة فى مجالات الزراعة والرى ، ولا شك أن هذا المؤتمر سيعقد فى إطار سياسة التطبيع التى أصبحت بابا يدخل منه اليهود الأعداء المحربون إلى السيطرة على الاقتصاد المصرى وبالتالى تشكيل الحياة فى مصر على النحو الذى يخدم مصالحهم ، غير أن تسلل اليهود الأعداء إلى قطاع الرى والزراعة أمر جد خطير ، وقد قرأنا كلاما لوزير الزراعة فى حكومة مصر بعد عودته من إحدى زياراته المتعددة لليهود يقترح زراعة الفراولة والزهور بدلا من القطن والقمح بدعوى أن تصدير الفراولة والزهور يأتى بدخل كبير يمكننا من استيراد حاجتنا من القمح والقطن مع ترك فائض كبير ، وهذا كلام غريب من أستاذ زراعة ووزير للزراعة والأمن الغذائى ، لأن النتيجة الحتمية لذلك أن تصبح البلاد عالة فى غذائها على الخارج ، ولعل الوزير يعلم كيف تتلاعب أمريكا بالدول حتى القوية منها روسيا لمجرد أنها تملك فائضا من القمح ، ولعله قرأ أيضاً عما حدث فى البرازيل حين عمد كبار أصحاب الأراضى إلى زراعة قصب السكر بدلا من الأرز والذرة والبقول بحجة أن زراعة القصب تغل دخلا كبيراً للبلاد لانه يستخدم فى إنتاج الكحول الذى أخذت بعض شركات السيارات فى استعماله لتشغيل نوع جديد من السيارات يعمل بالكحول بدلا من البترول ، وكانت النتيجة أن تفقد غالبية الشعب البرازيلى موارد الغذاء وارتفعت أثمان البقول التى يعتمد عليها الفقراء فى غذائهم وكذلك أثمان الذرة والأرز إرتفاعاً شديداً كانت نتيجة انتشار المجاعات فى بلد ليس فيه شبر واحد من الصحراء أو الأرض البور ، فهل يريد وزير الأمن الغذائى أن يفقدنا الأرض على هذا النمط ويحول بلادنا إلى مزرعة للزهور والفراولة والخضروات التى تصدر لأوروبا لحساب شركات الاستثمار اليهودية ، ثم يتضور شعبنا جوعاً ولا يهم ومن يسأل عن شعب لا نصير له حتى من أبنائه ، إن بلادنا تفتح الآن على مصاريعها أمام الاستعمار اليهودى الجشع والمعادى ليدخلها فى شكل شركات استثمارية تشترى الأراضى وتزرعها بمحاصيل لا تفيد شعبنا بل تفيد اليهود ، وفى شكل تعاون مزعوم فى الرى يأخذ بموجبه اليهود كفايتهم من الماء بينما نتحول نحن من الرى غير المكلف بالغمر إلى رى بالرش والتنقيط يحتاج إلى إنفاق لا حدود له ويتطلب استيراد مهمات كثيرة وكبيرة التكلفة يوردها اليهود ، كل ذلك يجرى فى نطاق ما يسمى التطبيع والتعاون والسلام ، نعم السلام والرخاء لليهود والحرب علينا ندفع ثمنها من حياتنا وقوتنا .



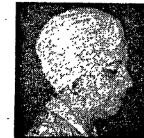
المصدر : الشعب

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٨٢

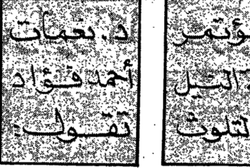
القوانين لا تنفذ..

والدولة هى التى تخالفها

لماذا قتل مجلس الشعب طلب الإحاطة حول التعديات على النيل..؟!



د. نعمات احمد فؤاد



في مؤتمر حماية النيل من التلوث

د. نعمات أحمد فؤاد تقول:

ماذا يحدث للنيل . . . ؟ ! سؤال طرحته المناقشات الساخنة التى دارت فى المؤتمر الذى نظمته جمعية المحافظة على الطبيعة وشهدته الدكتورة نعمات احمد فؤاد ووكلاء وزارات السياحة والرى ومندوبو محافظتى القاهرة والجيزة .

وانتهت المناقشات الى القول ارفعوا ايديكم عن النيل .. ! !



تصريحات ‥ ووعود ‥ !

وكالعادة في اى مؤتمر يثير قضية .. تجد المسئولين التنفيذيين في الدولة يقدمون الوعود البراقة في هيئة تصريحات لا يخلو من الارقام والاحصائيات والبيانات .. وهذا بالضبط ما فعله المهندس احمد فؤاد الجوهرى نائب محافظ القاهرة حين قال معترفا بان الكثير من الارصفة تحولت الى مواقف للسيارات تنافس المشاه ‥ واصبح المواطن لا يتمتع بالسير على شاطىء النيل ‥ ثم قال ان محافظ القاهرة اعطى تعليماته للقيام بدوريات متتالية لمنع هذه الظاهرة فاختفت !! ...

ثم قال ‥ ان محافظة القاهرة طرحت مناقصة لاصلاح اسوار النيل الحديدية وانشاء مقاعد ثابتة على النيل واسندت العملية الى احدى الشركات بمبلغ قدره ٢١٤ الف جنيه ويبدا العمل في اول اكتوبر وينتهى بعد ٦ شهور .

ويضيف فيقول‥ ان هناك حملات مكثفة لازالة القمامة التى تسىء الى النيل .. ثم اتهم وزارة الرى بمنح تصاريح لبعض المواطنين بعمل بعض زراعات على شواطىء النيل وانهم اقاموا العشش وحضروا ابقارا ودواب تؤذى السياح وهو منظر غير حضارى !! ...

● ثم تحدث المهندس على عزت مختار وكيل وزارة الرى الذى اكد على جهود الوزارة للمحافظة على سلامة المجرى وجسوره ونظافته من اى تلوث وتنظيم استغلال شواطىء النيل وجسوره وقال ان الوزارة تقوم بمعاقبة كل من يقوم بتلويث مياه النيل وذلك عن طريق عمل محاضر التلوث فورا بمساعدة الاجهزة الادارية اللازمة ‥ كذلك اوضح ان الوزارة لا تقوم بالموافقة على اقامة اى مشروع لاستغلال شواطىء وجسور النيل الا بعد اخذ راى وزارة السياحة والمحافظة التى يتبعها شاطىء النيل فى موقع المشروع مسترشدة بذلك بقانون وزارة السياحة رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ والذى يحدد نوع المشروعات التى يمكن تنفيذها فى كل مساحة وتقوم الوزارة بوضع الشروط الفنية اللازمة الخاصة بالرى التى تضمن حماية الجسور من اى تدمير او تلوث المياه ‥ ثم قام بعد ذلك باستعراض مواد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

شعور بالخجل ‥ !

وهذا كان حديث وكيل وزارة الرى يحتوى على الكثير من جهود الوزارة لمنع تلوث النيل مستندة الى القوانين ومحاضر المخالفات والمحاكمات للمواطنين ‥ فان السؤال الذى ظل مطروحا فى المؤتمر هو كيف يحدث التلوث رغم كل هذه القوانين ... وهل وجود القانون وحده كافيا لمنع تلويث النيل بغض النظر عن متابعة المسئولين ؟ ! ...

● ويتحدث الاستاذ الدكتور عبد الباقى ابراهيم استاذ التخطيط العمرانى بهندسة عين شمس فيعرب عن شعوره بالخجل ازاء ما يحدث على شواطىء النيل من ارتجالية عمرانية ‥ فاى نظرية عمرانية تخطيطية فى اى دولة من الدول يمكن ان تتحول من النظرية الى الواقع بالقوانين واللوائح وبالاجهزة التنفيذية القادرة على التنفيذ ... ولكن هنا فى مصر الجهات التنفيذية عاجزة عن تحقيق اهداف القوانين فى معظم المجالات فى مصر ... وهذا هو الواقع المر الذى تعيشه مصر ‥ فلا رقابة ‥ ولا متابعة ولا قوة تحكم ولا شىء على الاطلاق كل الامور متروكة للاهواء الشخصية ‥ ولا يوجد مسئول ‥ فالكل يرمى

المسئولية على الاخر .. ومن هنا فان القضية ليست ارفعوا ايديكم عن النيل .. ولكن عن مصر كلها !!. لصبحنا نتجرع الوعود !! ...

● وتحدثت الدكتورة نعمات احمد فؤاد فقالت ان النيل ليس نهراً ولكنه جزء من عقيدة كل مصرى مسلم او مسيحى .. وانتقدت ما قاله المهندس احمد فؤاد الجوهرى نائب محافظ القاهرة الذى قدم البشرى للمصريين.

وقالت ان الجريمة التى تحدث على النيل اكبر من ذلك بكثير فهناك خنادق الدفاع المدنى ومحطات الانتقال النهرى قبيحة الشكل ودورات المياه العمومية على الشاطىء نفسه وخلف فنادق الميريديان توجد مقبرة للمراكب الخردة بالاضافة الى العشش الصفيح والجاموس المنتشر على الشاطىء .. والغسيل المنشور على الحبال على الكورنيش ؟؟ ...

كل هذا يمكن ان تزيله المحافظة فى ٢٤ ساعة .. فما علاقة هذا باصلاح الرصيف الذى يتحدث عنه نائب المحافظ ؟! ....

واستطردت تقول كل هذا بالاضافة الى تجريف الطمى ومصانع الطوب المرخصة « للاسف » او غير المرخصة والتى تركوها « ... ».

الاخطر من هذا كله ان النيل اصبح مصبا لمخلفات المصارف الملوثة مياهها بالمبيدات الحشرية .. بالاضافة الى اكوام القمامة على شواطىء النيل .. واصبح الان يعزى الى تلوث النيل انتشار السرطان والكبد الوبائى والبلهارسيا وشلل الاطفال فى الفترة الاخيرة .

واضافت قائلة عندنا عدة قوانين ومع هذا فالدولة هى نفسها التى تنتهك القوانين .. ولهذا السبب لا تنفذ القوانين فى مصر ...

وانتقدت المخصصات المالية للعناية بالنيل بمحافظة القاهرة فقالت ان المهندس الجوهرى يقول انه تم تخصيص ٢٤٠ الفا لهذا الغرض فى حين ان ميزانية المحافظة « ٢٤٠ » مليونا وميزانية محافظة الجيزة ٦٠ مليونا فى حين كانت تصرف الملايين فى الزينات والاستقبالات وان اى يوم يخرج فيه الموظفون للاستقبالات يكلف الدولة ملايين من الجنيهات مرتبات بالاضافة الى فاقد الانتاج فى ذلك اليوم .

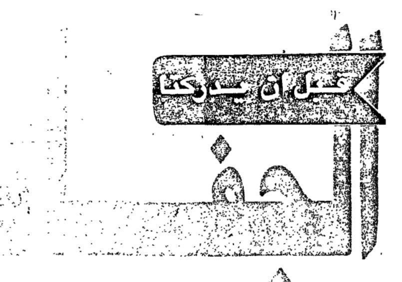
لقد اصبحنا نتجرع وعود المسئولين .. ولهذا فانه لا امل من الاجهزة التنفيذية ولذلك فلا بديل عن تشكيل مجلس شعبى تمثل فيه النقابات وعلماء الاثار واساتذة الجامعات والمفكرين واهل الراى الحر ممن لا يعملون ابواقا للسلطان .. هذا المجلس يكون رقيبا على المجلس المحلى الشعبى لمحافظة القاهرة وعلى نظيره بالجيزة يدق ناقوس الخطر كلما احدق بالنيل.. ويواجه مجلس الشعب لطلبة تقدم به المستشار ممتاز نصار حول تلوث النيل ولم يناقشه .. تلك المجلس الذى تجاهل طلب المجلس لان سفر اعضائه الى اوربا اكثر فائدة ؟؟ ...

عاطف حسين



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧



ونحن غافلون

يحذر العلماء والمتخصصون من مجاعة مائية قادمة . وترتفع اصواتهم مطالبة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهة النقص المتوقع فى ماء النيل . وما يترتب عليه من اخطار تهدد الأمن الغذائى، والسياسة الزراعية، وجميع اوجه ونواحى الحياة والنشاط الاخرى، وهو وضع يحتم ضرورة الاستفادة من كل مصادر المياه المتاحة، خاصة المياه الجوفية ، التى منحنا الله سبحانه وتعالى منها خزانات وفيرة متجددة لو احسن استغلالها، وقادرة ايضا على سد بعض النقص فى مياه النيل، والجهود التى بذلت حتى الآن، لاستغلال المياه الجوفية والاستفادة منها، تعتبر جهودا جزئية لم تصل بعد الى حد الاستفادة الكاملة من الثروة المائية المختبئة تحت سطح الارض، ولكن الظروف القادمة، والاخطار المتوقعة تفرض علينا ضرورة التفكير جديا فى هذا الاتجاه. وفى هذا الحوار، يوضح خبير الرى ووزير الرى السابق المهندس عبد الخالق الشناوى ، الحقائق العلمية المتعلقة بهذا الموضوع الخطير، الامثل لاستخدامها .



المصدر : الوفد
التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧

صيحة تحذير يطلقها المهندس عبدالخالق الشناوى للمسئولين عن تدبير الموارد المائية

من الحقائق الاساسية حول المياه الجوفية الموجودة تحت الاراضى المصرية انها تاتى من ثلاثة مصادر : مياه تاتى من خارج مصر حيث تسقط الامطار على مرتفعات وسط افريقيا ، وتتخلل مياهها الحجر الرملى النوبى وتتخذ مسارا يمر بليبيا ، والسودان ثم الوادى الجديد فى مصر ، وقد استخدمت بعض هذه المياه بالفعل فى العوينات ، ونفذت بها ليبيا مشروعا كبيرا للرى وزراعة مساحات كبيرة من الارض بالقمح ، ولكنها مازالت غير مستخدمة على نطاق واسع فى مصر.

المصدر الثانى : هو الامطار التى تتساقط على هضبة التيه بسيناء ، وتتخلل طبقات الارض منسابة الى حدودنا مع فلسطين المحتلة ، وتتكفل السيول والامطار بتغذية هذا الخزان الذى اتاحته الطبيعة لزراعة سيناء ، وفى الوقت الذى يهددنا فيه خطر نقص مياه النيل ، نجد ان اسرائيل قد اقامت مضخات عملاقة داخل اراضى فلسطين المحتلة ، تستخدمها فى سرقة المياه الجوفية من الخزان الذى يقع تحت سيناء .

والنوع الثالث من المياه الجوفية تحت الاراضى المصرية ، هو الذى يتسرب من قاع النيل الى اسفل الاراضى الزراعية بالوادى .. وهذا النوع من المياه موجود على اعماق غير بعيدة تتراوح بين ٢٠ إلى ١٥٠ مترا ، وهى موجودة باكملها اسفل ارضنا الزراعية ويمكن استخدامها فى الرى بسهولة الا ان ذلك لم يحدث ، على الرغم من وجود اكثر من ١٥٠ محطة لضخ مياه الآبار فى دلتا النيل ، وأكثر من الف بئر فى اراضى الوجه القبلى منذ ايام الرى الحوضى .

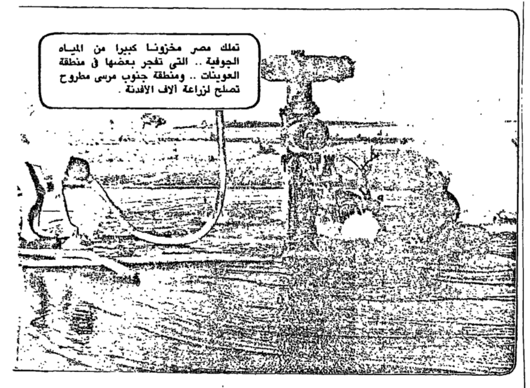
وتوجد فى محافظة المنوفية خمسون محطة كل محطة تصرف ٥٠٠ متر مكعب فى الساعة ، اما محطات جنوب الدلتا فتصل طاقة الصرف فى المحطة الواحدة الى الف متر مكعب فى الساعة .

وهذه المحطات لها فائدة كبيرة فى خفض منسوب الرشح تحت الاراضى الزراعية ، وبالتالى خفض نسبة الماء المتسرب من النيل ومع ذلك فان هذه



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧



علينا أن نسبق اسرائيل إلى مياه سيناء الجوفية وعلينا أن نحذر

المحطات اهملت حتى اصابها الخراب واحدة تلو الاخرى ، على الرغم من وجود موظفين وعمال فى كل منها ، يتقاضون مرتباتهم بلا عمل يؤدونه .

ومن خلال هذا الحوار ، الذى أجرته «الوفد» مع خبير الرى العالمى ، ووزير الرى الاسبق ، المهندس عبدالخالق الشناوى ، ترتفع صيحة تحذير جديدة .

تجارب جيراننا

يقول المهندس عبدالخالق الشناوى : عضو الهيئة العليا للوفد ورئيس لجنة الزراعة والرى بالحزب :

– المياه الموجودة أسفل الوادى الجديد كميتها بسيطة ، ولا نستطيع عمليا استخدامها الا فى زراعة مساحات محدودة ، وهناك مساحات واسعة فى الوادى الجديد صالحة للزراعة ، ولكن علينا تحمل تكلفة الضخ المرتفعة .

ونحن على هذا الاساس لا نستطيع اقتصاديا ان نزرع فى الوادى الجديد اكثر من ٣٠٠ الف فدان .

والمياه التى ظهرت فى العوينات هى من نفس النوع ويمكن الاستفادة بها اقتصاديا فى حدود زراعة ١٠٠ الف فدان ، وبمناسبة البدء فى الضخ من الخزان الجوفى الذى يحتويه الحجر الرملى النوبى فى هذه المنطقة ، فاننى اود ان اذكر انه فى اوائل السبعينات وكنت نقيبا لمهندسين . واثناء وجودى فى ليبيا لحضور اجتماع المهندسين العرب ، دعيت لزيارة المشروع الليبى لزراعة القمح بنظام الرى بالرش باستخدام نفس المياه الجوفية وكان مشروعا ناجحا على الرغم من تكلفته العالية ، وقال لى الرئيس الليبى ان المشروع يحميهم من اللجوء الى السوق الدولى .

ومثل هذا الامر تكرر فى السعودية ايضا



وعلى هذا تستطيع مصر ان تضخ كميات من المياه أكثر من ضخنا الحالى . ولكن مناسيب الخزان الجوفى ستنخفض ومن ثم فلابد من تغيير نظام الابار ، ولابد ايضا من ان نقارن العائد بالتكلفة الـ·الية لرى الفدان ، ومدى قبولنا ذلك اقتصاديا .

١٥٩٨



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧

في رأيك ما هي سبل الاستفادة من مياهنا الجوفية لسيناء خاصة وان اسرائيل قد بدأت بالفعل في سرقتها ؟!

اجاب المهندس عبدالخالق الشناوي :

ـ يجب حفر ابار في ارضنا بسيناء وباسرع وقت ممكن . ولقد سرني فعلا ما علمته من ان وزير الرى سيشرع في ذلك . ونصيحتي له الحذر الشديد في تنفيذ ذلك المشروع . خاصة التعامل مع الشركات الاجنبية حتى لا تحدث عمليات تسلل الى مشاريعنا المصرية فهم في النهاية لا يحرصون على مصالح مصر والعالم العربى اجمع قدر حرصهم على مصالح ربيبتهم اسرائيل .

الاهمال قضى على كل شىء

هناك عدد كبير من محطات ضخ المياه الجوفية المتسربة من النيل .. فماهى اسباب توقف هذه المحطات عن العمل ؟!

قال المهندس عبدالخالق الشناوى :

ـ عندما كنت وزيرا للرى وبالتحديد في عام ١٩٦٥ تم تنفيذ وحفر وتشغيل ٥٠ محطة في المنوفية للاسف توقف العمل فيها . اكتفاء بالمياه الاتية من السد العالى على الرغم من فوائد هذه المحطات التى من شانها خفض المنسوب الجوفى للمياه بالاضافة لكونها منفذة على نهايات الترع

وعن المحاولات التى بذلت لتدارك هذا التدهور قال المهندس عبدالخالق الشناوى :

في مارس ١٩٨٥ جمع وزير الرى اللجنة العليا الاستشارية من وزراء الرى السابقين والخبراء القدامى وكنت احد اعضائها . وذلك بعد ظهور بوادر ضعف مياه النيل واتخذوا قرارات لم ينفذ منها الا القليل ومن ضمنها قرار بادارة محطات المياه الجوفية بعد اصلاحها .

من المسئول ؟!

ويواصل المهندس عبدالخالق الشناوى حديثه قائلا :

ان نظام الحكم في مصر هو المسئول عن عدم ترشيد اختيار المسئول الكفء ، مما كان له اسوا النتائج وما وصلنا اليه الآن

اسئلة تبحث عن اجابة !

انتهى حديث المهندس عبدالخالق الشناوى .. ولكن لاتزال هناك اسئلة تلح في طلب الاجابة ، حول المياه الجوفية في سيناء وحول ١٥٠ محطة مياه جوفية في صعيد مصر ، مغلقة رغم شدة الحاجة الى ما تضخه من مياه ، وحول الشركات الاجنبية التى تعرض خدماتها ونقبل بالفعل هذه الخدمات رغم ما هو معروف من صلة هذه الشركات باسرائيل .

١٥٩٩



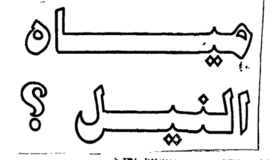
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٨٨



كيف تفكر اسرائيل والولايات المتحدة فى



يبدو أننا لسنا وحدنا المعنيين بمياه النيل ، والقلقين مع جيراننا الافارقة فى جنوب الوادى على دبلوماسية الحرب او السلام تجاه حل مشكلة انخفاض مناسيب التغذية عند المنابع . والمفاجاة فى الامر انه على الجانب الشرقى من حدودنا يجرى تفكير اخر قد يكون اكثر نشاطا ـ تقوم به اسرائيل مع الدوائر الامريكية لمعالجة مشكلاتها مع نقص المياه على ارض فلسطين .. ولكن فى اتجاه النيل .. وبرغبة واضحة اما بالحصول على مياه النيل فى لحظة معينة او بمعالجة المشكلة كلها كمصدر توتر مشترك تقوم الولايات المتحدة ازاءة بالدور الرئيسى او تصبح اسرائيل بتقنياتها العالمية صاحبة مشروعات الحل للمشكلة التى تزداد تفاقما ..

هكذا نقلت صحيفة « لوس انجلوس تايمز » الامريكية فى ٢٣ يناير الماضى وقائع مؤتمر صحفى للسيدة جوس ستار مديرة برنامج الشرق الاوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن ، عرضت فيه نتائج دراسة بالمركز استمرت لخمسة عشر شهرا حول « نقص المياه فى الشرق الاوسط » خلصت الى انه « قبل نهاية القرن ستواجه اسرائيل وجيرانها العرب نقصا حادا فى المياه » سيضطرون امامه اما للتعاون فى حل المشكلة او اشعال الحرب حول طرق تقسيم المياه وتحث الدراسة امريكا على انشاء برنامج يجمع خبراء دول المنطقة وعلماء الولايات المتحدة لتطوير المعالجة التكنولوجية للازمة .. وتقترح جمع خبراء الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة للعمل معا فى معامل امريكية ! » وتفسر مديرة البرنامج هذا الاقتراح بصعوبة دعوة الخبراء العرب الى اسرائيل لكن دعوتهم لامريكا ستكون موضع ترحيبهم .. وتعد المديرة ان المركز سيخصص عام ١٩٨٨ للضغط على الكونجرس للموافقة على هذا المشروع ..

وفى نفس الاسبوع تعرض « الفاينانشيال تايمز » البريطانية بعض مقترحات التقرير الامريكى مشيرة الى اهمية النظر للمجموعة التى قامت بالدراسة وجذبت انتباه الحكومة الامريكية بشدة حيث تضم نائب وزير المالية واحد مرشحى الرئاسة الامريكية وعدد من اعضاء الكونجرس .

والى هنا قد يتساءل القارىء عن دخل الموضوع بمياه النيل ، والحديث عن « دول عربية ومياه الشرق الاوسط وقد دفعنى ذلك للرجوع لترجمات عن الصحف الاسرائيلية فى أول يونيو ١٩٨٦ جاء فيها الحديث عن « ترتيبات للحصول على المياه العربية » مع اخبار عقد اجتماع بمركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن حضره خبراء من إسرائيل ومصر وتركيا والاردن والعراق لمناقشة ما سمى بنقص المياه فى الشرق الاوسط .

وقد نقل الى عالم مصرى معروف ان مديرة البرنامج عندما سئلت عن حضور مصر وهى ليست طرفا فى موضوعات المياه بالمشرق العربى اجابت بأن مصر فى حاجة لمناقشة مشروعاتها لتوصيل مياه النيل الى سيناء وصحراء النقب » !

الاهتمام الاسرائيلى



حلمى شعراوى

... عن التصريح الاخير والميل لعدم اخذه مأخذ الجد فاجاتنا ملفات الصحف الاسرائيلية منذ منتصف ١٩٨٦ باخبارها الخطيرة ، وسأنقل للقارىء نصوصا كاملة لنتدبرها معا .

ذكرت « صحيفة دافار » الاسرائيلية اول يونيو ١٩٨٦ ما يلى : « يجرى الاعداد لعرض مشروع نقل مياه « النيل من مصر عبر صحراء سيناء الى قطاع غزة والنقب فى مؤتمر « ارماند هامر » للتعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط والذى يفتتح فى جامعة تل أبيب ، ويقوم المشروع على خطة مصرية لتوطين سيناء ونقل المياه اليها بواسطة قناه تبدأ من النيل وتقطع قناه السويس وتصل الى شبه جزيرة سيناء . وسيعرض على المؤتمر مشروع اخر يشترك فيه الاردن واسرائيل لتحويل مياه فيضان نهر اليرموك فى الاراضى



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٨٨

الاردنية الى بحيرة طبرية التى أخذ منسوبها فى الانخفاض » .

وفى اليوم التالى نشرت صحيفة « هاآرتس » الاسرائيلية ايضا ما يلى :

« اعلن حاييم بن شامر من مركز التنبؤ التكنولوجى فى جامعة تل أبيب ان مصر واسرائيل قادرتان على حل جميع مشكلات النقص فى المياه فى يهودا والسامرا (الضفة وغزة) وشمالى سيناء دون نفقات خارقة وافساح المجال امام عملية حثيثة للتطوير الزراعى فى المنطقة باسرها . وهناك مشروع بحثى للتعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط انشىء منذ ٨ سنوات لتزويد هذه المناطق بالمياه بتكلفه ٢٨ سنتا للمتر المكعب الواحد . » وانه جرت محادثات جس نبض فى هذا الموضوع مع جهات رسمية فى مصر . وفى حالة الموافقة السياسية على المشروع فان التمويل سياتى فى اطار مشروع ماريشال للشرق الاوسط » وحتى لاينسى القارىء وليستجمع صورة الخطر الصهيونى ، نحيله الى كتاب محسن عوض عن « مصر اسرائيل » خمس سنوات من التطبيع ص ١٣٤ ـ ١٣٧ واشاراته الى دراسات اسرائيلية منذ ١٩٧١ ثم ١٩٧٧ حول نقل مياه النيل عبر اتفاق اسفل قناه السويس بالتنسيق مع المشروع المصرى لرى سيناء بمياه النيل او ما سمى بعد ذلك بترعة السلام .

هل تعبث جامعة تل ابيب ومركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن بمعالجة هذا الموضوع ام أنهما يقدمان مادة لتساؤلات المجموعة الدراسية الخطيرة حول دور اسرائيل فى المنطقة . والوارد فى تقريرها المعلن اول ١٩٨٨ عن « التعاون او الحرب » وماهى ابعاد « دبلوماسية المياه » المصرية والصحف الأوروبية تنقل عن وزير الدولة للشئون الخارجية ان الحرب القادمة فى منطقتنا ستكون على مياه النيل لا على السياسة ! الحرب ضد من والسياسة مع من ؟ وقد تقتضى الموضوعية ان نشير لتصريح وزير الرى فى ندوة حزب التجمع الاخيرة تنفى أية علاقة بين ترعة السلام ومشروعات اسرائيل تجاه مياه النيل ، ولكن الموضوعية ايضا تقتضينا السؤال عما يفعله خبراؤه مع خبراء اسرائيل والاردن وغيرها فى مركز واشنطن ؟ وعن اهتمام مجموعة بحثية امريكية بهذه الخطورة بمصادر التوتر ومعالجها .. تقصد التوترات حول مياه النيل .. والاستفادة منها طبعا .

وفى عصر السلام العالمى والحروب الاقليمية وتجارة السلاح الدولية ، ترد كل شكوكنا حول حقيقة توجهات التعاون الامريكى الاسرائيلى تجاه مشكلاتنا الحيوية وتاثيرها على سياساتنا العربية الافريقية . ولعل خطورة مشروع ماريشال للشرق الاوسط لتاكيد تفوق الكيان الصهيونى داخله غير خافية على احد . ولا استبعد هنا خطورة دور اسرائيل فى افريقيا بالمثل لتعويق تعاون وطنى حقيقى لدول حوض النيل . فاسرائيل صاحبة النفوذ الكبير فى زائير وكينيا ورواندا حيث تتعثر مجموعة اندونجو الاخاء لدول حوض النيل ، والبنك الدولى هو الذى مول مشروع رافد فينشيا باثيوبيا عام ١٩٧٥ دون اذن من الدول المجاورة كما تقضى اتفاقيات مياه النيل التى تسعى لموافقة هذه الدول عليها . بل وتدرس اثيوبيا ٤٠ مشروعا للرى على النيل الازرق وسوباط . وبالمناسبة فان معظم تمويل مشروعات الرى الاثيوبية من مصادر غربية ! وقد لفت نظرى فى تلخيصات التقرير الامريكى عدم تفاؤله بحل التوترات بقدر اهتمامه بمعالجة مشكلة المياه بالتكنولوجيا العالية فى الرى والزراعة . وهنا تكمن مشروعات التبعية المستمرة فى المنطقة ، وهنا ايضا ترد دلالة اخبار الوفود المصرية لاسرائيل لدراسة مشكلات الطاقة والكهرباء والرى . فاسرائيل ـ بمساعدات امريكية ـ تطرح نفسها لقيادة التنمية المشوهة فى المنطقة .. ولذا يصبح على القوى السياسية والشعبية الا تفصل مشكلة مثل المياه ، عن جوهر القضية الوطنية المصرية والمشروع الوطنى القومى عامة . كما ان معالجات مشكلة المياه لابد وان تتخذ بعدها الاجتماعى حتى لايتحمل فقراء الفلاحين وسكان المدن وحدهم نتاج المشورة الاسرائيلية الامريكية فى التقنية العالية وهى احد اهتمامات البحوث الاسرائيلية الامريكية حول مياه النيل ...



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٨

أزمة مياه النيل لاتزال قائمة

سعد هجرس

بطرس غالى يحذر : الحرب القادمة فى افريقيا ستكون على المياه

اصبحنا ننفرد بعادة مصرية عجيبة .. فنحن نهتم اهتماما كبيرا باى ظاهرة خطيرة لبضعة ايام او بضعة اسابيع ، ثم سرعان ما تنفض سرادقات الاهتمام العضوى والانفعالى والبلاغى . وبعد ذلك .. لا حس ولا خبر . وكأن تلك الظاهرة التى ارقتنا لفترة قد تلاشت كل اثارها ووجدت حلا لجميع مشكلاتها .

احد الامثلة الصارخة على ذلك ما حدث بخصوص ازمة مياه النيل منذ بضعة اشهر قليلة .

لقد قيل الكثير عن هذه الازمة وابعادها القريبة والبعيدة . وبعد الفزع الوقتى والطارىء الذى اجتاح الرأى العام من مخاطر هذه الازمة تلاشى كل شىء وتبدد كل اهتمام . وكأ المشكلة قد وجدت حلا « سحريا » او على الاقل كأن ارتفاع منسوب النيل فى الفترة الاخيرة بعد ازدياد معدل سقوط الامطار على الهضبة الاثيوبية قد وضع « نهاية سعيدة » لهذه التراجيديا المائية ، ولم تعد هناك مشكلة !! فهل صحيح انه لم تعد هناك مشكلة .

ثمة امران وقعا مؤخرا يسوغان اعادةفتح ملف النيل ، والحديث عن مشكلة عميقة تمسك بخناقه ، والبحث العلمى عن حلول حقيقية وجذرية لها .

● الامر الاول : ندوة عقدت مؤخرا بالقاهرة ، نظمتها اللجنة المصرية للتضامن مع الشعوب الافريقية والاسيوية .. ودعت اليها الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية للتحدث عن سياسة مصر الخارجية .

لفت النظر فى حديث الدكتور بطرس غالى انه حدد دوائر اهتمام السياسة الخارجية المصرية على النحو التالى وبالاولويات التالية :

١ ـ الدوائر الافريقية
٢ ـ الدائرة العربية
٣ ـ دائرة عدم الانحياز .

سألت الدكتور بطرس غالى : «الا يعنى هذا الترتيب .. انكم تقللون من شأن مركزية الصراع العربى- الاسرائيلى باعتباره مصدر الخطر الرئيسى على امننا القومى ؟» .

● اجاب : «ان الرأى العام المصرى مدرك لاهمية الصراع العربى- الاسرائيلى . ولكنه غير مدرك لخطورة وضعنا المائى . وهذا ما جعلنى اركز على البعد الثانى . وكل المؤشرات تبين اننا سنحتاج فى الفترة القادمة الى كميات كبيرة من الماء .. وفى كل الاحوال سنكون فى امس الحاجة الى كميات اضافية اكبر من الحصة المائية المتاحة لنا حاليا .

ولسنا نحن فقط الذين سنحتاج مزيدا من الماء بل سيكون هذا هو شأن كل البلدان الافريقية وهذه ليست مسألة سهلة . لا سيما وان هناك بالفعل منازعات واضطرابات كما ان حوض النيل يفتقر الى الاستقرار . ومن الصعوبة بمكان اقامة مشروع مشترك فى اعالى النيل طالما استمرت الخلافات والقلاقل والمواجهات العسكرية . والمشكلة بالغة التعقيد ومتعددة الاوجه ولا تقتصر فقط على ضرورة خلق مناخ من الاستقرار فى حوض النيل . بل ان اقامة اى مشروع لضبط النيل سيحتاج الى فترة تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات تكون مصر قد زادت بعدها ١٥ مليون نسمة اخرى ! واقامة اى مشروع يحتاج الى اتفاق وتوفير اموال وعمل فنى واتصالات مضنية لهذا اعود واقول اننى لا اريد التقليل من اهمية الدائرة العربية ، وانما اردت ان ابرز قضية اخرى لم تنل اهتمام الرأى العام » .

الموقف المائى عام ٢٠٠٠

● الامر الثانى : واكب حديث الدكتور غالى صدور كتاب «ازمة مياه النيل .. الى اين» عن مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الثقافة الجديدة .. الكتاب هام جدا ! ويضم عدة دراسات «تقيم فيما بينها حوارا حول جوانب مختلفة للازمة المائية والسياسات المتبعة تجاهها . حوار يشارك فيه عدد من كبار العلماء والمتخصصين من مصر ، وعرض لعدد من الدراسات والاراء والتعقيبات لاساتذة وخبراء من السودان واثيوبيا . الى جانب تقارير اوربية تكرر الحديث عنها فى معركة البحث والجدل . التى قامت وانفضت مثل تقرير ماكدونالد ومقال التايمز الشهيرين» .

تحذيرات من ١٩٧٩

فى الدراسة الاولى يذكرنا الدكتور رشدى سعيد استاذ الجيولوجيا واحد علمائها المعروفين عالميا ، بتحذيره لنا منذ عام ١٩٧٩ بان «الماء يمثل موردا حرجا فى مصر ، وانه يشكل عاملا كابحا رئيسيا للتنمية المستقبلية . وانه اذا كان لمصر والسودان- المستفيدان الاساسيان بالنيل- ان يوصلا خططهما الوطنية باى درجة من النجاح فانه لن يكون هناك ماء كاف متاح لتلبية الاحتياجات المتصاعدة» . وبعد ان راحت كل تحذيراته ادراج الرياح يقول الرجل بأسى : «كان من الصعب قبول هذه الفكرة فى بلد ذى خلفية ثقافية تأخذ الماء كقضية مسلم بها ، حيث الماء هو عطية الله واى تحكم فى استخدامه امر غير مقبول» . كما يشير الى ان بعض «المسئولين» يتصرفون على العكس من ذلك تماما وكأن لدنيا وفرة من الماء التى تزيد على حاجتنا . وبدليل على ذلك بغرض الرئيس الراحل انور السادات نقل جزء من ماء النيل عبر قناة الى القدس كمبادرة على حسن النوايا .. كما يذكرنا باقتراح عضو بارز فى مجلس الشعب بانشاء انابيب من بحيرة ناصر الى السعودية لتزويدها بالماء العذب .

وبصرف النظر عما حدث فى الماضى ، فان ورقة الدكتور رشدى سعيد تتضمن تنبؤا مستقبليا يتناقض مع تقديرات «الخطة المتكاملة لتنمية واستخدامات الموارد المائية» التى تؤكد ان مصر ستستطيع ان توفر احتياجاتها المائية عام ٢٠٠٠ اما تقديره الاقل تفاؤلا فهو ان الاحتياجات المائية لمصر عام ٢٠٠٠ ستتراوح بين ٧٠ و٧٥ مليار متر مكعب اذا ماظلت خطط مصر لاستصلاح الاراضى على النحو المعلن ، وان متطلبات المحاصيل الزراعية من المياه لن تتغير على نحو حاسم من نموذجها القائم فى الوقت الحاضر .

ورغم انه من الصعب التكهن بكمية الماء التى ستكون فى متناول مصر فى ذلك الحين فانه يتنبأ بعجز قدره حوالى ٤ مليارات متر مكعب سنويا . فبافتراض ان المرحلة الاولى من قناة جونجلى ستكون قد اكتملت (+ ١,٩ مليار) وان متوسط الفيضانات السنوية سيكون عاليا على النحو الذى كان عليه فى السبعينات (+ ١,٥ مليار) وان اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ستكون اكثر فاعلية (بحيث تعطى لمصر ٦ مليارات بدلا من ٢,٥ مليار متر مكعب اليوم) وان مياه الصرف العائدة سترتفع الى ٤ مليارات فان مصر سيكون لديها ٦٩ مليار متر مكعب من الماء ، وهو ما يقل عن احتياجاتها باربعة مليارات .

لذلك يرى ان الطريق الوحيد المفتوح امام مصر ، بالاضافة الى مواصلة كفاحها الدبلوماسى من اجل تنفيذ مشروعات اعالى النيل ، هو استخدام مائها بصورة اكثر كفاءة من خلال اعادة تدوير الحاصلات الزراعية المستهلكة للماء او التخلى عنها .

وبهذا الصدد، يقول الدكتور

مصطفى الجبلى ، وزير الزراعة الاسبق ، انه «بانتهاء انشاء السد العالى عام ١٩٧٠ اصبح الانسان المصرى لاول مرة سيد النهر . ولكن للاسف لم يتطور التخطيط المائى والزراعى بعد السد العالى كما كان يجب ان يكون » ويطالب بالبدء دون ابطاء فى وضع خطة محددة المعالم بهذا الشأن ويوضح . انه التوسع الافقى وحده يحتاج الى نحو ١٥ مليار متر مكعب اضافية سنويا لزراعة ٢,٥ مليون فدان ، كما ان رفع التكثيف المحصولى من محصولين الى ثلاثة محاصيل فى السنة لمواجهة الطلب على الغذاء يحتاج الى نحو ١٠ مليارات اخرى .

لذلك فانه يقول «انه اعتقد انه لا امل امام مصر للخروج من ازمتها الغذائية الا اذا اتجهت الى زراعية المحاصيل سريعة بالنمو عالية الانتاج والاستفادة من كل يوم التاجى من ايام السنة ١,٢٪ اذا احسنت استخدام بنك المياه المتوفر لديها فىّ بحيرة ناصر ، كما ان التقدم العلمى قد اوجد اصنافا مبكرة من القطن والارز والقمح والذرة تناسب مناخنا . كذلك فان المساحة المحصولية فى مصر يلزم ان تتضاعف عام ٢٠٠٠ من نحو ١١ مليون فدان الى ٢٢ مليون فدان محصولى ان ذلك وحده يحتاج الى نحو ٥٥ مليار متر مكعب سنويا وهى كل حصتنا الحالية .

هدر متزايد

اما الدكتور محمد ابو مندور رئيس قسم الاقتصاد بكلية الزراعة جامعة القاهرة ، فيبرهن لنا فى خلاصته دراسته على انه «بينما تزداد ازمة نقص المياه وضوحا الى الحد الذى باتت فيه هذه الازمة احد عوامل تهديد الامن القومى المصرى ، يلاحظ ان اداء السياسات والخطط الحكومية ، كما ونوعا ، لا يرقى فى المواجهة الى حجم الازمة واثارها المحتملة» .

وتتبدى جوانب القصور فى الاداء فى عدم مواجهة العديد من المحددات الاقتصادية والاجتماعية المسببة للهدر المتزايد فى هذا المورد النادر - ومن اهم هذه المحددات مايلى :

- القصور الواضح فى الاعتمادات الاستثمارية الضخمة اللازمة لبرامج ومشروعات التطوير ، ومن ثم استمرار معدلات الاستهلاك المرتفعة فى مياه النيل بما لا يتناسب وحجم الازمة .
- غياب الاهتمام فى البحث عن تربية وانتاج وتعميم الاصناف الاقل استهلاكا للمياه بالنسبة للمحاصيل الاكثر استهلاكا من مياه الرى وهى القصب والارز والبرسيم والقطن والذرة التى تستهلك وحدها نحو ٧٥٪ من مياه الرى .

التناقض الواضح فى سياسات واجراءات وزارتى الرى والزراعة ، فالاولى (الرى) تسعى لضبط المياه وتخطيط انتاجها من خلال الالتزام بالتجميع والدورة الزراعية ، بينما الثانية (الزراعة) تشجع على «تحرير» الفلاح من اى تحكم من قبل الدولة وتعفيه من مخالفات الدورة الزراعية ، كما ان هذا التناقض يظهر ايضا فى الخلاف الواضح بينهما حول مشروع اعذاب البحيرات الشمالية (البرلس والمنزلة) بحيث ادى هذا الخلاف الى عدم تضمين هذا المشروع فى مشروعات الخطة الحالية (١٩٨٨/٨٧- ١٩٩٢/٩١) وهو ما يعنى خسارة مصر نحو ٢,٣ مليار متر مكعب .

شيوع الحل الفردى فى الحصول على المياه فى مقابل انهيار العمل التعاونى غير المدعم من قبل الدولة ، الامر الذى خلق مزيدا من التمايز بين القادرين وغير القادرين فى الحصول على المياه لصالح الاقوى الاعلى صوتا . وتتعدى خطورة هذا المصدر الابعاد الاقتصادية والاجتماعية الفلوية لتساهم فى مزيد من هدر المياه والطاقة على المستوى القومى .

- عدم قدرة وزارة الرى على تنفيذ توصياتها الخاصة بضرورة شيوع اساليب الرى المتطورة في الارض الجديدة نظرا لغياب سياسة واضحة لاشكال الاستغلال التى تجمع بين الصالح الفردى والقومى ، مع الانحسار المتزايد فى دور الدولة فى مجال الاستصلاح والاستزراع .
- عدم مواجهة الاسباب الجذرية وراء تحويل الفلاح المصرى من الرى الليلى الى الرى بالنهار .
- عدم اعداد المرشد المائى رغم تكرار الحديث حول اهميته فى توجيه الفلاح .

عجز الموارد

ان ازمة النيل- والحال كذلك- ليست ناجمة فقط عن الجفاف الذى تعرضت له متابعة فى الاعوام الاخيرة- لانه حتى بافتراض ان موجة الجفاف قد انقشعت .

- وليس هناك دليل قاطع على ذلك- فاننا مواجهون بعجز لا يستهان به فى مواردنا المائية عام ٢٠٠٠ يؤكد ذلك الدكتور عبد الهادى راضى ، احد كبار المسئولين بوزارة الرى ورئيس تحرير مجلة «علوم المياه» فيقول ان نصيب الفرد من المياه المتاحة والممكنة عام ٢٠٠٠ سيكون كما يلى

أ - نصيب الفرد عام ١٩٨٦ يبلغ ١٢٠٠ لتر مكعب باجمالى قدره ٦٠ مليار لتر مكعب لكل مصر اى بعجز قدره ٥ مليارات لتر مكعب عن المطلوب لتحقيق الاكتفاء الذاتى اذا اتبعت الاسس السليمة لاستخدام المياه .

ب - فى عام ٢٠٠٠ سيبلغ نصيب الفرد ٢٦٥ لترا مكعبا بعجز قدره ٣١ مليار لتر مكعب عن الاحتياجات المثلى اما اذا ظل اسلوب الاستخدام الحالى سائدا ، وهو يتسم بالاسراف ، فان الموقف سيكون غاية فى التعقيد .

المشكلة الاساسية اذن هى عجز الموارد بصورة واضحة ، من ناحية ، والأسراف فى استخدام المتاح منها من ناحية اخرى وعلاوة على ذلك هناك التطورات التى قد تحدث مستقبلا فى اعالى النيل وتؤثر سلبا على موقفنا المائى .

اذن من يحذرون من عجز مائى كبير عام ٢٠٠٠ ليسوا فقط من نقاد وزارة الرى ، وانما من ابنائها ايضا وكبار مسئوليها ، فماذا نحن فاعلون؟

هناك مستويات للمواجهة الحقيقية لهذا الوضع الخطير :

● المستوى الاول : هو المواجهة الداخلية التى تتطلب « ثورة حقيقية » فى مجال المياه على حد تعبير الدكتور عبد الهادى راضى ، خاصة فى الاستخدامات الزراعية التى تمثل المستهلك الاكبر « ٩٠٪ من جملة المستهلك » . وغنى عن البيان ان اول المقدمات الضرورية لهذه الثورة « الثورة المائية » ادراك المواطن العادى لابعاد الازمة لانه على قدر وعيه بحقيقة الموقف بقدر مايمكن

٤٠٦٣٤

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عجز الموارد المائية تهديد للامن القومى المصرى

الاعتماد عليه فى مواجهته بفاعلية الحرب القادمة

● اما المستوى الثانى فهو المواجهة الخارجية للمشكلة ، فنحن لسنا سوى دولة المصب ، وهناك دول ثمانى اخرى تشاركنا حوض النيل وفى بعضها- وبالذات إثيوبيا- تقع منابعه .

ونحن مطالبون بتأمين وصول حصة مائية ملائمة لاحتياجاتنا من خلال الاتفاق مع شركائنا فى النيل . وهذا يتطلب تطوير ضبط النيل فى احباسه العليا واقامة مشروعات لم يعد هناك غنى عنها لتقليل الفاقد فى اعالى النيل . وليست المشكلة فقط ان ذلك يتطلب اموالا طائلة فى وقت تعانى فيه معظم دول حوض النيل من تراكم المديونية الخارجية ، بل ان هناك مشاكل اخرى كثيرة ومعقدة لاينبغى تجاهلها او غض الطرف عنها .

وعلى سبيل المثال فان صحيفة « فاينا نشال تايمز » نقلت عن الدكتور بطرس غالى قوله « ان الحرب القادمة فى منطقتنا ستكون على مياه النيل لا على السياسة » ومن الواضح ان هذه « النبوءة » تستند الى عدة عوامل ، من بينها ان تزايد عدد السكان فى دول حوض النيل شريكتنا فى مياهه- سيضطرها ان اجلا او عاجلا الى السعى وراء اقامة مشروعات تنموية ، لاسيما فى مجال توفير الغذاء ، وان ذلك سيكون من شأنه زيادة طلبها على الماء . وازاء تزايد الطلب وثبات « او تناقص » المعروض او المتاح من الماء يصبح النزاع بين الدول النيلية امرا يجب توقعه . وهو ماعبرت عنه صحيفة « فاينا نشال تايمز » عندما نقلت عن مصدر مصرى وصفته بانه « مسئول كبير » قوله « فى اليوم الذى ستقرر فيه كينيا استخدام ماء بحيرة فيكتوريا لدينا ماء اقل من مصر . لان لترا واحدا من الماء يستخدم من اجل الرى عندهم سيكون مقتطعا من الماء الذى تتلقاه مصر .

ولايمكن الركون الى القول بان هناك اتفاقيات تحدد توزيع حصة كل دولة من مياه النيل فنحن ازاء واقع جديد سيحتم على الدول النيلية التى كانت تعتمد على المطر فى زراعتها ان تنتقل الى الرى بمياه النيل ، كما ان زيادة السكان سيضطر هذه البلدان الى توسيع رقعتها الزراعية . بالاضافة الى ان الاتفاقيات القائمة توجد عليها تحفظات من عدد من الدول النيلية . ويكفى ان نشير الى ان اتفاقية ١٩٥٩ التى تحكم توزيع الماء بين مصر والسودان لم يعد عليها « اجماع » فى اوساط السياسيين السودانيين ، وربما كان بناء سد الروصيرص دون استشارة مصر احد مظاهر هذا الخلاف .

اما اثيوبيا فانها رغم موقفها المتفهم فى الحقبة الاخيرة ، فلها تحفظات واعتراضات قوية على حصة مصر المائية تذهب الى حد انكار تمتع مصر ب « حقوق مكتسبة » كما ان تفسيرها لاتفاقية ١٩٠٢ يحاول عدم اخضاعها لمبدأ « توارث الدولة » بحيث لاتكون التعهدات التى قطعها الامبراطور منليك على نفسه عند توقيعها غير ملزمة للحكومات التالية له وبالتالى نفى وجود التزامات دائمة على اثيوبيا عدم اقامة اى اعمال انشائية على بحيرة تانا او النيل الازرق .

التحرك المطلوب .

فاذا كان لكل هذه التفاصيل من معنى ، فان هذا المعنى هو ان ازمة النيل قائمة حتى بفرض انقشاع موجة الجفاف . وان مواجهة هذه الازمة تتطلب تحركا داخليا وخارجيا حاسما ومدروسا ومتسما باليقظة الدائمة على كل الجبهات ولان الامر يخص امننا المائى ، اى يخص شريان حياة مصر ، فان الموضوع اكبر من ان يترك لنوبات الاهتمام الموسمى او الطارىء ، واخطر من يترك فقط لمهندسى الرى فالمسألة خاصة بمستقبل مصر وحياة اجيالها القادمة وامنها القومى .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ اغسطس ١٩٨٩

بدء تنفيذ المخطط الاسرائيلى لسحب المياه الجوفية بسيناء

إقامة مستوطنات يهودية بالقرب من الحدود المصرية الاسرائيلية

نقل معسكر «كندا» الى غزة خوفا من تسريب الأسلحة الى الفدائيين

كتب ـ عبدالنبى عبدالستار :

علمت " الوفد " من دوائر دبلوماسية بالقاهرة ، ان اسرائيل بدات فى الاسبوع الماضى تنفيذ مخطط لسحب المياه الجوفية المخزونة فى باطن الارض بصحراء سيناء والنقب واستغلالها فى اغراض الزراعة . اوضحت الدوائر أن مصر ترصد منذ فترة جميع الاجراءات الاسرائيلية ، لسحب مياه صحراء النقب . قدرت الدوائر الكميات التى سحبتها اسرائيل من المياه الجوفية فى الصحراء المصرية المتاخمة للحدود الاسرائيلية بنحو ٣٠ مليون متر مكعب . واشارت نفس الدوائر الى ان الكميات المخزونة من المياه فى صحراء سيناء والنقب تقدر بنحو ٢٠٠ مليار متر مكعب . وعلمت " الوفد " ان الحكومة الاسرائيلية رصدت ٥٠ مليون دولار ، لتنفيذ مخطط لسحب المياه الجوفية من الصحراء المصرية ، لتسهيل عمليات بناء المستوطنات الجديدة فى المناطق القريبة من حدودها مع مصر . ولم تتخذ الحكومة المصرية اى اجراءات حتى الآن ، لوقف المخطط الاسرائيلى . كما اضطرت اسرائيل الى التعجيل بانهاء عملية نقل الفلسطينيين المقيمين فى معسكر كندا على الحدود المصرية ـ الاسرائيلية ، والذى يضم ٥ الاف لاجىء ، الى داخل قطاع غزة . وكانت القاهرة قد تعهدت بسداد ٨ آلاف دولار عن كل عائلة بالمعسكر ، لاعادة توطينهم فى قطاع غزة المحتلة . كما ماطلت اسرائيل فى تنفيذ اتفاقها مع مصر ، الموقع فى " ابريل " عام ١٩٨٢ . ويقضى بنقل عائلات معسكر كندا ، الى غزة فى موعد اقصاه " اكتوبر " ١٩٨٢ . واكدت مصادر دبلوماسية بالقاهرة ، ان اسرائيل اضطرت لانهاء مشكلة اهالى معسكر كندا ، لتجنب استغلال اهالى المعسكر فى تسريب الفدائيين والاسلحة الى قيادات الانتفاضة الشعبية فى الاراضى المحتلة .

مخطط اسرائيلي لسرقة المياه الجوفية بسيناء

القاهرة ـ الوكالات ـ ذكرت انباء صحفية هنا ان اسرائيل بدأت الاسبوع الماضي تنفيذ مخطط لسحب المياه الجوفية المخزونة في صحراء سيناء والنقب واستغلالها في اغراض الزراعة .

وقالت نقلا عن دوائر دبلوماسية بالقاهرة ان الكميات التي سحبتها اسرائيل من المياه الجوفية في الصحراء المصرية تقدر بنحو ثلاثين مليون متر مكعب .

واشارت الى ان الكميات المخزونة من المياه في صحراء سيناء والنقب تقدر بنحو مائتي مليار متر مكعب .



المصدر : الرأي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٨٩

اسرائيل تسحب المياه الجوفية من مصر

القاهرة - ق.ن.ا. - ذكرت انباء صحفية هنا امس ان اسرائيل بدأت الاسبوع الماضي تنفيذ مخطط لسحب المياه الجوفيه المخزونة في صحراء سيناء والنقب واستغلالها في اغراض الزراعة.

وقالت صحيفة - الوفد - المصرية المعارضة نقلا عن دوائر دبلوماسية بالقاهرة قولها ان الكميات التي سحبتها اسرائيل من المياه الجوفية في الصحراء المصرية تقدر بنحو ثلاثين مليون متر مكعب.

واشارت الى ان الكميات المخزونة من المياه في صحراء سيناء والنقب تقدر بنحو مائتي مليار متر مكعب.

واضافت الصحيفة ان الحكومة الاسرائيلية رصدت خمسين مليون دولار لتنفيذ هذا المخطط.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٠

أعضاء الشورى :

نحذر من مخططات إسرائيل للاضرار بمياه النيل

وزير الأشغال : اسرائيل تنفذ مشروعات خارج حوض النهر لا تضر بمصالحنا

كتب زايد على سعد :

حذر مجلس الشورى في جلسته امس من مخطط يدبر للاضرار بنهر النيل عن طريق اسرائيل في اثيوبيا .. وطالب الاعضاء بالاسراع والتصدى لهذا المخطط وأعلن عصام راضى وزير الاشغال والموارد المائية اننى اقول يقينا وانا وزير مسئول انه لا تقام سدود الآن في أثيوبيا على النيل وان ما تقوم به اسرائيل هناك هو عمل دراسات على نهرى الهواش ونهر اشبيلى وهما خارج حوض النهر وأؤكد هذا يقينا امام مجلسكم الموقر . ونحن حكومة مسئولة عن مصلحة مصر وأى عمل يقام او يتم فيه اضرار بمصالح مصر سنقوم بالتصدى له في الحال ونحن قادرون على هذا والمصريون هم اساتذة الرى في العالم منذ ايام الفراعنة . ثم ان القواعد الدولية تقرر الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة للشعوب طبقا للقانون الدولى ولن تنتقص حصة مصر بأية حال من الأحوال .

تفاصيل الجلسة

وكان مجلس الشورى قد عقد جلسة امس برياسة د . مصطفى كمال حلمى واصل فيها مناقشة تقرير لجنة الزراعة حول الموارد المائية .

وحذر العضو فهمى ناشد من مخطط يدبر لنهر النيل وهو شريان الحياة لمصر وشعب مصر وان مصادر الاعلام الدولى أشارت الى ان اسرائيل تستغل الظروف لدفع أثيوبيا لتلعب بالورقة الاسرائيلية وهناك أبحاث منذ زمن بين اسرائيل وأثيوبيا لاقامة سدود ومشروعات على النيل تؤثر على مصر وهذا الكلام عن يقين .

واضاف العضو قائلا ولكن أقول أن مصر مؤهلة لمقاومة هذا الاعتداء لأن النص القانونى الدولى يمنع مثل اقامة هذه السدود ..

وقال العضو د . خلاف عبدالجابر خلاف ان السد العالى عاد بالخير الكثير على مصر واشاد بدور العاملين في اقامته وطالب العضو بضرورة ترشيد استهلاك مياه الشرب .

وقال العضو محمد رجب اننى غير مقتنع بكل الردود التي قيلت عن قيام اسرائيل ببناء سدود في أثيوبيا ولكن الواقع يؤكد ان اسرائيل قامت وتقوم بزرع مشروعات على النيل لتقليل حصة مصر في مياه النيل وعلى الأجهزة ان تقول كلمة تحسم هذا .

السدة الشتوية

واعلن م . اسماعيل بدوى ممثل الزراعة انه من المناسب الاسراع بدراسة مشروع السدة الشتوية وأن الدراسات الخاصة به تأخذ ٥ سنوات وانه سيعمل على زيادة الزراعة الافقية .

وقال اننا لعدم الرؤية بالنسبة لمشروعات اعالى النيل سنتجه الى استخدام المياه المالحة بعد علاجها مع زيادة الارتفاع بالرى الحقلى ووزارة الزراعة تركز حاليا عن طريق مراكز ابحاثها على استخدامات المياه المالحة .

وقال ان استخدام المياه الجوفية سيصل الى ٣ مليارات عام ٢٠٠٠ من الخزان النوبى .

لا مشروعات اسرائيلية

وعقب المهندس عصام راضى وزير الاشغال فقال ان حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب ونعيد استخدام جزء منها . فنحن نستعمل ٦٠ مليار متر مكعب عن طريق اعادة الاستخدام هذا الرقم سيصل الى ٧٢,٧ مليار متر مكعب باضافة مصادر أخرى عن طريق المياه الجوفية ومياه السدة الشتوية واعادة علاج مياه الصرف .

وقال ان مياه السدة الشتوية وتخزينها في البحيرات كانت مشروعا قديما .. ولكن المشروع الحالى هو تخزين المياه التى تأتى اثناء السدة الشتوية واخيرا توجد موافقة من وزارة الزراعة وسنبدأ في التنفيذ .

وقال اننا انتهينا من تنفيذ ٢/٣ قناة جونجلى والباقى يتم بعد انتهاء مشكلة جنوب السودان ويتم في عامين والحفار الذى يعمل في هذه القناة سليم .

وقال بالنسبة لموضوع أثيوبيا أؤكد ان هناك معاهدات وقواعد دولية تحافظ على حقوق مصر في مياه النيل .

وقال الوزير انه من القواعد الدولية الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة للشعوب طبقا للقانون الدولى .

وقال الوزير لن تنتقص حصة مصر بأية حال من الأحوال والوزارة تتخذ كافة الاجراءات في سبيل الحفاظ على ذلك .

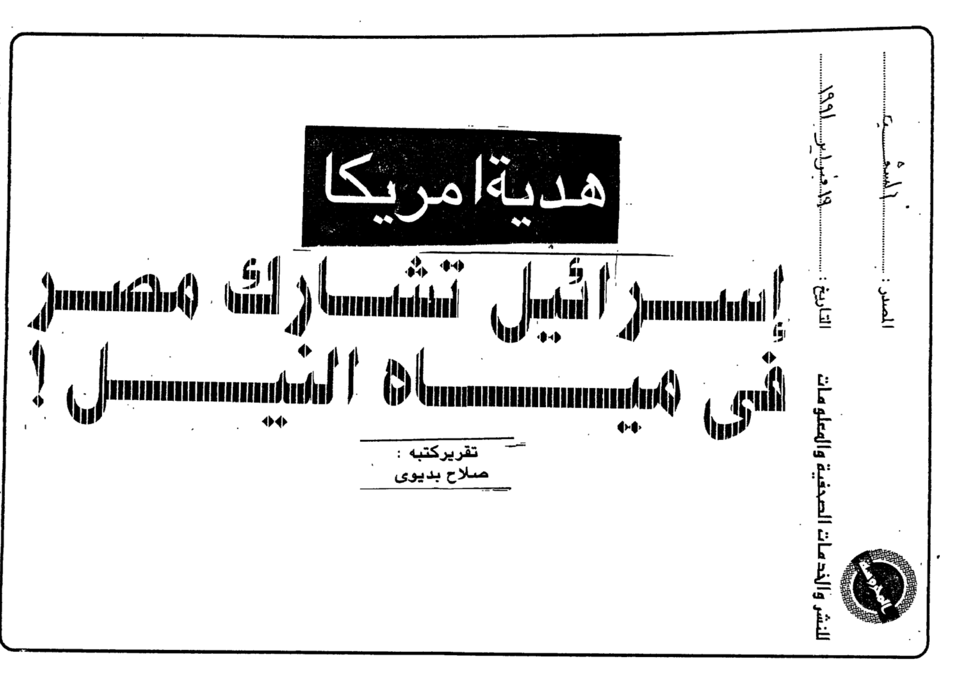
واكد الوزير قائلا يقينا اقول وأنا وزير مسئول انه لا تقام سدود الآن في أثيوبيا على النيل .

ولكن قبل ١٩٨٧ اقامت أثيوبيا سد على النيل الأزرق .. وكانت تريد اقامة سدا آخر .. وسنطالب باقامة سد على بحيرة تانا ..

واقول ان اسرائيل هناك لعمل دراسات على نهر الهواش ونهر أشبيلى وتدرس ٤ مشروعات وهى دراسة لمناطق خارج حوض النهر وأقول هذا يقينا لأن هذه المشروعات خارج حوض النهر .

نحن حكومة مسئولة عن مصلحة مصر وأى عمل يقام أو يتم فيه اضرار بمصالح مصر سنقوم بالتصدى له في الحال ونحن قادرون على هذا

واعلن ان الوزارة ستقوم بالقضاء على ورد النيل بالميكنة وهو يستهلك ٦٥ مليون متر مكعب فقط ولن نستخدم وسائل أخرى لخطورتها على الانسان .. وفى القريب العاجل لن يكون هناك ورد نيل .. ورفعت الجلسة على ان تعود للانعقاد يوم السبت ٢٦ مايو الحالى .



المصدر : الشعب
التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩١

هدية امريكا

إسرائيل تشارك مصر في مياه النيل !

تقرير كتبه :
صلاح بديوى

خبير مصرى يحـــذر: تعـــاونوا مع الدول الافريقية بســـرعة قبل فـــوات الاوان

أعلن جيمس بيكر وزير خارجية العدو الأمريكي يوم الأربعاء الماضي أن النظام العالمي الجديد المزمع إقامته بمنطقة الشرق الأوسط عقب هزيمة العراق- حسب أحلامه- سيشمل ما أسماه بتوزيع عادل لموارد المياه بين «إسرائيل» وجيرانها العرب.

جاء ذلك ضمن كلمة ألقاها الوزير الأمريكي أمام مجلس النواب الأمريكي ودارت حول رؤية أمريكا لمستقبل العالم بعد انتهاء حرب الخليج..

فماذا يعني التوزيع العادل لموارد المياه بالمنطقة وفقاً لمفاهيم السيد بيكر؟ وما دخل إسرائيل في هذه القضية؟ وما علاقتها بمياه النيل؟

وما هي نذر الحرب الجديدة التي يريد الأمريكان أشعالها بعد حرب الخليج؟

لقد أجمع خبراء المياه في مؤتمراتهم الدولية على أن أمريكا كانت تركز في مخططاتها طوال العقد الماضي على مصادر المياه في العالم باعتبارها بؤر التوتر التي ستندلع حولها الحروب ولذلك نجد خبراء مراكزها المعنية بالمياه قد نظموا أواخر العقد الماضي ستة مؤتمرات دولية بمناطق مختلفة من العالم، كان آخرها عن منابع النيل عقد بفندق سميراميس بالقاهرة وحضره وزراء الري بدول حوض النيل.

وشارك وفد أمريكي ضخم به ضم لفيفا من الصهاينة، حرص الوفد الأمريكي على التزام الصمت، وتمكن من جمع قدر هائل من المعلومات حول الخلافات بالمنطقة.

وقبل هذا المؤتمر نظمت واشنطن مؤتمراً آخر بتركيا حضرته سوريا والعراق، وخلاله حاول الخبراء الأمريكيون تحريض تركيا على بيع المياه للبلدان العربية والكيان الصهيوني.

وإذا كانت تركيا قد شرعت - في أواخر العقد الماضي - إقامة سلسلة من السدود على منابع نهري دجلة والفرات بمساندة خبراء أمريكيين وقطعت المياه شهراً عن العراق وسوريا، فإن أمريكا قد ألقت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من العقد الماضي بثقلها لتقديم المعونة المادية والخبرات الفنية لأكثر من ١٥٠٠ خبير وفني صهيوني يعملون حالياً على إقامة ٣٤ سداً بمناطق مختلفة على منابع نهر النيل بالهضبة الحبشية، وقد أنجز هؤلاء الخبراء (كما تشير تقارير مركز البحوث المائية المصري ومركز الدراسات السياسية والاقتصادية بجامعة القاهرة) أكثر من ستة سدود منها.

وتتوقع هذا الدراسات أن تتمكن أثيوبيا خلال الـ ٢٥ عاماً القادمة من الأنتهاء من إقامة هذه السدود وحجز ٢٠٪ من حصة مصر من مياه النيل الواردة من أثيوبيا والتي تقدر بـ ٨٤٪ من مجموع المياه الواردة للنهر من منابعه .

التواجد الصهيونى بالحبشة

وفي تطورات كشفتها دراسات وصحف غربية مؤخراً فإن الوجود الصهيوني الأمريكي باثيوبيا قد استفحل بصورة خطيرة جعلت الصهاينة يستأجرون نصف مليون فدان من الأراضي الأثيوبية لزراعتها!!.

كما بدت العديد من بيوت الخبرة والبنوك والشركات الصهيونية العملاقة متعددة البنيات استعدادها لتمويل إقامة السدود الأثيوبية، وأكدت وكالات الأنباء مؤخراً أخباراً مؤداها شراء اسرائيل لأكثر من ٤مليارات متر مكعب من المياه بواسطة ناقلات عملاقة من تركيا وأثيوبيا .

وأمتد الوجود الصهيوني الأمريكي بأثيوبيا للمجالات العسكرية حيث توجد معلومات أكيدة نشرتها جريدة معاريف واجيرازوليم بوست الصهيونية عن إقامة الصهاينة والأمريكان لقاعدة عسكرية كبيرة إلى الشرق من الهضبة الأثيوبية ودعمهم للمتمردين بجنوب السودان عسكرياً ، الأمر الذي أدى لعرقلة إتمام المشروعات المصرية بأعالي النيل طوال العقد الماضي مثل مشروعات قناة جونجلي والبحيرات الأستوائية.

عالم مصري يحذر

ووسط كل هذه التطورات وجه عالم المياه المصري الكبير الدكتور مهندس محمد عبدالهادي راضي مدير معهد المياه والأراضي تحذيراً شديد اللهجة للحكومة المصرية خلال دراسة قيمة له عن المياه والسلام ناشدها فيها العمل بأقصى سرعة على طرح برامج تعاون شامله مع حكومات دول حوض النيل في الزراعة والكهرباء والصناعة تمكنها من أجهاض المخططات الصهيونية والأمريكية وأتهم الخبير امريكا بانها تعمل لحساب توصيل مياه النيل للعدو ...



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩١

الإسرائيلي.

باسم الاستقرار تقتسمون النيل!

وعلمت «الشعب» من مصادر متعددة أن الولايات المتحدة أسفرت مؤخراً عن وجهها القبيح وعرضت على أثيوبيا ومصر وسوريا وأوغندا والعدو الإسرائيلي وتركيا والأردن مخططاً وصفته بأنه للتعاون الشامل بمجالات المياه بهدف مد اسرائيل بالمياه من النيل ونهر الأردن بشكل قانوني وذلك حفاظاً على السلام والاستقرار بالمنطقة ضمن نظام إقليمي جديد.

وأعربت واشنطن وعدد من حلفائها عن استعدادها لتمويل مشروعات اقتصادية عملاقة تتيح ما أسمته بالانتعاش والتعاون من أجل السلام..

والمحت واشنطن ضمن خطتها إلى أن رفض الخطة يعني دخول المنطقة في مطلع القرن القادم في أتون الحرب.

وأوضحت أن الخطة ستجبر أطرافها على تسوية مشاكل جنوب السودان وأريتريا وفلسطين بتضحيات ستدفعها مستقبلاً المنطقة العربية لحساب العدو الإسرائيلي والهيمنة الأمريكية.

فهل نكتشف ذلك مبكراً ؟! أم بعد وقوع الكارثة؟ هذا السؤال تجيب عليه تحركات العدو الصهيوني خلال السنوات الماضية. فماذا فعل؟

لقد كان العدو الصهيوني يخطط لهذا اليوم منذ عام ١٩٧٨، وتوج مخططاته - كما تشير تقارير وفود فلسطين التي حضرت سلسلة من مؤتمرات المياه الأقليمية والدولية بأن - سرقت سلطات الاحتلال ٨٠٪ من المياه الفلسطينية والعربية في الضفة الغربية وغزة ومن جنوب لبنان ونهر الأردن، ووضعت قيوداً صارمة على أبناء الشعب الفلسطيني حتى لا يستخدموا مياه الآبار، بل وأعتدت على زراعاتهم وأتلفتها.

وتمكن العدو خلال الأعوام الماضية - كما يقول الأستاذ الدكتور مغاوري دياب عميد كلية العلوم بجامعة المنوفية - من سحب كميات كبيرة من المياه الكامنة بخزان وادي الجران بسيناء عبر حدودنا مع فلسطين المحتلة، وعن طريق هذه المياه التي يتم سحبها بواسطة مضخات عملاقة بالنقب المحتل استطاع العدو زراعة مساحات تصل لآلاف الأفدنة.

مصر توافق على إمداد إسرائيل

وتشير وثائق لدينا حول مباحثات المسئولين بمصر مع خبراء صهاينة إلي موافقة مصر مبدئياً ومستقبلاً على إمداد العدو الإسرائيلي بمياه النيل، ومشاركته في مشروعات للطاقة والزراعة والري، في سيناء والساحل الشمالي وبدأ تنفيذ بعض هذه المشروعات في سيناء بالفعل.

وإذا كان المهندس عصام راضي وزير الأشغال العامة والموارد المائية قد نفى «للشعب» مراراً التواجد الصهيوني بمنابع النيل، وأكد عدم وجود تعاون بين وزارته والعدو، فإن المؤشرات كلها تؤكد أن هذا التعاون سيتم فرضه مستقبلاً، في إطار النظام الجديد الذي تعده امريكا.

وتحاول امريكا -حالياً- دفع تركيا لإعادة فكرة حلف بغداد بعد القضاء على النظام العراقي وتدمير قوته، ومن أجل ذلك قام وزير خارجية تركيا خلال الأسبوع الماضي بزيارة لسوريا لبحث فكرة إيجاد رابطة تضم سوريا والعراق والأردن والكيان الصهيوني تدخل ضمن نظام المياه الجديد بالمنطقة في إطار التسوية المحتملة لقضايا المنطقة.

ومن خلال ما سبق نركز على موقف مصر المائي الراهن والمستقبلي على ضوء الطرح الأمريكي الجديد لنظام المياه بالمنطقة:

* مصر تعاني هذا العام من عجز بالمياه قدره ٨ مليارات متر مكعب من المياه لأن فيضان العام كان أقل من المتوسط، مما دفع المسئولين للسحب من احتياطي المياه ببحيرة ناصر.

* ومصر تحتاج سنوياً في الوقت الراهن إلي ٦٣,١ مليار متر مكعب منها ٥,٥٤ مليار متر مكعب هي حصة مصر بمياه النيل والباقي من المياه الجوفية ومياه الأمطار.

* وفي عام ٢٠٠٠ سوف تحتاج مصر إلى كميات سنوية أضافية من المياه كحد أدنى تصل إلى ١٣,٢ مليار متر مكعب لإضافة ١,٧ مليون فدان جديدة للرقعة الزراعية الراهنة، وتحاول الدولة حالياً تدبيرها بشتى الطرق لتحقيق حد أدنى من التنمية ولكن دعم الأمريكان والصهاينة للتمرد الواقع بجنوب السودان يهدد حالياً خطط التنمية لأنه يعرقل اتمام مشروعات المياه المصرية بأعالي النيل وبالتالي خطط التنمية في مصر.

* أما إذا أرادت مصر تحقيق حد أقصى بمعدلات التنمية في عام ٢٠٠٠ فإنها تحتاج إلى ٢٤,٢ مليار متر مكعب من المياه إضافة إلى ٦٣,١ مليار متر مكعب حالياً ليكون المجموع ٨٧,٣ مليار متر مكعب تحتاجها مصر من المياه سنوياً وبالتالي يكون الحد الأدنى للعجز ١٣,٢ والأقصى ٢٤,٢ ومصر عاجزة حالياً عن سد الحد الأدنى للعجز.. فكيف يتسنى لها الموافقة على إمداد العدو بمياه النيل؟

** وللإجابة على هذا السؤال نستشهد بما طرحه الخبراء الصهاينة والأمريكان على مصر من حلول وصفوها بأنها ستحقق ما أسموه بعدالة توزيع المياه للجميع فيها.



هذا هو الثمن

– تحويل الري بالغمر في الاراضي القديمة الي ري حديث وذلك يكلف مصر ١٥ مليار متر مكعب، وهوحل رفضته وزارة الري بمصر.

– التخطيط لتسعير المياه وبيعها للمزارع المصري في اطار نظام العرض والطلب.

– تحديث جميع شبكات الري مثل الترع والمصارف.

** ويؤكد الطرح الأمريكي أن هذه المقترحات ستوفر لمصر أكثر من ٢٠مليار متر مكعب من المياه سنويا تمكنها من مواجهة التوسع في الاراضي الجديدة وامداد العدو الاسرائيلي باكثر من ٥ مليارات متر مكعب من مياه النيل.

وهذا ما حذر منه وزير الري مؤكدا أن الاراضي القديمة لا يصلح لها نظام الري الحديث بل سيساهم في تخريبها اذن النظام المائي الجديد سيتمخض في النهاية عن تحقيق كل مطامع اسرائيل من فرض وجودها التكنولوجي والسياسي علي دول المنطقة واستيعاب المهاجرين الجدد اليها وجعل البلدان العربية سوقا لتصريف منتجاتها، وضمان الهيمنة الصهيونية الأمريكية علي منطقة الشرق الأوسط.



المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩١

مخطط امريكى لفرض الهيمنة الصهيونية على حوض النيل

كتب صلاح بديوى :

كشف تقرير امريكي مرسل الى الحكومة المصرية عن تفاصيل خطيرة حول مخطط يستهدف ربط كل من مصر والسودان واثيوبيا والكيان الصهيوني بسياسة زراعية ومائية مشتركة بتمويل امريكي وخبرة صهيونية لتوظيف المواد الخام الزراعية والثروة المائية الموجودة بالدول الثلاث لصالح الأسواق والانتاج الزراعي والصناعى الامريكى - الصهيوني المشترك .

كما أوضح التقرير ان الاراضي الشاسعة والعمالة الكثيرة فى كل من مصر والسودان واثيوبيا سيكون لها دور فعال تحت تصرف الخبرة الصهيونية التى اكد التقرير انها سوف تتسيد المنطقة بدعوى دفع معدلات التنمية والاعمار لصالح السلام

وأورد التقرير أن العدو الاسرائيلى سيحتاج الى ١٧ مليار م ٣ من المياه خلال العقدين القادمين . وأن امريكا يمكن ان تسهم فى زيادة حصة مصر من ٥٥ مليارم٣ الى ٨٠ مليار م٣ حيث سيتم تزويد اسرائيل بالمياه عن طريق احد فرعى ترعة السلام بسيناء والتى يعكف على دراسة شقهما الان عدد من الهيئات الامريكية

وعلمت الشعب ان التقرير الأمريكى قد وعد الحكومة المصرية بمساعدتها بالأموال لاضافة ٢ ملايين فدان الى رقعتها الزراعية وكذلك مساعدة اسرائيل لاضافة ٢,١٦ مليون دونما جديدة لرقعتها الزراعية بالنقب تروى من مياه النيل وهي تشكل ٤٥ ٪ من المساحة التي تزرع فى اسرائيل حاليا

تضمن التقرير طرح فكرة ربط البلدان الثلاثة مع اسرائيل بشبكة كهرباء موسعة واقامة قاعدة عسكرية مشتركة لتامين منابع النيل والموارد المشتركة للمياه فى هذه البلدان .

وجاء فى التقرير أن واشنطن قد تعهدت بالقضاء على بؤر التوتر الموجودة جنوب السودان والتعامل مع حكومة الانقاذ الوطنى على أساس ان تقبل التعاون أو يتم التخلص منها . . .



● فى نبا من اسرائيل :
الخبر الاول : ان اسحق شامير اعلن مؤخرا انه «سيوقع معاهدة حظر استخدام الاسلحة النووية مقابل اشتراكه فى استراتيجية توزيع مياه المنطقة»

● وفى نبا من مصر على لسان وزير الرى
كان الخبر الثانى : «ان منسوب المياه فى نهر النيل سيستمر فى التناقص للسنوات الخمس القادمة»

بين الخبر و الأثر

قطرة الماء ومستقبل الأمن الاستراتيجى لمصر وإسرائيل

دراسة بقلم اللواء :

د . كمال عبدالحميد

كيف نقرأ الأخبار بالبصيرة الإستراتيجية ؟



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩١

والمعنى لهذه الاخبار !

اولا : بالنسبة للخبر الاول ، ان اسحق شامير اضطر أخيرا ان يلين ويهدا في تصريحاته وانه لأول مرة يعلن استعدادا ايجابيا للتفاوض من اجل «سلام» دائم للمنطقة . وانه لم يعد متشددا بالرفض «المسبق» لكل ما يخدم قضية السلام .. ولكنه اشترط هذه المرة مقابل هذا الاستعداد العلني للاقتراب الحقيقي من مائدة المفاوضات .. وبكل الاستعداد الجدى للتعرض لاصعب عقبة تهدد كل محاولات التسوية السلمية وهي عقبة «الاصرار على احتكار اسرائيل لاسلحة الدمار النووى الشامل وبانه مستعد لاجتياز تلك العقبة . ومعنى ذلك ايضا ان كل الاعتبارات الاخرى المعنية بالسلام الحقيقي بين العرب واسرائيل بالنسبة للمقاصة الاستراتيجية بين الارض والسلام ستكون سهلة ميسرة وان شروط «الحدود الامنة» لم تعد اساسا لقيام السلام ولكن اصبح الشرط الوحيد والذى يبدو سهلا ميسورا ـ هو إشتراك اسرائيل مع العرب في توزيع حصص المياه العذبة من موارد المنطقة .

والملاحظ ان هذه اول مرة تعلن فيها اسرائيل بصراحة عن «المحور» الذى تتشكل او تدور حوله استراتيجية «الامن» الاسرائيلي والتي تحولت كثيرا عن «محور» الارض الكافية والحدود الامنة لتكون حول : ضمانها للامن «المائي» وبالاتفاق مع العرب .

●● والملاحظ والمعروف ان تقييم اهمية «الامن المائي» له وزن حقيقي في التقدير الاسرائيلي اكثر من التقييم العربي لاهمية الماء ولهذا حدد شامير شرطه الوحيد للمصالحة .

●● والملاحظ ايضا ان التوسع الاسرائيلي المنتظم منذ قيامها علم ١٩٤٨ والى ما وصلت اليه حتى الان كان مجرد زحف مرحلي مع الارض والزمن من اجل ضمان «الامن المائي» . وان كل غاراتها واعتداءاتها المتكرر على الجبهات المختلفة كان بهدف الاقتراب من موارد «الامن المائي» وانها لاتزال تحتل حتى الان جنوب لبنان لبقاء سيطرتها على «نهر الليطاني» وان استمرار احتلالها للجولان هو لبقاء سيطرتها على جبل الشيخ ما حوله من منابع روافد نهر الاردن الشمالية ومن الافادة من ثلوج جبل الشيخ .

وان سبب التصاقها وتعميرها المستمر للضفة الغربية ، هو الضغط المتواصل لتفريغ الضفة «من اهلها» امام التوسع الاستيطاني لليهود المهاجرين اليها من الاتحاد السوفييتي . وانها لن ولم تغفل يوما واحدا عن احلامها واطماعها في نهر الاردن واليرموك وحتى الان .

كما انها لم تزل تتحدث باحلامها ومخططاتها الاستراتيجية المعلنة من قبل قيامها عن مشروع «اسرائيل الكبرى» والذى تحددت حدوده الجغرافية ، بنهر الفرات شرقا وبنهر النيل غربا . وما يعنيه ذلك من حتمية احتواء نهر الاردن بكل روافده ولعلنا نذكر مشروعات مياه «الاردن» التى حرصت اسرائيل على الاشتراك فيها بعد قيامها ، ومنذ الخمسينات والستينات . وكيف نظمت مشروعها في سحب مياه الاردن بانتظام .. وبتخطيط علمى مسبق ومتواصل مع انشاء بحيرات صناعية في منخفض «الباطوف» بالجليل الاعلى وكيف بدا انشاء شبكات الانابيب ومحطات ضخ المياه فيها لتصل الى القطب الجنوبي ، وكيف تعرضت اسرائيل بالعدوان اكثر من مرة ولاسباب مفتعلة لتبرير العدوان وكان الهدف من ورائها تغطية «خطف ونهب» مياه الاردن في غفلة الخلافات العربية والفلسطينية ، حتى اتمت معظم مشروعاتها المائية لتضيف من قدراتها الانمائية قوة جديدة الى قدرتها الاستراتيجية .

● وان معنى توافر الماء هو ضمان الهجرة الى اسرائيل وزيادة قدرتها البشرية للافادة منها في كل قطاعات «الامن .. والتنمية» ، اذ ان اضعف القطاعات في قدرة اسرائيل الاستراتيجية القطاع البشرى الذى تعتمد عليه مشروعات «الامن والتنمية معاء .

والان .. بعد ان ضمنت تدفق المهاجرين السوفييت واطراد الزيادة في القطاع البشرى بما يكفل التنمية المستمرة لكل قطاعات الانتاج والخدمات وكل قطاعات الامن داخليا وخارجيا اصبح الهدف الجديد هو ضمان «الكفاية المائية» لتحقيق الامن الاستراتيجي بكامل مواصفاته والذى يتضمن :

●● الامن الغذائي، والامن الاجتماعي والسياسي ، وامن الجبهة الداخلية وايضا .. الامن العسكرى والدبلوماسي والمعنوى ، وامن وحماية البيئة من التلوث والامن الاسكاني «لاستمرار حاجة البناء والتعمير» للماء» الخ ..

سر «الجنرالات !؟»

ولعلنا ندقق التامل والتساؤل في سر تعيين «الجنرال شارون» وزيرا للاسكان وهو وزير الدفاع الذى قاد غزو لبنان «للحصول على الماء» تحت ستار مطاردة وضرب الفدائيين الفلسطينيين وطردهم من لبنان ، وبين تعيين الجنرال إيتان وزير للرى والمياه وهو رئيس الاركان الذى نفذ ضرب المفاعل النووى العراقي عام ١٩٨١ ، ونفذ معركة لبنان في يونيو ١٩٨٢ ، فما هي العلاقة بين اكثر القادة العسكريين تشددا في تامين استراتيجية اسرائيل ؟ ليكونا وزراء لوزارات «استيطانية» لتعمير الارض واحيائها بالماء بما يكفل زيادة القدرة البشرية في الاراضى العربية المحتلة وضمان إعاشتهم واستقرارهم للتفرغ للعمل مع توافر «المسكن والماء» بالمفهوم العسكرى لمعنى الاستقرار لضمان العطاء .. الاستراتيجي لباقي القطاعات .

●●

● وهناك معنى اخر للتشدد من جانب شارون وإيتان وللتركيز حول «الوطن البديل» للفلسطينيين ليكون في «شرق الاردن» !! فوراء ذلك معنى استراتيجي خطير وهو تفريغ كل فلسطين من العرب لتبقى المواجهة واضحة ومحددة بين اسرائيل وبينهم على ضفتي نهر الاردن بما يعني اعلان حق اسرائيل في المشاركة بمياه الاردن مع الفلسطينيين بالضفة «الشرقية» .

●● وان يكون تقسيم المياه ـ منطقيا ـ ملائما ومرتبطا بالكثافة السكانية والتى ستكون لصالح اسرائيل بعد اتمام مشروع الهجرة لليهود السوفييت حتى عام ١٩٩٥ بما يضمن لاسرائيل الحصة الكبرى من الماء وهي مجرد حصة على جبهة واحدة وهي اول ما يريد شامير الاتفاق عليها للتسوية «المبدئية» على ان يؤجل الحوار لما بعد ذلك الى ما بعد انجاز المصالحة الاولى .. والثمن هو مشاركته في مياه الاردن كهدف اول .

وحول الخبر الثانى .. لوزير الرى

● فإن المعنى لتناقص وهبوط منسوب المياه للنيل على مدى السنوات الخمس القادمة هو اننا سنواجه ازمة «مائية» ، وهذا هو المفهوم الطبيعي للخبر ، ولكن لم يذكر وزير الرى او غيره من المسئولين ما هى .. ابعاد هذا التحذير ؟ وما هى سياسة الدولة ؟ وما هي السلوكيات الحتمية الواجب الدعوة لها من الان بكل وسائل التعريف والاعلام والتوعية الاستراتيجية ، والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والزراعية والعمرانية والعسكرية ؟و .. و..

● ولقد مر الخبر وربما لم يقرؤه الا القليلون في حين انه كان يجب ان يكون الخبر موضوعا اساسيا للحوار والمناقشة على كل مستويات المسئولية للترشيد في استهلاك الماء ولو بالمصارحة من الان برفع اسعار المياه لغرض الاقتصاد في استهلاكه كضرورة استراتيجية للامن القومى والذى يرتبط بكافة قطاعات التنمية الزراعية ، والنقل ، والسياحة ، والكهرباء ، والصحة ، وامن الجبهة الداخلية والتموين ، وحماية البيئة ، ـ



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩١

والاسكان ، والحياة الاجتماعية ، وتعمير المجتمعات الجديدة .

ونتساءل ماذا اتخذته الوزارات المعنية لدراسة ابعاد هذا الخبر الشؤم ؟ ورغم حقيقته لم نجد اى تحرك او اهتمام من اى مسئول ولابد ان نذكر بالشكر الحقيقي لوزير الرى باعلانه هذا التحذير ولكن في نفس الوقت نرجوه ونطالبه في نفس الوقت باعلان حالة الطوارىء «المحدودة» في وزارته لتحليل وتقدير الموقف وفتح صدره واذنيه لاستماع الاراء والتحليلات والمشورات المبكرة من الان وحتى تتجمع لديه المعلومات والمقترحات قبل ان يحدد خطته وحتى لاتكون مشروعات «المواجهة» من وزارته للازمة القومية الكبرى المنتظرة ، عشوائية او ناقصة «النضوج» .

● وان يكون نفس الاجراء بوزارة الكهرباء ونحن نعلم همة وقدرة وزير الكهرباء وربما يكون قد بدا دراسة موقف توليد الطاقة من السد العالى وخزان اسوان على ضوء الخبر الذى نتحدث عنه ولكن لابد من التعريف بالخطوات المنتظرة اولا باول .

● وبنفس الحماس والجدية نتوقع من وزارة النقل ان تواجه المشكلة بتقدير علمي وواقعي للموقف وتطوير خطط النقل النهرى ازاء الهبوط المنتظر لمياه النيل وتبقى المسئولية الكبرى على وزارة الزراعة وما يجب اتخاذه لتعديل استراتيجيات الرى ، من حيث وسائله ومن حيث تطوير التركيب المحصولى للزراعات والاهتمام بجدولة جديدة للاولويات في الزراعات الاكثر تاثيرا على قطاع الامن الغذائي ليكون الهيكل الجديد قائما على اساس الاولوية «للقمح والذرة والشعير» ومراجعة انواع الارز الاقل حاجة للماء والاكثر صلاحية للنماء في الاراضى المالحة او التى يمكن ريها بالمياه المالحة او القليلة الملوحة .

● ولكن لضمان تحرك هذه الوزارات الاربع في وقت واحد لدراسة مضاعفات نقص مياه النيل المتوقع للسنوات الخمس القادمة لابد من تكليف رئاسى لهذه الوزارات التى ترتبط مباشرة بكل ابعاد الازمة والخطر الى جانب تخطيط علمى ودينى وتربوى وسلوكى للترشيد الجاد في استهلاك المياه وللافادة القصوى من مياه الصرف الصحى والزراعى بعد تنقيتها وتطويرها ، وان يكون الهدف القومي الجديد للسنوات العجاف الخمس القادمة هو : عدم وصول قطرة من مياه النهر في البحر ، حتى ولو اطلقت لغمر بعض الوديان لانشاء بحيرات مؤقتة .

وخير لنا ان تنساب المياه التى نعجز حاليا عن الافادة منها ، لتذهب في جوف الارض لتبقى مخزونة بامل استردادها بدلا من ضياعها هباء في البحر ، وان كان الافضل ، شرعا ، وقوميا ، وحضاريا ، وامنيا ان نحدد استراتيجية جديدة للافادة الحقيقة من مياه النيل الى حدها الاقصى .

● ومعذرة للتشدد في رجاء الطلب بالامر الرئاسى لتحريك الوزارات المعنية بالامن المائى لضمان تحركها .

وما هى آثار «تلك الاخبار»؟

ولو حللنا ابعاد الاثر ، لكل خبر من الخبرين لوجدنا ان مستقبل الحياة كلها ، في العالم ، وفي اسرائيل ، وفي مصر ، وفي حوض النيل وغيرها تعتمد مباشرة على تامين حاجتها من الماء والذى سيكون هدف لل الصراعات والحروب القادمة مع اطراد الطلب عليه لزيادة التعداد البشرى وزيادة معدلات استهلاكه مع محدودية موارده ورغم كفايتها الا ان التفاوت الحضارى وفي الوعى الاستراتيجي للشعوب هو المقياس الجديد للتفوق الامني وللاستقرار القومى وللرخاء الحقيقى فيما بينها .

● ولقد بدات الولايات المتحدة بعد محنة الجفاف التى تعرضت لها عام ١٩٨٨ تخطط لما بعد عام ٢٠١٥ وهو عام التحول في استراتيجيات المياه العذبة من حيث اعادة تقنين حصص الرى ومتطلبات ، توليد الطاقة ، واحتياجات النقل المائى ، وتلبية حاجة الاسكان على اساس ادخال وسائل جديدة للتحكم في الرى وتحديد الضرائب الجديدة للماء على ضوء عائداته الاقتصادية واستهلاكاته الترفيهية الاساسية والمعيشية .

● واذا كان هذا ما تخططه الولايات المتحدة التى تتوافر فيها الانهار والبحيرات والثلوج وتتعرض سنويا في كل صيف للسيول والامطار والاعاصير في الجنوب بصفة خاصة مع توافر الوعى الامنى والمائى مع ازدهار قدرتها الاعلامية والتكنولوجية ، وانها مع كل تلك الامكانات تخطط لمواجهة ازمة «متوقعة» حول صعوبة موازنة ارصدتها المائية مع متطلبات الحياة بعد ربع قرن ، فماذا نقول نحن حول مستقبلنا المهدد باعتبارات كثيرة خارج حدودنا وعلى امتداد طول النهر ؟



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩١

مصادر مسئولة :

محاولات لتوصيل مياه النيل لاسرائيل

كتبت هدى مكاوى .

توقعت مصادر مسئولة بالمراكز القومية المتخصصة طرح قضية توصيل مياه النيل الى الكيان الصهيوني عبر سيناء فى الفترة القادمة مقابل التعهد بحل القضية الفلسطينية . وذكرت المصادر أن رؤساء اللجان المختصة بمشروعات المياه فى المجالس القومية . فى حالة قلق حول هذه المساومة التى تتبناها امريكا . خاصة بعد تهديد اثيوبيا باقامة سدود على منابع النيل فى أراضيها . لتقليل كمية المياه التى تصل الى مصر .

وألمحت المصادر الى أن مشروع ترعة السلام فى سيناء لم يهدف الى تعمير سيناء بقدر ما يهدف الى توصيل المياه للكيان الصهيونى عبر صحراء النقب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٣٠ أبريل ١٩٩١

ضغوط صهيونية جديدة للحصول على مياه النيل

كتب صلاح بديوى :

أكد المهندس عصام راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية ان وزارته لن تسمح لاسرائيل بالحصول على قطرة واحدة من المياه المصرية ، وقال ان اية ضغوط تمارسها اسرائيل من خلال اثيوبيا او خبرائها المتواجدين في منابع النيل لن تنجح لأن مياه النيل ملك ثماني دول هي دول حوض النيل ومنها مصر التي ستحتاج كل قطرة ماء من نصيبها .

وأضاف الوزير ان سياسة وزارته تجاه هذه المسالة واضحة ومعلنة وأنه غير مسئول عن أية اتفاقات تبرمها جهات اخرى بالدولة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩١

لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب تؤكد :

إسرائيل مستمرة فى سرقة المياه المصرية

تحذير للسودان من التلاعب فى حصة مصر من مياه النيل

كتب ـ جمال يونس وعلى خميس :

اكدت لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب فى اجتماعها صباح امس برئاسة صبرى القاضى . على اهمية التصدى للمخططات الاسرائيلية للاستيلاء على مصادر المياه العربية الرئيسية . وتتمثل فى منطقة حوض النيل . وحوض الفرات ومتجمع الامطار فى الاردن وسوريا ولبنان .

واوضحت اللجنة ان عملية السرقة الاسرائيلية للمياه العربية مستمرة منذ قيام اسرائيل . حيث ارتفعت كميات المياه التى سرقتها اسرائيل الى نحو ١,٣ مليار متر مكعب سنويا .

كما اوضحت ! ان المشروعات الاسرائيلية لم تتوقف عن سحب المياه المصرية . وقيام اسرائيل بعمل سد فى منطقة .الكنتلة . قرب الحدود المصرية لمنع تسرب المياه الى الاراضى المصرية .

وتناولت اللجنة الدور الذى تلعبه اسرائيل فى افريقيا . مؤكدة انها قامت بتدعيم حاكم اقليم كافانجا الكونغولى المجاور لمنابع النيل . كما قامت بتدريب بعض القوات الاوغندية . وقدمت المساعدات لحكام اديس ابابا . وتتولى تنفيذ ٦ مشروعات سدود على منابع النيل بما يهدد حصة مصر من المياه .

وكشفت اللجنة عن قيام اسرائيل . بامداد وتدريب جون جارانج زعيم حركة التمرد فى جنوب السودان . ومحاولات اسرائيل لاختراق الحدود الجنوبية . ودفاعات مصر من الجنوب لمحاصرة منابع النيل . كما قامت اسرائيل بعرقلة تمويل البنك الدولى لمشروع سد الوحدة الاردنى على نهر اليرموك . بادعاء ان لها حقوقا فى مياه النهر . كما استولت على انهار الليطانى والوزان والحصبانى ، وحرمان الاراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة من ١,٣ مليار متر مكعب .

وحذرت اللجنة السودان من التلاعب فى حصة مصر من مياه النيل واستنكر اعضاء اللجنة المحاولات التى تجريها الولايات المتحدة الامريكية لاجبار العراق على قبول تفتيش منشاتها النووية . وطالبوا بالتفتيش النووى للمنشات الاسرائيلية ايضا واوضح الاعضاء ان القدرات النووية العراقية فى حالة صحة الادعاءات التى تتردد حولها . لا تكفى لصنع قنبلة نووية . وان اسرائيل تملك اكبر قدرات نووية حجما ونوعا فى منطقة الشرق الاوسط ولا تخضع للتفتيش النووى .

واعلن صبرى القاضى رئيس اللجنة انه دعا كلا من عمرو موسى وزير الخارجية والدكتور اسامة الباز وكيل وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية الى جلسات استماع لمناقشة العلاقات بين مصر وكلا من دول ايران والسودان والجزائر وليبيا والسعودية وقطر

صبرى القاضى



٢ ـ سيناء فى خطر ..

.. كل الدلائل تشير إلى ان سيناء تتهددها مخاطر كثيرة باعتبار انها هدف استراتيجى مستقبلى هام لاسرائيل ، ويعتقد اليهود ان لهم فيها جذورا تاريخية ودينية . ولذلك عندما وصل الجنرال موشى ديان إلى ضفة قناة السويس عام ١٩٥٦ فى العدوان الثلاثى قال : ان هذه هى ارض الاجداد التى وعدنا الله . وهذا الاعتقاد الدينى عند اليهود مرجعه ان قوم سيدنا موسى عليه السلام تاهوا فيها اربعين عاما عقابا لهم ، وان الله سبحانه وتعالى نادى موسى من جانب الطور وكلمه عند جبالها تكليما . ودليل ذلك ان إسرائيل عندما احتلت سيناء فى ١٩٦٧ اقامت فى مدينة الشيخ زويد بشمال سيناء نصبا تذكاريا على ساحل البحر عبارة عن صخرة ضخمة يقال انها من جبل المناجاة بسيناء ، ويأتى اليها الان السواح اليهود لزيارتها ويقفون امامها فى خشوع يشبه الصلاة ، ولاهميتها الدينية اشيع بعد الاحتلال ان هذه الصخرة منصوص فى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية المنعقدة فى كامب ديفيد على مسئولية مصر عن حمايتها وتمكين اليهود من زيارتها ، ثم تاكد هذا عندما اقام صاحب الارض القائمة عليها الصخرة دعوى امام محكمة شمال سيناء الابتدائية اختصم فيها رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ومحافظ شمال سيناء ورئيس مدينة الشيخ زويد ، فدفع محامى الحكومة بعدم الاختصاص لان وجود الصخرة وحمايتها منصوص عليهما فى المعاهدة التى وافق عليها مجلس الشعب المصرى ومن ثم اصبحت من اعمال السيادة .

ولذلك إذا كنا نطالب بوضع ميزانيات غير نمطية لتعمير سيناء فلان التعمير والسياج المنيع والدرع الواقى لها من الاطماع المحدقة بها . فجحافل المهاجرين اليهود من السوفييت والاحباش وجميع بلاد العالم تحتشد الان فى إسرائيل ، التى تعلن ان توطين الفلسطينيين فى سيناء أمر مفيد ومناسب ومنتج وعلى هذا فلابد ان تحدث المواجهة المتوقعة لتنفذ اسرائيل مخططها الخبيث الذى تعلمه وتدعمه امريكا ، وهو توطين المهاجرين اليهود فى سيناء بالقوة إذا استدعى الأمر ذلك .

والتعمير الحقيقى لسيناء هو زرعها بالبشر ليمتلىء فرغها الهائل الذى كان السبب المباشر لتوغل القوات الاسرائيلية حتى ضفة القناة خلال ساعات عام ١٩٦٧ . ولا يمكن ان تصبح هذه المحافظة منطقة جذب الا إذا جرى الماء على ارضها . وعندها فقط تهوى قلوب المصريين من جميع المحافظات اليها وتنتشر الخضرة والحياة فيها . ولذلك ـ وكما سبق ان نادينا ـ فان مسار ترعة السلام المقترح الان بين الكثبان الرملية الناعمة امر بالغ الخطورة . والذين عاشوا او زاروا سيناء يعلمون ان خط السكة الحديد الذى كان موجودا قبل عام ١٩٦٧ كان يتعرض للدفن طوال فصل



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٦

من الاخطار بحيث .
الشتاء . ولذلك لابد من اعادة النظر فى مسار الترعة بما يحميها
جميعه فى الوسط .
تتحقق الفائدة المرجوة منها ، والمسار الامثل ان يكون
وإسرائيل فى حاجة ماسة جدا إلى المياه لتستطيع مواجهة اعاشة الاعداد الهائلة
من المهاجرين اليها ولذلك فانها لن تدخر وسعا فى السطو على اى مصدر للمياه . وهى
مجتهدة فى القيام بدراسات لا تتوقف عن المياه الجوفية وقد توصلت بالتاكيد إلى
وجود خزان منها فى الصحراء المتاخمة لحدودها مع مصر ، وهى الان تسرق بالفعل
المياه الجوفية من سيناء كما يؤكد خبير المياه العالمى المهندس عبدالخالق الشناوى
نائب رئيس الوفد ووزير الرى السابق وتسرق ايضا من مياه السيول التى تحملها
الوديان وخصوصا وادى الجرف .
وقد علمت مع الاسف الشديد أن المنحة الايطالية لزراعة منطقة المغارة بوسط
سيناء وقدرها ٣٧ مليون دولار . لم يسفر استغلالها الا عن زراعة عشرين فدانا
وبناء عدد من البيوت الأمر الذى يجب معه اعادة النظر فى المنح والقروض
المخصصة لسيناء بوضع الشروط والضوابط لإحكام الرقابة على انفاقها بما يوقف
هذا العبث وعربدة الجهات والهيئات الاجنبية فى ارض هذه المحافظة .
مما سبق يتضح جليا السبب الذى نقول من اجله ان سيناء فى خطر . والمزعج ان
هذا الذى نقول : لا يلقى قبولا ممن بيدهم امر الرقابة وهم سادرون فى غيهم . غافلون
لا يتنبهون الى ما يدور حولهم . وإذا كانت هذه الحقائق غائبة عن الجهات المركزية
فى الحكومة ـ وهذا فرض جدلى ـ افلا تتحرك المجموعة البرلمانية العرجاء من اعضاء
مجلسى الشعب والشورى . والممثلون الشعبيون فى المجالس الكسيحة لمباشرة
اختصاصاتهم الاصيلة فى الرقابة واقتراح الحلول .
اليس ما نقول انقاذا لسيناء ـ وهى درع الامن عن مصر كلها ـ اجدى بالبحث
والتحرك من ان تجتمع كلمتهم على الانتقام من موقف
ولجنة الوفد العامة بشمال سيناء تعلن انه لا يوجد حد ادنى بيننا وبين هؤلاء
نتفق عليه . او اننا قد اتفقنا عليه . حتى مسالة التعمير لهم رايهم ولنا راينا .
والخلاف بيننا وبينهم عميق ومتواصل ولن نحيد عن مبادئنا قيد انملة . وستواصل
هجومنا على مواطن التبلد وعلى رؤوس الفساد . ضارعين إلى الله سبحانه وتعالى ان
يفيق الغافلون وان تتحرك الاصنام لتباشر مهامها الحقيقية وان تبتعد عن كل ما هو
مشبوه . وان يؤمنوا انه لن يصيبهم ولن يصيبنا إلا ما كتب الله لهم ولنا . وليعلموا
جيدا انهم لن يعودوا مرة اخرى إلى الكراسى إذا انتهت مدتهم فالادوار معروفة
ومحسوبة وستبحث السلطة عن غيرهم لياخذوا دورهم فى خدمتها . فقولوا كلمة
الحق واجركم على الله سبحانه وتعالى .

أمين القصاص



المصدر : مصر

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩١

اسرائيل تسحب ٨٠٪ من مياه سيناء

حذرت ندوة المياه فى العالم العربى التى نظمتها فى القاهرة نقابة المهندسين المصريين من ان اسرائيل تسعى للحصول على ضمانات لاستغلال المياه العربية.

واكدت ان اسرائيل تسحب ٨٠ فى المئة من المياه الجوفية فى سيناء وينطبق الامر ذاته على الاراضى العربية المحتلة وقال اللواء فوزى طايل ان اسرائيل تقوى علاقاتها بتركيا للضغط على سوريا والاردن والعراق من جهة وتسعى الى انشاء حزام اصدقاء لها مع اثيوبيا وكينيا واوغندا لتهديد امن مصر والسودان المائى من جهة اخرى وقال استاذ المياه الجوفية فى جامعة المنوفية الدكتور مغاورى دياب ان الدول العربية تعانى عجزا فى المياه يصل الى ١٣٤ بليون متر مكعب واشار الى ان الاوضاع المناخية ستؤثر على الانهار الصغيرة فى المغرب العربى فضلا عن المشاكل التى تواجهها المياه الجوفية فى كل المنطقة.

باختصار

حرب العطش تدق طبولها !

فى نوفمبر من العام الماضى ١٩٩٠ نشرت صحيفة « علهمشمار » الاسرائيلية خبرا يقول ان خبراء اسرائيل يقومون بإجراء مسح شامل لجميع منابع النيل وملحولها بتمويل من البنك الدولى !!

والهدف بالطبع معلوم .. تؤكده تقارير وكالات الانباء التى اذاعت فى الفترة الاخيرة بعض الاخبار التى تفيد انتهاء اسرائيل من اقامة اربعة سدود على روافد نهر النيل ومنها النيل الازرق بالاضافة الى ٢٨ سدا اخرى المفروض ان ينتهوا منها عام ٢٠٢٥ القادم ..

والتمويل ومصادره لاتحتاج الى ذكاء لمعرفتها !

فى نفس التوقيت اى عام ٢٠٢٥ تقول تقارير مركز بحوث المياه المصرى ان خطط التنمية المستقبلية فى مصر ترتبط بالنجاح فى شق قناة جونجلى التى ستوفر لمصر ٢ مليار متر مكعب من المياه بالاضافة الى مشروعى مستنقعات وادى الغزال ووادى شبار اللذين سيوفران لمصر ٦ مليارات ونصف مليار متر مكعب من المياه .. لكن هذا كله يهدده التمرد فى جنوب السودان بالتوقف الكامل ..

الصراع على الماء اذن بدا .. هكذا يقول كتاب حرب العطش لمؤلفه شعبان عبدالرحمن .. ويمضى الكتاب يشرح ويدق نواقيس الخطر منبها الى خطورة المرحلة القادمة .. حرب نقطة المياه التى ستكون اغلى من نقطة الدم ..

يقول الكتاب ايضا ان بلادنا عام ٢٠٠٠ ستكون فى حاجة الى ٩ مليارات ونصف مليار متر مكعب من المياه زيادة على مانستهلكه حاليا وهو ٥٥ مليار متر مكعب لانجاز مشروعات التنمية ومنها استصلاح مليون ونصف مليون فدان مدرجة فى الخطة الخمسية الثانية ..

هل ادركنا الان حجم التحدى الذى نحن مقبلون عليه فى السنوات القليلة القادمة ؟!!

سامى فريد

٥ـ سيناء فى خطر..

.. وتتمكن الحيرة من نفوس ابناء سيناء ، ويتطلعون ذات اليمين وذات اليسار لعلهم يعرفون شيئا عن سبب الاصرار على هذا الاهمال الظاهر بقطعة عزيزة على الوطن ، ويتذكرون الحروب والمعارك التى ادت الى احتلال سيناء ، وانه يوم ان ارادت بريطانيا وفرنسا اذلال مصر بعد تاميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، دفعتنا اسرائيل لبدء معركة مفتعلة كانت حصيلتها احتلال سيناء ، ثم فى عام ١٩٦٧ عندما وجدت اسرائيل ومعها امريكا وجوب الإجهاز على القوات المسلحة المصرية ، شنت اسرائيل عدوانها الشهير على سيناء وتمكنت من الوصول الى عاصمتها العريش خلال ساعات . ونحن لازلنا نذكر ان الطائرات الاسرائيلية المقاتلة القت بالمنشورات على مدينة العريش فى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٦٧/٦/٥ اى بعد بدء العمليات الحربية بثلاث ساعات فقط ، حيث كانت المنشورات تدعو الى التسليم ، واستطاعت اسرائيل أيضا خلال الساعات الاولى ان تقطع جميع خطوط الامداد العسكرى ، وهام الضباط والجنود المصريون وسط جبال ورمال الصحراء الواسعة دون ان يجد العطشى منهم والظامئون قطرة ماء تحفظ لهم الحياة ، او إنسانا يدلهم على طريق العودة ، حيث كانت سيناء ولاتزال تعانى من الفراغ الهائل فلا تجد فى منطقة المعارك فى جنوب ووسط سيناء تجمعات سكانية متقاربة ، والمسافة بين التجمع والآخر بضع عشرات من الكيلو مترات .

ووسط ضجيج اسرائيل وعملها الدءوب من اجل سلاح المياه الذى اصبح الشغل الشاغل لدول المنطقة ، نجد النظام الحاكم فى مصر لا يولى هذه القضية اهتماما ملحوظا ، حتى ترعة السلام تقرر ان يكون مسارها فى شمال سيناء ذى الكثافة السكانية المعقولة وهذا بالنسبة للجزء الاكبر من الترعة ، ثم تاخذ مسارا فى وسط المنطقة لايسمن ولايغنى من جوع ، ويظل مسرح العمليات العسكرية المعروف بلا إعمار ، يحوطه الجدب ويملؤه القفر بينما يدور الصراع فى دول المنطقة حول سلاح المياه فتسيطر تركيا على منابعه وتستاثر بالجزء الاكبر منه وتمنع منه سوريا والعراق ، وتسرق اسرائيل مياه الاراضى العربية المحتلة وتمتد يدها الى المياه الجوفية المصرية خصوصا فى وادى الجرف كما سبق ان ذكرنا بناء على ماأكده الخبير العالمى المهندس عبد الخالق الشناوى نائب رئيس الوفد ووزير الرى الاسبق ، وهذه حقيقة غير خافية عن المسئولين وجميعهم يعرفونها جيدا ولكن النعامة التى تضع راسها فى الرمال اصبحت قدوتنا ومثلنا الاعلى ، وترتفع اصوات نشاز تحذر من فتح ابواب سيناء امام انشطة الاستثمار بحجة دواعى الأمن ، وانها يجب ان تظل مغلقة امام المستثمرين الاجانب والعرب مع ان فتحها هو صمام الامن والأمان وعامل اساسى من عوامل تعميرها وجذب البشر إليها ، إذ بدون البشر تظل عارية امام الاعداء المتربصين بها ، علما بان فتح سيناء امام الاستثمار الأجنبى والعربى عامل مشجع لرءوس الأموال المصرية التى لن تتدفق على سيناء الا اذا تلاشى طنين كلمة الامن الذى يردده الاقتصاديون الحكوميون ، ولقد نشرت جريدة الوفد منذ فترة ان محافظ شمال سيناء وهو رجل عسكرى لايرى مايراه الاقتصاديون الحكوميون وانه يرى امنها وامن مصر فى فتحها امام المستثمرين جميعا .

كل هذا الجدل الذى يدور حول قضية سيناء يبتعد عنه ولايعيه ولا يفهمه ابناؤها الذين شاء هذا الزمن الردىء ان يكونوا ممثلين عنها فى المجلس النيابى والمجالس الشعبية المحلية . والذين يدورون فى فلك السلطة حيث تدور ، وهم غير مستعدين ان يهتموا إلا بما ترسمه لهم ، ولايتبعون الاسياستها مهما بلغ بها الزلل والخطل ، ولاندرى متى يفيق هؤلاء الغافلون مما هم فيه ، ومتى تطمئن قلوبهم ويتسلل إليها بصيص من الايمان انه لن يصيبهم إلا ماكتب الله لهم وان عليهم واجب تفجير قضية سيناء بما يحفظ لها ولشعبها الأمن والسلام ..

ولقد حاولنا اكثر من مرة استنفار إخواننا وإثارة حماسهم بكل الطرق لعلهم يتكلمون او حتى ينطقون ، ولكن جميع محاولاتنا باءت بالفشل والتزموا جميعهم صمت اهل القبور ، وهكذا هانت سيناء على الجميع حتى على ابنائها الذين عليهم عبء الذود عنها وإلقاء الضوء على قضيتها ونحن نطلب منهم السعى فقط ولانطلب منهم إدراك النجاح ، ولندع الحديث عن هؤلاء مؤقتا ، ونتوجه الى المخلصين من رجالات الوفد . نتوجه الى المهندس عبد الخالق الشناوى ان يدلى بجميع مالديه من معلومات وعلم غزير لينبه مرة اخرى المسئولين الى مايتهددنا من اخطار ، ونتوجه الى الاخ الصديق الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة السكرتير العام المساعد للوفد ان يترجم اهتماماته بقضية سيناء الى عمل دءوب من خلال لجنة سيناء فى الوفد ، وكذلك نتوجه الى الاخ الصديق الدكتور مدحت خفاجى عضو الهيئة العليا ان ينفذ وعده لنا بشان سيناء ، فقد آن الأوان لإلقاء مزيد من الاهتمام على هذه القضية التى يؤمن الجميع فى الوفد بانها قضية وطنية بالدرجة الاولى ، وفيما أعلم يقينا ان الزعيم فؤاد سراج الدين يدعم ويؤيد تبنى الوفد لهذه القضية وكذا اسرة تحرير جريدة الوفد التى لاتالوا جهدا فى نشر كل مايتعلق بسيناء ، ونحن على يقين ان دعوتنا هذه ستجد القبول والاهتمام والله سبحانه وتعالى من وراء القصد ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

أمين القصاص

المقالات والشكاوى التى تنشر فى «الوفد» على مسئولية أصحابها ولا ترد

